رماح للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة
تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية
رماح / الأردن
وجامعة القرآن وتاصيل العلوم / السودان
العدد (127) المجلد الرابع
الجزء الثالث
أكتوبر 2025
مجلة ربع سنوية

ISSN الورقي: 2392- 5418

ISSN الالكتروني:2520- 7423

DOI: 10.59799/SQZH5356

معامـــل التأثير: Impact Factor 2.56

الايداع القانوني 243

رماح

للبحوث والدراسات

مجلة دولية علمية محكمة

تصدرعن مركزالبحث وتطويرالموارد البشرية رماح / الأردن

وجامعة القرآن وتاصيل العلوم/ السودان

العدد (127) أكتوبر 2025

المجلد الرابع

الجزء الثالث

الورقي ISSN : 2392- 5418

الالكتروني ISSN:2520- 7423

الإيداع القانوني 243

رماح للبحوث والدراسات مجلة دولية علمية محكمة

تصدر عن مركز البحث وتطوير الموارد البشرية -رماح / عمان –الأردن

بالتعاون مع

جامعة القرآن وتأصيل العلوم / السودان

الرئيس الشرفي للمجلة: الأستاذ الدكتور محمد عبدالله سليمان

مدير المجلة: الأستاذ الدكتور خالد راغب الخطيب

رئيس التحرير: الأستاذ الدكتور سعادة الكسواني

نائب مدير تحرير المجلة: د. ماجدة خلف السبوع

هيئة تحرير المجلة

أ.د. خليل الرفاعي (رئيس هيئة التحرير)	جامعة البلقاء التطبيقية	الأردن
أ د. يوسف أبو فارة	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
ا. م. د. مصدق امين عطيه	وزارة التربية والتعليم	العراق
أ.د. دراجي سعيد	جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الإسلامية	الجزائر
أ.د. هناء الحنيطي	جامعة العلوم الإسلامية العالمية	الأردن
أ د محمد الفاتح زين العابدين	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
أ.د. خالد سنداوي	أكاديمية القاسمي والكلية العربية	فلسطين
أ. د. زياد عبد الحليم عبد المنعم الذيبة	جامعة الزرقاء الاهلية	الأردن
دكتور برير سعدالدين الشيخ السماني	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
م.د. أسعد شاكر حميد جاسم	المديرية العامة لتربية ذي قار	العراق
م.د. سنان فاضل حمد سلمان	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي/ الدائرة الإدارية والمالية	العراق

الهيئة الاستشارية للمجلة

أ.د. نضال الرمحي **(رئيس الهيئة الاستشارية)**	جامعة الزرقاء	الأردن
أ.د. هاشم صالح مناع	جامعة الاسراء	الاردن
أ.د. كمال رزيق	جامعة بليدة	الجزائر
ا. م. د قادسيه حسين جاسم عبد الرضا الذهبي	وزارة التربية المديرية العامة لتربية بغداد الرصافة الثالثة	العراق
أ.د. سليمان الناصر	جامعة ورقلة	الجزائر
أ.د. هوام جمعة	جامعة عنابة	الجزائر
أ.د. سالي محمد فريد	جامعة القاهرة	مصر
أ.د. أشرف محمدعبد الرحمن مؤنس	جامعة عين شمس	مصر
أ.د. رامز طنبور	جامعة جنان	لبنان
أ.د. عبد الرحمن صالح الغفيلي	جامعة القصيم	السعودية
أ.د. وائل جبريل	جامعة عمر المختار	ليبيا
أ.د. شاهر عبيد	جامعة القدس المفتوحة	فلسطين
أ.د. عماد الصعيدي	مركز رماح	الأردن
أ.د سمير البرغوثي	جامعة الفلاح	الإمارات العربية المتحدة

أ.د. عبد الله سيدي محمد أبنو	جامعتي حائل / نواكشوط	موريتانيا
أ.د. نايف عبد العزيز مطاوع	جامعة شقراء	السعودية
بروفيسور محمد الفاتح زين العابدين	الهيئة الاستشارية	السودان
الدكتورة حليمة إبراهيم محمد الفيلكاوي	الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب	الكويت
د. قيس مهدي البياتي	دكتوراه علاقات اقتصادية دولية	العراق
د. خديجة عبدالكريم خيري	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. مزمل حسن يوسف	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د.حسن الفاتح الشيخ	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. محمد الطيب	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
د. جمال محمد البشرى	جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم	السودان
الدكتورة صفراوي فاطمة	استاذة محاضرة بكلية الحقوق والعلوم السياسية بجامعة الشلف	الجزائر
أم خالدة جمال فرج الشافعي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق
أ.م.د محمد عدنان شاكر الزبيدي	وزارة التعليم العالي والبحث العلمي الجامعة التقنية الوسطى	العراق

شروط النشر

إن إدارة المجلة لا تتحمل أية مسؤوليه عن أصالة البحوث ولا تتحمل أية مسؤوليه قانونية، وأن الباحثين هم من يتحملوا المسؤولية الكاملة.

- تقديم تعهد بعدم إرسال البحث لمجلة أخرى وعدم المشاركة به في مؤتمرات علمية.
- ألا تتجاوز صفحات البحث 20 صفحة ويكون ملخص البحث بلغتين لغة البحث بالإضافة إلى اللغة الإنجليزية ان لم تكن هي لغة البحث، ويكتب عنوان البحث باللغة الانجليزية رفقة إسم الباحث والكلمات المفتاحية.
- تقدم الأبحاث مطبوعة على ورق من حجم A4 وتكون المسافة مفردة بين الأسطر مع ترك هامش من كل الجوانب لمسافة 4.5 سم، وأن يكون الخط (Simplified Arabic) قياس 14 باللغة العربية ويكون الخط (Times New Roman) قياس 12 باللغة الإنجليزية أو الفرنسية، وفق برنامج (Microsoft Word)
- يرقم التهميش والإحالات ويعرض في أسفل الصفحة: المؤلف، عنوان الكتاب أو المقال، عنوان المجلة أو الملتقى، الناشر، الطبعة، البلد، السنة، الصفحة أو ضمن البحث مع ذكر المؤلف وسنة النشر والصفحة .
- تتمتع المجلة بكامل حقوق الملكية الفكرية للبحوث المنشورة.
- على الباحث أن يكتب ملخصين للبحث:أحدهما بلغة البحث والآخر باللغة الإنجليزية،على ألا يزيد عدد كلمات الملخص عن 150 كلمة.
- منهج العلمي المستخدم في حقل البحث المعرفي وإستعمال أحد الأساليب التالية في الإستشهاد في المتن والتوثيق في قائمة المراجع،أسلوب إم إل أي (MLA) أو أسلوب شيكاجو (Chicago) في العلوم الإنسانية أو أسلوب أي بي أي (APA) في العلوم الإجتماعية، وهي متوافرة على الأنترنت.
- نظام التوثيق في الحاشية يكون بذكر (عنوان الكتاب، واسم المؤلف، والجزء/ الصفحة) حسب المنهج العلمي المعمول به في توثيق الدراسات الشرعية، مثاله: المغني، ابن قدامة (435/6).
- المقالات المنشورة في هذه المجلة لا تعبّر إلا عن آراء أصحابها .
- يحق لهيئة التحرير إجراء بعض التعديلات الشكلية على المادة المقدّمة متى لزم الأمر دون المساس بمحتوى الموضوع

ترسل الأبحاث على البريد الإلكتروني التالي:

khalidk51@hotmail.com أو remah@remahtrainingjo.com

إلى العنوان البريدي: شارع الجاردنز عمان الأردن

هاتف: 00962799424774 أو 00962795156512 **موقع المجلة:** http://www.remahresearch.com

موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية:

- قاعدة ISI الماليزية على الموقع:

//isindixing.com/isi/journaldetails.php ? :http

- قاعدة ebsco الأمريكية على الموقع: http /www. ebsco.com
- قاعدة ULRICHS الالمانية على الموقع:

http://ulrichsweb.serialssolutions.com/title/15364886773178244 29

- محرك البحث العلمي جوجل سكولار google scholars على الموقع:

http://www.googlescholars.com

- قاعدة EcoLink المتواجدة على الموقع //www.mandumah.com http
- قاعدة بيانات المنهل www.almanhal.com //http
- قاعدة ASKZED على الموقع: http//www.ASKZED.com
- قاعدة معرفة على الموقع: http//www.maarifa.com
- قاعدة بو ابة الكتاب العلمي: http//www.theleambook.com
- معامل التأثير العربي، قاعدة البيانات العربية الرقمية (أرسيف) **2019**.
- قاعدة أرسيف (Arcif) .
- قاعدة بيانات:

https://www.citefactor.org/journal/index/25867/ramah-journal-of economic-research#.XzPCkCgzZPY

افتتاحية العدد

نسعى في مجلة "رماح للبحوث والدراسات" مواكبة التطورات البحثية في عالمنا العربي، وذلك من خلال نشر الأبحاث الجديدة في مجالها، والتي تعالج قضايا تربوية وأدبية وشرعية متنوعة، وتتيح مجلة " رماح" المجال واسعًا لأساتذة الجامعات وطلبة الدراسات العليا للنشر فيها مساهمة منها في تشجيع البحث العلمي الرصين، وتقديم وعاء للنشر العلمي يخلو من التعقيد في إجراءاته مع التمسك بالمنهجية العلمية الرصينة المتبعة في كتابة الأبحاث.

وتسعى المجلة للحصول على مزيد من التصنيفات العلمية والعربية المعتبرة، لذا سوف تصدر المجلة اعتبارًا من هذه السنة (2025) بشكل ربع سنوي، حيث سوف يصدر المجلد الاول رقم (115) في شهر كانون ثاني ويغطي الأبحاث المقبولة في المجلة لشهر كانون ثاني، شباط، وآذار، وسوف يصدر عدد الربع الثاني لهذه السنة في شهر نيسان ويغطي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لأشهر نيسان، آيار، وحزيران، بينما سيصدر المجلد الثالث في شهر تموز ويحتوي الأبحاث المقبولة للنشر في المجلة لشهور تموز، أب وأيلول، بينما سيصدر المجلد الرابع لهذه السنة في شهر تشرين الأول .

وما هذا التعديل في تاريخ إصدار المجلدات إلا تحقيقًا لمتطلبات الانضمام لمستوعبات عربية وعالمية مرموقة، وسوف تغطي المجلة العلوم الاجتماعية كما هي عادتها بكل فروعها المختلفة

ونود أن نؤكد للباحثين العرب أننا نسعى للتطوير تماشيًا مع متطلبات النشر العلمي الرصين للحفاظ على مكانة المجلة، ونرحب بأبحاثكم ودراساتكم العلمية.

رئيس التحرير

الاستاذ الدكتور سعادة الكسواني

فهرس المحتويات

الموضـــــوع	الصفحة
هيئة تحرير المجلة	A
الهيئة الاستشارية للمجلة	B
شروط النشر	D
موقع المجلة بقواعد البيانات العالمية	E
افتتاحية العدد	F
فهرس المحتويات	G - J
تعدد الفنون البلاغية في الجملة القرآنية الواحدة دراسة بلاغية تحليلية إعـداد : د.عبد الرحمن بن هلال عبد الرحمن الحربي قسم اللغة العربية / جامعة حفر الباطن المملكة العربية السعودية	15 - 51
الذكاء الإصطناعي والتلوّث الفضائي: نحو مسؤوليّة جنائية عن الإبادة البيئيّة إعـداد : محمد عبد الهادي عبد الهادي أ.د كمال حماد كلية الحقوق :قسم القانون العام/ الجامعة الإسلاميّة في لبنان	52 - 75
أثر القرارات الإدارية والأحكام القضائية السابقة، على حقوق الضحايا وإجراءات العدالة الانتقالية إعـداد : د. فالح مكطوف كاصد مدرس بدوام جزئي في كلية الإعلام / جامعة أوروك	76 - 106

الموضـــــوع	الصفحة
تقييم مواقع محطات الطاقة الشمسية في محافظة الأنبار ومواءمتها مع الخطط الاستراتيجية إعـداد : أ.م. د بلسم شاكر شنيشل محمد مشرف شهاب الجامعة العراقية /كلية الآداب /العراق	107 - 133
الذكاء الاصطناعي وأثره في الفتاوى الفقهية المعاصرة إعـداد : د . سعاد نور الدين حامد ادم جامعة / الملك خالد كلية الشريعة واصول الدين	134 - 161
القيم وعلاقتها بجودة التعليم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة- صنعاء إعـداد : صديقة صالح الهرمي	162 - 182
أثر أنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين إعـداد : د. عبد الرحمن محمد رشوان د. إبراهيم محمد برهوم جامعة القدس المفتوحة، غزة	183 - 244
اهلية الموظف العمومي لممارسة التحكيم في فلسطين إعـداد : د. فواز صالح حسن أبوزر استاذ مساعد -فلسطين	245 - 267

الموضـــــــوع	الصفحة
دور التكنولوجيا في مساعدة الطلاب الجامعيين ذوي صعوبات التعلم إعـداد : أ.د. خالد خليل إبراهيم أ. م. د. عمر هشام بهلول جامعة ديالى /كلية العلوم الاسلامية/قسم علوم القران والتربية الإسلامية	268 - 289
العراق في ظل الاحتلال البريطاني المباشر: لمحة موجزة حول أسباب السيطرة الإنكليزية وماهيّتها في الداخل العراقي" إعـداد : محمد جواد عزيز صفي	290 - 314
التوازن بين الحق في الصحة العامة والتقدم الرقمي إعـداد : م.د الاء وديع عبد السادة م.د رشا عقيل عبد الحسين كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة / اقسام الديوانية	315 - 343
تحويل العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي إعـداد : م.م عذراء علي حسن الجامعة التكنولوجية/ بغداد	344 - 359
التحديات التي تواجه مراقبة الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية (دراسة نظرية) إعـداد : مروة قتيبة محمد / أ. د. زياد هاشم السقا قسم المحاسبة / كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الموصل	360 - 388

الموضـــــــوع	الصفحة
دور التعليم الثانوي في التأكيد على التربية الاخلاقية في ضوء التحديات المعاصرة إعـداد : **م.م زهراء علي حسن** / مديرية تربية الرصافة الثالثة	**389 - 431**
دور وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية **(دراسة تطبيقية على مجتمع المرأة في ولاية الجزيرة 2021-2022م)** إعـداد : **د. عبد الرحيم إبراهيم محمد عوض الكريم** أستاذ مساعد : جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم- السودان كلية الدعوة والإعلام	**432 - 461**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعدد الفنون البلاغية في الجملة القرآنية الواحدة

دراسة بلاغية تحليلية

Multiple Rhetorical Devices in a Single Quranic Sentence: A Rhetorical Analytical Study

د. عبد الرحمن بن هلال عبد الرحمن الحربي

قسم اللغة العربية – جامعة حفر الباطن – المملكة العربية السعودية

Abdulrahman Ibn Hilal Abdulrahman Al-Harbi

Department of Arabic Language,

University of Hafr Al-Batin, K.S.A.

aralharbi@uhb.edu.sa

تاريخ استلام البحث: 10 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 10 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

تعنى هذه الدراسة بتناول جانب من جوانب البلاغة القرآنية الفريدة، حيث يتجلى تعدد بعض الفنون البلاغية في بعض الجمل القرآنية؛ فلا تكاد تقف على تركيب جملة من الجمل القرآنية إلا وتجد فيه مجموعة متعددة من فنون أبواب البلاغة المختلفة.

فقد وقفت الدراسة على جمل قرآنية لا يخلو كل منها من أحد أساليب الخبر أو الإنشاء –مثلا– والوصل أو الفصل، والمجاز العقلي والمجاز اللغوي بنوعيه: المجاز المرسل والاستعارة، وكذلك الكناية وأساليبها المختلفة؛ كالإشارة والإيماءة، علاوة على ما فيه من أساليب البديع المختلفة كالطباق والجناس والفاصلة القرآنية وغير ذلك.

كما وقفت الدراسة على جماليات بلاغية أخرى في الجملة القرآنية قد تكون متكررة في كل تركيب؛ كجماليات النظم، وجماليات الجرس الصوتي، وما ينتج عن استعمال بعض الكلمات ذات السمات الخاصة في حروفها، أو ما ينتج عن تكرار بعض الكلمات أو التراكيب وغير ذلك.

وقد جلى ذلك عن ثراء الجملة القرآنية، واتساعها الدلالي، واحتمالها ألوانا بلاغية في علوم البلاغة الثلاثة المختلفة، إضافة إلى اشتمال أسلوبه في بعض مواضعه على أدوات وتقنيات الحجاج للتأثير تأثير والإقناع، لا سيما حينما يكون الأسلوب مشتملاً على التوجيه والنصح والإرشاد.

وقد جعلت الدراسة في مقدمة وثلاثة مباحث؛ جاء في المبحث الأول ما اشتمل على فنين بلاغيين. وجاء في المبحث الثاني ما اشتمل على ثلاثة فنون بلاغية. وجاء في المبحث الثالث ما اشتمل على أكثر من ثلاثة فنون بلاغية. ثم الخاتمة وثبت المراجع. وقد تناولت تحليل جمل قرآنية للوقوف على الجوانب البلاغية المتعددة، ثم تعداد هذه الفنون البلاغية المختلفة.

الكلمات المفتاحية. الجملة، التعدد البلاغي، الاتساع الدلالي، البلاغة القرآنية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract:

This study examines a distinctive aspect of Qur'anic rhetoric, specifically the multiplicity of rhetorical devices within certain Qur'anic sentences. It explores how various rhetorical devices coexist within a single sentence, making almost every Qur'anic expression a rich field of rhetorical diversity.

The study identifies Qur'anic sentences that invariably contain elements of declarative and imperative styles, as well as coordination and juxtaposition. Furthermore, it analyzes both linguistic and cognitive metaphors, including types such as synecdoche and allegory. It also delves into various forms of allusion, such as explicit and implicit references, alongside eloquent rhetorical embellishments like antithesis, paronomasia, and Qur'anic cadence.

Moreover, the study highlights other rhetorical aesthetics that recur in Qur'anic expressions, including structural beauty, rhythmic harmony, phonetic resonance, and the impact of certain words characterized by distinctive phonetic attributes. It also examines the rhetorical effects produced by the repetition of specific words or constructions. These observations underscore the richness of the Qur'anic sentence, its expansive semantic depth, and its ability to embody multiple rhetorical dimensions across the three branches of Arabic rhetoric. Furthermore, Qur'anic style inherently integrates elements of argumentation, persuasion, and emotive appeal—especially in contexts of instruction, guidance, and admonition.

The study is divided into an introduction and three main sections: the first section explores sentences containing two rhetorical devices, the second analyzes sentences with three rhetorical devices, and the third investigates sentences featuring more than three rhetorical devices. Finally, the study concludes with a summary and a bibliography, incorporating an analytical approach to Qur'anic sentences to reveal their multiple rhetorical facets.

Key words: sentence, rhetorical multiplicity, semantic breadth, Qur'anic rhetoric.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدّمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف خلق الله عليه أفضل الصوات وأزكى التسليم، أما بعد:

فمن سمات البلاغة العربية الإبداعية إمكانية تعدد فنونها في الجملة الواحدة والتعبير البياني الواحد، بما يوحي إلى خصوبتها وسعتها، وتعدد مستوياتها الدلالية؛ بما يومئ إلى طاقاتها الكامنة المؤدية للمعاني، وذلك لأجل الوصول إلى أدق المعاني، وأقوى الدلالات.

وإنه لمن جمال البلاغة العربية أن تجد في الجملة البليغة الواحدة عدة مستخلصات بلاغية، ولربما اجتمع في الجملة الواحدة شيئًا من فنون علم المعاني، وشيئًا من فنون علم البيان، وشيئًا من فنون علم البديع؛ بما يوحي إلى الاتساع الدلالي للجملة العربية الواحدة، واحتمالها دلالات بيانية وبديعية متنوعة.

وحينما نطرق باب البيان القرآني نجده مليئًا بمثل هذه التعبيرات التي تتعدد فيها الفنون البلاغية، والتي يمكن أن يظهر فيها أكثر من فن بلاغي في آن واحد؛ ومن هنا فستتناول هذه الدراسة محاولة الوقوف على بعض هذه التعبيرات ودراستها وتحليلها، ومن ثم محاولة الوقوف على الجوانب الدلالية والبيانية والبديعية التي تظهر فيها، مع محاولة إبراز سمات التعبير القرآني فيها، ولن تسطيع الدراسة أن تحيط بكل التعبيرات القرآنية ولا بكل ما فيها من فنون بلاغية متعددة، ولعل في جهد المقل ومحاولة أخذ القليل المستطاع خير من اليأس والترك.

وقد لاح للدارس أن الجملة القرآنية الواحدة ذات اتساع بياني؛ فقد تأتي مشتملة على عدة فنون بلاغية من شتى أبواب البلاغة المختلفة؛ فربما جاء فيها مجاز عقلي، واستعارة مثلا، أو تشبيه وكناية أو إشارة بيانية، علاوة على ما يحويه من جوانب بديعية أخرى: كالفاصلة القرآنية، أو المقابلة أو الطباق، وغير ذلك.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول: مما اشتمل على فنين بلاغيين

لا شك أن أي جملة في البيان القرآني لا تخلو من فنون بلاغية متعددة؛ ولا أعتقد أنه من المبالغة القول بأن الجملة القرآنية يفوق ما فيها الفن البلاغي الواحد، بل إن الجملة القرآنية تبدأ متعددة الفنون البلاغية، وبما يفوق التوقع، حتى حينما نقف على الجملة القرآنية الواحدة التي نظن أنها مشتملة على فنين بلاغيين، إنما قصر علمنا عن كشف كل ما تحويه من فنون بلاغية أخرى متعددة.

ومن هنا فقد جاءت مواضع كثيرة من البيان القرآني يظهر أنها مشتملة على فنين بلاغيين، منها ما جاء في قوله تعالى:)وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا) [سورة البقرة:143]؛ حيث اجتمع في لفظ (وَسَطٗا) التورية والكناية؛ فالتورية بوجود معنين؛ الأول قريب ظاهر غير مراد؛ وهو التوسط الذي هو بمعنى الوسطية بين الأمم، والآخر بعيد مراد؛ وهو التزكية بالخيرية والثناء بالعلم والعمل وعلو المكانة. وأما الكناية في الوسط فعن تحقق العدالة، فكأنه الميزان الذي لا يحابي أحدًا. (درويش ، 1415هـ، 1/ 203).

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (وَمَا جَعَلۡنَا ٱلۡقِبۡلَةَ ٱلَّتِي كُنتَ عَلَيۡهَآ إِلَّا لِنَعۡلَمَ مَن يَتَّبِعُ ٱلرَّسُولَ مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ) [سورة البقرة:143]؛ فقد اجتمع في قوله تعالى: (مِمَّن يَنقَلِبُ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ) الاستعارة التمثيلية والمجاز المرسل؛ فجاءت الاستعارة التمثيلية في تشبيه من يرتد عن الإسلام بعد إسلامه بمن يتقهقر ويسير إلى الخلف بعد التقدم.

وجاء المجاز المرسل بمعنى أنه أطلق الحال وأراد المحل؛ وهو سوء المآل والمصير(درويش ، 1415هـ، 203/1). وقد جاء مثل هذا التركيب في موضعين آخرين من البيان القرآني؛ الأول في قوله تعالى: (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٞ قَدۡ خَلَتۡ مِن قَبۡلِهِ ٱلرُّسُلُۚ أَفَإِيْن مَّاتَ أَوۡ قُتِلَ ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡۚ وَمَن يَنقَلِبۡ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ فَلَن يَضُرَّ ٱللَّهَ شَيۡـٔٗا) [سورة آل عمران:144]، والآخر في قوله تعالى: (فَلَمَّا تَرَآءَتِ ٱلۡفِئَتَانِ نَكَصَ عَلَىٰ عَقِبَيۡهِ وَقَالَ إِنِّي بَرِيٓءٞ مِّنكُمۡ) [سورة الأنفال:48].

واجتمع التشبيه المقلوب وإيجاز القصر في قوله تعالى: (ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمۡ قَالُوٓاْ إِنَّمَا ٱلۡبَيۡعُ مِثۡلُ ٱلرِّبَوٰاْ) [سورة البقرة:275]؛ فالتشبيه المقلوب جاء بتشبيه الأصل –وهو البيع– بالطارئ –وهو الرباء – فعمد هؤلاء إلى ذلك مبالغة في إثبات صحة ادعائهم بعدم تحريم التعامل بالربا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وجاء القصر الإضافي بـ(إنما) لغرض إيجاز القول، ومحاولتهم الفصل فيه، والقطع في صحة الادعاء، مع الإنكار على المخاطبين المعارضة.

ومنه اجتماع الاستعارة مع الإشارة، كما جاء في قوله تعالى: (وَإِذَا رَأَيۡتَ ٱلَّذِينَ يَخُوضُونَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا فَأَعۡرِضۡ عَنۡهُمۡ حَتَّىٰ يَخُوضُواْ فِي حَدِيثٍ غَيۡرِهِۦۚ) [سورة الأنعام:68] ففي (يَخُوضُونَ) استعارة مكنية؛ حيث شبهت الآيات بالماء وحذف المشبه به وإبقاء لازمه وهو الخوض الذي هو صفة من صفات العبث بالماء. وفي إسناد فعل (الخوض) إليهم إشارة تقبيح جرأتهم على آيات الله، وعدم احترام قدسيتها. وقد وردت آيات مشابهة، وقريبة مما سبق؛ منها ما جاء في [التوبة:٦٥]، وفي [التوبة: ٦٩]، وفي [المدثر:٤٥]، وفي [الطور: ١٢].

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ خَيۡرٌ أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٖ فَٱنۡهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَۗ وَٱللَّهُ لَا يَهۡدِي ٱلۡقَوۡمَ ٱلظَّٰلِمِينَ ١٠٩) [سورة التوبة:109]؛ ففي قوله تعالى: (أَفَمَنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ تَقۡوَىٰ مِنَ ٱللَّهِ وَرِضۡوَٰنٍ) تشبيه تقوى الله ورضوانه بالقاعدة القوية الثابتة التي يعتمد عليها في إرساء البنيان، وحذف المشبه به وأبقى لازمه وهو تأسيس البنيان على طريق الاستعارة المكنية، وهو من قبيل تشبيه الأمر المعنوي بالمحسوس. وفيه الإشارة إلى صحة المعتقد، وثبات الإيمان. وكذلك حال الجانب المقابل مما جاء في قوله تعالى: (أَم مَّنۡ أَسَّسَ بُنۡيَٰنَهُۥ عَلَىٰ شَفَا جُرُفٍ هَارٖ فَٱنۡهَارَ بِهِۦ فِي نَارِ جَهَنَّمَۗ)؛ ففيه تشبيه فقدان تقوى الله، وعدم امتثال أوامره، واجتناب نواهيه بالقاعدة الضعيفة الواهية التي يسقط بنيانها وينهار فيهلك من بداخله، فحذف المشبه به وأبقى لازمه على طريق الاستعارة المكنية. وفيه الإشارة إلى فساد المعتقد، وانعدام الإيمان.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ) [سورة يونس:24]؛ ففيه استعارة مكنية؛ حيث شبه الأرض بالعروس التي تتزخرف بالحلي، وتتزين بالثياب الفاخرة.

وفي إزّيّان الأرض وأخذها زخرفها مجاز أشار إلى المبالغة في إفادة تكاثر أصناف نباتاتها، واكتمال نموه، ونضوج ثمره، وبلوغه غاية النفع والفائدة، مع بداعة المنظر وجماله.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومنه اجتماع المجاز المرسل مع الإيجاز بالحذف؛ كما في قوله تعالى: (تَجۡرِي مِن تَحۡتِهِمُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ فِي جَنَّٰتِ ٱلنَّعِيمِ) [سورة يونس:9]، فنجد المجاز المرسل في جري الأنهار، وعلاقته المحلية، على اعتبار أن المراد بالأنهار المجرى. كما أن فيه الإيجاز بالحذف؛ إذ المراد جريان الأنهار من تحت قصورهم.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (وَلَا تَمُدَّنَّ عَيۡنَيۡكَ إِلَىٰ مَا مَتَّعۡنَا بِهِۦٓ أَزۡوَٰجٗا مِّنۡهُمۡ زَهۡرَةَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا لِنَفۡتِنَهُمۡ فِيهِۚ وَرِزۡقُ رَبِّكَ خَيۡرٞ وَأَبۡقَىٰ) [سورة طه:131]؛ ففيه استعارة بتشبيه النظر باليد التي تُمد إلى ما تشتهيه النفس، وحذف المشبه به، وأبقى لازمه وهو المد، على سبيل الاستعارة المكنية.

ولعل في نهي النبي ﷺ عن مد عينيه إلى ما في أيدي الكفار من زهرة الحياة الدنيا تعريضًا بزواله عنهم، وعدم بقائه لهم، وإنما هو لفتنهم به، ويعضد هذا التعريض أن ما أوتي النبي ﷺ من العلم والحكمة أو من نعيم الآخرة هو أفضل منه وأدوم، والله تعالى أعلى وأعلم.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (إِذَا رَأَتۡهُم مِّن مَّكَانِۭ بَعِيدٖ سَمِعُواْ لَهَا تَغَيُّظٗا وَزَفِيرٗا) [سورة الفرقان:12]؛ ففيه استعارة مكنية بتشبيه جهنم بمن يغتاظ وتظهر عليه علامات الغضب، ويرغب بالانتقام، وحذف المشبه به وأبقى من لوازمه وهو التغيظ والزفير.

وفيه الإشارة إلى الإبلاغ في وعيدهم وتهديدهم بإيقاع أشد العقوبة بهم، وبالتالي وقوع الرعب في قلوبهم كلما سمعوا تغيظها وزفيرها، فيزداد عذابهم النفسي قبل عذابهم الجسدي. وقريب منه ما جاء في قوله تعالى: (تَكَادُ تَمَيَّزُ مِنَ ٱلۡغَيۡظِ) [سورة الملك:8].

ومنه اجتماع المجاز مع البديع؛ كما جاء في قوله تعالى: (وَءَايَةٞ لَّهُمُ ٱلَّيۡلُ نَسۡلَخُ مِنۡهُ ٱلنَّهَارَ) [سورة يس:37]؛ فقد اجتمعت فيه الاستعارة مع بديع الطباق؛ فجاءت الاستعارة في لفظ (السلخ) بتشبيه الليل بالذبيحة التي يسلخ منها السالخ جلدها، وحذف المشبه به وأبقى لازمًا من لوازمه وهو السلخ. كما طابق بين الليل والنهار المتضادين.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (أَوَ مَن يُنَشَّؤُاْ فِي ٱلۡحِلۡيَةِ وَهُوَ فِي ٱلۡخِصَامِ غَيۡرُ مُبِينٖ) [سورة الزخرف:18]؛ ففيه الكناية عن الأنثى. وفيه خروج الاستفهام عن مقتضى الظاهر؛ فلم يكن مراده البحث عن جواب، وإنما قصد الإنكار على الكفار الذين ادعوا لله البنات؛ كأن قيل: كيف تنعتون لله مَن كانت هذه صفاته؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَا) [سورة فاطر:9]، ففي هذا الموضع جعل الربيع الذي يكسو الأرض بنباته وشجره وثمره حياة لها على سبيل المجاز؛ ففيه استعارة بحيث شبه الأرض وهي جامدة بالكائن الحي الذي يحيى ويموت، وحذف المشبه به، وأبقى قرينة الحياة الدالة عليه على سبيل الاستعارة المكنية، وجاء ذكر الموت بعد الأحياء ليؤكد دلالة المجاز بهذه الاستعارة. كما أن فيه من جهة البديع الطباق بين الحياةو الموت.

ومنه اجتماع الاستعارة مع الكناية كما جاء في قوله تعالى: (إِنَّا لَمَّا طَغَا ٱلۡمَآءُ حَمَلۡنَٰكُمۡ فِي ٱلۡجَارِيَةِ) [سورة الحاقة:11]؛ ففيه الاستعارة بتشبيه الماء بالظالم المتكبر، وحذف المشبه وأبقى لازمه وهو الطغيان على طريق الاستعارة التبعية.

وفيه الكناية؛ حيث كنى عن السفينة بلفظ (الجارية)؛ للإشارة إلى عظيم قدرة الله ﷻ، والعبرة في جريها على الماء وهي من ألواح ودسر.

وفي قوله تعالى: (وَٱلَّيۡلِ إِذَا عَسۡعَسَ) [سورة التكوير:17]، أثر عن ابن عباس أن (عَسۡعَسَ) يدل إقبال الليل وإدباره، وبذا فهو من الأضداد. ونُقل عن بعض المفسرين أنه بمعنى إقبال الليل، وقال آخرون هو بمعنى إدبار الليل. وقيل عسعسة الليل وعساسه هي رقة الظلام في طرفي الليل؛ وبذا فهو من المشترك اللفظي (الألوسي، 1415هـ ، 262/15) لدلالته على أكثر من معنى.

وتعدد المعاني للفظة الواحدة فن بلاغي سماه صاحب إعراب القرآن وبيانه بـ(الاتساع) وعرفه بقوله: "وهو أن يأتي المتكلم بكلام يتسع فيه التأويل بحسب ما تحتمله ألفاظه، فيتّسع التأويل فيه على قدر عقول الناس وتفاوت أفهامهم" (درويش ، 1415هـ، 10/ 400). وهو من الفنون التي انفردت فيها بلاغة القرآن الكريم.

وفي عسعسة الليل بإقباله وإدباره استعاره مكنية؛ حيث شبه الليل بإنسان يقبل ويدبر، وحذف المشبه به وأبقى لازم من لوازمه وهو لفظ العسعسة الدال على الإقبال والإدبار. (درويش ، 1415هـ، 10/ 400)

وفي قوله تعالى: (وَٱلصُّبۡحِ إِذَا تَنَفَّسَ) [سورة التكوير:18]، استعاره تبعية مكنية؛ بتشبيه الصبح بالكائنات الحية المتنفسة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وجعل فيه صاحب التحرير والتنوير استعارة تصريحية بتشبيه خروج ضياء الصباح بخروج النفَس (ابن عاشور، 1984، 154/30). والذي يظهر أن تنفس الصباح إشارة إلى ظهور ضيائه.

وهذا النوع من تعدد الفنون البلاغية كثير في البيان الرباني، ويحتاج إحصاؤه إلى دراسة مستفيضة مستقلة.

المبحث الثاني: مما اشتمل على ثلاثة فنون بلاغية

من الجمل القرآنية التي قد يظهر للمتمعن أنها اشتملت على ثلاثة فنون بلاغية ما جاء في قوله تعالى: (أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ ٱلضَّلَٰلَةَ بِٱلۡهُدَىٰ) [سورة البقرة:16]؛ ففي إجراء اختيار الضلالة على الهدى مجرى الاشتراء والبيع استعارة تبعية مكنية؛ بتشبيهه ذلك الإجراء بالمقايضات التجارية، ثم حذف المشبه به وكنى عنه بالاشتراء ورشحه بالخسران وانتفاء الربح.

وفيه إشارة تقريع هؤلاء على ضلالهم، وانحراف عقولهم، إذ كانوا قادرين على اختيار الهدى ومجانبة الضلال، ولكنهم لم يفعلوا.

وجعل ابن عاشور في لفظ الاشتراء هنا مجاز مرسل بعلاقة اللزوم، حيث أطلق الاشتراء على لازمه الثاني؛ وهو الحرص على شيء، والزهد في ضده؛ أي حرصوا على الضلالة، وزهدوا في الهدى، إذ ليس في ما وقع من المنافقين استبدال شيء بشيء إذ لم يكونوا من قبل مهتدين.(ابن عاشور، 1984، 299/1)

وجاء في قوله تعالى: (فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمۡ)، مجاز عقلي، حيث أسند الفعل إلى غير فاعله الحقيقي على سبيل التجوز، فجاء إسناد الخسران إلى التجارة، وهي للمشترين المتاجرين وليس للتجارة؛ فأسند فعل (ربحت) إلى الفاعل (التجارة) التي لها علاقة الملابسة بالفاعل الحقيقي (ٱلَّذِينَ ٱشۡتَرَوُاْ).

وقد يحتوي هذا التركيب على الاستعارة التمثيلية؛ وذلك بتشبيه خسارتهم بتفويت الفوائد الجمة المترتبة على الهدى –التي هي مثل الربح– وإضاعة الهدى –الذي هو كرأس المال– شبهه بخسارة المتاجر الذي فاته الربح في تجارته لسوء اختياره البضاعة، ووقع في أشنع الخسارات، فأضاع رأس المال، وقد كان يرجو الربح. (الألوسي، 1415، 164/1)

وفيه كناية؛ حيث كني بنفي الربح عن الخسارة؛ لأن فوات الربح يستلزمها. وفائدة هذه الكناية توكيد انتفاء قصد التجارة، وحصول ضده، ولذا كان نفي الربح إثباتا للخسارة، وقد قامت القرينة هنا على الخسران، لقوله

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعالى: (وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ)، وقد جعله غير واحد كناية عن إضاعة رأس المال، إذ إن من لم يهتد بطرق التجارة تكثر الآفات على أمواله، واختير طريق الكناية نكاية لهم بتجهيلهم وتسفيههم. (الألوسي، 1415هـ ، 164/1 وغيره)

ثم جاء هذا البيان –أيضًا– متضمنًا لترشيح الحقيقة الأصلية المستعار لها، وذلك في قوله تعالى: (وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ) فان التعبير هنا جاء مجرد عن الاستعارة، إذ لو قيل: (أولئك الذين ضلوا وما كانوا مهتدين) لكان الكلام حقيقة لا مجاز فيه. (الزمخشري، 1407 هـ ، 638/2)

وقد يكون في قوله تعالى: (وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ) دلالة ترشيح للاستعارة؛ أي وما كانوا مهتدين الى طريق التجارة السليمة، في إشارة إلى أن الغاية من التجارة بقاء رأس المال مع تحقق الربح، وإن فات الربح في تجارة فقد يتدارك في تجارة أخرى، لبقاء رأس المال، وأما تلف كل المال بالمرة فليس من التجارة في شيء، وهؤلاء أضاعوا الغايتين، فغدوا خاسرين الربح، فاقدين رأس المال، مجانبين طريق التجارة. (الإستانبولي، 64/1)

وقد يكون قوله: (وَمَا كَانُواْ مُهۡتَدِينَ) من باب التكميل والاحتراس؛ بمعنى أنه عطف على (ما ربحت) للقرب مع التناسب والتفرع باعتبار المعنى الكنائي، وبتقدير المتعلق لطرق الهداية، فيندفع توهم أن عدم الاهتداء قد فهم مما قبل، فيكون تكرارا لما مضى. أو قد يكون من باب التتميم. (الألوسي، 1415 هـ ، 64/1)

وفي كلٍّ تعريض بسوء صنيعهم، ومكابرتهم وإعراضهم عن دعوة النبي صلى الله عليه وسلم. وفيه من باب البديع الطباق بين الضلالة والهدى.

وفي هذين الموضعين نجد أن كل موضع قد اشتمل على الأقل –فيما يبدو– على ثلاثة فنون بلاغية؛ فاشتمل الموضع الأول على الاستعارة والإشارة والمجاز المرسل. واشتمل الموضع الثاني على المجاز العقلي واستعارة وكناية؛ وفي ذلك إشارة بينة ودلالة ظاهرة إلى ثراء البلاغة القرآنية واتساعها.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (فِي قُلُوبِهِم مَّرَضٞ) [سورة البقرة:10]؛ ففيه استعارة، حيث شبه ما اتصفوا به من نفاق وسوء اعتقاد بما يعتري الأبدان والنفوس من علل وأمراض، وحذف المشبه على سبيل الاستعارة التصريحية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفيه التقديم والتأخير؛ حيث قدم الجار والمجرور المتعلق بالخبر المحذوف وأخر المبتدأ لبيان أهمية القلوب في شأن صحة الاعتقاد، وأثرها في فعل الانقياد للحق. وجيء بلفظ (مَّرَضٌ) نكرة لتعظيم خطره، وتهويل شأنه، والإشارة إلى أنه علة إعراضهم عن الحق.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (بَلَىٰۚ مَن كَسَبَ سَيِّئَةٗ وَأَحَٰطَتۡ بِهِۦ خَطِيٓـَٔتُهُۥ) [سورة البقرة:81]، ففي التركيب الاستعارة بالكناية بتشبيه الخطيئة بالعدو الذي يتربص بعدوه ثم يدركه فيحيط به ويوثقه.

وفي إحاطة الخطيئة إشارة تهويل بحلول الخطر، وإثبات وقوع الهلاك، وتأكد حصوله، مع ما فيه من لماحات الوعظ والإرشاد، والتحذير من خطر الخطيئة، وسوء مآلاتها.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (وَمَثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ كَمَثَلِ ٱلَّذِي يَنۡعِقُ بِمَا لَا يَسۡمَعُ إِلَّا دُعَآءٗ وَنِدَآءٗۚ صُمُّۢ بُكۡمٌ عُمۡيٞ فَهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ) [سورة البقرة:171]؛ ففيه التشبيه المركب الماثل. وفيه الإشارة إلى عنادهم وعدم استجابتهم للدعوة إلى الحق. وفيه الإيجاز بحذف المضاف إلى (وَمَثَلُ)؛ قدره صاحب إعراب القرآن وبيانه بـ: مثل داعي الذين كفروا.(درويش ، 1415هـ، 240/1)

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (وَلَمَّا سَكَتَ عَن مُّوسَى ٱلۡغَضَبُ) [سورة الأعراف:154]؛ ففيه استعارة مكنية بتشبيه الغضب بالإنسان الذي يتكلم ويسكت. وفي سكوت الغضب إشارة إلى ذهابه. وفيه التقديم والتأخير بتقديم الجار والمجرور المتعلق بالفعل وتأخير الفاعل، وذلك للعناية بالمقدم هو موسى، والإشارة إلى أنه هو المعني بالحديث.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (بَلۡ نَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَى ٱلۡبَٰطِلِ فَيَدۡمَغُهُۥ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٞ) [سورة الأنبياء:18]؛ ففيه استعارة بتشبيه الحق -وهو أمر معنوي- بالشيء المحسوس كالحجر أو الشيء الذي له جسم، وحذف المشبه به أبقى لازمًا من لوازمه وهي صفة القذف والدمغ على سبيل الاستعارة المكنية. وفيه من فنون البديع المطابقة بين الحق والباطل. وفيه الإشارة إلى إقامة الحجة والبرهان بالحق على أهل الباطل والضلال.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (أَلَمۡ تَرَ أَنَّهُمۡ فِي كُلِّ وَادٖ يَهِيمُونَ) [سورة الشعراء:225]؛ ففيه استعارة مكنية بتشبيه المعاني التي يطرقها الشعراء ادعاءً وكذبًا –من مديح وهجاء وفخر وغيره– بالأودية، وحذف المشبه وأبقى لازمه وهو الهيام في الأودية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وجعل فيه ابن عاشور استعارة مكنية أخرى بتشبيه حال هؤلاء الصنف من الشعراء بحال الإبل المتحيرة بين الرعي في الأودية والرعي في الربى بعد اضمحلال عشب الربى الأجود عشبًا، فتجدها تارة تهبط إلى الوادي وتارة ترتقي إلى الربى، فكذلك حال هذا الصنف من الشعراء في حرصهم على ما يؤثر في نفوس السامعين، وحرصهم على المعاني المجتلبة كمثل حال هذه الإبل المتحيرة بين المرعيين. (ابن عاشور، 1984، 209/19)

وفيه إشارة ذم الشعراء الذين يطرقون باب كل معنى من غير قصد للحقيقة، وتقبيح لشعرهم. ولعل في تشبيه الشاعر بالهائم الإشارة أخرى مفادها السير إلى غير وجهه، فالهائم على وجهه هو السائر إلى غير قصد، وهو كالخوض في المعاني بلا روية ولا تثبت.

وهو كسابقه كثير في البيان الرباني، ويحتاج إحصاؤه إلى دراسة مستفيضة مستقلة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثالث: مما اشتمل على أكثر من ثلاثة فنون بلاغية

ومن المواضع المحتملة لعدة فنون بلاغية تفوق الثلاثة ما جاء في قوله تعالى: (إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥۚ) [سورة آل عمران:140]؛ ففيه استعارة تصريحية؛ حيث شبه الهزيمة بالقرح الذي يصيب الجسد وحذف المشبه. وفي لفظ القرح التكنية عن الثلمة التي حصلت للمسلمين في يوم أحد.

وفيه التقديم؛ حيث قدم المفعول به على الفاعل للعناية به والاهتمام؛ وللإشارة إلى أنه هو مدار الأمر، ومراد الكلام –وهو إثبات هزيمة القوم– وفي إيراد هذا الخبر التكنية عن تسلية المؤمنين من ألم وحزن هزيمة يوم أحد بتذكيرهم بهزيمة الكفار يوم بدر.

وفي هذا الموضع إيجاز بالحذف؛ حيث حذف جواب الشرط، وفهم معناه من سياق الآية؛ فقوله تعالى: (إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ) أداة الشرط وفعله، ويفهم جوابه من قوله تعالى: (فَقَدۡ مَسَّ ٱلۡقَوۡمَ قَرۡحٞ مِّثۡلُهُۥ)، وهو أن يكون مراد القول كله تسلية المؤمنين؛ ليكون تقدير جواب: (إِن يَمۡسَسۡكُمۡ قَرۡحٞ): فلا تهنوا أو لا تحزنوا.(ابن عاشور، 1984، 99/4)

كما في هذ الموضع جمال الإيقاع الصوتي الناتج عن تكرار الفعل والفاعل في جملتي الشرط. وكذلك عذوبة الصوت الناجمة عن إيقاع الشرط بتصدير فعله بـ(إن) وتصدير جوابه بالفاء الواقعة في جواب الشرط. وكذلك تولد جمال الصوت باشتمال الفعل على حرف السين مكررًا في الجملة الأولى وغير مكرر في الجملة الثانية.

ومن تعدد الفنون البلاغية ما جاء في قوله تعالى: (أَوَمَن كَانَ مَيۡتٗا فَأَحۡيَيۡنَٰهُ وَجَعَلۡنَا لَهُۥ نُورٗا يَمۡشِي بِهِۦ فِي ٱلنَّاسِ كَمَن مَّثَلُهُۥ فِي ٱلظُّلُمَٰتِ لَيۡسَ بِخَارِجٖ مِّنۡهَا)[سورة الأنعام:122]؛ فالإحياء والإماتة مجاز في العلم والجهل، وأن المقصود تفاوت ما بين الحالتين؛ بين من أحياه الله تعالى بالعلم، وبين من بقي غارقًا في غياهب الجهل. (العلوي، 1423 هـ ، 184/3)

فاستعار الحياة للهداية والموت للضلال، مع ما فيه من إيماء إلى تقبيح الكفر والضلال بما هو مكروه وغير مرغوب فيه وهو الموت الذي يفر منه كل عاقل، ويقابل ذلك تطييب الهداية وإعلاء قيمتها بتشبيهها بالحياة التي هي مطلب كل عاقل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفيه من جميل البديع الطباق الحقيقي بين الموت والحياة، والطباق المجازي المستعار له بين الهدى والضلال، والتعبير بالشيء وضده من أجلّ التعبيرات التي تعمل على إيقاف المتلقي على جليل محاسن الأمر الحسن، وإيقافه على عظم مساوئ النقيض.

وفيه بلاغة الإقناع؛ بتشبيه الهداية بالحياة، وتشبيه الضلال بالموت، ليرجع العقل بعد ذلك مقتنعًا، باختيار النجاح والفلاح، والفرار من كل ما من شأنه الهلاك والموت. ولعل في مجي الأسلوب على صيغة الاستفهام التعجبي المبني على المقارنة بين النقيضين تأكيد لأسلوب الإقناع بسلوك طريق النجاح والفلاح واجتناب طريق الموت والهلاك.

وفي مجيء الأسلوب على صيغة الإنشاء الطلبي (الاستفهام) فيه إثارة لشعور المتلقي، ولفت انتباهه، وإشعاره بأهمية الأمر، وفيه –أيضا– إيقاظ الحواس لاستشعار ألطاف الله تعالى بالإنقاذ من الهلكة، والامتنان بالإنجاء بالهداية إلى الإيمان، ولم يكن هذا الإبلاغ بهذه الدقة الدلالية لولا استعمال أسلوب الإنشاء الطلبي المبني على الاستفهام، المشوب بالمقارنة بين النقيضين لتتجلى الصورة المتباينة بينهما ومن ثم حصول الغاية والمقصد من هذا التعبير.

كل ذلك احتمله هذا الموضع القرآني –مع ما قصر دونه العقل– ليدل على الاتساع الدلالي الخصب للنص القرآني علاوة على إبداع النظم، وجمال الأسلوب وتلاؤم التركيب، وحسن الجرس.

وقريب منه ما جاء في قوله تعالى: (كِتَٰبٌ أَنزَلۡنَٰهُ إِلَيۡكَ لِتُخۡرِجَ ٱلنَّاسَ مِنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِ) [سورة إبراهيم:1]؛ ففيه استعارة بتشبيه الكفر بالظلمات والإيمان بالنور، وحذف المشبه وأبقى المشبه به على سبيل الاستعارة الأصلية التصريحية، هذا من جانب البيان. ولعل في إسناد فعل الإخراج إلى النبي –صلى الله عليه وسلم– كناية عن التبليغ والتبيين.

وقد يكون في التعبير عن الكتاب بصيغة النكرة لتعظيمه، ولأنه واقع في معنى المعرفة، وربما أُثر التعبير بالجملة الإسمية دون الجملة الفعلية لتأكيد دوام مكانته وثبات عظمته، ولعل في مجيء لفظ الكتاب نكرة وتكرير ذكره بالضمير المتصل العائد عليه تأكيد لهذه العظمة والمكانة. وفيه من جانب البديع الطباق؛ حيث طابق بين الظلمات والنور حقيقة، وبين الكفر والإيمان مجازًا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما اشتمل الموضع على دلالة التعليل؛ بمعنى أن إنزال الكتاب على النبي ﷺ سبب في هداية الناس، وإشارة إلى تضمن هذا الكتاب لأسباب الهداية، كما أن فيه إثباتًا بأن هداية الناس هي مراد الله ﷻ.

كما أن في إثبات إنزاله على النبي ﷺ وتأكيد ذلك باسم الإشارة (إِلَيْكَ) إشارة تشريف للنبي ﷺ وتعظيم له، وتأكيد بأن منزِّله هو رب العالمين، وأنه منزَّل على نبيه ﷺ بمعنى الإنكار على كل من ادعى أنه من عند غير الله تعالى، أو أنه منزَّل على غير رسول الله ﷺ، وسدًا لأي ادعاء آخر من غير ذلك. وفي معنى الإنزال إشارة إلى علوية المنزِّل، وفي تضمنه ضمير الجمع إشارة تعظيم.

وربما يكون في لفظ الإخراج استعارة؛ بأن شبهه بالنقل من الطريق المظلمة المهلكة إلى الطريق النيرة المنجية؛ فكأنه تحويل لهم من حال إلى حال. وجاء التعبير بعده بلفظ (ٱلنَّاسَ) الدال على العموم مع التعريف ليؤكد أنها رسالة عامة وشاملة لأمته ﷺ من عرب وعجم.

وفي تشبيه الكفر بالظلمات إشارة بيانية دقيقة عميقة، تومئ إلى عظيم خطره، وشديد ضرره؛ فلك أن تتخيل حالك وأنت تسير في طريق مهلكة، طويلة مظلمة، حالكة السواد، لا تبصر فيها يدك، ولا ترى موضع قدمك، ولا تعلم ما فيها من وعر المسالك، ولا شديد المهالك، ولا ترى جبالها الشاهقة، ولا أوديتها الهابطة، ولا ما فيهما من أخطار الهوام والسوام، ولا تربص الضباع والسباع، فكيف ستكون حيرتك آنذاك، وقد حكم عليك بالمسير، فهل ستسلم من هذه الأخطار؟ وتنجو من هذه المهالك؟ كلا والله، وإن الهلاك لواقع لا محالة، فكذلك هو الحال مع الكفر، فالنتيجة واحدة، والخاتمة مشينة. ثم لك أن تقارن – بعد ذلك كله– من يسير وطريقه منيرة، ودربه مضيئة، يرى فيها موطئ قدمه، ويمد بها طويل بصره، ويعلم اتجاهه وهدفه، وغايته ومقصده، ومعه من السائرين من يحثه ويشوقه، فكذلك هو الإيمان بالله ورسوله، وتباع الهدى المشبه بالنور الذي لا ظلمة معه.

وجيء بلفظ الظلمات على صيغة الجمع للمبالغة في تراكم ظلمتها؛ قال تعالى: (ظُلُمَٰتٌۢ بَعۡضُهَا فَوۡقَ بَعۡضٍ) [سورة النور:40]، والإشارة إلى أن طرق الشرك ومزالق الكفر والغواية كثر. وجاء لفظ النور مفردًا للدلالة على أن طريق الإيمان واحدًا؛ وهو توحيد الله بالعبادة، والنطق به مفردًا أخف من النطق به مجموعًا.

وجاء التعبير بصيغة الخبر الابتدائي للإشارة إلى امتنان الله ﷻ على هذه الامة، بنعمة إنزال هذا الكتاب الحجة البينة، والدليل الأكيد على نبوة الرسول محمد ﷺ، وبيان وضوح هذه النعمة وجلائها للقاصي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والداني، وبالتالي لا حاجة إلى تأكيد هذا الخبر. كما إن فيه الإشارة إلى وقوع عامة القوم بظلمات الكفر، وسقوطهم بغياهب الشرك.

ومن مواضعه ما جاء في قوله تعالى: (أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا كَلِمَةٗ طَيِّبَةٗ كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٢٤ تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذۡنِ رَبِّهَاۗ) [سورة إبراهيم:24-25]؛ ففيه الإنشاء الطلبي وهو الاستفهام التقريري، وغرضه لفت الانتباه، والتشويق لمعرفة المثل المضروب.

وفي إسناد ضرب المثل إلى اسم الجلالة إشارة إلى الوحي المنزل إلى نبيه ﷺ لإخباره بهيئة وحال هذا المثل المضروب. وفي التعبير بلفظ (كَلِمَةٗ) وإرادة جملة الكلام مجاز مرسل، علاقته الجزئية؛ حيث أطلق الجزء وأراد الكل. ومنهم من فسرها بكلمة التوحيد: (لا إله إلا الله) (الألوسي، 1415 هـ ، 164/1 وغيره)؛ ومن هنا فيكون في لفظ (كَلِمَةٗ) التكنية عن شهادة التوحيد.

وفي نعت الكلمة بالطيبة استعارة؛ حيث شبه الكلمة المنطوقة أو المسموعة بالشيء الذي له جسم، والمشموم منه الرائحة الزكية. وفي نعت الشجرة بالطيبة استعارة لإرادة النفع بها، وتشبيهها بمن يملك إرادة النفع. وفي تشبيه الكلمة الطبية بالشجرة الطيبة إشارة إلى جامع النفع بينهما.

وفي قوله تعالى: (تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ) استعارة بتشبيه الشجرة بمن يعي ويعقل فيؤتي الثمر بنظامه المحدد، ووقته المعروف.

وفي لفظ الشجرة الطيبة كناية عن النخلة؛ حيث روى ابن عمر ﷺ عن النبي ﷺ أنه قال: "أَخْبِرُونِي بشَجَرَةٍ مَثَلُها مَثَلُ المُسْلِمِ، تُؤْتي أُكُلَها كُلَّ حِينٍ بإذْنِ رَبِّها، ولا تَحُتُّ ورَقَها". قال ابن عمر ﷺ :فَوَقَعَ في نَفْسِي أنَّها النَّخْلَةُ، فَكَرِهْتُ أنْ أتَكَلَّمَ، وثَمَّ أبو بَكْرٍ وعُمَرُ، فَلَمَّا لَمْ يَتَكَلَّما، قالَ النبيُّ ﷺ : "هي النَّخْلَةُ". فَلَمَّا خَرَجْتُ مع أبِي قُلتُ: يا أبَتاهُ، وقَعَ في نَفْسِي أنَّها النَّخْلَةُ، قالَ: ما مَنَعَكَ أنْ تَقُولَها، لو كُنْتَ قُلْتَها كانَ أحَبَّ إلَيَّ مِن كَذا وكَذا، قالَ: ما مَنَعَنِي إلَّا أنِّي لَمْ أرَكَ ولا أبا بَكْرٍ تَكَلَّمْتُما، فَكَرِهْتُ.(البخاري، 6144. ومسلم، 2811)

ولعل في قوله تعالى: (أَصۡلُهَا ثَابِتٞ) إشارة إلى شدة رسوخ جذورها في الأرض، والإشارة في قوله تعالى: (وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ) إلى تميزها بشدة ارتفاعها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفيه –أيضا– إجمال وإطناب؛ حيث أوجز في ذكر الشجرة الطيبة، في قوله تعالى: (أَلَمۡ تَرَ كَيۡفَ ضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا كَلِمَةٗ طَيِّبَةٗ كَشَجَرَةٖ طَيِّبَةٍ)، ثم جاء الإطناب لإيضاح وصف هذه الشجرة الطيبة بقوله تعالى: (أَصۡلُهَا ثَابِتٞ وَفَرۡعُهَا فِي ٱلسَّمَآءِ ٢٤ تُؤۡتِيٓ أُكُلَهَا كُلَّ حِينِۭ بِإِذۡنِ رَبِّهَاۗ).

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (فَٱصۡدَعۡ بِمَا تُؤۡمَرُ) [سورة الحجر:94]، فقد جاء التركيب على صيغة الأمر الحقيقي الملزم بالتنفيذ. وفيه الاستعارة الظاهرة في لفظ الصدع المتعلق بالأشياء الصلبة كالزجاج والفخار وغيرهما؛ فشبه الجهر بتبليغ الرسالة وما يترتب عليه بكسر الزجاج أو الفخار، وحذف المشبه به وأبقى لازمه وهو الصدع المتعلق بالمشبه به المحذوف. وفيه الكناية عن الجهر بتبليغ الرسالة، وإعلان الدعوة إلى التوحيد في الملأ.

كما اشتمل هذا التركيب البديع على بلاغة الإيجاز بالحذف في ثلاثة؛ فقد أُبهم مضمون أمر الفعل (تُؤۡمَرُ)، ولم يسمَّ فاعله، وحذف متعلقه.

ففي إبهام الفعل المصدوع به والتكنية عنه بالأمر إشارة إلى تعظيم شأنه، مع الإيماء إلى جلائه ووضوحه للمخاطب. وفي عدم تسمية فاعل الفعل (تُؤۡمَرُ) إشارة إلى تعظيمه، وإيماء إلى بلوغ معرفته واشتهاره عدم الحاجة إلى التصريح به. وفي حذف متعلق الفعل (تُؤۡمَرُ) إشارة إلى الشمول والتعميم لكل ما يؤمر به النبي ﷺ. فاشتمل هذا التركيب المكون من ثلاث كلمات على إيجاز بديع تستوعبه عدة صفحات.

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (إِنَّا جَعَلۡنَا فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ أَغۡلَٰلٗا فَهِيَ إِلَى ٱلۡأَذۡقَانِ فَهُم مُّقۡمَحُونَ ٨) [سورة يس:8]؛ ففيه استعارة بأن شبه عنادهم وإصرارهم على الكفر بمن كانت رقبته مغلولة فثبت بها رأسه، فلا يلتفت برأسه، ولا يستطيع تحريكه. وفي ذلك إشارة إلى عدم التفاتهم إلى الحق، وعدم سماعهم النصح.

وجاء تقديم الجار والمجرور المتعلق (فِيٓ أَعۡنَٰقِهِمۡ)على المفعول للعناية والاهتمام، والإشارة إلى أن المقدم هو المراد بالكلام والمعني به.

وجعل فيه صاحب إعراب القرآن وبيانه فن القلب؛ وهو أن المقصود جعل أعناقهم في الأغلال.(درويش ، 1415هـ، 178/8) وجاء لفظ (الأغلال) نكرة لتعظيم شأنها، وتهويل أمرها.

وجاء هذا الأسلوب على هيئة الخبر الطلبي لإزالة العجب من عنادهم وإصرارهم على الكفر، وعدم تصديقهم الرسول ﷺ رغم نصحهم ودعوتهم وتتابع الآيات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومنه ما جاء في قوله تعالى: (أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ ٱلْقُرْءَانَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَآ) [سورة محمد:24]؛ ففيه استعارة مكنية بأن شبه القلوب بالصناديق المقفلة، وحذف المشبه وأبقى شيئًا من لوازمه وهو الأقفال. وجاء الموضع مصدرًا بأسلوب الاستفهام للتعجيب من عدم تدبرهم وفهمهم آيات القرآن الكريم.

وجيء بلفظ (قُلُوبٍ) نكرة للتهويل من سوء حالها، والتشنيع عليهم بشدة قسوتها. ولعل فيه تعريض بأن قلوبهم من صنف القلوب المقفلة.

وأضيفت (الأقفال) إلى ضمير القلوب للإشارة إلى اختصاصها بتلك القلوب المتعجب من قساوتها، وفي كلٍّ استعمل الكلام للتعجيب من واقعهم، والتوبيخ عليهم.

ومن مواضع تعدد الفنون البلاغية ما جاء في قوله تعالى: (وَأَخْرَجَتِ ٱلْأَرْضُ أَثْقَالَهَا) [سورة الزلزلة:2]، فقد جاء هذا التعبير على طريقة المجاز عقلي؛ وذلك بإسناد فعل الإخراج إليها، وهو في الأصل لله ﷻ قال صاحب روح البيان: "وهو من الإسناد المجازي، وإلا فالإلقاء والإخراج لله تعالى حقيقة". (الإستنابولي، 376/10)

ومن هنا فلعل في هذا الإسناد المجازي -أيضًا- بلاغة الحذف؛ وذلك بعدم ذكر الفاعل الحقيقي إيجازًا؛ في إشارة إلى معرفته عقلاً، واستقرار ذلك في الذهن بداهة، وأن إدراكه يقينًا مبنيًا على الاعتقاد السليم.

وفيه –أيضا– استعارة مكنية بتشبيهها بمن يعقل ويفعل –كالإنسان مثلاً– ثم حذف المشبه به وأبقى لازم من لوازمه وهو فعل الإخراج. وفيه الإشارة إلى عرصات يوم القيامة وهول الموقف يومئذ.

كما أن في هذا الإسناد مشهد تصويري بديع ماثل؛ حيث يظهر للمتدبر كيف أن الأرض في ذلك اليوم المهيل تُخرج ما بداخلها، كما يومئ هذا الإسناد وذكر لفظ (الأثقال) إلى صورة تكلف الأرض وجهدها بفعل هذا الإخراج؛ بما يرمز إلى كثرة من دفن فيها من عهد آدم إلى قيام الساعة.

ومما جاء مشتملا على فنون بلاغية كثر ما جاء في قوله تعالى: (إِنَّمَا مَثَلُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا كَمَآءٍ أَنزَلْنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ مِمَّا يَأْكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلْأَنْعَٰمُ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلْأَرْضُ زُخْرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتْ وَظَنَّ أَهْلُهَآ أَنَّهُمْ قَٰدِرُونَ عَلَيْهَآ أَتَىٰهَآ أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا فَجَعَلْنَٰهَا حَصِيدًا كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ) [سورة يونس:24].

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فقد جاء فيه التشبيه المركب، حيث شبه حال الحياة الدنيا مطلقة، وبهيئتها كاملة بلا استثناء وسرعة انقضائها، وزوال نعيمها بعد إقباله وازدهارها به، شبهها بحال نبات الأرض في سرعة نباته واخضراره وانتشاره، ثم عدم بقائه وسرعة يبسه وتهشمه وتحوله إلى حطام بعد ما أورق، وأخضرّ وكثف، واشتدت سوقه، وزين الأرض بخضرته ورونقه.

وجاءت تسمية الدنيا بهذا الاسم في إشارة إلى تحقيرها، وتقليل قيمتها، وتنبيه إلى دنوها، وكمال دناءتها – إلا ما حوته من ذكر الله– وإيماء إلى علو شأن الآخرة، والترغيب بما عند الله فيها من الثواب، والنعيم الدائم والمقيم.

وفي ذكر اختلاط النبات بالماء إشارة إلى الاشتباك والتداخل. وفيه دلالة المبالغة في بيان كثرة الماء والنبات. وإشارة إلى أن ذلك المشهد ظاهر ودارج لدى الناس، وأنه غير طارئ، ولذا سهل التمثل به.

وفي هذا التشبيه –كذلك– الإشارة إلى أنه كما لم يحصل لذلك الزرع فائدة ولا عاقبة تحمد، فكذلك المغتر بالدنيا المحب لها لا يحصل له عاقبة تحمد.(فخر الدين الرازي، 1420 هـ ، 236/17) وفيه إثبات حقارة الدنيا، وسرعة زوالها. وفيه –كذلك– الإشارة إلى تلونها وعدم بقائها على حال؛ فهي تتلون بأهلها؛ فما يلبث سرورها أن يضمحل ويتحول إلى حزن، كما لا يلبث عز أهلها أن يزول. وفي ذلك الإيماء إلى أنها لا تدوم على حال، وأن كل ما فيها لا بد أن يؤول إلى الفناء.

وفي إسناد فعل اختلاط النبات بالماء إلى النبات مجاز لغوي؛ حيث جعل النبات بمثابة من يعي ويفعل الاختلاط، وحذف المشبه به، على سبيل الاستعارة المكنية التبعية.

وفي إضافة النبات إلى الأرض في قوله تعالى: (نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ) مجاز مرسل علاقته الملابسة من إسناد الشيء لمحله وأصله ومنشأه.

وفي قوله: (فَٱخْتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلْأَرْضِ)اتساع دلالي؛ حيث يدل الإسناد ابتداءً على اختلاط أنواع النباتات بالماء، بقرينة ضمير الغائب المفرد العائد على الماء. كما يمكن أن يومئ إلى دلالة اختلاط بعض الأنواع المختلفة من النباتات ببعض من جهة ثانية، بقرينة الباء الدالة على السببية؛ أي فاختلطت بسببه أنواع النباتات المختلفة، فتداخلت وتشابكت.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن جميل بلاغة هذا الموضع مجيء عطف اختلاط النبات على الماء بفاء التعقيب المباشر ليدل على سرعة ظهور النبات، ويومئ إلى أن البذور قد نبتت قبل أن يجف الماء، ومن هنا يقع اختلاط النبات بالماء، ولذا أشار ابن عاشور في تفسيره إلى أن المقصود بالاختلاط هنا المجاورة؛ أي جاوره وقارنه.(ابن عاشور، 1984، 142/11)

ومما في هذا التشبيه من جهة علم المعاني –أيضًا– مجيء أسلوب الخبر فيه على خلاف مقتضى الظاهر؛ حيث جاء مصدّرًا بصيغة القصر ليؤكد معنى هذا التشبيه ومقصوده –وهو سرعة تحول جمال هذا النبات إلى حطام– فجاء مؤكدًا بأسلوب القصر ليعامل الغافلين القابعين في نعيم هذه الدنيا معاملة المنكرين لهذه الحقيقة الجاحدين لحقيقة زوالها؛ فكأنهم بغفلتهم عزموا على ترك الآخرة، وتنافسوا على حطامها وملاذّها، وبذا يكونوا كأنهم أنكروها.

ومن بديع بلاغة هذا التشبيه الطباق بين السماء والأرض، وبين الليل والنهار، وبين الناس والأنعام، وبين الماء والنبات، وكذلك التقابل بين إنزال الماء من السماء وخروج النبات من الأرض، والتقارب الدلالي بين الزخرفة والزينة وغيره ذلك.

وذكر الدرويش في إعرابه احتمال التشبيه شيئين:

آ– أنه شبه الحياة الدنيا بالماء فيما يكون به من الانتفاع ثم الانقطاع.

ب– أنه شبهها بالنبات في جفافه وذهابه حطاما بعد ما التف وتكاثف وزيّن الأرض بخضرته ورفيفه(درويش ، 1415هـ، 231/4). وقد جعله من التشبيه المقلوب، وذلك في سياق حديثه عن الموضع المشابه في الآية الواردة في سورة الكهف؛ وإيجاز ما يُفهم من قوله أن التشبيه المقلوب يظهر عندما يكون مراد الكلام: فاختلط الماء بنبات الأرض، حيث الأصل في دلالة الاختلاط التشارك والتداخل بين الشيئين، ولكن دخل الباء على ضمير الغائب العائد على الماء، والباء في اللغة –كما ذكر– تدخل على الكثير غير الطارئ (وهو النبات)، ولكن جاء الكلام على صيغة اختلاط النبات بالماء فعكس المعنى بدخول الباء على الماء؛ بمعنى أن الماء هو الذي اختلط بالنبات، والأصل أن النبات هو الذي اختلط بالماء بسبب نزوله الطارئ؛ وغاية ذلك المبالغة في كثرة المختلِط والمختلَط به.(درويش ، 1415هـ، 619/5)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفي قوله: (فَٱخۡتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلۡأَرۡضِ) دقائق بيانية؛ منها دلالة الفاء على سرعة اختلاط النباتات بالماء واختلاط بعض أنواعه ببعض. وفيه الكناية عن كثرة النباتات المختلطة بالماء. وكذلك فيه الكناية عن كثرة الماء. ومنه إمكانية دلالة النبات في هذا السياق على البذور التي هي أصل النبات؛ بقرينة أن نزول الماء يسبق ظهور النبات، فيسقي بذوره أولاً، ثم ينبت بعد ذلك بسببه وينمو.

ومن دلالات هذا التشبيه البديع دلالة المبالغة بذم الإقبال على نعيم الدنيا الفاني، وبالتالي الحث على عدم قصر العمل لأجلها، بما يشعر باعتقاد دوام العيش فيها. وفي المقابل هناك دلالة الإيجاز بالحذف؛ وهو أنه إذا كانت الدنيا كذلك، فإن الآخرة على النقيض منها؛ أي أن نعيم الآخرة دائم، وبذلك يكون المتلقي قد استشعر الترغيب بنعيمها، وبلغه الحث على ضرورة العمل لأجلها، واقتنع باستحقاقها جهده، ففهم ذلك من سابقه، ولم يصرح به.

ومما جاء في هذا التشبيه –أيضًا– من جهة علم المعاني الإطناب بعد الإيجاز؛ فقد ذكر التشبيه جملة بقوله: (إِنَّمَا مَثَلُ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا كَمَآءٍ أَنزَلۡنَٰهُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ فَٱخۡتَلَطَ بِهِۦ نَبَاتُ ٱلۡأَرۡضِ مِمَّا يَأۡكُلُ ٱلنَّاسُ وَٱلۡأَنۡعَٰمُ)، ثم أطنب في إيضاح وفصّل لبيان أطواره بقوله: (حَتَّىٰٓ إِذَآ أَخَذَتِ ٱلۡأَرۡضُ زُخۡرُفَهَا وَٱزَّيَّنَتۡ وَظَنَّ أَهۡلُهَآ أَنَّهُمۡ قَٰدِرُونَ عَلَيۡهَآ أَتَىٰهَآ أَمۡرُنَا لَيۡلًا أَوۡ نَهَارٗا فَجَعَلۡنَٰهَا حَصِيدٗا كَأَن لَّمۡ تَغۡنَ بِٱلۡأَمۡسِۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَتَفَكَّرُونَ). بما يظهر بديع هذا التشبيه وتضمنه لتفصيلات متناهية في الدقة البيانية.

ومن جميل الإشارات في هذا التشبيه إيمائه إلى مراحل نمو الإنسان؛ فإنزال الماء من السماء واختلاط نبات الأرض به واشتداده وجماله وتزين الأرض به ثم إتيان أمر الله عليه ليتحول حصيدا، كل ذلك يذكّر بمراحل حياة الإنسان ومراحل نموه من الطفولة إلى الشباب والفتوة ثم بلوغه أشدة وسن الرشد ثم الشيخوخة والهرم ثم النهاية والموت، وفي ذلك يكون التماثل والتشابه في مراحله مع مراحل نمو النبات وكلٍّ يشبه مراحل الحياة الدنيا المشبهة في هذه الصورة.

ولابن عاشور تأويل فريد حول هذا التشبيه، حيث ضمنه تشبيهات عدة متفرقه؛ يمكن سردها على النحو التالي:

رأى أن إنزال الماء من السماء وما يؤمل فيه من زخرف الأرض وزينتها يشبه طور حياة الانسان وقت الصبا والأمل في نعيم العيش. وشبه اختلاط نبات الأرض بالماء وخروج الزرع بُعيد المطر وما يؤمل فيه

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من الخير بابتداء نضارة العيش وإقبال زهرة الحياة. وجاء العطف بفاء التعقيب للإيذان بسرعة ظهور النبات عقب المطر المؤذن بسرعة نماء الحياة في أول أطوارها.(ابن عاشور، 1984، 141/11)

ولا يغيب عن كل ذي لب ما يلوح في هذا البيان من براعة الأسلوب، وحسن الصياغة، وجمال التركيب، وصحة النظم. علاوة على ما فيه من دلالات بيانية أخرى؛ كتجسيد المعنى، وإقامة الأمر المعنوي مقام الأمر المحسوس؛ فتشبيه سرعة زوال الحياة الدنيا وكل ما فيها من زينة بسرعة زوال النبات بعد ارتوائه بالماء واخضراره واكتمال نموه وتزين الأرض به أمر مهيل، يحرك العقول، ويبعث في النفوس اليقظة.

ومن الآيات التي يظهر فيها تنوع الوجوه البلاغية ما جاء في قوله تعالى: (مَّثَلُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡۖ أَعۡمَٰلُهُمۡ كَرَمَادٍ ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖۖ لَّا يَقۡدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَىٰ شَيۡءٖۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلضَّلَٰلُ ٱلۡبَعِيدُ) [سورة إبراهيم:18].

فقد جاء التشبيه المركب؛ حيث شبه الأمر المعنوي وهو أعمال الكفار الصالحة بالأمر المحسوس وهو الرماد الذي اشتدت به الريح في اليوم العاصف، وهو من قبيل تشبيه المركب بالمشبه به المركب المتعدد. واختير (الرماد) المشبه به لاشتماله على دلالات عديدة متنوعة لا توجد في أي مشبه به غيره؛ فهو عقيب النار، وقد سحقته النار حتى كان أشد من الدقيق سحا، وكذا هو عديم الفائدة، ومن مكروهات الأشياء، ويطير بالهواء ثم لا يكون شيئًا بعد ذلك، وشديد الضرر على العين إذا طارت به الريح.

وأومأ التشبيه إلى عظيم خسارة الذين كفروا، إذ خسروا أجر كل عمل حسن عملوه في الدنيا لأنهم بنوه على عقيدة فاسدة، إذ كانوا على ملة الشرك، وكذبوا بآيات الله ﷻ وبما جاء به الرسول ﷺ، فكان عملهم كرماد عصفته الريح فلم تبق منه شيئًا، ولم يحصلوا على شيء من تعبهم وجهدهم.

وظهر الإيجاز في هذا الأسلوب بجلاء حيث أوضح هذا التشبيه صورة مآل ومصير أعمال الكفار كاملة بالقدر القليل من الكلام، دون الحاجة إلى الإطناب، وأفهم المراد بالإشارة دون الحاجة إلى التصريح، وهذ من بديع البيان القرآني.

وجاء أسلوب التقديم في قوله تعالى: (ٱشۡتَدَّتۡ بِهِ ٱلرِّيحُ) حيث تقدم متعلق الفعل على الفاعل لإفادة توكيد اشتداد الريح بالرماد، واعتنائها به دون غيره، حتى كأنه غرض اشتدادها. وفيه الإشارة إلى فنائه، وتأكد زواله.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وجاء المجاز العقلي في قوله تعالى: (فِي يَوۡمٍ عَاصِفٖ) بإسناد العصف إلى اليوم. وجعل فيه إيجاز بالحذف؛ حيث حلت الصفة محل الموصوف؛ قدره بعضهم: في يوم عاصف الريح فحذف الريح لتقدم ذكره.(الألوسي، 1415 هـ ، 193/7)

وفي وصف اليوم بالعاصف إفادة المبالغة في اشتداد الريح، واستمرارها طول اليوم. وجاءت وفي هذا التركيب إشارة إلى قبح الكفر، وعظم هلاك أهله؛ إذ لا ينفعهم معه عمل صالح، مع الإيماء بالتعجيب من سوء حال أصحابه، وقبح مآلهم.

ومن مواضع تعدد فنون البلاغة في الموضع الواحد ما جاء في قوله تعالى: (حَتَّىٰ تَضَعَ ٱلۡحَرۡبُ أَوۡزَارَهَا) [سورة محمد:4]، ففيه استعارة مكنية بتشبيه الحرب بالمطايا ذات الأحمال والأثقال(درويش ، 1415هـ، 202/9)، وحذف المشبه به وأبقى لازمه وهو الأوزار.

ويظهر في التركيب الإشارة إلى انتهاء الحرب، وانقضائها وزوال الخطر والخوف؛ وذكر ابن عاشور أن في وضع الأوزار دلالة على انتهاء الحرب؛ فجاءت حالة انتهاء القتال مشبهة بحالة وضع المسافر لأثقاله، وعده من مبتكرات القرآن، (ابن عاشور، 1984، 82/26) وهذه تومئ إلى استعارة أخرى.

ويصلح أن يكون فيه استعارة تصريحية باستعارة الأوزار لآلات الحرب؛ فيكون قد شبه آلات الحرب بالأثقال وحذف المشبه وصرح بالمشبه به.(درويش ، 1415هـ ، 202/9)

وفيه المجاز المرسل بإسناد وضع الأوزار للحرب، وإنما الذي يضعها هم أهلها، حيث أطلق المحل وأراد الحال، فعلاقته المحلية. ومن هنا ففيه إيجاز بالحذف، حيث حذف الفاعل الحقيق إيجازًا لمعرفته من السياق.

ومن هنا ففي هذا التركيب البياني: بدائع بلاغية كثر؛ تجلى لنا منها استعارة مكنية من وجهين، واستعارة تصريحية، والإشارة، والمجاز المرسل، وكذلك بلاغة الإيجاز، علاوة على أنه من بديع مبتكرات القرآن الكريم الموجزة التي جرت مجرى المثل، فتتداول عند انتهاء أي حدث جلل، فيشبه بها على سبيل الاستعارة التمثيلية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن مواضع تعدد الفنون البلاغية ما جاء في قوله تعالى: (وَٱشۡتَعَلَ ٱلرَّأۡسُ شَيۡبٗا) [سورة مريم:4]، ففيه مجاز عقلي بإسناد الفعل إلى غير فاعله؛ حيث أسند الاشتعال إلى الرأس، على سبيل التأول، وانتشار الشيب بإرادة الله تعالى، وهو واقع في الشعر، وليس للرأس فيه صنيع، إلا إنه مكانه، فالعلاقة فيه مكانية. وفيه استعارة تبعية مكنية تخييلية؛ حيث شبه ظهور الشيب في الرأس باشتعال النار في الحطب، وحذف المشبه به وأبقى لازمه وهو الاشتعال على سبيل الاستعارة المكنية، وهي تبعيه لأنها جاءت بالفعل (اشتعل)، والجامع بينهما السرعة في الانتشار والتدرج في الوضاءة والوضوح، وهي استعارة تخييلية؛ لأنها مبنية على التخييل.

وجيء بلفظ (شَيۡبٗا) تمييزًا لنسبة اشتعال الشيب بالرأس؛ فحصل بذلك مجاز بديع، مع خصوصية التفصيل بعد الإجمال. كما أفاد تنكير (شَيۡبٗا) دلالة التعظيم، فحصل بذلك إيجاز بديع؛ إذ الأصل في النظم المعتاد: واشتعل الشيب في شعر الرأس. (ابن عاشور، 1984، 64/16)

وفي هذا الإسناد الفريد إشارة إلى عدم القدرة على تلافي انتشار الشيب. وكذلك فيه الإيماء بالشعور بالمفاجأة بظهوره، مع لمس نبرة الحزن والتألم، للإحساس بتقدم السن، والشعور بفوات فرصة حصول الولد، والقرب من الشيء غير المرغوب فيه؛ وهو دلالة الشيب على قرب الموت، ودنو الأجل.

وفيه الإيجاز بالحذف؛ حيث حذف متعلق فعل الاشتعال الجار والمجرور (مني) الوارد في سياق الجملة التي جاءت قبله، فحذف إيجازًا واختصارًا، ولدلالة السياق عليه، والاستغناء عن إعادة ذكره لوضوح معناه وظهوره.

ومن مواضع هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: (إِنَّمَا ٱلۡمُؤۡمِنُونَ ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِرَ ٱللَّهُ وَجِلَتۡ قُلُوبُهُمۡ وَإِذَا تُلِيَتۡ عَلَيۡهِمۡ ءَايَٰتُهُۥ زَادَتۡهُمۡ إِيمَٰنٗا) [سورة الأنفال:2]، فقد تصدر التركيب بأسلوب القصر المجازي؛ حيث دل على تشبيه الصنف المنفي بأسلوب القصر بمن ليس بمؤمن، وحذف المشبه به، وذكر لازمه؛ وهو حصر الإيمان فيمن اتصف بالصفات المذكورة بعده على طريق الاستعارة المكنية.(ابن عاشور، 1984، 255/9) وتعريف لفظة (ٱلۡمُؤۡمِنُونَ) تعريف الجنس، ويفيد قصر صفة الإيمان الحقيقي الكامل على أصحاب هذه الصفات على طريق القصر الادعائي، ودل التعريف –كذلك– على المبالغة في تحقق صفة الإيمان بهم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وجاء الإخبار بأسلوب الشرط المتكرر ذي الإيقاع الفريد، مع ما فيه من وقوع التشويق في نفس المتلقي لمعرفة جواب الشرط، وقوة أثره على النفس إذا أتى.

وفي عدم تسمية فاعل الذكر والتلاوة إيجاز بالحذف، ولعل من أغراض عدم التسمية علاوة على الإيجاز الإشارة إلى أنهم ليس المعنيان بالكلام، وأن ذكرهما لا يضيف إلى المعنى المطلوب من الآية شيئًا.

وجاء تقديم متعلق فعل التلاوة (عَلَيۡهِمۡ) على نائب الفاعل (ءَايَٰتُهُۥ)لتخصيصهم بالتلاوة عليهم دون غيرهم ممن لا يتصف بصفة الإيمان. وفي إضافة ضمير اسم الجلالة إلى الآيات تعظيم لشأنها.

وفي إسناد فعل زيادة الإيمان إلى الآيات مجاز عقلي، علاقتها السببية؛ أي أن تلاوة الآيات عليهم كان سببًا في زيادة إيمانهم، وإنما فاعل السبب والمسبب لذلك كله هو الله ﷻ.

وفي نسبة زيادة الإيمان للآيات إشارة إلى إعلاء الله ﷻ لشأن القرآن الكريم المتضمن لهذه الآيات الكريمة، حتى كأنها الفاعل الحقيقي لزيادة الإيمان.

وفيه استعارة حيث شبه الآيات التي تفعل زيادة الإيمان في المؤمنين بمن يعي ويعقل ويفعل ويزيد في الشيء وينقص على سبيل الاستعارة التبعية المكنية. وفيه تشبيه الإيمان –وهو أمر معنوي– بالشيء المحسوس الذي ترى حجم زيادته وتلمسها. وفيه إشارة إلى تصديق هؤلاء المؤمنين، وترقيهم من مقام العلم إلى مقام التيقن، علاوة على ما فيه من إشارة ثناء للمؤمنين.

ومن جماليات هذا التركيب الإيماء إلى دلالات النتائج الإيجابية لتلاوة آيات القرآن الكريم أو الاستماع إليها والإنصات لدقائقها من عظيم زيادة الإيمان، ثم الإيعاز بالإغراء إلى الاستماع للتلاوة والإنصات لها.

وفي زيادة الآيات لإيمان العبد إشارة إلى ازدياد خشيته لربه، وإقباله عليه، وطاعته له، وطلب عفوه ورضاه.

وفيه أيضًا إشارة لاستقامته، وسيره على الصواب، وطريق الخير والهدى.

ومن مواضع تعدد الفنون البلاغية ما جاء في قوله تعالى: (وَضَرَبَ ٱللَّهُ مَثَلٗا قَرۡيَةٗ كَانَتۡ ءَامِنَةٗ مُّطۡمَئِنَّةٗ يَأۡتِيهَا رِزۡقُهَا رَغَدٗا مِّن كُلِّ مَكَانٖ فَكَفَرَتۡ بِأَنۡعُمِ ٱللَّهِ فَأَذَٰقَهَا ٱللَّهُ لِبَاسَ ٱلۡجُوعِ وَٱلۡخَوۡفِ بِمَا كَانُواْ يَصۡنَعُونَ) [سورة النحل:112].

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فقد افتتح هذا التركيب بأسلوب ضرب المثل، فاشتمل على دقائق بلاغية عميقة؛ ففي ضرب المثل تشبيه للخفي بالظاهر المتجلي، والغائب بالحاضر المشاهد، فيتجلى استحضار المشهد، ويتحقق به الوقوف على ماهيته، ويتبين مضمونه، ويتضح مكنونه، ويتم أخذ العبرة منه، ويتأكد حصول الغاية منه.

وفي إسناد الأمن والاطمئنان للقرية مجاز عقلي ومجاز مرسل؛ مجاز عقلي بإسناد حدوث الأمن والاطمئنان إلى القرية؛ فهي آمنة والأصل أنها مؤمّنة، ومطمئِنّة والأصل أنها مطمْئَنة؛ هكذا جاء سياق المجاز العقلي، وبذا تكون العلاقة فيهما المفعولية.

وأما المجاز المرسل ففي كون المتصف بالأمن والاطمئنان والمتنعم فيهما هم أهلها وساكنوها وليس القرية، فأطلق المحل وأراد الحالَّ في المحل؛ فعلاقته المحلية.

وفي إسناد الأمن والاطمئنان للقرية مجاز لغوي آخر، مفاده تشبيه القرية بمن يعقل ويعي ويشعر بالأمن والطمأنينة وحذف المشبه به وأبقى لازمًا من لوازمه وهو كونها تشعر بالأمن، وتتفيء الطمأنينة، على سبيل الاستعارة المكنية.

وفي قوله تعالى: (يَأْتِيهَا رِزْقُهَا) مجاز في الإسناد أشار إلى وفرة الأرزاق التي تقصدها، والنعيم الذي ترفل فيه؛ فكأن الرزق يقصدها سائرًا إليها، في إشارة إلى عظيم نعيمهم وغزارته.

وفي مجيء فعل إتيان الرزق على صيغة المضارع إشارة إلى تكرر إتيان هذا الرزق واستمراره، فهو مستمر الإتيان غير منقطع عنهم حتى وقعوا في المحظور، وكفروا بالأنعم.

وفي إسناد إرادة الإتيان للرزق استعارة حيث يظهر فيه التشبيه له بمن يعي ويريد ويعقل، ثم حذف المشبه وأبقى قرينة إرادة الإتيان دالة عليه، على سبيل الاستعارة المكنية.

وفي حصول الرزق لهذه القرية عن طريق الإتيان إشارة إلى أنه يجلب إليها من غير أرضها، فقد كفُي أهلها مؤنة إنتاجه، فلم يشقوا في الحصول على بذره ولا حرثه ولا غرسه ولا سقيه ولا حصده.

وفي إضافة الرزق إلى القرية دلالة تخصيصه بها، والإيماء إلى أن إنتاجه مخصوص بهذه القرية من أصل منشأه، وأنه ملك لها فلا ينازعها فيه أحد.

وفي تقديم الأمن على الطمأنينة إشارة لأهميته، وتأكيد لعدم حصول الطمأنينة إلا به، وتقديمهما على الرزق –أيضًا– تقديم أهمية وأولوية وترتيب، وإشارة إلى أن الرزق من العوامل المتممة والمكملة للأمن والطمأنينة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفي مجيء لفظ الأنعم على صيغة جمع القلة إشارة إلى أن الذي أودى بنعيمهم، وأذهب ما كانوا عليه من رغد العيش كان بسبب الكفر ببعض الأنعم التي كانت لديهم وليس كلها، وفي ذلك إشارة عظة واعتبار وتنبيه لغيرهم؛ بمعنى أن الكفران بالنعم القليلة قد يؤدي إلى زوال النعم الكثيرة.

كما يظهر من جميل البيان في هذا الموضع عدة استعارات: منها أنه شبه الضرر الواقع عليهم من أثر الجوع بالطعم المر الجشع وحذف المشبه به وهو الطعم المر وأبقى القرينة الدالة عليه وهو الإذاقة على سبيل الاستعارة المكنية. كما شبه الضرر الواقع عليهم بسبب أثر الخوف بالطعم المر المكروه كسابقه؛ بجامع الإذاقة في الموضعين.

وفي تسميته لباساً عدة إشارات؛ منها: الإشارة إلى احتواء الخوف والجوع كامل أحوالهم. وفيه الإشارة إلى ظهور أثر الخوف والجوع على محياهم وعلى جسومهم، أمثال الذعر والفزع والقلق، والهزال وشحوب اللون، ورثاثة الهيئة وسوء الحال، حتى كأنه لباس ظاهر عليهم، فهو ملابس لهم.

وفي تشبيهه باللباس إشارة أخرى وهي المماسة والملاصقة؛ بمعنى أنه مسهم الجوع والخوف، وأصابهم ما يترتب عليهما، والتصق بهم، فهو كالكساء المشتمل على جسد لابسه، في دلالة على تأكيد وقوع الضرر بهم، واشتمال كل ذلك عليهم، وتمكنه منهم.

وفي هذا الموضع من البديع جوانب عديدة منها الترادف الذي يدل على التقارب في الدلالة بين كلمتي (الأمن) و(الاطمئنان) والطباق بين كلمتي (الأمن) و(الخوف)، وبين (رغد الرزق) و(الجوع)، والتلاؤم بين (الأمن) و(الاطمئنان)، وبين (الجوع) و(الخوف). ويضاف إلى ذلك ما يتجلى فيه من تلاؤم تركيبه، ولطيف عباراته، وسلاسة إسناده، وجمال رونقه، علاوة على ما فيه من قوة الأسلوب، وفخامة المعنى.

وجاء هذا التركيب معتمدًا على تكرار استعمال الأفعال الماضية؛ مثل: ضرب، كانت، فكفرت، فأذاقها، وفي ذلك إشارة إلى تحقق وقوع أحداث هذه الأفعال وتأكده.

وهكذا نجد في هذا الموضع العديد من الجوانب البلاغية والبيانية المتعددة؛ فاشتملت هذه الآية على العديد من المجازات البليغة والاستعارات الجميلة، فتضمنت استعارات أربعا؛ ففي الأولى استعيرت القرية للأهل. وجاءت الاستعارة الثانية للذوق في اللباس، وكانت الاستعارة الثالثة للباس في الجوع، وأما الرابعة فاستعارة اللباس في الخوف، وجاءت هذه الاستعارات متلائمة، فلما ذكر الأمن ورغد الرزق أردفه بمقابله الملائم من

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجوع والخوف والإذاقة، على طريق الاستعارة المرشحة، وهي الاستعارة التي تأتي بعد الاستعارة ويكون لها بالأولى علاقة ومناسبة، (العلوي، 1423هـ ، 111/1) فترشحها وتؤكدها.

ومن مواضع تعدد الفنون البلاغية ما جاء في قوله تعالى: (أَلَمۡ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ كُفۡرٗا وَأَحَلُّواْ قَوۡمَهُمۡ دَارَ ٱلۡبَوَارِ) [سورة إبراهيم:28]، فمن الجوانب البلاغية دلالة التعجيب في هؤلاء القوم الذين كفروا بنعمة الله التي أنزلت عليهم، وكذبوا الرسول ﷺ بما جاءهم به من النصح الحثيث والإرشاد السليم، فبدلا من الاعتراف بهذه النعمة وشكرها كفروا بما جاء به وكذبوه، فوقع عليهم ما وقع من الإحلال في دار البوار.

وفي تبديل نعمة الله بالكفر استعارة بأن شبه التبديل بوضع الشيء في غير موضعه، وجعله محسوسًا؛ كتبديل الذات بالذات، (ابن عاشور، 1984، 228/13)، وذلك لإخراج الأمر المعنوي مخرج الأمر المحسوس، لبيانه وإظهاره، بينما الشكر والكفر أعمال قلبيه يُظهر اللسان منها ما يكنه القلب ويخفيه، وقد يكون صادقًا فيكون مؤمنًا، وقد يكون كاذبا فيكون منافقًا، فجاءت هذه الاستعارة المكنية التبعية لتجسيد هذا الأمر وبيانه.

وفي قوله تعالى: (أَحَلُّواْ قَوۡمَهُمۡ) مجاز عقلي؛ حيث أسند فعل الإحلال إلى أكابرهم الذين بدلوا نعمة الله ﷻ، بينما الذي عاقبهم بذلك وأحلهم في دار البوار هو الله تعالى، فدلت علاقة المجاز العقلي السببية بإنهم تسببوا في ذلك الإحلال والعقاب.

وفي مجيء فعل الإحلال في الزمن الماضي وهو في الآخرة إشارة تأكد وقوعه، وتحقق حدوثه، إذ إحلالهم في النار في عداد الحاصل الواقع.

وفي إضافة القوم إليهم دلالة خصوصية انتمائهم إليهم، وإشارة تقبيح وتقريع لأولئك الذين كفروا وطغوا وضلوا وأضلوا قومهم، وتسببوا في هلاك أنفسهم وهلاك قومهم، وكان الأولى بهم أن يرشُدُوا ويُرشِدوا قومهم إلى طريق النجاة والفوز والفلاح. ويتبع ذلك الإيماء إلى الحذر من الوقوع بما وقعوا به، والابتعاد عن دائرته، وإحلال الشكر محله.

وجاء التعبير عن محل الهلاك وهو النار في قوله تعالى: (دَارَ ٱلۡبَوَارِ) عن طريق التكنية وعدم التصريح، في إشارة تشنيع وتفظيع لسوء مكانها، وسوء مصير من يحل فيها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن بديع التنوع البلاغي في الموضع الواحد ما جاء في قوله تعالى: (إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلَ أَهۡلَهَا شِيَعٗا يَسۡتَضۡعِفُ طَآئِفَةٗ مِّنۡهُمۡ يُذَبِّحُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَيَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡۚ إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلۡمُفۡسِدِينَ) [سورة القصص:4].

ففي قوله تعالى: (إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ) عدة إشارات؛ منها: الإشارة إلى بغيه وتسلطه على بني إسرائيل، وظلمهم واستعبادهم وقتلهم. ومنها: الإشارة إلى كفره بالله ﷻ وادعائه الألوهية والربوبية. ومنها: الإشارة إلى استعلائه على بني اسرائيل بملكه وسلطانه.

وفي لفظ الاستعلاء مجاز لغوي حيث شبه طغيانه وتسلطه وتمكنه من بني إسرائيل وتغلبه عليهم بمن يرتفع ويعلو في مكانه ومسكنه، ويرتقى على من حوله في مقره ومنزله، وحذف المشبه به وأبقى لازمه وهي الذات الفاعلة لهذا الاستعلاء على سبيل الاستعارة المكنية التبعية؛ فدل الكلام على إيضاح الأمر المعنوي وهو التمكن والتسلط والطغيان بالأمر الحسي وهو ارتفاع المقر والمكان على الآخرين على سبيل المزاوجة بين الحقيقة والمجاز للدلالة على المعنى وإيضاحه وبيانه.

وفي قوله تعالى: (يَسۡتَضۡعِفُ طَآئِفَةٗ مِّنۡهُمۡ يُذَبِّحُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَيَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡ)جاء إسناد أفعال الاستضعاف والتذبيح والاستحياء إلى فرعون على سبيل المجاز العقلي؛ حيث إن فرعون لا يفعل ذلك بنفسه، وإنما هم وزراؤه وجنوده بأمره وبسببه، على سبيل المجاز العقلي لما بين الفاعلين – الحقيقي والمجازي – من علاقة وتشابه في تعلق الفعل بهما، فتعلقه بالفاعل الحقيقي من حيث وقوعه، وبالفاعل المجازي من حيث إنه السبب فيه؛ فهو مجاز عقلي أسند فيه الفعل إلى غير فاعله لعلاقة السببية.

وجاء فيه من باب علم المعاني الفصل والوصل؛ حيث وصل بين الجملتين الأوليين في قوله تعالى: (إِنَّ فِرۡعَوۡنَ عَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَجَعَلَ أَهۡلَهَا شِيَعٗا) لاتحاد الجملتين في الخبر، ثم فصل الجملة التي تلت في قوله: (يَسۡتَضۡعِفُ طَآئِفَةٗ مِّنۡهُمۡ) لكونها بيان لما سبق، وتفسير له، ثم فصل تاليتها –أيضا– لأنها مفسرة لها، ثم وصل الجملة التي تلت بما قبلها لاتحادهما في الخبر (يُذَبِّحُ أَبۡنَآءَهُمۡ وَيَسۡتَحۡيِۦ نِسَآءَهُمۡ)، ثم فصلت جملة التذييل عما سبقها لكمال الاتصال، ولكونها نعتًا مؤكدًا له، ومسبَّبًا عنه، مع ما في الانتقال بين الوصل والفصل في الجمل من جمال إيقاعي، وتلوين صوتي أخّاذ.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ولعل في توكيد جملة هذا الخبر بـ(أن) دلالة التعجيب من طغيان فرعون وجبروته، وبيان قبيح صنعه وتشنيعه، وإثبات وتأكيد سوء فعله، مع ما في ذلك من إشارات التهديد والوعيد.

ومما جاء فيه الإطناب بعد الإجمال؛ فبعد الافتتاح بذكر استعلاء فرعون، فصّل في بيان صفة هذا الاستعلاء وأوضحه؛ فذكر أنه جعل أهلها شيعًا لكي يستضعفهم فيضعفون، ثم يسهل عليه بعد ذلك أن يذبّح أبناءهم، ويستعبد نساءهم.

ومما جاء فيه من جميل البديع بلاغة التناسب بين استعمال الأفعال الماضية (علا، جعل)، والتناسق بين الأفعال المضارعة (يستضعف، يذبّح، يستحيي)، وكذلك جميل إيقاع تكرار الهمزة والضمير في الاسمين (أبناءهم، نساءهم).

كما يلحظ اشتمال آخر المقطع على أغلب حروف الهمس –خاصة حرف السين– بما يضفي على الكلام الرقة والعذوبة، مع ما فيه من لفت انتباه القارئ والسامع إلى ما وراء الكلام من مضامين اختيرت لأجله هذه الحروف ذات الدلالة الخاصة.

ومن مواضع تعدد الفنون البلاغية في هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: (فَكَيۡفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرۡتُمۡ يَوۡمٗا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبٗا) [سورة المزمل:17]، فقد أُسنِد الفعل (يجعل) إلى ضمير (يومًا) على صيغة المجاز العقلي، والأصل أن يسند الفعل إلى الفاعل الحقيقي – وهو الله ﷻ– ولكنه أُسْنِد إلى ضمير الظرف لوجود علاقة بين الفاعلين – الحقيقي والمجازي – حيث إن تعلقه بالفاعل الحقيقي من جهة صدوره منه، وتعلقه بالفاعل المجازي (الظرف) من حيث وقوعه فيه، ولهذه تكون العلاقة زمانية.

وذكر ابن عاشور أن فيه مجازًا عقليًا آخر؛ (ابن عاشور، 1984، 275/29) ولعله يقصد إسناد قدوم الخطر المتقى إلى ذلك اليوم؛ بمعنى كيف تتقون الخطر الذي سيأتي به يوم القيامة؛ الظاهر في قوله تعالى: (فَكَيۡفَ تَتَّقُونَ إِن كَفَرۡتُمۡ يَوۡمٗا يَجۡعَلُ ٱلۡوِلۡدَٰنَ شِيبٗا).

وفيه الإشارة إلى شدة هول ذلك اليوم؛ وذلك بأن قد بلغ في هوله إلى حد أن يكون فيه صِغار السن شيوخًا شيبًا. وفيه –كذلك– الإيماء بالحث على الاستعداد والتأهب للقاء ذلك اليوم، والتحذير من خطره، ووجوب العمل لاتقاء ضرره.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفيه مجيء التركيب على صيغة أسلوب الإنشاء الظاهر في الاستفهام (كيف) الذي جاء على سبيل التهديد والتعجيز والتخويف من هول ذلك اليوم، والإيماء إلى وعظ المتلقين وإرشادهم باعتبارهم قوم يخافون فيتعظون، ويرشدون فيسترشدون، فيتبعون الحق ولا يكذبون.

وفي تنكير لفظ اليوم إشارة إلى تعظيمه، وإثبات لكثرة أحداثه الجسام المخيفة، وفي وصفه بأنه يجعل الولدان شيبًا تأكيد لما فيه من أهوال وأحزان وحسرات. والشيب إيماء إلى أنه نتاج لهذا الهول.

وفيه من بديع البلاغة جمال النغم الحاصل من إتيان (يومًا) بين (كفرتهم) و(يجعل) الذي لا يتأتى إلا بهذا النظم الفريد. وكذلك الأثر الناتج عن استعمال أسلوب الشرط، وما يعطي السياق الصوتي من جرس إيقاعي خاص في صعود الصوت وهبوطه، مع ما فيه من أثر التناسب الصوتي.

ومن مواضع هذا الباب ما جاء في قوله تعالى: (يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ١٠٦ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ) [سورة آل عمران:106-107]. ففيه إجمال وتفصيل وإيجاز وكناية وبديع وغير ذلك.

أما الإجمال ففي قوله تعالى: (يَوۡمَ تَبۡيَضُّ وُجُوهٞ وَتَسۡوَدُّ وُجُوهٞۚ)، وأما التفصيل ففي قوله تعالى: (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ ١٠٦وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ).

وأما الإيجاز فهو بحذف المنعوتين بصفتي بياض الوجوه وسوادها، الذي يظهر من خلال سياق الآية، فعندما قال الله تعالى: (فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّتۡ وُجُوهُهُمۡ)؛ فيفهم تقدير ما بعده بالقول: (وهم الكافرون، فيقال لهم:) (أَكَفَرۡتُم بَعۡدَ إِيمَٰنِكُمۡ فَذُوقُواْ ٱلۡعَذَابَ بِمَا كُنتُمۡ تَكۡفُرُونَ)، ويظهر الإيجاز بالحذف -كذلك- في قوله تعالى: (وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبۡيَضَّتۡ وُجُوهُهُمۡ) (وهم المؤمنون) (فَفِي رَحۡمَةِ ٱللَّهِۖ هُمۡ فِيهَا خَٰلِدُونَ) (ابن عاشور، 1984، 44/4)

وأما الكناية فقد جاءت في بياض الوجوه عن ظهور البهجة والفرح بالفوز والفلاح وحسن الطالع، وفي سوادها عن الحسرة واشتداد الحزن والخسارة والهلاك وسوء الطالع.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأما البديع فقد جاء في الطباق بين لفظي (تَبْيَضُّ)(وَتَسْوَدُّ). وكذلك جمال الإيقاع الناتج عن تضعيف آخر حرفي لفظي الطباق، وعن تناسب وتوازن الجملتين في التركيب، وكذلك الإيقاع الناتج عن تكرار لفظ وجوه، وفيه كذلك الإشارة إلى تجلي الحساب، وظهور النتائج والفوز أو الهلاك.

ومن جميل مواضع هذا الباب في التعبير القرآني ما جاء في قوله تعالى: (لَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوٰةٌ) [سورة البقرة:179]، ففيه بلاغة التعريف والتنكير ؛ فعرّف القصاص لبيان جنسه، وللعهدية؛ لسبق ذكره في موضع متقدم. ويحتمل فيه دلالة التعميم؛ أي: في عموم القصاص مما دون القتل إلى القتل. وأما تنكير الحياة فلدلالة التعظيم، أو ربما لبيان نوع الحياة؛ بأنها حياة دائمة ومستمرة لكم ولمن بعدكم ممن حقق هذه القاعدة. وفي تنكير الحياة –أيضا– إشارة تدل على أن في هذا الجنس البشري نوعا من الحياة يتميّز عن غيره، ولا يستطيع الوصف أن يبلغه، لأنهم كانوا يقتلون الجماعة بالواحد، فتهيج الفتنة، وتستشري بينهم، ففي شرع القصاص سلامة ومنجاة من هذا كله.(درويش ، 1415هـ ، 255/1)

وفيه الإيجاز من غير حذف؛ حيث احتمل التركيب معان كثيرة في ألفاظ قليلة. وقد قارنه البلاغيون بمقولة العرب المشهورة (القتل أنفى للقتل)، وميزوا الفارق بينهما من حيث البلاغة والإيجاز وصحة التركيب، ودقة الدلالة على المراد. (القزويني، 1414هـ ، 182/3)

وفيه الطباق بين القصاص والحياة؛ بإن القصاص جاء هنا للدلالة على القتل، ومن هنا ففيه إظهار للفارق بين الضدين، والضد بالضد يعرف، ويظهر حسن الشيء بسوء ضده، ويتجلى الفارق بينهما، ثم يكون الميل والاختيار للأحسن.

وجاء لفظ القصاص للكناية عن التماثل والتعادل في الجزاء، والعوض أو التعويض، وزاد ابن عاشور بأن لفظ القصاص دل على إبطال التكايل بالدماء، وعلى إبطال قتل واحد من قبيلة القاتل إذا لم يظفروا بالقاتل.(ابن عاشور، 1984، 145/2)

ودل دخول حرف (في) على لفظ (القصاص) على الظرفية الوعائية؛ بمعنى أن القصاص ظرف للحياة، ووعاء لها، وفيه جعل نقيض الشيء منبعا له، فكأنه يحيط به تفاديا لفواته؛ (درويش ، 1415، 256/1) كاحتواء الإناء على ما بداخله.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ومن هنا ففيه مجاز مرسل؛ حيث جعل ما يعدُّ سببًا في زوال الحياة وتفويتها ظرفًا لها؛ فالقصاص من القاتل يكون بقتله، فكيف يكون ذلك وعاء للحياة؟ فقيل: لأن فيه زجرًا شديدًا لكل من تسول له نفسه بالإقدام على القتل، ومن هنا يدوم كف القاتل عن القتل، فيرتفع بسبب هذا الأمر القتل عن الناس، فيكون فيه سبب لديمومة الحياة. (درويش ، 1415هـ ، 254/1)

ودل حرف الجر (في) على التعليل؛ بمعنى أنه حمل معنى السببية؛ أي أن وجود القصاص سبب في وجود الحياة. وقد جعله ابن عاشور من المجاز؛ أي من باب الاستعارة بالحرف؛ وذكر "أنه مستعار لمعنى السببية، تشبيهًا للسبب بالظرف في احتوائه على مسبباته، كاحتواء المنبع على مائه والمعدن على ترابه". (ابن عاشور، 1984، 45/25).

الخـاتمة

من المؤكد بأن مقصود تناول هذا الموضوع –الماتع والمفيد– ليس استقصاء كل المواضع التي تتعدد فيها الفنون البلاغية؛ إذ كل التعبيرات القرآنية تحمل طابع التعدد والتنوع، ولا يمكن أن تحيط بذلك الدراسات الموسعة، ولا البحوث المطولة.

ولا المقصود من هذه الدراسة تحديد كمية الفنون البلاغية المتعددة في الجملة القرآنية الواحدة؛ إذ لا طاقة لباحث –مهما أوتي من علم وقدرة– بتجليتها وحصرها كاملة؛ لأن الجملة القرآنية لا تخلو من تعدد الفنون البلاغية.

وإنما المراد من هذه الدراسة هو العلم بأن الجملة القرآنية مليئة بالفنون البلاغية المتعددة، وأن ذلك لا يتجلى للدارس إلا بعد التدبر والتمعن والتمحل، مع ما يثبت في قرارة نفس الدارس بأن ما يخبأ فيها أكثر مما يجليه العالم الحذق.

وبذلك يتضح لنا أن تعدد الفنون البلاغية في الجملة القرآنية الواحدة إنما هو من فرائد التعبيرات القرآنية التي تميز بها عن سائر التعبيرات البليغة الأخرى، من عهد الفصاحة والبلاغة الأول إلى يومنا هذا.

ولعلنا بعد استعراض بعض الجمل في التعبيرات القرآنية يتجلى لنا –فيما يظهر للباحث– اشتمال بعض الجملة القرآنية على فنين بلاغيين في الجملة الواحدة في مواضع كثيرة، فقد وجدت مواضع اجتمع فيها

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التورية مع الكناية، والمجاز المرسل مع الاستعارة في مواضع متكررة، وكذلك مواضع أخرى اجتمع فيها الاستعارة مع الكناية، والمجاز المرسل مع البديع؛ كالطباق، وغير ذلك من تنوع الاجتماع فيما بين الفنون الأخرى.

وكذلك تم الوقوف على جمل قرآنية يظهر أنها اشتملت على ثلاثة فنون بلاغية، اجتمع في بعضها مثلاً: الاستعارة والمجاز المرسل والكناية، ومواضع أخرى اشتملت على المجاز العقلي والاستعارة والكناية، وغير ذلك.

وحينما ننتقل إلى ما اشتمل على أكثر من ثلاثة فنون بلاغية نجد أن هذا الجانب هو الغالب في أكثر الجمل القرآنية، وهو الذي لا يمكن حصر طبيعة الفنون المجتمعة؛ فنجد –مثلا– اجتماع الاستعارة مع بديع الطباق مع تعدد الكنايات والإشارات في آن واحد.

وكذلك اجتماع المجاز العقلي مع الاستعارة مع الإيجاز مع تعدد الكنايات والإشارات مع التنوع في وجود الأساليب الإنشائية والخبرية.

كما نجد اجتماع التمثيل مع المجاز العقلي مع المجاز المرسل مع تعدد الكنايات مع تنوع البديع؛ كالطباق والمبالغة والإطناب في آن واحد، وغير ذلك، مع العلم بعدم خلو الجملة القرآنية من أساليب الإنشاء أو الخبر المستعملة خلاف مقتضى الظاهر؛ كاستعمال الاستفهام للتوبيخ أو التقريع أو التقرير، وكاستعمال أساليب الخبر المختلفة.

زد على ذلك اشتمال عموم التعبير القرآني على باب آخر في إطار البلاغة؛ وهو براعة النظم المتجلية في صحة التركيب، ووضوح المراد، وقوة الدلالة، وإبداع الصياغة، وجمال الأسلوب...، إضافة إلى حلاوة الجرس؛ باشتمال بعض الكلمات على حروف ذات إيقاع صوتي مؤثر، أو بتجاور بعض الكلمات ذات النغم الصوتي الخاص، مما كان له أثر في حصول الترتيل، وجمال التلاوة، وكل ذلك في إطار التعدد والتنوع البلاغي، وقد مرت نماذج فريدة حول ذلك كثر، وهي ليست على سبيل الحصر.

وكذلك يظهر جانب آخر فريد من جوانب أسلوب البيان الرباني؛ ألا وهو التنوع في بيان المراد بين الحقيقة وبين ألوان المجاز المختلفة، وتوظيف ذلك لإيضاح المعنى المراد بدقة وعناية؛ في إشارة دقيقة إلى أن أي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعبير بياني لا يمكن أن يكون إلا عن طريق حقيقة أو مجاز، وفيه –كذلك– تأكيد باتساع دلالاتهما، وعظيم بيانهما، ودقيق إيضاحهما للمعنى المراد والتأثير في المتلقي لحصول المقصد من التعبير؛ كالوعظ والإرشاد المتنوع بين الترغيب والترهيب.

ورغم الجهد المبذول في طرح النماذج حول موضوع هذه الدراسة ومحاولة الوقوف على كل ما فيها من فنون بلاغية إلا أن الباحث على يقين تام بأن هذه النماذج لا تزال خصبة وثرية ومليئة بالفنون البلاغية المختلفة، وأن البيان القرآني في جميع مواضعه لا يكاد يخلو من تعدد الفنون البلاغية على اختلاف أبوابها. وهذا مما يغري الباحثين إلى خوض غمار محيط هذا الفن الجميل الماتع، والوقوف على جماليات التعدد البلاغي فيه، والله من وراء القصد والهادي إلى سواء السبيل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

الإستانبولي، إسماعيل حقي بن مصطفى. (د.ت). *روح البيان*. دار الفكر.

الألوسي، محمود بن عبد الله. (1415). *روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني* (علي عبد الباري عطية، محقق). دار الكتب العلمية.

أبو حيان، محمد بن يوسف. (1420). *البحر المحيط* (صدقي محمد جميل، محقق). دار الفكر.

درويش، محيي الدين بن أحمد مصطفى. (1415). *إعراب القرآن وبيانه* (ط.4). دار الإرشاد للشئون الجامعية، دار اليمامة، دار ابن كثير.

الزمخشري، محمود بن عمرو. (1407). *الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل* (ط.3). دار الكتاب العربي.

ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد. (1984). *التحرير والتنوير*. الدار التونسية.

الرازي، محمد بن عمر. (1420). *مفاتيح الغيب* (ط.3). دار إحياء التراث العربي.

القزويني، محمد بن عبد الرحمن. (1414). *الإيضاح في علوم البلاغة* (ط.3). دار الجيل.

الماوردي، علي بن محمد. (د.ت). *النكت والعيون* (السيد ابن عبد المقصود بن عبد الرحيم، محقق). دار الكتب العلمية.

العلوي، يحيى بن حمزة. (1423). *الطراز لأسرار البلاغة وعلوم حقائق الإعجاز*. المكتبة العنصرية..

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Al-Marājiʻ

Al-Istānbūlī, Ismāʻīl Ḥaqqī ibn Muṣṭafá. (D. t). Rūḥ al-Bayān. Dār al-Fikr.

Al-Alūsī, Maḥmūd ibn ʻAbd Allāh. (1415). Rūḥ al-maʻānī fī tafsīr al-Qurʼān al-ʻAẓīm wa-al-Sabʻ al-mathānī (ʻAlī ʻAbd al-Bārī ʻAṭīyah, Muḥaqqiq). Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

Abū Ḥayyān, Muḥammad ibn Yūsuf. (1420). al-Baḥr al-muḥīṭ (Ṣidqī Muḥammad Jamīl, Muḥaqqiq). Dār al-Fikr.

Darwīsh, Muḥyī al-Dīn ibn Aḥmad Muṣṭafá. (1415). iʻrāb al-Qurʼān wa-bayānih (Ṭ. 4). Dār al-Irshād lil-Shuʼūn al-Jāmiʻīyah, Dār al-Yamāmah, Dār Ibn Kathīr.

Al-Zamakhsharī, Maḥmūd ibn ʻAmr. (1407). al-Kashshāf ʻan ḥaqāʼiq ghawāmiḍ al-tanzīl (Ṭ. 3). Dār al-Kitāb al-ʻArabī.

Ibn ʻĀshūr, Muḥammad al-Ṭāhir ibn Muḥammad. (1984). al-Taḥrīr wa-al-tanwīr. al-Dār al-Tūnisīyah.

Al-Rāzī, Muḥammad ibn ʻUmar. (1420). Mafātīḥ al-ghayb (Ṭ. 3). Dār Iḥyāʼ al-Turāth al-ʻArabī.

Al-Qazwīnī, Muḥammad ibn ʻAbd al-Raḥmān. (1414). al-Īḍāḥ fī ʻulūm al-balāghah (Ṭ. 3). Dār al-Jīl.

Al-Māwardī, ʻAlī ibn Muḥammad. (D. t). al-Nukat wa-al-ʻuyūn (al-Sayyid Ibn ʻAbd al-Maqṣūd ibn ʻAbd al-Raḥīm, Muḥaqqiq). Dār al-Kutub al-ʻIlmīyah.

Al-ʻAlawī, Yaḥyá ibn Ḥamzah. (1423). al-Ṭirāz li-asrār al-balāghah wa-ʻulūm ḥaqāʼiq al-iʻjāz. al-Maktabah al-ʻunṣurīyah.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

" الذّكاء الإصطناعي والتلوّث الفضائي: نحو مسؤوليّة جنائية عن الإبادة البيئيّة"

"Artificial Intelligence and Space Pollution: Towards Criminal Liability for Ecocide"

الباحث: محمد عبد الهادي عبد الهادي

كلية الحقوق:قسم القانون العام/ الجامعة الإسلاميّة في لبنان

Researcher: Mohamad Abdel Hadi Abdel Hadi

Faculty of Law: Department of Public Law / Islamic University of Lebanon

ma79899@net.iul.edu.lb

أ.د كمال حماد

كلية الحقوق:قسم القانون العام/ الجامعة الإسلاميّة في لبنان

Prof Dr Kamal Hamad

Faculty of Law: Department of Public Law / Islamic University of Lebanon

kamalhamad@yaho.com

تاريخ استلام البحث: 14 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 10 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يتناول هذا البحث موضوعًا حيويًّا في القانون الدولي، وهو التلوّث الفضائي النّاتج عن تراكم الحطام المداري، والأقمار الصّناعيّة المعطّلة، وبقايا الأنشطة البشريّة الأخرى، وما يترتب على ذلك من تهديدات للسّلامة البيئية والبشريّة، والتّي قد تصل إلى مستوى الإبادة البيئيّة (Ecocide). يُركز البحث على العلاقة بين التطوّر السّريع للتقنيّات الحديثة، خاصّة الذّكاء الاصطناعي، ومتطلّبات المسؤوليّة الجنائيّة الدّوليّة، مشيرًا إلى أنّ هذه التقنيّات، رغم فوائدها في تعزيز الأنشطة الفضائيّة، قد تؤدي إلى أضرار بيئية خطيرة إذا أساءت الدّول أو الجهات الفاعلة استخدامها أو إذا غابت عنها الضّوابط القانونيّة المناسبة.

كما يُسلّط البحث الضوء على الثّغرات التشريعيّة في المعاهدات الفضائيّة الحاليّة، التي تركز غالبًا على المبادئ العامّة للاستخدام السّلمي للفضاء وحماية البيئة، لكنّها تتجاهل آليّات المساءلة الجنائيّة عن الأضرار البيئيّة المتعمدة أو النّاتجة عن الإهمال الجسيم. في هذا السّياق، يظهر نظام روما الأساسي كأداة قانونيّة محتملة لمعالجة مثل هذه الانتهاكات ضمن مفهوم الإبادة البيئيّة، حيثُ يربط الضّرر البيئي في الفضاء بالمسؤوليّة الجنائيّة للأفراد، ممّا يُتيح إمكانيّة محاسبة الجهات المخالفة أمام المحاكم الدّوليّة، وبالتّالي يسدّ فجوة قانونيّة مهمّة في القانون الدولي العام.

يتناول البحث أيضًا الطّبيعة المزدوجة للذّكاء الاصطناعي في الفضاء الخارجي، حيثُ يُمكن أن يُعزز من قدرات المراقبة، ويُساعد في عمليّات تنظيف الفضاء، ويتنبأ بمسارات الاصطدام، ممّا يُساهم في حماية البيئة الفضائيّة. ومع ذلك، قد تتحوّل هذه التقنيّات إلى أدوات عسكريّة أو تُسبّب أضرارًا جسيمة إذا تمّ استخدامها بشكلٍ خاطئ، ممّا يستدعي الحاجة إلى وضع قواعد دوليّة واضحة لتنظيم استخدام الذّكاء الاصطناعي في الفضاء.

الكلمات المفتاحيّة: التلوّث الفضائي، الإبادة البيئيّة، المسؤوليّة الجنائيّة الدّوليّة، الذّكاء الاصطناعي، معاهدة الفضاء الخارجي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract:

This research tackles a pressing issue in international law: space pollution caused by the buildup of orbital debris, abandoned satellites, and other traces of human activity. These factors pose serious risks to both the environment and human safety, potentially escalating to the level of ecocide. The study examines how the rapid advancement of modern technologies, especially artificial intelligence, intersects with the principles of international criminal responsibility. It highlights that while these technologies can greatly enhance our space endeavors, they also carry the risk of causing significant environmental damage if mismanaged by nations or other entities, or if we lack the necessary legal protections.

The research shines a light on the gaps in our current space treaties, which mainly focus on broad principles for using outer space peacefully and protecting the environment. However, they fall short when it comes to establishing mechanisms for holding individuals accountable for serious environmental damage caused by negligence or intentional actions. In this regard, the Rome Statute stands out as a potential legal tool for tackling these violations through the concept of ecocide. This links environmental harm in space to personal criminal responsibility, allowing for the prosecution of those responsible in international courts and addressing a significant void in public international law.

The study also delves into the complex role of artificial intelligence in outer space. On one hand, AI can significantly boost our ability to monitor space, help with cleaning up debris, and predict potential collisions, all of which are vital for safeguarding the space environment. On the flip side, there's a risk that these technologies could be misused for military ends or lead to serious harm if not handled correctly. This highlights the pressing need for clear international regulations to govern the use of artificial intelligence in space activities.

Keywords: Space Pollution, Ecocide, International Criminal Responsibility, Artificial Intelligence, Outer Space Treaty.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة:

سبب اختيار الموضوع: تمّ اختيار موضوع "الذكاء الاصطناعي والتلوّث الفضائي: نحو مسؤولية جنائية عن الإبادة البيئية" لأنّه يحمل أهميّة كبيرة في ظلّ التوسّع السريع في الأنشطة الفضائيّة وما يرافقها من تحدّيات بيئيّة وقانونيّة غير مسبوقة. على الرّغم من وجود معاهدة الفضاء لعام 1967 واتفاقيّة المسؤوليّة لعام 1972، إلاّ أنّ هذه الأدوات القانونيّة اكتفت بتأسيس مبادئ عامّة دون أن تقدّم آليّات واضحة للمسائلة الجنائيّة أو العقوبات الردعيّة. في المقابل، يشهد العالم اليوم جدلًا متزايدًا حول ضرورة إدماج مفهوم "الإبادة البيئية" ضمن النّظام الجنائي الدولي، خاصّةً في ظلّ تنامي الأضرار الواسعة وطويلة الأمد التي يُسبّبها التلوّث الفضائي على البيئة الكونيّة.

أهمية الموضوع: تتجلّى أهميّة هذا البحث في تسليط الضوء على خطورة التلوّث الفضائي كتهديد مباشر للاستقرار البيئي العالمي وللسّلامة البشريّة، وفي إبراز قصور النّظام القانوني الدولي في مواجهة هذه التحدّيات. ففي حين أدرج نظام روما الأساسي بعض الأفعال المهدّدة للبيئة ضمن جرائم الحرب، إلاّ أنه أغفل الجرائم البيئيّة التي تحدث في أوقات السّلم أو في الفضاء الخارجي. ومن هنا، يسعى هذا البحث إلى تقديم قراءة نقديّة معمّقة توضح الحاجة الملحّة إلى إطار قانوني جديد يُلزم الدول والأفراد على حد السواء، ويؤسّس لمبدأ المساءلة الجنائيّة في مواجهة التلوّث الفضائيّ.

هدف البحث: يسعى هذا البحث إلى تحليل الأبعاد القانونيّة والسّياسيّة والتكنولوجيّة المتعلّقة بمشكلة التلوّث الفضائي، مع التّركيز على إمكانية دمج المسؤوليّة الجنائيّة الدّوليّة في هذا السياق. كما يهدف إلى اكتشاف الدّور المزدوج للذّكاء الاصطناعي، حيثُ يُمكن أن يكون أداة فعّالة في معالجة التلوّث وتنظيف الفضاء، ولكنّه أيضًا يمثّل خطرًا محتملاً إذا تم استخدامه في سياقات عسكريّة أو غير سلميّة. كما ويسعى البحث إلى صياغة رؤية شاملة توازن بين الاستخدام السّلمي للتّكنولوجيا وحماية البيئة الفضائيّة من خلال آليّات قانونيّة فعّالة.

منهجية البحث: اعتمد البحث على المنهج الوصفي–التحليلي، من خلال دراسة المعاهدات الدّوليّة المتعلّقة بالقانون الفضائي والبيئي، مثل معاهدة الفضاء لعام 1967 واتفاقية المسؤولية لعام 1972. كما تمّ تحليل نظام روما الأساسي ومفهوم الإبادة البيئية في القانون الدولي. بالإضافة إلى ذلك، استخدم البحث المنهج المقارن من خلال استعراض بعض التّجارب والنّقاشات الدوليّة التي تناولت الجرائم البيئيّة وآليّات المحاسبة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجنائيّة، مع توظيف مقاربات متعدّدة التخصّصات تشمل القانون والعلوم البيئيّة والذّكاء الاصطناعي، ممّا يُتيح رؤية متكاملة للموضوع.

خطة البحث: ينقسم البحث إلى ثلاثة فصول مترابطة، حيثُ يتناول الفصل الأول الأساس القانوني لمفهوم الإبادة البيئيّة وإمكانيّة توسيع نطاقه ليشمل الفضاء الخارجي. أمّا الفصل الثاني، فيستعرض قصور المعاهدات الدّوليّة الحاليّة في إرساء المسؤوليّة الجنائيّة تجاه التلوّث الفضائي، مسلّطًا الضّوء على الثّغرات التي تعيق الرّدع الفعّال. وفي الفصل الثالث، تتمّ دراسة دور الذّكاء الاصطناعي بين الاستخدام السّلمي والمخاطر العسكريّة في تنظيف الفضاء الخارجي، كاشفًا عن إمكاناته الكبيرة كحلّ تقني من جهةٍ، ومخاطره كعامل تهديد جديد من جهةٍ أخرى. وينتهي البحث بخاتمة تتضمّن النتائج والتّوصيات التي تؤكّد على ضرورة وجود إطار قانوني دولي متطوّر يكرّس المسؤولية الجنائيّة عن التلوّث الفضائي.

الفصل الأول: الأساس القانوني لمفهوم الإبادة البيئية

أوّلاً: التطوّر التّاريخي لفكرة الإبادة البيئيّة

بدأ الاهتمام بحماية البيئة في إطار القانون الدولي مع انعقاد مؤتمر "ستوكهولم"عام 1972، الذّي وضع لأوّل مرّة فكرة أنّ البيئة تُمثّل قيمة مشتركة للبشريّة جمعاء، وأنّ تدهورها يؤثّر سلباً على حقوق الإنسان والتّنمية المستدامة. ومع ذلك، كانت النّصوص القانونيّة التّي صدرت في ذلك الوقت تحمل طابعاً "توجيهيًّا" وغير إلزامي، حيثُ اكتفت بتحديد المبادئ العامّة دون أن تضع قواعد عقابيّة أو آليّات لمحاسبة الدّول أو الفاعلين غير الحكوميين عن الانتهاكات البيئيّة الجسيمة[1] .

ومع تزايد الكوارث البيئيّة النّاتجة عن الأنشطة الصّناعيّة والعسكريّة، ظهر اتّجاه قانوني وأكاديمي يدعو إلى تطوير أدوات القانون الدّولي، من خلال الانتقال من المسؤوليّة المدنيّة التي تعتمد على التّعويض إلى "المسؤوليّة الجنائيّة" التي تهدف إلى معاقبة مرتكبي الجرائم البيئيّة الكبرى. ويستند هذا الاتّجاه إلى فكرة أنّ

[1] شايسوغ، حسن، *القانون الدولي البيئي*، بيروت: دار النهضة العربية، 2021، ص. 48.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التّعويضات الماليّة وحدها لا تكفي لردع السّلوكيّات المدمّرة، ولاسيّما عندما تكون الأضرار واسعة النّطاق وغير قابلة للإصلاح[1].

في هذا السّياق، ظهرت مصطلحات جديدة مثل "الإبادة البيئيّة" (Ecocide) التي تشير إلى التّدمير المتعمد أو الجسيم للأنظمة البيئيّة، ممّا يُهدّد بقاء الأجيال الحاليّة والمستقبليّة. وقد تبنى بعض الفقهاء هذا المصطلح لتشبيهه بجريمة الإبادة الجماعيّة، انطلاقاً من فكرة أنّ القضاء على مقوّمات البيئة يُعادل القضاء على حياة الشّعوب.

لقد لعبت منظّمات المجتمع المدني، وخاصّة الحركات البيئيّة العالميّة مثل "السلام الأخضر" (Greenpeace)، دوراً محوريًا في زيادة الوعي بخطورة الجرائم البيئيّة، وقد عملت هذه المنظمات على إدخال مفاهيم جديدة إلى الأجندة الدّوليّة، ونظّمت مؤتمرات شعبيّة لمحاكمة التّدمير البيئي، مثل "محكمة ريو للبيئة" في عام 1992، التّي اعتبرت أنّ تدمير الغابات والمحيطات يُمكن أن يصل إلى مستوى "الإبادة البيئيّة". وعلى الرّغم من أنّ هذه المحاكم لم تكن رسميّة، إلاّ أنّها ساهمت في تشكيل رأي عام دولي ضاغط.

وقد أدّت هذه الجهود المتراكمة إلى إدراج موضوع "الإبادة البيئيّة" في النّقاشات حول تطوير القانون الجنائي الدّولي، خاصّةً مع اقتراب اعتماد نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة في عام 1998. وعلى الرّغم من أنّ النّص النّهائي لم يتضمّن صراحةً جريمة الإبادة البيئيّة، إلاّ أنّ النّقاش حولها لا يزال مفتوحاً، وتم تجديد المطالبات في السّنوات الأخيرة بإدخال هذه الجريمة ضمن الجرائم التي تختص بها المحكمة، ممّا يعكس التطوّر المستمرّ لفكرة الإبادة البيئيّة من مجرّد شعار أخلاقي إلى مشروع قانوني يُمكن تنفيذه.[2]

ثانيًا: التجارب الأوروبية ومبادرات المجتمع المدني

شهدت القارّة الأوروبيّة خطوات ملحوظة نحو دمج مفهوم "الإبادة البيئيّة" في القوانين الوطنيّة، حيثُ عمدت بعض الدّول، مثل فرنسا وبلجيكا، بإدخال هذا المفهوم حتّى وإن كان بشكلٍ محدود. في فرنسا، ناقش البرلمان في عام 2021 مشروع قانون يهدف إلى تصنيف "الجريمة البيئيّة" ضمن القوانين الجنائيّة تحت مسمّى "الأمن الكوكبي". وعلى الرّغم من أنّ هذا المشروع لم يصل بعد إلى مستوى الجريمة الدّوليّة، إلاّ أنّه يعكس وعيًا متزايدًا بأنّ الأضرار البيئيّة الكبيرة لا يُمكن معالجتها فقط من خلال الوسائل المدنيّة أو

[1] الجابري، أحمد، *التحديات القانونية للتغير المناخي*، القاهرة: دار الفكر، 2020، ص. 215.

[2] Westra, L., *Ecocide and the law: Protecting the natural environment*, Leiden: Brill, 2011, p. 64.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التّعويضات الماليّة[1]. كما سعت بعض المؤسّسات الأوروبيّة إلى فتح نقاشات موسّعة حول إمكانيّة الاعتراف بجريمة الإبادة البيئيّة كجريمة مستقلّة. وقد تزامن ذلك مع صدور تقارير لجنة الخبراء المستقلّة في عام 2021، التي اقترحت تعريفًا أوليًا للإبادة البيئيّة، وذهبت إلى أبعد من ذلك مشدّدة على ضرورة حماية الفضاء الخارجي باعتباره جزءًا من البيئة العالميّة المشتركة التي تحتاج إلى الحماية من التلوّث والتّدمير.

إلى جانب الجهود الرّسميّة، ظهرت مبادرات أكاديميّة وشعبيّة لعبت دورًا كبيرًا في نشر النّقاش على مستوى عالمي، ومن أبرز هذه المبادرات هو مشروع "التّحالف من أجل الاعتراف بالإبادة البيئيّة"، الذي يضمّ مجموعة من الخبراء القانونيين والأكاديميين من دول مختلفة. لقد عمد هذا التحالف إلى صياغة مسوّدة لتعريف قانوني للإبادة البيئيّة واقترح إضافته إلى الجرائم الأربع الأساسيّة في نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدوليّة.[2] كما ساهمت منظّمات المجتمع المدني في أوروبا، بدعم من الحركات البيئيّة العالميّة، في الضّغط على الحكومات والبرلمانات لإقرار تشريعات أكثر صرامة تجاه الجرائم البيئيّة. وقد ساهمت هذه الجهود في إبقاء قضيّة "الإبادة البيئيّة" حيّة في الأجندة الدّوليّة، وربطها بشكلٍ مباشر بالمفاهيم الحديثة مثل العدالة المناخيّة وحماية السّلم والأمن الدّوليين.

ثالثًا: المعاهدات البيئية والياتها غير الردعيّة

على الرغم من وجود العديد من الاتفاقيّات البيئيّة الدّوليّة مثل اتفاقيّة "باريس" للمناخ أو "اتفاقيّة بازل" المتعلّقة بالنّفايات الخطيرة، إلاّ أنّ معظمها يُعاني من ضعف في آليّات التّنفيذ. ولكن الالتزامات الموجودة فيها غالبًا ما تكون طوعيّة أو مرتبطة بتعّهدات سياسيّة غير ملزمة، بينما تظلّ العقوبات في حال حدوث انتهاكات رمزيّة أو حتّى غير موجودة. وبالتّالي فإنّ هذا النّقص يجعل من الصّعب مواجهة الجرائم البيئيّة الكبيرة التي تحتاج إلى آليّات ردعيّة وملزمة على المستوى الدّولي.

فيما يتعلّق بالآليّات الرّقابيّة المعتمدة في هذه الاتّفاقيات، فهي تقتصر على التّقارير الدّوريّة التّي تقدّمها الدّول الأعضاء، والتّي غالبًا ما تكون ذاتيّة وتعكس وجهة نظر الدّولة أكثر من كونها تعكس الواقع البيئي،

[1] Sands, P., *Principles of international environmental law*. Cambridge: Cambridge University Press, 2018, p. 102.

[2] شايسوغ، حسن، *القانون الدولي البيئي*، مرجع سابق ص. 52.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبالتّالي فإنّ غياب آليّة رقابيّة مستقلّة أو جهاز قضائيّ دولي متخصّص في البيئة يُضعف من مصداقيّة هذه التّقارير ويجعل التّقييم غير موضوعي، ممّا يُقلل من فعاليّة هذه الاتفاقيّات في الواقع العملي[1].

وعلى الرّغم من أنّ نظام روما الأساسي قد أحرز تقدمًا ملحوظًا في مادته 8/2/ب/4 من خلال تجريم "إلحاق أضرار واسعة النّطاق وطويلة الأمد وشديدة بالبيئة الطبيعيّة"، إلاّ أنّ نطاق هذا النّص يبقى محصورًا في النّزاعات المسلّحة فقط، ممّا يعني أنّ الحماية الجنائيّة الدّوليّة لا تشمل الجرائم البيئيّة التي تحدث في أوقات السّلم، رغم أنّها قد تكون أكثر خطورة وأوسع نطاقًا من تلك التي تحدث أثناء النّزاعات.

تظهر هذه الفجوة القانونيّة بوضوح في حالات التّلوث البيئي أو التّدمير النّاتج عن أنشطة صناعيّة ضخمة مثل إطلاق الأقمار الصّناعيّة، أو السّياسات الحكوميّة التّي تؤدّي إلى أضرار واسعة بالنّظام البيئي العالمي في أوقات السّلم. وبالرّغم من خطورة هذه الأفعال، إلاّ أنّها لا تقع ضمن نطاق اختصاص المحكمة الجنائيّة الدّوليّة، ممّا يجعل النّظام القانوني الدّولي عاجزًا عن محاسبة مرتكبي "الإبادة البيئيّة" في غياب إطار قانوني جنائي مستقلّ وملزم.[2]

رابعًا: الطّبيعة القانونيّة لجريمة الإبادة البيئيّة

يتعلّق الرّكن المادي لجريمة الإبادة البيئيّة بارتكاب أفعال أو أنشطة تؤدّي إلى تدمير شامل للأنظمة البيئيّة، ممّا يشمل الغابات والأنهار والمحيطات، بالإضافة إلى الفضاء الخارجي والبيئة الجويّة والكونيّة التّي أصبحت جزءًا لا يتجزّأ من المنظومة البيئيّة المشتركة للبشريّة. وتُعتبر هذه الأفعال مجرّمة إذا تجاوزت الأضرار نطاقًا محدودًا أو مؤقتًا، وامتازت بقدرتها على إحداث تأثيرات عميقة ومستدامة تؤثّر على توازن الطّبيعة وحقّ الإنسان في بيئة صحيّة. كذلك، يشمل الرّكن المادّي أشكال التلوّث النّاتجة عن الانبعاثات السّامّة، مثل استخدام الوقود الصّلب أو النّوويّ في المركبات الفضائيّة، وما يترتّب على ذلك من مخاطر على المناخ العالمي وصحّة الإنسان. فهذه الانبعاثات لا تضرّ فقط بالفضاء الخارجيّ، بل تمتد آثارها إلى الغلاف الجويّ والأنظمة المناخيّة، ممّا يجعلها تُمثّل تهديدًا مباشرًا للأمن البيئيّ الدّولي.

يقوم الرّكن المعنويّ على عنصرين أساسيين، وهما العلم والإرادة حيثُ يجب أن يكون الجاني مدركًا تمامًا أنّ أفعاله ستؤدّي إلى تدمير بيئي كبير، ومع ذلك يستمرّ في تنفيذها. يتجلّى ذلك بوضوح في حالات

[1] Sands, P., *Principles of international environmental law, op. cit*, p. 108.

[2] لجابري، أحمد، *التحديات القانونية للتغير المناخي*، مرجع سابق، ص. 220.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إطلاق الأقمار الصناعيّة أو المركبات الفضائيّة، حيثُ يخلق وعي مسبق بأنّ هذه الأنشطة تحمل مخاطر استثنائيّة قد تُسبّب أضرارًا طويلة الأمد للبيئة وللإنسان[1].

بالإضافة إلى ذلك، يُمكن أن تتحقّق المسؤوليّة الجنائيّة بسبب الإهمال الجسيم، عندما تفشل الدّول أو الشّركات في اتّخاذ الاحتياطات اللّازمة لتجنّب الكوارث البيئيّة. إنّ غياب التّدابير الوقائيّة أو تجاهل المخاطر البيئيّة يعكس عدم احترام واضح للواجبات القانونيّة والأخلاقيّة في حماية البيئة. لذلك، فإنّ هذا التوسّع في المفهوم يتيح محاسبة مرتكبي الأضرار الكبيرة حتّى في غياب النيّة المباشرة، طالما أنّ سلوكهم ينطوي على مخاطر غير مقبولة.

خامسًا: الآفاق المستقبليّة للاعتراف الدولي

تواجه فكرة الاعتراف بجريمة الإبادة البيئيّة مقاومة شديدة من بعض الدّول الكبرى والصّناعيّة التي تعتمد على أنشطة تلوّث كثيفة مثل الفحم والنفط، حيثُ تعتبر هذه الدول أنّ الاعتراف بمثل هذه الجريمة سيقيد سيادتها الاقتصاديّة. إنّ إثبات الأضرار البيئيّة الواسعة يتطلّب أدوات علميّة وتقنيّة متطوّرة، كما يثير تساؤلات حول المعايير الزّمنيّة والكميّة[2].

يُمكن إدخال تعديل على نظام روما الأساسي لعام 1998، طالما أنّ النّظام نفسه يسمح بذلك، إذا تمّ إثبات وجود جريمة كبرى على المستوى الدّولي، مثل "الإبادة البيئية" كجريمة دوليّة، ووضعها ضمن اختصاص المحكمة الجنائيّة الدوليّة. وقد تقدّمت بعض المبادرات الأكاديميّة بمسودّة تعريف مقترح لمشروع التّجريم، مشيرةً إلى الأثر البيئي الواسع للتلوّث الفضائيّ، حيثُ أكدّت وكالة "ناسا" ووكالات أخرى أنّ الحطام الفضائي يُشكّل خطرًا متزايدًا على الأقمار الصناعيّة، والإنسان، والمحيط الحيوي للأرض.

وعليه، يظهر بوضوح أنّ النّظام القانوني الدولي يواجه صعوبات كبيرة في التّعامل مع الجرائم البيئيّة الكبرى، إذ إنّ معظم الاتفاقيّات البيئيّة تفتقر إلى القوّة الإلزاميّة والعقوبات الرّدعيّة. بالإضافة إلى ذلك، يقتصر نظام روما الأساسي على معالجة الأضرار البيئية خلال فترة النّزاعات المسلّحة، ممّا يترك فجوة قانونيّة في أوقات السّلم. لذا، تبرز الحاجة الملحّة للاعتراف بجريمة الإبادة البيئية (Ecocide) لسّد هذه الفجوة، وتوفير آليّة قانونيّة فعّالة لمواجهة الجرائم التي تُهدّد الأنظمة البيئيّة، مثل التلوّث الفضائي. ومع

[1] شايسوغ، حسن، *القانون الدولي البيئي*، مرجع سابق ص. 57.

[2] Higgins, P., Short, D., & South, N, Ecocide*: A crime against peace*. London: Zed Books, 2013, p. 75.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ذلك، يُواجه هذا الاعتراف تحدّيات كبيرة، بما في ذلك معارضة بعض الدّول الصّناعية الكبرى وصعوبة وضع معايير تقنيّة دقيقة لتحديد نطاق الجريمة[1].

علاوةً على ذلك، إنّ أبرز الاقتراحات التي تساعد على سدّ ثغرات ومعالجة جريمة الإبادة البيئية تكمن في إدراج هذه الجريمة ضمن نظام روما الأساسي، بالإضافة إلى إنشاء لجنة دوليّة من الخبراء لوضع تعريف موحّد لها، بالإضافة إلى تشجيع الدول على إدماج هذه الجريمة في تشريعاتها الوطنيّة. ومن المقترح أيضًا تطوير آليّات علميّة وتقنيّة بالتّعاون مع المنظّمات البيئيّة والأمم المتّحدة لضمان الإثبات الموضوعي، وتعزيز التّعاون بين القانون والعلماء لتقريب الفجوة بين هذين المجالين. إضافةً إلى ذلك، وبدلاً من تعديل نظام روما الأساسي، يمكن صياغة بروتوكول دولي جديد خاص بجريمة الإبادة البيئيّة، ممّا يُساهم في خلق إطارًا قانونيًّا مستقلاً وآليّة قضائيّة أو شبه قضائيّة لمحاسبة مرتكبي الجرائم البيئيّة الكبرى.

الفصل الثاني: عجز المعاهدات الدولية عن إرساء المسؤولية الجنائية في الفضاء الخارجي

أوّلاً: المبادئ الأساسية لمعاهدة 1967

أكّدت معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 على أنّ الفضاء الخارجيّ يجب أن يُستخدم للأغراض السلميّة فقط، وحظّرت وضع الأسلحة النوويّة أو أسلحة الدّمار الشامل في المدار حول الأرض أو على الأجرام السّماويّة.[2] إلاّ أنّ هذا المبدأ لم يتوسّع ليشمل أشكال التّهديد البيئي أو التلوّث الفضائي، ممّا جعل النّص القانوني عاجزاً عن حماية الفضاء والبيئة الأرضيّة من أثار الأنشطة الفضائيّة.

لقد نصّت المادّة التّاسعة من المعاهدة على التزام الدّول بتجنّب الأنشطة التّي قد تؤدّي إلى الإضرار ببيئة الأرض أو الفضاء الخارجي، وتفرض التّشاور المسبق عند وجود شكوك حول خطورة نشاط ما. إلاّ أنّ نصّ هذه المادّة بقي عاماً ويفتقر إلى آليّات تنفيذيّة أو جزائيّة، إذ لم يحدّد عقوبات أو مسؤوليّات جنائيّة على الدول أو الأفراد في حال المخالفات.[3]

---

[1] القيسي، محمد. *المسؤولية الدولية عن الجرائم البيئية*. عمّان: دار الثقافة، 2019، ص. 125.

[2] علي، زكريا. *القانون الدولي العام وأبعاده البيئية*. القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2016، ص. 150–170.

[3] عبد العال، محمود. *المسؤولية الدولية في القانون الجنائي الدولي*. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2015، ص. 930–950.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيًا: ثغرات معاهدة الفضاء لعام 1967

لم تتضمّن معاهدة 1967 نصوصًا تتعلّق بالمسؤوليّة الجنائيّة، وإقتصرت على المسؤوليّة الدّوليّة العامّة التي تفرض على الدّول إلتزامات بعدم الإضرار، دون إسناد المسؤوليّة الفرديّة للفاعلين أو واضعي القرارات في مجال الفضاء[1]، حيثُ ترك هذا القصور فراغاً قانونياً في مواجهة الجرائم البيئيّة الكبرى مثل التلوّث الفضائي. بالإضافة إلى ذلك، اكتفت المعاهدة بآليّات عامّة مثل التّشاور وتبادل المعلومات، دون إنشاء أجهزة رقابيّة دائمة أو محكمة خاصّة بالفضاء[2]، ممّا جعلها غير كافية لضبط السّلوك الفضائي للدّول والشّركات الخاصّة، خصوصاً في ظلّ التطوّر الكبير في أنشطة الإطلاق والتوسّع التجاري في الفضاء.

يتضّح أنّ معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 أرست إطاراً عامًّا مهمًّا لكنّه غير كافٍ، إذ إنّها وضعت مبادئ السّلم والمسؤوليّة وعدم التملّك، لكنّها قصّرت في معالجة التلوّث الفضائي وأضراره، ولاسيّما من زاوية المسؤوليّة الجنائيّة، وقد أدّى هذا القصور إلى الاعتماد لاحقاً على اتفاقيّة المسؤوليّة العامّة 1972 .

ثالثًا: نطاق المسؤوليّة المدنيّة في اتفاقيّة المسؤوليّة الدوليّة لعام 1972

نصّت المادة الثانية من الاتفاقيّة على أنّ الدّولة المطلقة تتحمّل المسؤوليّة المطلقة عن أي ضرر يُصيب الأشخاص أو الممتلكات على سطح الأرض نتيجةً لأنشطتها الفضائيّة. وعلى الرّغم من أنّ هذا النّص يوفّر حماية للمتضرّرين، إلاّ أنّه يبقى في الإطار المدني التّعويضي فقط، دون تجريم الأفعال أو معاقبة الأفراد[3].

فيما يتعلّق بالأضرار التي تقع في الفضاء الخارجي نفسه (مثل الاصطدام بين مركبتين فضائيتين)، فقد اشترطت الاتفاقيّة إثبات الخطأ لقيام المسؤوليّة، ممّا يُشكّل قيداً كبيراً على فعاليّة النصّ، نظراً لصعوبة إثبات الخطأ في بيئة فضائيّة معقّدة.

كما وتجاهلت الاتفاقيّة تماماً فكرة المسؤوليّة الجنائيّة، واقتصرت على التّعويض المدني، سواء عبر المسؤوليّة المطلقة او القائمة على الخطأ، ممّا جعلها غير ملائمة للتّعامل مع الجرائم البيئيّة الكبرى ذات الطّابع

---

[1] أبو زيد، سامي، *البيئة والقانون الدولي: دراسة في آليات الحماية*. 2019، ص. 84. بيروت: دار النهضة العربية،

[2] FreeLand, M., *International Environmental Law and Global Responsibility*. Oxford: Oxford University Press, 2015, p. 73.

[3] حمدان، سامر. *المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي وآثارها على القانون الدولي العام*. بيروت: دار الجامعة الجديدة، 2017 ، ص. 150–165.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدولي. ولم تتطرّق الاتفاقيّة إلى الاضرار البيئيّة النّاجمة عن التلوّث الفضائي، مثل المخلّفات الفضائيّة التي تبقى في المدار لعقود وتُشكّل تهديداً للأجيال القادم. وبذلك، اقتصرت على معالجة الاضرار المباشرة والآنيّة متجاهلة البعد البيئي المستقبلي.

يتّضح أنّ اتفاقيّة المسؤوليّة لعام 1972، وعلى الرّغم من إقرارها لنظام المسؤوليّة المطلقة على سطح الأرض والمسؤوليّة القائمة على الخطأ في الفضاء، تبقى اتفاقيّة مدنيّة بحتة. فهي لم تُعالج مسألة التلوّث الفضائي من زاوية المسؤوليّة الجنائيّة، ولم تنشئ آليّات إنفاذ قويّة، ممّا يترك فراغاً تشريعيًّا خطيراً، خصوصاً مع ازدياد الأخطاء المرتبطة بالحطام الفضائي.

رابعًا: الاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائية الدولية

يُحدّد نظام روما الأساسي لعام 1998 أربعة أنواع من الجرائم الدّوليّة الكبرى، هي جريمة الإبادة الجماعيّة، الجرائم ضد الإنسانيّة، جرائم الحرب، وجريمة العدوان[1]. تُمثّل هذه الجرائم "النّواة الصّلبة" للاختصاص الموضوعي للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة، غير أنّ النّظام لم ينص على جريمة بيئية مستقلّة، رغم إدراك المجتمع الدّولي لخطورة الجرائم الماسّة بالبيئة.

على الرّغم من أنّ المادة 8 مكرر/2/ب/4/ تطرّقت الى الأفعال التي تُسبّب اضراراً واسعة النّطاق وطويلة الأمد للبيئة الطّبيعيّة، إلاّ أنّ هذا النّص ارتبط بسياق النّزاعات المسلّحة فقط، ممّا يعني أنّ التلوّث الفضائي في أوقات السّلم لا يدخل ضمن اختصاص المحكمة. كما أنّ النّص لم يشر إلى الفضاء الخارجي تحديداً، ممّا يستدعي تطوير النظام عبر بروتوكول إضافي يوسّع الاختصاص ليشمل الجرائم البيئيّة الفضائيّة.[2]

خامسًا: التكييف القانوني للتلوث البيئي

يُمثّل التلوّث البيئي الواسع، بما في ذلك التلوّث النّاتج عن بقايا الأقمار الصناعيّة أو المخلّفات النّاتجة عن إطلاق المركبات الفضائيّة، أحد أكبر التحديّات القانونيّة التّي نواجهها اليوم. ووفقًا للنّصوص الحاليّة، يُمكن اعتبار هذا النّوع من التلوّث جريمة حرب إذا حدث خلال نزاع مسلّح وأدّى إلى أضرار جسيمة للمدنيين أو البيئة، وذلك استنادًا إلى المادة الثامنة من نظام روما الأساسي. لكنّ هذا التّفسير يبقى محدودًا، لأنّه يُركّز

[1] منى إبراهيم، *القانون الدولي العام وأبعاده البيئية: دراسة تحليلية في ضوء التحديات المعاصرة*، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2020، ص. 570–600.

[2] Crawford, J., *Brownlie's Principles of Public International Law*. Oxford: Oxford University Press, 2019, p. 400–420.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فقط على المسؤوليّة الجنائيّة في سياق النّزاعات المسلّحة، بينما معظم حالات التلوّث الفضائي تحدث في أوقات السّلم نتيجة الأنشطة التجاريّة أو البحثيّة التي تقوم بها الدّول والشّركات الخاصّة[1] .

ومن هنا تبرز إشكاليّة قانونيّة مهمّة في الفقه الدولي، تتعلّق بالفراغ القانوني الذي يُحيط بمسؤوليّة الأفعال الملوّثة للبيئة في غياب النّزاعات المسلّحة. فبالرّغم من أنّ التلوّث الفضائي يُشكّل تهديدًا متزايدًا للأمن والسّلم الدوليين، إلاّ أنّه يفتقر إلى إطار قانوني واضح في نظام الجرائم الدّوليّة الحالي. وبالتّالي، فإنّ هذا النّقص يعكس الحاجة الملحّة لتطوير القانون الجنائي الدّولي ليتماشى مع طبيعة المخاطر البيئيّة الجديدة، التي لا تقتصر على النّزاعات التقليديّة، بل تشمل أيضًا التّهديدات التي تواجه السّلم في أوقات السّلم.

استنادًا إلى ذلك، بدأ العديد من الفقهاء في المطالبة بالاعتراف بجريمة بيئيّة مستقلّة تُعرف باسم "الإبادة البيئية" (Ecocide)، حيثُ إنّ إدراج هذه الجريمة ضمن الجرائم الدّوليّة الأساسيّة، مثل الإبادة الجماعيّة وجرائم الحرب والجرائم ضدّ الإنسانيّة وجريمة العدوان، سيساعد في سدّ الفجوة القانونيّة الموجودة. كما سيمكّن من توسيع نطاق المساءلة ليشمل الأفراد الذين يتّخذون قرارات تؤدّي إلى التلوّث، مثل مديري وكالات الفضاء أو الشّركات الخاصّة، حتّى في ظلّ غياب النّزاعات المسلّحة، ممّا يُمثل تحولًا كبيرًا في مجال القانون الجنائي الدّولي[2].

في الواقع، لا يقتصر تأثير الاعتراف بجريمة الإبادة البيئيّة على تعزيز حماية البيئة العالميّة فحسب، إنّما يُساهم أيضًا في ترسيخ مبدأ المسؤوليّة الفرديّة الدوليّة في مجال البيئة، ممّا يُقلّل من استغلال الدّول والشّركات الكبرى للثّغرات في النّظام القانوني الدّولي، ويُساعد في تعزيز مبدأ الرّدع من خلال فرض عقوبات جنائيّة صارمة على الأفعال التي تُهدد الحياة البشريّة والأنظمة البيئيّة العالميّة، بما في ذلك التلوّث الفضائي، وبالتّالي تحقيق التّوازن بين متطلّبات التّنمية العلميّة والتّكنولوجيّة وضمان حق الأجيال القادمة في بيئة صحيّة وآمنة.

[1] Boyle, A., and Redgwell, C., *International Law and the Environment*. Oxford: Oxford University Press, 2021, p. 280–300.

[2] أبو زيد، أحمد، *القانون الدولي والمسؤولية عن التلوث البيئي في الفضاء الخارجي*، القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2019، ص. 140–160.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وعليه، فإنّ ادماج مبدأ المسؤوليّة الجنائيّة في ميدان الفضاء ليس مستحيلاً، إذ يمكن الاستناد الى المادة 8 مكرّر من نظام روما الأساسي، مقترنة بالمادة 9 من معاهدة الفضاء الخارجي، لتوسيع نطاق الحماية الجنائيّة لتشمل التلوّث الفضائيّ[1].

سادسًا: الاختصاص القضائي للمحكمة الجنائية الدولية

يتميّز نظام روما الأساسي بتركيزه على المسؤوليّة الجنائيّة الفرديّة، حيثُ يحاكم الأشخاص الطّبيعيون الذين يرتكبون الجرائم الدوليّة، بغض النظر عن صفتهم الرسميّة، ممّا يفتح الباب أمام محاكمة مديري الشّركات أو القادة السّياسيين المسؤولين عن قرارات أدّت الى التلوّث الفضائي.

نصّت المادّة 25 من النّظام على عدم اعفاء أي شخص من المسؤوليّة لسبب منصبه الرّسمي، وبذلك يُمكن مساءلة رؤساء الوكالات الفضائيّة أو المسؤولين التّنفيذيين في الشّركات الخاصّة إذا ثبت تورّطهم في أنشطة تسبّبت في تلوث فضائي واسع النطاق.

وعلى الرّغم من أنّ نظام روما لم ينصّ صراحة على الفضاء الخارجيّ، إلاّ أنّه يُمكن توسيع التّفسير باعتباره "جزءاً من البيئة الطّبيعيّة " التّي يحميها النّظام[2]، كما أنّ التلوّث الفضائي غالباً ما يُنتج آثار مباشرة على الأرض، ممّا يجعل الاختصاص متحقّقًا بصورة غير مباشرة.

يدخل ضمن اختصاص المحكمة الجرائم المرتكبة بعد دخول النّظام حيز النفاذ عام 2002، وهو ما ينسحب على الأفعال المستقبليّة المرتبطة بالتلوّث الفضائي[3]، ولكنّ التحدّي يكمن في الجرائم ذات الأثر طويل الأمد، حيثُ يستمرّ التلوّث لعقود، ممّا يتطلّب معالجة خاصّةً في إطار أي بروتوكول إضافي.

إن إدماج المسؤولية الجنائية في مجال التلوّث الفضائي يعدّ ضرورة ملحّة لسدّ الفراغ التّشريعي القائم في القانون الدولي. ويقوم المقترح القانوني على الرّبط بين معاهدة الفضاء 1967 واتّفاقيّة المسؤوليّة 1972 من جهةٍ، ونظام روما الأساسي من جهة أخرى، لتأسيس نظام ردعيّ يضمن محاسبة الافراد والدّول على الأفعال المهدّدة لسلامة البيئة الفضائيّة.

[1] Freeland, S., *Addressing the Challenges of Space Debris: Legal and Policy Aspects*. Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 2015, p. 70–85.
[2] Cassese, A., *International Criminal Law*. Oxford: Oxford University Press, 2013, p. 90–110.
[3] Bin Ch., Studies *in International Space Law*. Oxford: Clarendon Press, 1997, p. 310–330.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الثالث: الذكاء الاصطناعي بين الاستخدام السلمي والمخاطر العسكرية في تنظيف الفضاء الخارجي

أوّلاً: الإطار القانوني الدولي للذّكاء الاصطناعي في تنظيف الفضاء الخارجي

لقد وضعت المعاهدة إطاراً عامًّا لاستخدام الفضاء الخارجي يقوم على مبدأ الاستخدام السّلمي (المادة 15) وحظر ادّعاء السّيادة او التملّك لأي جزء من الفضاء او الاجرام السّماويّة (المادة 25). غير أنّ غموض مفهوم "الاستخدام السّلمي" سمح بتفسيرات واسعة، حيثُ لجأت بعض الدّول الى تطوير أقمار صناعيّة مزدوجة الاستخدام تخدم في الوقت نفسه أغراضاً مدنيّة وعسكريّة.

نصّت المادّة التّاسعة على التزام الدّول بتجنّب أي تلوّث ضار بالفضاء او الأجرام السماوية، وعلى وجوب التّشاور الدّولي في حال وجود مخاطر محتملة. لكنّ النّص جاء بصيغة انشائيّة عامّة، دون آليّات إلزاميّة أو عقوبات في حال الاخلال، ممّا قلّص من فعاليّته[1].

أبرمت المعاهدة في فترة لم تكن فيها تكنولوجيا الذّكاء الصناعي أو الرّوبوتات الذّاتية التّشغيل مطروحة، وهو ما يُفسّر الفراغ القانوني القائم بشأن استخدام هذه التقنيّات في تنظيف الفضاء أو في غيره من الأنشطة. إنّ إحدى أبرز المعضلات التي تطرحها تكنولوجيا الذّكاء الاصطناعي هي صعوبة التّمييز بين استخداماته السّلميّة والعسكريّة. فإذا كان الذّكاء الاصطناعي قادراً على التقاط الحطام الفضائي، فهو قادر أيضًا على التقاط أقمار صناعيّة لدول أخرى بالآليّات نفسها، ممّا يُشكّل تهديداً مباشراً للأمن الدّولي.

وقد أقرّت المادّة الثّانية مسؤوليّة مطلقة للدّول عن الأضرار التي تُسبّبها أجسامها الفضائيّة على سطح الأرض أو على الطّائرات، ممّا يعني أنّ الدّولة المسؤولة عن إطلاق أي جسم فضائي تتحمّل تبعاته بصرف النّظر عن وجود خطأ. أمّا بالنّسبة للأضرار التي تقع في الفضاء الخارجي نفسه، فقد اشترطت المادّة الثّالثة من الاتّفاقيّة إثبات الخطأ، ممّا يُشكّل أمرًا معقّداً نظراً لتعدّد الجهات الفاعلة وصعوبة تحديد السّبب المباشر للضّرر. في الواقع، اقتصرت الاتّفاقيّة على المسؤوليّة المدنيّة بين الدّول، ولم تفتح المجال للمسؤوليّة

[1] **Gabrynow, W.,** *International Space Law: Developments and Challenges*. Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 2004, p. 987.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجنائيّة للأفراد أو الشّركات، بينما يطرح استخدام الذّكاء الإصطناعي في الفضاء احتمال وقوع أضرار جسيمة قد تصل الى مستوى الجريمة الدّوليّة[1].

ومع ظهور الشّركات الخاصّة كفاعل رئيسي في قطاع الفضاء، بات من الضّروري إدخال آليّات لمساءلتها، لا سيّما وأنّ هذه الشّركات ستكون الأكثر مقدرة على تطوير تقنيّات الذّكاء الاصطناعي لتنظيف الفضاء، إلاّ أنّ هذه الاتفاقيّة أبقت المسؤوليّة محصورة في الدّول فقط، ممّا أظهر قصوراً واضحًا.

يتّضح لنا أنّ النّظام القانوني الفضائي القائم، رُغم أهمّيته التّاريخيّة، يُعاني من قصور جوهرّي في مواجهة تحديّات الذّكاء الاصطناعيّ، فالمعاهدات الحاليّة تتركّز على المبادئ العامّة والمسؤوليّة المدنيّة، دون أن تضع أي قواعد بشأن الاستخدامات المزدوجة للتكنولوجيّا الناشئة. وبالتّالي، فإنّ هذا الفراغ القانوني يُمكّن بعض الدّول أو الشّركات من استغلال الذّكاء الاصطناعي تحت غطاء السلميّة، بينما تُمارس أنشطة قد تهدّد الأمن الدّولي.

ثانيًا :التّطبيقات السلميّة للذّكاء الاصطناعي في الفضاء

لقد شهد العقد الأخير من القرن الماضي تطورًا ملحوظًا في توظيف الذّكاء الاصطناعي في المشاريع الفضائيّة ذات الطّابع السلمي، ولاسيّما في مواجهة التحدّي المتزايد المتمثّل بالحطام الفضائي، حيثُ عملت وكالات فضاء عديدة وشركات خاصّة على ابتكار تقنيّات متقدّمة تستند إلى الرّوبوتات المدعومة بخوارزميّات الذّكاء الاصطناعي، بغية إزالة المخلّفات التي تهدّد سلامة المدار الأرضي. فعلى سبيل المثال، نفّذ مشروع "**Remove Debris**" الأوروبي في عام 2018 تجربة ناجحة لاستخدام شبكة آليّة في التقاط قطع الحطام الفضائيّ، في حين تعمل وكالة الفضاء اليابانيّة (**JAXA**) على تطوير أذرع روبوتيّة مزوّدة بقدرات ذكيّة لجمع الأجسام الصّغيرة في المدار[2]، ممّا يعكس توجّهاً عالميّاً نحو اعتبار الذّكاء الاصطناعي أداةً رئيسيّة لحماية الفضاء الخارجي وصيانته.

علاوةً على ذلك، يتيح الذّكاء الاصطناعي أنظمة ملاحة دقيقة تعتمد على خوارزميّات التعلّم الآلي، ممّا يُساهم في توجيه المركبات الروبوتيّة بشكلٍ أكثر أمانًا وفعاليّة، وتُساعد هذه الأنظمة الذكيّة على تفادي

[1] **Kawamoto, T., Suzuki, H., & Tanaka, M,** *Artificial Intelligence Applications in Space Debris Removal*. Tokyo: Space Science Press, 2019, p. 23.

[2] **Freeland, S.,** *Addressing the Challenges of Space Debris: Legal and Policy Aspects*. Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 2015, p. 119.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاصطدامات المحتملة، وتحسين كفاءة عمليّات الالتقاط والتخلّص من الحطام، ممّا يُقلّل من المخاطر التشغيليّة ويُعزّز استدامة الأنشطة الفضائيّة. وبالتّالي، فإنّ هذا التطوّر يُبرهن على أنّ الذكاء الاصطناعي يُمكن أن يكون أداةً وقائيّة تحمي المدار من الازدحام والفوضى.

كذلك، يفتح تحليل البيانات الضّخمة المجال أمام الذّكاء الاصطناعي من أجل تقديم حلول استباقيّة ووقائيّة، فمن خلال التنبؤ بمسارات الحطام ورصد حركته بدقّة، يُمكن للأنظمة الذكيّة أن تزوّد الوكالات الفضائيّة والحكومات بإنذارات وقائيّة مبكرة، وتُتيح وضع استراتيجيّات فعّالة من أجل تفادي المخاطر. وبالتالي فإنّ هذا الدّور الوقائي يُعزّز التّعاون الدّولي في مجال إدارة حركة الفضاء (**Space Traffic Management**) ويؤسّس أيضًا لبيئة أكثر أمانًا للتّكنولوجيا الفضائيّة المستقبليّة.

ومن ناحية أخرى، يُشكّل الذّكاء الاصطناعي أداةً مهمّة في تعزيز العدالة التّكنولوجيّة على المستوى الدولي، حيثُ يُمكن توظيفه في إنشاء منصّات مراقبة مشتركة ومفتوحة المصدر، تسمح لكافّة الدّول، بما فيها الدّول النّامية، بالمشاركة الفعّالة في جهود حماية الفضاء. إنّ هذه المنصّات تُقلّل من مخاطر الاحتكار التّكنولوجي للدّول الكبرى، وتفتح المجال أمام تبادل المعارف والخبرات بشكلٍ متوازن، ممّا يُرسّخ مبادئ المساواة والتّعاون في استخدام الفضاء الخارجي وفقًا لمقتضيات معاهدة 1967.

وعليه، فإنّ تطوير التّطبيقات السّلميّة للذّكاء الاصطناعي في مجال الفضاء لا يقتصر فقط على الجوانب التقنيّة، بل يمتدّ ليُشكّل دعامة قانونيّة وأخلاقيّة لتعزيز الأمن الجماعي، لأنّ لاستخدام السّلمي للتقنيّات الذكيّة ينسجم مع مبدأ "المنفعة المشتركة للبشريّة" المنصوص عليه في القانون الدولي للفضاء، ويُساهم في تحقيق التّوازن بين التقدّم العلمي من جهة، وضمان حماية البيئة الفضائيّة للأجيال القادمة من جهة أخرى. وبالتّالي، يُشكّل الذّكاء الاصطناعي أداةً استراتيجيّة للتّقريب بين القانون والتّكنولوجيا بما يخدم السّلم والأمن الدوليين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثًا: المخاطر العسكرية الكامنة في استخدام الذكاء الاصطناعي

إنّ التقنيّات نفسها هي التّي تُتيح التقاط الحطام الفضائيّ يُمكن أن تُستخدم في اعتراض أقمار صناعيّة عسكريّة أو تجسسيّة، ممّا يُشكّل تهديداً مباشراً للأمن القومي للدّول.[1] قد تتحوّل الرّوبوتات المصمّمة للتّنظيف إلى أدوات هجوميّة عبر تعديلات برمجيّة يسيطة، بحيثُ يتمّ توجيهها من أجل إحداث تصادمات متعمدة أو تعطيل أنظمة اتّصالات الأقمار الصناعيّة.

وإذا لم يتمّ وضع إطار قانوني ملزم، قد تستغلّ بعض الدول الذّكاء الاصطناعي لتحقيق تفوّق استراتيجيّ، ممّا يُعزّز سباق التسلّح الفضائيّ ويُهدّد مبادئ الاستخدام السلمي المنصوص عليها في معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967. وفي هذا السياق، إنّ إحدى أبرز المشكلات تكمن في صعوبة التّمييز بين الأغراض المدنيّة والعسكريّة للذّكاء الاصطناعي. فالتقنيّات يُمكن أن تكون متطابقة في بُنيتها، بينما يختلف استخدامها بحسب الجهة الفاعلة، ممّا يضع المجتمع الدّولي أمام تحدّي وضع آليّات تحقّق محايدة تضمن الاستخدام السّلمي.

يُمثّل الذّكاء الاصطناعي سيفا ذو حدين، فمن جهةٍ، يُمكن أن يكون أداة فعّالة لحماية الفضاء الخارجي من التلوّث وتقديم حلول مبتكرة تخدم البشريّة جمعاء. ومن جهة أخرى، قد يتحوّل الى أداة عسكريّة خفيّة تُشكّل تهديدًا للّسلم والأمن الدوليين، ممّا يجعل من الضّروري تحديد إطار قانوني دوليّ جديد أو بروتوكول مكمّل للمعاهدات الفضائيّة القائمة، يُنظّم استخدام الذّكاء الإصطناعي ويوضح حدوده بين الاستخدامات السّلميّة والمخاطر العسكريّة[2].

رابعًا :الإطار القانوني المقترح لتنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي في تنظيف الفضاء الخارجي

أكّدت المادّة الأولى من معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 أنّ الفضاء الخارجيّ هو "ميدان مشترك للبشريّة"، وأن استخدامه يجب أن يكون لأغراض سلميّة فقط، لكنّ، النّص جاء عامًّا ومجرّدًا، ولم يُحدّد معايير دقيقة تميّز بين الأنشطة المدنيّة والعسكريّة. وقد فتح هذا الغموض للدّول مجالًا واسعًا للتّأويل، ممّا يسمح بتبرير تطوير تقنيّات ذات استخدام مزدوج تحت غطاء "الأغراض السلميّة"، بما في ذلك مشاريع

[1] **Johnson, R.,** *Legal Challenges of Artificial Intelligence in Outer Space Operations*. New York: Springer, 2020, p. 52.
[2] Gabrynowicz, J. I., The rule of law in space. Mississippi Law Journal, 74(4), 2004, p. 979–999.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعتمد على الذّكاء الاصطناعي. لذلك، تبرز الحاجة ملحّة لوضع تعريفات ومعايير تفصيليّة تُقلّل من إمكانيّة الالتفاف على النّصوص وتحدّ من استخدامها بطرق تُهدّد الأمن الفضائي .

أمّا المادة التاسعة من المعاهدة، فقد فرضت على الدّول اتّخاذ تدابير مناسبة لتجنّب "التلوّث الضار" للفضاء الخارجي، لكنّها لم تتضمّن آليّات تنفيذيّة واضحة أو إجراءات لمحاسبة الدّول التي لا تُلتزم، ممّا جعلها أقرب إلى نصّ إرشادي من كونه قاعدة إلزاميّة قابلة للتّنفيذ. وفي ظلّ تزايد المخاطر المرتبطة بالحطام الفضائي النّاتج عن الاستخدام المتزايد للذّكاء الاصطناعي، لم يعد كافيًا الاكتفاء بالالتزامات الأخلاقيّة، بل أصبح من الضّروري وضع قواعد تنفيذيّة مصحوبة بعقوبات لضمان الامتثال الفعلي[1].

على الرّغم من أنّ النّظام القانوني الحالي قد تناول موضوع المسؤوليّة المدنيّة من خلال اتفاقيّة المسؤوليّة لعام 1972، سواء من منظور الخطأ أو المسؤوليّة المطلقة، إلاّ أنّه لم يتطرّق إلى المسؤوليّة الجنائيّة الدّوليّة. فإذا تمّ استخدام الذّكاء الاصطناعي بشكلٍ غير صحيح في الفضاء الخارجي ممّا يؤدّي إلى تلوّث واسع أو يُهدّد السّلم والأمن الدّوليين، فإنّ غياب إطار جنائي ملزم يمنع محاسبة الأفراد أو الكيانات المسؤولة. وبالتّالي، يُبرز هذا النقّص الحاجة إلى ربط الإطار الفضائي الحالي بنظام روما الأساسي للمحكمة الجنائيّة الدّوليّة، لضمان دمج المسؤوليّة الجنائيّة مع المدنيّة [2].

علاوةً على ذلك، لم تتناول الاتفاقيّة بشكلٍ صريح مسألة الحطام الفضائيّ، رغم أنّه يُمثّل الخطر الأكبر الذي يُهدّد استدامة الأنشطة الفضائيّة في الوقت الراهن. لذا، فإنّ هذا التّجاهل القانوني يخلق ثغرة أساسيّة يجب سدّها من خلال بروتوكولات أو معاهدات مكمّلة، تُحدّد بوضوح كيفيّة التّعامل مع النّفايات الفضائيّة، وتلزم الدّول باستخدام تقنيّات الذّكاء الاصطناعيّ في هذا المجال بشكلٍ مسؤول يتماشى مع قواعد القانون الدّولي. إنّ إدراج هذه القضيّة في إطار قانوني واضح سيساعد في منع تفاقم المخاطر التّي تهدّد المدار الأرضي والمنشآت الفضائيّة.

وفي هذا السّياق، لا بدّ من وضع معايير واضحة لتحديد ما يُعتبر استخدامًا سلميًا للذّكاء الاصطناعي في الفضاء، إذ يجب أن يتضمّن ذلك نصًّا صريحًا يُحظّر تطوير أو نشر أنظمة هجوميّة تحت ذريعة "التّنظيف الفضائيّ". كما ينبغي أن تُلزم الدّول بالكشف عن مشاريعها الفضائيّة التي تعتمد على الذّكاء الاصطناعيّ،

[1] Johnson, C. The dual-use nature of space technology. Journal of Space Security, 14(1), 2020, p. 45–58.
[2] Kawamoto, S., Okawa, Y., & Hanada, T., Active debris removal using robotic systems, Acta Astronautica, 161, 2019, p. 228–239.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتبادل البيانات عبر منصّات مشتركة تُعزّز الشّفافيّة وتُقلّل من الشّكوك العسكريّة، إذ إنّ هذه الآليّات لا تُعزّز الثّقة المتبادلة فحسب، بل تدعم أيضًا مبدأ التّعاون الدّولي المنصوص عليه في القانون الدّولي للفضاء.

خامسًا: المسؤولية الجنائية الدولية

تُعتبر المسؤولية الجنائية الدولية إحدى أهمّ الضّمانات لمحاسبة الأفراد والجهات الفاعلة عن الأفعال التي تُسبّب أضرارًا جسيمة للنّظام الدولي، بما في ذلك تلك المرتبطة باستخدام الذكاء الاصطناعي في الفضاء الخارجيّ. في الواقع قد يؤدّي التطوّر التكنولوجي السريع في هذا المجال إلى أفعال تُهدّد استدامة البيئة الفضائيّة، أو تؤثّر سلبًا على سلامة كوكبنا والأنظمة البيئيّة الأرضيّة، ولا سيّما في حال تمّت الإساءة في استخدام الذّكاء الاصطناعي في عمليّات إطلاق المركبات الفضائيّة، أو إدارة الأقمار الصّناعيّة، أو التحكّم في أنظمة الأسلحة الفضائيّة[1].

يوفّر نظام روما الأساسي إمكانيّة محاسبة الأفراد عن الجرائم ذات الطابع الدّولي، ممّا يفتح المجال أمام اعتبار سوء استخدام الذكاء الاصطناعي في الفضاء الخارجي ضمن إطار الجرائم البيئيّة الدوليّة. وبالرّغم من أنّ النّظام يُركّز بشكلٍ أساسيٍ على الجرائم التّقليديّة مثل جرائم الحرب والإبادة الجماعيّة، إلا أنّ المادة الثّامنة مكرّر، تُمثّل مدخلاً مهمًّا لتوسيع نطاق الحماية الجنائيّة لتشمل الجرائم البيئيّة الكبرى، حيثُ يمكن تصنيف التلوّث الفضائي أو إحداث أضرار جسيمة بالبيئة الفضائيّة ضمن "جرائم العدوان على البيئة" إذا توفّرت أركانها الماديّة والمعنويّة.

ولكنّ إدخال هذه الأفعال ضمن اختصاص المحكمة الجنائيّة الدّوليّة يواجه تحديّات قانونيّة وسياسيّة كبيرة. فمن النّاحية القانونيّة، يتطلّب الأمر وضع معايير دقيقة لتحديد ما هو الضّرر البيئي في الفضاء الخارجيّ، بالإضافة إلى تطوير مؤشّرات تقنيّة قابلة للقياس تُثبت العلاقة بين الفعل والضّرر الناتج. أمّا من النّاحية السياسيّة، فإنّ معارضة بعض القوى الفضائيّة الكبرى تُشكّل عائقاً أساسيّاً أمام الاعتراف الدّولي بالمسؤوليّة الجنائيّة الفرديّة في هذا السياق. ومع ذلك، فإنّ النّقاش حول الإبادة البيئية (Ecocide) يُعزّز من فرص إدراج مثل هذه الأفعال ضمن إطار الجرائم الدوليّة في المستقبل، ممّا يُساهم في تعزيز قواعد القانون الدّولي الجنائي لمواجهة التّهديدات التكنولوجيّة الجديدة.

[1] White, S., International law and the peaceful uses of outer space. Journal of Space Law, 40(1), 2017, p. 1–20

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على الرّغم من أهميّتها الكبيرة، إلاّ أنّ معاهدة الفضاء الخارجي لعام 1967 تعاني من ثغرات قانونيّة واضحة تجعلها غير قادرة على مواكبة التطوّرات التّكنولوجيّة المتعلّقة بالذّكاء الاصطناعي في الفضاء. فهي لم تحدّد معايير دقيقة للفصل بين الاستخدامات السلميّة والعسكريّة للتّقنيات الفضائيّة، كما أنّ نصوصها حول التلوّث الفضائي جاءت عامّة ومفتقرة إلى أيّة آليّات تنفيذيّة أو جزائيّة. أمّا اتفاقيّة المسؤوليّة الدّوليّة لعام 1972، فقد اقتصرت على نطاق المسؤوليّة المدنيّة (سواء كانت نتيجة خطأ أو مسؤولية مطلقة) وتجاهلت المسؤوليّة الجنائيّة، بالإضافة إلى إغفالها لمشكلة الحطام الفضائي الذي أصبح يُشكّل تهديدًا متزايدًا للأمن والسّلامة في الفضاء. وبالتّالي، فإنّ غياب إطار قانوني ملزم يُنظّم استخدام الذكاء الاصطناعي في الفضاء الخارجي يُتيح للدّول الكبرى استغلال هذه التقنيّات لأغراض عسكريّة تحت غطاء الأهداف السلميّة[1].

وعليه، فإنّ الحاجة تبدو ملحّة لوضع بروتوكول مكمل لمعاهدة 1967، يوضّح بشكل واضح الأغراض السلميّة لاستخدام الذكاء الاصطناعي، وبالتالي، يجب أن يجمع هذا البروتوكول بين قواعد المسؤوليّة المدنيّة المنصوص عليها في اتفاقيّة 1972 وبين المسؤوليّة الجنائيّة المستمدّة من نظام روما الأساسي. كما يجب أن يتضمّن آليّات تحقّق دوليّة قادرة على التّمييز بين الاستخدامات المشروعة والأنشطة العسكريّة، ممّا يُعزّز الرّقابة الدّوليّة ويمنع استغلال التّكنولوجيا بطرق تهدّد السلم والأمن الدوليين. في هذا السياق، يُمكن إعادة تفسير المادة الثّامنة مكرر من نظام روما وربطها بالمادة التّاسعة من معاهدة الفضاء الخارجيّ، لإنشاء سند قانوني لمساءلة الأفعال التّي تُسبّب تلوّثاً أو أضراراً بيئيّة جسيمة في الفضاء، ممّا يفتح المجال لإدماج المسؤوليّة الجنائيّة الدّوليّة في معالجة قضايا التلوّث الفضائي المعاصر.

[1] Freeland, S., The environmental responsibility of states in outer space. Environmental Policy and Law, 45(3), 2015, p. 118–126.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

لقد أظهر البحث أن العالم اليوم بات بحاجة ماسّة الى تبنّي مفهوم الإبادة البيئيّة كجريمة دوليّة، نظراً لتصاعد حجم المخاطر البيئيّة التي تهدّد البشريّة جمعاء ومنها التلوّث الفضائي على سبيل المثال. إنّ الفجوة القانونيّة القائمة، سواءً على صعيد الاتفاقيّات البيئيّة أو نظام روما الأساسي، لم تعد مقبولة في ظلّ التّحدّيات العالميّة مثل التّغيير المناخي والتلوّث الواسع النطاق كالحطام الفضائي في بيئة الفضاء الخارجي.

إنّ الاعتراف بالإبادة البيئيّة يُجسّد تطوّر القانون الدّولي الجنائي، ويؤكد على أنّ حماية البيئة سواءً على سطح الأرض أو في الفضاء الجويّ والخارجيّ ليست مجرّد التزام أخلاقي، إنّما واجب قانوني يرقى الى مستوى الجرائم الدّوليّة الكبرى، ومن ثمّ، فإنّ المشرّع الدولي مدعو اليوم الى التحرّك لإدراج هذه الجريمة ضمن النّظام القانوني الدّولي، بما يحقّق العدالة البيئيّة ويحمي حقوق الأجيال المقبلة.

علاوةً على ذلك، يُمكننا القول أنّ دمج المسؤوليّة الجنائيّة في مجال التلوّث الفضائي يُمثّل خطوةً حيويّة لسدّ الفجوة التشريعيّة الواضحة في القانون الدولي، حيثُ يوفّر هذا الدّمج إطارًا قانونيًا متكاملًا يتماشى مع التحدّيات المتزايدة التي تطرحها الأنشطة الفضائيّة على البيئة الكونيّة. إذ إنّ غياب آليّات ردعيّة فعّالة قد يفتح المجال لممارسات غير مسؤولة تضرّ بمصالح البشريّة جمعاء وتعرّض استدامة الفضاء للخطر.

لذا، فإن الرّبط بين معاهدة الفضاء لعام 1967 واتفاقية المسؤوليّة لعام 1972 من جهة، ونظام روما الأساسي من جهة أخرى، يُساهم في تقديم رؤية متوازنة تجمع بين قواعد القانون الفضائي والقانون الجنائي الدولي، ممّا يُتيح إنشاء نظام للمساءلة يشمل الدّول والأفراد على حد السّواء، ويعزّز فرص حماية البيئة الفضائيّة ويضمن استغلالها بشكل آمن وعادل لصالح الأجيال الحالية والمستقبليّة.

كما ويتضّح لنا ختامًا أنّ التقدّم التّكنولوجي، وخاصّةً في مجال الذكاء الاصطناعي، فرض تحدّيات جديدة على القانون الدّولي العام، وخصوصاً في الميدان الفضائي. ففي حين توفّر هذه التقنّيات إمكانات كبيرة لخدمة الإنسانيّة عبر تنظيف الفضاء من الحطام الفضائيّ، إلاّ إنها في الوقت ذاته قد تتحول الى أدوات عسكريّة مدمّرة. لذلك يكمن الحل الأمثل في تطوير منظومة قانونيّة جديدة تجمع بين المسؤوليّة المدنيّة والجنائيّة، تضع آليّات تنفيذية فعّالة تضمن الاستخدام السّلمي للذّكاء الاصطناعي الفضائيّ. وعليه، فإنّ ما تمّ عرضه في هذا البحث يُمكن أن يُشكّل مقترحًا عمليًّا للمشرّع الدولي من أجل ملئ الفراغ القانونيّ القائم، وضمان بقاء الفضاء الخارجي ملكًا مشتركا للبشريّة جمعاء.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المراجع:

1. أبو زيد، أحمد. القانون الدولي والمسؤولية عن التلوث البيئي في الفضاء الخارجي. القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2019.
2. أبو زيد، سامي. البيئة والقانون الدولي: دراسة في آليات الحماية. بيروت: دار النهضة العربية، 2019.
3. الجابري، أحمد. التحديات القانونية للتغير المناخي. القاهرة: دار الفكر، 2020.
4. القيسي، محمد. المسؤولية الدولية عن الجرائم البيئية. عمّان: دار الثقافة، 2019.
5. حمدان، سامر. المسؤولية الدولية عن التلوث البيئي وآثارها على القانون الدولي العام. بيروت: دار الجامعة الجديدة، 2017.
6. علي، زكريا. القانون الدولي العام وأبعاده البيئية. القاهرة: دار الجامعة الجديدة، 2016.
7. عبد العال، محمود. المسؤولية الدولية في القانون الجنائي الدولي. الإسكندرية: منشأة المعارف، 2015.
8. شايسوغ، حسن. القانون الدولي البيئي. بيروت: دار النهضة العربية، 2021.
9. منى إبراهيم. القانون الدولي العام وأبعاده البيئية: دراسة تحليلية في ضوء التحديات المعاصرة. القاهرة: دار الفكر الجامعي، 2020.

1. Bin Cheng. *Studies in International Space Law*. Oxford: Clarendon Press, 1997.
2. Boyle, A., & Redgwell, C. *International Law and the Environment*. Oxford: Oxford University Press, 2021.
3. Cassese, A. *International Criminal Law*. Oxford: Oxford University Press, 2013.
4. Crawford, J. *Brownlie's Principles of Public International Law*. Oxford: Oxford University Press, 2019.
5. Freeland, S. *Addressing the Challenges of Space Debris: Legal and Policy Aspects*. Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 2015.
6. Freeland, S. *The Environmental Responsibility of States in Outer Space*. Environmental Policy and Law, 45(3), 2015.
7. Gabrynowicz, W. *International Space Law: Developments and Challenges*. Leiden: Martinus Nijhoff Publishers, 2004.
8. Johnson, C. *The Dual-Use Nature of Space Technology*. Journal of Space Security, 14(1), 2020.
9. Kawamoto, S., Okawa, Y., & Hanada, T. *Active Debris Removal Using Robotic Systems*. Acta Astronautica, 161, 2019.
10. Sands, P. *Principles of International Environmental Law*. Cambridge: Cambridge University Press, 2018.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

11. Westra, L. *Ecocide and the Law: Protecting the Natural Environment*. Leiden: Brill, 2011.
12. White, S. *International Law and the Peaceful Uses of Outer Space*. Journal of Space Law, 40(1), 2017.
13. FreeLand, M. *International Environmental Law and Global Responsibility*. Oxford: Oxford University Press, 2015.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر القرارات الإدارية والأحكام القضائية السابقة، على حقوق الضحايا وإجراءات العدالة الانتقالية

د. فالح مكطوف كاصد /مدرس بدوام جزئي في كلية الإعلام / جامعة أوروك

THE IMPACT OF PREVIOUS ADMINISTRATIVE DECISIONS AND JUDICIAL RULINGS ON TRANSITIONAL JUSTICE PROCEDURES

BY DR. FALIH MAKTOOF KASSED

PART - TIME TEACHER AT THE COLLEGE MEDIA – URUK UNIVESITY

falihmaktuf66@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 15 / 7 / 2025 تاريخ قبول البحث: 10 / 9 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملخص

الكثير من الإجراءات، التي اتخذتها مؤسسات العدالة الانتقالية، تعتمد على، الأدلة المادية التي كانت يوماً، بمثابة عقوبات انضباطية أو جزائية ، اتخذتها الإدارة في زمن النظام السابق ضد عدد كبير من الموظفين، أصبحت دليلاً يسيراً بسط الكثير من إجراءات عودتهم إلى وظائفهم، إذ كان لتلك القرارات أثراً على الصعيد المعيشي للموظفين، الذين فقدوا وظائفهم، فهذا النوع من القرارات وإن صدر متخذاً صورة القرار الإداري إلا أنَّه في حقيقة الأمر يخفي السبب والغاية، وهي الأسباب السياسية، ومن ثم كان للمشرع دوره، في التصدي لهذا التجاوز، في إطار الوظيفة العامة، فقد تم إعادة المتضررين إلى وظائفهم، أو إحالتهم للتقاعد، وبحسب الأحوال.

في ذات الوقت شملت تلك الأدلة، قرارات المحاكم الخاصة التي شكلت بعيداً عن إشراف أو رقابة القضاء العادي، وكانت تتخذ قراراتها التعسفية، لأنَّها كانت تمثل الميل السياسي والفكري، للنظام السابق، وتتخذ قراراتها، من دون أي وجه من وجوه الاستقلال، لذا أصدر المشرع عدد من التشريعات التي تشكلت على ضوئها مؤسسات، اتخذت من تلك الأحكام دليلاً مادياً لشمول الضحايا ولا سيما الشهداء السياسيين، والسجناء السياسيين.

الكلمات المفتاحية: القرارات الإدارية، النظام السابق، المحاكم الخاصة، العدالة الانتقالية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

Many of the measures taken by the transitional justice institutions rely on material evidence, which was once like sanctions taken by the administration during the former regime against a large number of employees, has become an easy guide to simplify many of their return to their jobs, as those decisions had an impact on the living level of employees who lost their jobs, this type of decision, although it was issued in the form of an administrative decision, but in fact it hides the cause and purpose, which are political reasons, and therefore the legislator had his role, in addressing this abuse, within the framework of public office, those affected have been reinstated to their jobs, or they retired, depending on the circumstances.

At the same time, these evidences included the decisions of special courts that were formed away from the supervision or control of the ordinary judiciary, and were making their arbitrary decisions, because they represented the political and intellectual inclination of the former regime, and making their decisions, without any aspect of independence, so the legislator issued a number of legislations in the light of which institutions were formed.

Keywords: Administrative decisions, the previous regime, special courts, transitional justice.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

ليست القرارات الإدارية أو الأحكام القضائية ذات المغزى السياسي، إلا جزء من منظومة مكملة لتسلط النظم الاستبدادية، ولا سيما النظام السابق، وقد طالت تلك القرارات، حياة عدد كبير من الشهداء، بالإضافة إلى تقييد حرية عشرات الآلاف أيضاً، نتيجة الأحكام القضائية الجائرة، وكذلك وجود أعداد لا تحصى من المتضررين، الذين فقدوا وظائفهم نتيجة أفعال النظام السابق وقراراته، فكان لمؤسسات العدالة الانتقالية دورها الكبير، في معالجة موضوع الوظيفة, بالإضافة إلى أثر الأحكام القضائية على أيجاد مؤسسات لمعالجة آثار تلك القرارات، الصادرة من محاكم لا شرعية قانونية لها، وهي المحاكم الخاصة.

أولاً: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث كونه يسلط الضوء على مسألة ارتباط القرارات الإدارية المتعلَّقة بإبعاد الموظف عن وظيفته، وكذلك ارتباط القرارات الصادرة من المحاكم الخاصة، المشكلة في زمن النظام السابق، بعمل بعض مؤسسات العدالة الانتقالية، وكذلك يضفي استعراض أنواع تلك المحاكم الخاصة، أهمية أخرى للبحث، لأنَّ الدراسات التي تناولتها شحيحة.

ثانياً: إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في وجود أدلة مادية، لدى فئة كبيرة، لضحايا سياسات النظام السابق، سواء على صعيد الوظيفة العامة أم على صعيد أحكام المحاكم الخاصة، مما سهل على المشرع وضع آليات، للتعامل مع هذه الحالات، سواء بالإعادة إلى الوظيفة السابقة، أم بالإحالة على التقاعد، أو المصادقة على شمولهم ضمن قوانين أخرى كالشهداء والسجناء السياسيين.

ثالثاً: منهج البحث

إنَّ دراسة موضوع (أثر القرارات الإدارية والأحكام القضائية السابقة، على إجراءات العدالة الانتقالية)، تفترض اتباع المنهج التحليلي، للتوصل الى النتائج المبينة على إشكالية البحث، كذلك اعتماد المنهج التاريخي، لتسليط الضوء على المحاكم المشكلة التي تعود لمراحل تاريخية متباينة، لهما صلة مباشرة بموضوع البحث.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: خطة البحث

سوف يتم تناول موضوع (أثر القرارات الإدارية والأحكام القضائية السابقة، على إجراءات العدالة الانتقالية)، في مبحثين، المبحث الأول سوف يكون حول أثر القرارات الإدارية على إجراءات العدالة الانتقالية، الذي سيتضمن مطلبين، الأول سوف يكون حول القرارات الإدارية المشمولة بقوانين العدالة الانتقالية في حين سوف نتناول في المطلب الثاني موضوع مؤسسات العدالة الانتقالية ذات الصلة بالقرار الإداري، أما المبحث الثاني فسوف يكون حول أثر الأحكام القضائية على مؤسسات العدالة الانتقالية، ويتضمن ثلاثة مطالب، الأول سيكون حول، أنواع المحاكم الخاصة في زمن النظام السابق، في حين سوف يتناول المطلب الثاني مؤسسات العدالة الانتقالية ذات الصلة بالقرار الإداري أثر القرارات القضائية على مؤسسات العدالة الانتقالية أما المطلب الثالث فسوف يتناول أثر القرارات القضائية على مؤسسات العدالة الانتقالية وبحسب الأتي:

المبحث الأول

أثر القرارات الإدارية على إجراءات العدالة الانتقالية

تتميز القرارات الإدارية بالتنوع، وذلك بحسب القوانين التي ذات الصلة بالوظيفة العامة، وهي عادة ما تتوزع بين أحكام قانون الخدمة المدنية، وقانون انضباط موظفي الدولة، وبعض اللوائح التنظيمية، والحقيقة فإن نطاق البحث لا يتحدد بالقرارات الإدارية بشكلها العام، وإنَّما وهنالك قرارات من ضمن ما تصدره الإدارة، لها صلة مباشرة وغير مباشرة، بالمسائل الأمنية التي تتعلَّق بالنظام السابق، والتي أثرت على المركز القانوني للموظف، وعليه سوف نتناول هذا المبحث بمطلبين الأول سوف يكون عن القرارات الإدارية المشمولة بقوانين العدالة الانتقالية، أما المطلب الثاني فسوف يكون حول مؤسسات العدالة الانتقالية التي تعتمد القرار الإداري وبحسب الآتي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الأول

القرارات الإدارية المشمولة بقوانين العدالة الانتقالية

القرارات الإدارية التي تصدرها الإدارة تكون دائماً وفقاً للقوانين المطبقة المتعلَّقة بالوظيفة العامة، لذا فهي تراعي الانسجام الشكلي مع القانون، إلا أن هنالك فئة من القرارات تخفي السبب السياسي من وراء إصدارها، ففي المرحلة السابقة لتغيير النظام السابق في العراق، كانت الإدارة تلتزم بما يصدر لها من تعليمات، تتعلق بالموظف الذي يقع ضمن دائرة الشك، ولا سيما من الناحية السياسية والأمنية، عليه فإنَّنا سوف نتناول هذا المطلب بفرعين الأول سيكون حول أسباب إصدار القرارات، أما الفرع الثاني فسوف يكون حول أسباب إصدار القرارات ، وبحسب ما يلي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الأول

تعريف القرار الإداري

اتخذ تعريف القرار الإداري ثباتاً متعارف عليه نوعاً ما، لدى الفقه فلا تكاد تجد ذلك الفارق الكبير بين تلك التعريفات، فهو: "إفصاح جهة الإدارة في الشكل الذى يحدده القانون عن إرادتها الملزمة بما لها من سلطة عامة بمقتضى القوانين واللوائح وذلك بقصد إحداث أثر قانوني معين ممكن وجائز قانونًا حالاً ومباشرة ابتغاء تحقيق المصلحة العامة"[1] وكذلك يعرف بأنَّه "أبرز مظهر يتجسد فيه سلطان الإدارة، وهو أهم مظهر لاتصال الإدارة بالأفراد"[2] وعرفه جانب من الفقه بأنَّه "تعبير عن الإرادة المنفردة، لسلطة إدارية، بقصد إحداث أثر قانوني معين"[3] والحقيقة فإنَّ تعريفات القرار الإداري تلك وغيرها، لا يمكن أن تكتمل، إلا بالإشارة إلى شروط القرار الإداري، وهي: أن يصدر القرار من سلطة إدارية وطنية، وأن يصدر بالإرادة المنفردة للإدارة، وأن يرتب أثاراً قانونية وكذلك الإشارة إلى عناصره وهي (الاختصاص، الشكل، السبب، المحل، والغاية) أو التفاصيل الأخرى، كرجعية القرار ونفاذه، ، وانقضائه بالإلغاء أو السحب وغير ذلك من تفاصيل، ولا مجال للخوض في هكذا تفصيلات، وما تم إيضاحه أعلاه بشكل مختصر يتعلق بالقرار الإداري العادي.

ولعل ما لم يتناوله الفقهاء والباحثين هو ما يتعلق بجانب مهم في إطار الوظيفة العامة، وهو وجود عشرات الآلاف من القرارات الإدارية التعسفية التي لم تظهر الجانب الخفي الذي يحمل طابع التصفية السياسية للعيان، وعلى هذا الأساس بقيت تلك القرارات في عالم الشرعية القانونية المقبولة، ولم يلج الفقه إلى زاوية السبب السياسي، الذي كان هو المحور الرئيس في اتخاذها.

---

[1] هذا هو تعريف المحكمة الإدارية العليا في مصر للقرار الإداري أورده د. حسام الدين محمد مرسي، بموضوع ضوابط القرار الإداري وهي دراسة منشورة في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، المجلد 1، العدد 4، 2018، ص134

[2] د. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، القاهرة، 1989، ص693

[3] د. سامي جمال الدين، الدعاوى الإدارية والإجراءات أمام القضاء الإداري، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1990، ص49

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وغالباً ما تصدر الإدارة في العراق هذا النوع من القرارات الإدارية، بشكل لا يراعي سوى مصلحة النظام، ويخفي السبب الحقيقي، المتعلَّق بالأفراد وهو السبب السياسي، لذا يغلف القرار بإطار قانوني، يتماهى مع السير الطبيعي والمعتاد لعمل الإدارة.

وإذا كان عنصر السبب، مثلما يذهب الفقه، يمثل الحالة الواقعية أو القانونية، (المشروعة) التي تجعل الإدارة تتدخل وتصدر القرار الإداري[1]، فإنَّ تلك الحالة الواقعية ذات الصلة بالبحث، تكمن بقضية ذات صلة بالمساس بمصالح نظام سياسي قائم آنذاك، وإنَّ عنصر السبب في بعض القرارات الإدارية الصادرة، يظهر بشكل آخر، ولكون السبب السياسي يكمن خلف مثل هذه القرارات فهي غالباً، لا تخضع للطعن، لا لإنَّ الإجراءات القانونية تحول دون الطعن، وإنَّما، صاحب المصلحة بالطعن، الذي هو الموظف الذي يصدر بحقه قراراً إداريا ـ سياسياً، ليس لديه الحماية للطعن، إذ يتم التعامل معه كونه ضحية، لأسباب سياسية.

لذا ولوجود هذا السبب السياسي، الذي يكمن خلف الكثير من القرارات الإدارية، نرى ضرورة إيجاد تعريف مستقل لهذا النوع من القرارات الإدارية، التي لم يأتي عليها الفقه التقليدي، وحسناً فعل المشرع العراقي، الذي سلط الضوء، على الجانب التعسفي للإدارة في ظل المرحلة السابقة، ونرى أنَّ المشرع يسجل أسبقية في هذا التوجه، فالقرار الإداري الذي يخفي التوجه السياسي للإدارة، ليس بجديد إلا أن التشريع قد كشف عنه ضمن عدد من قوانين العدالة الانتقالية، ويمكن لنا تعريف القرار الإداري، من هذه الزاوية، بأنه: (قرار إداري يتخذ وفقاً للقوانين والسياقات الإدارية النافذة إلا أن السبب الذي يكمن خلفه هو سبب سياسي لا تفصح الإدارة عنه).

[1] د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، العراق، جامعة دهوك، 2013، ص205

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثاني

أسباب إصدار القرارات

أنَّ موضوع الاستبعاد الدائم من الوظيفة لأسباب سياسية موضوع سياسي وقانوني في ذات الوقت، له مسبباته، فكثيراً ما تخضع الوظيفة العامة شأنها شأن ميادين أخرى، للرقابة الشديدة، من قبل السلطات، بل ميداناً يقترب من نوعاً ما من الاهتمامات السياسة سواء للنظام السابق، أو للمشرع بعد إزاحة ذلك النظام، إذ أعطى ذلك الميدان مبرراً حقيقياً للمشرع، بضرورة معالجة هذا الحيف في مجال الوظيفة العامة، في وقت مبكر [1] بعد تغيير المنظومة السياسية السابقة، إذ أصدر مجلس رئاسة الجمهورية، قانوناً ذا صلة مباشرة، بالوظيفة العامة، إدراكاً منه بشرعية قضايا الموظفين المتضررين من قرارات الإدارة السابقة التي تخفي السبب السياسي الذي كان الفيصل في أمر معالجة هذا الملف.

لقد حدد قانون المفصولين السياسيين، أسباب الإعادة إلى الوظيفة، أو الإحالة على التقاعد للذين بلغوا أو تجاوزا السن القانونية التي تقتضي الإحالة على التقاعد، لذا "(يعد مشمولا بأحكام هذا القانون الفئات الآتية:١.المكلفون بخدمة عامة من أعضاء مجلس الحكم والمجلس الوطني والجمعية الوطنية والمجالس النيابية والمحافظات والبلدية بعد ٢٠٠٣/٤/٩، تحتسب مدة الفصل السياسي خدمة لأغراض التقاعد حصرا.٢، من لم يحصل على مؤهل دراسي للأسباب الواردة في المادة (الأولى) من قانون إعادة المفصولين رقم ٢٤ لسنة ٢٠٠٥ لكل من: أ. ذوي الشهداء حتى الدرجة الثانية. ب. السجناء والمعتقلين السياسيين. ت. المهجرين والمهاجرين. ث. محتجزي رفحاء العائدين قبل ٢٠٠٣/٤/٩ وما بعدها. جـ. المشمولين بأحكام القانون رقم ٥ لسنة ٢٠٠٩ المعدل (قانون تعويض المتضررين الذين فقدوا جزء من أجسادهم جراء ممارسات النظام البائد)"([2]) ويلاحظ أنَّ المشرع، في الفقرة (2) قد كان أقرب إلى الواقع، فالضرر الذي لحق بهذه الشرائح، بسبب الاستبعاد من الوظيفة، وكونه نتيجة مباشرة للقرارات الإدارية، لا يُعدّ إلا ضرراً، مادياً ومعنوياً بذات الوقت، وهو يستوجب التعويض، وإنَّ الفقرة آنفة الذكر، قد ركزت على

[1] صدر قانون رقم (24) في 2005/12/26 بقرار مجلس رئاسة الجمهورية وقد تم تعديله ليصبح قانون المفصولين السياسيين بقانون رقم (16) لسنة 2013

[2] المادة (3) من قانون المفصولين السياسيين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفئات الأربعة الأولى على الجانب السياسي، فالقرارات الإدارية، بفصل ذوي الشهداء أو السجناء السياسيين والمعتقلين وغيرهم مما ذكر، من الوظيفة، ليس لأنّهَم موظفين عاديين، وإنَّما جاء، عن طريق علم الإدارة اليقيني بالأسباب السياسية، وإنَّ لم تذكر ذلك صراحة في قرارات بعضهم.

ومن قراءة قانون المفصولين السياسيين المعدل، نجد أنَّ المشرع قد حدد تاريخاً معيناً وهو يوم 2015/12/31، لإنهاء مدة تقديم الطلبات للشمول بالفصل السياسي، وبالرغم من أن القانون خول رئيس مجلس لوزراء بتمديد المدة متى اقتضت الضرورة، إلا أنَّ هذا النص الذي تم تشريعه عام 2013[1] يتعارض مع أحكام قانون مؤسسة السجناء السياسيين، الذي يقضي باستمرارية تقديم الطلبات بالنسبة للفئات التي جاء ذكرها ضمن الفقرة 12 من المادة 19[2]، وكان الأحرى بالمشرع، أن يجعل مدة التقديم مفتوحة وغير مقيدة، ولا معلَّقة على ما يراه رئيس مجلس الوزراء، لأنَّ طلبات الشمول التي تنظر أمام مؤسستي الشهداء والسجناء السياسيين لم تحسم بعد بسبب الأعداد الكبيرة من المتضررين، كذلك مؤسسات العدالة الانتقالية الأخرى كوزارة الهجرة، لم تنهي الملفات التي تعرض أمامها.

ويمكن القول أنَّ الأسباب التي أدت إلى إصدار الأوامر الإدارية في مرحلة النظام السابق، تتضمن جزء من العقوبات التي صدرت بحق السياسيين، مثل عقوبة الإعدام لأسباب سياسية، التي تتعلَّق بوظائف المقربين منه، والتي يطلق عليهم القانون اسم ذوي الشهداء، كذلك عقوبة السجن أو الاعتقال أو الحجز، بالنسبة للمشمولين بقانون مؤسسة السجناء السياسيين، فهذه العقوبة تؤثر على الجانب الوظيفي، بالنسبة للمتضرر ذاته، بالإضافة إلى أقاربه، وربما تصل إلى الدرجة الرابعة، كذلك ينطبق الأمر ذاته، على موضوع الهجرة والإحالة المبكرة على التقاعد.

[1] صدر قانون المفصولين السياسيين بتاريخ 2013/7/1، وتم نشره بالجريدة الرسمية بتاريخ 2013/7/8

[2] جاء نص الفقرة المشار إليها بما يلي: تلتزم المؤسسة باستلام طلبات المشمولين بأحكام هذا القانون دون الالتزام بفترة زمنية محددة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثاني

مؤسسات العدالة الانتقالية ذات الصلة بالقرار الإداري

لقد عالج المشرع أوضاع الموظفين الذين صدرت ضدهم، أوامر إدارية، أدت إلى حرمانهم من وظائفهم، لأسباب سياسية، وأصدر عدة تشريعات اتخذت بموجبها، خطوات عملية، وبغية دراسة هذا الموضوع المتعلق بقضية مهمة من قضايا العدالة الانتقالية، وسوف نتناول هذا المطلب بفرعين الأول سوف يتعلَّق بلجان المفصولين السياسيين، أما الفرع الثاني فسيتناول موضوع لجنة التحقق المشكلة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، وبحسب الآتي:

الفرع الأول

لجان المفصولين السياسيين

إنَّ تسمية القانون (بقانون المفصولين السياسيين) لوحدها، بالإضافة إلى تشكيل لجان باسم (لجان المفصولين السياسيين) أيضاً، يدلل بشكل صريح، إلى وجود السبب السياسي وراء فصل أو عزل الموظفين من وظائفهم، وقد ربط المشرع هذه التسمية بما يتعلَّق بهذا النوع من الضرر، بتاريخ معين بالذات وهو المدة المحصورة بين 1968/7/17 ولغاية 2003/4/8، ويشير هذا التاريخ إلى حقبة النظام السابق[1] فهي تؤكد وجود السبب السياسي لترك الوظيفة.

ومن المعلوم أنَّ وظائف الجهاز الإداري للدولة تتوزع، على ما موجود من وزارات، أو جهات غير مرتبطة بوزارة، أو الشركات العامة، أو (لخزينة) في ديوان المحافظات، فنرى المشرع، وحسناً فعل، بوضع آلية، تبدأ من القاعدة، ثم تنتهي إلى الجهة المسؤولة عن إصدار القرار بالقبول أو الرفض، والحقيقة فإنَّ معالجة ملف الوظيفة العامة وعلاقتها بالعدالة الانتقالية، يعبّر عن جوهر التغيير الإيجابي، الذي حصل في العراق، وتُعدّ لجان المفصولين السياسيين المرحلة الأولى، للإعادة إلى الوظيفة، أو الإحالة على التقاعد،

[1] جاء في الفقرة م (ثانياً/1) من تعليمات رقم (1) لسنة 2009 لتسهيل تنفيذ أحكام قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (24) لسنة 2005 ما يلي: "تقبل طلبات المشمولين بأحكام البند (أولا) من هذه المادة عن المدة المحصورة بين 1968/7/17 ولغاية 2003/4/8".

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إذ تم تكليف الوزارات والجهات غير المرتبط بوزارة للتهيئة بتشكيل لجان مركزية[1] "تتولى تلقّي طلبات المفصولين السياسيين المذكورين في هذا القانون وتقدم توصياتها للوزير أو رئيس الدائرة غير المرتبطة بوزارة للموافقة عليها خلال مدة أقصاها شهر من تاريخ تقديم التوصية"[2] وعلى كل من تعرض إلى الإبعاد عن وظيفة بأي طريقة كانت، أن يسلك هذا المسلك، بتقديم مبرر، مقنع وفقاً للأسباب الواردة في قانون المفصولين السياسيين.

ويلاحظ ومن باب الإنصاف، أنَّ هنالك بعض من مؤسسات العدالة الانتقالية، لا تقبل التوظيف إلا من المشمولين بقوانين العدالة الانتقالية أو ذويهم[3] وجعل المشرع هذا الشرط ملزم لهذه المؤسسات، ومن ثم فأنَّ إعطاء الضحايا، فرصة التوظيف أو الإعادة إلى الوظيفة يعد من صلب القانون، فمثلا هناك جهات رسمية تم إنشاءها بعد 2003/4/9، لا يوجد فيها موضوع الإعادة إلى الوظيفة كونها مؤسسات حديثة وغير موجودة مسبقاً، وهنا يمكن لموظفيها الجدد طلب إضافة الخدمة عن الضرر الذي لحق بهم مثل مدة السجن بالنسبة للموظف السجين مثل مؤسستي الشهداء والسجناء.

الفرع الثاني

لجنة التحقق المشكلة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء

تعد هذه اللجنة من أهم المراكز التي عالجت موضوع مهم، ذا صلة مباشرة بالعدالة الانتقالية، إذ أنَّ تطبيق بعض قوانين المسائلة والعدالة في وقت مبكر[4] من تغيير النظام أدى إلى حاجة الجهاز الإداري للدولة، إلى ضرورة الإسراع بإنصاف الذين تعرضوا إلى اضطهاد سياسي وإلحاقهم بالخدمة الوظيفية، ولا سيما الذين ابعدوا من وظائفهم فهم لديهم خبرة في مجال عملهم، ويندرج شمول المفصول السياسي بالعودة إلى الوظيفة أو الإحالة على التقاعد، بجانب التعويض بنوعيه المعنوي، الذي يتمثل، بجبر الضرر المعنوي

---

[1] نصت المادة (6) يتولى الوزراء ورؤساء الدوائر غير المرتبطة بوزارة تشكيل لجنة مركزية برئاسة احد موظفي مكتب الوزير أو الدائرة غير المرتبطة بوزارة ممن يحمل شهادة جامعية في القانون وعضوية كل من : أولا: ممثل عن الدائرة الإدارية في الوزارة أو الجهة الغير مرتبطة بوزارة، ثانيا: احد المفصولين السياسيين الذين أعيدوا الى الوظيفة بعد ٢٠٠٣/٤/٩ على أن يحمل شهادة جامعية على الأقل، ثالثا: ممثل عن هيئة اجتثاث البعث.

[2] المادة (7) من قانون المفصولين السياسيين رقم (16) لسنة 2013

[3] المادة (22/ب) من قانون مؤسسة السجناء السياسيين

[4] مثل قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم (10) لسنة 2008

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وما يتعلق به من جانب الكرامة والمشاعر والإحساس برفع الغبن الذي استمرَّ لسنوات طويلة، بالإضافة إلى التعويض المادي الذي يتمثل بما يجنيه المشمول من تعويض مالي.

وقد تم تشكيل لجنة التحقق وفقاً لأحكام (قانون المفصولين السياسيين) رقم (24) لسنة 2005([1]) إذ تتولى هذه اللجنة "تدقيق ملفات مدعيٌ الفصل السياسي والتي تحوي توصيات اللجان المركزية في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومديريات الخزائن في بغداد والمحافظات (غير المعينين) والمصادق عليها من قبل السادة الوزراء أو رؤساء الجهات غير المرتبطة بوزارة"[(2)] وللجنة مهامها وصلاحياتها بينها مجلس الدولة[(3)].

ونرى أنَّ عمل اللجنة، يعبر عن جوهر قانون المفصولين السياسيين، فقد حددت الأركان التي يحق بموجبها لصاحب الطلب، التقدم لغرض شموله بالقانون ، ولعل آلية عمل اللجنة التي أكدت على الإشارة إلى ركن الاضطهاد[(4)]، الواقع على المواطنين، يمثل خطوة مهمة في تشخيص المشمولين بهذا القانون، وقد جاء ذكر مفهوم الاضطهاد لأول مرة ضمن الاتفاقية الخاصة بوضع اللاجئين[(5)]، في حين يرى جانب من الفقه[(6)] أنَّ الاضطهاد يُعَدّ جريمة متكاملة الأركان، تتعدى الاضطهاد السياسي والعرقي والمذهبي، لتذهب إلى إبراز موضوع التمييز، الذي يبنى على أساس الدين والقومية والعرق والمذهب والرأي السياسي

---

[1] شُكلت لجنة التحقق ابتداءً استناداً للفقرة(ثانياً) من المادة (الثالثة) من قانون المفصولين السياسيين رقم (24)لسنة 2005 (المعدل) بالأمر الديواني ذي العدد (ش ل/7/3/ع/232) في2006/6/5.

[2] التعريف بلجنة التحقق، الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء على شبكة الأنترنت وقد تم زيارته بتاريخ 2025/1/30 https://cabinet.iq/ar/static/aJMQsNvHp4PCe7z

[3] بين قرار مجلس شورى الدولة رقم (2008/110) في 2008/7/27 صلاحيات لجنة التحقق وهي:.

– مراجعة وتدقيق القرارات الصادرة عن اللجان المركزية المشكلة في الوزارات والجهات غير المرتبطة بوزارة ومديريات الخزائن في بغداد والمحافظات (غير المعينين) وتقويمها من حيث موافقتها للقانون المذكور من عدمه.

– إلغاء قرارات اللجنة المركزية غير الموافقة للقانون. 2. نص البند (أولاً) من المادة (5) من التعليمات رقم (1) لسنة 2009 على: ((تشكل لجنة بقرار من الأمين العام لمجلس الوزراء من (3) ثلاثة أعضاء تسمى (لجنة التحقق) تتولى التحقق من إن إعادة المفصولين السياسيين قد تمت وفقاً لأحكام القانون

[4] التعريف بلجنة التحقق، الموقع الرسمي الأمانة العامة لمجلس الوزراء، مصدر سابق

[5] صدرت هذه الاتفاقية من قبل الأمم المتحدة بتاريخ 1951/7/28 وهي اتفاقية خاصة بوضع اللاجئين

[6] د. منذر الفضل، جريمة الاضطهاد، مقال منشور في جريدة إيلاف الإلكترونية، بتاريخ 2008/9/17 ثمت زيارة موقع الجريدة بتاريخ 2025/2/4 على الرابط https://elaph.com/Web/AsdaElaph/2008/9/366493.htm

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وغير ذلك من أنواع التمييز. إلا أنَّ التأكيد على وجود مثل هذا الركن ضمن اشتراطات الفصل السياسي يشير الى اضطهاد سياسي وعرقي ومذهبي وقع على الضحايا، بسبب سياسات النظام السابق، ومن ثم يتحدد على ضوئه إعادة الشخص إلى وظيفته.

وتعد النتيجة، هي الركن الثاني للشمول بقانون المفصولين السياسيين، وهذا الركن يعني "ترك الوظيفة أو عدم المباشرة بعد التعيين أو عدم تثبيت المتعاقد على الملاك الدائم أو الحرمان من إكمال الدراسة الثانوية أو الجامعية أو الحرمان من التعيين بعد التخرج، ونرى بأنَّ ترك الوظيفة كونها تمثل ركن، لا يمكن أن يأتي اختيارياً، من قبل المتضرر، وإنَّما يكون النظام السابق سبباً في عملية ترك الوظيفة، وقد تعددت أسباب ترك الوظيفة، إذ أشار المشرع إلى سبعة أسباب لكي يتحقق ركن النتيجة[1] الذي هو ترك الوظيفة، وبعد ركن الاضطهاد وركن النتيجة يأتي الركن الثالث الذي يتمثل في العلاقة السببية بين الركن الأول المتمثل بركن (الاضطهاد) وبين ركن النتيجة الذي هو (الترك) للوظيفة، فالجانب الاختياري في ترك الوظيفة بالنسبة للموظف دون حصول أي نوع من أنواع الاضطهاد، لا يمكن الاعتداد به، بذا نرى أن السبب الخارجي المتأتي نتيجة الممارسة السياسية للنظام السابق، الذي أدى إلى ترك الوظيفة، هو المعول عليه.

إنَّ التوسع في شمول المفصولين السياسيين إلى الدرجة الرابعة، بسبب وجود صلة قرابة حتى الدرجة الرابعة بأشخاص لهم علاقة بالحركات أو الأحزاب السياسية المعارضة، يُعدّ خطوة في الاتجاه الصحيح، ونرى أنَّ المشرع، قد عالج موضوعاً في غاية الأهمية، لأنَّ تعدي الأثر في ترك الوظيفة، قد يصل إلى الدرجة الرابعة، إذا تعلَّق الأمر، بالقصد الصريح في معارضة النظام، لاسيما فيما يتعلَّق بالحركات والأحزاب السياسية التي تهدف في برنامجها إلى إسقاط نظام الحكم السابق.

ومن كل ما تقدم يمكن القول بأنَّ أثر القرارات الإدارية يكمن في تغيير الوضع القانوني، للموظف أو المبعد عن الوظيفة بشكل قصدي لأسباب سياسية حتى الدرجة الرابعة، وهذا التغيير جاء عن طريق، اللجان المركزية للمفصولين السياسيين، بالإضافة إلى لجنة التحقق في الأمانة العامة لمجلس الوزراء، فالأثنين يمثلان، اللبنة الأولى للعدالة الانتقالية وجانب مهم في رفد الدولة بكوادر لها تجربتها في مجال

[1] المادة الأولى من تعليمات رقم (1) مصدر سابق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العمل الإداري، وإنَّ لموضوع رفع الحيف، عن فئة كبيرة من الموظفين الذين تعرضوا للاضطهاد السياسي، دوره في ترسيخ مفهوم العدالة الانتقالية وتغيير الوضع المعاشي لفئة كبيرة من الذين تعرضوا إلى الاضطهاد والضرر على الصعيد المادي والمعنوي.

المبحث الثاني

أثر الأحكام القضائية على مؤسسات العدالة الانتقالية

السلطة القضائية هي إحدى السلطات المهمة في الدولة الحديثة، بجوار السلطتين التشريعية والتنفيذية، وهي عادة ما تكون على قدم المساواة معهما، وينظر إليها كسلطة مستقلة عن السلطة التشريعية والتنفيذية، ومن البديهي افتراض الدفاع وكذلك المحافظة على استقلال هذه السلطة، التي لها الولاية بما يتعلق بأمر العدالة بشكل كلي، إلا أنَّ المشرع السابق قد أهدر تلك الولاية، عن طريق إصداره قوانين وقرارات لها قوة القانون، سلبت من تلك السلطة جزء مهم من اختصاصها عن طريق ذهابه لإنشاء محاكم خاصة واستثنائية، لا صلة لها بالعدالة، أو الثقة بالقانون واحترامه.

والأحكام القضائية التي صدرت بحق الضحايا، هي تلك القرارات الباتة واجبة التنفيذ التي أصدرتها المحاكم الخاصة المشكَّلة في ظل النظام السابق، وقد كان لهذه الأحكام أثرها على الضحايا وعلى ذويهم وأقاربهم، وكذلك كان لها أثراً على قرارات مؤسسات العدالة الانتقالية، ولغرض الإحاطة بهذا الموضوع، سوف نتناول هذا المبحث بثلاثة مطالب، الأول سوف يكون حول أنواع المحاكم الخاصة في زمن النظام السابق أما المطلب الثاني فسيتناول طبيعة الأحكام الخاصة أما المطلب الثالث فسوف يتناول أثر القرارات القضائية على مؤسسات العدالة الانتقالية، وبحسب ما يأتي:

المطلب الأول

أنواع المحاكم الخاصة في زمن النظام السابق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على الرغم من تعدد المحاكم الخاصة في زمن النظام السابق، إلا أنَّها تمارس ذات الاختصاص وهو النظر في القضايا السياسية أو تلك القضايا التي تتعلق باستمرار بقاء النظام، وفي معظمها لا تريد السلطة للقضاء العادي الاطلاع عليها، وكذلك كانت تنظر في كل ما من شأنه، المساس بالقضايا السياسية والأمنية، التي شكَّل المحور الأكثر أهمية بالنسبة لها، بالرغم من أنَّ اختصاص بعض تلك المحاكم يتجاوز القضايا الأمنية والسياسية، ولعل السند لإعطاء تلك المحاكم أيضاً قضايا غير سياسية، يجد تبريره في بنية ذلك النظام ذاته، فقد مهَّدَ دستور عام 1968 الذي صدر بعد أقل من شهرين، من انقلاب 17 تموز، للمحاكم الاستثنائية، إذ نص: "على أنَّ الأشخاص الذين ثبتت أدانتهم من محكمة مختصة بجريمة التجسس لحساب الأجنبي أو التآمر على تقويض نظام الحكم التقدمي الاشتراكي وأساسه الاقتصادي والاجتماعي فيجوز مصادرة أموالهم المنقولة وغير المنقولة وقيدها إيراداً للدولة بموجب قانون"[1]. ولغرض الإحاطة بهذه المحاكم فسوف نتناولها بأربعة فروع، الأول سوف يكون حول التعريف بالمحاكم الخاصة، أمَّا الفروع الثاني سيكون حول محكمة الثورة، أما الفرع الثالث فسيتناول المحاكم التي أعقبت محكمة الثورة في حين سوف نتناول بالفرع الرابع المحاكم المؤقتة والمحاكم الحزبية، وبحسب الآتي:

الفرع أول

التعريف بالمحاكم الخاصة

ومن البديهي القول بأنَّ المحاكم الاستثنائية هي غير المحاكم المتخصصة مثل محكمة الأحداث أو المحاكم المشكلة وفقاً لأحكام القوانين الخاصة بالقوات المسلحة، التي لا يختلف من حيث الأنشاء، عن تشكيل المحاكم العادية، في حين يختلف إنشاء المحاكم الاستثنائية التي قد يقرر المشرع تشكيلها من العسكريين، وعدم اشتراط وجود قضاة وغير ذلك، وتعرّف المحاكم الاستثنائية بحسب ما يراه بعضهم "بأنَّها المحاكم التي يُحدد لها قانون خاص، وتحدد الجرائم التي تنظر فيها، والأشخاص الذين تختص بمحاكمتهم، وبعكس المحاكم العادية، تكون المحاكم الاستثنائية مؤقتة، ولا يشترط أن يكون القضاة مختصين في مجال القانون، وأنَّ الإجراءات المعنية أمام هذه المحاكم تختلف عن الإجراءات المتبعة أمام المحاكم العادية،

[1] الفقرة (ج) من المادة (السابعة عشرة) من الدستور المؤقت في أيلول لسنة 1968

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فضلاً عن أنَّ تشكيلها يختلف عن تشكيل المحاكم العادية، وتختص في الجرائم ذات الطابع الأمني والسياسي"[1]، وما يؤخذ على هذا التعريف هو إعطاء الصفة المؤقتة للمحاكم الاستثنائية، من دون تحديد مدة زمنية معينة أو تحديد تشكيلها بحدث، ينم حلّها متى ما أنتهى ذلك الحدث، ونرى أنَّ هذا الأمر لا ينسجم بكليته مع بعض التجارب ولاسيما التجربة في العراق، فقد مثّلت بعض المحاكم الاستثنائية ركناً أساسياً من أركان القضاء غير الشرعي، في العراق قبل تاريخ 2003/4/9، إذ أنَّ وجودها اقترن بوجود النظام السابق طوال مدة بقاءه أي خمس وثلاثون عاماً، ويلاحظ أنَّ تلك المحاكم لم تكن كافية، فقد أردفها النظام ببعض المحاكم المؤقتة، التي قُدّر لها أن تنجز عملها الموكول إليها، وتصدر قرارها في قضية واحدة، عادة ما تكون مستعجلة.

الفرع الثاني

محكمة الثورة

عدم الثقة بالقضاء العادي، بالإضافة إلى نية تصفية الخصوم، وترسيخ الحكم غير الشرعي، وعدم ضمان التأييد الشعبي، ، تُعدّ من ضمن الأسباب التي تؤدي إلى تشكيل المحاكم الخاصة، لاسيما إذا كان كل ذلك معززاً بإيديولوجية شمولية تلغي الآخر، ومن هنا يمكن ملاحظة، أنَّه بعد أقل من ستة أشهر من انقلاب 17 تموز 1968، تم تشكيل محكمة خاصة باسم (محكمة الثورة)، بموجب قانون صدر بشكل مبتسر، إذ نص على أن "تشكل محكمة باسم محكمة الثورة من رئيس وعضوين باقتراح من رئيس الوزراء ويختارهم من بين موظفي الدولة عسكريين ومدنيين على أن لا تقل درجة المدنيين عن الصنف الثاني من درجات الخدمة المدنية ولرئيس الوزراء تشكيل المحكمة من العسكريين وحدهم على أن لا تقل درجة الرئيس عن رتبة مقدم أو من المدنيين أو من العسكريين والمدنيين معا ويتم تعيين هيئة المحكمة وممثل الادعاء العام فيها بمرسوم جمهوري"[2] ويمكن إدراج أربع ملاحظات على هذا القانون: 1. تم تشكيل المحكمة من هيئة ثلاثية الأعضاء، 2. يتم اختيار الأعضاء من قبل رئيس الوزراء، 3. لا يشترط بالعضوية الحصول

[1] د. سعيد فهيم خليل، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية، دراسة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، الشركة المصرية للنشر والإعلام، ج2، ط1، 1998، ص319

[2] قانون رقم 85 لسنة 1969 وهو قانون لتعديل قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم رقم 7 لسنة 1958 وقد صدر قانون (85) في 1969/1/6 ونشر في الوقائع العراقية عدد 1743 في 1969/6/8

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على شهادة القانون أو المعهد القضائي، 4. يمكن أن تشكل المحكمة من قبل عسكريين من رتبة مقدم فما فوق، ومن هذه الملاحظات يمكن القول أنَّ شروع محكمة مشكلة من عسكريين، بممارسة العمل القضائي، خارج سياقات تشكيل المحاكم العادية، تؤكد أنَّ أصحاب التغيير الذي حصل يوم 17 تموز، بحاجة إلى محكمة عسكرية تحت سلطة النخبة الحاكمة، ومن هنا يمكن تسمية هذه المحكمة بالمحكمة العسكرية الأولى، بالرغم من محاولة إضفاء الشرعية على مثل هذه المحاكم وإظهارها بكونها ضرورة، يحتمها وضع الحفاظ على (الدولة) التي تعني مفهومها بالنسبة للنظام السابق فقط مفهوم (الحزب والثورة).

إن مشروعية القانون التي تعني توافقه مع تحقيق مصالح المجتمع وعدم تعارضه مع الاستقرار في الأحكام أو وجوب مثول المتهم أمام قاضيه الطبيعي، وغيرها ذلك مما يقتضيه القضاء العادي، لا تتفق مع محكمة من العسكريين لها طابعها توجهها السياسي، تتحقق عن طريق الأحكام التي تصدرها، المصالح الخاصة لفئة القابضين على السلطة، فمن الواضح من قانون تشكيلها أنَّها، لم تشكل وفقاً للقوانين المتعلقة بالسلطة القضائية، فيكفي أن يكون رئيسها برتبة مقدم أو برتبة أعلى، في القوات المسلحة أو موظف مدني ذا صلة وثيقة بالنظام.

وعملياً "أحيلت على المحكمة القضايا التي لا يراد للقضاء العراقي النظر بها، والتي تجد السلطة أنها من القضايا الأمنية التي تخص أمن الدولة ، وبقيت هذه المحكمة تنظر في قضايا الشتم والسب على رئيس الجمهورية، بالإضافة الى تخصصها في القضايا التي تخص القضايا الأمنية والسياسية، أمّا بالنسبة للمحكمة فقد تم استلابها للاختصاص القضائي في العديد من القضايا الجنائية، وعدم خضوعها لطرق الطعن القانونية، ولا لأشراف محكمة التمييز ولا تتقيد بالضوابط المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية، ولا تلتزم بالمدد العقابية المنصوص عليها في القوانين العقابية"[1].

إنَّ النظر إلى اختصاصات محكمة الثورة يبيّن بما لا يقبل الشك، القصد الواضح في خلق تلك المنافسة لولاية القضاء العادي، وهدفه العمل الفعلي لانتزاع تلك الولاية منه، ولاسيما في نظر بعض القضايا، وهذه المنافسة الشكلية واضحة الدلالة فالمشرع جعل الكثير من الجرائم من اختصاص محكمة الثورة، بشكل

[1]) أنيطت رئاسة المحكمة بالعقيد (علي هادي وتوت) وعضوية عسكريين آخرين، زهير كاظم عبود، مقال بعنوان (عواد البندر)، موقع الحوار المتمدن، العدد (1745) تاريخ المقال 2006/11/25 على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81734 الذي تمت زيارته بتاريخ 2025/2/11

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يثير التساؤل حول الجدوى من تضمين جرائم عادية ضمن اختصاص محكمة غايتها سياسية، ولكن في نهاية الأمر يمكن الاستنتاج بأنَّ تلك الجرائم العادية' إنَّما جاء تضمينها شكلياً، للتغطية على مهمة المحكمة الأصلية التي أنشأت من أجلها، فالمشرع جعل جرائم مثل الرشوة والاختلاس والسرقة في الطريق العام وجرائم الاعتداء والاغتصاب من ضمن اختصاص تلك المحكمة[1]، وبعد أقل من تسعة أشهر صدر تعديلاً جديداً تم بموجبه، حذف بعض الجرائم، ـ التي هي أصلا من اختصاص القضاء العادي ـ من اختصاص محكمة الثورة مثل جرائم الاعتداء والاغتصاب وجريمة السرقة في الطريق العام، وحذف جرائم تسلل الأجانب المنصوص عليها في المادة (1/27) من قانون إقامة الأجانب رقم (36) لسنة 1961 المعدل (الملغي)، والمادة (1/24) من قانون إقامة الأجانب رقم (118) لسنة 1978[2]، في حين تم تقليص اختصاصات محكمة الثورة في القضايا الجنائية بموجب التعديل الأخير لعام 1990 واقتصر على جرائم المخدرات وتم إضافة جريمة صيد الأسماك عن طريق السموم[3]، ويلاحظ على جميع القرارات التي حددت اختصاصات محكمة الثورة، أنَّها جعلت من المواد الماسة بأمن الدولة الخارجي والداخلي المنصوص عليها في قانون العقوبات، في صدر القائمة، كأول وأهم اختصاص لهذه المحكمة، بالإضافة إلى الجرائم المنصوص عليها في قانون معاقبة عملاء المخابرات الأجنبية ذي الرقم 141 لسنة 1974 المعدل، وكذلك الجرائم الواقعة على السلطة العامة المنصوص عليها في المواد من (223) إلى (225) من قانون العقوبات وجرائم المخدرات، ولاشك أنَّ جرائم المخدرات؛ وإن كانت ذات خطورة اجتماعية، إلا أنها ليست ذات صلة بالسياسة، ويمكن أن تكون ضمن اختصاص المحاكم العادية، ويبدو أن التعديل الأخير لاختصاصات محكمة الثورة قد كشف عن الغاية الحقيقية التي تكمن خلف تأسيسها، فهذا التعديل لم يذهب وراء الجرائم الجنائية وإنَّما جاء على لب الاختصاص وهو القضايا السياسية، على أنَّ القرارات التي حددت تلك الاختصاصات كانت قد أضافت هذا النص الذي يقول بأن "تعاد جميع القضايا المحالة، إلى محكمة الثورة التي لم تدخل ضمن اختصاصها، وفقا لإحكام هذا القرار، إلى المحاكم المختص للنظر والفصل فيها، وفق الأصول"[4]، ولعل

---

[1] قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (1016) والصادر في 1978/8/1 الذي يحدد اختصاصات محكمة الثورة.

[2] قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (565) والصادر في 1979/4/30 الذي يحدد اختصاصات محكمة الثورة وقد ألغى هذا القرار جميع القرارات التي سبقته.

[3] قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (150) والصادر في 1990/1/1 الذي يحدد اختصاصات محكمة الثورة وقد ألغى هذا القرار جميع القرارات التي سبقته وبقيت هذه الاختصاصات ضمن القرار (150) لحين إلغاء هذه المحكمة.

[4] المادة (2) من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (1016) والفقرة (ثالثاً) من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (565) المصدر السابق

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقصود هو القضايا الجنائية فلا يعقل أن تحال إلى هذه المحكمة قضايا الرشوة والاختلاس والسرقة والاعتداء والاغتصاب وهي جرائم عادية يتكرر حدوثها في المجتمع، إلى هذه المحكمة، وبالمقابل نرى أن المحاكم العادية، امتنعت عن النظر والفصل في القضايا ذات الصلة الماسة بأمن الدولة، لأنَّ قرارات مجلس قيادة الثورة المنحل تُعدّ تشريعات خاصة، وإنَّ الخاص يقيد العام لذا لا يمكن لمحكمة عادية النظر في قضايا ذات مساس بالأمن قد حدد المشرع لها مرجعاً للنظر فيها.

عملياً استمرت محكمة الثورة بإصدار الأحكام من عام 1969 ولغاية شهر آذار من عام 1991[1] فقد تم إلغاء هذه المحكمة على أثر اعتزام النظام المباد، التفكير بالشروع بكتابة دستور دائم للبلاد وهذا الأمر لم يحصل، وسوف نرى لاحقاً، كيفية التوجه بعد إلغاء هذه المحكمة.

الفرع الثالث

المحاكم التي أعقبت محكمة الثورة

تم حلّ محكمة الثورة لتنتهي من الناحية الشكلية فقط، كيان مارس اقسى أنواع الجرائم بحق المواطنين، وتمهيداً لمرحلة جديدة، بادعاء إنهاء الحقبة الثورية، والعمل بحقبة دستورية، اصدر النظام السابق مشروع لدستور جديد عام 1990 ذكر فيه على استحياء المحاكم الاستثنائية إذ جاء في المادة التاسعة والسبعون: "لا تنشأ محاكم استثنائية، إلا في حالة اقتضاء أمن الدولة ذلك، بقرار من رئيس الجمهورية، وتنتهي أعمالها بانتهاء هذه الحالة وتنظم بقانون" وينضح واقعياً أن المحاكم الخاصة لم تنتهي إلا بانتهاء النظام ذاته في 2003/4/9، ونستعرض بشكل موجز هذه المحاكم بحسب الأتي:

أولاً: المحاكم الاستثنائية التي أعقبت محكمة الثورة

سبق وأن تم التنويه إلى أن النظام لا يطمئن للقضاء العادي في القضايا ذات الصلة بالسياسة، إذ لم تمض أربعون يوماً فقط على إلغاء محكمة الثورة حتى تم المباشرة بذات النهج الذي رافق تجربة النظام المباد وتم إنشاء المحاكم الآتية:

أ: المحكمة الخاصة في وزارة الداخلية

وهذه المحكمة تُعد أول محكمة ينشئها النظام المباد، بعد إلغاءه محكمة الثورة وكان تاريخ إنشاءها في 1991/6/29[2] المعدل بقرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم بـ (220) في 22/ 1992/8 الذي

[1] تم إلغاء محكمة الثورة وفقاً لقرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (140) في 1991/5/19

[2] تم إنشاء المحكمة بموجب قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم بـ (209) في 29 / 6 / 1991

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شكلت المحكمة المذكورة بموجبه، وإنَّ اختصاصها يتعلق بنظر القضايا ذات الطابع الأمني الخاص بالأفراد المنتمين إلى الأجهزة الأمنية، مثل رجال الأمن والمخابرات وغير ذلك من أجهزة

ب: المحكمة الخاصة في مديرية الأمن العام

تم إنشاء المحكمة الخاصة في مديرية الأمن العام[1] وهذه المحكمة تعد وريثة لمحكمة الثورة، ومن هنا يمكن ملاحظة، أن الواقع العملي قد أجاب على مشروع دستور عام 1990، الذي نص على أن المحاكم الاستثنائية تشكل لمعالجة حالات تقتضي تشكيلها ويتم حلها بعد ذلك، فهذه المحكمة، كانت تنظر القضايا التي نص عليها قانون العقوبات العراقي النافذ، ولاسيما المواد المتعلَّقة بالجرائم المضرة بالمصلحة العامة الجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي والجرائم الماسة بأمن الدولة الخارجي أي من المادة (156) لغاية المادة (225)،

جـ: المحكمة الخاصة المؤقتة في جهاز المخابرات تم تشكيل محكمة خاصة في جهاز المخابرات وتعقد جلساتها في الموقف المخصص للموقوفين المسمى بـ (الحاكمية) وغالباً ما تنظر قضايا التجسس، واستمر عمل هذه المحكمة لغاية 2003/1/12 وذلك على اثر إلغاء قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم بـ (83) في 6 / 8 / 1996 الذي شكلت هذه المحكمة المذكورة بموجبه"[2]،

د: محكمة أمن الدولة تم تشكيل هذه المحكمة بموجب القانون رقم (1) لسنة 2003 إلا أنَّ هذا القانون لم يرَ النور لا هو ولا المحكمة، التي تم تشكيلها بموجبه وذلك بسبب سقوط النظام، على أنَّ أهم ما جاء بهذا القانون ما نصت عليه المادة (8) التي بموجبها تمّ إلغاء المحاكم الخاصة التي أعقبت محكمة الثورة، ويلاحظ أنَّ القانون المشار إليه أعلاه منح هذه المحكمة جميع الاختصاصات، التي كانت للمحاكم السابقة دون أي تغيير.

الفرع الرابع

المحاكم المؤقتة والمحاكم الحزبية

أ: المحاكم المؤقتة:

[1] قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (296) في 1992/11/17 الذي أنشأ هذه المحكمة

[2] المادة (8) من قانون محكمة أمن الدولة، رقم (1) لسنة 2003، نشر في 2003/1/12

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. تشكلت محكمة خاصة في قصر النهاية برئاسة طه ياسين رمضان الجزراوي وعضوية ناظم كزار وعلي رضا بتاريخ 1970/12/21 وقد أعدمت العشرات في محاكمات سريعة لا تتجاوز (36) ساعة، ، أعدمت 35 شخص بين عسكري ومدني.

2. وفي تاريخ 1979/7/28 أي بعد (12) يوم من انتزاع (رئيس النظام البائد) السلطة من سابقه (أحمد حسن البكر) تشكلت محكمة خاصة مشكلة من سبعة أعضاء مما يسمى بمجلس قيادة الثورة المنحل برئاسة (نعيم حداد) لتقوم بإصدار حكم بإعدام (21) من قيادات حزب البعث بتهمة التآمر، بالإضافة إلى إصدارها أحكام بالسجن على (13) آخرين"[1].

3. تم إنشاء "المحكمة الخاصة في كركوك" والمحكمة الخاصة بقضايا السلاح بعد عام 1991، وجميع هذه المحاكم لا تخضع لضوابط العمل القضائي المحدد في قانون التنظيم القضائي رقم 60 لسنة 1979 ولا لإجراءات التحقيق والمحاكمة المنصوص عليها في قانون أصول المحاكمات الجزائية رقم 23 لسنة 1971"[2]

[1] زهير كاظم عبود، المحاكم الاستثنائية في العراق، دار المدى للثقافة والنشر، ط1، 2011، ص109. ص117

[2] زهير كاظم عبود، المحاكم الاستثنائية في العراق/ مصدر سابق، ص122

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ب: المحاكم الحزبية

ومثل هذه المحاكم تنظر القضايا التي تتعلق بالمحافظة عد اختلال الوضع الأمني، فقد أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل مجموعة من القرارات، التي تؤكد أن حزب البعث، المسيطر على الحياة السياسية، يتعامل مع جهاز الدولة كونه جهازاً حزبياً تابعاً له، ومن هذه الناحية نرى أنَّ النظام السابق قد ابتدع فكرة إدخال حزب البعث كجزء من السلطة التنفيذية، التي يفترض أن تكون مستقلة عن باقي السلطات، إلا أنَّ الحزب آنف الذكر، قد اضطلع ببعض المهام التنفيذية الموكلة له، بالإضافة إلى مهامه السياسية، إذ أصدر المشرع بعض القرارات واجبة التنفيذ خول بموجبها، الجهاز الحزبي لتنفيذ أحكام الإعدام دون المرور بأي إجراءات يقتضيها حكم ينهي حياة إنسان، إذ "يعاقب بالإعدام من قبل المنظمة الحزبية بعد التثبت من واقعه جريمة الهروب والتخلف عن الخدمة العسكرية بكل هارب أو متخلف يلقى القبض عليه بغض النظر عن عدد مرات الهروب ومدته"[1] وقد خول المشرع أيضاً، المنظمة الحزبية بتصفية عضو الفرقة في حزب البعث ذاته، في حالة عدم الإخبار عن حالات الهروب إذ "ينفذ حكم الإعدام من قبل المنظمة الحزبية، بكل عضو قيادة فرقة في حزب البعث العربي ألاشتراكي فما دون وبكل مسؤول أمني، أو مسؤول شرطة يثبت عليه أنَّه على علم بوجود هاربين أو متخلفين من الخدمة العسكرية في المنطقة المسؤول عنها، ولم يتخذ إجراء ضدهم أو يبلغ السلطات عنهم"[2] وهنا تكون كل (منظمة حزبية) بمثابة محكمة استثنائية بامتياز، تحكم بالإعدام الهارب من الخدمة العسكرية، والمتستر على واقعة الهروب أو التخلف من تلك الخدمة.

ومن المهام التي أوكلها المشرع للجهاز الحزبي هي قيام قيادة (الشُعب الحزبية) التابعة لحزب البعث بحجز الأشخاص، كسابقة هي الأولى من نوعها في التشريع العراقي، فقد تم تخويل حزب البعث بحجز كل من باع أو اشترى عملة أجنبية خارج المكاتب المجازة، لمدة سنة ولغاية ثلاث سنوات كحد أقصى، وتكون المدة خمس سنوات في حالة العود[3]، وهذا الحجز من قبل (الشعبة الحزبية) لا يمثل قراراً نهائياً

---

[1] قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٢٠ في ١٩٩١/١/١٨.

[2] قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم ٧٠٠ في ١٩٨٨/٨/٢٧.

[3] تزامن مع تكليف الجهاز الحزبي التابع للنظام إصدار قرارات لا تمت لحقوق الإنسان بصلة فقد جاء في قرار رقم (95) في 1994/6/4 تشديد عقوبة السرقة وذلك بقطع اليد اليمنى من الرسغ أو الإعدام إذا استعمل سلاح ظاهر" كذلك أصدر مجلس قيادة الثورة المنحل القرار رقم 115 في 1994/8/25 الذي تضمن ما يلي:

أولاً – يعاقب بقطع صوان الأذن كل من ارتكب جريمة:

أ – التخلف عن أداء الخدمة العسكرية.

ب – الهروب من الخدمة العسكرية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وباتاً، بالمشرع ترك خيار الطعن بالحكم لجهة أعلى من (الشعبة)، إذ يحق للمحجوز الاستئناف لدى (قيادة الفرع) في حزب البعث، الذي يعدّ جهة حزبية أعلى من قيادة الشعبة الحزبية [1]، وهنا يكون الحجز لحساب الجهة التي تطلب ذلك، أي (الشعبة الحزبية) وقد يبقى الفرد في الحجز لمدة خمسة سنوات ويلاحظ أنَّ النظام البائد أشرك الجهاز الحزبي كجهاز مضاف إلى الأجهزة القمعية الأخرى[2] وأعطاه صفة قريبة للصفات القضائية، وهي استئناف قرار الحجز لدى الجهة الأعلى في الترتيب الحزبي وهي (قيادة الفرع) التي تنظر في قرار (قيادة الشعبة) فأمّا أن تؤيده أو تعدل فيه أو تلغيه، ولكن غموض المعايير التي تعتمدها كل من (الشعبة والفرع) بالإضافة إلى عدم شرعية وقانونية هذا الإجراء تبقى محط تساؤل حول تحقيق العدالة، والتدخل بشؤون القضاء، وسلب السلطات والاختصاص منه، وذلك عن طريق بإصدار قرار حزبي بالحجز وفقاً لإجراءات غير قانونية. ويمكن القول أن مثل هذا الموضوع لا يهدد أمن المجتمع إلى الدرجة التي تستدعي إصدار قرار بتخويل المنظمة الحزبية دوراً هو من مهام القضاء وإناطة تنفيذ الحكم بها من دون توفير أي شرط للمحاكمة، ومن جانب آخر نرى أن كل هذه الأفعال السابقة هي انتقامية، ونرى فيما يتعلق بالإعدامات التي يقوم بها جهاز حزب البعث، تقف خلفها أسباب سياسية، ومن ثم فإن هؤلاء الضحايا يستحقون التعويض، وفقاً لقوانين العدالة الانتقالية.

ج – إيواء المتخلف أو الهارب من الخدمة العسكرية والتستر عليه

. ثانياً – يعاقب بقطع صيوان الأذن الأخرى كل من عاد إلى ارتكاب إحدى الجرائم المنصوص عليها في البند (أولاً) في هذا القرار.

ثالثاً – توشم جبهة كل من قطع صوان أذنه بخط أفقي مستقيم بطول لا يقل عن ثلاث سنتمترات ولا يزيد عن خمسة وبعرض ملمتر واحد.

رابعاً – ينفذ قطع الصوان والوشم وفق تعليمات يصدرها ديوان الرئاسة لهذا الغرض.

خامساً – يعاقب بالإعدام رمياً بالرصاص من قبل الجهات المختصة كل من:

أ – هرب من الخدمة العسكرية ثلاث مرات.

ب – تخلف عن الخدمة العسكرية ثمّ هرب مرتين.

ج – أوى أو تستر ثلاث مرات على متخلف أو هارب من الخدمة العسكرية.

سادساً – يعتبر هارباً لأغراض تطبيق أحكام هذا القرار كل من غاب عن وحدته بدون عذر مشروع مدة تزيد على خمسة عشر يوماً.

وجاء في قرار مجلس قيادة الثورة المنحل "المرقم (92) في 1994/7/21 تشديد عقوبة تزوير محرر وجعلها إمّا السجن المؤبد أو قطع اليد اليمنى،

[1] الفقرة الأولى والثانية من قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (74) في 1994/6/23

[2] أشارت الفقرة ثامنا من المادة (10) من قانون الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة رقم (10) لسنة 2008 إلى أنَّ الأجهزة الأمنية القمعية: هي (أجهزة الأمن العام والمخابرات والأمن الخاص والحمايات الخاصة والأمن القومي والأمن العسكري والاستخبارات العسكرية وفدائيي صدام في ظل النظام البائد)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثالث

أثر القرارات القضائية على مؤسسات العدالة الانتقالية

للقرارات القضائية التي أصدرتها المحاكم الخاصة في ظل حكم لنظام السابق في العراق، أثر على صعيد الحياة وتقييد الحرية مما انعكس على قوانين العدالة الانتقالية التي تشكل جزء منها لمعالجة هذا الأثر، عليه فسوف نتناول هذا المطلب بفرعين، الفرع الأول ستناول الأثر على الحياة، أمَّا الفرع الثاني فسوف يتناول أثر على تقييد الحرية في القوانين الانتقالية وبحسب الآتي:

الفرع الأول

أثر حق الحياة

سلب حق الحياة كان هو الأثر الأكثر خطراً وضرراً بالنسبة للقرارات القضائية للمحاكم الخاصة، ولعلَّ المجتمع الدولي يدرك أهمية الحياة بالنسبة للجميع، كما يدرك ضرورة الحفاظ عليها، فقد جاء في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بأنَّ "لكلِّ فرد الحقُّ في الحياة والحرِّية وفي الأمان على شخصه"([1])، وهذه الحق لا يُعدُّ هبة من شخصٍ ما، أو نظامٍ ما، وإنما هو حق متأصل، لا مجال لرفضه أو حتى مناقشته، إلا أنَّ النظام السابق، وبتشكيل هذا الكم من المحاكم الخاصة، وسلب الأفراد حق المثول أمام القضاء الطبيعي أي أمام المحاكم العادية، بشرط أن تكون ذات حيادية واستقلالية، إذ أنَّ الناس، مثلما يؤكد العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، "جميعا سواء أمام القضاء، ومن حق كل فرد، لدى الفصل في أية تهمة جزائية توجه إليه أو في حقوقه والتزاماته في أية دعوى مدنية، أن تكون قضيته محل نظر منصف وعلني من قبل محكمة مختصة مستقلة حيادية، منشأة بحكم القانون"([2]). في تميزت المحاكم الخاصة المشكلة في حقبة الحكم السابقة على رأي بعض الفقه بأنَّ "جلساتها كانت غير علنية، وأحياناً أخرى لا تمكّن المتهم من الحضور والدفاع عن نفسه، علما أنَّ حق الدفاع من المبادئ العامة للقانون، فمن أساسيات المحاكم العادلة، الحق في تمكين المتهم من الحضور إلى جلسات المحاكمة أو تعيين محامٍ يمثله، بالإضافة

[1] المادة (3) من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان

[2] المادة (14) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسي لعام 1966

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلى عدم الاكتراث لحق المتهم في حظر تطبيق القوانين الجنائية بأثر رجعي[1]، أو عدم الممانعة من محاكمة المتهم على ذات الجريمة مرتين، وتتسم أحكامها بالغلظة وشدة العقوبة واتساع نطاق التجريم وتطبيق عقوبات اشد قسوة مقارنة بتلك المطبقة أمام المحاكم العادية، وكثيراً ما تنتهك مبدأ عدم رجعية القوانين الجنائية"[2] وهذا يرتب آثاراً كبيرة، لاسيما وإنَّ ما أصدرته تلك المحاكم من أحكام بالإعدام، من دون أيَّة رقابة، ولا سيما في مرحلة التحقيق، إذ يتنزع الاعتراف من الضحايا، بأساليب القهر والتعذيب والترهيب والوعيد، ثم تدون اعترافاتهم، ليلاقوا الأحكام الجائرة بالإعدام، ويدلل ذلك على إنَّ جميع حقوق الإنسان، مهدورة بالنسبة للضحايا، وأولها حق الحياة.

لقد تصدت مؤسسة الشهداء كونها، تشكل أهم مؤسسات العدالة الانتقالية إلى ظاهرة ضحايا الإعدامات والتصفيات الجسدية التي قام بها النظام السابق، وهذا يُعدّ من أهم وهذا التصدي بذاته يعد من الآثار التي عالجت إهدار حق الحياة للضحايا كونه من أهم حقوق الإنسان عن طريق جرائم نكراء بالكاد يمكن إحصائها، وقد واجه المشرع حقيقة كثرة الضحايا، ولاسيما الشهداء، لذا فقد بادر إلى إصدار قانون مؤسسة الشهداء[3] في عام 2006 أي بعد إسقاط النظام السابق بثلاثة سنوات، وقد أصدرت المؤسسة المذكورة آنفاً، قرارات شملت بموجبها عشرات الآلاف من ضحايا النظام السابق، وكان جزء كبير من الأدلة الثبوتية، التي توافرت لذوي الضحايا، من الذين تقدموا إلى المؤسسة للمصادقة على ذويهم، هي القرارات التي أصدرتها المحاكم الخاصة[4] التي تحكم بالإعدام على كل من عارض النظام، أو حتى الذين ساعدوهم أو تعاطفوا معهم.

ومن أثار تلك القرارات هي سهولة عودة ذوي الشهداء إلى وظائفهم وفقاً لقانون المفصولين السياسيين، أو الإحالة على التقاعد، كذلك تخصيص الرواتب الشهرية، والمنح التعويضية وغير ذلك من الآثار يمكن التعرف عليها، عن طريق الاطلاع على قانون المؤسسة.

---

[1] مثل قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (461) في 1980/3/31 والذي يقضي بالحكم على المنتمين لحزب الدعوة الإسلامية بأثر رجعي بالرغم مما نصت عليه الفقرة (ب) من المادة (21) من الدستور المؤقت والتي نصت على أنه (..... لا يجوز تطبيق عقوبة أشد من العقوبة النافذة وقت ارتكاب الجرم.

[2] د. سعيد فهيم خليل، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية، دراسة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، المصدر السابق

[3] القانون المرقم (3) لسنة 2006 المعدل

[4] هذا لا يعني أن الأدلة على وجود الضحايا هي فقط تلك القرارات، وإنَّما موضوع الضحايا يتجاوز ذلك إلى كارثة المقابر الجماعية والتصفيات الكثيرة التي كانت تجري من دون محاكمة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثاني

أثر تقييد الحرية في القوانين الانتقالية

يعني مفهوم تقييد الحرية في معناه الانتقالي، الحجز أو الاعتقال أو السجن، وغالباً ما تكون الأسباب المؤدية إلى الاعتقال أسباب سياسية([1]) فقد ويؤدي ذلك أما إلى إبقاء الاعتقال ساري المفعول لمدد غير معلومة دون إصدار حكم ومن ثم يأخذ مفهوم الاعتقال معنى (محتجز سياسي) أو ينتهي الاعتقال بمدة معينة دون إصدار حكم كأن يطلق سراحه، أثناء التحقيق أو بقرار إفراج من المحكمة ويأخذ معنى (معتقل سياسي) أو يصدر حكم بحق المعتقل فيتحول إلى (سجين سياسي)، وتتدرج الأحكام من حكم سنة واحدة، الى الحكم بالسجن المؤبد أي عشرين سنة([2]).

لقد أصدر المشرع قانون لتشكيل مؤسسة للسجناء السياسيين[3] تم بنائه على أساس مفهوم تقييد الحرية، وقد تضمن العديد من الأحكام التي تعرف معنى السجن والاعتقال وكذلك الاحتجاز.

[1] لاحظنا فيما تقدم أن المحكمة الخاصة قد تنظر قضايا غير سياسية

[2] لقد شملت مؤسسة السجناء السياسيين أكثر من (20) من السجناء الذين أكملوا مدة السجن المؤبد أي عشرين سنة.

[3] قانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (4) لسنة 2006 المعدل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

لقد ثم استعراض بحث ذا صلة بالعدالة الانتقالية، وهو (أثر القرارات الإدارية والأحكام القضائية السابقة، على إجراءات العدالة الانتقالية) فقد كان للقرارات الإدارية التي أصدرتها الإدارة في عهد النظام السابق، أثرها في إبعاد عدد كبير من الموظفين عن وظائفهم بسبب صلة هذا الموضوع بسياسات ذلك النظام، وينطبق الأمر ذاته على القرارات القضائية، التي صدرت من محاكم خاصة كثيرة شكلها النظام، وعن طريق هذا البحث توصلنا إلى بعض الاستنتاجات والتوصيات وبحسب الآتي:

أولاً: الاستنتاجات

أولا: إنَّ التعسف في استعمال ميدان الوظيفة، لتصفية الحسابات، لأغراض سياسية، من قبل النظام السابق شمل الدرجة الرابعة من القربي، لذا شمل هذا الميدان ذات الدرجة في قوانين العدالة الانتقالية.

ثانياً: إنَّ تغيير النظام السابق أظهر الجانب الخفي للقرارات الإدارية التي اتخذت بشكل تعسفي، إذ حاولت الإدارة السابقة الحرص على عدم ذكر تلك الأسباب.

ثالثاً: إنَّ النظام السابق جعل من المحاكم الخاصة، الخط الأول الحامي لوجوده، لذا عزز من مكانة قراراتها، غير القابلة للتمييز أو الرقابة.

ثانيا: التوصيات

أولاً: يوصي البحث المشرع بتعديل الفقرة (ثانياً) من المادة (السابعة) من قانون المفصولين السياسيين المعدل، وذلك بإلغاء يوم 2015/12/31، المحدد لإنهاء مدة تقديم الطلبات للشمول بالفصل السياسي وجعل التقديم غير محدد المدة

ثانياً: كذلك يوصي البحث المشرع بإلغاء الفقرة الخاصة بتخويل رئيس مجلس الوزراء بتجديد تمديد المدة للتقديم حول الفصل السياسي

ثالثا: يوصي البحث مؤسسة الشهداء، بالتعامل مع من اعدموا نتيجة القرارات الخاصة بتخويل الجهاز الحزبي تنفيذ عقوبة الإعدام بالهاربين من الخدمة العسكرية والتي اطلق عليه الباحث تسمية (المحاكم الحزبية) كونهم شهداء والمصادق على أسمائهم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

أولا: الكتب والمجلات

1. زهير كاظم عبود، المحاكم الاستثنائية في العراق، دار المدى للثقافة والنشر، ط1، 2011

2. د. سامي جمال الدين، الدعاوى الإدارية والإجراءات أمام القضاء الإداري، منشأة المعارف بالإسكندرية، 1990.

3. د. سعيد فهيم خليل، الحماية الدولية لحقوق الإنسان في الظروف الاستثنائية، دراسة في ضوء القانون الدولي لحقوق الإنسان، الشركة المصرية للنشر والإعلام، ج2، ط1، 1998.

4. د. سليمان محمد الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، القاهرة، 1989.

5. د. مازن ليلو راضي، القانون الإداري، العراق، جامعة دهوك، 2013، ص205

6. د. حسام الدين محمد مرسي، بموضوع ضوابط القرار الإداري وهي دراسة منشورة في مجلة الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة الإسكندرية، المجلد 1، العدد 4، 2018، ص134

ثانيا: الدساتير

7. دستور جمهورية العراق لسنة 2005

8. الدستور المؤقت في أيلول لسنة 1968

ثالثاً: الصكوك الدولية

9. الاتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين

10. الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عام 1948

11. العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسي لعام 1966

رابعاً: القوانين

12. قانون إعادة المفصولين السياسيين رقم (24) لسنة 2005)

13. قانون المفصولين السياسيين رقم (16) لسنة 2013

14. قانون الهيئة الوطنية العليا للمساءلة والعدالة رقم (10) لسنة 2008

15. قانون تعديل قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم رقم 85 لسنة 1969

16. قانون معاقبة المتآمرين على سلامة الوطن ومفسدي نظام الحكم رقم 7 لسنة 1958

17. قانون الهيئة الوطنية للمساءلة والعدالة رقم (10) لسنة 2008

18. قانون مؤسسة السجناء السياسيين رقم (4) لسنة 2006 المعدل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

19. قانون مؤسسة الشهداء رقم (3) لسنة 2006 المعدل
20. قانون محكمة أمن الدولة، رقم (1) لسنة 2003
21. تعليمات رقم (1) لسنة 2009 لتسهيل تنفيذ أحكام قانون إعادة المفصولين السياسيين

خامسا: القرارات

22. قرار مجلس الدولة رقم (2008/110) في 2008/7/27
23. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (1016)
24. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (565)
25. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (150) والصادر في 1990/1/1
26. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (1016)
27. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (565)
28. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (140) في 1991/5/19
29. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم بـ (209)
30. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم (296)
31. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم 20 في 1999/1/18.
32. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل المرقم 700 في 1988/8/27.
33. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (95) في 1994/6/4
34. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 115 في 1994/8/25
35. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل "المرقم (92) في 1994/7/21
36. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (74) في 1994/6/23
37. قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم (461) في 1980/3/31
38. الأمر الديواني ذي العدد (ش ل/3/7/ع/232) في2006/6/5

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سادسا: المواقع الإلكترونية

39. الموقع الرسمي للأمانة العامة لمجلس الوزراء على شبكة الأنترنت وقد تم زيارته بتاريخ 2025/1/30
https://cabinet.iq/ar/static/aJMQsNvHp4PCe7z

40. د. منذر الفضل، جريمة الاضطهاد، مقال منشور في جريدة إيلاف الإلكترونية، بتاريخ 2008/9/17 ثمت زيارة موقع الجريدة بتاريخ 2025/2/4 على الرابط
https://elaph.com/Web/AsdaElaph/2008/9/366493.htm

41. زهير كاظم عبود، مقال بعنوان (عواد البندر)، موقع الحوار المتمدن، العدد (1745) تاريخ المقال 2006/11/25 على الرابط
https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=81734 الذي تمت زيارته بتاريخ 2025/2/11

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تقييم مواقع محطات الطاقة الشمسية في محافظة الأنبار ومواءمتها مع الخطط الاستراتيجية

Assessment of Solar Power Plant Sites in Al-Anbar Governorate and Their Alignment with Strategic Plans

أ.م. د بلسم شاكر شنيشل[1]* ،الجامعة العراقية /كلية الآداب /العراق

balsam_shneshil@aliraqia.edu.iq

محمد مشرف شهاب [2]، الجامعة العراقية /كلية الآداب /العراق

mohammed.m.shihab@aliraqia.edu.iq

تاريخ استلام البحث: 18 / 8 / 2025 تاريخ قبول البحث: 1 / 10 / 2025

*المؤلف المرسل: أ.م.د بلسم شاكر شنيشل، الجامعة العراقية /كلية الآداب /العراق، balsam_shneshil@aliraqia.edu.iq

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

يُعَدّ استثمار الطاقة الشمسية خيارًا استراتيجيًا لمواجهة تحديات الطاقة في العراق، ولا سيما في محافظة الأنبار التي تمتاز بمعدلات إشعاع شمسي مرتفعة ومساحات شاسعة غير مستثمرة، يهدف هذا البحث إلى تحديد المواقع المثلى لإنتاج الطاقة الشمسية باستخدام منهجية التحليل الهرمي (AHP) ضمن بيئة نظم المعلومات الجغرافية(GIS) ، ومن ثم مطابقة هذه النتائج مع خطط وزارة الكهرباء العراقية المتعلقة بإنشاء محطات طاقة شمسية في المحافظة.

اعتمدت البحث على بيانات مناخية وإشعاعية مستخلصة من محطات أرضية وفضائية، فضلا عن خرائط طبوغرافية واستعمالات الأرض وربطها بإحداثيات فعلية باستخدام نظم تحديد المواقع(GPS) ، أظهرت النتائج أن نحو (29%) من المواقع الحكومية تتطابق مع فئة الملاءمة العالية التي حددتها البحث (مثل القائم، عنه، راوة، والفلوجة)، بينما تتركز غالبية المشاريع المقترحة (62%) في مناطق متوسطة الملاءمة، في حين تقع نسبة محدودة (9%) ضمن مناطق منخفضة الكفاءة.

تشير هذه النتائج إلى وجود فجوة بين التحليل العلمي والاختيار المؤسسي للمواقع، مما قد يؤثر على كفاءة الإنتاج ويزيد من الفاقد في منظومة الكهرباء، ويوصي البحث بضرورة تعزيز التكامل بين الدراسات الأكاديمية والتخطيط الحكومي، مع إعادة تقييم المواقع المستقبلية استنادًا إلى معايير علمية دقيقة، فضلا عن اعتماد تقنيات متقدمة مثل تتبع نقطة القدرة القصوى (MPPT) لرفع كفاءة الأنظمة الشمسية، وبهذا يساهم البحث في دعم توجهات التنمية المستدامة وتحقيق أمن الطاقة الوطني عبر الاستخدام الأمثل للموارد الشمسية في العراق.

الكلمات المفتاحية: **الطاقة الشمسية – الطاقة الكهروضوئية، التحليل المكاني – النمذجة المكانية، محافظة الأنبار – غرب العراق، AHP التحليل الهرمي، GIS**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

Solar energy represents a strategic option for addressing Iraq's energy challenges, particularly in Al-Anbar Governorate, which is characterized by high solar irradiance and vast unused lands. This research aims to identify the optimal sites for solar power generation using the Analytic Hierarchy Process (AHP) within a Geographic Information System (GIS) environment, and to match these results with the Iraqi Ministry of Electricity's plans for establishing solar power plants in the governorate.

The study relied on climatic and irradiance data derived from both ground-based and satellite stations, in addition to topographic and land-use maps. Data were integrated into **PVsyst** software to enhance the accuracy of solar modeling and linked with actual coordinates through Global Positioning System (GPS), then analyzed spatially using GIS tools. Results revealed that about 29% of the government-selected sites fall within the "high suitability" category identified by the study (such as Al-Qaim, Anah, Rawa, and Fallujah), while the majority (62%) are located in areas of medium suitability, and only 9% are within low-efficiency zones.

These findings highlight a noticeable gap between scientific analysis and institutional site selection, which may reduce energy efficiency and increase transmission losses. The study recommends strengthening integration between academic assessments and governmental planning, reassessing future sites based on scientifically robust criteria, and adopting advanced technologies such as Maximum Power Point Tracking (MPPT) to improve photovoltaic system performance. Overall, the research contributes to sustainable energy planning in Iraq by ensuring optimal utilization of solar resources, enhancing energy security, and supporting national commitments toward renewable energy development.

Keywords :Solar Energy – Photovoltaic Systems, Spatial Analysis – Geospatial Modeling, Al-Anbar Governorate – Western Iraq,AHP ,GIS

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولا : المقدمة .

محافظة الأنبار تُعدّ الأكبر مساحةً في العراق إذ تمتد على نحو (138,288 كم²) مشكلةً ما يقارب ثلث مساحة البلاد، وتتوزع تضاريسها بين السهول الشرقية والهضاب الغربية بارتفاعات تتراوح بين (25–947 م) فوق مستوى سطح البحر، ما يمنحها تنوعًا طبوغرافيًا ملائمًا لاستثمارات الطاقة الشمسية، المناخ السائد فيها صحراوي جاف يتميز بارتفاع معدلات الإشعاع الشمسي وصفاء السماء معظم أيام السنة، مع معدلات أمطار محدودة وغير منتظمة، مما يجعلها بيئة مثالية لمشاريع الطاقة المتجددة، وخاصة الكهروضوئية.

يمر نهر الفرات في المحافظة من الشمال الغربي إلى الجنوب الشرقي بطول يقارب (484 كم)، فضلا عن بحيرات مثل الحبانية والرزازة والثرثار، والتي تُسهم في دعم الاستدامة البيئية عبر توفير مصادر مياه تستخدم في صيانة الألواح الشمسية، كما تتسم المحافظة بانخفاض الكثافة السكانية في معظم أجزائها، باستثناء المراكز الحضرية الكبرى مثل الرمادي والفلوجة، وهو ما يتيح مساحات شاسعة غير مستغلة يمكن توظيفها لمشاريع الطاقة الشمسية على نطاق واسع.

اما جيولوجيًا تُظهر مساحات واسعة من المحافظة طبيعة تربة صحراوية كلسية وحصوية تمثل نحو (35.5%) من مساحتها، وهي بيئة مناسبة لتركيب الألواح مع بعض المعالجات الإنشائية، كذلك تعزز شبكة الطرق الرئيسة، لاسيما الطريق الدولي السريع الرابط مع الأردن وسوريا والسعودية، من سهولة الربط اللوجستي ونقل المعدات.

هذا الموقع الاستراتيجي، إلى جانب خصائصها المناخية والطبيعية والبشرية، يجعل من الأنبار نموذجًا واعدًا لاستثمارات الطاقة الشمسية في العراق، يتماشى مع خطط وزارة الكهرباء لتوسيع الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتلبية متطلبات التنمية المستدامة.

1. *مشكلة البحث.*

تتمثل مشكلة البحث في غياب المواءمة الكاملة بين التوجهات الحكومية في تخطيط مشاريع الطاقة الشمسية والنتائج العلمية المستخلصة من التحليل المكاني الكفوء، الأمر الذي يثير تساؤلات حول كفاءة التخطيط المؤسسي، وجدوى الاستثمارات القائمة، ومدى تحقيقها لأهداف الاستدامة وأمن الطاقة على المدى الطويل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. فرضية البحث.

تفترض هذه البحث أن المواءمة بين المواقع المثلى التي حددها التحليل المكاني باستخدام منهجية التحليل الهرمي (AHP) والمواقع التي اعتمدتها وزارة الكهرباء في خططها لإنشاء محطات الطاقة الشمسية في محافظة الأنبار، ما زالت غير مكتملة؛ إذ إن نسبة كبيرة من المواقع الحكومية تقع ضمن مناطق ذات ملاءمة متوسطة أو منخفضة، الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض كفاءة إنتاج الطاقة وارتفاع الفاقد، وبالمقابل فإن اعتماد نتائج التحليل المكاني في اختيار مواقع المشاريع المستقبلية سيسهم في تحسين الأداء التشغيلي، وزيادة الكفاءة الإنتاجية، وتعزيز أمن الطاقة، ودعم مسار التحول نحو الاستدامة في قطاع الكهرباء العراقي.

3. أهداف البحث.

- *تحديد المواقع المثلى لإنتاج الطاقة الشمسية في محافظة الأنبار باستخدام التحليل المكاني ومنهجية التحليل الهرمي.(AHP)*
- *مطابقة نتائج التحليل العلمي مع خطط وزارة الكهرباء العراقية الخاصة بإنشاء محطات الطاقة الشمسية.*
- *تقييم كفاءة المواقع المعتمدة حكومياً ومدى توافقها مع المعايير المناخية والجغرافية والفنية.*
- *تقديم توصيات عملية لتحسين التخطيط المؤسسي وضمان الاستخدام الأمثل للموارد الشمسية.*
- *دعم توجه العراق نحو تنويع مصادر الطاقة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري بما يحقق أهداف التنمية المستدامة.*

4. أهمية البحث

- *يساهم البحث في ربط النتائج الأكاديمية بالخطط الحكومية لتقليص الفجوة بين البحث النظرية والتطبيق العملي.*
- *يعزز من كفاءة الاستثمار في الطاقة المتجددة عبر اختيار المواقع الأكثر جدوى فنياً واقتصادياً.*
- *يدعم أمن الطاقة في العراق من خلال استغلال إمكانات محافظة الأنبار كمصدر استراتيجي للطاقة الشمسية.*
- *يوفر إطاراً علمياً يمكن اعتماده لتخطيط مشاريع الطاقة المتجددة في محافظات عراقية أخرى.*

5. مبررات اختيار الموضوع

- *حاجة العراق الماسة إلى تنويع مصادر الطاقة وتقليل الضغط على الشبكة الوطنية.*

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- *امتلاك محافظة الأنبار خصائص طبيعية ومناخية مميزة (إشعاع شمسي مرتفع، مساحات واسعة، كثافة سكانية منخفضة).*
- *وجود فجوة بين اختيار المواقع الحكومية والنتائج العلمية، مما يستدعي التقييم والتحليل.*
- *ارتباط الموضوع بالأهداف العالمية للتنمية المستدامة، لاسيما الهدف السابع (طاقة نظيفة وبأسعار معقولة).*

6. *المنهج المستخدم*

تعتمد هذه البحث على المنهج الجغرافي التطبيقي الذي يهدف إلى توظيف المعطيات المناخية والمكانية في تحليل كفاءة إنتاج الطاقة الشمسية داخل محافظة الأنبار، ويتكامل هذا المنهج مع المنهج التحليلي لفهم العلاقات بين العوامل المناخية والجغرافية وتأثيرها على الأداء الكهروضوئي.

الأساليب العلمية المستخدمة:

- التحليل المكاني:(Spatial Analysis): باستخدام تقنيات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) للكشف عن الأنماط والتوزيع المكاني للكفاءة الشمسية.
- الأسلوب التحليلي متعدد المعايير:(MCDM): وتحديدًا تقنية التحليل الهرمي (AHP) لتحديد الأهمية النسبية للعوامل المؤثرة في اختيار المواقع المثلى.
- التحليل الإحصائي الوصفي: لتحليل الخصائص المناخية وبيانات الاستبيان المجمعة من الخبراء.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

7. الأدوات ووسائل العمل.

جدول (1) الأدوات ووسائل العمل

البرامجيات / الأدوات	نوع البيانات	المصدر
معالجة البيانات عبر Excel وربطها بخرائط GIS	بيانات المواقع المقترحة لمشاريع الطاقة الشمسية (منجزة، قيد التنفيذ، مستقبلية)	وزارة الكهرباء العراقية – مديرية الطاقات المتجددة
ArcGIS 10.8، التحليل الإحصائي باستخدام SPSS / Excel	عناصر مناخية (الإشعاع الشمسي، عدد ساعات السطوع، الغيوم، الأمطار)	الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي (العراق) + بيانات NASA POWER
ArcMap Spatial Analyst	الارتفاع عن سطح البحر، الانحدار، اتجاهات السطح	بيانات طبوغرافية من نموذج الارتفاع الرقمي USGS – (DEM)
ENVI، ArcGIS Pro	الغطاء الأرضي، الكثافة السكانية، الأراضي غير المستثمرة	خرائط استعمالات الأرض (LULC) من الأقمار الصناعية (Landsat, Sentinel)
مراجعة أدبيات، تطبيق AHP في بيئة Expert Choice / Excel	معايير الملاءمة العالمية لاختيار مواقع الطاقة الشمسية	المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة (RCREEE) + تقارير دولية (IEA, IRENA)
Google Earth Pro، أجهزة GPS	توثيق المواقع بالصور والإحداثيات (GPS)	البحث الميدانية (زيارات باحث للمواقع في الأنبار)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8. حدود وموقع منطقة البحث

تُعد محافظة الأنبار أكبر المحافظات العراقية من حيث المساحة، وتمتاز بموقعها الجغرافي الفريد وخصائصها المناخية المتميزة، تقع ضمن الجزء الغربي من العراق، وتشترك بحدود دولية مع سوريا والأردن من الغرب، والمملكة العربية السعودية من الجنوب، الأمر الذي يمنحها موقعًا استراتيجيًا على المستويين الإقليمي والوطني،(شكل 1) كما انها تمتد فلكيًا بين دائرتي عرض (32.0° – 35.0°) شمالًا وخطي طول (39.0° – 43.8°) شرقًا، وهي بذلك تقع ضمن نطاق الحزام الشمسي العالمي الذي يُعد من أغنى المناطق بالطاقة الشمسية، مما يعزز قابليتها لأن تكون بيئة مثالية للاستثمار في مشاريع الطاقة المتجددة، ولا سيما الطاقة الشمسية.

اما إداريً فأنها تضم مجموعة من الأقضية الرئيسة: الرمادي، الفلوجة، هيت، القائم، الرطبة، عنه، راوة، النخيب، وحديثة، وتتباين هذه الوحدات الإدارية في خصائصها الطبوغرافية والمناخية، وهو ما يُكسبها تنوعًا في الإمكانات الاستثمارية، وقد حُددت الحدود المكانية للبحث لتشمل جميع أقضية المحافظة.

شكل (1) منطقة البحث من العراق

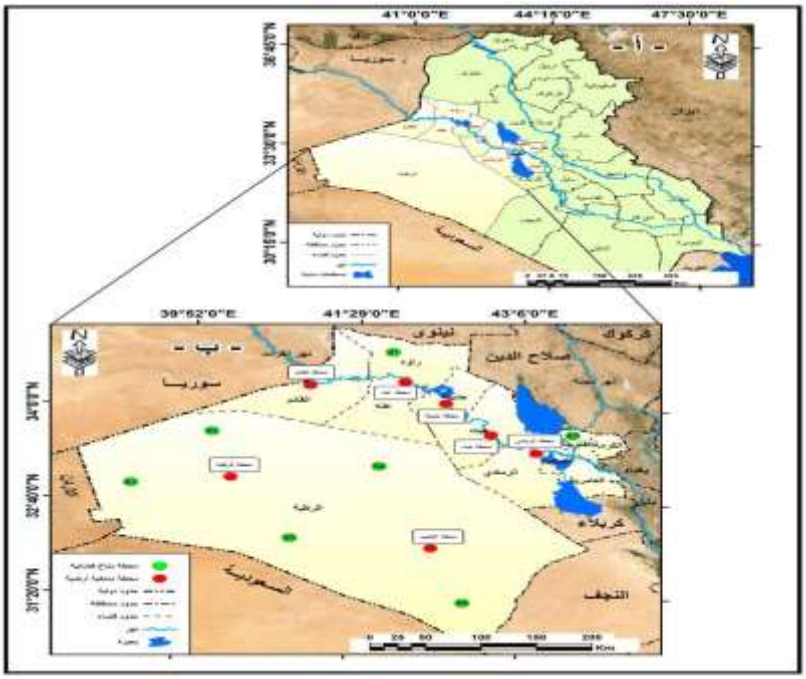

المصدر :من إعداد بالاعتماد على بيانات نظم المعلومات الجغرافية (GIS) **وخرائط الأساس**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9. *الدراسات السابقة والمشابهة:*

1. AIP Journal (2016) – Solar energy status in Iraq: Abundant or not—Steps forward

تناولت البحث قياسات الإشعاع الشمسي في مناطق مختلفة من العراق، مع تركيز خاص على الصحراء الغربية للأنبار وأبرزت وفرة الإشعاع وإمكان استثماره في مشاريع واسعة وتتقارب في فكرة البحث لكونها تقدم بيانات إشعاعية دقيقة تدعم التحليل المكاني للطاقة الشمسية.

2. MJ Basheer (2017) – Solar Energy Applications in Iraq: A Review.

بحث مراجعة عامة للتطبيقات الشمسية في العراق، تضمنت تقييماً لإمكانات الطاقة الشمسية والاستخدامات الممكنة ولم تتناول اختيار المواقع أو التحليل المكاني.

3. Al-Kayiem & Mohammad (2019) – Potential of Renewable Energy Resources with an Emphasis on Solar Power in Iraq.

قدمت تقييماً وطنياً شاملاً لمصادر الطاقة المتجددة، مع تركيز على الطاقة الشمسية وإمكاناتها الفنية والاقتصادية، وتناولت الإمكانات الشمسية وطنياً دون تحديد مواقع مثلى.

4. Sulala Al-Hamadani (2020) – Solar energy as a potential contributor… in Iraq

بحث مراجعة لأهمية الطاقة الشمسية في سد فجوة الطلب على الكهرباء بالعراق، ركزت على الفرص، والتحديات لأنها مراجعة عامة دون استخدام GIS أو تحليل مكاني.

5. مشروع جامعة الأنبار (وسام خليل، 2021) – تقارير إعلامية عن منظومات شمسية جامعية، أشرفت الجامعة على تصميم وتنفيذ منظومات شمسية لتوليد الكهرباء بالحرم الجامعي كنماذج تطبيقية لكونها تطبيق محدود النطاق دون تحليل شامل للمحافظة.

6. Emad Jaleel Mahdi وآخرون (2023) – The Importance of Using Concentrator Solar Energy Technologies in Anbar Province.

ركزت البحث على جدوى اعتماد تقنيات الطاقة الشمسية المركّزة (CSP) في الأنبار، وحددت المواقع الملائمة وفق شدة الإشعاع المباشر، كونها تركز على محافظة الأنبار نفسها، مع تحليل اقتصادي وتقني للمواقع.

7. Q. Hassan (2024) – GIS-based multi-criteria analysis for solar, wind, and biomass energy potential in Iraq

استخدمت البحث تقنيات GIS والتحليل المتعدد المعايير (MCDA) لتحديد المواقع المثلى للطاقة المتجددة في العراق، واعتمدت منهجية GIS و AHP مشابهة، لكنها غطت العراق ككل وليس الأنبار تحديداً.

8. Ali K. Nawar وآخرون (2024) – An Analytical Study on the Potential of Installing Photovoltaic Systems in Iraq.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اعتمدت البحث على برامج PVsyst و PVGISلتقييم الأداء المحتمل لمحطات شمسية في مدن مختلفة بالعراق، مع تحليل زاوية الميل والإشعاع، كما تم استخدام نفس الأدوات والبرامج PVsyst) و (GISوإن كان في مناطق أخرى غير الأنبار.

9. Q. Hassan (2024) – Evaluating energy, economic, and environmental aspects of solar-wind-biomass systems…

قدمت إطاراً لتحديد المواقع المثلى للطاقة عبر تحليل تقني واقتصادي وبيئي، استخدمت نهجاً متكاملاً شبيهاً بالمنهج الحالي، لكن البحث سُحبت لاحقاً من النشر.

ثانيا: تحليل المواقع المقترحة من خطط وزارة الكهرباء:

في إطار سعي وزارة الكهرباء وما تستهدفه من محاولات استثمار الطاقة ضمن محافظة الانبار وإلى زيادة الاعتماد على الطاقة المتجددة، وتحديدًا الطاقة الشمسية، وضعت وزارة الكهرباء خططًا معلنة لتنفيذ مشاريع تهدف إلى استغلال المواقع ذات الإمكانات العالية للإشعاع الشمسي (مقابلة مع د. وليد السهلاني).

وما تهدف إليه هذه البحث هو مطابقة المواقع المثلى التي تم تحديدها باستخدام نموذج التحليل الهرمي (AHP) مع المواقع التي تضمنتها خطط وزارة الكهرباء، للتحقق من مدى توافق النتائج البحثية مع التوجهات الحكومية الحالية والمستقبلية، ولتقديم توصيات عملية تساهم في دعم سياسات الطاقة المستدامة.

تُبين الخريطة (1) التوجه الاستراتيجي لوزارة الكهرباء العراقية نحو توسيع مشاريع الطاقة الشمسية، حيث تم تحديد مواقع مستقبلية في محافظة الأنبار لتميزها بمستوى إشعاع شمسي مرتفع وأراضٍ واسعة، إضافة إلى مشروع قيد الإنجاز في جنوب المحافظة كخطوة تنفيذية فعلية.

ونظراً لما تمتاز محافظة الأنبار بخصائص طبيعية وجغرافية تجعلها من أكثر المواقع ملاءمة لإنتاج الطاقة الشمسية في العراق، وتدل الخريطة (2) على أن هنالك توجهًا استراتيجيًا لدى وزارة الكهرباء نحو استثمار هذه الإمكانيات عبر اختيار مواقع مدروسة من حيث الإشعاع الشمسي وتوافر الأرض وشبكات النقل الكهربائي، وهو أداه لدعم التوجه، إذ بلغت عدد المواقع المقترحة بواقع (19) موقعاً، وهي تنتشر في عدة مواقع داخل الأنبار، تحديدًا في: منطقة الرطبة غرب المحافظة، قريبة من الحدود الأردنية والسورية بعدد (3) مواقع، ومناطق أخرى في الوسط والشمال الغربي (قرب القائم، وعانة، وراوه) بعدد (4) مواقع، وحديثة وهيت والرمادي بعدد (4) لكل منهما على التوالي، في حين وجدت محطات قيد الإنجاز محطة واحدة في مناطق جنوبية قريبة من حدود السعودية، والثانية في الفلوجة قرب بحيرة الرزازة.

أن هذه المواقع جاء اختيارها بناءً على توفر الإشعاع الشمسي العالي، واتساع الأراضي، وبعدها عن التجمعات السكنية، أو لعوامل الجغرافية والمناخية داعمة مثل: الإشعاع الشمسي العالي وقلة الغيوم والأمطار

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فالمناخ الصحراوي الجاف في الأنبار يقلل من احتمالات الغيوم، مما يعزز من كفاءة ألواح الطاقة الشمسية، فضلاً عن توفر مساحات شاسعة: الأراضي الواسعة وغير المستثمرة في الأنبار، خصوصًا في المناطق الجنوبية والغربية، تتيح إنشاء مشاريع طاقة شمسية على نطاق واسع دون عوائق عمرانية أو زراعية، وهو ما يعكس توجهًا حكوميًا واضحًا للاستثمار الفعلي في هذه المناطق الملائمة(مقابلة مدير محطات الطاقة الشمسي).

وفي المناطق الشمالية الغربية قرب راوه وعنة: تُمثل مواقع مستقبلية للاستثمار الشمسي، مستفيدة من القرب من شبكة النقل الكهربائي القادمة من سد حديثة، صورة (1).

خريطة (1) مواقع محطات الطاقة الشمسية المخطط تنفيذها من وزارة الكهرباء

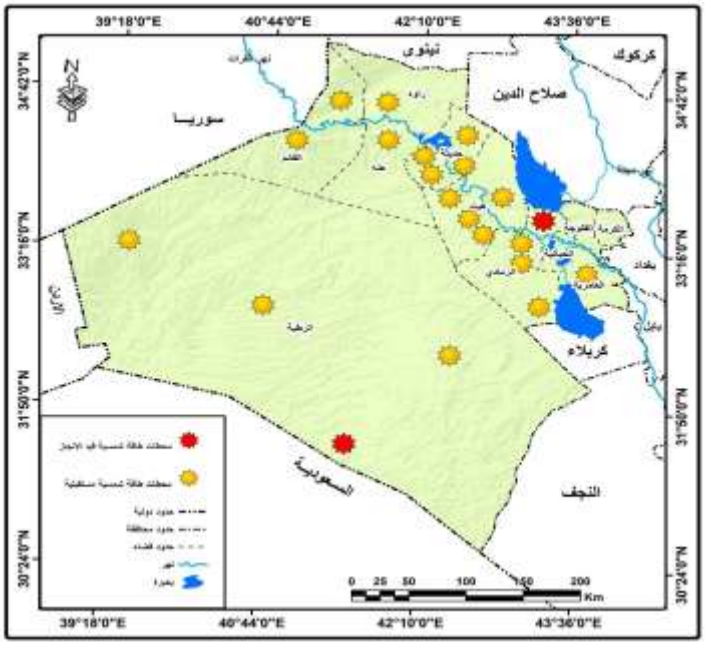

المصدر: اعتماداً على ملحق (1) ومعالجتها باستخدام برنامج Arc Map 10.8.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

صورة (1) المواقع الشمسية المستقبلية المقترحة في قضاء عنه وحديثة.

المصدر: البحث الميدانية، بتاريخ (26/ 5/ 2025).

ويعرض الجدول (2) أن المواقع المقترحة لإقامة مشاريع الطاقة الشمسية في محافظة الأنبار والمناطق المجاورة، حالة موضحة كل مشروع والمميزات الجغرافية والفنية التي جعلت هذه المواقع مؤهل، فقد تم اختيار مواقع مثل جنوبي غرب الأنبار والنخيب (قرب بحيرة الرزازة) لتنفيذ مشاريع قيد الإنجاز نظراً لاتساع المساحات وتوفر الأراضي البعيدة عن التلوث العمراني، بالإضافة إلى قربها من الشبكة الوطنية وقدرتها على تلبية الطلب العالي، أما المشاريع المقترحة مستقبلياً مثل الرطبة، راوة– عنة– القائم، وحديثة– هيت، فقد تميّزت بتوفر مساحات واسعة، كثافة سكانية منخفضة، سهولة الربط بالشبكة الوطنية، وملاءمة بيئية جيدة، مما يعزز مرونة توزيع الطاقة ويقلل الفاقد أثناء النقل، يهدف هذا التوزيع الاستراتيجي إلى دعم استقرار الشبكة الكهربائية الوطنية وتلبية احتياجات المحافظات القريبة، خاصةً العاصمة بغداد، بما يضمن تعزيز الاعتماد على مصادر الطاقة المتجددة وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري(مقابلة مع د. محمد عبد ربه).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (2) المواقع المقترحة لمحطات الطاقة الشمسية في محافظة الانبار

ت	موقع المشروع	عدد المشاريع	حالة المشروع	المميزات الرئيسة لمشروع الطاقة الشمسية
1	جنوبي غرب الانبار (قرب الحدود السعودية)	1	قيد الانجاز	اشعاع شمسي عالي، مساحة واسعة، بعيد عن التلوث الصناعي
2	الفلوجة (قرب بحيرة الرزازة)	1	قيد الانجاز	قرب الشبكة الوطنية، طلب طاقة عالٍ عليه، موقع استراتيجي
3	الرطبة	3	مقترح مستقبلي	كثافة اشعاع شمسي، ارض مفتوحة
4	راوه – عنه – القائم	4	مقترح مستقبلي	قرب خطوط النقل، دعم المحافظات الشمالية
5	حديثة – هيت	8	مقترح مستقبلي	سهولة الربط بالشبكة الوطنية، كثافة سكانية متوسطة، بيئة مكانية ملائمة
5	الرمادي	3	مقترح مستقبلي	مركزية الموقع وتعزيز مرونة النقل
6	العامرية	1	مقترح مستقبلي	قرب الطلب العالي من محافظة بغداد، وتعزيز النقل والتوزيع

المصدر: اعتماداً على تقرير وزارة الكهرباء

ثانياً: تحليل عدد المحطات في كل موقع مقترح ضمن خطط وزارة الكهرباء:

تُظهر الخريطة (3) توزيع اعداد مواقع مشاريع الطاقة الشمسية المقرر إنشاؤها في كل قضاء من اقضية محافظة الانبار وفق خطط وزارة الكهرباء وضمن كل موقع، إذ يتراوح عدد المواقع المخطط تنفيذها بين موقعين وأربعة إلى ستة مواقع.

تبيّن الخريطة أن مناطق شمال وشرق محافظة الأنبار تحتضن أكبر عدد من المواقع المخطط إقامتها لمحطات الطاقة الشمسية، إذ تتركز في كل موقع أكثر من (4) محطات شمسية، ما يشير إلى عدد مواقع أعلى مقارنة ببقية أجزاء المحافظة، في المقابل، تُظهر الخريطة قلة عدد المواقع في مناطق غرب وجنوب الانبار بواقع (2) محطات شمسية في كل موقع فضلاً تباعدها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعود هذا التوزيع إلى عدة اعتبارات مخطط لها من قبل وزارة الكهرباء تشمل الظروف المناخية وكمية الإشعاع الشمسي، فضلاً عن اعتبارات اقتصادية وتقنية مثل سهولة الربط بالشبكة الكهربائية وموقع الطلب على الطاقة، كما تعكس الخريطة توجه الوزارة نحو تنويع مواقع الإنتاج لتغطية مختلف مناطق المحافظة، مع التركيز على المناطق التي تتمتع بمساحات شاسعة وإشعاع شمسي عالٍ.

وتعدّ عملية اختيار الموقع الأمثل لإنتاج الطاقة الشمسية من العوامل الأساسية في نجاح مشاريع الطاقة المتجددة، إذ إن كفاءة الأداء والإنتاجية تعتمد بشكل مباشر على الموقع الجغرافي والمواصفات المناخية والبيئية، صورة (2)، وقد تمّ في هذه البحث استخدام منهجية التحليل المكاني متعددة المعايير (*AHP*) لتحديد المواقع الأكثر كفاءة في محافظة الأنبار لإقامة مشاريع توليد الطاقة الشمسية، وهو ما يعزز من قابلية ربط مواقع مشاريع الطاقة الشمسية بشبكات الكهرباء الوطنية أو البنى التحتية الأخرى، ما يعزز من كفاءة التخطيط والتوزيع المكاني لمشاريع الطاقة المتجددة في العراق.

صورة (2) محطة شمسية منفذة في قضاء عنه وفق الأسس المناخية والبيئية

المصدر: البحث الميدانية للباحث، بتاريخ (26/ 5/ 2025).

ثالثاً: تحليل مساحة كل موقع مقترح ضمن خطط وزارة الكهرباء:

تظهر الخريطة (3) توزيع مساحة مواقع مشاريع الطاقة الشمسية المخطط تنفيذها في محافظة الانبار، موضحةً مساحة كل موقع مقترح بوحدات الدونم، ويُلاحظ من التوزيع الجغرافي أن المواقع ذات المساحات الكبرى تتركز بشكل واضح في مناطق وسط وشرق محافظة الانبار، وهو ما يعكس توجّه وزارة الكهرباء نحو استغلال الأراضي الواسعة القريبة من مراكز الطلب الكهربائي الرئيسة، بينما تتوزع مواقع بمساحات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أقل نسبيًا في مناطق شمال أجزاء غرب محافظة الأنبار، ما يشير إلى وجود خطة شاملة ولكنها غير متوازنة جغرافيًا من حيث حجم الاستثمارات في مشاريع الطاقة الشمسية.

خريطة (3) عدد محطات الطاقة الشمسية المخطط تنفيذها من وزارة الكهرباء

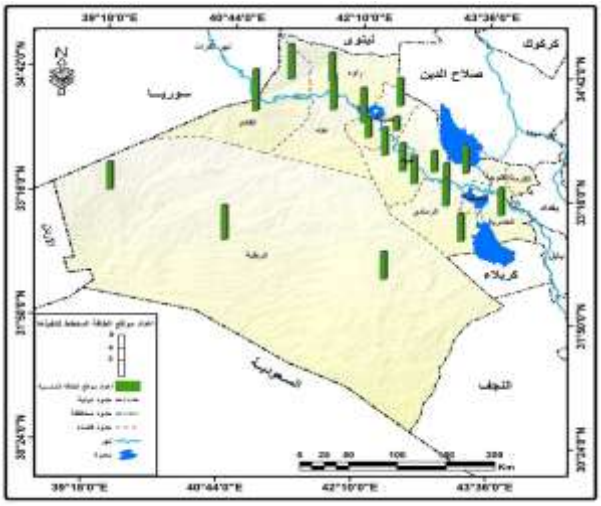

المصدر: واعتماداً على ملحق (1) ومعالجتها باستخدام برنامج *Arc Map 10.8*.

وتبرز أهمية هذه الخريطة في إظهار العلاقة المكانية بين المواقع المقترحة وخصائصها المساحية، حيث يمكن من خلالها تحليل مدى ملاءمة هذه المواقع للتنفيذ الفعلي لمشاريع الطاقة الشمسية على مستوى المساحة المطلوبة لإقامة الألواح الشمسية والبنية التحتية المرافقة، وهو ما يسهم في دقة التخطيط المستقبلي لمشاريع الطاقة المتجددة ويقلل من التحديات المتعلقة بملكية الأراضي وخدمات الربط الكهربائي.

عند مقارنة هذه الخريطة مع خريطة المواقع (1) وخريطة عدد المحطات في كل موقع (2) يتضح وجود تباين واضح في التوزيع المكاني بين عدد المواقع ومساحاتها الفعلية، فرغم بعض الاقضية أظهرت كثافة عددية عالية للمواقع المخطط تنفيذها بحسب عدد المحطات في كل موقع، إلا أن خريطة المساحات تشير إلى أن معظم هذه المواقع تتسم بمساحات صغيرة نسبيًا، ما يعكس تركيزًا على مشاريع صغيرة متعددة بدلاً من المشاريع الكبيرة.

في المقابل، تُظهر مناطق وسط محافظة الأنبار وأجزاء وجود مواقع أقل عددًا وفق خريطة عدد المواقع، لكنها ذات مساحات أكبر بكثير بحسب خريطة المساحات، ما يدل على توجه وزارة الكهرباء لإقامة مشاريع طاقة شمسية واسعة النطاق في هذه المناطق، ربما للاستفادة من وفرة الأراضي الصحراوية وانخفاض الكثافة السكانية، بالإضافة إلى قربها من مراكز استهلاك الطاقة العالية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هذا التباين يشير إلى استراتيجية متعددة المحاور تعتمدها وزارة الكهرباء: محور يقوم على توزيع مشاريع صغيرة في مناطق الشمال وشرق محافظة الانبار وهي ذات الطبيعة السكانية العالية والزراعية المتداخلة لتلبية الطلب المحلي وتخفيف الضغط على الشبكة الكهربائية، ومحور آخر يركز على مشاريع كبرى في المناطق الوسطى لتوليد كميات أكبر من الطاقة الشمسية وإمداد مناطق واسعة باحتياجاتها، لذلك، توصي هذه البحث بضرورة تحقيق توازن أفضل بين عدد المواقع ومساحاتها عبر مختلف مناطق العراق، لضمان العدالة في توزيع الاستثمارات في الطاقة المتجددة وتعزيز كفاءة الإنتاج على المستوى الوطني.

خريطة (4) مساحة مواقع محطات الطاقة الشمسية المخطط تنفيذها من وزارة الكهرباء

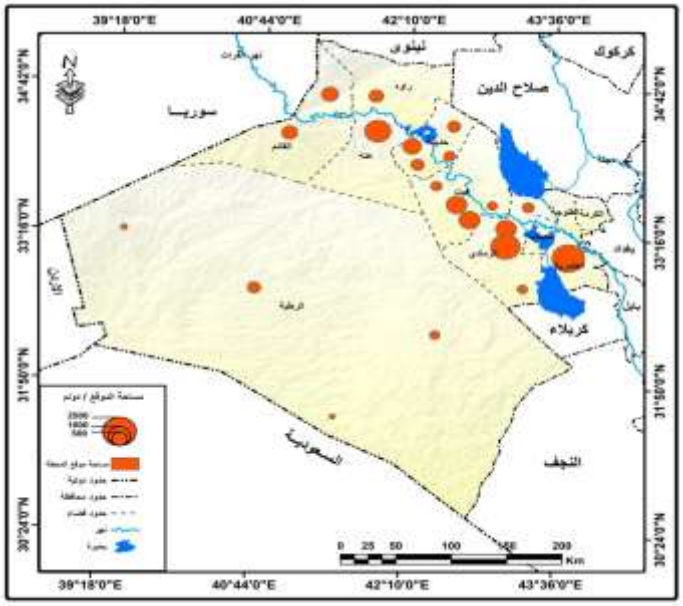

المصدر: اعتماداً على ملحق (1) ومعالجتها باستخدام برنامج *Arc Map 10.8*.

رابعاً: تحليل الطاقة الإنتاجية في كل موقع مقترح ضمن خطط وزارة الكهرباء:

تُظهر خريطة (5) حجم القدرة الإنتاجية المتوقعة لمشاريع الطاقة الشمسية المخطط تنفيذها في محافظة الانبار ولكل موقع، والتي تتراوح القدرات الإنتاجية للمشاريع المخطط لها بين 50 و300 ميغاواط.

وعند مقارنة هذه الخريطة "القدرة الإنتاجية" بخريطة عدد المواقع يتضح وجود علاقة غير متطابقة تمامًا بين عدد المواقع أو مساحاتها من جهة، والطاقة الإنتاجية المخططة من جهة أخرى، ففي مناطق شرق الأنبار، تُظهر الخريطة مشاريع ذات قدرات إنتاجية مرتفعة رغم أن عدد المواقع في هذه المناطق كان قليلًا نسبيًا، وهو ما يدل على اعتماد الوزارة على إنشاء محطات كبيرة في مواقع محددة لتلبية الطلب العالي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على النقيض من ذلك، تشير مناطق شمال الانبار إلى وجود عدد كبير من المواقع الصغيرة، لكن تُظهر قدرات إنتاجية متوسطة أو منخفضة نسبيًا، ما يعكس توجهًا لتنفيذ مشاريع صغيرة موزعة جغرافيًا في تلك المناطق لتقوية الشبكة المحلية وتوفير تغذية كهربائية للمجتمعات الريفية.

أما عند المقارنة الإنتاجية بخريطة مساحات المشاريع (4)، فيُلاحظ أن المساحات الكبيرة لا ترتبط دائمًا بقدرات إنتاجية عالية؛ ففي بعض المواقع، خاصة في غرب الانبار (مثل الرطبة)، توجد مساحات واسعة لكنها مخصصة لمشاريع بقدرة إنتاجية منخفضة نسبيًا؛ قد يعود ذلك إلى اعتبارات تقنية مثل شدة الإشعاع الشمسي، أو اقتصادية كتباعد المواقع عن الشبكة الوطنية مما يزيد من تكاليف الربط.

أن هذه الاختلاف بين التوزيع المكاني لعدد المواقع، ومساحاتها، وقدراتها الإنتاجية يوضح أن التخطيط الحكومي لوزارة الكهرباء الذي يعتمد على مزيج من مشاريع صغيرة منخفضة القدرة ومشاريع مركزية عالية القدرة لتحقيق توازن بين تلبية الطلب المحلي وتحسين كفاءة إنتاج الطاقة على المستوى الوطني، وهو ما يستدعي تبني نهج تكاملي يضمن استغلال أمثل للموارد الشمسية في العراق، مع الأخذ في الاعتبار عوامل مثل البنية التحتية، الكثافة السكانية، والقرب من مراكز الاستهلاك.

خريطة (5) الطاقة الإنتاجية المتوقعة لمحطات الطاقة الشمسية المخطط تنفيذها من وزارة الكهرباء

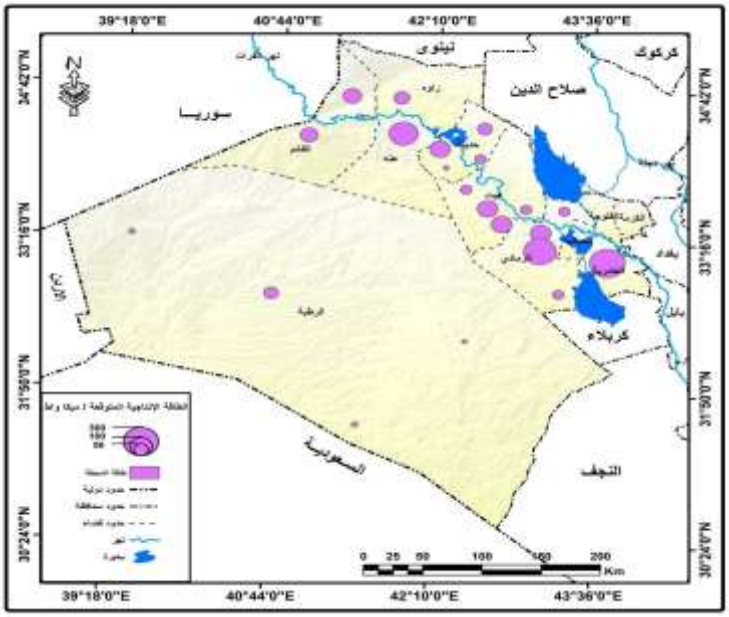

المصدر: اعتماداً على ملحق (1) ومعالجتها باستخدام برنامج *Arc Map 10.8*.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامساً: تحليل تطابق الموقع مقترح ضمن خطط وزارة الكهرباء مع نتائج البحث:

يمكن إجراء تحليل علمي لمدى تطابق مواقع محطات الطاقة الشمسية مع درجات الملاءمة للاستثمار الطاقة الشمسية في محافظة الانبار، أن هذا التطابق يعكس توجّهًا نسبيًا نحو استغلال الموارد الشمسية بكفاءة، مع وجود بعض التفاوتات فيما تعرضه دراستنا وما تخطط له وزارة الكهرباء.

فمن خريطة درجات الملاءمة (6) وجدول (3)، يتبين أن محطات (راوه وعنه والقائم وموقعي الفلوجة ضمنه قيد الانجاز) وقعت ضمن فئة الملائمة العالية وهي تشكل نسبة تطابق (29%) مع نتائج البحث، وهي المناطق المثلى من حيث شدة الإشعاع الشمسي وصفاء الجو وملاءمة الأرض، إلى انخفاض معدلات الرطوبة والغبار وغياب الغطاء النباتي الكثيف، مما يوفر بيئة مناخية وفنية مثالية لتركيب الألواح الشمسية.

خريطة (5) التطابق بين محطات الطاقة الشمسية المخطط تنفيذها ودرجات الملائمة للموقع الأمثل المحددة لهذه البحث

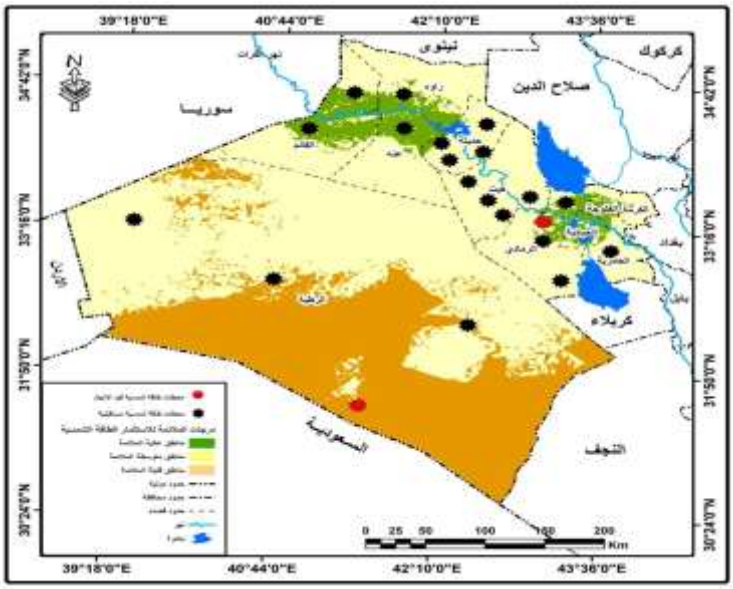

المصدر: اعتماداً على نموذج *AHP* **ومعالجتها باستخدام برنامج** *Arc Map 10.8*.

كما أن طبيعة الأراضي المنبسطة تسهّل عمليات البناء والتمديد الشبكي، بالمقابل تنتشر غالبية المحطات القائمة ضمن مناطق الملاءمة المتوسطة، بنسبة (62%) مما يشير إلى وجود اعتبارات لوجستية أخرى في اختيار المواقع، مثل القرب من مراكز الاستهلاك أو توفر البنية التحتية، كما توجد بعض المحطات في مناطق منخفضة أو غير ملائمة بنسبة (10%) ما قد يعكس قيودًا في التخطيط أو ضعفًا في تكامل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البيانات المناخية مع القرار الاستثماري، بشكل عام، يوضح التحليل أن هناك بداية لتوجه علمي نحو المناطق المثلى، لكنه لا يزال بحاجة إلى تعزيز وتوجيه أفضل نحو الاستغلال الأمثل للمناطق ذات الكفاءة القصوى لإنتاج الطاقة الشمسية.

وبشكل عام تساهم الكثافة السكانية المنخفضة في تقليل التأثيرات الاجتماعية والبيئية المحتملة، وهو ما جعل وزارة الكهرباء تخطط لمحطات طاقة شمسية قائمة وأخرى قيد الإنشاء في هذه المناطق، ما يدل على إدراك فعلي لإمكاناتها العالية، وتشكل هذه المواقع فرصة استراتيجية لتعزيز أمن الطاقة في العراق، خاصة وأنها بعيدة عن مراكز الضغط الكهربائي التقليدية، وقريبة من الحدود مع السعودية، مما قد يُتيح مستقبلاً فرصًا للتكامل الإقليمي في مشاريع الطاقة المتجددة.

أظهرت نتائج هذا المبحث وجود فجوة واضحة بين بعض مواقع التحليل الكفوءة والمواقع المحددة من قبل وزارة الكهرباء، وبالرغم من وجود بعض التقاطعات الإيجابية، إلا أن الاعتماد الأكبر على معايير غير مندمجة قد يؤدي إلى تقليل الكفاءة الإنتاجية للمشاريع المستقبلية، وعليه توصي البحث بأهمية التكامل بين التحليل العلمي والتخطيط المؤسسي لتحقيق الاستخدام الأمثل للطاقة الشمسية في محافظة الأنبار، وعليه نوصي في إعادة تقييم المواقع الحكومية بالاعتماد على نتائج التحليل المكاني لضمان اختيار المواقع ذات الكفاءة الأعلى، وإدراج المناطق ذات الأولوية المناخية مثل الرطبة والقائم ضمن المرحلة القادمة من الخطة الوطنية للطاقة الشمسية، فضلاً عن تعزيز التنسيق بين الجهات البحثية والمؤسسات الحكومية لاعتماد أدوات علمية (مثل *AHP* و*GIS*) في التخطيط.

جدول (3) تطابق مشاريع الطاقة الشمسية المخططة من زارة الكهرباء مع نتائج البحث

المشاريع المخطط لها حسب القضاء	العدد	الموقع ضمن فئة الملائمة المثلى	مطابقة الموقع الكفؤ مع البحث
راوه	1	مناطق عالية الملائمة	مطابق مع نتائج البحث
عنه	1	مناطق عالية الملائمة	مطابق مع نتائج البحث
القائم	2	مناطق عالية الملائمة	مطابق مع نتائج البحث
حديثة	4	مناطق متوسطة الملائمة	مطابق جزئياً
هيت	4	مناطق متوسطة الملائمة	مطابق جزئياً
الرمادي	2	مناطق متوسطة الملائمة	مطابق جزئياً

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفلوجة	1	مناطق عالية الملائمة	مطابق مع نتائج البحث
العامرية	1	مناطق متوسطة الملائمة	مطابق جزئياً
الرطبة	3	مناطق متوسطة الملائمة	مطابق جزئياً
		مناطق قليلة الملائمة	غير مطابق
محطات طاقة قيد الانجاز	2	موقع الفلوجة	مطابق مع نتائج البحث
		موقع الرطبة	غير مطابق
نسبة المطابقة (%)	21	مناطق عالية الملائمة	% 29
		مناطق متوسطة الملائمة	% 62
		مناطق قليلة الملائمة	% 9

المصدر: بالاعتماد على خريطة (5) وملحق جدول (1)

سادساً: اقتراح تطبيق تقنية تتبع نقطة القدرة القصوى (*MPPT*) لضبط الجهد والتيار بطريقة ذكية:

إن التوسع المتزايد في سعة توليد الطاقة الشمسية يبرز الحاجة إلى تعزيز أداء أنظمة الطاقة الكهروضوئية من خلال وضع استراتيجية موقعية فعّالة لدعم الطاقة التفاعلية المرتبطة بالشبكة الكهربائية. وقد أظهرت الدراسات التي تناولت سيناريوهات متعددة مثل تباين الإشعاع الشمسي، وانقطاع الأحمال، وحدوث أعطال كهربائية في مواقع مختلفة، أن هذه الأنظمة قادرة على البقاء متصلة بالشبكة أثناء حالات الاستقرار والحالات الانتقالية دون خرق لمتطلبات قانون الشبكة.(Jaalam et al., 2017)

وفي ظل توجه وزارة الكهرباء العراقية نحو تنويع مصادر الطاقة، ولا سيما الطاقة الشمسية واستثمارات نصب محطاتها المخطط لها في محافظة الأنبار، تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الاستفادة القصوى من موارد الطاقة المتجددة. ومن أجل رفع كفاءة أنظمة الطاقة الشمسية في المحافظة، يُوصى بتبني تقنية تتبع نقطة القدرة القصوى Maximum Power Point Tracking (MPPT).

تُعد تقنية MPPT من أبرز الحلول التقنية لرفع كفاءة الطاقة الشمسية وضمان تحقيق أعلى إنتاجية من الألواح الكهروضوئية؛ إذ تعمل على تتبع نقطة القدرة القصوى وضبط الجهد والتيار باستمرار وفقاً للتغيرات في الإشعاع الشمسي ودرجة الحرارة وحالة التضليل الجزئي. وقد أوضحت البحوث أن اعتماد هذه التقنية يؤدي إلى تحسين الأداء بنسبة تتراوح بين (20–30)% مقارنة بالأنظمة التقليدية التي لا تستخدمها (Seyedmahmoudian et al., 2016؛ Xiao et al., 2023).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إن تفعيل تقنية MPPT يمثل دليلاً عمليًا على الجدوى الفنية لزيادة إنتاج الطاقة اليومية وتحسين أداء الألواح وتقليل الفاقد الناتج عن عدم التوافق بين جهد الألواح وجهد البطاريات. كما تحقق هذه التقنية جدوى اقتصادية واضحة من خلال تقليل فترات استرداد التكاليف لمشاريع الطاقة الشمسية، والحد من الحاجة إلى التوسع المكلف في شبكات التوزيع التقليدية، إضافة إلى دعم برامج التنمية الاقتصادية المحلية (Xiao et al., 2023).

ولكل لوح شمسي نقطة تشغيل مثالية وكفاءة مكانية تختلف تبعًا لعوامل جغرافية مثل: شدة الإشعاع الشمسي، ودرجة حرارة اللوح، والتظليل الجزئي الناتج عن الغيوم أو الغبار، بالإضافة إلى تأثير العمر الافتراضي لمكونات النظام. وقد أثبتت الدراسات أن العوامل البيئية مثل الغبار والرطوبة وسرعة الرياح تؤثر بشكل مباشر في كفاءة الخلايا الكهروضوئية .(Mekhilef et al., 2012) ونظرًا لهذا التغير المستمر في ظروف التشغيل، جاء استخدام تقنية MPPT لضبط الجهد والتيار بطريقة ذكية، مما يضمن استخراج أعلى قدرة كهربائية ممكنة من اللوح الشمسي في كل لحظة تشغيلية.(Seyedmahmoudian et al., 2016)

وبهذا فهي تتيح تحقيق أعلى استفادة ممكنة من الألواح الكهروضوئية عبر ضبط الجهد والتيار تلقائيًا بما يتناسب مع الظروف البيئية المتغيرة. إن اعتماد هذه التقنية سيسهم بشكل مباشر في زيادة إنتاجية الطاقة، وتقليل الفاقد، وتحسين موثوقية الإمداد الكهربائي، بما يدعم أهداف التنمية المستدامة ويعزز استقرار الشبكة الكهربائية في محافظة الأنبار، *شكل (2)*.

شكل (2) مراحل تحسين كفاءة الطاقة الشمسية باستخدام تقنية نقطة القدرة القصوى (MPPT***)***

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

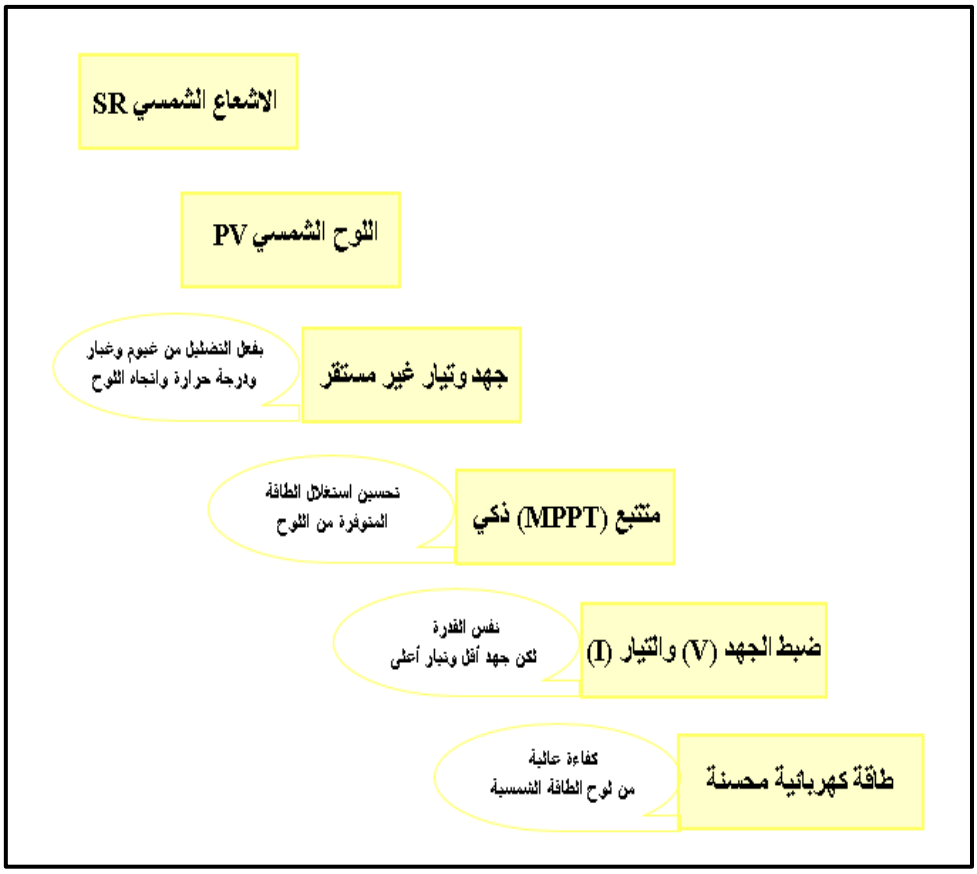

Source: Ali varani Mohapatra, et al., A review on MPPT techniques of PV system under partial shading condition, Renewable and Sustainable Energy Reviews, NO. 80, 2017, P. 854.

في هذا السياق، من الضروري التركيز على بحث الجدوى الفنية والاقتصادية لدعم المقترح العملي حيز التنفيذ لمشاريع الطاقة الشمسية لوزارة الكهرباء في محافظة الأنبار، وذلك من خلال المقارنة بين خوارزميات تتبع نقطة القدرة القصوى (MPPT) والتقنية التقليدية (PWM)، كما هو موضح في الجدول (4).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (4) مقارنة بين نقطة القدرة القصوى (MPPT) والتقنية التقليدية (PWM).

العنصر	تقنية (PWM)	تقنية (MPPT)
طريقة العمل	يخفض الجهد الزائد من الألواح الى جهد البطارية	تتبع نقطة القدرة القصوى للألواح الشمسية
الكفاءة	أقل كفاءة حوالي (70 – 80)%	أعلى كفاءة تصل إلى (98)%
الأداء في الطقس الغائم أو البارد	ضعيف: يفقد الكثير من الطاقة في الظروف غير المثالية	ممتاز: يستفيد من أي قدرة من الاشعاع
السعر	أقل تكلفه	أعلى تكلفه
فترة استرداد التكلفة	5 سنوات	3.5 – 4 سنوات
الحجم والتعقيد	مشاريع طاقة شمسية بسيطة وأصغر حجماً	مشاريع أعلى حجم وتعقيد
الاستخدام الأمثل	للأنظمة الصغيرة أو ذات الميزانية المحدودة	للأنظمة الكبيرة او في الأماكن ذات تغير الاشعاع
استغلال الطاقة	لا يستغل الطاقة بشكل كامل متوسط الإنتاج 20 ك. و. س	يستخرج أكبر طاقة ممكنة من اللوح الشمسي متوسط الإنتاج 25 – 27 ك. و. س
عمر البطارية	قدر يؤدي الى شحن غير مثالي للبطارية	يحسن من شحن البطارية بكفاءة أكبر

Source: Fraunhofer Institute for Solar Energy Systems ISE, Photovoltaics Report, 2020, Page 12. Available at: https://www.ise.fraunhofer.de/en/publications/studies/photovoltaics-report.html

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاستنتاجات

1. أظهرت نتائج التحليل المكاني باستخدام (GIS–AHP) أن نسبة (29%) فقط من المواقع التي اعتمدتها وزارة الكهرباء تقع ضمن فئة الملاءمة العالية، في حين يتركز (62%) من المشاريع في مناطق متوسطة الملاءمة، و(9%) في مناطق منخفضة الكفاءة، مما يعكس فجوة واضحة بين التحليل العلمي والاختيار المؤسسي.
2. تتوافر في محافظة الأنبار خصائص طبيعية ومناخية (إشعاع شمسي مرتفع، مساحات واسعة، كثافة سكانية منخفضة) تجعلها بيئة مثالية لمشاريع الطاقة الشمسية، إلا أن الاستغلال الحكومي لهذه المزايا ما زال جزئياً وغير ممنهج علمياً.
3. وجود تباين مكاني بين عدد المواقع ومساحاتها وقدراتها الإنتاجية، حيث تركز الوزارة في بعض المناطق على مشاريع صغيرة متعددة، بينما تخصص مناطق أخرى لمشاريع واسعة النطاق، وهو ما قد يؤثر على التوازن الجغرافي والكفاءة الاقتصادية.
4. أظهر التطابق بين نتائج البحث وخطط الوزارة أن بعض المشاريع (مثل راوة، عنه، القائم، والفلوجة) تقع ضمن أفضل المناطق، ما يشير إلى توجه صحيح جزئي، لكنه غير كافٍ لتحقيق الاستفادة القصوى من الإمكانات الشمسية للمحافظة.
5. غياب المواءمة الكاملة بين الدراسات الأكاديمية وخطط الوزارة قد يؤدي إلى انخفاض كفاءة الإنتاج وارتفاع الفاقد في الشبكة الوطنية، مما يحد من تحقيق أهداف التنمية المستدامة وأمن الطاقة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولاً: المراجع العربية

1. خليل، وسام، (2021) تقارير إعلامية عن منظومات شمسية جامعية – جامعة الأنبار .
2. المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة)(RCREEE) بدون تاريخ (معايير الملاءمة العالمية لاختيار مواقع الطاقة الشمسية،القاهرة: المركز الإقليمي للطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة.
3. وزارة الكهرباء العراقية، مديرية الطاقات المتجددة (2024) بيانات المواقع المقترحة لمشاريع الطاقة الشمسية في محافظة الأنبار، بغداد: وزارة الكهرباء.
4. الهيئة العامة للأنواء الجوية والرصد الزلزالي (2024) البيانات المناخية السنوية، بغداد: وزارة النقل.
5. مقابلة شخصية مع مهندسين من وزارة الكهرباء العراقية، (26 أيار/مايو 2025) الأنبار، العراق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: المراجع الأجنبية

7. AIP Journal. (2016). Solar energy status in Iraq: Abundant or not—Steps forward. *AIP Conference Proceedings, 1758*(1), 1–8. https://doi.org/10.1063/1.4959434
8. Basheer, M. J. (2017). Solar energy applications in Iraq: A review. *Renewable and Sustainable Energy Reviews, 72*, 319–328. https://doi.org/10.1016/j.rser.2017.01.041
9. Al-Kayiem, H. H., & Mohammad, T. A. (2019). Potential of renewable energy resources with an emphasis on solar power in Iraq. *International Journal of Energy Economics and Policy, 9*(3), 1–12.
10. Al-Hamadani, S. (2020). Solar energy as a potential contributor in Iraq. *Energy Reports, 6*, 76–85. https://doi.org/10.1016/j.egyr.2019.11.036
11. Jaleel Mahdi, E., et al. (2023). The importance of using concentrator solar energy technologies in Anbar Province. *International Journal of Renewable Energy Research, 13*(2), 422–431.
12. Hassan, Q. (2024). GIS-based multi-criteria analysis for solar, wind, and biomass energy potential in Iraq. *Energy Strategy Reviews, 46*, 101234. https://doi.org/10.1016/j.esr.2024.101234
13. Hassan, Q. (2024). Evaluating energy, economic, and environmental aspects of solar-wind-biomass systems. *Renewable Energy, 215*, 120–133.
14. Nawar, A. K., et al. (2024). An analytical study on the potential of installing photovoltaic systems in Iraq. *Renewable Energy, 210*, 998–1010. https://doi.org/10.1016/j.renene.2024.04.017
15. Fraunhofer Institute for Solar Energy Systems ISE. (2020). *Photovoltaics report*. Freiburg: Fraunhofer ISE. Retrieved from https://www.ise.fraunhofer.de
16. Mohapatra, A. V., Varani, A., & others. (2017). A review on MPPT techniques of PV system under partial shading condition. *Renewable and Sustainable Energy Reviews, 80*, 854–872. https://doi.org/10.1016/j.rser.2017.05.083
17. NASA POWER. (2024). *Climatology and solar irradiance data sets*. NASA Langley Research Center. Retrieved from https://power.larc.nasa.gov
18. USGS. (2023). *Digital Elevation Model (DEM)*. United States Geological Survey. Retrieved from https://earthexplorer.usgs.gov
19. Landsat & Sentinel. (2024). *Earth observation datasets for land use/land cover*. European Space Agency & USGS.
20. Google Earth Pro. (2025). *Satellite imagery and spatial referencing for Al-Anbar Governorate*. Google Inc.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملحق (1) مواقع مشاريع الطاقة الشمسية المعدة للتنفيذ من قبل وزارة الكهرباء

ت	اسم الموقع	مساحة الموقع / دونم	الطاقة الإنتاجية / ميكا واط	الاحداثيات (X , Y)
1	رمادي 1	1000	100	353363_3714217
				352226_3714217
				352226_3712018
				353363_3712018
2	رمادي 2	2000	250	321626_3680551
				320466_3677425
				319060_3677948
				320220_3681073
3	عامرية الصمود	2500	300	396868_3663855
				399294_3663251
				400002_3665649
				397581_3666259
4	هيت	1000	100	289383_3725793
				288385_3726039
				288038_3724334
				290205_3724296
5	الكيلو 35	1016	100	313133_3701354
				312190_3701685
				312648_3704058
				313692_3703790
6	سد حديثة	800	100	257584_3784422
				257438_3784315
				257438_3784296
				255835_3785448
				257584_3785202
7	عنه	1600	200	769460_3806056
				770324_3804942
				769801_3804502
				770134_3804257
				768854_3802876
8	راوه	500	60	763430_3823280
				763430_3824158
				761748_3824400
				761750_3823791
9	الرحالية	240	30	331363_3633726
				330076_3633726
				330069_3633260
				331356_3633260
10	البوبالي	325	30	365711_3706769
				366523.5_3706769
				366523.5_3707769
				365711_3707769
11	الوس	304	30	3765300_0259902
				3764819_0260656
12	الرطبة	400	50	616466_3658235
				616948_3658205
				616835_3657430
				616764_3656065
				616261_3656096
13	البغدادي	280	30	268739_3753228
				267913_3752919
				258385_3752230
				269184_3752539
14	المحمدي	240	30	300623_3713197
				300762_3712716
				299562_3712368
15	النخيب (الكسرة، الهباوية)	240	6	238776_3554777
				3553527_238776
				3553527_238776
				3554777_236776
16	عرعر	80	10	قيد الانجاز
17	الوليد	100	10	3700198_0496500
				3699711_0496892
				3699460_0496580
				3699948_0496188
18	القائم	600	75	703646_3799996
				704452_3800944
				704805_3800472
				705648_3800123
				705317_3799294
				704538_3799704
19	الرمانة	660	80	3811051_696550
				3810850_697630
				3809713_697055
				3809275_697085
				3809340_696260
20	برونة	400	50	3486_42278
				34754_422722
				34718_422643
				34730_422630
21	حديثة	400	7.5	3761319_265232
				3759932_264699
				3759691_265322

المصدر: وزارة الكهرباء، مديرية الطاقة المتجددة في محافظة الانبار، 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الذكاء الاصطناعي وأثره في الفتاوى الفقهية المعاصرة

الاسم / د . سعاد نور الدين حامد ادم

جامعة / الملك خالد كلية الشريعة واصول الدين

تاريخ استلام البحث: 10 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 10 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستخلص البحث

إلى دراسة أثر الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية المعاصرة. وقد تناول البحث في مباحثه الثلاثة؛ مفهوم الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية، أثر الذكاء الاصطناعي على الفتاوى الفقهية، وتحديات وآفاق استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية، وأظهر البحث أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يسهم في تحسين دقة وسرعة الفتاوى الفقهية، وبين البحث أن هناك تحديات أخلاقية وقانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية، مثل دقة الفتوى وعدم مخالفتها للنصوص الشرعية، وضمان الخصوصية والمساءلة. أوصت الباحثة بضرورة وضع مبادئ أخلاقية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية، وضابطة لشروط الفتوى.

الكلمات المفتاحية: الذكاء الاصطناعي – الفتاوى الفقهية – الخصوصية – المساءلة – آفاق.

Abstract

This research, titled "Artificial Intelligence and Its Impact on Contemporary Jurisprudential Fatwas," aims to study the impact of artificial intelligence on contemporary jurisprudential fatwas

The research dealt in its three sections with the concept of artificial intelligence in Islamic jurisprudence, applications of artificial intelligence in jurisprudential fatwas,

The impact of artificial intelligence on Islamic jurisprudence fatwas, and the challenges and prospects of using artificial intelligence in Islamic jurisprudence fatwas. The research showed that artificial intelligence can contribute to improving the accuracy and speed of Islamic jurisprudence fatwas. The research also revealed that there are ethical and legal challenges to using artificial intelligence in Islamic jurisprudence fatwas, such as the accuracy of the fatwa and its compliance with Islamic texts, and ensuring privacy and accountability.

Keywords

artificial intelligence, Jurisprudential **fatwas, Privacy, Accountability**, **Prospects.**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خطة البحث

المقدمة:

الذكاء الاصطناعي مجال متعدد التخصصات، يهتم بتطوير أنظمةٍ قادرةٍ على أداء مهامٍ تتطلب عادةً؛ ذكاءً بشرياً، مثل التعلم، والاستدلال، وحل المشكلات.

في العقود الأخيرة؛ شهد الذكاء الاصطناعي تقدماً كبيراً بفضل التطورات التي تحدث كل يوم في تقنيات التعلم الآلي، ومعالجة البيانات الضخمة. وأصبح الذكاء الاصطناعي، جزءاً لا يتجزأ عن حياتنا اليومية، حيث يتم تطبيقه في مجالات متعددة مثل الطب، والتعليم، وسرعة الفتاوى، وتحديد الخرط، ومعرفة الاتجاهات كما يدخل في الصناعة، والمجالات المالية. ومع ذلك؛ يطرح الذكاء الاصطناعي تحديات وتساؤلات تستوجب إيجاد الحلول لها.

في هذا البحث سنتعرف على مفهوم الذكاء الاصطناعي وتأثيره على فتاوى الفقه الإسلامي المعاصرة، واستخدامه في سرعة الوصول إلى الفتوى؛ مع تحسين جودتها وفقاً لضوابط الشرع.

عنوان البحث: الذكاء الاصطناعي وأثره في الفتاوى الفقهية المعاصرة.

أهمية البحث: دخول الذكاء الاصطناعي في إصدار الفتاوى الفقهية المعصرة، والجدل القائم حول صحة الفتوى وعدم صحتها؛ مؤشر لأهمية هذا البحث والكتابة فيه.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية –

- دراسة تحليلية لكيفية تأثير الذكاء الاصطناعي على دقة وسرعة الفتاوى الفقهية.
- وضع مبادئ أخلاقية واضحة لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية.
- تحسين جودة الفتاوى الفقهية وزيادة دقتها، وتسهيل الوصول إليها وزيادة سرعة الاستجابة.
- تعزيز الفهم المشترك بين العلماء والمختصين في مجال الذكاء الاصطناعي والفقه الإسلامي، وتحسين الممارسات المهنية لهم في هذا المجال.
- تطوير تطبيقات للذكاء اصطناعي مخصصة للفتاوى الفقهية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هيكل البحث: قسمت الباحثة البحث إلى ثلاثة مباحث –

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي ومفهومه في الفقه الإسلامي.

– تعريف الذكاء الاصطناعي وتاريخه.

– مفهوم الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي.

المبحث الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية:

– تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية المعاصرة.

- أثر الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية المعاصرة.

المبحث الثالث: تحديات وآفاق استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية:

– التحديات الأخلاقية والقانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية.

– آفاق ومستقبل استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية.

الخاتمة:

– تلخيص النتائج.

– توصيات البحث.

وتليها قائمة المصادر والمراجع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي ومفهومه في الفقه الإسلامي

أولاً – تعريف الذكاء الاصطناعي وتاريخه:

في معاجم اللغة العربية، يُعرَّف الذكاء بأنه سرعة الفطنة وشدة الإدراك والتمييز، وهو القدرة على الفهم السريع، وإدراك العلاقات، والتكيف مع المواقف المختلفة. ويشمل أيضًا القدرة على التحليل والتركيب والاختيار، ويُنسب إلى كل ما هو شديد الحيوية والنُّضج، كالقلب الذكيّ والصبيّ الذكيّ.

أوجه التعريف في المعاجم:

** الفطنة وسرعة الإدراك: يربط اللغويون الذكاء بالفطنة، وهي القدرة على الإدراك السريع والفهم العميق.

** التحليل والتركيب: يُعرَّف الذكاء أيضًا بالقدرة على التحليل والتركيب، أي تفكيك الأشياء إلى أجزاء ثم إعادة تركيبها لفهمها بشكل أفضل.

** التمييز والاختيار: يشمل الذكاء القدرة على التمييز بين الأشياء واتخاذ الخيارات الصائبة.

** التكيف مع المواقف: يُعرَّف بأنه القدرة على التكيُّف مع المواقف المختلفة والمستجدات.

** الاستيعاب السريع: يُشار إلى أن الذكاء يعني سرعة التعلم والاستيعاب للأمور.

وفي لسان العرب: سرعة الفطنة ([1]).

** مقارنة بالاستخدام المعاصر:

في حين أن المعاجم اللغوية تصف الذكاء بأنه فطنة شديدة وكمال في الإدراك، فقد تطور المفهوم في العصور الحديثة ليشمل مجموعة أوسع من القدرات العقلية.

فالاستخدام الحالي يشمل القدرات على: حل المشكلات، والتفكير المجرد، والتعلم من الخبرات.

[1] / ابن منظور، لسان العرب، ج 14، ص 287

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معنى اصطناعي لغة: اسم منسوب إلى اصطناع، وهو ما كان مصنوعاً وغير طبيعي.

معنى الفقه لغة: الفهم للشيء والعلم به ([1]).

معنى الفقه اصطلاحاً: العلم بالأحكام الشرعية العملية المستنبطة من أدلتها التفصيلية في القرآن الكريم والسنة النبوية([2])

وفي تعريف علماء الأصول: "العلم بالأحكام الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية" ([3]) .

بعبارة أخرى، هو معرفة واستنباط أحكام الإسلام الخاصة بالأفعال المكلفين من خلال فهم نصوص القرآن الكريم والأحاديث النبوية.

أما تاريخ الذكاء الاصطناعي؛ فيعود إلى الأربعينيات والخمسينيات من القرن الماضي، حيث طرح (آلان تورينج) سؤالاً "هل تستطيع الآلة التفكير؟" وصاغ (جون مكارثي) مصطلح "الذكاء الاصطناعي" في ورشة عمل دارتموث عام 1956 التي تعتبر الميلاد الرسمي لهذا المجال. شهدت خمسينيات وستينيات القرن الماضي بدايات متقدمة مع برامج مثل "حل المشكلات العام" وبرامج "التعلم المستقل"، تلتها فترات من الركود في السبعينيات والثمانينيات. في العقود الأخيرة، شهد الذكاء الاصطناعي تطورات هائلة بفضل تقدم الحوسبة والبيانات الضخمة، مما أدى إلى ظهور أنظمة متقدمة مثل الشبكات العصبية، والتعلم العميق.

مراحل تطورات الذكاء الاصطناعي:

في الأربعينيات: بدأت جذور الذكاء الاصطناعي مع اقتراح نماذج للخلايا العصبية الاصطناعية.

في عام (1950)، نشر آلان تورينج ورقة بحثية مهمة اقترح فيها "اختبار تورينج" لقياس ذكاء الآلة.

[1] / نفس المرجع، ص503

[2] / الرازي، 1989، ص448

[3] / الزركشي، 1994، ج1، ص30

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في (1955– 1956) صاغ جون مكارثي مصطلح "الذكاء الاصطناعي" في ورشة عمل جامعة دارتموث، وهي الفعالية التي يُنظر إليها على أنها البداية الرسمية لمجال الذكاء الاصطناعي

في الستينيات شهدت طهور برامج مثل "حل المشكلات العام" و"إليزا" التي أتاحت محاكاة المحادثة البشرية. كما تم تطوير أول برنامج للعب الشطرنج بشكل مستقل.

في السبعينيات والثمانينيات: واجهت الشبكة العصبية تحديات كبيرة، خاصة بعد نشر كتاب "البيرسيبترونات" الذي أظهر محدودية قدراتها، مما أدى إلى ركود في هذا الفرع من الذكاء الاصطناعي.

ومن التسعينات واجهت الشبكات التطورات الأخيرة والانتشار الأوسع – من التسعينات حتى الآن–

- وفي الألفينات: بدأ انتشار تقنيات الشبكات العصبية والذكاء الاصطناعي القائم على القواعد في النمو مرة أخرى، بما في ذلك تطبيقات تجارية مثل "فيربي".

في العقدين الأخيرين (200 –2020)، أدت التطورات في الحوسبة: البيانات الضخمة، وخوارزميات التعلم الآلي إلى تسريع وتيرة تطور الذكاء الاصطناعي ([1]).

وأصبح الاعتماد على الذكاء الاصطناعي اليوم؛ على تقنيات متقدمة، مثل التعلم العميق، ومعالجة اللغات الطبيعية مما مكّن من انتشار تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم العربية والإسلامية.

ثانياً – مفهوم الذكاء الاصطناعي في الفقه الإسلامي:

يتناول البحث واحدة من المستجدات الفقهية المتعلقة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، والتي تعني تصنيع آلات بإمكانها محاكاة العقل البشري، في ذكائه من حيث قدرته على التعلم، والاستنتاج، واتخاذ القرارات وتنفيذها بشكل مستقل. وصارت تشمل الجوانب الاجتماعية، والاقتصادية والأمنية، مع تطور وتنوع هذه الجوانب.

[1] / ويكيبديا، تاريخ الذكاء الاصطناعي، زيارة الموقع في 29 سبتمبر 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الذكاء الاصطناعي أداة مباحة في الأصل، لكن لا يجوز استفتاؤه أو الاعتماد على أجوبته في الأمور الشرعية؛ لأنه يفتقر إلى أهلية الفتوى من فقهٍ في الدين، وفهمٍ للواقع، وغيرها من الشروط.

وأجوبته تُولّد آليّاً من بيانات قد تكون مجهولة أو مغلوطة، وقد تحتوي على انحيازيات، ولا تراعي الفروق المؤثرة بين الناس، لكن يجوز للباحث الاستفادة منه في جمع المادة، أو فهم الواقع، بشرط التحقق من المصادر. أما العاميّ، فلا يحل له العمل بفتوى الذكاء الاصطناعي، وإنما يسأل أهل العلم الموثوقين.

الذكاء الاصطناعي؛ عرّفته "الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي **SDAIA**" بأنّه: "أنظمةٌ تَستخدم تقنياتٍ قادرةً على جمعِ البيانات، واستخدامِها للتنبؤ، أو التوصية، أو اتخاذ القرار، بمستويات متفاوتة مِن التحكم الذاتي، واختيار أفضل إجراء لتحقيق أهدافٍ محدّدة" ([1]).

والذكاءُ الاصطناعي (أو الصناعي) مِن الأدوات الحديثة التي تفيد في كثيرٍ مِن المجالات العلمية والإنسانية والشرعية، فهو أداةٌ كسائر الأدوات التي يجوز استعمالُها فيما لا يخالف الشريعةَ الإسلامية؛ لأنّ الأصلَ في الأشياء الإباحة، والشريعةُ إنما جاءت لتحقيق المصالح وتكثيرها، ودرءِ المفاسد وتقليلِها، فهي لا تمنع مما يحقق مصالحَ العباد في الدين والدنيا، بل تمنع ما يضرهم في العاجل والآجل.

ومِن ثَمّ: يُحظر استعمالُ الذكاء الاصطناعي فيما يتضمّن محرماً أو إضراراً بالغير أو نشراً للمفاسد، أو ما يحتوي غشّاً وتغريراً بالناس، كما لا يجوز تزويدُه بالمعلومات المغلوطة وتدريبُه عليها لتضليل المستخدمين.

الإفتاءُ بالذكاء الاصطناعي يكون بإدخال كمية مِن المعلومات الشرعية، والتدريب عليها، عبر تقنياتٍ حاسوبيةٍ، وتنضم هذه المعلومات إلى قدر ضخم مِن المعلومات والبيانات المتنوعة، في مختلف المجالات والحقول المعرفية متباينة المصادر والدقة، ثم تجري عملية توليد الجواب وَفق ترتيبات وبرمجيات معقدة، على الأسئلة المتعلقة بتلك المعلومات، والتي تُطرح عبر تطبيقات معينة.

مما لا يخفى أنّ للإفتاء مقاماً عظيماً في الشرع، هو مقامُ التوقيعِ عن الله تعالى، وبيانِ أحكامِه لعباده، وتنزيلِها على وقائعهم، ولا يقوم بهذا العمل العظيم إلا مَن تخلّق بجملةٍ مِن الصفات، وجمعَ عددًا مِن

[1] / الهيئة السعودية للبيانات والذكاء الاصطناعي (سدايا)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشروط، مِن شأنها أنْ تمكّنَه مِن خوضِ هذا العمل الكبير، وتتيحَ له أن يتبوأ هذا المنصب الخطير، ومنها: الإسلام، والبلوغ والعقل، والعدالة، والعلم بالشريعة، وملَكة الفهم والاستنباط، والفقه في الواقع (1).

قال الإمام الشافعي رحمه الله فيما رواه الخطيب البغدادي: "لا يحلُّ لأحدٍ يفتي في دين الله، إلا رجلاً عارفاً بكتاب الله: بناسخه ومنسوخه ، وبمُحكَمِه ومتشابِهِه، وتأويله وتنزيله ، ومكيّه ومدنيّه ، وما أُريد به ، وفيمَ أُنزل ، ثم يكون بعد ذلك بصيراً بحديث رسولِ الله صلى الله عليه وسلم ، وبالناسخ والمنسوخ ، ويَعرف مِن الحديث مثلَ ما عرف مِن القرآن، ويكون ضليعاً في اللغة، بصيراً بالشِّعر، وما يحتاج إليه للعلم والقرآن، ويَستعمل مع هذا الإنصافَ، وقلةَ الكلام ، ويكون بعد هذا مشرفاً على اختلاف أهل الأمصار، ويكون له قريحةٌ بعد هذا. فإذا كان هذا هكذا؛ فله أن يتكلمَ ويفتيَ في الحلال والحرام. وإذا لم يكن هكذا، فله "كذا، ولعله: فليس له أنْ يتكلمَ في العلم ولا يفتي" (2).

وقال ابن القيم: "ولا يتمكن المفتي ولا الحاكم مِن الفتوى والحكمِ بالحقّ إلا بنوعين مِن الفهم:

أحدهما: فهم الواقع والفقه فيه، واستنباط علم حقيقة ما وقع بالقرائن والأمارات والعلامات، حتى يحيط به علماً.

---

[1] / موقع سؤال وجواب، نشر في22 /٠٧/ ٢٠٢٥، زيارة في 2025/9/13

2/ الفقيه والمتفقه، (331/2)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وثانيهما: فهم لواجب في الواقع، وهو فهمُ حكم الله الذي حكم به في كتابه أو على لسان رسوله صلى الله عليه وسلم في هذا الواقع، ثم يطبّق أحدهما على الآخر؛ فمَن بذل جهدَه واستفرغ وُسعَه في ذلك لم يعدم أجرين أو أجراً؛ فالعالم مَن يتوصل بمعرفة الواقع والتفقه فيه إلى معرفة حكم الله ورسوله"([1]).

يمكن لتقنيات الذكاء الاصطناعي دعم التأهب الإنساني، إذ يُمكن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي لتحليل كميات هائلة من البيانات، مما يُوفر رؤى أساسية حول المخاطر المحتملة على السكان الذين يتوقع نزول الضرر عليهم. تُساعد هذه الرؤى العاملين في المجال الإنساني، على فهم هذه المخاطر؛ قبل وقوع أي أزمة أو كارثة إنسانية ([2]32).

ولما كان درء المفاسد أولى من جلب المصالح كما نصت القاعدة الفقهية، التي استنبطها العلماء من الأدلة الشرعية، فكون الإنسان يدرأ المفسدة أعظم من كونه يجلب المصلحة التي يتخيلها ويظنها، فإذا كان اجتماعه بزيد أو بعمرو يترتب عليه شر، فيترك هذا الاجتماع الذي يخشى منه شر، وإن كان يرجو فيه مصلحة بأنه يعطيه مالاً، أو يدعو له، أو ما أشبه ذلك، لكن إذا كان يترتب عليه سوء ظن، أنه يظن به شر أن هذا الرجل الذي يحب أن يجتمع به مشهور بالشر، أو بشرب المسكر، أو بتعاطي ما حرم الله من محرمات، أو ما أشبه ذلك، يبتعد عن ما يظن به السوء من أجله.

وكذلك إذا كان تعاطيه بسلعة معينة يجر عليه شراً، يبتعد عنها، وهكذا إذا كان ذهابه إلى حارة من الحارات يجر شراً يبتعد، ولو كان فيها مصلحة، كأن يزور مريضاً، أو يتصدق على أحد ما دام دخول هذه الحارة يتهم داخلها بالشر والفساد؛ فلا يذهب. فدرء المفسدة مقدم على جلب المصلحة، وهكذا.. وما أشبه ذلك"

[1] / أعلام الموقعين عن رب العالمين، (189/1)

[2] / تسخير إمكانات الذكاء الاصطناعي في العمل الإنساني: الفرص والمخاطر (ICRC)، نشر في 2022/6/16، زيارة في 2025/10/1

[3] / موقع الشيخ بن باز، شرح قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح، https://binbaz.org.sa/ زيارة يوم 10/1 /2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

حتى يتحقق توظيف الذكاء الاصطناعي، ليتماشى مع القاعدة الفقهية "درء المفاسد أولى من جلب المصالح" يتطلب مراعاة تحليل المخاطر المحتملة، والتنبؤ بها، مقارنة بالكتاب والسنة في الفتاوى الفقهية، وفي مختلف المجالات، مثل الصحة والمالية والأمن، لدرء المفاسد قبل وقوعها.

كما تقييم الأثر المحتمل للقرارات والسياسات على المجتمع، جراء استفتاء الذكاء الاصطناعي، لضمان أن تكون المصالح المتوقعة، أكبر من المفاسد المحتملة. مع ضمان الشفافية في استخدام الذكاء الاصطناعي ومساءلة المسؤولين عن أي قرارات أو إجراءات تتخذ بناءً على نتائج الذكاء الاصطناعي.

المبحث الثاني: تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية

أولاً – استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل النصوص الفقهية:

مما لا شك فيه أن دخول التكنولوجيا في العديد من المجالات فتحت آفاقاً جديدة للتطوير والابتكار. واحدة من تلك المجالات؛ هي استخدام الذكاء الاصطناعي في إنشاء المحتوى الشرعي على منصات التعليم الإلكترونية.

يعتبر الذكاء الاصطناعي أداة فعالة لتحليل البيانات، وترجمة النصوص الشرعية، وإنشاء الأسئلة والاختبارات، وتوفير التوجيه الشخصي، ومراقبة التعلم وتقييم الأداء.

عند استخدام تقنيات التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية، يستطيع الذكاء الاصطناعي ترجمة النصوص الشرعية بكفاءة عالية. حيث يمكنه فهم المفاهيم والمعاني العميقة للنصوص الشرعية وتوفير تفسيرات شرعية مفصلة. من خلال تزويد المنصة بمصادر متنوعة مبنية على تفسيرات العلماء الشرعيين والمفسرين ([1]).

[1] / موقع مجالس، هل يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في خدمة المحتوى الشرعي، زيارة الموقع في:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة الباحثين والعلماء الشرعيين في تحليل الفقه والأحكام الشرعية. باستخدام تقنيات التعليم الآلي ومراجعة الفتاوى والموارد الشرعية، يستطيع الذكاء الاصطناعي تحليل الأسئلة والمشكلات الشرعية المعقدة وتوفير الأحكام الفقهية الصحيحة بطريقة سريعة ودقيقة تحت إشراف علمي بالطبع.

في الأخير، يسعى العديد من الخبراء في البحث عن طرق لتوظيف الذكاء الصناعي في المحتوى الشرعي، وهو ما يطرح السؤال: هل يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في المحتوى الشرعي؟

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً مهماً في ترجمة النصوص الشرعية من اللغة العربية، إلى لغات أخرى، مما يُمكن المزيد من الأشخاص من الوصول إلى هذه المعرفة. ومع ذلك، هناك بعض التحديات التي قد تواجهها هذه العملية، مثل الاختلافات الثقافية واللغوية، التي قد تؤدي إلى ترجمات غير دقيقة.

على الرغم من هذه التحديات، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يكون أداة قوية لترجمة النصوص الشرعية. على سبيل المثال، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لترجمة كتاب مثل «الرحيق المختوم» إلى لغات أخرى. مما يتيح للمتعلمين غير الناطقين باللغة العربية فهم سيرة النبي محمد صلى الله عليه وسلم بشكل أعمق وأكثر دقة. بالإضافة إلى ذلك، يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لترجمة الأحاديث النبوية، والكتب الإسلامية الأخرى إلى لغات أخرى. هذا سيسمح للناس من جميع أنحاء العالم بمعرفة المزيد عن الإسلام وفهم تعاليمه بشكل أفضل. من المهم أن تكون على دراية بالفوائد التي يمكن أن يحققها الذكاء الصناعي لهذه العملية. ولكن من الأهم أن تكون على دراية بالتحديات التي قد تواجهها عملية ترجمة النصوص الشرعية.

يوم 2/ 10 /2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إلا أنه مع الاستخدام السليم، يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في نشر المعرفة بالعلوم الشرعية على نطاق أوسع ويمهد الطريق لفهم الإسلام في الثقافات المتعددة ([1]).

يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوفر تجربة تعليمية شخصية متخصصة لكل دارس. من خلال استخدام الأنظمة التعليمية المبنية على الذكاء الاصطناعي، ويمكن تتبع تقدم كل دارس وفهم نقاط قوته وضعفه، وتقديم المواد الدراسية المناسبة والنصائح المفيدة بناءً على ذلك. هذا يجعل التعليم أكثر كفاءة ومرونة، حيث يمكن لكل طالب أن يتلقى المساعدة والإرشاد اللازم لتحقيق أقصى استفادة من تجربته التعليمية.

على سبيل المثال، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يوفر توجيهاً لطلاب العلم بشأن المواد الدراسية المناسبة لمستواهم واهتماماتهم. فمثلاً، إذا كان الطالب مهتماً بدراسة فقه الزكاة، يمكن للنظام توفير مقترحات للمواد المرتبطة بذلك الموضوع، مثل كتب ومقالات ودروس تفاعلية.

علاوة على ذلك؛ يمكن للذكاء الاصطناعي، تقديم نصائح مفيدة للطلاب، بناءً على تحليل سلوكهم وتفاعلاتهم في المنصة التعليمية. على سبيل المثال، إذا لوحظ أن الطالب يقوم بالتركيز والتفاعل بشكل جيد مع دروس الفقه الإسلامي، يمكن للنظام توجيهه للمواد المتقدمة في هذا المجال وتحفيزه لاستكشاف مفاهيم أعمق وأكثر تحدياً، وتوفير التوجيه الشخصي من خلال الذكاء الاصطناعي، يجعل تجربة التعلم أونلاين أكثر كفاءة ومرونة، حيث يمكن لكل طالبٍ أن يتلقى المساعدة والإرشاد اللازم لتحقيق أقصى استفادة من تجربته التعليمية. يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد الطلاب على تحقيق إمكاناتهم الكاملة من خلال توفيرهم بالمواد التعليمية المناسبة والدعم الذي يحتاجونه.

بالإضافة إلى ذلك، يمكن للذكاء الاصطناعي مساعدة الباحثين والعلماء الشرعيين في تحليل الفقه والأحكام الشرعية. باستخدام تقنيات التعليم الآلي ومراجعة الفتاوى والموارد الشرعية؛ يستطيع الذكاء الاصطناعي

[1] / موقع مجالس، هل يمكن الاستفادة من الذكاء الاصطناعي في خدمة المحتوى الشرعي، زيارة الموقع في: يوم 2/ 10 /2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تحليل الأسئلة، والمشكلات الشرعية المعقدة، وتوفير الأحكام الفقهية الصحيحة، بطريقة سريعة ودقيقة تحت إشراف علمي بالطبع ([1]).

مراقبة التعلم وتقييم الأداء:

يمكن أن يساعد الذكاء الاصطناعي في تتبع التقدم وتقييم الأداء على مدى الزمن. على سبيل المثال، يمكن لبرامج مثل «كاهوت» و«تيد» و«سوليد» مراقبة الأداء الفردي للطلاب، وتقديم تقارير تقدم معلومات قيمة حول مواضع القوة والضعف. يمكن للمعلمين بعد ذلك استخدام هذه المعلومات لتوفير ردود فعل فورية ومستهدفة للطلاب، مما يعزز التعلم والاستيعاب.

على سبيل المثال، من خلال برنامج "كاهوت" يستطيع المعلم إنشاء اختبارات وألعاب تفاعلية يمكن استخدامها لتقييم فهم الطلاب للمواد. يمكن لبرنامج "تيد" تتبع تقدم الطلاب في مشاريعهم، وتقديم تعليقات على عملهم. يمكن لبرنامج "سوليد" إنشاء تجارب تعلم مخصصة للطلاب بناءً على نتائج اختباراتهم وأداءهم. ويمكن أيضاً استخدام الذكاء الاصطناعي لإنشاء تجارب تعلم مخصصة للطلاب، على سبيل المثال: يمكن استخدام البيانات لتحديد النقاط التي يواجه فيها الطلاب صعوبة، ثم إنشاء أنشطة، ومواد مصممة خصيصاً لمساعدة الطلاب للتغلب على هذه الصعوبات. يمكن أن يساعد هذا في ضمان أن يحصل جميع الطلاب؛ على الدعم الذي يحتاجونه لتحقيق النجاح في مساراتهم التعليمية.

بشكل عام، يظهر الذكاء الاصطناعي وسيلة قوية لمراقبة التعلم وتقييم الأداء بشكل دقيق. من خلال توفير ردود فعل فورية ومستهدفة، وإنشاء تجارب تعلم مخصصة، وضمان أن يحصل جميع الطلاب على الدعم الذي يحتاجونه لتحقيق النجاح، ويمكن للذكاء الاصطناعي أن يلعب دوراً مهماً في تصميم المحتوى الشرعي على منصات التعلم الإلكترونية. كما يمكن استخدامه لترجمة النصوص الشرعية، وإنشاء الأسئلة

[1] / الخليج للتدريب والتعليم، المجالات التي يستخدم فيها الذكاء الاصطناعي، نشر في 4/ 7 / 2024 زيارة يوم 5 أكتوبر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والاختبارات، وتوفير التوجيه الشخصي، ومراقبة التعلم وتقييم الأداء. مع الاستخدام السليم، يمكن للذكاء الاصطناعي أن يساعد في نشر المعرفة بالعلوم الشرعية على نطاق أوسع وتحسين تجربة التعلم للطلاب.

ومع ذلك، من المهم أن تكون على دراية بالحدود الحالية للذكاء الاصطناعي. إذ لا يزال الذكاء الاصطناعي في مراحله الأولى من التطوير، ولا يمكنه دائماً توفير ترجمة دقيقة أو إنشاء أسئلة واختبارات مناسبة لجميع الطلاب. من المهم كذلك أن تتذكر أن الذكاء الاصطناعي ليس بديلاً عن المعلمين؛ فقط يمكنه أن يساعد الدارسين في تحسين تجربتهم التعليمية، ولا يمكنه استبدال دورهم في التوجيه والدعم.

على الرغم من محدودية الذكاء الاصطناعي، فهو أداة قوية، يمكن أن تساعد في تحسين تجربة التعلم للطلاب.

في الآونة الأخيرة؛ بدأ الاهتمام في تزايد، في البحث عن الفتاوى الفقهية باستخدام الذكاء الاصطناعي، وقد يواجه نقصاً في البناء التراكمي للمعرفة، والأدلة الفقهية، التي تغذى به الحواسيب الذكية.

وفي دراسةٍ لزميلة بجامعة القصيم، نشرتها بمجلة الدراسات الإسلامية والعربية لكلية البنات بدمنهور أظهرت الدراسة أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يساهم في تطوير أدوات جديدة لفهم تعارض الأدلة، وزيادة كفاءة الفقهاء في اتخاذ القرارات الفقهية. من أبرز النتائج التي توصلت إليها، أنه يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحقيق التوازن بين الأدلة المتعارضة، بناءً على معايير وضوابط شرعية وأخلاقية، لضمان دقة استنتاجاته. وأوصت الباحثة بضرورة تكامل الذكاء الاصطناعي مع الخبرات البشرية في الفقه، وتطوير تقنياته لتتماشى مع تطورات الشريعة ([1]).

ثانياً – تطبيقات الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية المعاصرة:

[1] / علوية عليّ موسى، الذكاء الاصطناعي وأثره على تعارض الأدلة عند الأصوليين، بحث منشور في 4 / 3 / 2025.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في بحث منشور للباحثة بسمة في قسم الفقه، كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات، جامعة الأزهر هدفت الدراسة إلى بيان معنى الذكاء الاصطناعي وأهميته في شتى نواحي حياتنا اليومية وبيان دوره في القضاء، وانتشار الفتاوى، وما لذلك من سلبيات وإيجابيات. ودور الفقهاء في الإشراف على ذلك، والضوابط الشرعية الحاكمة لذلك. كما تطرقت إلى دوره في إدارة مسائل الأحوال الشخصية من توثيق الزواج، وهو ما يعرف بالزواج الذكي، ونجاحه نجاحاً مذهلاً في الحد من الطلاق والمحافظة على الرابطة الزوجية باستعمال البرامج الذكية، وكذلك برنامج (أميكا) الذي يعمل على فض اشتباك قضايا الطلاق ببراعة، في حالات العنف الأسري، والحل بطريقة ودية. ودوره أيضا في الاستعانة بالخبير الذكي في تقدير النفقة محل النزاع. ومن أهم النتائج: التي توصلت إليها دراستها، إن تولي النظام الذكي التنفيذ القضائي، يدخل تحت مبدأ الإنابة؛ إنه لا بد من إشراف العلماء على استخدامه في صياغة الفتاوى، وإن توثيق الزواج بصورة رقمية؛ خطوة للاستغناء عن العقود الورقية ([1]).

يعد الذكاء الاصطناعي (**Artificial Intelligence**) من التكنولوجيات الحديثة، التي تتسم بالتقدم السريع، والتأثير الواضح، في مختلف المجالات. ومن هذه المجالات؛ الفتاوى والأحكام الشرعية، لأن لها مكانة مهمة في حياة المسلمين، إذ يتطلعون إلى الاستشارة الشرعية والتوجيهات الدينية، في مختلف جوانب الحياة، وقد أثر الذكاء الاصطناعي على انتشار الفتوى وتوفير المراجع المعتبرة والمختصة في الشريعة الإسلامية ([2]).

[1] / بسمة مصطفى محمد القباني، الأحكام الفقهية للذكاء الاصطناعي في القضاء والإفتاء والأحوال الشخصية، مجلة الزهراء، أكتوبر 2024

[2] / سامي الحربي، الذكاء الاصطناعي مبادئ وتطبيقات، مقال منشور في الصفحة الرئيسة بدائرة الإفتاء العام، ص 16

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر الذكاء الاصطناعي في انتشار الفتوى:

يوفر هذا الذكاء المعلومات والإجابات الشرعية، من خلال العمل على تحليل ومعالجة الكم الهائل من المعلومات الشرعية المتاحة في الكتب والمقالات والفتاوى السابقة، وباستخدام تقنيات التعلم الآلي، يمكن للذكاء الاصطناعي تقديم إجابات شرعية سريعة ودقيقة للمستخدمين والمتسائلين. ومع ذلك؛ فللذكاء الاصطناعي إيجابيات وسلبيات:

ومن إيجابيات الذكاء الاصطناعي على الفتوى:

* القدرة على تصنيف وترتيب الفتاوى والأحكام الشرعية وفقاً للمواضيع والفقهاء والمراجع، وبذلك يمكن للباحثين عن فتاوى محددة أو أحكام شرعية أن يجدوا المعلومات بسهولة ويسر، ويتصفحوا المراجع المعتبرة بشكل فعال، والتواصل المباشر مع المراجع الدينية والعلماء المعتبرين، سواء عبر منصات الدردشة أو الروبوتات الذكية، وبذلك يمكن للأفراد طرح أسئلتهم والحصول على الإجابات بشكل مباشر وفوري.

* كما له ميزة الترجمة والتعريب، فمن خلاله يمكن ترجمة الفتاوى والأحكام الشرعية من اللغات المختلفة إلى لغة المستخدم، وبذلك يتيح فهمًا أوسع وأعم للمعلومات الشرعية، وتوفير الإرشادات الدينية بلغات مختلفة.

* تمكين الفتوى من زيادة الوصول والانتشار؛ لأنه يمكّن الأفراد من الوصول إلى مصادر كثيرة للفتاوى بسهولة، سواء عبر مواقع الإنترنت أو التطبيقات المتاحة، ويتيح لهم تصفح وتنقيب البيانات بشكل فعال، مما يجعل الفتاوى والمعلومات الدينية متاحة للجميع بشكل أوسع وأسرع.

* يتيح للمسلم التحقق من صحة المعلومات، حيث يواجه الأفراد في عصر التكنولوجيا الحديثة تحدي تحقق صحة المعلومات التي يتلقونها من مصادر مختلفة.

ومن سلبيات الذكاء الاصطناعي على الفتوى:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

* الذكاء الاصطناعي له بعض الآثار السلبية خصوصاً عندما يتعلق الأمر بإصدار الفتوى والتعامل مع النصوص الشرعية، لقصوره عن الفهم البشري، حيث يعتبر فهم السياق والتفاصيل الدقيقة في الأسئلة الشرعية والتحليل العميق للنصوص الدينية من مهارات العلماء والمراجع الدينية المتميزة، ومثالها فتاوى الطلاق، فهي تحتاج إلى حوار مع الأطراف والوقوف على ملابسات الألفاظ التي تصدر، ومعرفة درجات الغضب، فقد يكون الطلاق متحققاً وتظهر نتائج البحث على الذكاء الاصطناعي عدم وقوعه ([1]).

* ومع استخدام الذكاء الاصطناعي، قد يتم التخلي عن الجانب البشري والتكفل بالأسئلة والإجابات بطريقة أوتوماتيكية، مما يؤدي إلى فقدان البعد الفكري والتأويلي الذي تميز به أهل العلم والاختصاص، خصوصاً الخلافات المالية، التي تحتاج الى سماع من الطرف الاخر، وإبداء الآراء التي يترتب عليها فتوى مختلفة تماماً عن التي تظهر عبر هذا الذكاء الاصطناعي.

* هناك بعض المواقع المدعومة والمشبوهة في استصدار الفتوى تخالف ما عليه إجماع المذاهب، والذكاء الاصطناعي غير قادر على معرفة الفتاوى الشاذة أو التي تكون مرجوحة في المذهب، مما يترتب على هذا فوضى في الفتوى، حيث يتطلب تقديم الفتوى، وتقديم الإرشاد الشرعي تجربة ومعرفة عميقة في العلوم الشرعية، وفهم السياق الثقافي والاجتماعي للمستفتين، ويمكن أن ينقص الذكاء الاصطناعي هذا الجانب البشري والتجربة الشخصية، فلا يكون قادراً على تطبيق الاعتبارات الشخصية التي تنطوي على التفاعل البشري المباشر.

* هذا النوع من الذكاء لا يراعي القواعد الأصولية في الفتوى، فقد يخلط بين أصول المذاهب، فيترتب على هذا الخلط اضطراب في الفتوى؛ لأنه ليس له القدرة على الاستنباط ولا على الاجتهاد في حكم مسألة، كل ما هنالك أنه يقوم بجمع أصول المسألة من أكثر من مرجع، ويقوم بتكوين جواب للسؤال الذي طرح علية بغض النظر عن صحة الجواب وعدم الصحة من ناحية شرعية. وعلى الرغم من هذه الآثار المحتملة،

[1] / مريم شوقي عبد الرحمن، طبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم، نفس الموقع، ص (5)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فالذكاء الاصطناعي جهد بشري قام بتزويد هذا الذكاء بمعلومات حيث يجعل الدور البشري قاصراً على تزويد هذا الذكاء بالمراجع، وهو يقدم لمستعمله تصوراً عن موضوع معين، ولا يُتَّخَذ ما ينتج عنه بمثابة الحكم القطعي الذي يعذره عند الله تعالى، بل لا بد من الرجوع إلى أهل العلم للتحقق من معلومات هذا الذكاء،

ويجب التأكيد على أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون أداة لنشر الفتوى الصحيحة أو غير الصحيحة، فينبغي الحذر في استعماله خصوصاً في الفتاوى؛ للحفاظ على البعد البشري والاعتبارات الثقافية والأخلاقية اللازمة لتقديم فتاوى شرعية، شاملة ومتوازنة ([1]).

المبحث الثالث: تحديات وآفاق استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية

– التحديات الأخلاقية والقانونية لاستخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية.

على الرغم من أهمية الذكاء الاصطناعي وفعاليته، كما سبق التوضيح؛ فإن هناك مجموعة من التحديات التي تواجه توظيفه، وتحقيق الاستفادة القصوى من تطبيقاته، في الجانب التربوي والفقهي منها وهذه التحديات تفرض تساؤلات منها:

- إلى أي مدى يمكن للذكاء الاصطناعي محاكاة العملية الاجتهادية المعقدة، التي تتطلب فهماً عميقاً للنصوص الشرعية، ووعياً دقيقاً بالواقع، ومراعاة للمقاصد.
- هل تستطيع الفتوى الآلية الالتزام بضوابط الفتوى الشرعية، خاصة ما يتعلق بمراعاة تغير الأحوال، وضبط مناطات الأحكام، وتحقيق التوازن بين الحزم والرحمة؟
- ما أثر غياب البعد الإنساني والقدرة على التعاطف في الفتوى الصادرة عن أنظمة ذكية، خاصة في القضايا ذات البعد الوجداني أو الاجتماعي العميق؟

[1] / موسى الزعاترة (دكتور)، أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى، مقال أضيف إلى موقع دائرة الإفتاء العام في 18/ 6 /2023

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- من يتحمّل المسؤولية الشرعية والأخلاقية والقانونية عند وقوع الخطأ في الفتوى الناتجة عن نظام ذكاء اصطناعي؟
- كيف يمكن لمؤسسات الإفتاء والعلماء المتخصصين ضمان ألا يُستبدل المفتي البشري بالأنظمة الذكية، بما يؤدي إلى تراجع البعد الاجتهادي والروحي في الفتوى؟ ([1]).

بحضور نخبة من الخبراء، شهدت فعاليات المؤتمر العالمي التاسع للإفتاء، بمصر في يوم: (30 يوليو 2024)، انعقاد الورشة الثانية تحت عنوان "الذكاء الاصطناعي وتطبيقاته في العلوم الشرعية".

تناولت الورشة تعريف الذكاء الاصطناعي وأنواعه، وتقنيات التعلم الآلي ومعالجة اللغة الطبيعية، والفرق بين الذكاء الاصطناعي والذكاء البشري، كما تناولت تطبيقات الذكاء الاصطناعي في العلوم الشرعية من تطوير لأنظمة فهرسة ذكية لكتب الفقه والحديث، وبناء أدوات بحث متقدمة للعثور على المعلومات الشرعية بدقة، وتصميم أنظمة ذكية للإجابة عن الأسئلة الشرعية بدقة وسرعة، وتطوير منصات تعليمية تفاعلية، وتخصيص محتوى التعلم، وبناء أنظمة ذكية لترجمة النصوص الشرعية بدقة، مع مراعاة السياق الديني.

افتتح اللواء محمد علاء، مستشار فضيلة الجمهورية لتكنولوجيا المعلومات، الورشة مؤكدًا على أهمية دمج التكنولوجيا الحديثة في مختلف القطاعات، بما في ذلك العلوم الشرعية. وقال مستشار فضيلة المفتي

[1] أحمد شوقي إبراهيم علي عبدالله ,تحديات أخلاقيات الذكاء الاصطناعي في الإفتاء، موقع اجتهاد، زيارة في يوم 2025/10/2

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لتكنوولجيا المعلومات: "يشهد العالم اليوم تطورًا متسارعًا في تكنولوجيا المعلومات، ومن الضروري أن نواكب هذا التطور لتطوير العمل الشرعي وتحقيق أقصى استفادة من التكنولوجيا".

في سياق حديثه، قال المهندس أحمد قمر الدولة، مدير الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات: "تأتي هذه الورشة استجابة لتوصيات مؤتمرات سابقة حول الفتوى والعصر الرقمي. لقد قطعنا شوطًا كبيرًا في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملياتنا، ونسعى دائمًا لتطوير هذه التقنيات لتقديم أفضل الخدمات الشرعية". وأشار "قمر الدولة" إلى أن الورشة تهدف إلى تبادل الأفكار والخبرات حول إمكانيات الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية، بالإضافة إلى مناقشة التحديات الأخلاقية والقانونية التي يطرحها استخدام هذه التكنولوجيا ([1]).

وقال المهندس أحمد قمر الدولة، مدير الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات: "تأتي هذه الورشة استجابة لتوصيات مؤتمرات سابقة حول الفتوى والعصر الرقمي. لقد قطعنا شوطاً كبيراً في دمج تقنيات الذكاء الاصطناعي في عملياتنا، ونسعى دائماً لتطوير هذه التقنيات لتقديم أفضل الخدمات الشرعية، وأشار إلى أن الورشة تهدف إلى تبادل الأفكار والخبرات حول إمكانيات الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية، بالإضافة إلى مناقشة التحديات الأخلاقية والقانونية التي يطرحها استخدام هذه التكنولوجيا"([2]).

أوضح الدكتور رضا أحمد زايد، مدير إدارة البرمجيات وأنظمة المعلومات، خلال عرضه لنموذج أولي تم تطويره باستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي قائلاً: "نحن نعمل على تطوير أنظمة ذكية تساعد في إصدار الفتاوى بدقة وسرعة، وتقديم خدمات الإرشاد الديني عبر الإنترنت. هذه التقنيات ليست بديلاً للعلماء، بل هي أدوات مساعدة تسهم في تحسين كفاءة العمل الشرعي". وأكد زايد على ضرورة وضع إطار

يوليو 2024

[2] / أحمد قمر الدولة (مهندس)، مدير الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، نفس المؤتمر. مشاهدة يوم 3 /10 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أخلاقي ضابط لاستخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي في المجال الشرعي لضمان استخدامها بشكل مسؤول وأخلاقي"([1]).

في ختام الورشة، أكد المشاركون على أهمية استمرار التعاون بين المؤسسات الدينية والجهات المعنية بتكنولوجيا المعلومات، لتعزيز دور الذكاء الاصطناعي في خدمة العلوم الشرعية، وتحقيق التنمية المستدامة في هذا المجال.

من يتحمل المسؤولية قانونياً عن الأخطاء التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي؟

الأخطاء تحديات قانونية تواجه الذكاء الاصطناعي، تتمثل في أنواعٍ من القضايا مثل: القضايا في حوادث السيارات ذاتية القيادة. وقضايا الخصوصية المتعلقة بتطبيقات الصحة الرقمية، (الخطأ الطبي). وقضايا الملكية الفكرية التي تم إنشاؤها بالذكاء الاصطناعي، وقضايا الأمن السيبراني.

ويمكن أن نضعها في النقاط التالية:

* المسؤولية عن الأخطاء: من يتحمل المسؤولية عن الأخطاء التي يرتكبها الذكاء الاصطناعي؟

* الخصوصية وحماية البيانات: كيفية حماية البيانات الشخصية التي يتم جمعها وتحليلها بواسطة الذكاء الاصطناعي.

* الملكية الفكرية: من يملك حقوق الملكية الفكرية للمنتجات أو الأعمال التي تم إنشاؤها بواسطة الذكاء الاصطناعي؟

* التمييز والتحيز: كيفية التعامل مع التمييز والتحيز في قرارات الذكاء الاصطناعي

* الأمان السيبراني: كيفية حماية أنظمة الذكاء الاصطناعي من الهجمات السيبرانية.

* التنظيم والرقابة: كيفية تنظيم استخدام الذكاء الاصطناعي وضمان الامتثال للقوانين واللوائح.

[1] / رضا أحمد زايد، مدير إدارة البرمجيات وأنظمة المعلومات، المؤتمر التاسع للإفتاء 30/7/ 2024 زيارة في 2025/10/3

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

* عقود الذكاء الاصطناعي: كيفية صياغة عقود الذكاء الاصطناعي لضمان حقوق جميع الأطراف.

* الاستخدام العادل: كيفية ضمان استخدام الذكاء الاصطناعي بشكل عادل ومنصف.

-آفاق ومستقبل استخدام الذكاء الاصطناعي في الفتاوى الفقهية:

أرست تنبؤات تورينج حول آلات التفكير في الخمسينيات من القرن الماضي، الأساس الفلسفي للتطورات اللاحقة في مجال الذكاء الاصطناعي(AI)). وقد مهّد رواد الشبكات العصبية مثل Hinton و LeCun في الثمانينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين؛ الطريق للنماذج التوليدية. وبدورها أدت طفرة التعلم العميق في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين إلى حدوث تطورات كبيرة في معالجة اللغات الطبيعية(NLP)) وتوليد الصور والنصوص والتشخيص الطبي من خلال تجزئة الصور، ما أدى إلى توسيع قدرات الذكاء الاصطناعي. وقد بلغت هذه التطورات ذروتها في الذكاء الاصطناعي متعدد الوسائط الذي على ما يبدو قادر على فعل كل شيء – ولكن مثلما أدت التطورات السابقة إلى تعدد الوسائط، ما الذي يمكن أن يؤدي إليه الذكاء الاصطناعي متعدد الوسائط؟

الذكاء الاصطناعي ليس مجرد تقنية وليدة اللحظة. إنها ليست مرحلة عابرة. فقد طورت أكثر من 60 دولة إستراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي للاستفادة من مزايا الذكاء الاصطناعي مع التخفيف من مخاطره. وهذا يعني استثمارات كبيرة في البحث والتطوير ومراجعة معايير السياسات والأطر التنظيمية ذات الصلة وتكييفها وضمان عدم إضعاف التقنية لسوق العمل العادل والتعاون الدولي.

لقد أصبح من السهل على البشر والآلات التواصل فيما بينهم، ما يتيح لمستخدمي الذكاء الاصطناعي، السرعة في التواصل، وسرعة الوصول للمعلومة والانتشار الواسع للفتاوى الفقهية، والتشريعات الإسلامية، التي جاء هذا البحث لوضع الأطر والقوانين لها.

كيف سيستمر الذكاء الاصطناعي في التطور في السنوات العشر القادمة"[1].(

[11] ://www.ibm.com/sa-ar/think/insights/artificial-intelligence-future / https

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وأضاف أنه لا يمكن إنكار أهمية الاستفادة من الذكاء الاصطناعي كأداة مساعدة، حيث يمكن استخدامه في تحليل واسترجاع الأحكام الفقهية بسرعة ودقة، مما يسهل على المفتين الوصول إلى المصادر والمراجع، وتنظيم وإدارة الفتاوى، عبر أرشفتها وتوفير بيانات دقيقة عن القضايا الفقهية المتكررة، وتحسين وصول الفتوى إلى الجمهور، من خلال تطبيقات تتيح تقديم إجابات مبدئية على الأسئلة الشائعة وفقًا لمصادر موثوقة، لكن في النهاية، يظل الاجتهاد البشري العنصر الحاسم في عملية الإفتاء، إذ لا يمكن للذكاء الاصطناعي أن يستبدل ملكة الفقيه وخبرته في تنزيل الأحكام على الوقائع المتغيرة، بل يبقى مجرد أداة مساعدة تُستخدم ضمن إطار منضبط يضمن دقة المعلومات ويمنع إصدار فتاوى قد تفتقد إلى البعد الإنساني والتكييف الشرعي الصحيح.

في ظل التحولات السريعة التي يشهدها العالم، تحرص دور الإفتاء الفقهية على تحقيق التوازن الدقيق بين الحفاظ على الثوابت الشرعية، ومواكبة المتغيرات الزمنية والاجتماعية، وذلك من خلال منهجية علمية تعتمد على؛ فهم دقيق لنصوص الشريعة، وأحكامها، ومقاصدها.

وهذا التوازن يرتكز على مبدأ جوهري، وهو أن الثوابت الشرعية، أي الأحكام القطعية التي لا اجتهاد فيها، تتسم بالمرونة والقدرة على التلاؤم مع كل زمان ومكان، دون أن يؤدي ذلك إلى أي تعارض مع متطلبات العصر، ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الانسجام؛ يتطلب مراعاة أمرين أساسيين هما:

- التفريق بين الأحكام الشرعية الثابتة وبين القضايا القابلة للاجتهاد، وهو ما يستلزم قدرة علمية متخصصة لتحديد نطاق الاجتهاد وحدوده.
- الفهم الصحيح الناتج عن اجتهاد منضبط، يستند إلى ضوابط شرعية واضحة، تضمن أن تكون الفتوى معبرة عن روح الشريعة القائمة على الوسطية والتيسير.

وقد أكد الدكتور نظير عياد مفتي جمهورية مصر العربية في حوار له مع وكالة أنباء الشرق الأوسط أن الاجتهاد الفقهي لا يمكن أن يكون دقيقاً وفعالاً؛ دون فهم عميق لنصوص الشرع وقواعده، إلى جانب الإلمام الدقيق بواقع المسائل المستجدة، مشيراً إلى أن من أبرز القضايا التي تستدعي اجتهاداً معاصراً، المعاملات المالية الحديثة، التي شهدت تطوراً كبيراً مع ظهور الاقتصاد الرقمي، والتكنولوجيا المالية، والقضايا الطبية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستجدة، والتعديلات الجينية، وأحكام الذكاء الاصطناعي في التشخيص والعلاج، والقضايا الاجتماعية المعاصرة، التي تمس حياة الأفراد اليومية وتتطلب رؤية شرعية تحقق التوازن بين الثوابت والمتغيرات"([1]).

الخاتمـــة

الحمد لله على توفيقه ومده لي بالقوة حتى أتممت هذا البحث، وأريد أن أنوه إلى أن موضوع الذكاء الاصطناعي، ليست له مراجع من أمهات الكتب وذلك لحداثة الذكاء الاصطناعي نفسه، وتطوره المتسارع. لذلك أستقيت معلوماته من المواقع الالكترونية، إن كانت أبحاثاً منشورة لمختصّين

أو حوارات ونقاشات حول الفتاوى عبر الذكاء الاصطناعي وما أثير حولها من جدل.

توصلت الباحثة إلى نتائج وأتبعتها بتوصيات كما يلي –

النتائج:

- لا يمكن للآلة "الذكاء الاصطناعي" التي من صنع البشر، أن تحل محل "الإنسان "الذي هو من صنع رب البشر، لكن يمكن أن يسهم في تحسين دقة وسرعة الفتاوى الفقهية المعاصرة.
- يمكن ملاحظة أثر الذكاء الاصطناعي على سرعة الفتاوى الفقهية، كما يمكن وضع مبادئ أخلاقية، وضوابط قانونية؛ تحسن من أداء الذكاء الاصطناعي في الفتوى.
- يتم كل ذلك بتعزيز الفهم المشترك بين العلماء والمختصين في مجال الذكاء الاصطناعي والفقه الإسلامي، وتحسين الممارسات المهنية لهم في هذا المجال.، وذلك بتطوير تطبيقات للذكاء الاصطناعي، تكون مخصصة للفتاوى الفقهية.

وتوصلت الباحثة إلى أن هناك تحديات حقيقية تواجه الفتاوى المعاصرة بالذكاء الاصطناعي منها:

[1] / نظير عيّاد (دكتور)،5 مارس 2025، الإفتاء عملية بشرية بامتياز لا يمكن إدراكها بالذكاء الاصطناعي، قناة اليوم السابع على فيسبوك

مقدمة البحث / د. سعاد نورالدين حامد آدم

جامعة الملك خالد – كلية الشريعة وأصول الدين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- غياب الوعي المقاصدي، والتحيّز الخفي، وتسليع الفتوى، وإشكالية تحديد المسؤولية عند نقص الكوادر المدربة المتخصصة، مع عدم توفر البنية التحتية من الاتصالات اللاسلكية والحواسيب والبرمجيات. وقصور القدرة على تجديد المعارف، فالنظام الخبير لا يتحسن باستغلال خبرته، ولا يستطيع تنمية قاعدة معارفه، إلا في استثناءات محدودة. وصعوبة تحويل الخبرة إلى رموز تستخدم في بناء الأنظمة الخبيرة.

التوصيات:

- وضع مبادئ أخلاقية واضحة، لاستخدام الذكاء الصناعي في الفتاوى الفقهية.
- التحري من دقة نتائج الذكاء الاصطناعي في التحليل الفقهي، وذلك بالتدريب الجيد، والتحقق المستمر.
- تحديد المسؤولية عن الفتاوى الصادرة عن الذكاء الاصطناعي، والمحاسبة القانونية لمتسببي الأخطاء المتكررة في الفتاوى.
- إعادة تأهيل المفتي، وتطوير مهاراته التقليدية؛ لتتلاءم مع تقنِيَات التعليم واستخدام الحاسوب.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع:

/1ابن قيم الجوزية، أعلام الموقعين عن رب العالمين، ج1، المكتبة الرقمية.

2/ ابن منظور، لسان العرب، ج

3/ أحمد قمر الدولة (مهندس)، مدير الإدارة العامة لتكنولوجيا المعلومات، المؤتمر التاسع للإفتاء 7/30/ 2024 بمصر.

4/ بسمة مصطفى محمد القباني، الأحكام الفقهية للذكاء الاصطناعي في القضاء والإفتاء والأحوال الشخصية، مجلة الزهراء، أكتوبر 2024

5/ الخليج للتدريب والتعليم، المجالات التي يستخدم فيها الذكاء الاصطناعي، نشر في 4/ 7 / 2024

6/ رضا أحمد زايد، مدير إدارة البرمجيات وأنظمة المعلومات، المؤتمر التاسع للإفتاء 7/30/ 2024 بمصر.

7/ سامي الحربي، الذكاء الاصطناعي مبادئ وتطبيقات، مقال منشور في الصفحة الرئيسة بدائرة الإفتاء العام.

/8علوية عليّ موسى، الذكاء الاصطناعي وأثره على تعارض الأدلة عند الأصوليين، بحث منشور في 4 / 3 / 2025.

9/ الفقي، 2012، سحتوت، 2014، **Laudon& Kenneth** ,2013).

10/ محمد علاء، مستشار فضيلة الجمهورية لتكنولوجيا المعلومات، دار الإفتاء المصرية، المؤتمر التاسع للإفتاء في 30 يوليو2024

/11مريم شوقي عبد الرحمن، تطبيقات الذكاء الاصطناعي في التعليم،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

12/ موسى الزعاترة (دكتور)، أثر الذكاء الاصطناعي في صياغة الفتوى، مقال أضيف إلى موقع دائرة الإفتاء العام في 18/ 6 /2023

روابط:

(ICRC) ،

موقع الشيخ بن باز، شرح قاعدة درء المفاسد أولى من جلب المصالح، https://binbaz.org.sa/ زيارة يوم 10/1 /2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القيم وعلاقتها بجودة التعليم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء

الباحثة: صديقة صالح الهزمي

Values and Their Relationship to The Quality Education Among Final-cycle Students of Basic Education in The Capital, Sana'a

Researcher: Sediqa Salih Alhazmi

تاريخ استلام البحث: 17 / 7 / 2025 تاريخ قبول البحث: 16 / 9 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة القيم بجودة التعليم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء، واستخدمت المنهج الوصفي الارتباطي، تم اختيار عينة عشوائية متعددة المراحل، واشتملت الدراسة على مقاسين هما: مقياس القيم من (إعداد الباحثة) الذي يتكون من (48) فقرة موزعة على ستة أبعاد (القيم الدينية، القيم النظرية، القيم الاجتماعية، القيم الجمالية، القيم السياسية، القيم الاقتصادية)، ومقياس جودة التعليم لوزارة التربية والتعليم في اليمن (2019). ولمعالجة البيانات تم استخدام: اختبار t-Test لعينة واحدة، و اختبار t-Test لعينتين مستقلتين، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، و معاملات الارتباط لبيرسون، أشارت نتائج الدراسة إلى أن مستوى القيم مرتفع، وأشارت النتائج إلى أن الفروق جاءت في القيم لصالح الإناث، كما أظهرت النتائج وجود علاقة ارتباطية متوسطة بين متغير القيم و جودة التعليم، وفي ضوء نتائج الدراسة قدمت الباحثة مجموعة من التوصيات..

الكلمات المفتاحية: القيم، جودة التعليم.

Abstract:

The study aimed to reveal the relationship between values and the quality of education among students in the final cycle of basic education in the capital, Sana'a. The descriptive correlational approach was used. A multi-stage random sample was selected. The study included three scales: the values scale (prepared by the researcher), which consists of (48) paragraphs distributed over six dimensions (religious values, theoretical values, social values, aesthetic values, political values, economic values), The validity and reliability of the scale were verified by the researcher, and the education quality scale of the Ministry of Education in Yemen (2019). To process the data, the following were used: t-test for one sample, t-test for two independent samples, arithmetic means, standard deviations, and Pearson's correlation coefficients. The results of the study indicated that the level of values is high,. The results indicated that the differences in values were in favor of females, The results also showed the presence of a medium correlation between the values variable and the quality of Education, In light of the results of the study, the researcher presented a set of recommendations.

Keywords: values, quality of education.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

إن للقيم دورًا أساسيًا في حياة الأفراد والجماعات والمجتمعات فهي التي تحدد الأهداف والعمليات التعليمية، وتحكم مؤسسات التربية ومناهجها، فهي موجودة في كل خطوة وفي كل مرحلة في العملية التربوية وبدونها تتحول التربية إلى فوضى (عقل،2006، ص. 38). وفي هذا الصدد أشارت دراسة إسماعيل (2019) إلى أهمية غرس القيم في التربية والتنشئة الاجتماعية.

وتعد أزمة القيم من السمات الواضحة في العصر الحاضر نتيجة لطغيان المادة على ما حولها من قيم ومبادئ، فالتقدم الباهر الذي وصلت إليه البشرية لم يحقق التوازن النفسي الذي تبتغيه، بل ساعد على اهتزاز منظومة القيم وقلة الترابط الاجتماعي، فأصبح هناك حاجة للدعوة لغرس القيم من خلال برامج جديدة تكون أكثر تأثيراً على الطلبة، وبحلة عصرية قادرة على جذب انتباههم (المطيري،2017، ص. 154). وفي هذا الصدد أكدت العديد من الدراسات، منها دراسة أبو العطا (2021)، ودراسة المنعي (2022)، ودراسة البدري وآل عيسى، فاعلية هذه البرامج في تنمية القيم لدى الطلبة.

وعليه فإن تعليم القيم للناشئة أصبح أمراً ملحاً، وهو فريضة على كل المعنيين المهتمين بالتنشئة الاجتماعية، وذلك لما لها من أهمية في سلوك الأفراد والشعوب وبناء المجتمعات (عقل، 2006، ص. 39). وأكدت دراسة السلمي (2019) أن القيم لها دور رئيسي في بناء السلوك الإنساني، ومهمة لبناء المجتمع.

وتعد المدرسة من أهم مؤسسات التنشئة الاجتماعية الفاعلة في بناء وترسيخ القيم النبيلة لدى الناشئة، فالقيم المرغوبة اجتماعيًا يمكن أن يتعلمها الفرد من المدرسة، ويمكنها حتى تصحيح بعض المعتقدات الخاطئة التي يتلقاها الفرد من الأسرة أو جماعة الرفاق (بوطبال ومغراني، د. ت، ص. 48) وفي هذا الصدد أشارت دراسة منصور وعبداللطيف (2018) إلى العلاقة الارتباطية الموجبة بين القيم الأخلاقية المكتسبة من الأسرة والبيئة المدرسية للمراهقين. ويلعب المعلمون دوراً في تحسين القيم، كما أكدت دراسة الصائغ (2006) أن المعلمين لهم دور في تنمية القيم الخلقية لدى طلابهم بشكل كاف.

إن التركيز على القيم وجعلها محوراً رئيسياً في المدرسة، ثم العمل على ممارستها فعلياً داخل المجتمع المدرسي، يؤدي إلى إعداد طلبة يتمتعون بأخلاق عالية ويهتمون بمن هم في حياتهم، وبيئتهم مما يساهم في تحقيق تعليم عالي الجودة (Lofat &Tommy, 2009, 59).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتعد جودة التعليم انعكاساً لمنظومة القيم ومستوى وعي الطالب بذاته وقدراته، ومن أهم الركائز لما لها من دور فاعل في إعداد موارد البشرية قادرة على التفاعل الإيجابي مع متطلبات العصر وبات من الواضح أن تحقيق معايير الجودة لم يعد ترفاً فكرياً، بل أصبح واقعاً عملياً لا بد من تطبيقها (رضوان، 2012، ص. 11).

وقد أولت العديد من الدراسات اهتماماً متزايد بمفهوم جودة التعليم، حيث عرفها Ghufron & Hardiyanto (2017) أنها درجة التميز في التعليم، والتي تؤكد على جوانب العملية أو النتيجة أو كليهما (Ghufron & Hardiyanto, 2017, 255).

لذا فإن الجودة في التعليم ضرورة تفرضها متطلبات العصر لسد جزء من احتياجات المجتمع، ولتحقيق تصور لتطوير التعليم وتحسينه في مسيرة تحقق الجودة (البوهي وآخرون، 2018 ، ص. 1).

وتكمن أهمية الجودة في التعليم في كونها تؤثر على عقلية الطالب وسلوكه، وبالتالي تنعكس على حياته اليومية وقرارته، ومن منظور نفسي، يحدث التعلم عندما يحدث تغيير في السلوك، مما يعني أن الطالب يتأقلم مع ما يتم تدريسه (Botswana, 2016, 9).

وبما أن التعليم يعد جزءاً أساسيا في حياة الإنسان، فإن الحصول على تعليم جيد هو حق دستوري وله تأثير إيجابي فإن ما يتعلمه الطلبة ويحتفظون به ويمارسونه بعد ترك المدرسة له تأثير مباشر على كفاءاتهم ومهاراتهم، وهذا يعني أن جودة التعليم تحدد مستوى تطور أي أمة (Bonney, et al. ,2015).

وتناولت عدد من الدراسات معوقات جودة التعليم منها دراسة الحسين (2002)، ودراسة الشمري (2012)، ودراسة المدرع وآخرون (2019)، و دراسة الشافعي والجبوري (2019)، ودراسة سالم (2020). كما تناولت دراسات أخرى واقع تطبيق جودة التعليم منها دراسة المقيد (2006)،ودراسة حسين (2012)، و دراسة السني (2022). إلا أنه يلاحظ غياب واضح للدراسات التي تبحث في العلاقة بين جودة التعليم والقيم.

وفي هذا السياق، قد لا يدرك بعض القائمين على العملية التعليمية أهمية القيم كبعاد أساسي لا غنى عنها في بناء المجتمعات الإنسانية بصفة عامة والإسلامية بصفة خاصة وقد يكون لها علاقة بجودة التعليم، فمن خلال ما نلمسه في الواقع التربوي من تحديات، أصبح من الضروري الاهتمام بدراسة هذه المتغيرات من خلال التعرف على مستواها والكشف عن العلاقة فيما بينها وطرح نتائجها أمام صناع القرار

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في مؤسسات التعليم لاتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجة مشكلات القيم، وتدني جودة التعليم بهدف تحسين العملية التربوية والارتقاء بها وتطويرها، وبناءً على ذلك جاءت هذه الدراسة لتسليط الضوء على هذه المتغيرات المهمة.

مشكلة الدراسة

من خلال عمل الباحثة في مجال التربية والتعليم، والنزول الميداني لعدد من مدارس أمانة العاصمة أثناء دراستها الميدانية في رسالة الماجستير لاحظت مجموعة من الظواهر التربوية والتعليمية المقلقة منها: ضعف واضح في القدوة لدى أغلب القيادات التعليمية والإدارية، إضافة إلى ذلك تركيز غالبية المعلمين على الجانب المعرفي فقط أثناء الحصة الدراسية، بحيث إن معظم وقت الحصة يذهب في الجانب المعرفي ومحاولة ضبط الفصل، مع إغفال الجوانب التربوية والنفسية الأخرى للطلبة، كما لاحظت الباحثة شعور الطلبة بالضغط النفسي نتيجة تزاحم المعلومات في المناهج وكثرة أعداد الطلبة في الفصل الواحد، إلى جانب افتقار بعض المعلمين لأساليب التربية السليمة، حيث تمارس أساليب سلبية كالشتم، أو الإهانة أو الضرب، مما يسهم في إضعاف دافعية الطلبة نحو التعلم ويؤثر سلباً على تقديرهم لذواتهم. وتحولت البيئة المدرسية التي يفترض أن تكون حاضنة ومحفزة، تحولت إلى بيئة طاردة نتيجة لتدهورها وضعف إمكاناتها.

كما لاحظت الباحثة اهتزاز القيم واضطراب المعايير الاجتماعية والاخلاقية، مما يدل على أن الطلبة يفتقدون إلى القدوة إذ تتعرض القيم اليوم إلى غزو مستمر بسبب ازدياد المتغيرات التي يتعرض لها الطلبة من وسائل الاعلام المختلفة، كالفضائيات والانترنت وشدة تأثيرها. وقد تأثر الطلبة بتلك الوسائل، مما دفعهم إلى ترويج قيم غريبة على دينهم وبيئاتهم ونشرها.، وفي هذا الإطار أشارت دراسة شرف الدين (2016) إلى وجود علاقة ارتباطية بين عامل القنوات الفضائية وتبنى القيم العصرية، وأن عامل القنوات الفضائية كان أكبر عامل أحدث تغييرا قيميا. ونتيجة لما سبق، تدنت الدافعية لدى الطلبة للحضور إلى المدرسة، حيث يحاول الطلبة جاهدين مغادرة المدرسة قبل انتهاء الوقت المحدد. كما لوحظ السلوك العدواني، وتدني التحصيل الدراسي، والتسرب المدرسي وسوء العلاقة بين الطلبة والمعلمين وفي ضوء ما سبق تتضح الحاجة الملحة إلى دراسة علاقة القيم بجودة التعليم واستكشاف مدى تأثير تبني جودة التعليم على تحسين القيم لدى الطلبة و يمكن تحديد المشكلة بالسؤال الرئيس الآتي:

ما علاقة القيم بجودة التعليم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

1. ما مستوى القيم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء؟
2. هل توجد فروق في مستوى القيم لدى طلبة الحلقة الاخيرة من التعليم الاساسي تبعاً لمتغير النوع؟
3. ما علاقة القيم بجودة التعليم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة صنعاء؟

أهمية الدراسة:

وتتمثل أهمية الدراسة فيما يأتي:

– محاولة الكشف عن علاقة القيم، بجودة التعليم وتقديم تفسيرات علمية من أجل التخطيط الصحيح لمستقبل الطلبة والارتقاء بعملية التربية والتعليم.

– تُفيد نتائج هذه الدراسة القائمين على العملية التعليمية في تفهم طبيعة دور الجودة في التعليم في القيم.

– يمكن أن تسهم الدراسة في مساعدة مسؤولي الجودة في التعليم في أمانة العاصمة– صنعاء وغيرهم في تطبيق الجودة في التعليم واستقرار الطلبة من ناحية نفسية واجتماعية وثقافية.

– تتناول الدراسة شريحة مهمة من شرائح المجتمع وهم طلبة التعليم الأساسي والتي تعد مرحلة متميزة من مراحل النمو لمراعاة النمو السليم للطلبة بتعزيز قيمهم حتى يمكن إعدادهم لتحمل المسؤولية.

أهدف الدراسة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن علاقة القيم بجودة التعليم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء.

ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف التالية:

– التعرف على مستوى القيم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء.

– الكشف عن الفروق في مستوى القيم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء تبعاً لمتغير النوع (إناث– ذكور).

– الكشف عن العلاقة الارتباطية بين القيم وجودة التعليم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء.

حدود الدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تتمثل حدود الدراسة في الآتي:

الحدود الموضوعية:

القيم وعلاقتها بجودة التعليم

الحدود البشرية:

تم تطبيق الدراسة على (طلبة) الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء.

الحدود الزمانية:

تم تطبيق الدراسة خلال العام الدراسي (2024م).

الحدود المكانية:

شملت الدراسة مدارس التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء.

مصطلحات الدراسة

اشتملت الدراسة على المصطلحات الآتية:

1- القيم

اصطلاحا:

عرفها أبو أسعد (2011) أنها: مجموعة من المعتقدات التي يحملها الفرد نحو الأشياء والمعاني وأوجه النشاط المختلفة، والتي تعمل على توجيه رغباته واتجاهه نحوها، وتحدد له السلوك المقبول والمرفوض والصواب والخطأ، وتتصف بالثبات النسبي (ص. 74).

كما عرفها الدريويش (2019) أنها: مجموعة من المقاييس تنشأ في جماعة ما، ويتخذون منها معايير للحكم على الأعمال والأفعال المادية والمعنوية، وتكون لها من القوة والتأثير على الجماعة بحيث يصبح لها صفة الإلزام والضرورة والعمومية، وأي خروج عليها أو انحراف على اتجاهاتها يصبح خروجاً عن مبادئ الجماعة وأهدافها ومثلها العليا (ص. 52).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التعريف النظري: مجموعة من المبادئ والمعتقدات القوية التي يؤمن بها الفرد ويعتز بها وتعتبر إطاراً مرجعياً ومعايير للحكم على الأعمال والأفعال المادية والمعنوية، وتحدد السلوك المقبول والمرفوض.

إجرائياً: هي مجموع الدرجات التي يحصل عليها الطلبة على كل قيمة من القيم الست التي تقيسها أداة الدراسة.

2- الجودة في التعليم

اصطلاحا:

عرفها بن فرحات و علوطي (2018): بأنها مدى تطابق المخرجات مع المواصفات التي وضعت من اجلها المدخلات التي تلبي حاجات الطلبة وحاجات المجتمع، فهي تلك الجهود المبذولة لرفع وتحسين جودة المنتج التعليمي بما يتناسب مع خصائص الطلبة (ص. 125).

كما عرفهابوتسوانا (2016) Botswana: أنها تزويد الدارسين بالمهارات والمعرفة التي من شأنها أن تساعدهم على التطور النفسي وتفيدهم في المستقبل، والقدرة على توظيف المهارات التي تعلموها في الحياة اليومية (ص. 12).

التعريف النظري: مجموعة من المعايير والخصائص الواجب توافرها في جميع عناصر العملية التعليمية حتى تحقق مستوى عالي من الأهداف للإدارة والمعلم والطالب والمدرسة والمجتمع.

إجرائياً: هي الدرجة التي تحصل عليها المدرسة من خلال الإجابة على فقرات مقياس جودة التعليم.

منهجية الدراسة وإجراءاتها

منهج الدراسة

لتحقيق هدف الدراسة تم استخدام المنهج الوصفي الارتباطي الذي يدرس العلاقة بين المتغيرات.

مجتمع الدراسة

تكون مجتمع الدراسة من جميع طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي في المدارس الحكومية بأمانة العاصمة– صنعاء وعددها (276) مدرسة والتي تتوزع على (10) مناطق التعليمية و عدد الطلبة فيها (105198) طالباً وطالبة.

عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة الأساسية على مراحل وهي كالتالي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المرحلة الأولى: تم اختيار (2) منطقتين تعليميتين من بين المناطق التعليمية بطريقة العينة العشوائية البسيطة باستخدام القرعة.

المرحلة الثانية: تم اختيار عينة قصدية من المدارس وعددها (12) مدرسة من المنطقتين المختارتين في المرحلة الأولى بحسب تصنيفها في الجودة منها (4) مدارس ذات جودة جيدة، و(4) مدارس ذات جودة متوسطة و(4) مدارس ذات جودة ضعيفة.

المرحلة الثالثة: تم اختيار فريق الجودة في كل مدرسة وبلغ عددهم (120) فردًا، وتم سحب عينة عشوائية من الطلبة وعددهم (1200) منهم (600) ذكور و(600) إناث.

أدوات الدراسة

تم استخدام مقياس القيم (إعداد الباحثة/ 2024م)، ومقياس جودة التعليم (وزارة التربية والتعليم اليمن/ 2019).

الأداة الأولى: مقياس القيم

أطلعت الباحثة على مجموعة من الدراسات والأبحاث العلمية والمقاييس السابقة، وتم تحديد مجالات أداة الدراسة وشملت ستة أبعاد كما يأتي: القيم الدينية، القيم النظرية، القيم الاجتماعية، القيم الجمالية، القيم السياسية، القيم الاقتصادية. وتم صياغة فقرات أداة الدراسة وعددها (52) فقرة موزعة على السته الأبعاد.

الخصائص السيكومترية لمقياس القيم

للتحقق من صلاحية المقياس وتحقيقه للهدف العام للدراسة قامت الباحثة بالتحقق من الصدق والثبات للمقياس كما هو موضح أدناه:

صدق المقياس

للتحقق من صدق المقياس اتبعت الباحثة طريقتين هما: الصدق الظاهري وصدق الاتساق الداخلي، وفيما يلي توضيح لذلك.

1- الصدق الظاهري:

تم عرض الصيغة الأولية للمقياس على لجنة تحكيم مكوّنة من (15) عضوًا من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات، ممن لديهم تخصّص في مجالي التربية وعلم النفس، وذلك بهدف استطلاع آرائهم حول مدى انتماء الفقرات إلى الأبعاد المحددة ووضوح صياغتها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبناءً على ملاحظات المحكّمين، تم احتساب النسب المئوية لدرجة اتفاقهم، واعتمدت الفقرات التي حصلت على نسبة موافقة بلغت (86%) فأكثر. وقد تم حذف (4) فقرات من الصيغة الأولية التي كانت تتكوّن من (52) فقرة، كما تم تعديل صياغة (6) فقرات، دون إضافة أي فقرات جديدة. وبذلك، أصبح عدد الفقرات بعد التحكيم، وقبل التطبيق على العينة الاستطلاعية، (48) فقرة موزّعة على ستة أبعاد.

2- **الصدق البنائي (الاتساق الداخلي):**

تم التحقق من أحد مؤشرات صدق البناء لمقياس، وذلك من خلال تطبيق الأداة على عينة استطلاعية تكونت من (240) طالب وطالبة، وتم حساب معامل الارتباط بين درجة الفقرة والبعد الذي تنتمي إليه، وكذا حساب معامل الارتباط بين درجة الفقرة والدرجة الكلية للمقياس، والجدول (1)، (2)، يوضحان هذه المعاملات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (1):

يوضح معاملات ارتباط فقرات مقياس القيم بالمجموع الكلي ومعاملات ارتباط الفقرات بالبعد الذي تنتمي إليه

الفقرة	القيم الدينية		القيم النظرية			القيم الاجتماعية		
	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	الفقرة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	الفقرة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
1	0.448**	0.354**	10	0.569**	0.410**	19	0.262**	0.348**
2	0.622**	0.419**	11	0.510**	0.360**	20	0.349**	0.442**
3	0.510**	0.326**	12	0.505**	0.487**	21	0.272**	0.399*
4	0.596**	0.407**	13	0.548**	0.497**	22	0.960**	0.602**
5	0.595**	0.313**	14	0.517**	0.426**	23	0.911**	0.555**
6	0.658**	0.398**	15	0.472**	0.446**	24	0.946**	0.586**
7	0.577**	0.433**	16	0.543**	0.334**	25	0.960**	0.602**
8	0.543**	0.415**	17	0.521**	0.449**	26	0.953**	0.619**
9	0.495**	0.444**	18	0.556**	0.497**	27	0.960**	0.602**
						28	0.920**	0.556**

الفقرة	القيم الجمالية		القيم السياسية			القيم الاقتصادية		
	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	الفقرة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية	الفقرة	معامل الارتباط بالبعد	معامل الارتباط بالدرجة الكلية
29	0.607**	0.428**	37	0.967**	0.611**	43	0.724**	0.455**
30	0.635**	0.490**	38	0.984**	0.611**	44	0.607**	0.422**
31	0.655**	0.559**	39	0.984**	0.623**	45	0.838**	0.477**
32	0.688**	0.542**	40	0.983**	0.638**	46	0.576**	0.459**
33	0.682**	0.462**	41	0.995**	0.634**	47	0.593**	0.456**
34	0.541**	0.510**	42	0.928**	0.608**	48	0.745**	0.446**
35	0.630**	0.505**						
36	0.609**	0.619**						

يتضح من الجدول (1) أن جميع معاملات ارتباط الفقرات بالمجموع الكلي ل (48) فقرة تتراوح قيم معاملات ارتباطها بين (0.313) و (0.638) وجميعها قيم ارتباط موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى(α=0.01) كما

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يلاحظ من الجدول أن قيم معاملات الارتباط لفقرات البعد الأول "القيم الدينية" (9)فقرات تتراوح قيم معاملات ارتباطها بين (0.448)و (0.658)،و البعد الثاني "القيم النظرية"(9) فقرات تتراوح قيم معاملات ارتباطها بين (0.472) و (0.569)، والبعد الثالث "القيم الاجتماعية" (10) فقرات تتراوح قيم معاملات ارتباطها بين (0.262) و (0.960)،و البعد الرابع "القيم الجمالية" (8) فقرات تتراوح قيم معاملات ارتباطها بين (0.541) و (0.688)،و البعد الخامس "القيم السياسية" 6) فقرات(تتراوح قيم معاملات ارتباطها بين (0.928) و(0.995)،و البعد السادس "القيم الاقتصادية" (6) فقرات تتراوح قيم معاملات ارتباطها بين (0.576) و(0.838)،وقيم معاملات ارتباط الفقرات بالبعد الذي تنتمي إليه موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.01).

جدول (2):

يبين قيم معاملات الارتباط بين مجالات مقياس القيم والمجموع الكلي

أبعاد الأداة	عدد الفقرات	معامل الارتباط
البعد الأول: القيم الدينية	9	0.690**
البعد الثاني: القيم النظرية	9	0.815**
البعد الثالث: القيم الاجتماعية	10	0.709**
البعد الرابع: القيم الجمالية	8	0.792**
البعد الخامس: القيم السياسية	6	0.639**
البعد السادس: القيم الاقتصادية	6	0.663**

يتضح من الجدول رقم (2) أن قيم معاملات الارتباط بين أبعاد مقياس القيم الستة الرئيسية والدرجة الكلية لمقياس القيم تراوحت بين (0.639) و (0.815)، وجميعها موجبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى (α=0.01) مما يشير إلى درجة عالية من الترابط والاتساق لدرجة كل بعد مع درجة الأداة ككل وهذا يشير إلى صدق مرتفع مما يجعل المقياس أداة قابلة للتطبيق ويمكن اعتماد نتائجها.

حساب الثبات

ثبات مقياس القيم

تم إيجاد معامل ثبات المقياس بطريقتين هما: طريقة التجزئة النصفية ومعامل ألفا– كرونباخ.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

طريقة التجزئة النصفية

تم حساب معامل ارتباط بيرسون بين الفقرات الفردية والزوجية، ثم تم تصحيح هذه المعاملات باستخدام معادلة سبيرمان–براون. وقد بلغ معامل الثبات بطريقة التجزئة النصفية للمقياس ككل (0.863)، في حين بلغ معامل الثبات المصحح باستخدام معادلة سبيرمان–براون (0.927)، مما يدل على مستوى مرتفع من ثبات مقياس القيم. وبناءً على ذلك، يمكن استخدام المقياس لقياس القيم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة صنعاء.**طريقة ألفا– كرونباخ:**

تم استخدام طريقة ألفا– كرونباخ لحساب ثبات المقياس كطريقة ثانية للتحقق من الثبات *وقد بلغ معامل الثبات* بلغ (0.928) وهذا يشير إلى ثبات مرتفع مما يجعل المقياس أداة قابلة للتطبيق ويمكن اعتماد نتائجها.

وصف مقياس القيم في صورته النهائية

يتكون مقياس القيم لطلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي في صورته النهائية من (48) فقرة موزعةعلى ستة أبعاد منها (37) فقرة إيجابية و (11) فقرة سلبية وللإجابة على الفقرات حددت الباحثة ثلاث بدائل (دائماً، أحياناً، أبدا). ويتبع هذا المقياس طريقة تدرج الدرجات تبعاً لدرجة إيجابية الفقرة أي أنه في العبارات الموجبة تعطى الدرجات (3، 2، 1) على الترتيب، وفي السالبة ينعكس الترتيب السابق حيث تعطى الدرجات (1، 2، 3) على الترتيب.

مقياس جودة التعليم :

أعد من قبل وزارة التربية والتعليم في اليمن ويتكون مقياس جودة التعليم من (52) فقرة موزعة على (11) بعد وهي: (الرؤية والرسالة – القيادة والإدارة– الموارد البشرية– المبنى والمرافق التعليمية– مصادر التعلم– التعليم والتعلم– تقييم المعلم– نواتج التعلم– خدمة دعم الطلبة– الشراكة المجتمعية – ضمان الجودة والتحسين المستمر).

نتائج الدراسة ومناقشتها

سيتم عرض النتائج متسلسلة بحسب تسلسل أسئلة الدراسة، ويتضمن ذلك تفسير النتائج ومناقشتها في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسات السابقة.

نص السؤال الرئيس على: ما علاقة القيم بجودة التعليم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي بأمانة العاصمة– صنعاء؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية الآتية:

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول ومناقشتها:

والذي ينص على: **ما مستوى (القيم) لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي؟**

للإجابة على السؤال قامت الباحثة أولاً بإيجاد المتوسط الفرضي لمتغير (القيم)، ثم استخدمت اختبار ت– لعينة واحدة، لمعرفة مستوى كل من القيم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (3).

جدول (3):

نتائج اختبار t- Test لعينة واحدة لاختبار دلالة الفروق بين متوسطات العينة والمتوسطات الفرضية للمتغيرات التابعة

المتغير	المتوسط الفرضي	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الحرية	قيمة ت	مستوى الدلالة
القيم	96	122.214	21.004	1199	43.232	0.000

يلاحظ من النتائج المبينة في الجدول (3) أن الفروق دالة لمتغير القيم عند مستوى دلالة (0.000)، كما يلاحظ أن مستوى القيم مرتفع لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي حيث بلغ المتوسط الحسابي (122.214)، والانحراف المعياري (.21.004) مقارنة بالمتوسط الفرضي والذي بلغ (96)، ودرجة حرية (1199)، وقيمة ت= 43.232.

مستوى القيم وأبعادها

ولمعرفة مستوى وأبعاد القيم استخدمت الباحثة المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لكل بعد من أبعاد القيم وكذا لمقياس القيم ككل كما هو موضح في الجدول (4).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول (4):

المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية والمرتبة للقيم وأبعادها.

الأبعاد	عدد فقرات البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	المرتبة
القيم الدينية	9	2.810	0.292	%93	الأول
القيم النظرية	9	2.323	0.733	%77	الخامس
القيم الاجتماعية	10	2.613	0.574	%87	الثالث
القيم الجمالية	8	2.405	0.713	%80	الرابع
القيم السياسية	6	2.291	0.767	%76	السادس
القيم الاقتصادية	6	2.747	0.295	%92	الثاني
المجموع الكلي للمقياس	48	2.546	0.437	%85	

يلاحظ من النتائج المبينة في الجدول (4) أن المتوسطات الحسابية لاستجابات أفراد عينة الدراسة للقيم وأبعادها تراوحت ما بين (2.810) و (2.291) وجاء بعد القيم الدينية بالمرتبة الأولى بمتوسط (2.810)، وانحراف معياري (0.292)، وبنسبة مئوية (93%) بينما جاء بعد القيم السياسية بالمرتبة الأخيرة، بمتوسط حسابي (2.291)، وانحراف معياري (0.767)، ونسبة مئوية (76%)، أما المتوسط الحسابي للقيم ككل لعينة الدراسة بلغ (2.546) وانحراف معياري (0.437) وبنسبة مئوية (84.8%) وهو مستوى أعلى من المتوسط الفرضي الموزون والذي يساوي (2)

ومن خلال النتائج الموضحة في الجدول (4) يتضح أن مستوى القيم لدى الطلبة مرتفع، وتُرجع الباحثة ذلك إلى تأثير مؤسسات التنشئة الاجتماعية، وعلى رأسها الأسرة، التي تسهم في غرس القيم من خلال التقمص اللاشعوري، وهو ما أكدته دراسات سابقة مثل دراسة منصور وعبد اللطيف (2018). كما يسهم المجتمع في ترسيخ القيم عبر التقليد والمحاكاة، وفقًا لنظرية التعلم الاجتماعي، وهو ما أشارت إليه دراسة بوزغلان وميلاط (2020). ورغم الظروف الصعبة التي يمر بها اليمن، فقد أظهر الشعب تميزًا في الحفاظ على القيم الدينية والاجتماعية، مثل التكافل، وترشيد الاستهلاك، والادخار، كما بينت دراسات إسماعيل (2019) وعبدالرحمن وآخرون (2023).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويُفسَّر تدني القيم السياسية بعدم إتاحة الفرصة للأبناء للتعبير عن أفكارهم، مما قلل من شعورهم بالإيجابية والاستقلال، بعكس ما يراه "كوبر سميث" من أهمية احترام الأفكار لتعزيز الشجاعة والاستقلالية. وتختلف نتائج هذه الدراسة عن دراسة الراشدي (2013)، التي أظهرت تميز القيم النظرية أولاً، تلتها القيم الاجتماعية ثم الدينية، والسياسية، والجمالية، وأخيرًا الاقتصادية التي لم تنل اهتمامًا كبيرًا.

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني ومناقشتها:

والذي ينص على: هل توجد فروق في مستوى القيم لدى طلبة الحلقة الاخيرة من التعليم الاساسي تبعاً لمتغير النوع؟

للإجابة على السؤال تم استخدام اختبار ت– لعينتين مستقلتين لمعرفة الفروق بين الذكور والإناث في القيم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي، وكانت النتائج كما هو موضح في الجدول (5).

جدول (5)

نتائج اختبار t- Test – لعينتين مستقلتين لدلالة الفروق في متغير القيم التابع تبعًا لمتغير النوع (ذكور– إناث).

المتغيرات	النوع	المتوسطات	الانحراف	درجة	قيمة ت	مستوى
القيم	إناث	124.890	17.576	1198	4.447	0.000
	ذكور	119.538	23.661			

يلاحظ من النتائج المبينة في الجدول (5) أن الفروق دالة لمتغير القيم عند مستوى دلالة (0.000)، حيث يلاحظ أن الفروق في القيم لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي دالة لصالح الإناث بمتوسط حسابي (124.890)، وانحراف معياري (17.576) ودرجة حرية (1198)، وقيمة ت= 4.447، وذلك مقارنةً بالمتوسط الحسابي للذكور والذي بلغ (119.538)، وانحراف معياري (23.661).

ولعل نتيجة الفرق في القيم بين الذكور والإناث لصالح الإناث، يرجع إلى أن الإناث أكثر تمسكاً بالقيم والالتزام بها وأكثر انصياعاً وطاعة من الذكور سواء في البيت أوفي المدرسة. وفي هذا الصدد أشارت دراسة مرتجى (2004) إلى وجود فروق في مدى ممارسة طلبة المرحلة الثانوية للقيم الأخلاقية تبعاً لمتغير الجنس لصالح الطالبات. وأكدت دراسة إسماعيل (2019) على وجود فروق واضحة بين الذكور والإناث في متغير القيم الاقتصادية لصالح الإناث.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

السؤال الثالث: ما علاقة القيم بجودة التعليم لدى طلبة الحلقة الاخيرة من التعليم الاساسي بأمانة العاصمة صنعاء؟

للإجابة على السؤال قامت الباحثة بحساب معاملات الارتباط بيرسون بين كل المتغير التابع (القيم) والمتغير المستقل (جودة التعليم) لدى طلبة الحلقة الأخيرة من التعليم الأساسي، ومن ثم مقارنة النتائج بقيمة معامل الارتباط وفق القيم المرجعية (لكوهين ,1988)، وكانت النتيجة وجود علاقة ارتباطية بين جودة التعليم والمتغير التابع القيم حيث بلغ معامل الارتباط بيرسون بين متغير القيم وجودة التعليم (0.501)، وهذا يشير إلى وجود علاقة ارتباط طردية متوسطة بين جودة التعليم ومتغير القيم.

ويمكن تفسر وجود علاقة ارتباطية طردية متوسطة بين متغير القيم وجودة التعليم ذلك لأن تعليم القيم والتعليم الجيد مترابطان، وللقيم دورًا في خلق الأجواء الجيدة للتدريس وتحصيل الطلبة وفي تحسين سلوكهم. وأشارت دراسة السلمي (2019) أن القيم لها دور رئيسي في بناء السلوك الإنساني، ومهمة لبناء المجتمع.

وللمعلم الجيد دور في غرس القيم مما يجعل الطلبة أكثر رغبة في المعرفة والفهم والاستطلاع والنقد البناء وحرية الرأي احترام الرأي والرأي الآخر، وأشارت دراسة الصائغ (2006) لدور المعلم في تنمية القيم الخلقية لدى الطلبة.

ويمارس المعلم الجيد التعزيز الذي يعتبر من أكثر أساليب تعديل السلوك الإنساني فاعلية وينمي قيم إيجابية، ويركز على القصص التي تنمي القيم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات:

في ضوء النتائج التي أسفرت عنها الدراسة الحالية يمكن تقديم مجموعة من التوصيات وهي كالآتي:

- وجوب العمل على المحافظة على مستوى القيم لدى الطلبة من خلال الدورات والبرامج التدريبية التي تهدف إلى تعزيز القيم لدى الطلبة لما لها من دور في تحقيق أهداف العملية التربوية والتعليمية.
- يجب رفع مستوى القيم لدى الذكور من خلال تفعيل دور الإرشاد والتوجيه النفسي والتربوي من أجل مساعدة الذكور على تحقيق مستوى مرتفع من القيم.
- الاستفادة من لقاءات أولياء الأمور بهدف رفع وعيهم في أساليب التنشئة الصحيحة، وأهميتها وأثرها على مستوى القيم وتجنب التفرقة بين الذكور والإناث في المعاملة، وبناء علاقة قوية مع أبنائهم.
- إزالة العوائق وتذليل الصعوبات التي تواجه تطبيق معايير جودة التعليم من قبل وزارة التربية والتعليم والبحث والعلمي ومكاتب التربية في أمانة العاصمة منها: توفير الدعم المالي اللازم، وسد العجز في الكوادر البشرية المؤهلة، وتدريب المعلمين على استخدام الأساليب العلمية الحديثة في التخطيط والتدريس وحل المشكلات، وتقليل كثافة الطلبة داخل الفصول الدراسية، وتفعيل مشاركة المجتمع.
- ينبغي استمرار وزارة التربية والتعليم والبحث العلمي في متابعة تطبيق معايير جودة التعليم في المدارس كمدخل لتطوير القيم لدى الطلبة.
- تدريب القائمين على التربية والتعليم بكل اختصاصاتهم على تطبيق معايير جودة التعليم، والتوسع في برامج التهيئة الداخلية لنشر ثقافة جودة التعليم في المؤسسات التربوية والتعليمة.
- تكثيف اللقاءات بين مدراء المدارس ذات الجودة الجيدة و مدراء المدارس ذات الجودة الضعيفة للاستفادة من خبرتهم في تطبيق جودة التعليم في مدارسهم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع

أولاً: المراجع باللغة العربية:

أبو أسعد، أحمد عبداللطيف. (2011). *دليل المقاييس والاختبارات النفسية والتربوية*(ط.2). مركز ديبونو لتعليم التفكير.

أبو العطا، غادة صابر. (2021). فعالية برنامج تدريبي باستخدام القصص الاجتماعي لتحسين القيم الأخلاقية والمهارات الحياتية لدى الأطفال. *مجلة دراسات في الطفولة والتربية*,1،18–80.

إسماعيل، إيناس مالك. (2019). أهمية ترسيخ القيم الاقتصادية في التربية والتنشئة الاجتماعية: دراسة تطبيقية في بعض رياض الأطفال في العراق. *مجلة الدنانير*،(16), 152– 170.

البدري، سميرة موسى وآل عيسى، تغريد مكي. (د. ت). أثر برنامج تعليمي في تنمية بعض القيم الأخلاقية لدى أطفال الرياض. *مجلة البحوث التربوية والنفسية*، (25), 1– 15.

بن فرحات، سعيد و علوطي، عاشور. (2018). الجودة الشاملة في التعليم. *مجلة ابحاث نفسية وتربوية*، *9*(4), 121– 140.

بوزغلان، طاهر و ميلاط، نظرة. (2020). القيم الاجتماعية ودورها في تشكيل الخلفية الاجتماعية للفرد دراسة تحليلية. *مجلة مؤشر للدراسات الاستطلاعية*،*1*(2), 73– 84.

بوطبال، سعدالدين و مغراني، سليم. (د. ت). القيم الاجتماعية ودورها في الوقاية من السلوك الإجرامي. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*، (5), 40– 51.

البوهي، رأفت عبدالعزيز والمصري، إبراهيم جابر وماجد، أحمد محمد و عبدالرحيم، منى أحمد. (2018). *الجودة الشاملة في التعليم*. دار العلم والايمان للنشر والتوزيع.

الراشدي، كريمة. (2013). *القيم الشخصية وعلاقتها باتخاذ القرار لدى مديري المدارس الثانوية*[رسالة ماجستير]. جامعة ديالي.

رضوان، محمود عبدالفتاح. (2012). *إدارة الجودة الشاملة فكر وفلسفة قبل أن يكون تطبيق*. المجموعة العربية للتدريب والنشر.

سالم، طه عبد الباسط. (2020). معوقات ضمان جودة المدارس الثانوية المعتمدة في مصر وسبل

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التغلب عليها دراسة تحليلية. *مجلة كلية التربية ببنها، 4*(124), 329–346.

السلمي، أحلام عتيق. (2019). مفهوم القيم وأهميتها في العملية التربوية وتطبيقاتها السلوكية من منظور إسلامي. *مجلة العلوم التربوية والنفسية, 2*(3), 79– 94.

الشافعي، صادق عبيس و الجبوري، سعد جويد. (2019). التحديات التي تواجه تطبيق معايير الجودة في كليات التربية من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس. *مجلة دواة–جامعة كربلاء*، 22(6), 179–202.

شرف الدين، هاشم. (2016). *علاقة التعرض للقنوات الفضائية بالقيم السائدة لدى الشباب اليمني دراسة مسحية على طلاب الجامعات اليمنية*[رسالة ماجستير]. جامعة عين شمس.

الشمري، وسام. (2012). *معوقات تطبيق الجودة في جامعة ديالي*[رسالة ماجستير]. جامعة ديالي.

الصائغ، عبد الرحمن. (2006). *دور المعلم في تنمية القيم الخلقية لدى طلاب المرحلة الثانوية*[رسالة ماجستير]. جامعة الملك سعود.

عبدالرحمن، إسماعيل مصطفى و يحيى، زار و أحمد، يونس علي. (2023). دور القيم في التنمية الاقتصادية :العراق حالة دراسية. *مجلة تنمية الرافدين ،42*(139), 349– 372.

عقل، محمود عطا. (2006أ). *القيم السلوكية لدى المرحلتين المتوسطة والثانوية*، مكتبة التربية العربي لدول الخليج.

عقل، محمود عطا. (2006ب). *القيم المهنية لدى المرحلتين المتوسطة والثانوية*، مكتبة التربية العربي لدول الخليج.

المدرع، سفر بخيت و جنيدي، أحمد فوزي و القراميطي، أبو الفتوح. (2019). معوقات تطبيق إدارة الجودة الشاملة بجامعة الأمير سطام بن عبد العزيز في ضوء بعض المتغيرات. *مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والانسانية*، (43), 266–286.

مسعود، ناصر مسعود. (2021). معوقات التنفيذ الناجح لإدارة الجودة الشاملة في مؤسسات التعليم العالي. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية2*(4),269– 279.

المطيري، نورا. (2017). *تصميم المادة التعليمية باستخدام ميداليات القيم الست لديبونو لتنمية منظومة*

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القيم لدى طلبة المدارس[بحث مقدم]. الملتقى الأول للتعريف بالموهبة والابداع في لبنان، شبكة المؤتمرات العربية، لبنان، بيروت.

المنعي، يحي. (2022). *فاعلية برنامج تعليمي في تنمية القيم البيئية لدى طالبات المرحلة الثانوية المدارس أمانة العاصمة صنعاء في الجمهورية*[رسالة ماجستير]. جامعة صنعاء.

الحسين، عبدالمنعم عبدالعزيز. (2002). معوقات تطبيق الجودة من وجهة نظر عينة من مديري ووكلاء مدارس التعليم العام في المنطقة الشرقية. *مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية*، 1– 33.

منصور، رشا رشاد و عبداللطيف، أسماء ممدوح. (2018). القيم الأخلاقية المكتسبة من الأسرة والمجتمع وعلاقتها بالاستقرار النفسي والاجتماعي لدى المراهقين، *المؤتمر العلمي الدولي السادس (الدراسات النوعية ودورها في تنشيط السياحة لتنمية الإقتصاد القومى* ، 1– 31

المقيد، عاهد مطر. (2006). *واقع الممارسات الإشرافية للمشرفين التربويين بوكالة الغوث بغزة في ضوء مبادئ الجودة الشاملة وسبل تطويره*[رسالة ماجستير]. الجامعة الإسلامية غزة.

حسين، أسيل ناصر. (2012). واقع الجودة في الجامعة العراقية للعام الدراسي 2011– 2012. *مجلة دنانير*, (5), 205–267.

السني، نصر الدين عبدالله.(2022). واقع تطبيق الجودة الشاملة على مناهج مرحلة التعليم الثانوي في السودان. *المجلة العربية للعلوم التربوية والنفسية*، *6*(29):539–554.

ثانياً: المراجع باللغة الانجليزية

Bonney, E., Amoah, D., Micah, S., Ahiamenyo, C., & Lemaire, M. (2015). *The* relationship between the quality of teachers and pupils' academic performance in the STMA junior high schools of the Western Region of Ghana. *Journal of Eshscution and Practice*, 6(24), 139-150.

Botswana, F. (2016). Education for Sustainability: Quality Education Is A Necessity in Modern Day. How Far do the Educational Institutions Facilitate Quality Education?. *Journal of Education and Practice, 2*(7), 9-17.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أثر أنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين

The Impact of Ownership Patterns on the Evaluation of The Financial Performance of companies listed on the Palestine Exchange Stock

د. عبد الرحمن محمد رشوان[1*]،الكلية الجامعية للعلوم والتكنولوجيا، غزة، فلسطين،

abdrashwan@yahoo.com

د. إبراهيم محمد برهوم[2]، جامعة القدس المفتوحة، غزة، فلسطين

ibarhoom@hotmail.com

تاريخ استلام البحث: 22 / 5 / 2025 تاريخ قبول البحث: 10 / 8 / 2025

المؤلف الأول: عبد الرحمن محمد رشوان

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

تهدف الدراسة إلى التعرف على أثر أنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي في تحديد مشكلة الدراسة وتحديد الإطار النظري للدراسة، كما تم استخدام البرنامج الاحصائي (SPSS) في الإجابة على التساؤلات البحثية واختبار الفرضيات.

وتم استخدم التقارير السنوية المنشورة للشركات المدرَجة في بورصة فلسطين، حيث بلغ مجتمع الدراسة (48) شركة، حيث بلغت عينة الدراسة (41) شركة توفر بياناتها ولم تتوقفْ عن التداول خلال فترة من (2011م) إلى (2018م). بحيث تم استبعاد (7) شركات لعدم توفر بياناتها خلال فترة الدراسة، وخلصت نتائج الدراسة إلى أنه يُوجد أثر إيجابي للملكية الأجنبية على العائد على الاصول للشركات المدرَجة في بورصة فلسطين، وأوصت الدراسة بضرورة قيام بورصة فلسطين بإلزام الشركات المدرجة لديها بضرورة تحديث المعلومات المتعلقة بأنماط الملكية بصفة دورية من أجل المساعدة على تقييم أدائها المالي لها.

الكلمات المفتاحية: أنماط الملكية، الأداء المالي، بورصة فلسطين.

Abstract :

Accordingly, the study aimed at identifying the patterns of ownership and their effect on the financial performance of companies in the Palestine Exchange Stock.

In order to achieve the aims of the study, the researcher used the multiple linear regression method to test the study hypothesis.

The study was conducted on 48 companies listed on the Palestine Exchange Stock and the study sample reached to (41) companies that provided their data and did not stop trading during the period from (2011 AD) to (2018 AD). 7 companies were excluded for lack of their financial data.

The study used data for that sample for eight years starting from the year 2011 until the end of 2018 and the researcher used an interview form for 96 managers of finance and 69 of them responded.

The study results concluded that foreign ownership has a positive impact on the return on assets of companies listed on the Palestine Exchange Stock.

The study recommended that the Palestine Exchange Stock require listed companies to update information on ownership patterns periodically to help evaluate their financial performance.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Key Words: Ownership Patterns, Financial Performance, Palestine Exchange Stock.

المقدمة:

لقد أحدثت الثورة الصناعية الأوروبية في القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر تحولاً جداريًا في أوروبا، ثم شملت معظم دول العالم مما كان لها الدور الواضح في دفع مسيرة التطور في مختلف نواحي الحياة الاجتماعية، الثقافية، السياسية، والاقتصادية، وكان من أهم نتائجها الاقتصادية تحسين وسائل الإنتاج بسبب اختراع الآلات الحديثة والتطور في طرق التعدين ووسائلها وكذلك اخترع أجهزة التنقيب على المعادن مما أدى إلى زيادة حجم الإنتاج وسرعته نتيجة للتغير في وسائل الإنتاج مما أدى إلى زيادة رأسمال الشركات، ومن ثم التحول من الملكية الفردية إلى شركات التضامن، ومن ثم إلى شركات الأموال وذلك بسبب كبر حجم الشركات وانفصال إدارة الشركات عن ملاكها، وأصبحت الشركات من شركات محلية إلى إقليمية، ومن ثم للشركات الدولية وعابرة للقارات، وتعدد أنماط الملكية بسبب اختلاف الأهداف للمستثمرين؛ وذلك لتعظيم ثروتهم وأهدافهم.

وبتنوع أنماط الملكية، ملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة، وتختلف الأهداف التي يهدف كل نمط من أنماط الملكية لتحقيقها باختلاف نمط الملكية، وتسعى معظم أنماط الملكية لتحقيق مصالحها؛ ومن أهمها تعظيم ثروة الملاك، ولقد زاد أهمية دراسة أنماط الملكية للشركات ارتباطها بنظرية الوكالة حيث يقارن بين تكاليف الوكالة من جانب وتناقض المصالح بين الملاك والإدارة والدائنون من جانب آخر ويبرز هذا التناقض حول قدرة الإدارة نحو تعظيم مكاسبهم الخاصة على حساب ثروة الملاك ويتمثل الهدف الرئيس من تكليف الإدارة للعمل على تعظيم ثروة الملاك، مما يحتاج لدراسة أثر كل نمط من أنماط الملكية وتحقيق مصالح الملاك عبر كفاءة الإدارة في تعظيم ثروة الملاك عبر مؤشرات الأداء المالي والتي أصبحت من الموضوعات بالغة الأهمية لدى الشركات في مجالات الإدارة المالية والمحاسبية والاقتصادية، والذى يمكن من خلاله تقييم الأداء المالي للشركات وتقييم قراراتها المتعلقة بالاستثمار أو التمويل، ومن أهم هذه مؤشرات الأداء المالي العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، وربحية السهم والعائد السوقي، فإن هذه الدراسة تسعى لدراسة أثر أنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مشكلة الدراسة

تتمثل مشكلة الدراسة في تنوع أنماط الملكيّة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين وهي ملكية كبار المساهمين، والملكية الأجنبية، وملكية المؤسسات، وملكية مجلس الإدارة وأثرها على تقييم الأداء المالي، ونتيجة للتنافس الشديد من قبل الملاك والمستثمرين لتحقيق أهدافهم من خلال تعظيم ثروتهم، ظهر في الأحيان تضارب في المصالح نتيجة سعى كل طرف لتحقيق مصلحته الخاصة دون إعطاء كثير من الاهتمام لمصلحة الأخرين، مما جعل الإدارة تسعى جاهدة في تعظيم ثروة الملاك من خلال تقييم الأداء المالي بشكل مستمر، ومن هنا ظهرت مشكلة الدراسة دراسة مكونات أنماط الملكية أثرها على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين من خلال عدة مقاييس؛ أهمها العائد على حقوق الملكية، والعائد على الأصول، وربحية السهم، والعائد السوقي، حيث تتمثل مشكلة الدراسة في الأسئلة التالية:

السؤال الرئيس:

هل يوجد أثر لأنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

ويتفرع من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر لأنماط الملكيّة على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
2. هل يوجد أثر لأنماط الملكيّة على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
3. هل يوجد أثر لأنماط الملكيّة على ربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟
4. هل يوجد أثر لأنماط الملكيّة على العائد السوقي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين؟

أهداف الدراسة

يمكن تلخيص أهم الأهداف المرجوة في النقاط التالية:

1. معرفة أثر أنماط الملكيّة على العائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
2. بيان أثر أنماط الملكيّة على العائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
3. توضيح أثر أنماط الملكيّة على ربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. الكشف عن أثر أنماط الملكيّة على العائد السوقي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهمية الدراسة

أولاً: الأهمية العلمية:

1. تكمن أهمية الدراسة العلمية في أنها تقدم إطاراً نظرياً في موضوع هام، وجدلي في الوقت الحاضر في الأوساط الأكاديمية والمهنية حول دراسة أنماط الملكية للشركات، وربطها بالأداء المالي من خلال العديد من المعايير المحاسبية والاقتصادية، وتقدم دليلاً علمياً على مدى تأثير أنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات، وتحسين كفاءة وفاعلية أعمال الشركات ومراعاتها لمصالح كافة أصحاب المصالح بما في ذلك المساهمين وانعكاساتها الإيجابية على الأداء المالي للشركات.

2. تنبع أهمية الموضوع من كونه يرشد الشركات المدرجة في بورصة فلسطين عن كيفية التعامل مع أنماط الملكية المختلفة؛ كبار المساهمين، والأجنبية، والمؤسسات، ومجلس الإدارة.

3. تعتبر الدراسة من المحاولات الأولى – في حد علم الباحثين– التي تهتم بدراسة أثر أنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ثانياً: الأهمية العملية:

1. تستمد هذه الدراسة أهميتها العملية من كونها تعالج موضوعاً يتعلق بأثر أنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، وهذا يرجع بالفائدة على المستثمرين، ومتخذي القرارات في الشركات المساهمة المدرجة في بورصة فلسطين.

2. يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية من قبل الجهات المختصة بتنظيم بورصة فلسطين سواء أكانت جهات حكومية، والشركات المدرجة في البورصة فلسطين؛ حيث تظهر لهم مدى تأثير أنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

3. تنبع أهمية الموضوع من كونها توجه الجهود المستقبلية لإدارات الشركات المدرجة في بورصة فلسطين؛ لاتخاذ بعض القرارات المناسبة من خلال إظهار ثغرات ونقاط الضعف في الأنظمة المطبقة داخلها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. يمكن الاستفادة من نتائج الدراسة الحالية الباحثون والمهتمون بمجالات المحاسبة، والتدقيق، والأوراق المالية والشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث تفتح لديهم آفاقًا لدراسات مستقبلية تتعلق بأنماط الملكية وأثرها على تحسين وتعزيز الأداء المالي للشركات.

فرضيات الدراسة

للإجابة عن أسئلة الدراسة، وتحقيق أهدافها، اعتمد الباحثان الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسة:

لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أنماط الملكية وتقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ويتفرع من الفرضية الرئيسة الفرضيات الفرعية التالية:

- **الفرضية الأولى:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أنماط الملكيّة والعائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

- **الفرضية الثانية: لا** يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أنماط الملكيّة والعائد وحقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

- **الفرضية الثالثة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أنماط الملكيّة وربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

- **الفرضية الرابعة:** لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية ($\alpha \leq 0.05$) بين أنماط الملكيّة على العائد السوقي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

متغيرات الدراسة

انطلاقاً من أسئلة الدراسة وفرضياتها، فإن متغيرات الدراسة تنقسم إلى متغيرات مستقلة، ومتغيرات تابعة، ومتغير وسيط؛ والشكل التالي يوضح هذه المتغيرات:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

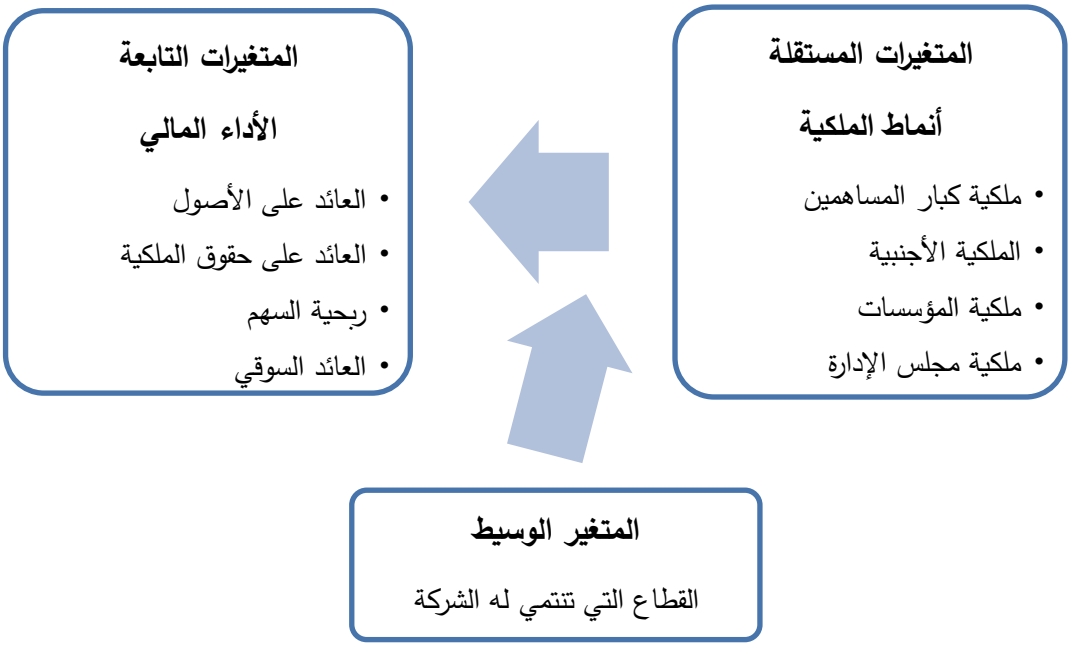

شكل رقم (1.1): متغيرات الدراسة

أولاً: المتغيرات المستقلة:

أنماط الملكية: يتم قياسها من خلال ما يلي:

- **ملكية كبار المساهمين:** يتم قياسها بحساب إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكونها بنسبة (5%) فأكثر من إجمالي عدد أسهم الشركة، وذلك بناءً على تعليمات بورصة فلسطين.
- **الملكية الأجنبية:** يتم قياسها بحساب إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكونها شركات أجنبية إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.
- **ملكية المؤسسات:** يتم قياسها بحساب إجمالي عدد الأسهم التي تمتلكها شركات إلى إجمالي عدد أسهم الشركة.
- **ملكية مجلس الإدارة:** يتم قياسها بحساب إجمالي عدد الأسهم التي يمتلكها أعضاء مجلس الإدارة إلى إجمالي عدد أسهم الشركة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: المتغيرات التابعة:

الأداء المالي: يقاس الأداء المالي بالمؤشرات التالية:

- **العائد على الأصول:** وهو الذي يقيس كفاءة الإدارة على استثمار جميع أصولها من أجل توليد الأرباح، ويتم قياسه من خلال قسمة صافي الربح على إجمالي الأصول، ويرمز له بالرمز ROA.
- **العائد على حقوق الملكية:** ويقيس الربح الصافي للملاك من خلال استثمار أموالهم، ويتم قياسه من خلال قسمة صافي الربح على حقوق الملاك ويرمز له بالرمز ROE.
- **ربحية السهم:** وهو نصيب المساهم من الربح بعد خصم الأرباح الموزعة على أصحاب الأسهم الممتازة والضرائب، ويرمز له بالرمز EPS.
- **العائد السوقي:** ويقصد به تغير ثروة المستثمرين في نهاية المدة الزمنية عن بدايتها، ويرمز له بالرمز RM.

ثالثاً: المتغير الوسيط:

قطاع الشركة: تصنف الشركات التي تعمل في نفس نوع النشاط إلى قطاع واحد، وتقسم بورصة فلسطين الشركات إلى خمسة قطاعات؛ وهي البنوك والخدمات المالية، الاستثمار، التأمين، الخدمات، والصناعة.

حدود الدراسة

- **الحدود الزمانية:** دراسة تحليليّة لمدة ثمانية سنوات تبدأ من بداية العام 2011م وحتى 2018م.
- **الحدود المكانية:** تطبق على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (48) شركة.
- **الحدود الموضوعية:** أثر أنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدراسات السابقة

عرض الباحثان الدراسات السابقة وفق تسلسل زمني من الأقدم إلى الأحدث، وقسمها إلى الدراسات العربية، والدراسات الأجنبية، ومن ثم عقّب على أهم ما جاء فيها وذلك على النحو التالي:

أولاً: الدراسات العربية:

1. دراسة: (زعرب، مسمح، 2020)

هدفت الدراسة إلى التعرف على أثر هيكل الملكية على أداء الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ولتحقيق أهداف الدراسة استخدمت الدراسة نموذج الانحدار البسيط والمتعدد لاختبار فرضيات الدراسة، وتم تطبيق الدراسة على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين باستثناء قطاعي البنوك والتأمين حيث بلغ مجتمع الدراسة (28) شركة خلال الفترة من 2013 وحتى 2017م.

وتوصلت الدراسة إلى وجود أثر إيجابي لمتغير تركز الملكية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وأثر عكسي لمتغير الملكية المؤسسية على الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول، وأوصت الدراسة بضرورة الالتزام بمبادئ حوكمة الشركات بما يساعد على حماية حقوق المساهمين.

2. دراسة: (سمور، 2019)

هدفت الدراسة إلى التعرف على كل من أنماط هياكل الملكية المتبعة ومستوى تكاليف الوكالة للبنوك المدرجة في بورصة فلسطين، واستخدمت الدراسة أسلوب التأثيرات الثابتة لتحليل البيانات المقطعية عبر الزمن وأسلوب الانحدار المتعدد لاختبار الفرضيات، وتكون مجتمع الدراسة من جميع البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وعددها (6) بنوك وذلك خلال المدة 2009م – 2018م لمدة عشرة سنوات.

وكشفت نتائج الدراسة أن كلٍ من متغير الملكية المؤسسية وملكية مجلس الإدارة يؤثران إيجاباً على تكاليف الوكالة في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين، ويوثر متغير الملكية المؤسسية تأثيراً سلبياً على تكاليف الوكالة، بينما كان لمتغير الملكية الأجنبية تأثيراً إيجابياً غير فعال على تكاليف الوكالة، وأوصت الدراسة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بضرورة الاهتمام بالملكية المؤسسية وتعزيزها عبر اختيار ممثليهم من ذوي الخبرة والكفاء وتطوير أدواتهم الرقابية للحد من سلوك الإدارة الانتهازي والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي من خلال توفير المناخ الملائم للاستثمار وسن تشريعات لجذبهم وحمايتهم.

3. دراسة: (دخان، 2018)

هدفت الدراسة إلى تحديد أثر محددات هيكل الملكية المتمثل في الملكية الإدارية مقاسة بنسبة أعضاء مجلس الإدارة، وتشتت الملكية مقاسة بنسبة ملكية كبار المساهمين في أداء الشركات المساهمة والماسة بمعدل العائد على حقوق الملكية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي بغرض اختبار الفرضيات، واعتمدت الدراسة على البيانات المالية للشركات المساهمة العامة في سوريا وعددها (53) شركة، خلال الفترة الزمنية من العام 2011م وحتى العام 2016م.

وخلصت نتائج الدراسة إلى وجود أثر للملكية الإدارية في أداء الشركات المدروسة، لا يوجد أثر لتشتت الملكية خلال الفترة المدروسة، ووجود اختلاف لمحددات الملكية في الأداء باختلاف القطاع الذي تنتمي له الشركة، وقدمت الدراسة عدداً من التوصيات أهمها: التقليل من تركز الملكية في الشركات المساهمة السورية من خلال تشجيع توزع الملكية على أكبر عدد من المساهمين من خلال وضع القوانين اللازمة لها، العمل على تفعيل دور كبار المساهمين بما يحقق الكفاءة في اتخاذ القرارات وإدارة موارد الشركة بما ينسجم مع أهدافها.

ثانياً: الدراسات الأجنبية:

1. دراسة: (Saleh, et al, 2017)

هدفت الدراسة إلى التعرف على الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة الأوراق المالية الأسترالية، وذلك على مدى فترتين زمنيتين (1998م–2007م) و(2008م–2010م)، قبل وأثناء فترات الأزمة المالية العالمية، ولتحقيق أهداف الدراسة تم استخدام طريقة GMM لدراسة العلاقة بين ملكية الأسرة وأداء الشركة خلال فترة الأزمة المالية، مما يعكس التعرض الأعلى للمخاطر المرتبط بأسواق رأس المال.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتوصلت نتائج الدراسة إلى أن نمط الشركات العائلية حققت أداءً أفضل من الشركات غير العائلية التي لديها هياكل ملكية متناثرة، كما أن تركيز الملكية له تأثير إيجابي وهام على الشركات العائلية وغير المملوكة للأسرة خلال فترة الأزمة، وبالإضافة إلى ذلك، كان للرافعة المالية تأثير إيجابي وهام على أداء الشركات الأسترالية العائلية خلال الفترتين، ومع ذلك، إذا أخذ أثر الأزمة حسب القطاع في الحسبان، فإن النفوذ المالي لا يصبح مهما إلا بالنسبة للشركات العائلية خلال فترة ما قبل الأزمة. وتتفق هذه النتائج مع النظريات الاقتصادية الأساسية.

2. دراسة: (Zouari, Taktak, 2014)

هدفت الدراسة إلى الدراسة التجريبي عن العلاقة بين هيكل الملكية (المركز والخليط) وأداء البنك الإسلامي، مع إعطاء اهتمام خاص لهوية المساهمين (الأجنبي والأسري والمؤسسي والدولة)، ولتحقيق أهداف الدراسة أجرى الباحثان تحليل الانحدار لاختبار تأثير هوية المساهمين ودرجة التركيز على أداء البنك الإسلامي، وذلك باستخدام عينة بيانات من (53) مصرفاً إسلامياً منتشرة في أكثر من (15) بلد في الفترة من 2005م إلى 2009م.

وتوصلت نتائج الدراسة أن الملكية تتركز بنسبة (49) في المائة، وبالنسبة إلى (41) مصرفًا من العينة الكاملة، فإن المالك النهائي مؤسسي. يأتي مستثمرو الدولة في المرتبة الثانية، يليهم المساهمين من النوع العائلي، وباستخدام العائد على الأصول والعائد على حقوق الملاك كمقاييس الأداء، فإن الأدلة التجريبية تبرز عدم وجود علاقة بين تركيز الملكية وأداء البنك الإسلامي، ويكشف التقرير أيضًا عن أن الجهود المشتركة بين المستثمرين العائليين والدوليين تفيد الأداء المصرفي. وتشير النتائج أيضًا إلى أن البنوك التي لديها مساهمين مؤسسين وأجانب لا تؤدي أداءً أفضل. وتشير النتائج التجريبية إلى أن الأزمة المالية تؤثر سلباً على أداء المصارف الإسلامية.

3. دراسة: (Lappalainen, Niskanen, 2012)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هدفت الدراسة إلى التحقق من تأثير هيكل الملكية وتكوين مجلس الإدارة على الأداء المالي لعينة من الشركات الفنلندية الصغيرة ومتوسطة الحجم، ولتحقيق أهداف الدراسة تم جمع البيانات من خلال مسح خاص، حيث تم جمع البيانات المالية من سجل(Voitto+)، إضافة إلى الملاحظات على السجلات من عام 2000م إلى عام 2005م.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن هيكل الملكية يؤثر على نمو وربحية الشركات الخاصة الصغيرة، وتظهر الشركات ذات مستويات الملكية الإدارية العالية نسب ربحية أعلى ولكن لديها معدلات نمو أقل، ووجدت أن الشركات ذات نسب الملكية العالية لرأس المال الاستثماري تنمو بشكل أسرع وأقل ربحية، وتشير النتائج إلى أن هيكل مجلس الإدارة له تأثير ضئيل على أداء الشركات الصغيرة، والنتيجة الرئيسة الوحيدة في هذا السياق هي أن الشركات التي لديها أعضاء مجلس إدارة خارجيين لديها معدلات نمو أقل وتكون أقل ربحية.

التعقيب على الدراسات السابقة:

تختلف الدراسة الحالية عن كل الدراسات السابقة في أنها تختص بالشركات المساهمة في بورصة فلسطين، كذلك يظهر اختلاف الدراسة الحالية في أنها تستهدف أكثر من متغير في أنماط الملكية وهي أربعة أنماط: ملكية كبار المساهمين، الملكية الأجنبية، ملكية المؤسسات، ملكية مجلس الإدارة، والأداء المالي من عدة مؤشرات: العائد على الأصول، العائد على حقوق الملكية، ربحية السهم، والعائد السوقي، والمتغير الوسيط وهو القطاع التي تنتمي له الشركة، حيث إن جميع الدراسات السابقة لم تدرس هذه المتغيرات مجتمعة.

وبذلك فإن الفجوة البحثية للدراسة الحالية تكمن في أنها تهتم في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين، حيث لم تجرِ أي دراسة تطبيقية خلال فترة الدراسة – في حدود علم الباحثان – بأنماط الملكية وأثرها على الأداء المالي للشركات المساهمة العاملة في بورصة فلسطين، كما تتميز عن غيرها بالعديد من المزايا ومنها تعدّ من الدراسات القليلة في فلسطين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإطار النظري للدراسة

المبحث الأول: أنماط الملكية وأثرها على الأداء المالي:

نتناول في الإطار النظري مبحث واحد ويشتمل على المطالب التالية:

المطلب الأول: ملكية كبار المساهمين وأثرها على الأداء المالي للشركات:

يعتبر المساهم من كبار الملاك في بورصة فلسطين إذا تملك أكثر من (5%) من رأس مال الشركة وتفرض عليهم بورصة فلسطين الإفصاح عن مساهماتهم في الشركة (قانون الشركات الفلسطيني، 2008)، ويمكن للباحثين تعريف ملكية كبار المساهمين بأنها: "مساهم أو مجموعة من المساهمين الذين يملكون (5%) فأكثر من رأس مال الشركة لكل مساهم منهم".

حيث إنه من المتوقع أن تكون المساهمة المسيطر عليها تأثير على الأداء المالي للشركة من ناحيتين؛ الأولى تملك كبار المساهمين الأغلبية في الشركة تمكنهم من القدرة على الرقابة على أداء الإدارة وذلك بما يملكوا من خبرة ودوافع أكبر لتحقيق أهدافهم بكفاءة (Dechow, 2006)، ومن الناحية الثانية أقل عرضة لمشكلة عدم تماثل المعلومات التي يتعرض لها صغار المساهمين، وكذلك تحقيق أهدافهم ومصالحهم على حساب صغار المساهمين (عبيد، 2010، 10).

المطلب الثاني: الملكية الأجنبية وأثرها على الأداء المالي للشركات:

يقصد به استثمار الأجانب في الشركات الوطنية، من أجل تحقيق عوائد مالية وكذلك تحقيق أهداف أخرى، ويمتلك الاستثمار الأجنبي مميزات عديدة منها؛ أنه الأكثر ابتكارًا من الشركات المحلية في وضع الاستراتيجيات الاستثمارية والمحافظة عليها واتخاذ القرارات الاستثمارية بموضوعية بعيدًا عن التحيز والأهواء الشخصية، وامتلاكهم الخبرة والكفاءة اللازمة من أجل تحقيق أهدافهم (طمان، 2004، 18).

ويمكن للباحثين تعريف الملكية الأجنبية بأنها: "استثمار شركة أجنبية في شركة وطنية لتحقيق أهدافها المالية، والاقتصادية والسياسة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بالتالي يعكس دوراً ايجابياً في تحسين الأداء المالي للشركات التي يساهم بها المستثمر الأجنبي، إلا أنه ومن ناحية أخرى ربما يعكس دورًا سلبيًا في بعض النواحي؛ ومنها البعد المكاني للمستثمر الأجنبي مما يؤدي إلى صعوبة الرقابة على أداء إدارة الشركة، وكذلك عدم المعرفة الكاملة عن ظروف البيئة الداخلية للشركة المستثمر بها (دادن، 2007، 36).

المطلب الثالث: ملكية المؤسسات وأثرها على الأداء المالي للشركات:

حيث تقوم بعض الشركات بتجميع أموالها الفائضة واستثمارها في غيرها من الشركات، من أجل القيام بالاستحواذ على الشركة بالإضافة لتحقيق عوائد مالية من خلال الربح التشغيلي وربح الاحتفاظ بالأسهم مع مرور الزمن، الأمر الذي يمكن الشركة المستثمرة من قيادة مجلس الإدارة واختيار المديرين الذين ينوبون عنها في الإشراف على عمل الشركة (مصطفى، 2003).

إن نتيجة امتلاك المستثمر المؤسسي لملكية كبيرة من أسهم الشركة المساهمة العامة تعطيه الحافز على مراقبة الشركة من أجل الحصول على المنافع المطلوبة والذي بدوره يؤدي إلى تحسن أداء الشركة بالإيجاب (Koka, 2000, 65).

المطلب الرابع: ملكية مجلس الإدارة وأثرها على الأداء المالي للشركات:

وهي مساهمة مجلس إدارة الشركة في رأسمال الشركة، ويعتبر مجلس إدارة الشركة أكبر سلطة في إدارتها؛ حيث يتم انتخابه من قبل جميع المساهمين لتوكل إليه متابعة ورقابة إدارة الشركة نيابة عن المساهمين، ويمكن للباحثين تعريف ملكية مجلس الإدارة بأنها: "ما يملكه أعضاء مجلس الإدارة من رأس مال الشركة حسب المسوح به قانوناً".

بالتالي يعتبر أعضاء مجلس الإدارة من أكثر المساهمين اطلاعًا على أوضاع وظروف الشركة، وبالتالي تتوفر لديهم جميع المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة، وكذلك الخبرة والكفاءة بالإضافة لامتلاكهم جزءًا من رأس مال الشركة، لذا فمن المتوقع نظريًا أن تؤثر ملكية مجلس الإدارة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إيجابيًا على أداء الشـــركة؛ إلا إذا تم اســـتغلال ما يمتلكون من معلومات ورقابة اســـتغلالًا لمصـــالحهم الشخصية فإنه في هذه الحالة سيكون الأثر سلبيًا على أداء الشركة (جمعة، 2000، 38).

الدراسة التطبيقية

أولاً: مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من الشركات المدرَجة في بورصة فلسطين، حيث بلغ عدد الشركات المدرَجة في بورصة فلسطين (48) شركة، وعينة الدراسة هي عينة شاملة لجميع الشركات التي توفرتْ بياناتها ولم تتوقفْ عن التداول خلال فترة الدراسة، والتي اكتملتْ لها البيانات اللازمة كافةً لتقدير متغيرات الدراسة للفترة من (2011م) إلى (2018م). وبلغت عينة الدراسة (41) شركة بحيث تم استبعاد (7) شركات لعدم توفر بياناتها خلال فترة الدراسة، ويوضح الجدول رقم (1) عينة ومجتمع الدراسة على النحو التالي:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الجدول رقم (1): مجتمع وعينة الدراسة

بورصة فلسطين خلال الفترة من 2011-2018.				
القطاع		المسجلة	المستبعدة	عينة الدراسة
الصناعة	العدد	13	2	11
	النسبة	%100	%15	%85
الخدمي	العدد	11	1	10
	النسبة	%100	%9	%91
الاستثماري	العدد	10	1	9
	النسبة	%100	%0.1	%0.9
المصارف	العدد	7	1	6
	النسبة	%100	%14	%86
التامين	العدد	7	2	5
	النسبة	%100	%29	%71
الإجمالي		**48**	**7**	**41**

ثانياً: منهج الدراسة وأساليب جمع البيانات:

تم استخدام المنهج والوصفي التحليلي، ولأغراض هذا الدراسة تم الاعتماد على المصادر الثانويّة في جمع البيانات (التقارير السنوية المنشورة لشركات العينة، والبيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة من الموقع الإلكتروني لبورصة فلسطين على مدار فترة الدراسة من 2011م إلى 2018م.

ثالثاً: التحقق من صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي:

قبل البدء بتحليل البيانات وتقدير نماذج الدراسة واختبار الفرضيات، لابدَّ أولاً من التحقق من صلاحية البيانات، وتم ذلك عبر مجموعة من الاختبارات، هي: التوزيع الطبيعيّ، وتجانس تباين الخطأ العشوائي (Homoscedasticity)، حيث إنَّه تم استخدام أسلوب (Pooled Data) في عرض البيانات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: نتائج التحليل الإحصائي:

الجدول رقم (2) الإحصاء الوصفي للمتغيرات

المتغيرات	نوع المتغير	الشركات الفلسطينية المدرجة (عينة الدراسة) خلال الفترة من 2011-2018			
		الوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الحد الأقصى	الحد الأدنى
ملكية كبار المساهمين	مستقل	0.64	0.29	1.40	0.01
الملكية الأجنبية	مستقل	0.34	0.30	0.88	0.00
ملكية المؤسسات	مستقل	0.48	0.29	1.24	0.01
ملكية مجلس الإدارة	مستقل	0.30	0.28	1.00	0.00
ملكية الإدارة التنفيذية	مستقل	0.04	0.03	0.10	0.00
الملكية المتشتتة	مستقل	0.37	0.29	0.99	0.00
العائد على الأصول	تابع	0.02	0.07	0.19	-0.32
العائد على الملكية	تابع	0.07	0.27	2.02	-1.40
ربحية السهم	تابع	0.82	4.47	30.10	-0.30
العائد السوقي	تابع	1.42	16.78	211.23	-2.06
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	ضابط	17.18	1.68	21.23	13.91
الرافعة المالية	ضابط	0.41	0.29	1.05	0.01
العمر	ضابط	24.44	10.25	58.00	10.00

يلاحظ من الجدول رقم (2) أنَّ الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة كان مرتفعًا نسبيًّا مقارنة بالوسط الحسابي، وكان واضحًا في متغيرات الربحية وكذلك متغيرات الملكية، حيث بلغ متوسط العائد على الأصول لشركات عينة الدراسة (0.02%) بينما الانحراف المعياري لشركات عينة الدراسة بلغ (0.07%)، وبلغ

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

متوسط العائد على الملكية لشركات عينة الدراسة (0.07%) بينما الانحراف المعياري لشركات عينة الدراسة بلغ (0.27%)، وبلغ متوسط ربحية السهم لشركات عينة الدراسة (0.82%) بينما الانحراف المعياري لشركات عينة الدراسة بلغ (4.47%)، ويعزى ذلك إلى اختلاف حجم الشركات وطبيعة نشاطها حيث إن عينة الدراسة شملت جميع القطاعات المختلفة المدرجة في البورصة، بالإضافة إلى الفترة التي شملتها للدراسة الواقعة ما بين العام (2011– 2018)، وإلى التغيرات الاقتصادية في فلسطين نتيجة الحصار والحروب المتكررة خلال فترة الدراسة.

خامساً: اختبار التوزيع الطبيعي:

للتحقق من مدى اقتراب البيانات من توزيعها الطبيعيّ، تم استخدام اختبار (Jarque-Bera) المعمليّ حيث تكون قاعدة القرار قبول الفرضيّة العدميّة – إن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي–إذا كانت احتمالية اختبار (J-B) أكبر من (5%)، قد أظهرتْ نتائج اختبار التوزيع الطبيعي كما هي في الجدول رقم (3) أن احتمال (J-B) لغالبية المتغيرات كانتْ أقلَّ من (5%)؛ مما يعني عدم اقترابها من التوزيع الطبيعي، وللتغلب على مشكلة عدم التوزيع الطبيعي؛ تم أخذ اللوغاريثم الطبيعي (ln) للمتغيرات كي تقترب من التوزيع الطبيعيّ.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (3) جدول التوزيع الطبيعي

اختبار جارك بيرا			
المتغيرات	الشركات الفلسطينية المدرجة (عينة الدراسة) خلال الفترة من 2011-2018		
	(J-B)	القيمة الاحتمالية	التوزيع
ملكية كبار المساهمين	.200	.000c	غير طبيعي
الملكية الأجنبية	.188	.000c	غير طبيعي
ملكية المؤسسات	.083	.010c	غير طبيعي
ملكية مجلس الإدارة	.182	.000c	غير طبيعي
ملكية الإدارة التنفيذية	.208	.000c	غير طبيعي
الملكية المتشتتة	.208	.000c	غير طبيعي
العائد على الأصول	.143	.000c	غير طبيعي
العائد على الملكية	.236	.000c	غير طبيعي
ربحية السهم	.487	.000c	غير طبيعي
العائد السوقي	.470	.000c	غير طبيعي
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	.064	.200c,d	طبيعي
الرافعة المالية	.142	.000c	غير طبيعي
العمر	.291	.000c	غير طبيعي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سادساً: اختبار بيرسون للمتغيرات المستقلة:

جدول رقم (4) اختبار بيرسون للمتغيرات المستقلة

	ملكية كبار المساهمين	الملكية الأجنبية	ملكية المؤسسات	ملكية مجلس الإدارة	ملكية الإدارة التنفيذية	الملكية المتشتتة	الحجم	الرافعة المالية	العمر
ملكية كبار المساهمين	1								
الملكية الأجنبية	.549**	1							
ملكية المؤسسات	.772**	0.058	1						
ملكية مجلس الإدارة	.454**	-.49**	.742**	1					
ملكية الإدارة التنفيذية	-.97**	-.53**	-.74**	-.44**	1				
الملكية المتشتتة	-.97**	-.53**	-.74**	-.44**	1.000**	1			
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	.231**	.406**	0.09	-.192*	-.233**	-.23**	1		
الرافعة المالية	0.106	.202*	-.163*	-0.104	-0.113	-0.113	.442**	1	
العمر	-.40**	-0.147	-.35**	-.26**	.388**	.388**	.205**	0.13	1

يبين الجدول رقم (4) وجود ارتباط عال بين بعض المتغيرات المستقلة حيث بلغت أعلى قيمة ارتباط بين متغيري ملكية كبار المساهمين وملكية الإدارة التنفيذية (97.7%) ومتغيري ملكية كبار المساهمين والملكية المشتتة (97.7%)، الأمر الذي يشير إلى احتمالية وجود مشكلة (التداخل الخطي Collinearity) بين المتغيرات في النموذج الإحصائي، ومن أجل فحص قوة النموذج وهل يؤثر الارتباط العالي بين المتغيرات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستقلة على قوة النموذج؟ تم إجراء اختبار معامل تضخيم التباين (Variance Inflation Factor VIF) والجدول التالي رقم (5.4) يوضح النتائج التي تم التوصل إليها.

سابعاً: اختبار التداخل الخطي:

تم استخدام مقياس (Collinearity Statistics) وذلك بحساب معامل تضخم التباين (VIF) لكل متغير من المتغيرات المستقلة، إذ يعد ذلك الاختبار مقياسًا لتأثير الارتباط بين المتغيرات المستقلة. يلاحظ في الجدول رقم (3.5) أن قيم (VIF) هي أعلى من ال(10) مما يعني أن نماذج الدراسة تعاني من مشكلة التداخل الخطي، ولا بد من حذف المتغيرات الأعلى قيم (ملكية الإدارة التنفيذية والملكية المتشتتة) وإعادة الاختيار، وبعد التعديل كانت قيم (VIF) لجميع المتغيرات المتبقية أقل من الـ(10) مما يعني أن نماذج الدراسة لا تعاني من مشكلة التداخل الخطي

جدول رقم (5) التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة

التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة		التداخل الخطي للمتغيرات المستقلة بعد التعديل والحذف	
المتغيرات	معامل تضخم التباين	المتغيرات	معامل تضخم التباين
ملكية كبار المساهمين	27.884	ملكية كبار المساهمين	3.606
الملكية الأجنبية	1.762	الملكية الأجنبية	6.276
ملكية المؤسسات	6.372	ملكية المؤسسات	7.944
ملكية مجلس الإدارة	1.762	ملكية مجلس الإدارة	1.755
ملكية الإدارة التنفيذية	22.845	الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	1.612
الملكية المتشتتة	31.227	الرافعة المالية	1.351
الحجم(اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	1.614	العمر	2.884

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرافعة المالية	1.351	ملكية كبار المساهمين	3.606
العمر	2.884	الملكية الأجنبية	6.276

ثامناً: اختبار مساواة متوسط البواقي للصفر (Mean of Residual)

أظهر هذا الاختبار عدم وجود مشـــكلة للبواقي في نموذج الدراســـة، ويلاحظ من جدول الانحدار لجميع نماذج الدراسة أنَّ قيمة متوسط البواقي للنماذج مختلفة وكانت قريبة من الصفر، ويبين الشكل رقم (2) أن النقاط موزعة بشـــكل متســـاوٍ حول الصـــفر، وهذا يعزز خلو النموذج من مشـــكلة عدم تجانس الخطأ العشوائي.

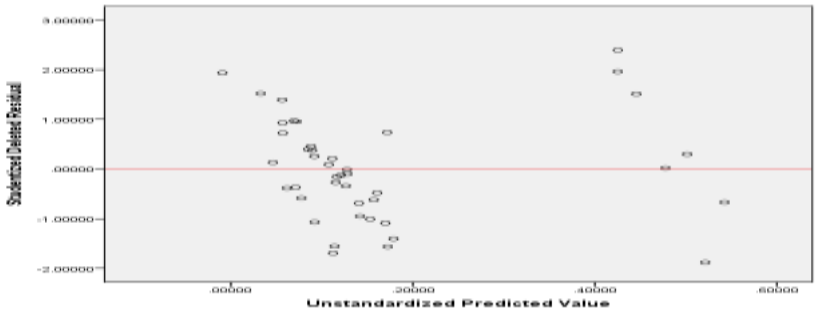

شكل رقم (2) اختبار مساواة متوسط البواقي للصفر

تاسعاً: اختبار عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity Test)

تم استخدام اختبار (Robust-Standard-Errors) وذلك لضبط مشكلة عدم تجانس تباين الخطأ العشوائي (Heteroskedasticity) لنماذج الدراسة؛ تبيّن أنّ إحصائية (White) كانت أقل من (0.05) لجميع نماذج الدراسة وهذا يعني أننا نرفض الفرضية العدميّة بأنّ نماذج الدراسة يعاني من مشكلة عدم ثبات تباين الخطأ العشوائي.

لتحقيق غرض الدراسة تم استخدام نماذج الانحدار الخطي المتعدد والمتمثل بالمعادلات التالية:

$$ROA = \alpha + \beta_1 x1 + \beta_2 x2 + \beta_3 x3 + \beta_4 x4 + \beta_5 \text{ size} + \beta_6 \text{ leverage} + \beta_7 \text{ AGE} + e$$

$$ROE = \alpha + \beta_1 x1 + \beta_2 x2 + \beta_3 x3 + \beta_4 x4 + \beta_5 \text{ size} + \beta_6 \text{ leverage} + \beta_7 \text{ AGE} + e$$

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

$$EPS = \alpha + \beta_1 x1 + \beta_2 x2 + \beta_3 x3 + \beta_4 x4 + \beta_5 \text{ size} + \beta_6 \text{ leverage} + \beta_7 \text{ AGE} + e$$

$$RM = \alpha + \beta_1 x1 + \beta_2 x2 + \beta_3 x3 + \beta_4 x4 + \beta_5 \text{ size} + \beta_6 \text{ leverage} + \beta_7 \text{ AGE} + e$$

حيث إنّ:

جدول رقم (5) رموز المتغيرات في الدراسة

الرمز	المتغيرات	الرمز	المتغيرات
$x1$	ملكية كبار المساهمين	Size	الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)
$x2$	الملكية الأجنبية	Size	الرافعة المالية
$x3$	ملكية المؤسسات	ROA	العائد على الاصول
$x4$	ملكية مجلس الإدارة	ROE	العائد على الملكية
AGE	العمر	EPS	ربحية السهم
α	المقدار الثابت في النموذج	RM	العائد السوقي
$\beta_1 - \beta_7$	معاملات النموذج	e	الخطأ العشوائي

عاشراً: اختبار الفرضيات ومناقشة النتائج:

ولغرض اختبار نماذج الدراسة تم تصميم النماذج وتم استخدام أسلوب الانحدار الخطيّ المتعدد وتم اختبار نماذج الانحدار على مستوى العينة ككل، وتم إجراء الاختبار لكل نموذج بشكل منفصل.

للحكم على معنويّة الأثر الارتباطيّ للمتغير المستقِل، والمتغير التابِع بشكل عمليّ وفاعل يتم اتّباع قاعدة القرارات التالية لإطلاق الحكم الحياديّ، وهي:

- إذا كانتْ (Sig.R > 5%) يتم قبول الفرضية H0 (لا توجد علاقة).
- إذا كانتْ (Sig.R < 5%) يتم قبول الفرضية H1 (توجد علاقة).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **الفرضية الأولى:**

(لا توجد علاقة بين أنماط الملكيّة والعائد على الأصول للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

جدول رقم (6): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع شركات عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROA خلال الفترة 2011-2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع (ROA)		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-.021	.198
الملكية الأجنبية	$x2$	.013	.043
ملكية المؤسسات	$x3$	-.029	.028
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	.012	.149
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	.014	.000
الرافعة المالية	Size	-.081	.000
العمر	AGE	-.182	.007
القيمة الاحتمالية	0.000		
معامل التفسير	0.21		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (6)، يتبيّن:

- أنّه يُوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصـــائيّة للملكية الأجنبية على ROA في عينة الدراســـة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig تساوي 0.043 وهي أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضـيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصـائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية على ROA للشـركات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك -وفق رأي الباحثان- إلى الخبرة والكفاءة المتراكمة والمتوفرة في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الشـــركات الأجنبية نتيجة الاســـتثمار في دول متعددة الظروف مما يتيح الخبرة والدراية واتخاذ القرارات الاستثمارية بموضوعية والبعد عن العاطفية.

– أنّه يُوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائيّة لملكية المؤسسات على ROA في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig تساوي 0.028 وهي أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية المؤسسات على ROA للشركات المدرَجة في بورصـــة فلســطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى الســلوك الانتهازي للإدارة وتحقيق مصالحها الخاصة على حساب الأطراف الأخرى.

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين وملكية مجلس الإدارة على ROA في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig تساوي (0.198) و(0.149) على الترتيب وهي أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين وملكية مجلس الإدارة على ROA للشركات المدرَجة في بورصـــة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى التحصين وحماية قراراتهم بسبب الهيمنة على سلطة اتخاذ القرارات دون الأخذ بعين الاعتبار التأثير على نتيجة معدل العائد على الأصول.

– اختبار الفرضية الأولى (لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROA) لكل قطاع بشكل منفصل:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. قطاع البنوك:

جدول رقم (7): تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبنوك لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROA خلال الفترة 2011-2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع (ROA) على مستوى البنوك		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-3.708	0.004
الملكية الأجنبية	$x2$	1.801	0.065
ملكية المؤسسات	$x3$	0.305	0.402
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	0.413	0.351
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	-0.158	0.577
الرافعة المالية	size	0.698	0.598
العمر	AGE	0.007	0.798
القيمة الاحتمالية	0.021		
معامل التفسير	.617		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (7)، يتبيّن:

- أنّه يُوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين على ROA في قطاع البنوك في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على ROA للبنوك المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان إلى الخبرة والكفاءة في الطواقم الإدارية والمالية وتوفر الموارد المالية والبشرية في البنوك في استثمار وتشغيل أصولها مما ينعكس بالإيجاب على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

زيادة الأرباح وعلية يتأثر معدل العائد على الأصول، وكذلك سيطرة كبار المساهمين على البنوك وهم من العائلات التي لها تاريخ عريق في إدارة البنوك في فلسطين.

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لبقية المتغيرات الملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROA في قطاع البنوك في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيم sig اعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROA للبنوك المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى أن كبار المساهمين من العائلات العريقة في قيادة وإدارة البنوك في فلسطين هم من يسيطرون على القرارات بسبب توفر الكفاءة لديهم في هذا المجال.

2. قطاع التامين:

جدول رقم (8): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع التامين لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROA خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROA على مستوى قطاع التامين		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-8.249	0.092
الملكية الأجنبية	$x2$	1.81	0.19
ملكية المؤسسات	$x3$	3.524	0.16
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	1.144	0.045
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	-7.891	0.025
الرافعة المالية	size	-40.595	0.022
العمر	AGE	0.574	0.082
القيمة الاحتمالية	0.195		
معامل التفسير	.62		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (8)، يتبيّن:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– أنّه يُوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائيّة لملكية مجلس الإدارة على ROA في شركات قطاع التأمين في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) ملكية مجلس الإدارة على ROA لشركات قطاع التأمين المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى خبرة وكفاءة ملكية مجلس الإدارة في إدارة أصول الشركة في توليد الأرباح مما ينعكس بالإيجاب على معدل العائد على الأصول واهتمام ملكية مجلس الإدارة بمعدل العائد على الأصول، وكذلك لأن طبيعة عمل شركات التأمين خدمية وتعتمد على الأصول متداولة ولا يعتمد كثيرًا على الأصول الثابتة بسبب طبيعة عملها، وتعدد مجالات عمل قطاع التأمين.

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات على ROA في شركات قطاع التأمين في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيم sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات على ROA لشركات قطاع التأمين المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى السيطرة من قبل ملكية مجلس الإدارة على القرارات الاستثمارية في شركات التأمين نتيجة لخبرتهم في الإدارة المالية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. قطاع الاستثمار:

جدول رقم (9): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الاستثمار لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROA خلال الفترة 2011-2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROA على مستوى قطاع الاستثمار		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	2.264	0.342
الملكية الأجنبية	$x2$	-1.09	0.088
ملكية المؤسسات	$x3$	-0.798	0.09
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-1.184	0.207
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	0.261	0.146
الرافعة المالية	Size	6.737	0.031
العمر	AGE	-0.054	0.691
القيمة الاحتمالية	0.08		
معامل التفسير	.59		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (9)، يتبيّن:

- أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROA في شركات قطاع الاستثمار في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمsig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROA لشركات قطاع الاستثمار المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك -وفق رأي الباحثان- إلى طبيعة عمل قطاع الاستثمار في فلسطين واعتماده على الاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة كبيرة، وكبر حجم الأصول الثابتة في قطاع الاستثمار مما يؤدي إلى ضعف معدل العائد على الأصول، لأنه استثمار في الأصول الثابتة يولد أرباح قليلة مقارنة بحجم الاستثمار.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. قطاع الصناعة:

جدول رقم (10): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الصناعة في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROA خلال الفترة 2011-2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROA على مستوى قطاع الصناعة		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	2.136	0.044
الملكية الأجنبية	$x2$	-0.494	0.359
ملكية المؤسسات	$x3$	-0.752	0.524
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-0.946	0.388
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	1.342	0.002
الرافعة المالية	size	-1.985	0.244
العمر	AGE	-0.014	0.641
القيمة الاحتمالية	0.04		
معامل التفسير	.36		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (10)، يتبيّن:

- أنّه يُوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائيّة ملكية كبار المساهمين على ROA في شركات قطاع الصناعة في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) ملكية كبار المساهمين على ROA لشركات قطاع الصناعة المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك -وفق رأي الباحثان- إلى اهتمام كبار المساهمين بمعدل العائد على الأصول في قطاع الصناعة في فلسطين لأنه معظم شركات قطاع الصناعة تعتمد على العائد الأصول كمقياس لإنجاح الإدارة في توليد الأرباح.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصـائيّة للملكية الأجنبية وملكية المؤسـسـات وملكية مجلس الإدارة على ROA في شـركات قطاع الصـناعة في عينة الدراسـة في الفترة t، حيث كانت قيم sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضـيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصـائيّة عند مسـتوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية وملكية المؤسـسـات وملكية مجلس الإدارة على ROA لشـركات قطاع الصـناعة المدرَجة في بورصـة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى أن معظم الشركات قطاع الصـناعة في فلسـطين تعود ملكيتها بالغالب لكبار المسـاهمين وهم من يتحكمون في القرارات الأسـاسـية وخاصة القرارات الاستثمارية.

5. قطاع الخدمات:

جدول رقم (11) :تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الخدمات في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROA خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROA على مستوى قطاع الخدمات		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	8.984	0.16
الملكية الأجنبية	$x2$	-0.254	0.478
ملكية المؤسسات	$x3$	-9.808	0.151
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-0.196	0.792
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	0.335	0.02
الرافعة المالية	size	-4.299	0.012
العمر	AGE	-0.091	0.151
القيمة الاحتمالية	0.000		
معامل التفسير	.98		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (11)، يتبيّن:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROA في شركات قطاع الخدمات في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيم sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROA لشركات قطاع الخدمات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى طبيعة الاستثمار في قطاع الخدمات في فلسطين، لأن قطاع الخدمات يركز على تقديم خدمات، ولا يعتمد على الاستثمار بالأصول الثابتة بشكل أساسي وصغر حجم الاستثمار في الأصول الثابتة في قطاع الخدمات.

– الفرضية الثانية:

(لا توجد علاقة بين أنماط الملكيّة والعائد على حقوق الملكية للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

جدول رقم (12) :تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع شركات عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROE خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROE		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-.816	.031
الملكية الأجنبية	$x2$	.262	.099
ملكية المؤسسات	$x3$	-.203	.450
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	.931	0.05
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	.025	.774
الرافعة المالية	size	.325	.067
العمر	AGE	-3.246	.039
القيمة الاحتمالية	0.000		
معامل التفسير	0.16		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (12)، يتبيّن:

– أنّه يُوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائيّة لملكية مجلس الإدارة على ROE في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig تساوي (0.05) وهي تساوي (5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية مجلس الإدارة على ROE للشركات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى كفاءة أعضاء مجلس الإدارة في إدارة وتشغيل أموال الملاك مما يؤدي بالإيجاب على معدل العائد على الملكية.

– أنّه يُوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين على ROE في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig تساوي 0.031 وهي أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على ROE للشركات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى الهيمنة على القرارات الاستثمارية من قبل كبار المساهمين مما يؤدي إلى مردود عكسي على العائد على حقوق الملكية واهتمامهم بمعدل العائد الأصول بنسبة كبيرة مقارنة بمعدل العائد على حقوق الملكية.

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للملكية الأجنبية وملكية المؤسسات على ROE في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig تساوي (0.099) و(0.45) على الترتيب وهي أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية وملكية المؤسسات على ROE للشركات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى أن الملكية الأجنبية والمؤسسات تعطى الأولوية للعائد على الأصول باعتباره المؤشر الأهم في قياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح.

اختبار الفرضية الثانية: (متغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROE) لمستوى كل قطاع بشكل منفصل:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

1. قطاع البنوك:

جدول رقم (13) :تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبنوك في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROE خلال الفترة 2011-2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROE على مستوى البنوك		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-3.594	0.008
الملكية الأجنبية	$x2$	1.19	0.243
ملكية المؤسسات	$x3$	0.388	0.327
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	0.003	0.994
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	0.373	0.233
الرافعة المالية	size	1.892	0.198
العمر	AGE	-0.012	0.654
القيمة الاحتمالية	0.002		
معامل التفسير	0.74		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (13)، يتبيّن:

- أنّه يُوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين على ROE في قطاع البنوك في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) ملكية كبار المساهمين على ROE للبنوك المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك -وفق رأي الباحثان- إلى ارتفاع قيمة حقوق الملاك خلال مرور الزمن من خلال ارتفاع القيمة السوقية للأسهم في البنوك المدرجة في بورصة فلسطين وكذلك احتواء حقوق الملاك على القيمة الاسمية وعلاوة الإصدار وكذلك الاحتياطات القانونية والاحتياطات الاختيارية والأرباح المحتجزة، مما ينعكس سلبًا على العائد على حقوق الملكية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصـائيّة للملكية الأجنبية وملكية المؤسـسـات وملكية مجلس الإدارة على ROE في قطاع البنوك في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيم sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضـيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصـائيّة عند مسـتوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROE للبنوك المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى أن أنماط الملكية الأجنبية، المؤسـسـات، ومجلس الإدارة تعطي الأولوية للعائد على الأصول باعتباره المؤشر الأهم في قياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح.

2. قطاع التأمين:

جدول رقم (14): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع التامين في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROE خلال الفترة من 2011–2019م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROE على مستوى قطاع التامين		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-5.907	0.288
الملكية الأجنبية	$x2$	1.015	0.538
ملكية المؤسسات	$x3$	3.142	0.297
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	0.574	0.309
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	-5.589	0.124
الرافعة المالية	Size	-14.954	0.331
العمر	AGE	0.452	0.248
القيمة الاحتمالية	0.07		
معامل التفسير	.69		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (14)، يتبيّن:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROE في شـركات قطاع التأمين في عينة الدراسـة في الفترة t، حيث كانت قيم sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضـيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROE لشركات قطاع التأمين المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى أن أنماط الملكية، كبار المساهمين، الأجنبية، المؤسسات، ومجلس الإدارة تعطى الأولوية للعائد على الأصول باعتباره المؤشر الأهم في قياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح.

3. قطاع الاستثمار:

جدول رقم (15) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الاستثمار في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROE خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROE على مستوى قطاع الاستثمار		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	1.921	0.42
الملكية الأجنبية	$x2$	-1.019	0.109
ملكية المؤسسات	$x3$	-0.323	0.472
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-0.853	0.358
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	0.347	0.062
الرافعة المالية	Size	9.506	0.005
العمر	AGE	-0.132	0.342
القيمة الاحتمالية	0.03		
معامل التفسير	.67		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (15)، يتبيّن:

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROE في شركات قطاع الاستثمار في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيم sig اعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROA لشركات قطاع الاستثمار في المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى أن أنماط الملكية الأجنبية، المؤسسات، ومجلس الإدارة تعطى الأولوية للعائد على الأصول باعتباره المؤشر الأهم في قياس كفاءة الإدارة في توليد الأرباح.

4. قطاع الصناعة:

جدول رقم (16) :تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الصناعة في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROE خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROE على مستوى قطاع الصناعة		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	2.345	0.029
الملكية الأجنبية	$x2$	-0.571	0.292
ملكية المؤسسات	$x3$	-0.715	0.546
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-1.025	0.352
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	1.381	0.001
الرافعة المالية	size	-0.626	0.711
العمر	AGE	-0.009	0.767
القيمة الاحتمالية	0.015		
معامل التفسير	.43		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (16)، يتبيّن:

– أنّه يُوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصـــائيّة لملكية كبار المســـاهمين على ROE في شـــركات قطاع الصناعة في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصـــائيّة عند مســـتوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على ROE لشركات قطاع **الصناعة** المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى خبرة وكفاءة ملكية المساهمين في إدارة واستثمار أموال الملاك مما ينعكس بالإيجاب على العائد على حقوق الملاك.

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصـــائيّة لملكية الأجنبية وملكية المؤســـســـات وملكية مجلس الإدارة على ROE في شركات قطاع الصناعة في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية وملكية المؤســـســـات وملكية مجلس الإدارة على ROE لشـــركات قطاع الصناعة المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى أن أنماط الملكية الأجنبية، المؤسسات، ومجلس الإدارة يعطي الأهمية الأكبر للعائد على الأصول باعتباره الأهم في قطاع الصناعة.

5. قطاع الخدمات:

جدول رقم (17): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الخدمات في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج ROE خلا الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع ROE على مستوى قطاع الخدمات		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	5.144	0.863
الملكية الأجنبية	$x2$	-0.654	0.719
ملكية المؤسسات	$x3$	-3.899	0.902
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-2.865	0.47
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	0.233	0.672

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرافعة المالية	size	-0.276	0.964
العمر	AGE	-0.242	0.429
القيمة الاحتمالية	0.224		
معامل التفسير	.77		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (17)، يتبيّن:

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROE في شركات قطاع الخدمات في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig اعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على ROE لشركات قطاع الخدمات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى طبيعة عمل قطاع الخدمات والذى يعمل في مجال تقديم الخدمات وبالتالي لا تعطي الإدارة الأهمية الكبرى لمعدل العائد على حقوق الملكية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **الفرضية الثالثة:**

(لا توجد علاقة بين أنماط الملكيّة والعائد على ربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

جدول رقم (18): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع شركات عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج EPS خلال الفترة 2011-2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع EPS		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-.021	.198
الملكية الأجنبية	$x2$	.013	.043
ملكية المؤسسات	$x3$	-.029	.028
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	.012	.149
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	.014	.000
الرافعة المالية	size	-.081	.000
العمر	AGE	-.182	.007
القيمة الاحتمالية	0.000		
معامل التفسير	0.21		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (18)، يتبيّن:

- أنّه يُوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين على EPS في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig تساوي(0.03) وهي أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على EPS للشركات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك -وفق رأي الباحثان- إلى امتلاك كبار المساهمين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النسبة الأكبر من عدد الأسهم العادية فبالتالي تجد اهتمامًا بالغًا من قبلهم لتعظيم ربحية الأسهم العادية حيث إن ارتفاع قيمة أسهمهم يعني حصولهم على عائد سنوي جيد.

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية الأجنبية وملكية المؤسسات ولملكية مجلس الإدارة على EPS في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig تساوي (0.873) و(0.825) و(0.589) على الترتيب وهي أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية وملكية المؤسسات ولملكية مجلس الإدارة على EPS للشركات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى اهتمام أنماط الملكية الأجنبية والمؤسسات ومجلس الإدارة ينصب اهتمامهم على عدم توزيع الأرباح السنوية على الأسهم، وتعظيم قيمة حقوق الملاك المتمثلة في الأرباح المحتجزة والاحتياطات بأنواعها وذلك من أجل التوسع في المستقبل للشركة من خلال الاستغلال الأمثل لها.

– اختبار الفرضية الثالثة: (لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج EPS) لكل قطاع بشكل منفصل:

1. قطاع البنوك والخدمات المالية:

جدول رقم (19) تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبنوك والخدمات المالية في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج EPS خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع EPS لقطاع البنوك والخدمات المالية		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-5.098	0.019
الملكية الأجنبية	$x2$	3.217	0.065
ملكية المؤسسات	$x3$	1.084	0.101
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	0.213	0.783
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	0.194	0.685
الرافعة المالية	size	-0.219	0.923
العمر	AGE	0.118	0.012
القيمة الاحتمالية	0.000		
معامل التفسير	0.87		
متوسط البواقي	0.000		

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (19)، يتبيّن:

– أنّه يُوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين على EPS في قطاع البنوك والخدمات المالية في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على EPS للبنوك المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى عدم تفضيلهم الحصول على عائد سنوي للأسهم العادية، بينما يسعى كبار المساهمين لتعظيم القيمة الدفترية والبورصة للأسهم مما ينتج عنه تعظيم ثروتهم من خلال تعظيم القيمة الدفترية والسوقية للأسهم.

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على EPS في قطاع البنوك والخدمات المالية في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيم sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على EPS للبنوك المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى أن أنماط الملكية الأجنبية والمؤسسات ومجلس الإدارة يتبعون السياسة الوسيطة والحيادية في حصولهم على عائد سنوي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. قطاع التامين:

جدول رقم (20) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع التامين في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج EPS خلال الفترة 2011-2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع EPS على مستوى التأمين		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-7.566	0.251
الملكية الأجنبية	$x2$	1.08	0.563
ملكية المؤسسات	$x3$	3.573	0.3
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	1.03	0.171
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	-8.543	0.068
الرافعة المالية	size	-46.925	0.049
العمر	AGE	0.803	0.085
القيمة الاحتمالية	0.15		
معامل التفسير	.65		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (20)، يتبيّن:

- أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على EPS في شركات قطاع التأمين في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على EPS لشركات قطاع التأمين المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك -وفق رأي الباحثان- إلى طبيعة نشاط قطاع التأمين في فلسطين والذى يمتد لفترات طويلة غالبًا مع العملاء.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. قطاع الاستثمار:

جدول رقم (21) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الاستثمار في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج EPS خلال الفترة 2011-2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع EPS على مستوى قطاع الاستثمار		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	1.401	0.562
الملكية الأجنبية	$x2$	-0.946	0.142
ملكية المؤسسات	$x3$	-1.038	0.038
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-1.176	0.221
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	0.226	0.213
الرافعة المالية	size	6.964	0.03
العمر	AGE	0.05	0.723
القيمة الاحتمالية	0.017		
معامل التفسير	.70		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (21)، يتبيّن:

- أنّه يُوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائيّة لملكية المؤسسات على EPS في شركات قطاع الاستثمار في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل مِن (5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية المؤسسات على EPS لشركات قطاع الاستثمار المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك -وفق رأي الباحثان- إلى طبيعة نشاط قطاع الاستثمار، والتي تقوم على الاستثمارات طويلة الأجل وتكلفتها العالية، والذى ينتج عنها عدم تحقيق أرباح في الأجل القريب.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصـــائيّة لملكية كبار المســـاهمين والملكية الأجنبية وملكية مجلس الإدارة على EPS في شـــركات قطاع الاســـتثمار في عينة الدراســـة في الفترة t، حيث كانت قيم sig أعلى مِن (5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضـيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصـائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية مجلس الإدارة على EPS لشركات قطاع الاســتثمار المدرَجة في بورصـــة فلســطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى اتباع ســياســة الوسطية والحياد في حصولهم على عائد سنوي.

4. قطاع الصناعة:

جدول رقم (22) :تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الصناعة في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج EPS خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع EPS على مستوى قطاع الصناعة		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	2.957	0.011
الملكية الأجنبية	$x2$	-0.513	0.375
ملكية المؤسسات	$x3$	-1.251	0.325
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-0.959	0.415
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	1.519	0.001
الرافعة المالية	size	-2.098	0.251
العمر	AGE	0.028	0.377
القيمة الاحتمالية	0.001		
معامل التفسير	.54		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (22)، يتبيّن:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

– أنّه يُوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين على EPS في شركات قطاع الصناعة في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين على EPS لشركات قطاع الصناعة في المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى ارتفاع سيطرة كبار الملاك نظرًا لتملكهم حصة من الأسهم تجعل لديهم قوة تصويتية تؤثر على قرارات الشركة بالتوافق مع مصالحهم وامتلاكهم النسبة الأكبر من الأسهم وبالتالي ينصب اهتمامهم بحصولهم على العائد ربحية السهم السنوي.

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على EPS في شركات قطاع الصناعة في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيم sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على EPS لشركات قطاع الصناعة المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى أن أنماط الملكية الأجنبية والمؤسسات ومجلس الإدارة لهم عوامل أخرى غير ربحية السهم.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

5. قطاع الخدمات:

جدول رقم (23): تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الخدمات في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج EPS خلال الفترة 2011-2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع EPS على مستوى قطاع الخدمات		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	6.548	0.262
الملكية الأجنبية	$x2$	0.037	0.911
ملكية المؤسسات	$x3$	-6.997	0.26
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-0.152	0.829
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	0.308	0.023
الرافعة المالية	size	-3.26	0.027
العمر	AGE	-0.018	0.741
القيمة الاحتمالية	0.000		
معامل التفسير	.99		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (23)، يتبيّن:

أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على EPS في شركات قطاع الخدمات في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مجلس الإدارة على EPS لشركات قطاع الخدمات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى اهتمامات الملاك بكافة الأنماط في قطاع الخدمات يعطى أولوية لتقديم خدمة مميزة للعملاء، والتركيز على مؤشرات أخرى غير ربحية السهم.

– الفرضية الرابعة:

(لا توجد علاقة بين أنماط الملكيّة على العائد السوقي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين).

جدول رقم (24) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لجميع شركات عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج RM خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع RM		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-.164	.985
الملكية الأجنبية	$x2$	-2.612	.822
ملكية المؤسسات	$x3$	4.172	.618
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	1.826	.088
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	-5.488	.354
الرافعة المالية	Size	-.083	.587
العمر	AGE	-25.597	.115
القيمة الاحتمالية	0.73		
معامل التفسير	0.023		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (24)، يتبيّن:

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لأي من المتغيرات المستقلة ملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على RM في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قيمة sig تساوي(.985) و(0.822) و(0.618) و(0.088) على الترتيب وهي أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq$ 0.05) لأي من المتغيرات المستقلة ملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على RM للشركات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى عدم التركيز على القيمة السوقية للشركات من قبل الملاك بكافة أنماطهم وتركيزهم على مؤشرات أخرى لقياس كفاءة الإدارة.

– اختبار الفرضية الرابعة: (لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج RM) لكل قطاع بشكل منفصل:

1. قطاع البنوك والخدمات المالية:

جدول رقم (25) تحليل الانحدار الخطي المتعدد للبنوك والخدمات المالية في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج RM خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع RM على مستوى البنوك والخدمات المالية		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-0.264	0.969
الملكية الأجنبية	$x2$	-0.26	0.95
ملكية المؤسسات	$x3$	1.442	0.505
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-1.589	0.402
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	-2.883	0.165
الرافعة المالية	size	-20.384	0.015
العمر	AGE	0.195	0.283
القيمة الاحتمالية	0.17		
معامل التفسير	.77		
متوسط البواقي	0.000		

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (25)، يتبيّن:

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على RM في قطاع البنوك في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على RM للبنوك المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى عدم التركيز على القيمة السوقية لقطاع البنوك والخدمات المالية في فلسطين من قبل الملاك بكافة أنماطهم وتركيزهم على مؤشرات أخرى لقياس كفاءة الإدارة.

2. قطاع التأمين:

جدول رقم (26) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع التامين في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج RM خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع RM على مستوى قطاع التامين		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-2.8	0.233
الملكية الأجنبية	$x2$	1.899	0.219
ملكية المؤسسات	$x3$	-0.664	0.809
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	3.056	0.288
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	size	-1.578	0.175
الرافعة المالية	size	0.166	0.969
العمر	AGE	0.014	0.9
القيمة الاحتمالية	0.77		

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معامل التفسير	0.021
متوسط البواقي	0.000
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (26)، يتبيّن:

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على RM في شـركات قطاع التأمين في عينة الدراسـة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضـيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على RM لشركات قطاع التامين في المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى عدم التركيز على القيمة السوقية لقطاع التأمين في فلسطين من قبل الملاك بكافة أنماطهم وتركيزهم على مؤشرات أخرى لقياس كفاءة الإدارة.

3. قطاع الاستثمار:

جدول رقم (27) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الاستثمار في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج RM خلال الفترة من 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	المتغير التابع RM على مستوى قطاع الاستثمار		
	الرمز	المعاملات	القيمة الاحتمالية
ملكية كبار المساهمين	$x1$	37.384	0.273
الملكية الأجنبية	$x2$	-14.086	0.694
ملكية المؤسسات	$x3$	6.915	0.689
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	-6.745	0.277
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	-1.116	0.569
الرافعة المالية	Size	1.706	0.775
العمر	AGE	-1.308	0.063

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القيمة الاحتمالية	0.25
معامل التفسير	0.09
متوسط البواقي	0.000
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (27)، يتبيّن:

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على RM في شركات قطاع الاستثمار في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضـــيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على RM لشركات قطاع الاستثمار المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى عدم التركيز على القيمة الســوقية لقطاع الاســتثمار في فلســطين من قبل الملاك بكافة أنماطهم وتركيزهم على مؤشرات أخرى لقياس كفاءة الإدارة.

4. قطاع الصناعة:

جدول رقم (28) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الصناعة في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج RM خلال الفترة من 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	**المتغير التابع RM لقطاع الصناعة**		
	الرمز	**المعاملات**	**القيمة الاحتمالية**
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-.164	.985
الملكية الأجنبية	$x2$	-2.612	.822
ملكية المؤسسات	$x3$	4.172	.618
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	1.826	.088
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	-5.488	.354
الرافعة المالية	Size	-.083	.587

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العمر	AGE	-25.597	.115
القيمة الاحتمالية	0.73		
معامل التفسير	0.023		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (28)، يتبيّن:

– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على RM في شركات قطاع الصناعة في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين والملكية الأجنبية وملكية المؤسسات وملكية مجلس الإدارة على RM لشركات قطاع الصناعة المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى عدم التركيز على القيمة السوقية لقطاع الصناعة في فلسطين من قبل الملاك بكافة أنماطهم وتركيزهم على مؤشرات أخرى لقياس كفاءة الإدارة.

5. قطاع الخدمات:

جدول رقم (29) تحليل الانحدار الخطي المتعدد لقطاع الخدمات في عينة الدراسة لمتغيرات الملكية مجتمعة في نموذج RM خلال الفترة 2011–2018م.

المتغيرات المستقلة	**المتغير التابع RM على مستوى قطاع الخدمات**		
	الرمز	**المعاملات**	**القيمة الاحتمالية**
ملكية كبار المساهمين	$x1$	-.021	.198
الملكية الأجنبية	$x2$	.013	.043
ملكية المؤسسات	$x3$	-.029	.028
ملكية مجلس الإدارة	$x4$	.012	.149
الحجم (اللوغاريتم الطبيعي للأصول)	Size	.014	.000

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الرافعة المالية	size	-.081	.000
العمر	AGE	-.182	.007
القيمة الاحتمالية	0.000		
معامل التفسير	0.21		
متوسط البواقي	0.000		
اختبار تجانس تباين الخطأ العشوائي	0.000		

وبملاحظة معنويّة قيمة العلاقة لنماذج الدراسة كما هو موضّح في الجدول رقم (29)، يتبيّن:

– أنّه يُوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائيّة للملكية الأجنبية على RM في شركات قطاع الخدمات في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig تساوي أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) للملكية الأجنبية على RM لشركات قطاع الخدمات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى الخبرة والكفاءة المتمثلة في نمط الملكية الأجنبية والاهتمام بالقيمة السوقية لأنها هي البوصلة الحقيقة للشركة في البورصة المالي.

– أنّه يُوجد أثر عكسي ذو دلالة إحصائيّة لملكية المؤسسات على RM في شركات قطاع الخدمات في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة sig أقل مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة البديلة التي تنص على أنه: يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية المؤسسات على RM لشركات قطاع الخدمات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى السلوك الانتهازي للمديرين في ملكية المؤسسات وعدم تماثل المعلومات.

3– أنّه لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة لملكية كبار المساهمين وملكية مجلس الإدارة على RM في شركات قطاع الخدمات في عينة الدراسة في الفترة t، حيث كانت قيمة أعلى مِن(5%)، وبناءً عليه يتم قبول الفرضيّة العدمية التي تنص على أنه: لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة عند مستوى ($\alpha \leq 0.05$) لملكية كبار المساهمين وملكية مجلس الإدارة على RM لشركات قطاع الخدمات المدرَجة في بورصة فلسطين، ويرجع ذلك –وفق رأي الباحثان– إلى عدم التركيز على القيمة السوقية من قبل ملكية كبار المساهمين ومجلس الإدارة في قطاع الخدمات وتركيزهم على مؤشرات أخرى لقياس كفاءة الإدارة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة:

استعرض الباحثان في الدراسة متغيري أنماط الملكية والأداء المالي؛ وذلك بهدف التعرف على أثر أنماط الملكية على تقييم الأداء المالي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، ومن خلال الإطار النظري الذي تم استعراضه والدراسة التطبيقية تم التوصل إلى مجموعة من النتائج، والتي تم في سياقها تم اقتراح مجموعة من التوصيات.

أولاً: النتائج:

من خلال الأهداف الخاصة بالدراسة الحالية، وتحقيقها من خلال إجراءات الجانب التطبيقي الذي شمل اختبار الفرضيات فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج كالآتي:

1. يُوجد أثر إيجابي للملكية الأجنبية على العائد على الاصول للشركات المدرَجة في بورصة فلسطين.
2. لا يُوجد أثر إيجابي لملكية كبار المساهمين وملكية مجلس الإدارة وملكية المؤسسات على العائد على الاصول للشركات المدرَجة في بورصة فلسطين.
3. لا يُوجد أثر إيجابي للملكية الأجنبية وملكية المؤسسات ومجلس الإدارة وملكية كبار المساهمين على العائد على الملكية في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
4. لا يُوجد أثر ذو دلالة إحصائيّة للملكية الأجنبية، وملكية المؤسسات، ولملكية مجلس الإدارة وملكية كبار المساهمين على ربحية السهم للشركات المدرجة في بورصة فلسطين.
5. لا يُوجد أثر إيجابي لأي من المتغيرات المستقلة ملكية كبار المساهمين، والملكية الأجنبية، وملكية المؤسسات، وملكية مجلس الإدارة، على العائد السوقي في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً: التوصيات:

بناءً على النتائج التي توصلت إليها الدراسة يوصى الباحثان بالتالي:

– قيام بورصة فلسطين بإلزام الشركات المدرجة لديها بضرورة تحديث المعلومات المتعلقة بأنماط الملكية بصفة دورية من أجل المساعدة على تقييم أدائها المالي لها.

– اهتمام الحكومة الفلسطينية بالاستثمار الأجنبي، ونشر الوعي الاستثماري له، وتقديم التسهيلات له؛ من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني الفلسطيني من خلال جلب الاستثمار الأجنبي لامتلاكهم الخبرة والكفاءة التي تساعد على الارتقاء بالشركات ورفع كفاءتها وتعظيم قيمتها وأنماط ملكيتها وتقييم أدائها.

– على الشركات المدرجة في بورصة فلسطين تقليل تركيز الملكية من خلال توزيع الملكية على أكبر عدد ممكن من المساهمين من خلال وضع القوانين اللازمة لذلك.

– تعزيز الملاك والمستثمرين للملكية المؤسسية ودورها في اختيار ممثلين لهم من أصحاب الكفاءة والخبرة العلمية والعملية؛ من أجل تطوير وسائل وأساليب الرقابة من أجل ضبط التصرفات الانتهازية للإدارة وتقييم أدائها المالي.

– على مجلس الإدارة في الشركات المدرجة في بورصة فلسطين القيام بالرقابة على الإدارة التنفيذية في ممارسة دورهم في تعظيم ثروة الملاك بما يحقق التوازن في المصالح لجميع الأطراف.

– تفعيل دور كبار المساهمين بما يحقق الكفاءة في اتخاذ القرارات وإدارة موارد الشركات بشكل ينسجم مع أهداف الشركات، ويحد من الممارسات السلبية داخل الشركة.

– تركيز مجلس الإدارة على العائد السوقي للشركات المدرجة في بورصة فلسطين، لما له من أهمية ودور بالغ في تقييم الأداء المالي لهذه الشركات.

– ضرورة قيام الشركات المدرجة في بورصة فلسطين بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية للملاك والمستثمرين والعاملين لديها لتعريفهم على أهمية تنوع أنماط الملكية وأثرها على تقييم الأداء المالي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر والمراجع:

- دادن، عبد الغني، "قياس وتقييم الأداء في المؤسسات الاقتصادية نحو إرساء نموذج للإنذار المبكر باستعمال المحاكاة المالية". رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، (2007).
- دخان، محمد سالم، "أثر محددات هيكل الملكية في أداء الشركات المساهمة السورية"، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 40(5)، (2018)، 27–40.
- زعرب، حمدي شحدة، مسمح، باسل أمين، "أثر هيكل الملكية على الأداء المالي دراسة للشركات المدرجة في بورصة فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية. فلسطين، (2020).
- سمور، محمد علاء، "أثر هيكل الملكية على تكاليف الوكالة دراسة تطبيقية على البنوك المدرجة في بورصة فلسطين". رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، الجامعة الإسلامية. فلسطين، (2019).
- طمان، عرفات إبراهيم، "نموذج مقترح لدراسة محددات اختيار هيكل الملكية وأثره على أداء المنشأة"، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، مصر، (2004).
- عبيد، إبراهيم السيد، "دور المستثمر المؤسسي في زيادة درجة التحفظ المحاسبي في القوائم المالية المنشورة دراسة نظرية وميدانية على الشركات المقيدة في البورصة المالية السعودية"، بحث مقدم للندوة الثانية عشرة لسبل تطوير المحاسبة في المملكة العربية السعودية، (2010).
- قانون الشركات الفلسطيني رقم 6، المادة رقم 100، لسنة (2008).
- مصطفى، محمد عبده، "تأثير انفصال الملكية عن الإدارة دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المصرية"، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، 1(4)، (2003)، 299–357.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- Dechow et al., "Causes and consequences of earnings manipulations: An analysis", Contemporary Accounting Research, 13(1), ABI/INFORM Global, (2006), 1-11.
- Koka, j., "New evidence on ownership structures in Germany. Centre for European Economic Research Working paper, (2000), 60-99.
- Lappalainen, J. and Niskanen, M., "Financial performance of SMEs: impact of ownership structure and board composition", Management Research Review, 35(11), (2012), 1088-1108.
- Saleh, A., Halili, E., Zeitun, R. and Salim, R., "Global financial crisis, ownership structure and firm financial performance", Studies in Economics and Finance, 34(4), (2017), 447-465.
- Zouari, Sarra Ben Slama and Taktak, Neila Boulila, "Ownership structure and financial performance in Islamic banks: Does bank ownership matter?", International Journal of Islamic and Middle Eastern Finance and Management, 7(2), (2014), 146-160.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اهلية الموظف العمومي لممارسة التحكيم في فلسطين

د. فواز صالح حسن أبوزر
استاذ مساعد –فلسطين
fawazsabuzir@yahoo.com

تاريخ استلام البحث: 22 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 10 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص:

يستمد الموظف حقوقه مباشرة من النصوص القانونية المنظمة للوظيفة العامة، فقرار التعيين لا ينشئ للموظف مركزاً ذاتياً خاصاً، وإنما يسند إليه مركز قانوني عام، وهذا المركز يجوز تغييره في أي وقت وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وحسن سير المرفق العام بانتظام وإطراد. وأن العلاقة بين الموظف والإدارة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح

ومن هذه القواعد القانونية التي تنظم عمل الموظف العام على سبيل الذكر لا الحصر مبدأ التبعية للسلطة الادارية، والجمع بين الوظيفة وبين أي عمل يؤديه بنفسه أو بالواسطة، ، ويقصد بمبدأ التبعية خضوع الموظف عند إنجازه لعمله لرقابة وإشراف وتوجيه الادارة ، حيث إنه لا يتمتع بالاستقلالية المطلقة لالتزامه وتقيده بتعليمات وتوجيهات الادارة ،اما الجمع بين الوظيفة وبين أي عمل اخر يعني أن يجمع الموظف اكثر من عمل سواء في نفس القطاع أو بين قطاعين مختلفين مما حددته القوانين ، كالجمع بين الوظيفة في القطاع العام وممارسة مهنة منظمة، أو كالجمع بين وظيفة وبين العمل التجاري وغير ذلك،.

من خلال هذة الدراسة تم تناول وضع الموظف العمومي في إطار قاعدة الجمع بين الوظيفة وقاعدة التبعية تبعا لما لهما من أثر في تشكيل رؤية متكاملة لفهم وضع الموظف العمومي في حالة ممارسته للتحكيم، وتوصلت الى مجموعة من النتائج من اهمها: يتصف التحكيم انه مهمة تكلف بها جهة معينة تتسم بسمة الخبرة والحنكة لفض نزاع واقع أو سيقع بين أطراف معينة.ولا يمكن أن يكون الموظف العمومي عند ممارسته التحكيم في حالة تتعارض مع وظيفته بالشروط والضوابط المذكورة في التشريعات ذات الصلة . كما انه لا يجوز للمحكم أن يدخل في عملية تحكيم تكون المؤسسة التي يكون موظفا بها أو لها عليه سلطة ومراقبة

كلمات مفتاحية: الموظف، التحكيم ،المحكم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract:

Employees derive their rights directly from the legal texts governing public service. The appointment decision does not create a special autonomous position for the employee, but rather assigns him or her a general legal position, which may be changed at any time in accordance with the requirements of the public interest and the proper functioning of the public facility in a regular and consistent manner. The relationship between the employee and the administration is an organizational relationship governed by laws and regulations.

Among the legal rules governing the work of public employees are, but are not limited to, the principle of subordination to the administrative authority, and the combination of the job with any work performed by the employee himself or through an intermediary. The principle of subordination means that the employee is subject to the control, supervision, and guidance of the administration in the performance of his work, as he does not enjoy absolute independence due to his commitment and adherence to the instructions and directives of the administration. Combining the job with any other work means that the employee combines more than one job, whether in the same sector or between two different sectors, as specified by law, such as combining a job in the public sector with the practice of a regulated profession, or combining a job with commercial work, etc.

This study addressed the status of public employees in the context of the rule of combining jobs and the rule of subordination, given their impact on forming an integrated vision for understanding the status of public employees in the event of their practicing arbitration. The study reached a number of conclusions, the most important of which are: Arbitration is a task entrusted to a specific entity characterized by experience and expertise in resolving actual or potential disputes between specific parties. When exercising arbitration, a public employee cannot be in a situation that conflicts with his or her job under the conditions and controls mentioned in the relevant legislation. Furthermore, an arbitrator may not enter into an arbitration process involving the institution where he or she is employed or which has authority and control over him or her.

Keywords: employee, arbitration. arbitrator

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

1- مدخل الدراسة:

يعتبر التحكيم من اهم الوسائل البديلة لفض المنازعات في معظم القطاعات ، ففي اغلب القطاعات أصبحت تحتوى العقود على شرط التحكيم لحل النزاعات سواء أكانت محلية أم دولية ، كما وأصبح القضاء يولى عملية التحكيم أهمية خاصة حيث أصبحت الجهات القضائية تعطي الاختصاص لهيئات التحكيم في نظر النزاعات التي يوجد بها شرط تحكيم ، ومع شيوع التحكيم كوسيلة لحل النزاع بين الأطراف بدلا من اللجوء إلى القضاء، كان لا بد من البحث في مدى جواز ممارسة التحكيم من قبل الموظف العام.

يستمد الموظف حقوقه مباشرة من النصوص القانونية المنظمة للوظيفة العامة، فقرار التعيين لا ينشئ للموظف مركزاً ذاتياً خاصاً، وإنما يسند إليه مركز قانوني عام، وهذا المركز يجوز تغييره في أي وقت وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وحسن سير المرفق العام بانتظام وإطراد. وأن العلاقة بين الموظف والإدارة علاقة تنظيمية تحكمها القوانين واللوائح

ومن هذه القواعد القانونية التي تنظم عمل الموظف العام على سبيل الذكر لا الحصر مبدأ التبعية للسلطة الادارية، والجمع بين الوظيفة وبين أي عمل يؤديه بنفسه أو بالواسطة، ويقصد بمبدأ التبعية خضوع الموظف عند إنجازه لعمله لرقابة وإشراف وتوجيه الادارة ، حيث إنه لا يتمتع بالاستقلالية المطلقة لالتزامه وتقيده بتعليمات وتوجيهات الادارة ،اما الجمع بين الوظيفة وبين أي عمل اخر يعني أن يجمع الموظف اكثر من عمل سواء في نفس القطاع أو بين قطاعين مختلفين مما حددته القوانين ، كالجمع بين الوظيفة في القطاع العام وممارسة مهنة منظمة، أو كالجمع بين وظيفة وبين العمل التجاري وغير ذلك.

وسنتناول من خلال هذة الدراسة وضع الموظف العمومي في إطار قاعدة الجمع بين الوظيفة وقاعدة التبعية تبعا لما لهما من أثر في تشكيل رؤية متكاملة لفهم وضع الموظف العمومي في حالة ممارسته للتحكيم

2- إشكالية الدراسة:

تتمثل إشكالية الدراسة في مدى جواز ممارسة الموظف العام لمهمة التحكيم كاحد الوسائل البديلة لفض المنازعات وفقا للتشريعات الفلسطينية.

3- اسئلة الدراسة:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يتفرع عن السؤال الاساسي أسئلة جزئية سأحاول الإجابة عنها من خلال هذا البحث المختصر، ومنها:

- من هو الموظف العمومي؟
- ما هي الاحكام القانونية الناظمة للجمع بين الوظيفة العامة وغيرها من الاعمال؟
- هل ممارسة التحكيم كاحد الوسائل البديلة لحل النزاعات من طرف الموظف العمومي يدخل تحت قاعدة الجمع بين الوظيفة المحظورة قانونا ؟
- ماذا يقصد بالتحكيم؟

4- أهمية الدراسة:

- تسليط الضوء على موقف المشرع الفلسطيني ممثلا بقانون التحكيم الفلسطيني رقم 3 لسنة 2000م ، وقرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2004م باللائحة التنفيذية لقانون التحكيم رقم 3 لسنة 2000م ، وقانون الخدمة المدنية الفلسطيني رقم 4 لسنة 1998.من ممارسة الموظف العمومي للتحكيم
- تحديد الموانع القانونية ان وجدت لمنع ممارسة الموظف العمومي للتحكيم .
- بيان مسألة جواز اسناد التحكيم الى الموظف العمومي في حل المنازعات
- بيان الشروط والضوابط القانونية لممارسة الموظف العمومي للتحكيم
- وكما تظهر أهمية هذا البحث في نشر الوعي القانوني والمجتمعي ودعوة مراكز التحكيم المتخصصة للنهوض بواقع التحكيم وحل المنازعات بالطرق البديلة.

5- المنهج البحثي للدراسة:

اتبعنا في دراستنا الحالية المنهج الوصفي إلى جانب المنهج التحليلي لنصوص قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3)لسنة 2000م، وقانون الخدمة المدنية الفلسطيني

6- تقسيم الدراسة:

جرى تقسيم هذه الدراسة إلى مطلبين:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول: ماهية وواجبات الموظف العام.

الميحث الثاني: ماهية التحكيم والمحكم

المبحث الأول :ماهية وواجبات الموظف العام

سنتناول المقصود بالموظف العام في فلسطين وعلاقته بالسلطة الإدارية من خلال المطلب الاول ونتناول بعض الواجبات المرتبطة بموضوع الدراسة من خلال المطلب الثاني، وذلك على النحو الاتي :

المطلب الأول: مفهوم الموظف العام في فلسطين وعلاقته بالسلطة الإدارية

سنتناول المقصود بالموظف العام في فلسطين من ثلاثة جوانب، الجانب التشريعي، والجانب الفقهي، والجانب القضائي مع بيان علاقته بالسلطة الإدارية وذلك على النحو الاتي :

الفرع الاول: التعريف التشريعي للموظف العام

عرف المشرع الفلسطيني الموظف العام في المادة الأولى من قانون الخدمة المدنية رقم(4) لسنة 1998 على أنه:" الشخص المعين بقرار من جهة مختصة لشغل وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف المدنية على موازنة إحدى الدوائر الحكومية أياً أكانت طبيعة تلك الوظيفة أو مسماها"[1].ويتضح من ذلك توافر بعض الشروط لاكتساب صفة الموظف العام في قانون الخدمة المدنية الفلسطيني وهي:-

1- أن يعين الشخص في عمل دائم، بمعنى أن يتفرغ الموظف للعمل الوظيفي دون انقطاع، أما إذا كان عمله عارضاً أو موسمياً أو لإنجاز مهمة محددة فلا يعتبر موظفاً عاماً.

[1] المادة(1) من قانون الخدمة المدنية الفلسطيني رقم 4 لسنة 1998.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2- أن يكون العمل في خدمة مرفق عام تديره الدولة، أي يعمل في مرفق عام بصورة مباشرة، أي لا يعتبر موظف عام من يعمل بمرفق يدار بأسلوب الامتياز مثل شركات الكهرباء والاتصالات.

3- أن يكون الشخص معين بقرار من الجهة المختصة، أي يكون معين من الجهة المختصة بالتعيين وإلا فقد صفة الموظف العام واعتبر موظفاً فعلياً[1].

ذهب جانب من الفقه إلى أن المشرع الفلسطيني لم يقدم تعريفاً جامعاً مانعاً للموظف العام وإنما أورد فقد بعض العناصر الأساسية لاكتساب الفرد صفة الموظف العام، حيث اعتبر الموظف العام هو ذلك الشخص الذي يُعين من قبل سلطة مختصة كالرئيس أو الوزير أو مدير مؤسسة عامة،ليقوم بمجموعة من المهام المنصوص عليها في القوانين واللوائح والتعليمات والقرارات الإدارية ذات العلاقة[2].

الفرع الثاني: التعريف الفقهي والقضائي

عرف الفقه الفلسطيني الموظف العام بأنه:" كل شخص طبيعي يعهد إليه من سلطة مختصة قانوناً القيام بعمل دائم في خدمة مرفق عام يديره أحد أشخاص القانون العام بطريق مباشر"[3].

يتضح من هذا التعريف أن الفقه الفلسطيني اشترط توافر ثلاثة عناصر أساسية حتي يعتبر أو يكتسب الشخص صفة الموظف العام وهي:

1. أن يكون الشخص قد تم تعينه من السلطة التي تملك تعيينه قانوناً.
2. قيام هذا الشخص بالعمل بصفة دائمة، أي أن يكون التعيين في وظيفة دائمة.
3. أن يعمل الشخص في خدمة مرفق عام تديره الدولة، أو أحد أشخاص القانون العام بطريق مباشر.

في حين عرف القضاء الإداري الفلسطيني الموظف العام بأنه: كل شخص يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة[4]. وجاء في أحد أحكام محكمة العدل العليا الفلسطينية بأن الموظف العام هو:" كل

---

[1] وليد عبد الرحمن مزهر: الوظيفة العامة في القانون الفلسطيني، دراسة تحليلية لقانون الخدمة المدنية رقم(4) لسنة1998م، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002م، ص39.

[2] حازم حمدي الجمالي: أسباب انتهاء خدمة الموظف العام في القانون الفلسطيني، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، د.ن، 2015، ص6.

[3] حازم حمدي الجمالي، وهاني عبد الرحمن غانم: الموظف العام في ضوء قانون الخدمة المدنية الفلسطيني واجتهاد محكمة العدل العليا، ط1، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، 2017، ص15.

[4] قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية برام الله، رقم(86) لسنة2004م، بجلسة 2006/1/28.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

شخص يعهد إليه بعمل دائم في خدمة مرفق عام تديره الدولة أو أحد أشخاص القانون العام، والمرفق العام هو ما ينشئه المشرع بقصد الإشباع المنظم للحاجات العامة التي تقدر أنها ذات أهمية قصوى للمجتمع وتخدم المصلحة العامة للمواطنين، ويشترط في الشخص ليكون موظفاً عاماً أن يساهم في ادارة المرفق العام مساهمة إدارية بأن يقوم بكافة الواجبات والالتزامات التي تطلب منه"[1].

خلاصة القول: بعد استعراض تعريف الموظف العام ، كانت هذه التعريفات تدور جميعها حول العناصر الأساسية والشروط اللازمة لاكتساب الشخص صفة الموظف العام، فمنهم من اعتبر الموظفين العموميين عمال مرافق عامة، ومنهم من اعتبرهم الأشخاص الذين يخضعون في أعمالهم مع الدولة لقواعد القانون العام، ومنهم من يري أنهم الذين يتقاضون رواتبهم من ميزانية الدولة.

وعلية فأن مفهوم الموظف العام:" هو كل شخص يساهم في خدمة مرفق عام تديره الدولة بطريقة مباشرة ويشغل بصورة دائمة وظيفة داخل حدود المرفق العام للإدارة؛ فيجب أن تتوافر عناصر لاكتساب صفة الموظف العام من بينها: أن يشغل وظيفة إدارية، وأن تكون وظيفة دائمة، وأن يثبت في درجة من درجات السلم الإداري للدولة".

الفرع الثالث: الطبيعة التنظيمية للعلاقة بين الموظف والإدارة

مضمون هذه النظرية أن الموظف يستمد حقوقه مباشرة من النصوص القانونية المنظمة للوظيفة العامة، فقرار التعيين لا ينشئ للموظف مركزاً ذاتياً خاصاً، وإنما يسند إليه مركز قانوني عام، وهذا المركز يجوز تغييره في أي وقت وفقاً لمقتضيات المصلحة العامة وحسن سير المرفق العام بانتظام وإطراد[2].

حيث نص المشرع الفلسطيني في قانون الخدمة المدنية على: " الوظائف العامة تكليف للقائمين بها، هدفها خدمة المواطنين تحقيقاً للمصلحة العامة طبقا للقوانين واللوائح وعلى الموظف مراعاة أحكام هذا القانون واللوائح وتنفيذها"[3].

---

[1] قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية برام الله رقم(142) لسنة2018، بجلسة 2019/1/9م.

[2] نبيلة بلمزيود: العلاقة القانونية بين الموظف والإدارة في ظل القانون الأساسي للوظيفة العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مستغانم، 2018/2017م، ص58وما بعدها.

[3] المادة(66) من قانون الخدمة المدنية، رقم(8) لسنة1998.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الموظف يخضع لما تضعه الدولة من قواعد لتنظيم هذا المركز دون أن يكون للموظف الحق في الاعتراض عليها طالما التزمت بالقوانين والأنظمة التي تحكم مركزه.

استقر اجتهاد محكمة العدل العليا الفلسطينية على أن العلاقة بين الموظف والإدارة) علاقة تنظيمية (تحكمها القوانين واللوائح)[1].

أكدت على ذلك محكمة العدل بقولها " نظام الوظيفة العامة هو نظام قانوني أمر وقواعده من النظام العام بحكم طبيعة العلاقة التي يحكمها هذا النظام وتخضع لقواعد القانون الإداري التي تهدف أساسا إلى معالجة مراكز تنظيمية عامة لا تعادل في المصلحة بين أطرافها إذ أن المصلحة العامة لا تتوازى مع المصلحة الفردية الخاصة بل تعلو عليها ولذلك تسري قواعد الوظيفة العامة دون حاجة لقبول الموظف أو موافقته فهو يخضع لما تقرره من أحكام بمجرد تعيينه في الوظيفة"[2].

المطلب الثاني : واجبات الموظف العام

إن المشرع عند وضعه لأي قاعدة قانونية لتنظم الحياة المهنية مهما كان نوعها لابد أن يشير إلى الواجبات وما تتنافى معه من الأعمال والمهن الأخرى.وعلية سنتناول بعض هذه الاحكام بما يرتبط وموضوع الدراسة فعلى الموظف مراعاة أحكام القانون واللوائح وتنفيذها ومن الواجبات الملقاة على الموظف ويتطلب منه أن يلتزم بما يلي:

الفرع الاول: التفرغ لأداء العمل الوظيفي:

تحرص القواعد المنظمة لأسلوب أداء الموظف العام مهام منصبة – أيا كان مصدرها – على تحديد ساعات معنية للعمل الوظيفي، وتحديد ساعات أخرى للراحة، غير أن ذلك لا يعنى – مطلقاً – حرية الموظف العام في استعمال الأوقات المخصصة لغير العمل حسبما يرغب وكيفما يريد[3].

[1] قرار محكمة العدل العليا في رام الله رقم 2009/337.

[2] قرار محكمة العدل العليا في رام الله رقم 2013/192.

[3] د. محمد باهى أبو يونس: الوظيفة العامة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2015، ص25.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهذا الواجب يتطلب أن يقوم الموظف بالعمل بدقة وأمانة، وأن يبذل غاية جهده فيه تحقيقاً للمصلحة العامة، وعلى الموظف أن يحترم مواعيد العمل وان يخصص جميع أوقات الدوام الرسمي للعمل، وأن يحافظ على مواعيد العمل وعدم التأخر أو الغياب دون مبرر وذلك ضمانا لسير العمل واداء الخدمة العامة على اكمل وجه[1].

الفرع الثاني: الجمع بين الوظيفته وبين أي عمل اخر

يحظر على الموظف الجمع بين وظيفته وبين أي عمل يؤديه بنفسه أو بالواسطة، بما يتعارض مع الوظيفة العامة ومقتضياتها[2]،

فحفاظاً على نشاط الموظف وأداء عمله بدقه وكفائه حظر المشرع في قانون الخدمة المدنية الجمع بين الوظيفة وأي عمل الا في الأحوال التي يجوز فيها لذوى المؤهلات المهنية والعلمية مزاولة هذه المهن في غير أوقات العمل الرسمي. ولا يعتبر شراء الأسهم أو المساهمة في الشركات عمل خارج نطاق الوظيفة ما دام الموظف ليس فعالاً بأية صورة كانت في إدارة الشركة أو الشراكة ولا يجوز للموظف أن يعمل أو ينشغل بعمل خارج نطاق وظيفته بصفة دائمة أو مؤقتة إلا بموافقة رئيس الدائرة الحكومية المختص ويشعر الديوان به، ويسري ذلك على الموظف خلال فترة إجازته سواء بمرتب أو بدون مرتب. ويقدم الموظف طلب الحصول على إذن بالعمل خارج نطاق الوظيفة في النموذج المخصص لذلك إلى رئيسه المباشر، الذي يوقع عليه بمدى استحقاقه ويحيله إلى وحدة شؤون الموظفين التابع لها الموظف، بعد موافقة رئيس الدائرة الحكومية المختص ويبلغ الديوان به، على أن تكون فترته لمدة لا تزيد عن سنة. وعلى الموظف الذي يرغب بتجديد مدة العمل خارج نطاق الوظيفة أن يتقدم بطلب جديد. كما يجوز للديوان بعد مراجعة نموذج العمل خارج نطاق الوظيفة أن يطلب من رئيس الدائرة الحكومية المختص وقف العمل بالموافقة إذا كانت تخالف شروط اللائحة.، و إذا قام الموظف بعمل خارج نطاق العمل الرسمي دون الحصول على إذن مسبق، يعاقب تأديبياً.

[1] منصور العتوم: المسؤولية التأديبية للموظف العام، مطبعة الشرق، عمان ،1984، ص40.

[2] المادة(67) من قانون الخدمة المدنية الفلسطيني رقم(4) لسنة1998وتعديلاته.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ويشترط لمنح الإذن بالعمل خارج نطاق وظيفة الموظف:

أ. ألاّ يؤثر هذا العمل على واجبات وقدرات الموظف في نطاق عمله في مجال الخدمة المدنية أو يمس مركزه كموظف.

ب. ألاّ يرتبط هذا العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتأدية الموظف لمهامه المكلف بها.
ج. ألاّ يرتبط الموظف مع أي فرد أو شركة أو مؤسسة لها ارتباطات مالية أو تجارية مع الدائرة الحكومية التي يعمل بها الموظف، أو مع أية دائرة حكومية أخرى له صلة معها في نطاق عمله في الخدمة المدنية
د.ألاّ يكون في ممارسته هذا العمل أي ضرر أو تعارض أو تناقض مع الوظيفة أو مقتضياتها أو مع أنظمة الخدمة المدنية أو أي قانون آخر.

هـ. أن يكون العمل خارج نطاق الدوام الرسمي أو مكان عمل الموظف، وألا يستعمل ممتلكات أية دائرة حكومية في أداء هذا العمل.

و. ألاّ يزيد عدد ساعات العمل خارج نطاق الوظيفة عن ثلاث ساعات في اليوم الواحد، بحيث لا تتعدى تسعة ساعات في الأسبوع[1].

[1] قرار مجلس الوزراء رقم(45) لسنة 2005م باللائحة التنفيذية لقانون الخدمة المدنية رقم(4) لسنة 1998م المعدل بالقانون رقم(4) لسنة 2005م

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني

ماهية التحكيم والمحكم

تاثرت التشريعات الفلسطينية بالانظمة التي تعاقبت على فلسطين ، وفي ظل السلطة الوطنية الفلسطينية وفي محاولة من المشرع لمعالجة المشاكل الناتجة عن وجود نظامين قانونيين في الضفة وغزه اصدر قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000 وقد شكل القانون خطوة هامة باتجاه معالجة العديد من الإشكاليات التي يعاني منها الجهاز الوظيفي في السلطة الفلسطينية، خصوصاً تلك الناجمة عن وجود نظامين قانونيين. فوضع القانون المذكور تنظيما موحداً للتحكيم لشقي الوطن وما زال ساري المفعول . بهدف التسريع في حسم النزاع بعيدا على الإجراءات والتأجيلات الطويلة أمام المحاكم النظامية ولذلك تضمن قانون التحكيم الفلسطيني إجراءات حديثة تواكب العصر الحديث في معالجة القضايا،

كما في أي قانون، لا يمكن أن يكون القانون مكتمل من حيث التفسير والتطبيق، وهو يحتاج إلى لوائح مكمله له ، ولم يغفل قانون التحكيم ذلك فقد أعطى القانون لمجلس الوزراء الحق في إصدار اللوائح المنظمة لعمل التحكيم وهو فعلا ما تم بإصدار اللائحة التنفيذية والتي تضمنت آليات تنفيذ القانون واعتماد المحكمين وغيرها. وصدر قرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2004م باللائحة التنفيذية لقانون التحكيم رقم 3 لسنة 2000م

المطلب الاول: تعريف التحكيم

سنتناول المقصود بالتحكيم في فلسطين من ثلاثة جوانب، الجانب التشريعي، والجانب الفقهي، والجانب القضائي وذلك على النحو الاتي :

الفرع الاول : التعريف التشريعي للتحكيم

لم تشر معظم التشريعات العربية إلى تعريف جامع مانع للتحكيم،وتركت ذلك لاجتهادات الفقه والقضاء، وإن أجازت جميعها الاتفاق على التحكيم فيما يجوز فيه الصلح، كما أجازت الاتفاق على التحكيم في جميع المنازعات التي تنشأ عن تنفيذ عقود التجارة الدولية ومن التشريعات التي وضعت تعريفاً للتحكيم. قانون

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحكيم الفلسطيني حيث عرف التحكيم على انه وسيلة لفض نزاع قائم بين أطرافه وذلك بطرح موضوع النزاع أمام هيئة التحكيم للفصل فيه[1].

بينما عرفته مجلة الاحكام العدلية بأنه: » التحكيم هو عبارة عن اتخاذ الخصمين حكماً برضاهما لفصل خصومتهما ودعواهما،"[2]

أما القانون الأردني فقد ترك تعريف التحكيم للقضاء والفقه ، في حين نجد ان قانون التحكيم المصري رقم 27 لسنة 1994 لم يُعرِّف التحكيم بشكل مباشر ، بل أظهر عناصر التحكيم في تعريفه لإتفاق التحكيم في الفقرة الأولى من المادة العاشرة من القانون، كما نصت المادة الرابعة منه على "ينصرف لفظ التحكيم في حكم هذا القانون إلى التحكيم الذي يتفق عليه طرفي النزاع بإرادتهما الحرة سواء كانت الجهة التي تتولي إجراءات التحكيم بمقتضى اتفاق الطرفين، منظمة أو مركز دائم للتحكيم أو لم يكن كذلك.

الفرع الثاني : التعريف الفقهي للتحكيم

لم تضع غالبية الأنظمة القانونية تعريفا للتحكيم، و اكتفت بالإشارة إلى عناصر التحكيم ، مما فتح الباب أمام اجتهادات الفقه .

فقد عرّفه بعض الفقه بأنه الاتفاق على طرح النزاع على شخص أو أشخاص معينين ليفصلوا فيه دون المحاكم المختصة.[3]

وقد عرفه البعض أيضا بأنه عقد يتفق الأطراف بمقتضاه على طرح النزاع على محكم شخص، أو أشخاص يختارونهم للفصل في النزاع دون المحكمة المختصة[4].

---

[1] قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000 ، المادة الاولى

[2] المادة (1790) من مجلة الاحكام العدلية

[3] أحمد أبو الوفاء ، عقد التحكيم و إجراءاته ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2007، ص15

[4] فتحي والي ، الوسيط في قانون القضاء المدني ، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1980 ، ص 26

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

و ذهب البعض الآخر إلى أنه قضاء خاص يتولاه أفراد مزودين بولاية الفصل في المنازعات وذلك خروجا على الأصل العام و هو أن أداء العدالة وظيفة من وظائف الدولة تقوم بها سلطتها القضائية.[1]

ومن تعاريف التحكيم لدى بعض الفقهاء المعاصرين أنه:

" نظام لتسوية المنازعات عن طريق أفراد طبيعيين يختارهم الخصوم مباشرة، أو عن طريق وسيلة أخرى يرتضونها أو تمكين أطراف النزاع بإقصاء منازعاتهم من الخضوع لقضاء المحاكم المخول لها طبقاً للقانون لكي تحل عن طريق أشخاص طبيعيين يختارونهم"

فاعتبر التحكيم انه نظام قضائي اتفاقي يختار فيه الأطراف قضاتهم ويعهدون إليهم بمقتضى اتفاق مكتوب بمهمة تسوية المنازعات. [2]

الفرع الثالث : التعريف القضائي للتحكيم

عرفت المحكمة الدستورية العليا في مصر:التحكيم في أحد أحكامها بأنه "عرض لنزاع معين بين طرفين على محكم من الأغيار، ويعين باختيارهما أوبتفويض منهما على ضوء شروط يحددانها ليفصل هذا المحكم في ذلك النزاع بقرار يكون نائياً عن أي شبهة تلحق به، مجرداً من التحامل ، وقاطعاً لدابر الخصومة في جوانبها التي أحلها الطرفان إليه ، بعد أن يدلي كل منهما بوجهة نظره تفصيلاً من خلال ضمانات التقاضي الرئيسية[3].

وعرفت التحكيم بانه وسيلة فنية لها طبيعة قضائية غايتها الفصل فى نزاع محدد مبناه علاقة محل إهتمام من أطرافها وركيزته إتفاق خاص يستمد المحكمون منه سلطا تهم ولا يتولون مهامهم بالتالى بإسناد من ا لدولة .

---

[1] هدى محمد مجدي عبد الرحمن ، دور المحكم في خصومة التحكيم و حدود سلطاته، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 1997 ، ص20

[2] ياسر العجلوني ،محاضرات في اساسيات التحكيم ، مركز خليج العقبة للتحكيم، الاردن ،2025

[3] حكم المحكمة الدستورية العليا بتاريخ 1994/12/17، المشار إليه في كتاب الدكتور عثمان التكروري، المجيز في أسس التحكيم، ص24.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اما محكمة التمييز الأردنية:-فعرّفته بأنه: "طريق استثنائي يلجأ إليه الخصوم لفض ما ينشأ بينهم من منازعات بموجب اتفاق قائم بينهم بقصد الخروج عن طريق التقاضي العادية "[1]

في حين عرفت محكمة النقض الفلسطينية التحكيم بانه عبارة عن نظام خاص للتقاضي ينشأ من الاتفاق بين الأطراف المتنازعة لجهة أو هيئة تقوم بمهمة الفصل في المنازعات القائمة بينهم بحكم يتمتع بحجية الأمر المقضي به، ضمن رقابة القضاء النظامي[2]

خلاصة القول ان التحكيم هو الاتفاق على طرح النزاع على شخص معين أوأشخاص معينين ليفصلوا فيه دون المحكمة المختصة،فمقتضى التحكيم نزول الأطراف عن الالتجاء إلى القضاء مع التزامهم بطرح النزاع على محكم أو أكثر، ليفصلوا فيه بحكم ملزم للخصوم – وقد يكون هذا الاتفاق تبعا لعقد معين يذكر في صلبه يسمى شرط التحكيم،وقد يكون بمناسبة نزاع معين قائم بالفعل بين الخصوم ويسمى في هذه الحالة مشارطة التحكيم

ومما سبق يمكن تعريف التحكيم بأنه نظام قضائي خاص، يختار فيه الأطراف بإرادتهم قضاتهم و يخولونهم بمقتضى اتفاق مكتوب مهمة الفصل في المنازعات التي نشأت، أو قد تنشأ بينهم بخصوص علاقاتهم العقدية أو غير العقدية، و فق المبادئ وأحكام القانون والعدالة، بإصدار حكم ملزم يفصل في النزاع.

نستنتج من التعاريف السابقة للتحكيم أنها اجتمعت على ما يلي :

أولاً : التحكيم حسم نزاع بين طرفين بغير طريق القضاء .

ثانيا :التحكيم يتم بإرادة من الطرفين المتنازعين

ثالثا: التحكيم عبارة عن اتفاق بين المتخاصمين

رابعا :من يتولى الفصل في المنازعة طرف أجنبي عن المتنازعين

[1] تمييز حقوق رقم 2002/2923 ، مجلة نقابة المحاميين 2003، ص 1839.

[2] قرار محكمة النقض ، رقم 2017/1201، بتاريخ 2021/2/22

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامساً :حكم التحكيم له ذات القوة التي لحكم القاضي

المطلب الثاني هيئـة التحكيـم وممارسة الموظف العمومي مهمة التحكيم

المحكمون على خلاف قضاة محاكم الدولة ، يختارهم الأطراف، ولا يفرضون عليهم بل أن هذا الإختيار ذاته هو أساس ثقتهم و التزامهم بالحكم الذي يصدرونه، وقد يتدخل القضاء في حالات استثنائية لتشكيل هيئة التحكيم.

وللأطراف الحرية الكاملة في اختيار المحكم أو المحكمين وان لم يتفقوا يقدم طلب من احدهم أو منهم الاثنان للمحكمة لتحديد محكم قانوني[1].فالأصل أن يقوم الأطراف بتعيين المحكمين وهذا تجسيدا للطابع الإتفاقي للتحكيم خصوصا في التحكيم الحر ، كما يمكنهم اللجوء إلى أحد مراكز ومؤسسات التحكيم الدائمة وبالتالي يتوجب عليهم احترام لوائح هذه المراكز في موضوع تشكيل هيئة التحكيم ، كما يمكن للقضاء التدخل لمساعدة الأطراف في تشكيل هيئة التحكيم.

الفرع الاول: تعريف المحكم

عرف القانون المحكم على انه الشخص الطبيعي الذي يتولى مهمة التحكيم. وعرف هيئة التحكيم: شخص أو أكثر يتولى مهمة الفصل في النزاع[2].

وبهذا يكون المشرع قد أعطى للأطراف الحرية الكاملة في اختيار المحكم أو المحكمين الذين ستتوكل إليهم مهمة الفصل في النزاع ، و يعد هذا تجسيدا للطابع الإتفاقي الذي يقوم عليه نظام التحكيم ، كما أعطاهم امكانية تحديد شروط بتحققها يمكن للأطراف عزل المحكم أو استبداله، مع مراعاة القواعد التي نصت عليها المواد القانونية في هذا الإطار ودرجت وزارة العدل على إصدار قوائم من المحكمين المعتمدين لديها، وذلك بعد الإعلان عن استقبال طلبات الاعتماد التي يتقدم بها المحكمين الراغبين باعتمادهم من قبل وزارة العدل، وإجراء وزارة العدل لا يغير شيء فبإمكان الشخص ممارسة مهنة التحكيم إذا ما توافر فيه الحد الأدنى من متطلبات القانون، وهذا ما هو جاري في العمل التحكيمي حيث أن هناك أشخاص يمارسون مهنة التحكيم

[1] قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000 ،الفصل الثالث

[2] قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000 ، المادة الاولى

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دون أن يكون لهم أسماء معتمدة لدى وزارة العدل، وهذا يتفق مع منطق القانون إذ أن هيئة التحكيم تكون برضاء الأطراف أو تعيين من المحكمة المختصة.

جعل المشرع إختيار المحكم أو المحكمين بواسطة إرادة المحتكمين هي الطريقة الأساسية مقدمة على باقي الطرق التي يمكن أن تتخذ سبيلا لاختيارهم سواء عن طريق مراكز التحكيم المختلفة أو عن طريق المحكمة المختصة.

الفرع الثاني: شروط وضوابط المحكم

حرص المشرع على وضع بعض الضوابط التي يجب توافرها في من يولّى مهمة التحكيم نظرا لكونه أعطى الأطراف الحرية في اختيار شخص المحكم، باعتبار أن الثقة في شخصه هي السبب الرئيسي الذي يتم بناء عليه اختيار المحكم، فهذه السلطة الواسعة لأطراف التحكيم ليست مطلقة بل تخضع لضوابط و شروط نصت عليها قوانين التحكيم المختلفة ومنها:

اولا : ضرورة تمتع المحكم بالأهلية

يشترط في المحكم أن يكون متمتعا بالأهلية القانونية و ألا يصيبه عارض من عوارض الأهلية، سواء كان اختيار المحكم بواسطة أطراف التحكيم أو المحكمة، و يتم تحديد الأهلية وشروطها وفقا لأحكام القانون الواجب التطبيق.

حيث نص المشرع وفق المادة (9) "يجب أن يكون المحكمّ أهلاً للتصرفات القانونية، ومتمتعاً بحقوقه المدنية غير محكوم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو مفلساً ما لم يرد إليه اعتباره".[1] وعلى هذا يشترط في من يعتلي منصة التحكيم:أن يكون بالغا سن الرشد، لم يصبه عارض من عوارض الأهلية كالجنون والعته، السفه والغفلة.وألا يكون محروما من حقوقه المدنية إثر الحكم عليه في جناية أو جنحة ما لم يرد إليه اعتباره

[1] قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000 ، مادة "9"

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا: الحيدة، والإستقلال.

يقوم التحكيم على الثقة المتبادلة بين أطرافه في محكميهم، لذلك يجب أن يتوافر في المحكم الحياد والإستقلالية عن الخصوم.

وقد جعل المشرع على عاتق المحكم التزام مهم ألا وهو إخطار الأطراف عن كل الظروف التي من شأنها أن تثير الشكوك حول حيدته و استقلاله من تلقاء نفسه بحيث لا يمكنه مباشرة مهامه إلا بعد إبلاغهم بهذه الظروف، وقبل الأطراف صراحة قيامه بالمهمة وقد جعل المشرع من الإستقلالية أحد الأسباب التي تؤدي إلى رد المحكم إذا ما شعر احد الأطراف أن هناك أسباب حقيقية و ظروف تثير شكوكاً لها ما يبررها حول حيدته أو استقلاله، [1]

ثالثا :خبرة و كفاءة المحكم

من الخيارات المتروكة للأطراف إمكانية اتفاقهم على اشتراط الخبرة والكفاءة في المحكم الذي سوف يختارونه للقيام بإدارة العملية التحكيمية

رابعا : لا يجوز أن يكون الُمحكم أحد الخصوم: يجب أن لا يكون له مصلحة في النزاع الذي يعهد إليه الفصل فيه، وعلى ذلك لا يجوز أن يكون محكما من كان خصما في النزاع المعروض على التحكيم.

خامسا :القيد في قائمة المحكمين المعتمدين لدى وزارة العدل،وذلك في حالة اختيار المحكم من قبل المحكمة،حيث نصت المادة 5 من اللائحة التنفيذية على أنه(تعد الوزارة–أي وزارة العدل–قوائم بأسماء المحكمين المعتمدين في فلسطين ويصدر بها قرار من الوزير.[2]

[1] قانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000 ، مادة "13"

[2] اللائحة التنفيذية لقانون التحكيم الفلسطيني رقم (39)لسنة (2004)، المادة (5)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

سادسا : جواز تولي المرأة مهمة التحكيم: لم يعرض القانون الفلسطيني لهذه المسألة بالجواز أو المنع، ولكن ما دام القانون الفلسطيني قد أجاز تولي المرأة القضاء فمن باب أولى أن تتولى التحكيم.

سابعا : جواز أن يكون الُمحكم أجنبيًا: نصت المادة 3 من اللائحة التنفيذية على أنه(يكون المحكم من الفلسطينيين من أصحاب المهن الحرة أو غيرهم، ويجوز أن يكون المحكم من الأجانب ممن أجيز لهم مزاولة مهنة التحكيم.[1]

ثامنا : جواز تولي موظف الدولة مهمة التحكيم: لم يرد نص في قانون قانون الخدمة المدنية الفلسطيني رقم 4 لسنة 1998.بينما نصت المادة (4) من اللائحة التنفيذية لقانون التحكيم على أنه (يجوز أن يكون المحكم من بين موظفي الدولة بعد موافقة الجهة التي يتبعها). ورغم ان قانون السلطة القضائية رقم 1 لسنة 2002، لم يرد نص يشمل القضاة كالتشريعين المصري والاردني الا اننا نرى ان النص يشمل القضاة وغيرهم من الموظفين لأنه جاء نصا عاما. بمعنى أنه يجوز للقاضي أن يكون محكما بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى على ذلك.[2]

[1] اللائحة التنفيذية لقانون التحكيم الفلسطيني رقم (39)لسنة (2004)، المادة (3)

[2] اللائحة التنفيذية لقانون التحكيم الفلسطيني رقم (39)لسنة (2004)، لمادة (4)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفرع الثالث : ممارسة الموظف العمومي مهمة التحكيم

باستقراء النصوص القانونية الواردة في قانون الخدمة المدنية وقانون التحكيم وتحليلها نرى ان :

1. حظر المشرع في قانون الخدمة المدنية الجمع بين الوظيفة وأي عمل الا في الأحوال التي يجوز فيها لذوى المؤهلات المهنية والعلمية مزاولة هذه المهن في غير أوقات العمل الرسمي.فصحيح ان النص حظر على الموظف الجمع بين الوظيفة والاعمال الاخرى كاصل واجاز ذلك استثناء" لبعض المهن وضمن ضوابط قانونية وادارية بينها المشرع وهنا لا بد من طرح سؤال مهم هل التحكيم مهنة؟ وبهذا يمكن القول بأن التحكيم ليس مهنة بالمفهوم القانوني بل هو مهمة توكل إلى طرف معين بغض النظر عن صفته .
2. لا يلزم شخص بالذهاب للتحكيم إلا إذا ألزم نفسة بوضع شرط التحكيم في العقد الذي يربطه بالطرف الآخر، فالتوجه نحو المحكم مبني على التيسير وعدم الإلزام
3. بين قانون التحكيم إلى من يعهد اليه التحكيم أن يكون أهلاً للتصرفات القانونية، ومتمتعاً بحقوقه المدنية غير محكوم عليه في جناية أو جنحة مخلة بالشرف أو الأمانة أو مفلساً ما لم يرد إليه اعتباره ولم يشر لا من قريب ولا من بعيد إلى حالة الجمع بين الوظائف ، وذلك لأن اختيار الوسائل البديلة لفض النزاع راجع لإرادة الأطراف وهي أسمى من القانون وأنهم لهم الحق في اختيار من يشاؤون من المحكمين .
4. لا يمكن القول بحال من الأحوال سواء قانونا أو واقعا أن ممارسة مهمة التحكيم هو عمل تجاري، بل هو كما سبق مهمة يقوم بها طرف بطلب من أطراف النزاع بشكل إرادي واختاري
5. من أهم الشروط التي اوجبها المشرع عدم ممارسة هذه الأعمال أثناء دوامه في العمل وهذا شرط واقعي فالموظف العمومي الذي يريد ممارسة التحكيم علية أن يعد العدة لذلك وينظم وقته مما لا يكون معه تأثير على توقيت عمله الرسمي
6. أما بخصوص التبعية القانونية فمن خلال القواعد القانونية المنظمة للتحكيم فإنه لا يتصف بهذه الصفة، فالتبعية القانونية ترتبط بمجال العمل المنظم، بل هي من أهم العناصر التي تميزه عن غيره من العقود، وهي منتفية في مهمة التحكيم، وإلا ستكون سببا من أسباب رد المحكم، ولا يجوز للمحكم أن يدخل في عملية تحكيم تكون المؤسسة التي يكون موظفا بها أو لها عليه سلطة ومراقبة، جاء في المادة 13 من

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قانون التحكيم: لا يجوز طلب رد المحكم إلا إذا وجدت ظروف تثير شكوكاً لها ما يبررها حول حيدته أو استقلاله.

وخلاصة القول نرى ان الموظف العام يجوز له ممارسة مهمة التحكيم استثناء"على الاصل بعد الحصول على الإذن بالعمل خارج نطاق وظيفة الموظف:ضمن الضوابط والشروط التالية :

أ. ألاّ يؤثر هذا العمل على واجبات وقدرات الموظف في نطاق عمله في مجال الخدمة المدنية أو يمس مركزه كموظف.

ب. ألاّ يرتبط هذا العمل بصورة مباشرة أو غير مباشرة بتأدية الموظف لمهامه المكلف بها.

ج. ألاّ يرتبط الموظف مع أي فرد أو شركة أو مؤسسة لها ارتباطات مالية أو تجارية مع الدائرة الحكومية التي يعمل بها الموظف، أو مع أية دائرة حكومية أخرى له صلة معها في نطاق عمله في الخدمة المدنية

د.ألاّ يكون في ممارسته هذا العمل أي ضرر أو تعارض أو تناقض مع الوظيفة أو مقتضياتها أو مع أنظمة الخدمة المدنية أو أي قانون آخر.

هـ. أن يكون العمل خارج نطاق الدوام الرسمي أو مكان عمل الموظف، وألا يستعمل ممتلكات أية دائرة حكومية في أداء هذا العمل.

و. ألاّ يزيد عدد ساعات العمل خارج نطاق الوظيفة عن ثلاث ساعات في اليوم الواحد، بحيث لا تتعدى تسعة ساعات في الأسبوع.

ووفقا لصريح نص قرار مجلس الوزراء رقم (39) لسنة 2004م باللائحة التنفيذية لقانون التحكيم رقم 3 لسنة 2000: يجوز أن يكون المحكم من بين موظفي الدولة بعد موافقة الجهة التي يتبعها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

وخلاصة القول نرى ان الموظف العام يجوز له ممارسة مهمة التحكيم استثناء"على الاصل بعد الحصول على الإذن بالعمل خارج نطاق وظيفة الموظف:ضمن الضوابط والشروط التي حددها المشرع.

وفي ضوء ذلك يمكننا أن نحدد بعض النتائج والتوصيات على النحو التالي:

أولاً: النتائج:

يمكن استخلاص بعض النتائج من خلال ما سبق:

1. يتصف التحكيم انه مهمة تكلف بها جهة معينة تتسم بسمة الخبرة والحنكة لفض نزاع واقع أو سيقع بين أطراف معينة.
2. الموظف العمومي هو الشخص المعين بقرار من جهة مختصة لشغل وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف المدنية على موازنة إحدى الدوائر الحكومية أياً أكانت طبيعة تلك الوظيفة أو مسماها
3. لا يمكن أن يكون الموظف العمومي عند ممارسته التحكيم في حالة تتعارض مع وظيفته بالشروط والضوابط المذكورة في التشريعات ذات الصلة .
4. لا يجوز للمحكم أن يدخل في عملية تحكيم تكون المؤسسة التي يكون موظفا بها أو لها عليه سلطة ومراقبة
5. وفقاً للائحة التنفيذية رقم 39 لسنة 2004 لقانون التحكيم فإنه يجوز أن يكون المحكم من بين موظفي الدولة بعد موافقة الجهة التي يتبعها.

ثانيا: التوصيات

1. تطوير أحكام قانون الخدمة المدنية وقانون التحكيم وقانون السلطة القضائية من خلال بيان الاحكام والضوابط المباشرة لممارسة الموظف العام لمهمة التحكيم.
2. حث المؤسسات العامة على تدريب الموظفين ولا سيما المهنيين والاخصائيين على اصول التحكيم للاستفادة من خبراتهم العملية
3. اقرار مساقات الوسائل البديلة لحل النزاعات في الخطط الدراسية للمؤسسات التعليمية الفلسطينية كافه.
4. نشر الوعي لدى المجتمع حول ثقافة التحكيم في المنازعات .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراجع:

أولا: النصوص القانونية

1. قانون الخدمة المدنية الفلسطيني رقم 4 لسنة 1998.
2. القانون التحكيم الفلسطيني رقم (3) لسنة 2000
3. اللائحة التنفيذية رقم(45) لسنة2005م لقانون الخدمة المدنية الفلسطيني رقم(4) لسنة1998م.
4. اللائحة التنفيذية لقانون التحكيم الفلسطيني رقم (39)لسنة (2004)
5. قرار محكمة العدل العليا في رام الله رقم 2009/337.
6. قرار محكمة العدل العليا في رام الله رقم 2013/192.
7. قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية برام الله، رقم(86) لسنة2004م
8. قرار محكمة العدل العليا الفلسطينية برام الله رقم(142) لسنة2018م

ثانيا: الكتب

1. حازم حمدي الجمالي: أسباب انتهاء خدمة الموظف العام في القانون الفلسطيني، دراسة تحليلية مقارنة، ط1، د.ن، 2015م.
2. حازم حمدي الجمالي، وهاني عبد الرحمن غانم: الموظف العام في ضوء قانون الخدمة المدنية الفلسطيني واجتهاد محكمة العدل العليا، ط1، مكتبة نيسان للطباعة والتوزيع، 2017.
3. محمد باهى أبو يونس: الوظيفة العامة، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2015.
4. منصور العتوم: المسؤولية التأديبية للموظف العام، مطبعة الشرق، عمان، 1984.
5. نبيلة بلمزيود: العلاقة القانونية بين الموظف والإدارة في ظل القانون الأساسي للوظيفة العامة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة مستغانم، 2018/2017م.
6. وليد عبد الرحمن مزهر: الوظيفة العامة في القانون الفلسطيني، دراسة تحليلية لقانون الخدمة المدنية رقم(4) لسنة1998م، رسالة ماجستير، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002م .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة ديالى
كلية العلوم الاسلامية
قسم علوم القران والتربية الاسلامية

عنوان البحث

(دور التكنولوجيا في مساعدة الطلاب الجامعيين ذوي صعوبات التعلم)

أ.د. خالد خليل إبراهيم /جامعة ديالى /كلية العلوم الاسلامية/قسم علوم القران والتربية الإسلامية

Dr.KhalidKhaleel@uodiyala.edu.iq

أ. م. د. عمر هشام بهلول / جامعة ديالى /كلية العلوم الاسلامية/قسم علوم القران والتربية الإسلامية.

Dromar5670@gmail.com

تاريخ استلام البحث: 17 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 9 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستخلص البحث

بسم الله الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على رسول الله وعلى اله وصحبه اجمعين اما بعد...

تتنوع البحوث من حيث معالجتها لموضوع صعوبات التعلم لدى طلبة الجامعة عن طريق اكتشاف العديد من الحلول والمقترحات والمعالجات في هذا الموضوع.

ويمثل طلبة الجامعة من ذوي صعوبات التعلم احدى فئات التربية الخاصة التي مازالت الى الان تلقى اهتماما واسعاً، ويرجع هذا الاهتمام إلى أن صعوبات التعلم هي مشكلة تعاني منها الكثير من الأنظمة التعليمية وفي مختلف المراحل الدراسية.

لذلك جاءت فكرة هذا البحث انطلاقا من الاهمية الكبيرة لهذا الموضوع، فكان البحث بعنوان دور التكنولوجيا في مساعدة الطلاب الجامعيين ذوي صعوبات التعلم , اذ تكون البحث من اربع فصول تضمن الأول منها التعريف بمشكلة البحث واهميته واهدافه وتحديد المصطلحات، اما الفصل الثاني فق تضمن اطارا نظريا حول موضوع البحث واستعراض لبعض من الدراسات السابقة، واحتوى الفصل الثالث منهجية البحث واجراءاته، اما الفصل الرابع فقد تضمن عرض وتفسير نتائج البحث وبعدها مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات والمقترحات، تلتها قائمة بمصادر البحث ومراجعه إضافة الى قائمة بملحقات البحث.

الكلمات المفتاحية (التكنولوجيا، صعوبات التعلم)

Research abstract

The research was titled “The Role of Technology in Assisting University Students with Learning Difficulties.” The research consisted of four chapters. The first included a definition of the research problem, its importance, its objectives, and the definition of terms. The second chapter included a theoretical framework on the research topic and a review of some previous studies. The third chapter contained the research methodology and procedures. The fourth chapter included a presentation and interpretation of the research results, followed by a set of

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

conclusions, recommendations, and suggestions. This was followed by a list of research sources and references, in addition to a list of research appendices.

الفصل الأول

التعريف بالبحث

اولا: مشكلة البحث:

تعدُّ صعوبات التعلم من الموضوعات الحيوية والمهمة في ميدان التربية الخاصة في الوقت الراهن، حيث يتزايد الاهتمام بها بشكل ملحوظ، خاصة بعد تصنيفها ضمن الفئات الخاصة, وقد تركزت العديد من الدراسات والبحوث في هذا المجال، حيث تناول بعضها صعوبات التعلم من حيث العوامل المسببة لها، طرق تشخيصها، وأساليب علاجها, بينما ركزت دراسات أخرى على الخصائص الشخصية للطلاب الذين يعانون من صعوبات التعلم.

ونظراً لأهمية تقدم الطالب في المجال الأكاديمي ونجاحه، فإن تحديد العوامل المرتبطة بصعوبات التعلم لدى الطلاب يعد أمرًا بالغ الأهمية لذلك يُستوجب العمل على التغلب على هذه العوامل لدعم الطلاب في الوصول إلى أقصى إمكانياتهم الأكاديمية والأدائية في شتى المجالات.(Training, G., & ,2005,p267 Swanson)

ومن هنا تتمثل مشكلة البحث الحالي في الإجابة على التساؤل الاتي:

ما دور التكنولوجيا في مساعدة طلاب الجامعة ذوي صعوبات التعلم من وجهة نظر الأساتذة؟

ثانيا: أهمية البحث:

يشهد عصرنا الحالي تطورًا فكريًا ملحوظًا، ويُعدّ التطور في مجال طرائق التدريس وتحديثها من أبرز ملامح هذا التقدم، بالإضافة إلى استخدام التكنولوجيا التربوية والأساليب التعليمية المتطورة بشكل فعال, اذ أصبح من أهم أهداف التربية في الوقت الراهن مواجهة التحديات التعليمية التي قد يواجهها الطلاب، وذلك من خلال تحسين طرائق التعليم والتصدي لتلك المشكلات، ويبرز دور دمج التكنولوجيا التعليمية في المناهج الدراسية، حيث يسهم في تحسين الخبرات التعليمية وجعل التفاعل معها أكثر فاعلية لتحقيق الأهداف المرجوة , ومن المهم أن يركز تبني التكنولوجيا في العملية التعليمية على تعزيز نوعية الخبرات التعليمية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة، وهو ما يجعل من تكنولوجيا التعليم إحدى أبرز سمات العصر الراهن لذا أصبحت عملية دمج التكنولوجيا في التعليم ضرورة تواكب متطلبات العصر الحديث، مما يعزز من فعالية التعليم وجودته (الشرمان , 2013م,ص127).

1- الأهمية النظرية وتتمثل في:

أ- إثراء المكتبة العربية بإطار نظري عن التكنولوجيا التعليمية المقدمة لطلاب الجامعة ذوي صعوبات التعلم.

ب- تعد هذه الدراسة إضافة علمية في مجال البحث العلمي نظرا لندرة الدراسات التي تناولت دور التكنولوجيا في مساعدة طلاب الجامعة من ذوي صعوبات التعلم.

2- الأهمية التطبيقية: وتتمثل بالآتي:

أ- التعرف على أحدث المستجدات للخدمات التكنولوجية المقدمة لطلاب الجامعة ذوي صعوبات التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس.

ب- قد تساهم نتائج البحث الحالي في تقديم صورة واضحة عن مواطن القوة والضعف في مجال استعمال التكنولوجيا، والتي تساعد في التعديل والتطوير في مستوى طلاب الجامعة من ذوي صعوبات التعلم.

ثالثا: أهداف البحث:

يهدف البحث الحالي الى:

التعرف على دور التكنولوجيا في مساعدة طلاب الجامعة ذوي صعوبات التعلم من وجهة نظر أعضاء هيئة التدريس , والمجالات التي يمكن ان تسهم بها التكنولوجيا.

رابعا: تساؤلات البحث:

1. هل هناك دور للتكنولوجيا في مساعدة الطلاب الجامعيين من ذوي صعوبات التعلم؟
2. ماهي المجالات التعليمية التي قد تسهم في تسهيلها التكنولوجيا لذوي صعوبات التعلم؟

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامسا: تحديد المصطلحات:

1- التكنولوجيا : تُعرَّف "التكنولوجيا" اصطلاحًا بأنها تطبيقات المعرفة العلمية بهدف تحقيق أهداف عملية، وتتضمن الأدوات، الآلات، والأنظمة المستخدمة في معالجة المعلومات وتصنيع المنتجات (العكري,2020م,ص14).

2- طلاب الجامعة ذوي صعوبات التعلم

عرفت اللجنة الوطنية المشتركة لصعوبات التعلم (1998) صعوبات التعلم لدى طلاب الجامعات على أنها مجموعة من الاضطرابات المتنوعة التي تظهر في صعوبات ملحوظة في اكتساب واستخدام مهارات الاستماع، والتحدث، والقراءة، والكتابة، والتفكير، والمهارات الرياضية. ويُفترض أن هذه الصعوبات تعود إلى خلل في الجهاز العصبي المركزي.

3- الصعوبات: المعنى اللغوي لكلمة "صعوبة" حسب معجم *مقاييس اللغة* يتمثل في أنها مأخوذة من الجذر "صَعُبَ"، الذي يشير إلى العسر والمشقة. حيث تُستخدم كلمة "صعوبة" للدلالة على الحالة التي يكون فيها الشيء عسيرًا أو شاقًا، ويحتاج إلى جهد أكبر أو قدرة خاصة لتجاوزه (ابن فارس,1989,ص87).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الثاني

إطار نظري ودراسات سابقة

أولا: إطار نظري:

1- مفهوم صعوبات التعلم لدي طلاب الجامعة:

يقصد بهذا المفهوم الطلاب الجامعيين الذين يتمتعون بذكاء متوسط أو فوق المتوسط، والذين يعانون من اضطرابات أو صعوبات تؤثر على كيفية معالجة المعلومات، وتعلمها، وتخزينها، واستخدامها وتظهر هذه الصعوبات في واحد أو أكثر من المجالات التالية: التعبير الشفهي، الفهم السمعي، التعبير الكتابي، المهارات الأساسية في القراءة، الفهم القرائي، فهم الحقائق والعمليات الحسابية، القدرة على حل المشكلات، التشكيل المعرفي، تذكر المعلومات اللفظية، معالجة وتخزين المعلومات المدخلة، الانتباه على المدى الطويل، إدارة الوقت، والمهارات الاجتماعية (الزيات، 2000م، ص450).

ويمكن القول إن طلاب الجامعة الذين يعانون من صـــعوبات التعلم هم أولئك الذين يظهرون فجوة بين أدائهم الفعلي في مجال أو أكثر من المجالات الأكاديمية (كما يقاس بالاختبارات التحصـــيلية)، وبين أدائهم المتوقع (كما يقاس باختبارات الذكاء أو القدرات العقلية) ويتجلى هذا الفارق في شـكل قصـور في أدائهم للمهام الأكاديمية مقارنة بأقرانهم في نفس الفئة العمرية، بشـرط أن يكون هؤلاء الطلاب خالين من أي إعاقة أخرى أو مشكلات قد تؤثر على أدائهم. (خلف الله, 2023م,ص7).

2- خصائص الطلبة ذوي صعوبات التعلم في المرحلة الجامعية:

يعتقد بعض الباحثين أن هذه الخصائص تُعد من المعايير التي يمكن استخدامها للكشف عن صعوبات التعلم، ولكن لا يمكن اعتبارها ثابتة أو قابلة للتطبيق على جميع الأفراد الذين يعانون من صعوبات التعلم، وذلك بسبب تنوعهم واختلاف جوانب العجز التي يعانون منها وتشمل هذه الخصائص ما يلي:

أ. الخصائص الانفعالية والاجتماعية: مثل الشعور بالنقص وانخفاض الثقة بالنفس، صعوبة اتخاذ القرارات، التوتر والقلق وصعوبة التحكم في المشاعر، النشاط الحركي المفرط، السلوك الاندفاعي، نقص الدافعية، الاعتماد على الآخرين، القصور في الأداء الحركي، اضطرابات في النطق والاستماع .

ب. الخصائص الأكاديمية: مثل ضعف التحصيل الدراسي في مجالات القراءة، الكتابة، والرياضيات، القابلية للتشتت، ضعف الانتباه التلقائي، استخدام استراتيجيات معرفية غير مناسبة في أداء المهام، البطء في إنجاز الأعمال وتسليمها في الوقت المحدد، التأخر في استقبال المعلومات مما يؤدي إلى تأخر في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معالجتها، واضطرابات في العمليات النفسية الأساسية مثل الإدراك، التمييز، الانتباه، والذاكرة (عبد الحميد، موسي، أدهم، ٢٠١٣ م،ص86).

3- أبرز الخدمات الأكاديمية المقدمة لطلاب الجامعة ذوي صعوبات التعلم تشمل:

أ. توفير التسهيلات اللازمة والخدمات الداعمة في المناهج الدراسية لتيسير عملية التعلم.

ب. إشراك الطلاب في اتخاذ القرارات التربوية وتقديم التوصيات الأكاديمية الملائمة لهم.

ج. تنسيق الخدمات الخاصة بالاختبارات مع أعضاء هيئة التدريس بشكل مسبق قبل فترة الاختبارات.

د. مساعدة الطلاب في البحث عن مصادر وأساليب التعلم الفردية الفعالة التي تتناسب مع احتياجاتهم.

هـ. تهيئة الطلاب ومتابعتهم بشكل مستمر طوال العام الدراسي لضمان تقدمهم الأكاديمي.

و. إعداد برامج تدريبية تهدف إلى تطوير مهارات الدراسة، وتنظيم الوقت، والتخطيط الجيد، وحل المشكلات.

ز. تدريب الطلاب على استخدام استراتيجيات التعلم المتنوعة التي تناسب احتياجاتهم الأكاديمية.

ح. تدريب الطلاب وزملائهم على التعلم ضمن مجموعات صغيرة لتعزيز التعاون وتبادل المعرفة (أبو نيان والخشرمي ,2008م,ص67).

4- احتياجات الطلاب ذوي صعوبات التعلم في المرحلة الجامعية

يهدف التعليم الجامعي بمفهومه التربوي الشامل إلى تهيئة بيئة مناسبة تسهم في نمو الطلاب بشكل متكامل، سواء على الصعيد الأكاديمي، الأخلاقي، النفسي، الاجتماعي، أو السلوكي. بالإضافة إلى تمكينهم من اكتساب المعارف والمهارات الأساسية التي تتناسب مع ميولهم وقدراتهم وقيم مجتمعهم ولهذا يتعين على المسؤولين في الجامعات وعمادات شؤون الطلاب توفير خدمات تربوية تسهم في تحقيق هذه الأهداف, وفيما يلي توضيح للاحتياجات التي يجب تلبيتها لتحقيق ذلك (العمايرة، ٢٠٠٧م، ص74).

أ - الحاجة إلى برامج الإرشاد والدعم الأكاديمي:

يحتاج الطلاب ذوو صعوبات التعلم في الجامعة إلى برامج إرشاد ودعم أكاديمي لمساعدتهم في التكيف مع البيئة الجامعية وفهم متطلباتها كما تساهم هذه البرامج في مساعدتهم على التوفيق بين قدراتهم الفعلية وطموحاتهم الأكاديمية ومن خلال تقديم هذه الخدمات، ويتضح أن الطلاب يستفيدون بشكل كبير في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المجال التعليمي، حيث تتحسن مهاراتهم الاجتماعية وسلوكهم في التفاعل مع أقرانهم وأعضاء هيئة التدريس، مما يعزز من تجربتهم الأكاديمية بشكل عام (الوابلي، ٢٠٠١ م ,ص96؛ منسي، 2004,ص54).

ب- الحاجة إلى المهارات والاستراتيجيات الخاصة:

تعد الحاجة إلى المهارات والاستراتيجيات الخاصة في الجامعة من الأولويات التي تمكن الطلاب ذوي صعوبات التعلم من التغلب على العقبات الأكاديمية يشمل ذلك التدريب على استراتيجيات التعلم التعويضية التي تساعد الطالب في اختيار الاستراتيجية المناسبة لكل موقف تعليمي, كما يتم التركيز على تنمية مهارات الاستذكار التي تعزز قدرة الطالب على التذكر بفعالية، والتدريب على تدوين الملاحظات التي تساعده في تحديد الأفكار الرئيسية من الموضوع بالإضافة إلى ذلك، يتم تدريب الطلاب على مهارات التنظيم التي تسهم في إتمام المهام الأكاديمية بطريقة منظمة وفعالة، ومهارة إدارة الوقت التي تساعدهم على استثمار وقتهم بشكل منتج وأخيرًا يتم تنمية مهارات إدارة الذات التي تمكن الطالب من التحكم في سلوكه واتخاذ القرارات بنجاح في مختلف المواقف (Allsopp, D., Minskoff, E., & Bolt ,2005,p432)

ج- الحاجة إلى النمو الأكاديمي:

تعد المواءمات التي تهدف إلى توفير الخدمات الخاصة التي تتوافق مع الاحتياجات الفردية للطلاب ذوي صعوبات التعلم من المتطلبات الأساسية للتكيف الأكاديمي في الجامعة اذ إن النمو الأكاديمي له أهدافه، ومهاراته، واستراتيجياته الخاصة التي يجب أن يتمتع بها الطلاب ويحتاج الطلاب ذوو صعوبات التعلم إلى تعديل المناهج الدراسية بما يتناسب مع احتياجاتهم الفردية، إلى جانب تعليمهم مهارات حل الواجبات الدراسية والاستعداد لاختباراتهم، مع توجيههم حول كيفية الاستفادة من المواءمات المقدمة لهم في تلك الواجبات والاختبارات من المهم أيضًا أن يتعرف الطلاب على المواءمات العلمية، والمكانية، والتقنية المتوفرة في الجامعة، وكيفية الاستفادة منها لتعزيز تحصيلهم الأكاديمي بما يتماشى مع احتياجاتهم الخاصة (منسي، ٢٠٠٤م ,ص84).

د- الحاجة إلى التوافق النفسي والاجتماعي والمهني:

هناك مهارات وأهداف واستراتيجيات ضرورية تسهم في تحقيق التوافق النفسي، الاجتماعي، والمهني لطلاب الجامعات ذوي صعوبات التعلم، من أبرز هذه المهارات الحاجة إلى التدريب على بناء الثقة بالنفس

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

والوعي الذاتي، لتمكينهم من التعرف على إمكانياتهم وميولهم والتعبير عن احتياجاتهم الشخصية كما يجب تزويدهم بمهارات السيطرة على الإحباط والتحكم في العواطف، وتنمية مهاراتهم الاجتماعية وسلوكهم التكيفي علاوة على ذلك، يتطلب الأمر تعويدهم على المشاركة الفعّالة في حل المشكلات الاجتماعية، وإرشادهم نحو المهن التي تتناسب مع قدراتهم، مما يساهم في تعزيز مهارات الاستقلال والشعور بالمسؤولية وتقليل الاعتماد على الآخرين (الوابلي، 2001م, ص45).

5- مفهوم التكنولوجيا التعليمية:

يُطلق على تكنولوجيا التعليم مصطلحان رئيسيان, الأول يركز على أهمية معينات التعليم ويعود أصله إلى تطبيق العلم الفيزيائي في مجال التربية، حيث يُعنى باستخدام الأجهزة والأدوات التعليمية أما المفهوم الثاني فيشدد على البرامج والمواد التعليمية بغض النظر عن أدوات العرض أو الأجهزة المستخدمة فيها، ويُعتبر هذا المفهوم أكثر دقة وحداثة من الأول، حيث يُركّز على تطبيق مبادئ سيكولوجية التعلم في سياقات التعليم المختلفة، ومن أبرز مزايا تكنولوجيا التعليم ما يأتي:

أ. تكنولوجيا التعليم ليست مقتصرة على الأجهزة والآلات التعليمية فقط بل تتجاوز ذلك لتشمل استخدام الأساليب والبرامج التعليمية التي تساهم في تعزيز فعالية عملية التعلم.

ب. تعتمد تكنولوجيا التعليم على الأسلوب التفكري في حل المشكلات التربوية حيث تساهم في تطوير حلول مبتكرة وفعالة للتحديات التعليمية من خلال التفكير النقدي والتحليلي.

ج. يسهم مفهوم النظم بشكل واضح في تطوير تكنولوجيا التعليم ومن خلال تطبيق هذا المفهوم يتم تصميم بيئات تعليمية مترابطة ومرنة تهدف إلى تحسين الأداء التعليمي.

د. تساهم تكنولوجيا التعليم في تحديد أهدافها بدقة، ومن ثم تحقيق هذه الأهداف باستخدام الطرائق والأساليب التعليمية المناسبة، حيث تضمن تحديد أهداف تعليمية واضحة ومحددة، ثم اختيار الأدوات والأساليب التي تتناسب مع هذه الأهداف لضمان تحقيق أقصى استفادة من العملية التعليمية

. (Albus, D. L., & Thurlow, M. L.,2009,p234)

6- أبرز الصعوبات التي تواجه طلاب الجامعة ذوي صعوبات التعلم في استخدام التكنولوجيا

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تواجه الطلاب ذوو صعوبات التعلم في الجامعات تحديات متعددة في استخدام التكنولوجيا، تتراوح بين صعوبات التعامل مع البرمجيات المعقدة إلى الحاجة إلى دعم فني متخصص وان معالجة هذه التحديات تتطلب تقديم حلول تكنولوجية مرنة، دعم موجه للطلاب والمعلمين، وتطوير أدوات تكنولوجية تسهم في تيسير العملية التعليمية لهذه الفئة، ومن أبرز الصعوبات التي تواجه طلاب الجامعة ذوي صعوبات التعلم في استخدام التكنولوجيا ما يأتي:

أ. صعوبة التفاعل مع البرمجيات المعقدة

الطلاب ذوو صعوبات التعلم يعانون من صعوبة في التفاعل مع البرمجيات والأنظمة التعليمية المعقدة التي تحتوي على واجهات معقدة اذ ان تلك الأنظمة قد تكون صعبة الاستخدام لهم بسبب الحاجة إلى مهارات معرفية وحركية معقدة (ابو زيد,2010م,ص113).

ب. صعوبة الوصول إلى أدوات التخصيص

بعض البرمجيات التكنولوجية لا تقدم خيارات تخصيص كافية، مثل تغيير حجم الخط أو استخدام تقنيات قراءة النصوص صوتيًا. هذه الأدوات تعد أساسية لطلاب ذوي صعوبات التعلم، ولكن عدم وجودها يمكن أن يعوق استفادتهم من التكنولوجيا (Dell, Amy G., & Newton, Deborah A. 2009,p90)

ج. الإرهاق الذهني وصعوبة الحفاظ على التركيز

قد يؤدي استخدام التكنولوجيا التي تعتمد على الوسائط المتعددة (مثل النصوص والصور والفيديوهات) إلى إرهاق ذهني وتشتت الانتباه للطلاب ذوي صعوبات التعلم، مما يؤثر على قدرتهم في الاستمرار في التعلم لفترات طويلة (ابو عرابي ,2015م,ص75).

د. التحديات في الفهم والتفاعل مع المحتوى المتعدد الوسائط

الطلاب ذوو صعوبات التعلم يواجهون صعوبة في التعامل مع المحتوى الذي يتضمن مزيجًا من النصوص والصور والفيديوهات وان هذه الأنماط التعليمية تتطلب وقتًا وجهدًا إضافيًا لفهمها بشكل متكامل.

هـ. الصعوبات في استخدام الأجهزة المحمولة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يعاني بعض الطلاب ذوي صعوبات التعلم من صعوبة في استخدام الأجهزة المحمولة مثل الهواتف الذكية أو الأجهزة اللوحية، حيث تتطلب هذه الأجهزة مهارات حركية دقيقة قد تكون صعبة لبعض هؤلاء الطلاب (Browder, Dianne M,2009,p136).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيا: دراسات سابقة:

فيما يلي استعراض لبعض الدراسات الأكاديمية العربية التي تناولت فاعلية التكنولوجيا في تحسين أداء الطلاب ذوي صعوبات التعلم:

1- دراسة الشمري (2016):

عنوان الدراسة: "التكنولوجيا ودورها في تحسين مهارات التواصل لدى طلاب ذوي صعوبات التعلم"

الهدف: دراسة دور التكنولوجيا في تحسين مهارات التواصل الاجتماعي لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم من خلال استخدام الألعاب التعليمية والتطبيقات التفاعلية.

النتائج: أظهرت الدراسة أن استخدام تطبيقات مثل Kahoot! و Quizlet ساعد في تحفيز الطلاب على التفاعل مع المحتوى التعليمي، وزاد من مهاراتهم في التواصل الاجتماعي اذ ان هذه الأدوات ساعدت في تحسين قدرة الطلاب على التعبير عن أنفسهم في بيئات تعليمية متنوعة (الشمري,2016م,ص7).

2- دراسة العتيبي (2019م)

عنوان الدراسة: "دور القصص الاجتماعية في تحسين التفاعل الاجتماعي لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم"

الهدف: دراسة فاعلية استخدام القصص الاجتماعية عبر التطبيقات التكنولوجية لتحسين مهارات التواصل الاجتماعي والتفاعل لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم.

النتائج: أظهرت النتائج أن القصص الاجتماعية مثل Social Stories كانت أداة فعالة لتحسين فهم الطلاب لكيفية التصرف في مواقف اجتماعية مختلفة فالطلاب الذين استخدموا هذه الأدوات أظهروا تحسنًا ملحوظًا في قدرتهم على التفاعل مع أقرانهم ومع المعلمين (العتيبي,2019م,ص32).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3- دراسة النجار (2018م)

عنوان الدراسة: "التقنيات الحديثة لدعم الطلاب ذوي صعوبات التعلم في تنظيم الوقت والتذكر"

الهدف: دراسة تأثير التقنيات الحديثة مثل Google Keep و Evernote في تحسين مهارات التنظيم والتذكر لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم.

النتائج: أظهرت الدراسة أن استخدام هذه التطبيقات ساعد الطلاب في تنظيم ملاحظاتهم، ترتيب الأفكار، والتفاعل مع المهام الدراسية بشكل أكثر فعالية. أدى ذلك إلى تحسين تحصيلهم الدراسي بفضل تحسين مهاراتهم في إدارة الوقت (النجار, 2018م, ص53).

مناقشة الدراسات السابقة:

تشير نتائج الدراسات السابقة إلى أن التكنولوجيا التعليمية تعتبر أداة فعّالة في تعزيز الأداء الأكاديمي والاجتماعي للطلاب ذوي صعوبات التعلم من خلال الاستفادة من تقنيات متنوعة مثل التطبيقات التفاعلية، تمارين التأمل والاسترخاء، القصص الاجتماعية، أدوات الرياضيات التفاعلية، وأدوات القراءة والكتابة، يمكن للطلاب تجاوز العديد من التحديات التي تواجههم في العملية التعليمية، مما يسهم في تحسين مستوى تحصيلهم الدراسي وتنمية مهاراتهم الاجتماعية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الثالث

منهج البحث واجراءاته

أولاً، :. منهج ,البحث ,:

تم اعتماد المنهج الوصفي في هذه الدراسة، الذي يهدف إلى تحديد الوضع الراهن للظاهرة المبحوثة ووصفها بشكل دقيق ويعتمد هذا المنهج على دراسة الظاهرة كما هي في الواقع، مع التركيز على تقديم وصف شامل ودقيق للسمات والخصائص المميزة لها (ملحم ، 2000، ص346).

ثانياً، :. مجتمع. البحث:

تكون المجتمع في البحث الحالي من كلية العلوم الاسلامية في جامعة ديالى للعام الدراسي 2024-2025 م.

ثالثاً: عينة البحث :

اشتملت عينة البحث على (20) استاذا في اقسام (علوم القران والتربية الاسلامية، والشريعة , والعقيدة والفكر الاسلامي), وقد أعتمد الباحثان التوزيع الملائم, إذ قاما بسحب عينة عشوائية من المجتمع الاصلي .

رابعاً: أداة البحث: –

لغرض تحقيق هدف البحث، استخدم الباحثان الاستبانة كأداة لجمع البيانات، حيث تعد من أنسب الأدوات في البحوث الوصفية. وذلك نظرًا لإمكانية استخدامها بفعالية في جمع المعلومات من عدد كبير من المشاركين، مما يتيح تحليل البيانات بشكل دقيق وشامل (خليل,2009م,ص239).

وقد تم اعتماد الخطوات الاتية في اعداد الاداة:

- توجيه أسئلة استطلاعية لعدد من أساتذة كلية العلوم الإسلامية – جامعة ديالى (مجتمع البحث), من اجل التعرف دور مجالات التكنولوجيا في مساعدة طلاب الجامعة ذوي صعوبات التعلم , ملحق (1) , ثم اعتماد الاستبانة بشكلها النهائي بعد تحديد المجالات واعتمادها , ملحق (2) .

-اتم الاطلاع على عدد من الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع البحث الحالي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامسا: الصدق الظاهري:-

يعرف الصدق بأنه قدرة أداة القياس على قياس ما وضعت لأجله. (خليل ,2009م ,ص118).

وبهدف التحقق من صدق فقرات الاستبانة التي تكونت من (5) مجالات تم , عرضها على مجموعة من الخبراء المختصين في القياس والتقويم , وطرائق التدريس, والعلوم التربوية والنفسية ، وبعد جمع القوائم من السادة الخبراء و مراجعة ملاحظاتهم واجراء بعض التعديلات أصبحت الاداة صالحة للتطبيق.

سادساً: الثبات:

يقصد به ان تعطي الأداة نفس النتائج , إذا ما طبق على نفس الإفراد في , ظروف متشابهة (الغريب ، 1987م، ص94).

للتأكد من دقة النتائج، اعتمد الباحثان طريقة التجزئة النصفية باستخدام درجات عينة التحليل الإحصائي وقد أظهرت حسابات معامل الثبات باستخدام معامل ارتباط بيرسون قيمة بلغت (0.78)، وعند تصحيحه باستخدام معادلة التصحيح سبيرمان–بروان، بلغ معامل الثبات (0.89)، مما يشير إلى أن الأداة تتمتع بثبات عالٍ ويعد معامل الثبات هذا صالحًا للاستخدام في الدراسة.

سابعاً: العينة الأساسية :-

بعد إعداد القائمة النهائية، والتي احتوت (5) مجالات ، وزعها الباحثان على افراد العينة التي تكونت من (20) تدريسيا .

ثامناً: , الوسائل , الإحصائية :

تم استعمال الحزمة الاحصائي (spss) لتحليل البيانات ,واستخراج النتائج .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الفصل الرابع

عرض النتائج، وتفسيرها:

توصل الباحثان بعد جمع التكرارات، واستخراج الوسط المرجح، والوزن المئوي للفقرات الى الاتي:

1- أعلى تأثير: زيادة دافعية الطلاب حصلت على أعلى وزن مئوي (85%) وأعلى وسط مرجح (0.83)، مما يشير إلى أن التكنولوجيا تلعب دورًا كبيرًا في تحفيز الطلاب.

النتيجة: 85% من الأساتذة يرون أن التكنولوجيا تلعب دورًا كبيرًا في زيادة دافعية الطلاب ذوي صعوبات التعلم.

التفسير: الأدوات التكنولوجية مثل الألعاب التعليمية والأنشطة التفاعلية تسهم بشكل كبير في تحفيز الطلاب على المشاركة الفعّالة في العملية التعليمية.

2- تحسين مهارات الكتابة (الوزن المئوي: 79%):

النتيجة: 79% من الأساتذة أشاروا إلى أن التكنولوجيا تساهم في تحسين مهارات الكتابة لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم.

التفسير: التطبيقات التي تقدم تصحيحًا تلقائيًا، وتساعد الطلاب على تحسين الكتابة بشكل تفاعلي، تدعم بشكل واضح مهارات الكتابة.

3- تقليل القلق (الوزن المئوي: 75%):

النتيجة: 75% من الأساتذة يعتقدون أن التكنولوجيا تساعد في تقليل القلق لدى الطلاب.

التفسير: التكنولوجيا توفر بيئة تعليمية أكثر مرونة وراحة، مما يقلل من شعور الطلاب بالضغط ويشجعهم على التفاعل.

4- التنظيم والإدارة الذاتية (الوزن المئوي: 70%):

النتيجة: 70% من الأساتذة يرون أن التكنولوجيا تساعد في تحسين مهارات التنظيم والإدارة الذاتية.

التفسير: الأدوات التكنولوجية التي تساعد في إدارة الوقت وتنظيم المهام تسهم في تحسين قدرة الطلاب على تنظيم أنفسهم.

5- دعم تعلم اللغات (الوزن المئوي: 65%):

النتيجة: 65% من الأساتذة يرون أن التكنولوجيا تسهم في دعم تعلم اللغات.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التفسير: الأدوات التكنولوجية التي تقدم أنشطة لغوية تفاعلية تدعم تعلم اللغات، رغم أن تأثيرها كان أقل مقارنةً بالمجالات الأخرى.

التوصيات:

1- تعزيز استخدام التكنولوجيا في زيادة دافعية الطلاب، مثل الألعاب التفاعلية.

2- استخدام الأدوات التكنولوجية التي تساهم في تحسين الكتابة، خاصة البرامج التي تقدم تصحيحات فورية.

3- زيادة تطوير أدوات التكنولوجيا التي تساعد في تقليل القلق لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم.

4- تقديم أدوات تكنولوجية تدعم التنظيم والإدارة الذاتية للطلاب ذوي صعوبات التعلم، مثل التطبيقات التي تساعد في تخصيص الوقت والمهام.

5- تحسين وتطوير أدوات دعم تعلم اللغات باستخدام تقنيات تعليمية تفاعلية ومتنوعة.

المقترحات:

1.اجراء 1دراسة مكمة للدراسة الحالية تشتمل على متغيرات اخرى.

2.اجراء دراسة مماثلة 1للدراسة الحالية1 لمراحل دراسية اخرى .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع

1- ابن فارس، أحمد بن فارس, (1989) , مقاييس اللغة (ج , 4). دار الفكر, بيروت, لبنان.

2- أبو عرابي، سمير، (2015) , الطلاب ذوو صعوبات التعلم التعريف والتشخيص والتوجيه التربوي , عمان، الأردن، دار الفكر.

3- أبونيان، إبراهيم والخشرمي , (2008) , صعوبات التعلم في المرحلة الجامعية , سلسلة التوعية بالاحتياجات الخاصة، مركز ذوي الاحتياجات الخاصة.

4- أحمد، أيمن أحمد , (2008) , أثر استخدام الوسائل التعليمية على تحصيل التلاميذ في مرحلة التعليم الأساسي , رسالة ماجستير منشورة، كلية التربية، جامعة حلب.

5- البراك، رنا , (2014) , استخدام التكنولوجيا لتحسين مهارات الرياضيات لدى طلاب صعوبات التعلم , مجلة التخصصات التربوية، 23العدد (4).

6- خلف الله، إسراء أحمد , (2023) , واقع الخدمات الأكاديمية المقدمة لطلاب جامعة بنها ذوي صعوبات التعلم من وجهة نظر أعضاء الهيئة التدريسية , رسالة ماجستير، كلية التربية النوعية، جامعة بنها.

7- خليل، محمد , (2009) , مدخل إلى منهج البحث في التربية وعلم النفس , ط1، مطبعة المسيرة، الأردن.

8- الزيات، فتحي مصطفى , (2000) , صعوبات التعلم لدى طلاب الجامعة , دراسة مسحية تحليلية , بحث مقدم في المؤتمر الدولي السابع بعنوان (بناء الإنسان لمجتمع أفضل)، القاهرة: مركز الإرشاد النفسي، جامعة عين شمس .

9- الشرمان، عاطف أبو حميد , (2013) , تكنولوجيا التعليم المعاصرة وتطوير المنهاج , ط1، دار وائل، عمان، الأردن.

10- الشمري، محمد , (2016) , "التكنولوجيا ودورها في تحسين مهارات التواصل لدى طلاب ذوي صعوبات التعلم , " مجلة علوم التربية الخاصة، 14(3).

11- العتيبي، سامي , (2019) , "دور القصص الاجتماعية في تحسين التفاعل الاجتماعي لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم ," مجلة التنمية التعليمية، العدد (21).

12- العمايرة، محمد , (2007) , المشكلات التي تواجه الطلبة الجدد بجامعة الإسراء الخاصة بالأردن في ضوء بعض المتغيرات , مجلة العلوم التربوية (11).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

13- عبد الحميد، منال وموسى، نعيمات وأدهم، مروي , (2013) , صعوبات التعلم في ضوء النظريات , دار المتنبي، الدمام.

14- عبد الكريم، محمود محمد , (2006) , أثر استعمال الأقراص المدمجة في إتقان تلاوة القرآن الكريم وحفظه لدى تلاميذ الصف الرابع الابتدائي , جامعة الموصل، كلية التربية الأساسية، رسالة ماجستير غير منشورة.

15- العرفج، سعد , (2013) ,"التعليم التكنولوجي لذوي صعوبات التعلم ," مجلة الدراسات التربوية، 45(3).

16- العكري، علي , (2020) , التكنولوجيا وتطبيقاتها في العصر الحديث , دار الفكر العربي.

17- الغريب، رمزية , (1987) , التقويم والقياس النفسي والتربوي , القاهرة، مكتبة الأنجلو.

18- الملحم، سامي , (2000) , مناهج في التربية وعلم النفس , عمان، دار المسيرة للنشر.

19- المنسي، حسن , (2004) , مشكلات الطلاب متدني التحصيل الدراسي من وجهة نظرهم في كلية المعلمين بمحافظة الرس بالمملكة العربية السعودية.

20- النجار، عبد الله , (2018) , "التقنيات الحديثة لدعم الطلاب ذوي صعوبات التعلم في تنظيم الوقت والتذكر ," مجلة التربية الحديثة، العدد (12).

21- الوابلي، عبد الله , (2001) , طبيعة التسهيلات والخدمات المساندة والبرامج الخاصة التي ينبغي توفرها في مؤسسات التعليم العالي الأهلي لطلاب الفئات الخاصة كما يراها أكاديميو التربية الخاصة , دراسة قدمت في ندوة التعليم العالي الأهلي، كلية التربية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر الأجنبية:

1- Allsopp, D., Minskoff, E., & Bolt, L. (2005). Individualized course-specific strategy instruction for college students with learning disabilities and ADHD: Lessons learned from a model demonstration project. *Learning Disabilities Research & Practice.

2- Albus, D. L., & Thurlow, M. L. (2009). "Using Technology to Support Students with Disabilities in Mathematics." *Journal of Special Education Technology* .

3- Browder, Dianne M. (2009). Assistive Technology for Students with Disabilities. Pearson.

4- Dell, A. G., & Newton, D. A. (2009). *Assistive technology in the classroom: Enhancing the school experiences of students with disabilities*. Pearson.

5-**Horn, L., Nevill, S., & Griffith, J. (2006). *Profile of undergraduates in US postsecondary education institutions, 2003-04: With a special analysis of community college students*. Statistical Analysis Report. NCES 2006-184. National Center for Education Statistics.**

6- Gray, C. (2000). "Social Stories and Children with Autism." *The Gray Center for Social Learning and Understanding*.

7- Training, G., & Swanson, H. (2005). Cognition, metacognition, and achievement of college students with learning disabilities. *Learning Disability Quarterly.*

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملاحق

ملحق (1)

استبانة اراء الاساتذة

اعزائي الأساتذة الافاضل .....

يروم الباحثان، انجاز بحثهما الموسوم بـــــــ **(دور التكنولوجيا في مساعدة الطلاب الجامعيين ذوي صعوبات التعلم)**

لذا يرجى من حضـــراتكم الاجابة على الســـؤال الاتي: – ما المجالات التي تســـهم فيها التكنولوجيا في مساعدة الطلاب ذوي صعوبات التعلم؟

مع الامتنان

الاجابة / .....

الباحثان

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ملحق (2)

استبانة اراء الأساتذة بصيغتها النهائية

اعزائي الأساتذة الافاضل .....

يروم الباحثان، انجاز بحثهما الموسوم بـــــــــ (دور **التكنولوجيا في مساعدة الطلاب الجامعيين ذوي صعوبات التعلم)**

لذا يرجى من حضراتكم الاجابة على الفقرات الموضحة في ادناه.

مع الامتنان

الفقرات	نعم	ربما	كلا
1. هل ترى أن التكنولوجيا التعليمية تساهم في تحسين مهارات القراءة لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم؟			
2. هل تعتقد أن التكنولوجيا التعليمية تحفز الطلاب ذوي صـــعوبات التعلم على المشاركة بفعالية في الفصول الدراسية؟			
3. هل تعتقد أن استخدام التكنولوجيا يساعد الطلاب ذوي صعوبات التعلم على تطوير مهارات الإدارة الذاتية؟			
4. هل ترى أن التكنولوجيا تســـاعد في تقليل القلق لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم أثناء الدراسة؟			
5. هل تعتقد أن التكنولوجيا يمكن أن تدعم تعلم اللغات بشكل أفضـل من الطرق التقليدية لدى الطلاب ذوي صعوبات التعلم؟			

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

"العراق في ظل الاحتلال البريطاني المباشر: لمحة موجزة حول أسباب السيطرة الإنكليزية وماهيّتها في الداخل العراقي"

"Iraq under Direct British Occupation: A Brief Overview of the Reasons Behind British Control and Its Nature Within Iraq"

المؤلف: محمد جواد عزيز صفي([1])

تاريخ استلام البحث: 24 / 7 / 2025 تاريخ قبول البحث: 16 / 9 / 2025

[1] طالب دكتوراه عراقي – اختصاص تاريخ حديث ومعاصر– جامعة بيروت العربية– بيروت – لبنان.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخّص:

يسعى هذا البحث إلى تسليط الضوء على أحوال العراق العامة في ظل الحكم البريطاني، انطلاقًا من تبيان الأسباب التي حدت بالإنكليز إلى احتلال العراق، وصولًا إلى تفصيل وقائع الحملة العسكرية التي انتهت بتحقيق السيطرة البريطانية على الأراضي العراقية، وما تلى ذلك من ترسيم بريطاني لحكم عسكري مباشر في العراق يعمل البحث على إبراز أهم مفاصله العامة.

الكلمات المفتاحية: العراق– الإنكليز – الاحتلال البريطاني للعراق – الحملة العسكرية البريطانية على العراق– الحرب العالمية الأولى– التهنيد – الحكم العسكري البريطاني المباشر على العراق.

Abstract:

This research seeks to shed light on the conditions in Iraq under British rule, beginning with an explanation of the reasons that led the British to occupy Iraq, and moving on to detail the events of the military campaign that culminated in British control over Iraqi territory. It also examines the subsequent establishment of direct British military rule in Iraq, highlighting its most significant general features.

Key words: Iraq – The British – The British occupation of Iraq – The British military campaign in Iraq – World War I – Indianization – Direct British military rule over Iraq.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

عمدت بريطانيا إلى تثبيت أقدامها في العراق، واحتلاله بما يخدم مصالحها ومنافعها، التي تعدّدت اتجاهاتها لتشتمل القطاعات الاقتصادية، والسياسية، وحتى العسكرية بخاصة مع دخول الأتراك الحرب العالمية الأولى لجهة الألمان. كل تلك العوامل زادت من اندفاعة الإنكليز ناحية العراق لتطويقه، والإطباق عليه بالقوة وصولًا إلى إقامة حكم عسكري مباشر، له مراميه القائلة بتثبيت الوجود الإنكليزي في الداخل العراقي، عبر استراتيجيات وضعت أحوال الجيش في المقام الأول على حساب الشعب، وأوضاعه السائرة على طريق التدهور الاقتصادي والمجتمعي، في مرحلة رفعت خلالها الإدارة البريطانية شعار أساسه إزكاء الطائفية، وتعميق الشرخ المذهبي في الشارع العراقي، وغيرها من السياسات الرامية إلى خلخلة الواقع الاقتصادي، والإداري العام بما يخدم الغايات النفعية البريطانية بالمقام الأول.

أولًا: الدوافع التي حدت بالإنكليز إلى السعي نحو تأمين سيطرتهم على العراق

ولّى الإنكليز قبلتهم ناحية الأراضي العراقية ساعين إلى تأمين سيطرتهم عليها وفقًا لعدّة مسبّبات، استثارت اهتمامهم وتدافعهم باتجاه احتلال العراق، والتي يمكن إيجازها بما يلي:

1. اقتصاديًا

تطلّع البريطانيون ناحية العراق قبيل الثورة الصناعية([1]). فقد جنّدت شركة الهند الشرقية([2]) مساعيها بدءًا من منتصف القرن السابع عشر لمد صلات اقتصادية مع الجانب العراقي، بتدافع منح البريطانيين الأفضلية، والأسبقية على غيرهم من الأوروبيين في العراق. وبخاصة في المنحى التجاري، الذي نقل عبره الإنكليز المنتوجات الأوروبية، ووزّعوها في الأسواق العراقية بشكل متزايد انطلاقًا من أواسط القرن الثامن عشر وحتى مطلع القرن التاسع عشر **(خدوري، 1933، ص 55)**. حين عمدت الحكومة البريطانية إلى التحضير

[1] **الثورة الصناعية:** تعد الثورة الصناعية الخطوة الأهم على طريق تطور البشرية والتي انقلبت عبرها طرق الإنتاج في أوروبا رأسًا على عقب وذلك بفضل المكتشفات العلمية والتقنية والتي كانت أساسًا في نقل المجتمعات الإنسانية من حيّز الإقطاع والعمل الفلاحي إلى فضاء الرأسمالية الصناعية المستندة إلى الآلات والمصانع وما تمخّض عنها من نمو متضافر للمدن ولأعداد السكان. **(الكيالي، 1994، ج1، ص 903)**.

[2] **شركة الهند الشرقية:** (1600 – 1858) مؤسسة بريطانية تمّ تأسيسها بغية الاطلاع بالشؤون التجارية والعسكرية البريطانية في الهند وجنوب غرب آسيا. **(الكيالي، 1994، ج 3، ص 468)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لتدعيم مواقعها التجارية بشكل أصلب من خلال قنصلها([1]) المقيم في بغداد، الذي أولى اهتمامًا خاصًا في قطاع التجارة، وقدّمه على غيره من القطاعات**(Langley, 1961, p. 24)**.

وعليه، تعمّق التوغّل البريطاني وسط الساحة العراقية باحتدام شديد لا سيّما بين عامي 1834 و1914، بالشكل الذي عبّد الطريق أمام تحوّل العراق إلى منطقة خاضعة للنفوذ البريطاني بشكل جلي منذ منتصف القرن التاسع عشر. حيث استفادت بريطانيا ممّا تمتعت به من امتيازات، ومنافع، وأرجحية قدّمتها على غيرها من الدول الأجنبية **(Saleh, 2008, p. 148)**، ومكّنتها من تبوّء المرتبة الأولى في مسارات التبادل التجاري بدءًا من مطلع القرن العشرين. ومثال على ذلك ما استحكمت عليه التجارة البريطانية من نسبة وصلت إلى 33,4% من مجموع الصادرات، و58,8% من قيمة الواردات العامة لعام 1909. أما القيمة الإجمالية للمنتوجات والبضائع المتبادلة بين بريطانيا والعراق فقد ناهزت 330361 جنيه إسترليني للصادرات، و1317762 جنيه إسترليني للواردات وذلك لعام 1910. كما استقبل السوق البريطاني المنتجات العراقية الصنع على تنوّعها من الصوف، والجلود، والتمور، والصمغ، والشعير. في حين وفدت إلى العراق المصنوعات الإنكليزية النسيجية أيضًا**(غنيمة، 1922، ص 90 – 93، 100 – 101)**.

وطفق الإنكليز في سعيهم إلى التمسّك بمصالحهم الاقتصادية عراقيًا. حتى لو أوجبهم الأمر الوقوف بوجه الإدارة العثمانية، كما حصل عندما قرّر العثمانيون تشييد قلعة حصينة لهم في الفاو عام 1871. الأمر الذي رفضه الإنكليز، لِما وجدوا فيه من خرق واضح لمناطق نفوذهم. ممّا دفعهم إلى رفع شكواهم لدى الباب العالي. وواصلت المملكة المتحدة مساعيها للحفاظ على مكانتها الممتازة، ومكتسباتها الاقتصادية في العراق عشية اندلاع الحرب العالمية الأولى، وذلك بحسب تعبير وثيقة حكومية بريطانية صادرة بتاريخ 23 حزيران (يونيو) عام 1913 احتوت على التالي ذكره: "نظرًا لاحتمال تجزئة تركيا، وما نجده في الوقت ذاته من نشأة تمهيدية لمناطق نفوذ أجنبية، فإن على ما يظهر لا بد للحكومة البريطانية من أن تحتفظ بما أحرزته حتى الآن من أرجحية في بلاد ما بين النهرين، منطقتها الطبيعية في الدولة العثمانية"**(صالح، 1953، ص 9)**.

[1] أضحى المقيم البريطاني في بغداد بدءًا من عام 1802 قنصلًا عامًا بعد أن كان موظف تابع لشركة الهند الشرقية. **(Langley, 1961, p. 24).**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كما عظُمت أهمية العراق في الاستراتيجيات البريطانية، بُعيد ما تمّ اكتشافه من حقول نفطية غزيرة المحتوى مطلع القرن العشرين. ولا يُخفى ما شكّلته الأراضي العراقية من مرتكز أساسي في مسارات المشاريع الزراعية والإروائية([1])، بالإضافة إلى ما استوعبته تلك الأقاليم من مواد خام صالحة للحراك الصناعي الإنكليزي. كل تلك الأمور شدّت بريطانيا، وأثارت حمئتها على ضرورة وضع اليد على العراق واستغلال مغانمه.(**Longrigg, 1953, p. 65**).

2. سياسيًا – عسكريًا

زادت الغايات السياسية والضرورات العسكرية الأمنية في اندفاعة بريطانيا ناحية العراق. بعدما بلور الإنكليز أهداف إقليمية، ارتسمت معالمها على طول مسعاهم لاقتطاع القسم الجنوبي من العراق، وربطه بإدارة الهند وسط استراتيجية رامية إلى حماية منافعهم في الشرق، بوجه محاولات التسلّل التنافسي للاستحواذ على المسالك البحرية الموصلة إلى الهند لكل من البرتغاليين والفرنسيين، منذ نهاية القرن السابع عشر وحتى القرن الثامن عشر. وما تلى ذلك من ظهور مزاحمين جُدد أمام البريطانيين، شدّدوا في محاولاتهم البرية للاستحصال على قواعد استراتيجية لهم في نهاية الخليج العربي شمالًا، وكان منهم الروس والألمان بشكل رئيسي. ففي الوقت اتجهت ألمانيا إلى تشييد خط سكة حديد بغداد، ساعية إلى مدّها على طول الشطر الساحلي للخليج العربي مطلع القرن العشرين([2])، كانت روسيا تحبك خيوطها المنسوجة مع العثمانيين، والقائلة بمد سكة حديد تصل بين طرابلس في الأقاليم السورية والكويت على الخليج العربي. وقد عكست

[1] أشار المهندس ويلكوكس الموكل بدراسة الواقع الزراعي والإروائي العراقي إلى ما تحمله العراق من ثروات طبيعية باهرة في تقريره المرفوع إلى الإدارة العثمانية، بقوله: أبشّر العثمانيين بيوم يفيض النضار عليهم فيه كالأنهار... وإذا ما عملت الحكومة بما أشرت به في تقريري من أعمال ري وأنفقت مليونين و200 ألف جنيه لمد السكة الحديد من بغداد إلى دمشق، عادت بلاد ما بين النهرين إلى سابق عزّها ومجدها". **(Longrigg, 1953, p. 65)**

[2] بدا الاحتدام الألماني البريطاني على أشدّه بُعيد استحصال الألمان على امتياز مد خط سكة حديد تصل بين برلين وبغداد وتمتد من بغداد إلى سواحل الخليج العربي وذلك عام 1899، الأمر الذي أثار توجّسات الإنكليز الذين أيقنوا بشكل لا يقبل الشكّ حقيقة الغايات الألمانية الرامية إلى التوسع الاقتصادي والسياسي الاستراتيجي في العراق حتى سواحل الخليج العربي. ليس ذلك فحسب، بل شرع الألمان في تأسيس شركات تجارية لها كان منها شركة ونكهاوز، وما أُضيف إليها من افتتاح لقنصلية في بندر بوشهر بيّنت الوجهة الألمانية الهادفة إلى تحقيق قاعدة استراتيجية لها في الخليج العربي، في الوقت الذي لم يتجاوز عدد الرعايا الألمان في تلك الحاضرة الخليجية عن ستة أشخاص فقط. **(Kirk, 2018, p. 89)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تلك المقترحات الروسية المرفوعة إلى الإدارة العثمانية عام 1898 ماهية المسعى الدؤوب للروس في سبيل الحصول على موطئ قدم لهم عند الخليج العربي(Kirk, 2018, p. 89).

3. دوافع اختصّت بمسألة انضمام الأتراك إلى الجانب الألماني إبّان اندلاع الحرب العالمية الأولى، والتي يمكن تجزئتها إلى قسمين:

القسم الأول: متعلّق بتأمين المنافع البريطانية والصلات الجامعة بين الإنكليز ومشايخ رأس الخليج العربي. وقد أبدى الأتراك في ذلك المضمار عداءهم ونفورهم الصريح إزاء الجانب البريطاني، ولم يتوانوا عن تأليب بعض القيادات المحلية، وبخاصة في المحمّرة([1]) وفي الداخل الإيراني ضد الإنكليز، الذين تخوّفوا من احتمالات التسلّل العثماني، وتطويق سيطرته على الأقاليم الممتدّة في نهاية الخليج العربي. ممّا قد يمثّل ضربة موجعة للمنافع البريطانية، التي قد تتقطّع أوصالها الجامعة مع مشايخ المنطقة، وكبار عشائرها لا سيّما في الكويت([2])، والمحمّرة على وجه الخصوص(Longrigg, 1953, p. 77).

القسم الثاني: حماية المنابع النفطية في إقليم عربستان في الداخل الإيراني([3])، تزامنًا مع ارتفاع حدّة المخاوف البريطانية من أي إجراء قد تتخذه تركيا بالتضامن مع الألمان على طريق استثارة المشاعر الدينية،

---

[1] **المحمّرة:** تأسست على يد الكعبيين من العرب. وتقع عند مصب نهر الكارون. تمكّنت إيران من الاستحواذ عليها عام 1925 كما أطلق عليها الشاه رضا بهلوي مسمّى خورمشهر. حازت المحمرة على موقع جغرافي ممتاز لِما تحمله من موانئ تجارية مطلّة على شط العرب. **(الخوند، 2004، ج4، ص 102).**

[2] يُشار في هذا السياق، إلى ما تمّ إبرامه من اتفاق سري جمع بين الإنكليز وشيخ الكويت مبارك عام 1898، تعهّد خلاله الأخير بأن لا يؤجّر أرضًا، أو يهب امتيازات داخلية لأي جهة كانت، إلا بُعيد طرح الموضوع على البريطانيين، والحصول على موافقتهم بشأنه. ولا ريب أن مخاوف الإنكليز من أن يتحوّل الإقليم الكويتي إلى مرفأ روسي أو محطة نهائية على خط سكة حديد برلين بغداد كان في صلب الدوافع، التي حدت بهم إلى توقيع الاتفاق الآنف الذكر، لو أنهم كانوا على يقين تام بأن شيخ الكويت كان ما يزال خاضعًا لسيادة السلطنة العثمانية باعتبار الكويت قائمقامية تابعة للبصرة في تلك المرحلة. مما يمحو أي صفة سيادية دولية لمشيخة الكويت في تلك المرحلة(Kirk, 2018, p. 89 – 90).

[3] على الرغم ممّا كان لمنابع النفط من أهمية جيوسياسية ضمن الدبلوماسية البريطانية، إلا أنها لم تتعدَّ كونها عامل ثانوي في تلك الحقبة، مقارنة بالمساعي الإنكليزية القائلة بالاحتفاظ بموقع ممتاز وصلات حسنة مع مشايخ الخليج العربي. وقد تبدّى ذلك التوجه، من خلال ما رفعه وزير الهند من تقرير لنائب الملك البريطاني في الداخل الهندي، احتوى على التالي ذكره: "كنت أعتبر على الدوام بأن أهم ما نستهدفه من إرسال الحملة هو التأثير المعنوي على شيوخ العرب. أما حماية منابع النفط فقد كانت شيئًا ثانويًا عندي من بين الاعتبارات الأخرى". (Moberly, 2016, Vol. 2, p. 10).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وإطلاق حملات جهادية إسلامية، قد يتسعرّ لهيبها سريعًا ليشمل بلاد العرب حتى الهند([1]). ولا ريب أن الرفض المبدئي لحكومة الهند البريطانية، حول إطلاق الحملة الهادفة إلى احتلال العراق، نابع ممّا قد يثيره ذلك الاحتلال من حفيظة المسلمين في الهند، في حالة شرعت بريطانيا في حربها على خليفة المسلمين العثماني(**أيرلند، 1949، ص 9 – 10**).

[1] أُطلقت فعاليات الحركة الجهادية ضد الإنكليز بشكل محتدم بدءًا من الداخل الإيراني. حيث اشتعلت العمليات الحربية ضد الرعايا البريطانيين والروس وأيضا. الأمر الذي حدا بقناصلهم إلى مغادرة إيران، الشاهدة على تجييش المحاولات الرامية إلى إقحامها في الحرب تحالفًا مع الألمان والترك، الذين بعثوا مُرسلين عنهم إلى القيادات العليا في أفغانستان، يستحثّونها على الانخراط في المعارك ضد الهند. تزامنًا مع ما شهدته الديار الأفغانية من تحرّكات داخلية لإعلان الجهاد دون أن تتكلّل بالنجاح. فقد اتخذت الإدارة الأفغانية موقفًا متردّدًا من الأمر. في حين ظهرت تداعيات الحملات الجهادية في الداخل العراقي ضد الإنكليز، الذين واجهوا بعض العثرات والعراقيل على طريق إحكام نفوذهم وسيطرتهم فيه.(**Moberly, 2016, Vol. 2, p. 20**).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانيًا: الحملة البريطانية على العراق (1914)

1. من الفاو حتى البصرة والأقاليم المجاورة لها: الإنكليز يتقدّمون على العثمانيين

انطلاقًا ممّا تقدّم، تدافعت جحافل الإنكليز ناحية الأراضي العراقية[1]، وتحديدًا عند الفاو[2] التي دخلها الجيش البريطاني بتاريخ 7 تشرين الثاني (نوفمبر) عام 1914**(العمري، 1935، ج 1، ص 10)**، ومعه السير برسي كوكس[3]، الذي أعلن فور دخوله إلى العراق بيانًا أكّد فيه أن الإدارة البريطانية لم تدخل في حرب مع أقاليم شط العرب، طالما أن سكانها لم يقوموا بأي أعمال عدائية. وتابع مشيرًا إلى أن الاستراتيجية العدوانية التي تعاطى من خلالها الأتراك مع الإنكليز، قد حدت ببريطانيا إلى احتلال العراق، في مسعى منها لتأمين الحماية، والدعم اللازم لحلفائها المحليين عند الخليج العربي، وحفظًا لمنافعها في المنطقة**(Longrigg, 1953, p. 78)**.

من جهتها، واصلت القوات البريطانية تقدّمها محتلّة البصرة التي مثّلت نافذة العراق على ساحل الخليج العربي، بمقدّرات اقتصادية بالغة الأهمية عكستها قيمة المبادلات التجارية فيها، والتي ناهزت عتبة الستة ملايين دينار سنويًا مطلع القرن العشرين**(العمري، 1935، ج 1، ص 11)**. بالإضافة إلى ما سيطر عليه الإنكليز، من مواد خام أساسية لمد سكة حديد بغداد – البصرة، والتي كان للألمان مساعيهم في إنشائها. وقد تلى الاحتلال البريطاني للبصرة إطلاق كوكس لكلمة أذاع فيها التالي: "لقد احتل الإنكليز البصرة، ومع هذا فليس لنا عداء مع السكان، وإنّي أعدكم بمستقبل ملؤه الحرية والعدالة"**(Wilson, 1939, Vol. 2, p. 11)**.

---

[1] لم يكن قد مضى سوى يوم واحد على اندلاع الحرب بين الإنكليز والعثمانيين بتاريخ 5 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1914، حتى سارعت القوات البريطانية في إطلاق حملتها العسكرية الرامية إلى احتلال جنوبي العراق. **(صالح، 1953، ص 10)**.

[2] **الفاو**: حازت مدينة الفاو العراقية الساحلية على أهمية استراتيجية تبدّت فيما شهدته أراضيها من حروب اندلعت عبرها وهجمات انطلقت من خلالها. يُحدّد الموقع الجغرافي لمدينة الفاو في الجنوب الشرقي لمحافظة البصرة وهي في شبه جزيرة الفاو التي تطل على الخليج العربي من الجنوب وعلى شط العرب من الشرق. **(الكيالي، 1994، ج 4، ص 42)**.

[3] **برسي كوكس**: (1864 – 1937) دبلوماسي بريطاني. كان المستشار السياسي للحملة البريطانية التي توجّهت لاحتلال العراق. اطلع في مهمة ترسيم الاستراتيجية الإنكليزية المطبّقة في الوطن العربي بُعيد انهيار السلطنة العثمانية. له إسهاماته العسكرية في الثورة العربية الكبرى بصفته مؤازرًا لقوات الشريف حسين. تقلّد منصب المقيم السياسي البريطاني في الخليج العربي. له صلات جمعت بينه وبين مشايخ أقطار الخليج العربي. **(الكيالي، 1994، ج 1، ص 499)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أوضحت مجريات التقدّم العسكري البريطاني في الداخل العراقي مدى فداحة الموقف العثماني، الذي لم يكن مهيأ لدحر الهجوم الإنكليزي. في مرحلة تضعضعت فيها أحوال العثمانيين العسكرية عند سواحل الخليج العربي، الذي خلى من أي أسطول بحري عثماني قادر على تأمين التقدّم الحربي بوجه البريطانيين. حيث تمكّن الإنكليز على أثر دخولهم إلى البصرة من إحكام قبضتهم على الأقاليم المجاورة لها، إذ سيطروا على دلتا دجلة والفرات. مما يسّر لهم مهمة استخدام موانئ شط العرب، كما وحماية أراضي عربستان الإيرانية بوجه الضربات التركية. وقد أُعقبت العمليات العسكرية في الداخل العراقي بقدوم حاكم الهند([1])، الذي وصل إلى العراق بتاريخ 4 شباط (فبراير) عام 1915، وألقى خطابًا أمام الحشود الشعبية قائلًا: "إن الاحتلال الإنكليزي أثار مسائل تقتضي حلًا سريعًا، وقد جئت إلى هنا لأرى الأحوال المحلية بعيني... ولا نستطيع رسم خطط المستقبل من غير أن نتبادل الآراء مع بقية الدول الكبرى، ولكني أؤكد لكم أن المستقبل سيجلب لكم عهدًا أفضل من ذي قبل"**(الحسني، 2013، ج 1، ص 20)**.

[1] ترأّس اللورد هاردنك منصب حاكم الهند في تلك المرحلة وقد وفد إلى العراق بأمر من الحكومة البريطانية للمساهمة في وضع أُسس الإدارة الإنكليزية فيه. **(الحسني، 2013، ج 1، ص 20)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2. في محاولة للملمة بقايا وضع عسكري آيل إلى الانحدار الحتمي: العثمانيون يلجؤون إلى تعبئة الشارع العراقي عسكريًا معتمدين على العامل الديني الجهادي

بالمقابل، حاول العثمانيون لملمة ما تبقّى لهم في الداخل العراقي، والتقاط الأنفاس عبر ما تمّ إطلاقه من تعليمات بشأن إعادة تنظيم القوات العسكرية، التي شهدت تبديلات في قيادتها العامة، وسط محاولات لتجييش الرأي العام المحلي، بغية إعلان الجهاد المقدّس ضد الإنكليز بما في ذلك دعمًا لهم. وقد آتت المساعي العثمانية أُكلها غداة ما تمّ إطلاقه من فتاوى الشرعية، أوجبت الجهاد([1]) في سبيل دعم المسلمين من العراقيين للعثمانيين بوجه البريطانيين من غير التابعية الإسلامية، باعتبار ذلك أحد أهم الموجبات الدينية، التي ترتئيها أحكام الدين الحنيف**(فياض، 1974، ص 107)**. لاقت الدعوات الجهادية قبولًا لدى العراقيين، الذين انخرطوا في العمليات العسكرية ضد الإنكليز بمجموع تراوح بين 10 و15 ألف مجاهد، تمكّنوا من تكبيد القوات البريطانية الخسائر، وبخاصة في الموقعة التي دارت رحاها بالقرب من البصرة بتاريخ 4 نيسان (إبريل) عام 1915. وإذا كان الدافع الديني هو المحرّك لتلك الانتفاضة، إلا أن ذلك لا يمكن أن يُلغي وجود عامل وطني تبدّى في الرفض العراقي لمحتل جديد لأرضه، قادم ومعه عقائد دينية مغايرة لِما تربّى ونشأ عليها([2]).

---

[1] أسهمت عدّة عوامل في تعزيز المنحى الجهادي العراقي ضد الإنكليز دعمًا للعثمانيين، والتي يمكن تفصيلها بالآتي ذكره:

- انكماش حالة الوعي الوطني العراقي مقارنة بتلك المزدانة بأُفقها في سورية، ولربما يعود ذلك الضعف في رعيل الحراك المثقف نفسه، الذي وإن كان على بيّنة من تفتّح القومية العربية في الداخل السوري، إلا أنه لم يتمكّن من نقل تردّداتها إلى العراق، والاستحصال على تدعيم الشعب لها خلال، مرحلة أدّى فيها الإنكليز دورًا حاسمًا في بتر أي محاولة قائلة بتقريب العراق من حركة الوعي القومي المتبلور أُطره في سوريا بما في ذلك خدمة لمواقعهم في العراق. **(أيرلند، 1949، ص 66)**.
- تضاؤل أعداد الأنتلجنسيا العراقية القادرة على تجنيد نشاطها خدمة لغايات سياسية أو حتى إعلامية، تبدّى فيها الاهتراء الضمني على وقع خلوّه من الصحافة الموجهة، ووسائل الاتصال الأخرى بالرأي العام المحلي والإقليمي. ممّا أفضى إلى تنحية فئة المثقفين عن أداء واجبهم السياسي، الذي اضطلعت به الفعاليات الدينية الروحانية، بما كان يعوزها من بعد النظر، والبصيرة، والحنكة السياسية. **(أيرلند، 1949، ص 66 – 67)**.
- التقارب المتشابك خيوطه بين القيادات العثمانية والمراجع الدينية في العراق. وما خلّفته تلك الحالة من تداعيات، تحوّل على أثرها رجال الدين إلى بوق منافح عن العثمانيين، ومصالحهم القائلة بوجوب حمل العراقيين للسلاح، والنزول إلى ميدان المعارك دعمًا لهم بوجه الإنكليز. ومن بين هؤلاء يُذكر الشيخ مهدي الخالصي الذي وضع رسالة عرض فيها أمور الجهاد وما يقع على عاتق الأمة الإسلامية من شروط وقواعد واجب التقيّد بها. **(صدى الإسلام: الخالصي، 1915، ص 1 – 2)**.

[2] حدثت تلك الواقعة إبّان انتفاضة تسمّت بالشعبية شارك فيها رجال من القبائل العراقية.**(نديم، 1974، ص 28)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. العراقيون يناوؤون المحتل الجديد بكافة السُبل المتاحة حتى الانتفاضات المسلّحة

وبذلك، لم يتوان العراقيون عن التعبير عن سخطهم بوجه التدافع العسكري البريطاني ناحية بلادهم، وإن كان بسُبل عفوية في بعض الأحيان، والتي عكستها الصورة التي رُسمت في أذهانهم حول القوات المسلّحة الإنكليزية، الذين رأوا فيهم جماعة من "الكفّار" رفضوا التعامل معهم، وكانوا ينظرون باحتقار إلى كل عراقي متعاون مع الإنكليز بقطع النظر عن مرتبته الاجتماعية أو الدينية([1]).

ما لبثت تلك المتفرّقات من ردود الأفعال المحلية، أن تجمّعت واتخذت شكل نضال مسلّح، عبّرت عنه انتفاضة النجف التي انطلقت رحاياها قبل انتهاء الحرب العالمية الأولى. وما رافق ذلك من استكمال لمسار السيطرة البريطانية الفعلية على العراق. حيث تفجّرت الأوضاع في النجف ضد الوجود الإنكليزي، الذي لم يتمكّن من السيطرة على الموقف، سوى بعد أن أحكم حصاره على المدينة لمدة ناهزت الأربعين يوم، وما رافقها من حملات إعدام، شُنق على أثرها ما لا يقل عن أحد عشر شخص، ونُفي جمع قُدّر عدده بمئة وثلاثة وعشرين فرد إلى الهند. أدّت تلك الانتفاضة بما رافقها من بطش بريطاني في التعاطي معها إلى تحذير العراقيين من خطورة المحتل الجديد. وقد أُتبعت بسلسلة من الانتفاضات التي عمّت الأقاليم الكردية بشكل محدّد، وأوقعت الخسائر الفادحة بالإنكليز سواء أكانت بشرية أو مادية.

4. القوات العثمانية إلى الانحسار مقابل اتساع السيطرة البريطانية وسقوط بغداد بيد المحتل الجديد

من جهتها، أتبعت القوات العثمانية انحسارها في البصرة بأن عسكرت في الناصرية، والكوت التي سقطت بيد الإنكليز في 28 أيلول (سبتمبر) عام 1915. الأمر الذي مثّل فاتحة مهمة للقيادة البريطانية، التي تمكّنت من تشديد طوقها الملتفّ حول دجلة والفرات. وبذلك أسفرت تلك الانتصارات الإنكليزية في توسعة المرامي العسكرية. فبعد أن كانت غاية الإنكليز المبدئية احتلال البصرة. ولّى البريطانيون قبلتهم ناحية بغداد سعيًا في السيطرة عليها. مقابل انكماش القوات النظامية العثمانية وتراجعها. ممّا حدا بالمجاهدين

[1] في السياق عينه، يُشار إلى قيام عامة الناس في الشوارع بالمجاهرة بإطلاق اللعنات بحق الإنكليز، رافضين تقديم لهم القهوة أو الشاي في المقاهي، وكانوا يرمون الأواني التي يأكل فيها الإنكليزي في النفايات بعد كسرها. وفي حال تزوّج أحدهم من عراقية فإنهم يسارعون إلى إرجاعها لعشيرتها. لِما في ذلك وصمة عار قد تدفع بهم إلى قتلها في أحيانٍ كثيرة. (F. O., 1919, n. 371 – 4149/ 4325).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العراقيين إلى الانسحاب من ساحات القتال تباعًا. ولا ريب أن الأحوال الإقليمية العامة قد أدّت دورها في تعزيز الموقف الإنكليزي، على وقع المراسلات التي تقرّب من خلالها السّاسة البريطانيون من الوجهة الثورية العربية الحجازية – ويُقصد بذلك مباحثات الحسين مكماهون–. **(الحسني، 2013، ج 1، ص 16 – 17)**.

وبناءً عليه، تقدّمت القوات البريطانية في الداخل العراقي، خلال مرحلة شاهدة على توقيع اتفاقية الهدنة الدولية في 30 تشرين الأول (أكتوبر) عام 1918. حيث تمكّن الإنكليز من إحراز النصر المؤزر على العثمانيين عند بغداد، التي دخلتها الجحافل البريطانية في 11 آذار (مارس) عام 1917، وما تلى ذلك من استمرار الزحف العسكري الإنكليزي حتى الموصل أيضًا**(Moberly, 2016, Vol. 2, p. 241 – 242)**. كما قُدّرت التكلفة الدموية التي تكبّدتها القوات البريطانية على طريق احتلال العراق بمئة من العديد، الذين توزّعوا بين قتلى وجرحى ومفقودين([1]). ناهيك عن الخسائر المادية التي ناهزت المئتي مليون باوند إسترليني**(صالح، 1953، ص 11)**.

ثالثًا: السمات العامة للقيادة البريطانية المفعّلة في العراق

1. الإدارة البريطانية: عسكرية الجوهر والأهداف

اتخذت الإدارة البريطانية المفعّلة في الداخل العراقي منحى عسكري، صبّ جام اهتمامه بالدرجة الأولى على المسائل الحربية، بقطع النظر عمّا هو إداري وُضع في المقام الثاني. وذلك بحسب التقرير البريطاني المرفوع لولاية بغداد عام 1917 والقائل: "إن المبدأ الذي تُدار بموجبه ولاية بغداد حدّدته حكومة صاحب الجلالة في آب (أغسطس) عام 1917 بقولها: إن الإدارة المدنية يجب أن توضع تحت إشراف السلطات العسكرية... ويكتفي في الوقت الحاضر بحد أدنى من الإجراءات الإدارية، ذلك الحد الذي يكفي لحفظ النظام، ويقوم بما تتطلّبه القوات العسكرية. أمّا تعديل القوانين، وإدخال الإصلاحات فيجب أن يكتفي بأقل قدر ممكن منه"**(فياض، 1974، ص 125)**.

[1] يُشار إلى أن السواد الأعظم من الخسائر البشرية التي مُني بها الجيش البريطاني إبّان معاركه في العراق كانت من التابعية الهندية. **(صالح، 1953، ص 10)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وهكذا، أعقب دخول القوات البريطانية أن تبدّدت القيادات العثمانية، ومعها رعيل مهم من كبار الموظفين الإداريين العراقيين، الذين انسحبوا من الداخل العراقي. بما شهده الأخير من انكماش في الحالة السياسية العامة، على وقع إيلاء الحظوة الأهم للجانب الحربي العسكري كما ذُكر آنفًا. حتى إذا بواردات الإدارة، وثروات الأقاليم العراقية تسخّر دعمًا لمدفوعات القوات، وحاجات الجنود البريطانيين بشكل أساسي. ولم تكن تلك الاستراتيجية البريطانية لتخلو من بعض التظلّم، الذي وقع على السكان المحليين في سبيل تأمين غاياتها العامة(**Longrigg, 1953, p. 92**).

من ناحية أخرى، اعتمدت القيادة البريطانية دبلوماسية أساسها "فرّق تسد" – والرامية إلى تشديد قبضتها حول البلاد – والتي أفرزت تبعات عانى منها الشعب العراقي، الذي ناء بثقل الأزمات الاجتماعية، والتناقضات التي أخذت تعصف بين متونه. وإن كانت أخف حدّية في العهد العثماني، إلا أنها أضحت أكثر وضوحًا وتأثيرًا مع انطلاق السيطرة البريطانية العسكرية المباشرة.

وإذا كان العراق قد عانى مسبقًا من سيطرة أدوات بدائية، أساسها تفعيل إدارة متآكلة قائمة على نظام الولايات، والاكتفاء باستحصال الجمارك، والمكوس، وبعض الضرائب المتفرّقة، فإنه ومع دخول البريطانيين إليه سينقلب فيه الحال رأسًا على عقب. بخاصة وأن الإنكليز كانوا أكثر دهاء، وتمرّس في الشأن التنظيمي، الذي اضطلع به جمع من الضباط الإنكليز إلى جانبهم رهط من الهنود والسكّان المحليين، وقد عمل هؤلاء في الدوائر الحكومية التي جُزئّت إلى الأقسام التالية:

- مؤسسات خلّفها النظام العثماني السابق، وقد شهدت إعادة تأهيل، وتفعيل بالشكل المقبول من الوجهة البريطانية التي أشرفت عليه بشكل تام، بما فيه من قطاعات اشتملت على: المالية، والأوقاف، والجمارك، والتربية.
- مؤسسات مدنية غُيّبت لدى الإدارة العثمانية السابقة، استحدثها الإنكليز، لِما لها من أهمية على طريق تدعيم الجيش البريطاني المرابط في العراق، ومنها على سبيل المثال الري، والزراعة، الذين وُضعوا تحت أعين المراقبين العسكريين.
- مؤسسات شبه مدنية تشكّلت دعمًا لمتطلبات حالة الاحتراب الناشبة بصفة مؤقتة مع الأتراك. وكان من أهم أجهزتها، تلك التي اختصّت بمراقبة حركة الاتجار والتواصل مع العدو.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- بالإضافة إلى جمع آخر من الدوائر الحكومية الخاضعة لإشراف القوات العسكرية بصفة مرحلية، ومنها دائرة المساحة، وسكك الحديد، والأشغال العامة، والتلغراف بما احتملته من أهمية تقدّمت على غيرها من المؤسسات الحكومية، لا سيّما وأنها عملت بشكل أساسي خدمة لمصالح الجيش وتحرّكاته(Haldane, 1922, p. 21).

2. على الصعيد المالي – الاقتصادي: تجذّر النظام الضريبي واستغلال تام لمقدّرات البلاد وسط تدهور في الأحوال العامة للشعب

أولت حكومة الاحتلال قسطًا وافرًا من اهتمامها في الشق الضريبي، الهادف إلى تحصيل أكبر قدر ممكن من الرسوم الضريبية(Wilson, 1939, Vol. 2, p. 57)، التي دفعت بها إلى ابتكار أصناف جديدة من الضرائب، كان منها على سبيل المثال الرسوم المفروضة على جثث الموتى، التي تُوارى الثرى في مدافن النجف. وقد أُطلق على ذلك الرسم اسم ضريبة الدفينة، التي وُجب دفعها على كل من جُلبت جثّته للدفن، وهو يتجاوز من العمر الثلاث سنوات. كما تمادى الإنكليز في الاستحصال على تبرّعات منحوها صبغة إجبارية، على أن يتم جمعها بأسماء وتعريفات متعدّدة، كان منها تلك المخصّصة للصليب الأحمر، وغيرها المدفوع هبة لتشييد الملاجئ للجنود الإنكليز في المملكة المتحدة. وقد حملت تلك التبرّعات صفة عمومية، فُرضت على مختلف أبناء الشعب العراقي من كبار متنفّذيه وزعماء قبائله حتى أبناء المدن(**العمري، 1935، ج 1، ص 104**).

وبالعودة إلى أساليب جمع الضرائب فقد تمادى البريطانيون فيها، حتى أنهم اعتمدوا على البطش، والقوة، والترهيب في استحصال الرسوم، ولم يتوانوا عن إنزال عقوبة الجلد بحق المتهرّبين(**العزاوي، 1959، ص 119**). ممّا ساعدهم على إطباق جورهم بحق الشعب العراقي، الذي عانى من ويلات تلك السياسة القاتمة فإذا به يوائم بين الاحتلال البريطاني من جهة، وبين تبعات الحرب العالمية الأولى ومآسيها، من جهة أخرى([1]).

[1] تجلّى مسار تفتّح وعي الشعب العراقي حيال الجور الذي تعاطى من خلاله الإنكليز معه، من خلال ما نُشر في صحف تلك المرحلة، ومنها الآتي: "... وضاعفتم الخراج أضعافًا للزرّاع، فأصبحوا يسألون الناس إلحافًا، وأنتم تسألونهم فوق الجهد، وتكلّفون نفوسهم فوق الوسع، أهذا عدلكم؟ وعليه، حملت تلك الكلمات نغمة ثورية رافضة لتظلّم الإنكليز وبطشهم. (**الفرات: كاتب مجهول، 1920، ص 1**).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كذلك، سعت الإدارة البريطانية إلى تحقيق استغلال تام لمقدّرات البلاد، بطرق مختلفة تعدّت الرسوم الضريبية، لتشتمل على وضع اليد على سكك الحديد، والمرافئ، وحركة التجارة الخارجية، ونظام سك العملات، حتى الثروة البترولية في مراحل تالية لم تستطع التفلّت من القبضة البريطانية.

وبذلك، أتاحت الاستراتيجية المفعّلة ماليًا أمام الإنكليز مضاعفة محصّلاتهم الضريبية مقارنة مع مجموع الرسوم المباشرة، التي كانت تُجمع في الحقبة العثمانية، وتحديدًا التابعة للسنة المالية 1911 – 1912، حين ناهز مجموع الدخل العام للحكومة من الرسوم الزراعية 690 ألف دينار في السنة(**Iraq Civil Commissioner, 2018, p. 118**). في الوقت الذي حقّق البريطانيون زيادة ملحوظة في الضرائب الزراعية عينها، والتي وصلت قيمتها إلى مليون وثلاثمئة ألف دينار لعام 1919، مع الإشارة إلى وجود تراجع ملحوظ في إنتاج الحبوب في تلك الحقبة(**حسن، 1958، ص 14، 21**).

من ناحية أخرى، سيطر على الواقع العام اقتصاديًا حالة من الضيق والانحدار في الأوضاع المعيشية، التي شهدت غلاء في الأسعار لم تعهده قبلًا في الحقبة العثمانية. بالتزامن مع قلّة وجود المواد الغذائية الأساسية – كالطحين والشعير – التي باتت تفرّق على العامة عبر بطاقات تموينية تحدّد الكمية المخصّصة لكل عائلة. في حين اشتمل ارتفاع الأسعار على إيجارات المنازل. ناهيك عمّا واجهته تجارة التمور من تضخّم في أسعارها أيضًا والتي عانى من تداعياتها السكان. خلال مرحلة استحوذ فيها الجند على دور الملاكين، وحوّلوها إلى أماكن لجأوا إليها مقابل أثمان زهيدة، استثارت الرأي العام الرافض لها. في الوقت الذي شهد فيه قطاع العقارات من ضريبة فُرضت على الأملاك المبنية، والتي قُدّرت قيمتها بـ 10% من مجموع الإيجار السنوي العام، والمقتطعة أساسًا لصالح الإدارة البريطانية **(البزركان، 1954، ص 15)**.

ممّا كان له عظيم الأثر في نفوس العراقيين، الذين تزعزعت ثقتهم بالإدارة البريطانية، وطفقوا يبحثون عن سُبل لإيصال صوتهم المعارض، على مسامعها من خلال ما رفعوه من عرائض ندّدت بغلاء المعيشة، وارتفاع الأسعار، وما تركته من أضرار على الشعب برمّته وعلى الفقراء بشكل خاص(**البزركان، 1954، ص 16**). حتى إذا بالسكان لا يستشعرون الإصلاحات التي طبّقها الإنكليز سواء أكان من الوجهة المالية، بما فيها من مسعى إلى إلغاء رسوم الملح، أو من الوجهة التنظيمية التشريعية المتعلّقة بإعادة البت في القضايا الخاصة بالمشروبات الروحية والخمور، حتى على الصعيد الصحي الذي اتجه خلاله الإنكليز إلى اتخاذ التدابير، والاحتياطات اللازمة للحد من انتشار الأمراض المعدية(**فياض، 1974، ص 174 – 175**).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. اجتماعيًا: تدعيم النظام القبلي وإثارة الشقاق الديني

طبّقت الحكومة البريطانية العسكرية خطة جديدة غايتها العمل على تدعيم النظام القبلي، وإعادة بناء المجتمعات العشائرية، والسير بها وفقًا لنظم محمية من القانون وضمن إطاره العام، وذلك من خلال الخطوات التالية:

- سن التشريعات الهادفة إلى الاهتمام بمسألة الأرض، والعمل على تنظيم العشائر، والبتّ في قضايا الزراعة.
- إيلاء زعماء القبائل، وشيوخها حظوة تجعل منهم شركاء فعليين في عملية إدارة البلاد، عبر تركيز النفوذ لديهم، بخاصة أولئك الذين ارتبطوا مع بريطانيا بصلات مباشرة وغير مباشرة. وعليه، اتجهت الإدارة الإنكليزية إلى تثبيت القوة الاقتصادية – المتمثّلة بالأرض – والنفوذ السياسي – المشتمل على الإدارة – بين راحتي كبار مشايخ العشائر وقوّادها**(حسن، 1958، ص 17 – 18)**. وقد ناء ثقل تلك الاستراتيجية البريطانية على كاهل الفلاحين بالمرتبة الأولى، إلى جانبهم جموع من صغار المشايخ، الذين توجّسوا من تلك التوجهات، التي لم تُتح لهم السُبل لنيل حظوة وفيرة أمام الإنكليز. الأمر الذي خلّف تردّدات ظهرت في أحداث ثورة العشرين فيما بعد.
- وضع القواعد العامة لنظام خاص يتحدّد دوره بالنظر في القضايا المدنية والجزائية، التي قد تنشأ بين أبناء القبائل على أن تكون مستنبطة من الأعراف والمبادئ العشائرية([1]).

وهذا ما يؤكد على أن الحكومة البريطانية قد تعاطت مع الشعب العراقي باعتباره غير متمدّن، من خلال ترسيخها للقيم والعادات البدوية، وتباعدها عن النظم الدستورية بحداثتها. حتى إذا بها تفرض الديّة على

[1] أصدر النظام الآنف الذكر الجنرال إيج دي فانشو القائم بأعمال القائد العام للحملة العراقية، وذلك في بغداد بتاريخ 27 تموز (يوليو) عام 1918. وقد تضمّن مجموعة مواد قانونية وصل عددها إلى 62 مادة، عرفت بعض التعديلات، من أهمّها التعديل الذي اختص بقانون تعديل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة 1924. وقد جرى تعديله مرّة ثانية بقانون تسمّى قانون ذيل نظام دعاوى العشائر المدنية والجزائية لسنة 1918 رقم 76 لسنة 1933. وقد انتهى العمل بهذا النظام على أثر قيام ثورة 14 تموز (يوليو) عام 1958. **(فياض، 1974، ص 134)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القاتل دون تطبيق أي عقوبة أو محاولة للقصاص منه. يُضاف إلى ذلك السُبل التي تعاطى من خلالها الموظفون الحكوميون بإساءة نفّرت منهم الجموع العراقية([1]).

من ناحية أخرى، لم يتورّع البريطانيون عن إثارة النعرات الطائفية، في محاولة لتفكيك وحدة البوتقة المجتمعية العراقية. ومن الأمثلة على ذلك، ما تمّ إطلاقه من أوامر قضت بوجوب ارتداء العمّال لملابس تبيّن انتماءهم الطائفي. وفي السياق عينه، فُرض على السنّة أن يلبسوا كوفية([2]) حمراء وعقالًا([3]) أسود. فيما تحدّد زي الشيعة بكوفية زرقاء وعقالًا أبيض(**أحمد، 1981، ص 44 – 45**). كما زوّدوا في الشقاق المذهبي الديني بين المسلمين والمسيحيين أيضًا، عبر نسج وشائج مهمة مع أبناء الطوائف المسيحية إلى الحد الذي علّق أولئك آمالهم بهم([4])، بعد أن نفضوا عن كاهلهم تبعات الحقبة العثمانية وآثارها المجتمعية(**F. O., 1919, n. 371 – 4149 / 4325**).

رابعًا: تداعيات الدبلوماسية البريطانية على أحوال العراقيين العامة

خلّفت الاستراتيجية المطبّقة بريطانيًا تأثيرات مجتمعية، وإن كانت لم تمس كافة أطياف المجتمع العراقي بالمستوى عينه. ذلك بأن العشائر الكبرى حاولت جهد الإمكان حماية نفسها من الموج العاتي للأوضاع المستحدثة. في حين بدا التغيّر واضحًا على الفئات المجتمعية المدنية، التي تعزّزت أُطرها القومية السياسية العربية، على وقع ما تمّ نسجه من صلات جمعت بينها وبين رديفتها في الداخل السوري والمصري أيضًا. دون أن يخلو ذلك من بعض الشوائب، التي عكسها وجود ثلل من كبار العائلات البيروقراطية، التي استمسكت بمبادئها السالفة مخلصة الوفاء للمُثل العثمانية. (**Haldane, 1922, p. 24**).

---

[1] ولشدّة التظلّم الذي تعاطى من خلاله القواد البريطانيين مع عموم أهالي العراق، فإذا بهم يجبرونهم على أعمال السخرة بخاصة في المشاريع الخاصة في تشييد سكك الحديد. (**بيل، 2003، ص 396**).

[2] **الكوفية:** أو الغترة أو الشماغ. هي قطعة من القماش غالبًا ما يكون من القطن أو الكتّان. وقد اشتُهرت بما اعتلاها من ألوان أهمها اللون الأحمر والأبيض، أو اللون الأسود والأبيض. ويتم لفّها على الرأس. وهي جزء من الزي العربي التقليدي.

– الكوفية والعقال– Aljazeera.net/culture/2019/1/7

[3] **العقال:** قطعة قماشية غالبًا ما تُصنع من الصوف وتوضع فوق العقال. وتعد جزءًا من اللباس التراثي العربي المخصّص للرجال، والذي اشُتهر في أنحاء الجزيرة العربية والعراق وبلاد الشام أيضًا.

– الكوفية والعقال– Aljazeera.net/culture/2019/1/7

[4] أشارت التقارير والوثائق البريطانية التابعة لتلك الحقبة إلى مسألة التقارب المسيحي ناحية قادة السيطرة الإنكليزية بقولها: إن تعلّق آمال المسيحيين بالبريطانيين وتعلّقهم بالحكم البريطاني كتعلّقهم بالحياة". (**F. O., 1919, n. 371 – 4178 / 3503**).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ممّا خلّف تداعيات على أحوالها العامة، التي انقلبت رأسًا على عقب، بُعيد انتزاع مكانة أفرادها بوصفهم أفندية ليتدنّى واقعهم الاجتماعي، تزامنًا مع ما شهده وضعهم الاقتصادي من تدهور، مردّه الراتب التعاقدي الزهيد في قيمته والمغمّس بالتحقير، وسيل من الإهانات التي كان يتعرّض لها المتلقّي. فإذا بالعديد منهم يُعرضون وجههم عنه رافضين الاستحصال عليه، ويستعيضون عنه ببيع أو رهن ممتلكاتهم. **(Haldane, 1922, p. 24)**.

ووسط ذلك التشعّب في التوجهات المحلية العراقية، ظهرت جماعات قبلية عارضت مسألة وجود حكومة، لعدم إيمانها بقدراتها على تنظيم أحوال الديار، وجرّ مياه الري، وإيصالها إلى الأراضي الزراعية، أو حتى إمكانياتها على تحقيق الأمن، ووضع حد لاحتمالية وقوع مواجهات دامية فيما بينها. ولم يكن للمشايخ موقفًا أقل احتدامًا من ذلك الذي اتخذته القبائل إزاء الحكومة رفضًا. فقد تطلّع كبار العشائر وشيوخها بعين التوجّس إزاء الإدارة الحاكمة، لِما وجدوا فيها من محاولات رامية إلى تقزيم سلطانهم لصالح منافعها العامة. **(Longrigg, 1953, p. 75 – 76)**

وعلى الضفة المقابلة، أوجد الاحتلال البريطاني على العراق تحويرًا في نظم الحياة المجتمعية العامة، بما شهدته من تشكّل لطبقة جديدة تألفت من رعيل التجار والمتعهّدين، الذين تقرّبوا من السلطات الإنكليزية لارتباطهم معها في علاقة من النفعية. **(Longrigg, 1953, p. 75 – 76)**

1. تباعد وشرخ بين الحكّام الإنكليز والمحكومين العراقيين على وقع تطبيق سياسة التهنيد وكتم الحريات في الداخل العراقي

تعمّقت الهوّة الفاصلة بين البريطانيين والعراقيين تزامنًا مع تبلور المنحى الاستقلالي في الأجواء السياسية العراقية، حتى قبيل الاندلاع الحرب العالمية الأولى، وتشعّبت طروحاته في أعقابها غداة تشبّث العراقيين بمسعاهم للخلاص من الحكم التركي وتحقيق الاستقلال بالمقام الأول**(غارنت، 1988، ص 15)**.

ليس ذلك فحسب، بل أسهمت عدّة عوامل أخرى في إحداث شرخ واضح بين القيادة البريطانية وجموع العراقيين، الذين ندّدوا بمساعي الإنكليز إلى تهنيد بلادهم، عبر تطبيق نُظم إدارية تحقّق تلك الأهداف على طريق حكم العراق بشكل مباشر، وربطه بحكومة الهند، وتسريب أعداد من الهنود إلى الداخل العراقي،

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وإدخالهم في الإدارات العامة إلى جانب البريطانيين وأهالي البلاد الأصليين. ومثال على ذلك، يُذكر عدد القوة العاملة الإجمالية في العراق التي ناهزت 6410 موظف في منتصف عام 1920، كان منهم 2210 هندي، و1022 بريطاني، أمّا الجمع المتبقّي فهو من السكان المحليين، والذين لم يصلوا إلى نصف الكم العام لليد العاملة العراقية. وبطبيعة الحال، تبوّأ العراقيون مناصب في أسفل التراتبية الوظيفية مقارنة بغيرهم من الإنكليز، والهنود([1]) الذين لم يمنعهم افتقارهم للخبرة اللازمة وللاطلاع الكافي على أحوال العراق الداخلية من تحريك مساراته الإدارية، بالشكل المخطّط له بين الأوساط العليا البريطانية، التي استعارت استراتيجيتها المفعّلة سابقًا في المستعمرات الهندية، وعمدت إلى تطبيقها في الداخل العراقي –دون الأخذ بعين الاعتبار الاختلافات الواضحة في البنية المجتمعية والحضارية القائمة في كل من الهند والعراق– بالشكل الذي افتقرت فيه الحكومة المشكّلة بريطانيًا من وجود مسؤول واحد عراقي. بل جلّ ما احتملته كان مجموع يسير من الضباط الإنكليز الذين ناهز عددهم 450 عنصر(**Ireland, 1937, p. 184 - 185**).

ناهيك عن أعداد القوات المسلّحة المنوط بها حماية البلاد، والتي قارب مجموعها ثمانية آلاف عسكري بريطاني، في الوقت الذي حوت فيه الفرق العسكرية في الداخل العراقي إبّان الحكم العثماني ما لا يقل عن 60% من الضباط العرب مقابل 40% من الأتراك(**العمري، 1924، ج 2، ص 11**).

وهكذا، أسهمت تلك العوامل مجتمعة في وقوع تباعد بين البريطانيين والعراقيين، لا سيّما وأن الأخيرين لم يفهموا حقيقة المرامي البريطانية إلا بُعيد احتكاكهم المباشر بها، بعد أن كانوا في معاناة أطبقها عليهم الحكم الاتحادي السابق، حتى غُشيت بصائرهم عن التبصّر الحقّ لغايات الإنكليز الاستعمارية، التي خُيّبت معها آمالهم بعدما فُرض عليهم من حكم أشد جور من سابقه. الأمر الذي عزّز معه الشعور بالنقمة العارمة والاستياء ضد سلوكيات السلطات القائمة التي نظر إليها الوطنيون بعين الريبة. في ظل تزايد أعداد الجواسيس والمأجورين، الذين توزّعوا بين الحواضر العراقية وعملوا لصالح الإنكليز. في جو كُتمت فيه أنفاس الحرية بخاصة في شقّها المتعلّق بالمطبوعات، والمنشورات، حتى حرية الاجتماع قد تمّ إلغاؤها كما لم يُعر الإنكليز الأهمية الوافية لقطاع التربية والتعليم أيضًا(**علي، 1951، ص 39**).

[1] يُشار إلى المفارقة القائمة بين مرحلة السيطرة البريطانية وما سبقها من حكم عثماني في المضمار الإداري الوظيفي الذي نصّب ما نسبته 70% من مجموعه العام من الموظفين التنفيذيين العراقيين وليس الأتراك.(**Ireland, 1937, p. 184.**)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خامسًا: في محاسن الحكم البريطاني على العراق

لكن ذلك كلّه لا يمكن أن يُلغي جوانب حسنة من السيطرة البريطانية على العراق، والتي أتاحت لجموع العراقيين الاطلاع على صورة مجزّأة من الكل الأوروبي بنسخته البريطانية. وما أُتبع ذلك من احتكاك عراقي بركاب المدنية الغربية، والاطلاع الثاقب على تبعاتها الاجتماعية، والثقافية، والفكرية. ولا يُخفى ما كان للاحتلال الإنكليزي من دور فعّال في تثبيت نُظم إدارية بأساليب علمية، طُبّقت في سبيل البحث عن حلول للمسائل العالقة. فإذا بها تشكّل نموذجًا حيًا لإدارة لها طابعها الحديث المغاير لما قد أوجده العثمانيون قبلًا. كما أسهمت محاولات الإنكليز لتطبيق القانون في ترسيم صورة عامة عن الإدارات الحكومية بصبغتها الحديثة، التي جرى تقريبها من أذهان الجموع القبلية، الذين لم يسبق لهم أن استشعروا تشكّل حكومة لها من العزم والسلطة إلا في بضعة مواضع. وعليه، ساعدت تلك المسبّبات بطريقة أو بأخرى في تهيئة الأوضاع المحلية لولادة الدولة العراقية الحديثة عام 1921**(فياض، 1974، ص 136)**.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

كان للأقاليم العراقية أهميتها الاستراتيجية وسط الدبلوماسية البريطانية، التي سعت إلى الاحتفاظ بمركز ممتاز لها قادر على حماية مصالحها الاقتصادية عراقيًا لِما شكّله العراق من سوق تجارية على قدر من الأهمية بالنسبة لبريطانيا، التي تصدّرت المركز الأول في المبادلات التجارية العراقية الخارجية مقارنة مع غيرها من الأوروبيين. وبناءً عليه، سعى الإنكليز إلى دحر أي منافس لهم في العراق سواء أكان برتغاليًا أم فرنسيًا حتى ألمانيًا أو روسيًا، وقفت بريطانيا بوجههم جميعًا حتى السلطة العثمانية ذاتها التي جابهها الإنكليز على طريق حماية مصالحهم المحلية عراقيًا، حتى لو كلّفهم ذلك احتلال العراق بقوة السلاح. وهذا ما تمّ فعلًا على خلفية دخول الأتراك إلى جانب الألمان في الحرب العالمية الأولى. الأمر الذي مثّل عاملًا محفّزًا للإنكليز على ضرورة دحر القوة العثمانية، وما تمثّله من تهديد مباشر لمصالحهم الممتدة أيضًا على طول الخليج العربي. وبذلك تقدّم الإنكليز عسكريًا في حملة انطلقت فعّالياتها عام 1914، وانتهت بإحكام النفوذ البريطاني على العراق بشكل تام مع انتهاء الحرب العالمية الأولى. لكن التسلّل العسكري الإنكليزي ناحية الأراضي العراقية، وإن كان قد حقّق نصرًا نهائيًا، إلا أنه قد وُجب عليه مجابهة حملات داخلية محلية رفعت راية النضال المسلّح، حرّكتها العواطف الدينية الجهادية التي زكّاها العثمانيون، بالإضافة إلى العامل الوطني الرافض لسيطرة محتل جديد.

أتبع البريطانيون دخولهم إلى العراق بوضعهم الدعائم العامة لإدارتهم الداخلية التي وُسمت بصبغة عسكرية، تلوّنت بتلاوين البطش، والأوامر الجبرية مع تطبيق نظم السخرة، واحتكار موارد البلاد المالية لصالح الجيش البريطاني المرابط في الداخل العراقي، الذي استفاد ممّا استُحدث من مؤسسات عُنيت بخدمة مقاصده الحربية وسط اتساع في نفوذه وسلطانه. حتى إذا به يسيطر على دور الأملاك عنوة مقابل مردود مالي زهيد. ليس ذلك فحسب، فقد أنشأت الإدارة البريطانية نظامًا ضريبيًا غايته الاستحصال على كم أكبر من الرسوم، واستنزاف مقدّرات الشعب لصالح الجيش أيضًا. ممّا كان له عظيم الأثر على واقع العراقيين، الذين عانوا من تداعيات الحكم القائم، بما احتمله من مسار استهدف تهنيد البلاد، الشاهدة على تسلّل أعداد وافرة من الهنود إلى جانبهم الضبّاط الإنكليز، الذين أُوكل لهم مهمة تحريك الإدارة العامة، فيما ترتئيه الدبلوماسية البريطانية، التي وضعت العراقيين في أدنى السلّم الوظيفي. كل تلك العوامل زادت من تدهور أحوال الشارع العراقي، الذي غاص في فقر وجور، اختفت معه العديد من المواد الغذائية الأولية من الأسواق. فإذا به يسير بكافة أطيافه على طريق الرفض العارم للوجود البريطاني.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر والمراجع

أولًا المصادر والمراجع العربية

1. المصادر العربية:

- البزركان، علي: (1954)، **الوقائع الحقيقية في الثورة العراقية**، تحقيق ومراجعة عماد عبد السلام رؤوف، مطبعة أسعد، بغداد.
- الحسني، عبد الرزاق: (2013)، **العراق في دوري الاحتلال والانتداب**، ط2، ج 1، دار الرافدين للطباعة والنشر، بيروت.

2. المراجع العربية

- أحمد، كمال مظهر: (1981)، **الطبقة العاملة العراقية – التكوّن وبدايات التحرّك**، منشورات وزارة الثقافة، بغداد.
- حسن، محمد سلمان: (1958)، **طلائع الثورة العراقية – العامل الاقتصادي**، ط 2، مطابع جريدة الجمهورية، بغداد.
- خدوري، مجيد: (1933)، **أسباب الاحتلال البريطاني للعراق**، مطبعة الشعب، الموصل.
- الخوند، مسعود: (2004)، **الموسوعة التاريخية الجغرافية**، ج4، الشركة العالمية للموسوعات، بيروت.
- داغر، أسعد: (1987)، **ثورة العرب – مقدّماتها أسبابها نتائجها**، مصباح الفكر، بيروت.
- صالح، زكي: (1953)، **مقدمة في دراسة تاريخ العراق المعاصر**، مطبعة الرابطة، بغداد.
- العزاوي، عباس: (1959)، **تاريخ الضرائب العراقية من صدر الإسلام إلى العهد العثماني 633 – 1917**، منشورات وزارة التربية والتعليم، بغداد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- علي، عباس: (1951)، **زعيم الثورة العراقية**، مطبعة النجاح، بغداد.
- العمري، محمد أمين: (1935)، **تاريخ حرب العراق**، ج 1، مطبعة النجاح، بغداد.
- العمري، محمد طاهر: (1924)، **تاريخ مقدرات العراق السياسية**، ج 2، مطبعة الفلاح، بغداد.
- غنيمة، يوسف: (1922)، **تجارة العراق قديمًا وحديثًا**، مطبعة العراق، بغداد.
- فياض، عبد الله: (1974)، **الثورة العراقية الكبرى سنة 1920**، ط2، مطبعة الإرشاد، بغداد.
- الكيالي، عبد الوهاب: (1994)، **موسوعة السياسة**، ج1، ج 3، ج 4، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت.
- نديم، شكري محمود: (1974)، **حرب العراق 1914 – 1918**، ط 8، شركة النبراس، بغداد.

ثانيًا: المصادر والمراجع المترجمة:

1. المصادر المترجمة:

- بيل، غيرترود: (2003)، **العراق في رسائل المس بيل**، ترجمة وتعليق جعفر الخياط، الدار العربية للموسوعات، بيروت.

2. المراجع المترجمة:

- أيرلند، ويلارد: (1949)، **العراق في تطوره السياسي**، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف، بيروت.
- غارنت، ديفيد: (1988)، **مختارات من رسائل لورانس**، ترجمة عبد المنعم الناصر، لا ناشر، بغداد.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثًا: المقالات المنشورة:

- الخالصي، مهدي: (18 أيلول – سبتمبر – عام 1915)، "الجهاد"، **صدى الإسلام**، ع 49.

رابعًا: الدوريات

- **الفرات** (النجف)، ع 5، تاريخ 15 أيلول – سبتمبر – عام 1920.

خامسًا: المصادر والمراجع الإنكليزية:

1. الوثائق البريطانية:

– وثائق الخارجية البريطانية:

- F. O., 371- 4149/ 4325, *Confidential Report of Criminal Investigation,* Office of the Civil Commission, Baghdad, the 12th May 1919.
- F. O. 371 – 4149 / 4325, *Report to Simla*, copy to General, Baghdad, the 22nd July 1919.
- F. O.371- 4178 - 3503, *from Political Baghdad to Secretary of State to India*, London - Reported Foreign, Delhi, 1919.

2. المصادر الإنكليزية:

- Haldane, Aylmer. L.: (1922), *The Insurrection in Mesopotamia - 1920*, Published by William Blackwood in Sons, London.
- Iraq Civil Commissioner: (2018), *Review of the civil administration of Mesopotamia*, 2nd edition, Franklin Classics, New York.
- Longrigg, Steven: (1953), *Iraq 1900 – 1950: A political, social and economic history*, published by Oxford University Press, London.
- Wilson, Arnold Talbot: (1939), *Mesopotamia (1917 – 1920) - A Clash of Loyalties – A Personal and Historical Record by Sir Arnold Talbot Wilson*, vol. 2, MW Books Ltd, London.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. المراجع الإنكليزية:

- Ireland, Philip: (1937), *Iraq – A Study in Political Development*, Routldge, London.
- Kirk, George: (2018), *A Short history of the Middle East*, 2nd edition, Routldge, London.
- Langley, K. M.: (1961), *The Industrialization of Iraq*, published by Cambridge University Press, Cambridge.
- Moberly, F. J.: (2016), *The Campaign in Mesopotamia* (1914 – 1918), Vol. 2, 2nd edition, Fascimile Publisher, London.
- Saleh, Zaki: (2008), *Origin of British Influence in Mesopotamia*, 2nd edition, librairie du Bassin, Bordeaux.

سادسًا: المواقع الإلكترونية

– الكوفية والعقال– Aljazeera.net/culture/2019/1/7

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عنوان البحث

التوازن بين الحق في الصحة العامة والتقدم الرقمي

Equilibrium between the Right to Public Health and Digital Technology Advances

بحث مقدم من

م.د الاء وديع عبد السادة nlecdiw6@iku.edu.iq

م.د رشا عقيل عبد الحسين nlecdiw22@iku.edu.iq

كلية الامام الكاظم (ع) للعلوم الاسلامية الجامعة – اقسام الديوانية

تاريخ استلام البحث: 12 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 10 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يعد تحقيق التوازن بين الصحة العامة والتقدم الرقمي من المواضيع المهمة في العصر الاني . لكون التقدم الرقمي سار باتجاه مضطرد نحو التغيرات المستمرة والتطورات التي من الممكن اطلاق عليها تقدم نوعي وكمي ، وهذا التقدم ادى إلى تحسين الصحة العامة من خلال توفير التكنولوجيا الطبية المتقدمة وتحسين الوصول إلى الرعاية الصحية ، بالإضافة الى تسهيل التواصل بين الأطباء والمرضى . وهذا الجانب المشرق في مجال التقدم العلمي ، لكن قد يكون للتقدم الرقمي اثاراً سلبية على للصحة العامة منها زيادة التلوث البيئي ، وكثرة الاشعاعات الضارة نتيجة للاستخدام اليومي للأجهزة الرقمية . بالإضافة الى سياسة الدول المختلفة تجاه التقدم الرقمي من ناحية فرض الضرائب على نوعية الأجهزة وكمية استهلاك تلك الاجهزة للطاقة وتحديد ما اذ كانت صديقة للبيئة ام لا .

وهذه السياسة تؤثر على قوانين البلد التي يحددها دستورها بالطبع ، وهنا قد تختلف معايير كل دولة عن اخرى ، مما قد يسبب عدم توازن في تحقيق الصحة العامة ، وهنا يتطلب منا وقفة جدية من اجل تحقيق توازن نسبي بين متطلبات الحق في الصحة الذي هو حق دستوري لدى جميع البلدان ، بالإضافة الى حق منصوص عليه في الصكوك الدولية وبين التقدم المضطرد الرقمي الحاصل .

كلمات مفتاحية : التقدم الرقمي ، التنمية المستدامة ، الصحة العامة ، الإشعاع المؤين ، القيود الدستورية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

for making a balance between public health and digital progress is a critical issue in our modern age. Digital progress has been steadily moving toward continuous change and development, which can be termed qualitative and quantitative progress. This progress has led to improved public health through the provision of advanced medical technology, improved access to healthcare, and facilitated communication between doctors and patients. This is a positive aspect of scientific progress, but digital progress may have negative effects on public health, including increased environmental pollution and harmful radiation resulting from the daily use of digital devices. In addition, different countries' policies toward digital progress, including imposing taxes on the type of devices, the amount of energy consumption they consume, and determining whether they are environmentally friendly, are also important. This policy influences the laws of a country, which are defined by its constitution. Here, the standards of each country may differ from one another, potentially causing an imbalance in achieving public health. This requires a serious consideration to achieve a relative balance between the requirements of the right to health, which is a constitutional right in all countries, in addition to a right enshrined in international instruments, and the ongoing digital progress .

Keywords

Digital progress, sustainable development, public health, ionizing radiation, constitutional restrictions .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة

نستشعر أهمية تحقيق توازن نوعي بين التقدم الحاصل في عالم الرقمنة ، وعدم وجود تشريعات في بعض الدول تغطي الوضع القانوني الناشئ عن دخول الرقمنة في كل مصاف الحياة .

أولاً :- أهمية البحث

يعد التقدم الرقمي في واقعنا له فوائد عدة . فقيمتها بالنسبة إلى حقوق الإنسان والتنمية لا تقدر فهي تسهل التواصل والترابط مع الناس في جميع أنحاء العالم ، بالإضافة الى التعبئة الإعلام بما يحقق توجيه للراي العام في الدول التي لا تراعي تلك الحقوق وتنتهكها تحت تسمية تحقيق السلام ، فاصبح استخدام البيانات المشفرة وصور الأقمار الصناعية وسيلة من أجل الدفاع مباشرة عن حقوق الإنسان وتعزيزها وبالإمكان استخدام الذكاء الاصطناعي كي نتوقع انتهاكات حقوق الإنسان الممكنة وامكانية التصدي لها لذلك لابد من التركيز على حقوق الإنسان بشكل عام والحق بالصحة بشكل خاص في هذا العصر الرقمي.

فجمع البيانات اصبح تسابق مضطرد بين الدول يجري على نطاق واسع ، حيث تغتنم الدول والأحزاب السياسية بالإضافة الى المنظمات المعنية بالمسائل التجارية ، والصحية الفرص من اجل جمع معلومات مفصلّة وشخصيّة عن الافراد بالقدر الممكن . كما يتضح لدى الاغلب ان جوانب الحياة اليومية اصبحت متاحة ويتم تخزينها واستخدامها بما يتعلق بالأمور التي تتعلق بالشأن الاقتصادي وأحيانا كثيرة يساء استخدامها تلك البيانات الرقمية المجمعة.

وفي مقابل ذلك ، لا يمكن نتجاهل الجانب المظلم لهذا التقدم فالثورة الرقمية هي قضية عالمية اخلاقية من قضايا حقوق الإنسان. وفوائدها الواضحة لا تعني الغاء مخاطرها التي تتضح يوما بعد اليوم من خلال التعامل اليومي .

فيجب التركيز على التحديات التي تواجه حرية التعبير او التحريض على الكراهية والعنف عبر الإنترنت. وقد انتشرت العديد من التصرفات غير الانسانية خلال السنين القليلة الماضية منها التهديدات والتخويف والتنمر عبر الإنترنت او استهداف ومضايقات وعنف وقتل تجاه الأطفال ، وتعزيز التمييز واستمرار خطر العواقب المميتة ، لا سيما بالنسبة إلى النساء والأقليات والمهاجرين .

ثانياً :- اشكالية البحث

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يوفر التقدم الرقمي وسيلة جيدة من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان ، المدنية والسياسية منها بالإضافة إلى الحقوق الثقافية والاقتصادية والاجتماعية .

ثالثاً :- منهجية البحث

من اجل الإحاطة بكافة جوانب الموضوع وتحقيق الهدف المنشود منه فقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج القانوني التحليلي وذلك عبر تحليل بعض النصوص نتيجة لحداثة الامر .

رابعاً :- هيكلية البحث

لغرض الإحاطة بالموضوع من جوانبه المختلفة ارتأينا تقسيمه على مبحثين تسبقهم مقدمة سنتناول في المبحث الأول القيود الدستورية واثرها على الحقوق والحريات وبدوره نقسمه الى مطلبين نبين في الاول منه انعكاسات التحول الرقمي على الحقوق الاقتصادية ، ونخصص الثاني منه الى الضمانات الدستورية للحق في الصحة ، أما المبحث الثاني فسوف نكرسه لبحث التعاون الرقمي من اجل تعزيز الاستدامة ونقسمه الى مطلبين نحدد الاولى الى استخدام التكنلوجيا في مجال الصحة ، اما الثاني نخصصه الى التحديات القانونية لتحقيق التعاون الدولي في مجال الصحة والتقدم الاقتصادي ، ونختم هذا البحث بتحديد مجموعة من النتائج والتوصيات .

المبحث الاول

القيود الدستورية واثرها على الحقوق والحريات

تعد الحقوق والحريات الاساسية من الركائز المهمة التي يقوم عليها النظام الديمقراطي ومن اهم المسائل التي تثار دوماً فيما يتعلق بحقوق الانسان وحرياته في التوازن بين حقوق الفرد المشروعة التي اقرتها الدساتير والصكوك الدولية ، وبين حقوق السلطات العامة من جهة اخرى والعديد من الدساتير والمواثيق الدولية تضع قيوداً على ممارسة الحريات التي نصت عليها بشكل عام ، وقيوداً وضعت على بعض على ممارسة بعض الحقوق بشكل خاص كالحقوق المدنية والسياسية[1].

والحقوق والحريات تتمتع بالحماية الدستورية والدستور يكفل لكل حرية او حق نص عليها تتمثل هذهَ ألحماية في ألضمانة التي يكفلها ألدستور لحقوق المواطنيَن وحرياتهَم ، وهذه الضمانة يفترض ان يستهدفها

[1] سرمد عامر عباس ، القيود الواردة على حقوق الانسان المدنية والسياسية في القانون الدولي العام ، اطروحة دكتوراه الجامعة اللبنانية ، 2012 ، ص100.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المشرع ويعمل على تحقيق جميع وسائلها عبر ألنصوص ألقانونية ألتي ينظم بها ألحقوق والحريات والمشرع وهو يمارس سلطته التقديرية في تنظيم الحقوق والحريات يقع عليه التزام يتمثل في عدم حظر الحقوق والحريات أو يهدرها أو يفرغها من مضمونها او يقيدها تقييداً واسعاً يجعل ممارستها صعبة ومن هنا يبرز تدخل الدولة في حماية الحقوق والحريات وتنظيمها عن طريق وضع الضوابط اللازمة في ممارستها ، غير أن تنظيم الحقوق والحريات لا يعني أن يؤدي ذلك الى تقييدها بشكل نهائي ، لأنها تعد استثناء على الأصل فالحرية هي الأصل والقيد هو الاستثناء ، ويتفرع عن ذلك ألا يتم التوسع في الاستثناء على حساب الأصل[1].

فقد ارتأينا تقسيم دراسة هذا المبحث على مطلبين ، نتطرق في المطلب الأول منها انعكاسات التحول الرقمي على الحقوق الاقتصادية ، في حين نكرس المطلب الثاني الى الضمانات الدستورية للحق في الصحة وكالاتي :-

المطلب الاول

انعكاسات التحول الرقمي على الحقوق الاقتصادية

تغير التكنولوجيا المتطورة العالم بشكل مضطرد يوماً بعد يوم وفي كل مكان حيث يطلق تسميًة هذا التحول السريع في العالم بـ ((التحول الرقمي)) ((Digital Transformation)) .

حيث ان التكنولوجية ألرقمية تحدث بتطورهًا ألمتزايد تحولاً هائلاً للطريقة التي يمارس بها العالم كافة أنشطتهم اليومية ، اكثر من نصف سكان العالم حالياً يستخدمون الهواتف المحمولة . فاكثر هؤلاءً يظلون على اتصال من خلال هذه الهواتف . وألعديد مَن ألأجهزة الاخرىً بشبكة ألإنترنت طيلة اليوم . هذًه ألحقيقة فيً حدً ذاتهاُ كافيُة لكي نعد عصرنا عصراً رقمياً . كما ان توغل التكنولوجيا الرقميةُ فيُ كل مجال من مجالات الحياة أليومية للبشر أعمق كثيرًا من مجرد أمتلاك غالبية الناس لأجهزةُ تستخدُم هذه التكنولوجُيا لتربطهم بشبكة الإنترنتُ .

والتحول الرقمي وفقاً للمفهوم العام يتمثل في التقدم المطرد نحو استخدام التكنولوجيا ألرقمية في شتى نواحي الحياة والعمل . ويُكاد هذا ألتقُدم ان يُحدث تلقًائيًا دونُ تخطيطً مسًبق لًه. ، كما وُيعد هذا ألتحول الرقمي

[1] زغودي عمر ويحي بدير ، سلطة المشرع في تنظيم الحقوق والحريات بين التقييد والتقدير ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر ، العدد2 جوان ، 2015 ، ص196.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عنواناً لمجموعَة منَ الاستراتيجيَات والَسياسات التي تَضعها ألدول والمؤسَسات ألمختلفة بهدفَ توَجيه هذهَ ألعملية بشكلَ يخدَم اهدافها ومصالحها[1].

والتحول الرقمي هو التغير الَذي يفرضَه التطور الُتكنولوجي على الَمجتمعات الَتي يتبنَى أفرادها اَستخدام التَكنولوجيا بشَكل شبَه تلَقائي ، وفقا لَما تقَتضيه الَحاجة ، وتَسمح بهَ الَظروف الَمختلفة وهَو تَوجه استَراتيجي مخَطط له ، وَيمكن فَهم الَتحول الرقَمي وأثره فَي حيَاة الأفراد مَن خَلال المفهومين السابقين على جانب آخر الحقوق الاقتصادية والاجتماعية وهي الحقوق ألتي تَتعلق بَضمان الحد الأدَنى منَ متطَلبات ألَحياة وألمشاركة ألفعالة وألكاملة فيُ ألمجتمع لَكل أنَسان .

ومن هذه ألحقوق الاساسية والمهمة حقَ ألعمل والتعليم والصحة والضمان ألاجتماعي والغذاء والماء والمأوى وألبيئة الملائمة [2]. وتَتضمن الَمنظومَة الَدولية لحَقوق الإنَسان الكثَير مَن الَأدوات الَقانونية والَتي تضَمن الاعتَراف بَهذه ألحقوق ، كالمعاهدات والمَواثيق والعَهود الدولَية ، وتُلزِمَ الدَول بضمَان وحمَاية الحَقوق وحصَول افرادها علَيها وأهم هذه اَلأدوات الاعلان الَعالمي لَحقوق الانسان لعام 1948 حيث نَص "أن لَكل شَخص الَحق في الضمَان الاجتماعي ، وآلحق في الَعمل ، وفي الَتعليم ، والَصحة ، والَغذاء والَمأوى ، كما ويلزم العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 كافة الَدول بأحترام وحَماية وضمَان الَحقوق الاقتَصادية والَاجتماعية ، وأن تَحقق وصَول موَاطنيها إلَى تلَك الَحقوق بَشكل مَطرد وحَتى الَحد الأقصَى مَن الَموارد المَتاحة لَها[3].

ويعتبر التحول الرقمي إطاراً مهماً لنجاح الأعمال فيستطيع أن يعيد تشكيل الأسلوب الذي يعيش به الأفراد ، ويعملون ويفكرون ويتفاعلون ويتواصلون اعتماداً على التقنيات الحديثة مع التخطيط الدائم والسعي المستمر في سبيل إعادة صياغة الخبرات العملية ، وبما أن الوصول إلى الخبرات التراكمية للبشرية أصبح أسهل فإن إعادة التشكيل اعتماداً عليها تجري الآن بطريقة أبسط وأفضل وأكثر فعالية مما يساهم في تحقيق

---

[1] اثر التحول الرقمي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، حقوق الانسان والاعمال التجارية ، يونيو 2004 ، منشور على الموقع الالكتروني الاتي : https://masaar.net/ar/%D8%A3%D8%AB%D8%B1- ، ص8-9 .

[2] سناء محمد عبد الغني ، انعكاسات التحول الرقمي على تعزيز النمو الاقتصادي في مصر ، بحث منشور في مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع عشر ، ابريل 2022، ص62-63.

[3] S. Baghaie and other ، The digital economy: Challenges and opportunities in the new era of technology and electronic communications ،Volume 15, Issue 2, February 2024 ،Ain Shams Engineering Journal ،pp9-10.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهداف التنمية المستدامة والارتقاء بمستوى التنمية البشرية بجوانبها المتعددة في شتي المجالات ، فالتحول الرقمي أحد الركائز الأساسية المشتركة في كل المشروعات التنموية سواء بين الحكومات أو الشركات التجارية وذلك نتيجة ثورة المعلومات والاتصالات التي أحدثت بلا شك تغييراً كبيراً في المفاهيم والمصطلحات القانونية سواء على المستوى الدولي أو على المستوى الوطني هذا من جهة ، كما أن التحول الرقمي أدى إلى تغيير طريقة تقديم الخدمات من جهة أخرى ويشكل بتوافق مع التطور التكنولوجي والمعلوماتي ، سواء للمواطنين والعملاء مما أدى إلى ظهور الحكومات الإلكترونية ، والشركات الرقمية والتجارة الإلكترونية ، والمدن الذكية[1].

وتم وضع خطةَ الأمَم المتحَدة للتنَمية المستدَامة لعام 2030 وتبَنيها عَام 2015 حَيث وضَعت (17) سبعَة عشَر هدفاً مَن خَلال (169) خطوَة لغَرض القَضاء علَى الَفقر ، وحمَاية البَيئة ، وضَمان السَلام والُرفاهية للَجميع بحَلول عام 2030 يتعَلق الَكثير مَن أهَداف الخَطة وخطَوات تنفَيذها إما بشكَل مبأشر او غَير مبَاشر بالَحقوق الاقَتصادية والاجَتماعية . على سبيل المثال الهدف الأول القَضاء علَى الَفقر ، والَهدف الثالَث الصَحة الجَيدة والمسَتوى المعيشَي الَلائق ، والَهدف الرابَع الَتعليم الَجيد ، والَهدف الَثامن الَنمو الاقَتصادي وتَوفير فرَص العَمل اللَائق ، والَهدف العَاشر تخَفيف حدة اللامساواة .

والتحول الرقمي يوثر بشقيه ألتلقائي وألمخطط له وبشَكل بَالغ الَعمق والاَتساع علَى إمكَانية حَصول الَمواطنين علَى حقوَقهم الاقتَصادية والاجَتماعية . وفقاً لاعتَماد هَذه الَحقوق بالأسَاس علَى عمَليات استَغلال الَموارد الَمادية والَبشرية لتوَفير الاحَتياجات الاسَاسية ، فإَن تحويَل هذَه العمَليات لتعَتمد علىَ التكنولوجيا الرَقمية يؤَدي إلى تَغييرات جذَرية بَها . حيث أن معَظم هذه الَتغييرات ستَكون إيجاَبية نَتيجة لأَن اسَتخدام التكنولوجيًا الرقَمية يؤَدي إلَى رفَع كَفاءة العمَليات المعتَمدة علَيها . كما ان لها بالتأكيَد آثاَر جانبَية سلبية قد يعود بعضهًا إلىً طبيعة التَحول الرقمَي ذاتَه. فَيما قدً يعَود البعَض الآخَر إلَى السيَاسات والإجَراءات التيً تضعَها وتَنفذها الَدول لتنظَيمَ هَذا التَحول أو لَدفعَه بصَورة مبَاشرة .

والتقنيات الحديثة تلعب دورًا متزايد الأهمية في تحسين تجربة السائح، وتتبنى العديد من قطاعات السياحة هذه التقنيات لتحسين تجارب السفر للسياح. وتشمل هذه التقنيات أربعًا : الواقع الافتراضي والمعزز وإنترنت الأشياء (IoTs) ، والروبوتات والذكاء الاصطناعي (AI) ، وأنظمة الدفع الإلكترونية. تتيح هذه التقنيات للسائحين فرصة تجربة الوجهات السياحية من خلال الصور ومقاطع الفيديو قبل الوصول إلى وجهتهم . كما

[1] د. محمد عبد النبي سالم لاشين ، دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التشريعات الدولية والوطنية مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية – دورية علمية محكمة – المجلد العاشر العدد الثالث "سبتمبر 2024 ، ص 2022.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يمكن استخدامها لتزويد السائحين بمعلومات حول المساحة والمرافق المحيطة بهم . ويمكن استخدام إنترنت الأشياء لإدارة المرافق والتحكم فيها في الفنادق والمراكز السياحية، بينما يمكن الاستفادة من الروبوتات والذكاء الاصطناعي في خدمات مثل استقبال الضيوف وتنظيف الغرف وإرشاد السائحين .

وتُعد أنظمة الدفع الإلكترونية تقنية مفيدة أخرى للسياح لأنها تلغي الحاجة إلى حمل النقود وتتيح سهولة استخدام مختلف الخدمات. وقد ازدادت شعبية الواقع الافتراضي والمعزز، على وجه الخصوص في قطاع السياحة. يتيح الواقع الافتراضي للمستخدمين تجربة بيئة افتراضية ثلاثية الأبعاد بالكامل من خلال نظارات الواقع الافتراضي ، بينما يُحسّن الواقع المعزز الواقع المحيط بالمستخدمين من خلال عرض معلومات افتراضية على صور حقيقية يمكن للمستخدمين الوصول إليها عبر أجهزتهم المحمولة يتيح استخدام الواقعين الافتراضي والمعزز للسائحين استكشاف الوجهات السياحية والتعرف عليها قبل السفر واتخاذ قرارات مدروسة بشأن رحلتهم . من ناحية أخرى يربط إنترنت الأشياء (IoT) مختلف الأجهزة بالإنترنت وببعضها البعض لجمع البيانات والمعلومات وتبادلها. في قطاع السياحة يمكن استخدام إنترنت الأشياء لتحسين خدمات وتجربة السائحين[1].

المطلب الثاني

الضمانات الدستورية للحق في الصحة

الاصل ان الانسان محور الحقوق كافة وان من اهم الحقوق هو حق الانسان في الصحة بوصفه ضمن الحقوق التي يجب ان يتمتع بها الفرد في اطار حقوق الانسان . والصحة العامة وباعتبارها عنصراً من ألعناصر الاساسية للنظأ م ألعام ، وتقوم سلطاتَ الضبطُ ألإداري على المحافظه على صحه المواطنين من خلال ألقضاء على الأمراض ومخاطرهاً ومَنع أنتشار الاوبئه والاحتياط من كلَ ما يكون سببا او يحتمل ان يكون سببا للمساس بصحه افراد ألمجتمع[2]. ويقصد بها اتخاذ الاجراءات والتدابير الوقائية والعلاجية لحماية المواطنين من مخاطر الامراض والاوبئة والجراثيم التي تهدد صحتهم[3].

---

[1] اثر التحول الرقمي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، المصدر السابق ، ص9-10 .

[2] يامة إبراهيم ، لوائح الضبط الاداري بين الحفاظ على النظام العام وضمان الحريات العامة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015 ، ص105.

[3] د. زانا جلال سعيد ، الموازنة بين الضبط الاداري والحريات العامة والرقابة القضائية عليها ، المكتب الجامعي الحديث السليمانية ، 2018 ، ص28.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتتمثل الصحة العامة في حماية المواطنين من الامراض والاوبئة ، ومكافحته ومنع انتشارها واعداد حملات التلقيح ومراقبة الاغذية ، وفرض القيود الصحية اللازمة على المحلات العامة ، واعداد المياه الصالحة للشرب ، والعمل على حماية البيئة من التلوث[1].

ويقصد بها كذلك وقاية صحة الجمهور من خطر الامراض بمقاومة اسبابها وذلك بمراقبة الاغذية وفرض القيود الصحية اللازمة على نظافة المحلات العامة كالمطاعم والمصانع وحدائق الحيوانات وحدائق الراحة ومياه الصرف الصحي والتخلص من مخلفاتها ، والمحافظة على سلامة مياه الشرب ومكافحة الاوبئة

والامراض المعدية وجمع القمم ، والعمل على حماية البيئة من التلوث حيث تعتبر تلوث البيئة في أي عنصر من عناصرها اليابسة او المائية او الغازية الناشئة بفعل الانسان ، ووسائل مدينته الحديثة من اهم العوامل التي تضر بالصحة وتصيبه بالأمراض لذلك فان مكافحة التلوث تعد اهم وسائل المحافظة على الصحة العامة[2]. وتشمل كذلك وقاية الصحة العامة من خطر التدخين في الأماكن العامة والذبح خارج مسالخ البلدية وفحص الحيوانات المعدة للذبح وفحص الحيوانات المعدة للذبح[3].

وتعني الصحة العامة أيضاً اتخاذ الإجراءات اللازمة للمحافظة على الصحة العامة ومنع كل أسباب المرض والأوبئة فتقوم الجهات المختصة بمنع تجمع المياه أو الأوساخ مما يجعلها بؤرة لانتشار الأمراض أو الأوبئة أو مضايقة المواطنين ، وكذلك تراقب مياه الشرب للتأكد من مراعاتها للشروط الصحية المطلوبة وكذلك القيام بإجراءات الحجر الصحي لمنع انتشار الأوبئة[4].

ولقد ازدادت اهمية الصحة العامة في الوقت الحاضر نتيجة ازدياد الكثافة السكانية ،وسهولة انتشار الامراض ، وسهولة الاتصال والتطور الصناعي ادى الى نقل ألعدوى وزياده نسبه ألتلوث حيث اصبحت الامراض تاخذ شكل ألكوارث الأجتماعية حيث تكون قابلة بان تحدث اضطراباً جسيما في ألنظام ألعام وَلا أَدل

[1] د. محمد رفعت عبد الوهاب ، مبادئ واحكام القانون الاداري ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان ، 2005 ص235-236.

[2] د. ماجد راغب الحلو ، القانون الاداري ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، 1996، ص477-478

[3] د. محمد جمال مطلق الذنيبات ، الوجيز في القانون الاداري ، المكتبة القانونية ، 2003، ص170.

[4] د. ماهر صالح علاوي ، مبادئ القانون الإداري ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد ، 1996، ص77.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

على ذلكّ من ما يعانيهً ألعالم الان من أمراض خطيرة تَشكل وباءً لم تَّسلم منه اي دوله من دول ألعالم كمَا هّو الحال بالنسبه لمرض أنفلونزا ألطيور وغيره من الأمراض[1].

ويدخل في نطاق المحافظة على الصحة العامة حماية البيئة من التلوث الناشئ بفعل الإنسان ووسائل مدينته الحديثة التي تعتبر من أهم العوامل التي تضر بالصحة العامة وتجلب الأمراض لذلك فإن مكافحة التلوث البيئي تعد من أهم وسائل المحافظة على الصحة العامة ، ومن ثم يقع على سلطات الضبط الإداري اتخاذ كافة التدابير والإجراءات التي تكفل حماية البيئة من التلوث ، وذلك حفاظاً على الصحة العامة[2].

ولرعًاية الصًحة الاجتماعًية للأفًراد فانًها تقًع علًى مسؤوليةً سلطًات الضًبط واجًب القًيام بالعديد من الامور منها رعاية الصحة الجماعية ووضع الشروط الصحية اللازمة لحياة الجماعة ، كرعاية نظافة الأماكن العامة والطرق العامة ، ويدخل في ذلك أيضاً عقارات الأفراد وأماكن العمل والتزود بالمياه النقية وطريقة التخلص من القمامة والفضلات[3]. ويجب عليها توافر ألشروط ألصحية فًي ألًمنشآت الصًناعية والًتجارية والًأماكن المًدرسية وعلًيها مكًافحة الأمًراض المعًدية ، وحمًاية البيئةً مًن الًتلوث حيًث ان ألًبيئة السلًيمة تمثلً دعاًمة منً دعاًئم المًجتمع ألًسليم لأًن الاضًرار بًها يضًر المًجتمع كًكل لًهذا اتًجهت معًظم ألًدول لًتأًكيًد هًذه القًيمة بصًورة جعًلتها ترقًى الًى درًجة اصًبحت مًن حًقوق الًانسان[4].

ونظراً للأهمية البالغة لعنصر الصحة العامة بوصفه أحد عناصر النظام العام ، فقد صدرت العديد من التشريعات التي تناولت الاهتمام بالصحة العامة لتقييد الحقوق والحريات العامة[5]. ففي مصر صدرت العديد من التشريعات تناولت الاهتمام بالصحة العامة لتقييد الحقوق والحريات العامة كالقانون رقم (137) لسنة 1958 بشأن الاحتياطات الصحية للوقاية من الأمراض المعدية ، والقانون رقم (1) لسنة 1926 بشأن الاحتياطات اللازمة لمقاومة انتشار حمى الملاريا وايضاً القانون رقم (453) لسنة 1954 في شأن المحال الصناعية والتجارية[6].

---

[1] د. عصام علي الدبس ، القانون الاداري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1، 2014 ، ص465 .

[2] يامه ابراهيم ، المصدر السابق ، ص106.

[3] د. محمد عصفور ، البوليس والدولة ، القاهرة (ب .ت) ، ص843 .

[4] د. نسيغه فيصل ورياض دنش ، النظام العام ، بحث منشور في مجلة المنتدى القانوني ، العدد الخامس ، ص58.

[5] كقانون تقنين الإدارة المحلية في فرنسا في عام 1884، وقانون (15) شباط 1902 الخاص بتنظيم اختصاصات السلطة المحلية ، وقانون التقنين الزراعي 1868 ، وقانون السلطات المحلية الصادر في 1917/12/19، وقانون البلديات الفرنسي الصادر سنة 1982.

[6] د. عبد الحميد الشواربي ، تشريعات البلدية ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، من دون سنة طبع ، ص627.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وفي العراق هناك العديد من التشريعات اهتمت بالصحة العامة لتقييد الحقوق والحريات العامة كقانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1981 فقد كفل العديد من الحقوق الصحية للأفراد كاللياقة الصحيـة الكاملة[1]. وضرورة توافر الشروط اللازمة للوقاية الصحية[2]. وإن الدولة تقوم بفرض الإجراءات اللازمة لمنع انتشار الأمراض ، وفرض القيود على المحـلات العامـة[3]. وما جاء في قانون مجالس الشعب المحلية رقم (25) لسنة 1995 من ضرورة حماية الصحة العامة ووقاية البيئة من التلوث[4]. وكذلك مـا ورد في تعليمات الوقاية من الاشعاعات غير المؤينة الصادرة عن الابراج الرئيسية والثانوية للهواتف النقالة[5]. كما كفل قانون العقوبات العراقي الصحة العامة في العديد من نصوصه[6].

وأشارت الدساتير اليها حيث نص دستور جمهورية العراق لعام 2005 النافذ على أهمية الصحة العامة حيث نصت المادة (30/ثانياً) منه " تكفل الدولة للفرد وللأسرة وبخاصة الطفل والمرأة الضمان الاجتماعي والصحي ، والمقومات الاساسية للعيش في حياةٍ حرة كريمةٍ ، تؤمن لهم الدخل المناسب والسكن الملائم وتكفل الدولة الضمان الاجتماعي ، والصحي للعراقيين في حال الشيخوخة أو المرض أو العجز عن العمل أو التشرد أو اليتم أو البطالة ، وتعمل على وقايتهم من الجهل ، والخوف والفاقة وتوفر لهم السكن والمناهج الخاصة لتأهيلهم والعناية بهم وينظم ذلك بقانون"[7]. ونصت المادة (31/أولاً) من الدستور نفسه بان "لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية وتعنى الدولة بالصحة العامة ، وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بإنشاء مختلف أنواع المستشفيات والمؤسسات الصحية للأفراد والهيئات إنشاء مستشفيات أو مستوصفات أو دور علاج خاصة

---

[1] تنص المادة (1) من قانون الصحة العامة " اللياقة الصحية الكاملة , بدنياً وعقلياً واجتماعياً , حق يكفله المجتمع لكل مواطن وعلى الدولة أن توفر مستلزمات التمتع به لتمكنه من المشاركة في بناء المجتمع وتطويره" .

[2] تنظر المادة (32) من قانون الصحة العامة " إن ضمان توافر الشروط والقواعد الصحية في لمجلات العامة هو حماية لصحة وسلامة المواطنين والبيئة . ان توفي هذه الشروط والقواعد الصحية واجب على أصحاب المحلات العامة والمسؤولين عنها . وعليه تمارس الرقابة الصحية من قبل أجهزة وزارة الصحة في جميع أنحاء القطر بصورة مستمرة, ليل نهار, على تلك المحلات ضمانا لتطبيق أحكام هذا القانون" .

[3] ينظر نص المادة (24) من قانون الصحة العامة .

[4] ينظر المادة (47/حادي عشر وثاني عشر وثالث عشر) من قانون مجالس الشعب المحلية .

[5] ينظر المادة (5) من تعليمات الوقاية من الاشعاعات غير المؤينة الصادرة من الهواتف النقالة ، منشور في الوقائع العراقية بالعدد (4055) الصادر في 26 كانون الاول ،2007، السنة 49 .

[6] ينظر المادة (368) والمواد (من 496 – 499) من قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 .

[7] ينظر نص المادة (30/ثانياً) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وبإشراف من الدولة وينظم ذلك بقانون"[1]. ونصت ايضاً المادة (33) على " لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة ، وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الإحيائي والحفاظ عليهما"[2].

أما منظمة الصحة العالمية وبنظامها الاساسي وضحت ان معنى الصحة لا يقتصر فقط على مجرد الخلو من المرض او العجز ، بل ليشمل الحالة البدنية والعقلية والاجتماعية[3]. كما ان حماية الصحة قد ورد كسبب لفرض القيود على الحقوق والحريات التي تحميها الاتفاقيات الدولية والاقليمية التي غايتها حقوق الانسان ، ان حماية الصحة كانت موضع اهتمام المواثيق والاتفاقيات الدولية اذ نص العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية على اعتبارات الصحة العامة التي ينبغي على السلطة التشريعية مراعاتها عند تقييد الحقوق والحريات وهي تشمل حرية التنقل اذ تنص المادة (12) من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية "1. لكل فرد يوجد على نحو قانوني داخل إقليم دولة ما حق حرية التنقل فيه وحرية اختيار مكان إقامته.2. لكل فرد حرية مغادرة أي بلد ، بما في ذلك بلده . 3. لا يجوز تقييد الحقوق المذكورة أعلاه بأية قيود غير تلك التي ينص عليها القانون وتكون ضرورية لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم ، وتكون متمشية مع الحقوق الأخرى المعترف بها في هذا العهد . 4. لا يجوز حرمان أحد تعسفاً ، من حق الدخول إلى بلده ". وتشمل كذلك حرية الانسان في اظهار دينة او معتقده حيث تصت نصت المادة (19) من نفسه " لكل إنسان حق في اعتناق آراء دون مضايقة ولكل إنسان حق في حرية التعبير ويشمل هذا الحق حريته في التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها إلى آخرين دونما اعتبار للحدود ..... وعلى ذلك يجوز إخضاعها لبعض القيود ولكن شريطة أن تكون محددة بنص القانون وأن تكون ضرورية : (أ) لاحترام حقوق الآخرين أو سمعتهم ، (ب) لحماية الأمن القومي أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة". وتشمل ايضاً حرية التعبير عن الراي اذ نصت المادة (18) من العهد ذاته " لكل إنسان حق في حرية الفكر والوجدان والدين ويشمل ذلك حريته في أن يدين بدين ما وحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره .... ولا يجوز تعريض أحد لإكراه من شأنه أن يخل بحريته في أن يدين بدين ما أو بحريته في اعتناق أي دين أو معتقد يختاره . ولا يجوز إخضاع حرية الإنسان في إظهار دينه أو

---

[1] ينظر نص المادة (31/أولاً) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 .

[2] ينظر نص المادة (33) من دستور جمهورية العراق لعام 2005 .

[3] سرمد عامر عباس ، القيود الواردة على حقوق الانسان المدنية والسياسية في القانون الدولي العام ، اطروحة دكتوراه المصدر السابق ، ص183.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

معتقده ، إلا للقيود التي يفرضها القانون والتي تكون ضرورية لحماية السلامة العامة أو النظام العام أو الصحة العامة أو الآداب العامة أو حقوق الآخرين وحرياتهم الأساسية ..".

وبينت المادة (46) من قانون الصحة بانه " اولا. يجوز لوزير الصحة او من يخوله ان يعلن ببيان يصدره اية مدينة او أيا جزء منها منطقة موبوءة بأحد الامراض الخاضعة للوائح الصحية الدولية . ثانياً. للسلطات الحية في هذه الحالة اتخاذ جميع الاجراءات الكفيلة بمنع انتشار المرض ولها في سبيل ذلك :- أ. تقييد حركة تنقل المواطنين داخل المنطقة الموبوءة والدخول اليها او الخروج منها. ب. غلق المحلات العامة كدور السينما والمقاهي والملاهي والمطاعم والفنادق والحمامات ، واي محل عام آخر خاضع للإجازة والرقابة الصحية ، وكذلك المؤسسات التعليمية والمعامل والمشاريع ، ودوائر الدولة ، والقطاع الاشتراكي والمختلط والخاص . ج. منع بيع الاغذية والمشروبات والمرطبات والثلج ونقلها من منطقةٍ إلى أخرى وأتلاف الملوث منها ، د. عزل ومراقبة ونقل الحيوانات والبضائع[1]. كما نصت المادة (48) منه بان "لوزير الصحة اصدار تعليمات بشان التدابير الواجب اتخاذها لمكافحة الأمراض الانتقالية والمتوطنة التي تصيب الانسان او الانسان والحيوان معاً أو الحد من انتشار او منع دخولها الى القطر .

وما لاحظناه مع انتشار جائحة كورونا (COVID-19) التي باتت تهدد صحة المواطنين ولمواجهة هذا الخطر من اجل الصحة والسلامة فأن السلطة التنفيذية في العراق بوصفها سلطة ضبط قد اتخذت مجموعة من الاجراءات الصحية ، لغرض المحافظة على الصحة العامة وقد تتمثل بالآمر الديواني رقم (55) لسنه 2020 الذي استند الى قانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1981 المعدل بالقانون رقم (20) لسنة 2021 والذي ينص على اتباع اجراءات معينة في مواجهة الأوبئة والامراض المعدية وهذه الاجراءات جاءت لأجل حماية الصحة العامة[2].

وتعتبر الصحة من ضرورات الحياة وهي مطلب اساس لأي فرد او مجتمع ، وللصحة ارتباط وثيق بالحياة وتعتبر من جملة مقومات الحياة و المحافظة عليها وحمايتها يدخل في دائرة حماية حقوق الانسان فحماية حق الانسان في توفر الصحة شرط لازم لحماية حق الانسان في الحياة واساس لتأمين ممارسة دوره فيها . وتعتني الدول بالصحة العامة وتوفر وسائل الوقاية للعلاج من الامراض والاوبئة وقد نص الدستور

---

[1] ينظر نص المادة (46) من قانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1981.

[2] منشور في الجريدة الرسمية الوقائع العراقية بالعدد رقم (4627) الصادر في 26/4/2021. على موقع وزارة العدل الاتي :- https://www.moj.gov.iq/view.5601/

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العراقي النافذ لعام 2005 على الحق في الصحة حيث نصت المادة (31) منه على (اولا : لكل عراقي الحق في الرعاية الصحية وتعنى الدولة بالصحة العامة وتكفل وسائل الوقاية والعلاج بأنشاء المستشفيات والمؤسسات الصحية – ثانيا : للأفراد والهيئات انشاء مستشفيات او دور علاج خاصة وبأشراف من الدولة وينظم ذلك بقانون). كما نصت المادة (33) على أن لكل فرد حق العيش في ظروف بيئية سليمة وتكفل الدولة حماية البيئة والتنوع الاحيائي والحفاظ عليها وان الحق في الصحة خلو الجسم من الامراض المعدية او المستعصية و ان التكامل الجسدي هو على احسن ما يرام و لا بد ان يكون الجسم في تناسق جسماني وعقلي والصحة البدنية والصحة العقلية وقد عرفت منظمة الصحة العالمية الصحة بانها حالة اكتمال السلامة بشقيها البدنية والنفسية فضلا عن الحالة الاجتماعية وان من اولويات عمل المنظمة الارتقاء بواقع العمل الصحي والحق في الرعاية الصحية يتناول تحقيق الامن الصحي للأفراد الذي تقدمه المؤسسات الصحية للدولة بما يحقق الطمأنينة لهم ومنها وجود العدد الكافي من المستشفيات والكوادر الطبية و توفير الدواء فضلا عن تخصيص مراكز صحية تولي اهتماما بصحة المرأة والطفل وان الحق في الصحة يتناول الرعاية الصحية في جانب من مكوناته فهو اكمل واشمل من الحق في الرعاية الصحية وان كثيراً من الوثائق الدولية قد ضمنت الحق في الرعاية الصحية في نصوصها ومنها اتفاقية الطفل لسنة 1989[1].

المبحث الثاني

التعاون الرقمي من اجل تعزيز الاستدامة

لقد بدأ استخدام الإنترنت على الصعيد المحلي الخاص المتمثل بالمؤسسات التعليمية الحكومية والعسكرية منذ عام ١٩٦٩، عندما كانت شبكة مدعومة من قبل وزارة الدفاع الأمريكية. وأطلق عليها تسمية ARPANET هي البذرة الأولى للإنترنت ، ثم بدأ التحول العالمي[2].

وفي الثمانينيات، اصبحت الشبكة ذات نطاق اوسع محليا ، وبدأت في استخدام بروتوكولات الإنترنت التي تسمح للأجهزة بالتواصل مع بعضها البعض . وفي التسعينيات، ظهرت الشبكة العالمية للإنترنت بشكلها

[1] نصت المادة (25) من الاعلان العالمي لحقوق الانسان التي اشارت الى عمق الاهتمام الدولي بحق الانسان في الصحة وتوفير المأكل والمكان الملائم للسكن بما يضمن رفاهيته و صحته .

[2] ليونارد كلاينروك، أنظمة الطوابير (تطبيقات الحاسوب)، مطبعة جون وايلي ، نيويورك، 1976ص٣٠.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحديث، مع ظهور العديد من التطبيقات ووسائل التواصل الاجتماعي .وظهور تقنيات جديدة مثل الإنترنت الأشياء ، والذكاء الاصطناعي. ويعد التسارع في استخدام الإنترنت، كنتيجة للتعاون بين الحكومات والجامعات والشركات .

لذلك يكون للتقدم الرقمي دورا مهما في تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر التي وضعتها الأمم المتحدة. ومنها ما سنتاوله في المطلب الثاني المتمثل بالتعاون الرقمي ودوره في مجال الصحة العامة .

المطلب الاول

استخدام التكنولوجيا في مجال الصحة

لا يزال أقل من نصف سكان العالم لا يستخدمون الإنترنت حسب إحصاءات الاتحاد الدولي للاتصالات[1]. لذا من الضروري إدماج الفئات المهمشة، ولا سيما النساء والفتيات، وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة والسكان الأصليين، والفئات المحرومة اقتصاديًا، بالإضافة إلى سكان أقل البلدان نموًا، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، في المجتمع الرقمي الناشئ لتحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر .

وهذا الامر يساعد في تحقيق جميع أهداف التنمية المستدامة ، وخاصةً الهدف التاسع، إذ يُسهم في بناء بنية تحتية مرنة، وتعزيز التصنيع الشامل والمستدام، وتشجيع الابتكار. وتُساعد البنية التحتية والخدمات الفعالة والتي تكون ذات تكلفة معقولة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الدول على الانخراط في الاقتصاد الرقمي، وتعزيز تنافسها الاقتصادي ورفاهية المجتمع. ومن الامور التي تبشر بالخير هي توجه معظم البلدان الأقل نموًا في العالم والبالغ عددها 42 بلدًا، نحو احراز تقدمًا ملحوظًا نحو تحقيق الهدف التاسع، مما يُحدث تأثيرًا

[1] الاتحاد الدولي للاتصالات هو المؤسسة الدولية الوحيدة التي تُعنى بالوساطة في الاتفاقيات الدولية لتخصيص وتنسيق استخدام طيف الترددات الراديوية العالمي ومدارات الأقمار الصناعية. يتيح هذا الجهد استخدام أجهزة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أي مكان في العالم على نطاقات التردد نفسها، مما يضمن بدوره سلاسة عمل خدمات الاتصالات الراديوية، دون تداخل من خدمات ومستخدمي الاتصالات الراديوية الآخرين، والاستفادة من وفورات الحجم الناتجة عن ذلك : https://www.itu.int/ar/pages/default.aspx#/ar

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كبيرًا في الشمول المالي، والحد من الفقر، وتحسين الصحة. وتُتيح تكنولوجيا المعلومات والاتصالات توفير سلع وخدمات عالية الجودة في مجالات عدة كالتعليم والتمويل والتجارة والحوكمة والزراعة وغيرها من المجالات الحيوية التي تؤثر حتما على الجانب الصحي . ويمكنها أن تُسهم في الحد من الفقر والجوع، وتعزيز الصحة، وخلق فرص عمل جديدة، والتخفيف من آثار تغير المناخ ، وتحسين كفاءة الطاقة ، وجعل المدن مستدامة بمعنى اكثر صحة .

والهدف الثالث من أهداف التنمية المستدامة هو التمتع بالصحة الجيدة والرفاهية . ومن خلال التقدم التكنلوجي الذي ساهم في إيصال المعلومات الطبية واجراء البحوث و تحسين التفاعل المباشر مع المرضى، والمعلوماتية الصحية، والطب عن بُعد من خلال تحسين الاتصال. وقد ساهمت شراكة "الصحة الرقمية لأفريقيا" التي أطلقها الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية عام ٢٠١٧ في تنمية قدرات قيادات الصحة الرقمية في أكثر من ١٥ دولة أفريقية. وينفذ برنامج " كن بصحة جيدة، كن متنقلاً "، وهو مشروع آخر مشترك بين الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة الصحة العالمية، مشاريع في عدة دول حول الصحة عبر الهاتف المحمول، بالإضافة إلى إدارة مركز المعرفة والابتكار في مجال الصحة عبر الهاتف المحمول في أوروبا[1].

ولقد عززت جائحة كوفيد-19 التواصل، حيث انتقل المزيد من الناس إلى الإنترنت لمواصلة العمل والدراسة والبقاء على اتصال مع الأصدقاء والعائلة خلال فترات الإغلاق والحجر. ومع ذلك، فقد خلقت تحديات الجائحة مسالة التباطؤ الاقتصادي اذ اوجدت تحديات إضافية أمام تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وقد تعهد المجتمع الدولي بالتعلم من التحدي العالمي للجائحة ومحاولة إعادة البناء بشكل أفضل. ويمكن أن يشكل تعزيز التواصل وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءًا رئيسيًا من إعادة البناء بشكل أفضل ويمكن للدول الاستفادة

[1] Be He@lthy Be Mobile: Implementing Doing What Matters in Times of Stress in Chatbots- https://www.who.int/publications/m/item/implementing-doing-what-matters-in-times-of-stress-in-chatbots

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

من هذا التعزيز للتواصل مع مواطنيها بشكل أفضل لتحقيق أهداف التنمية المستدامة[1]. وهنا نكون امام تساؤل قد يثار وهو مدى قدرة التشريعات الوطنية على تحقيق تلك الاهداف ؟

وفي حال كانت الحكومات لا تسعى بصورة جدية على تحقيق تلك الاهداف من خلال التلكؤ في عملها او عزوفها احيانا فهل يحق للمواطنين المطالبة بتلك الحقوق الممنوحة وفقا لالتزام الدولة بالاتفاقيات الدولية التي سبق وان ابرمتها ؟ وهنا نكون امام تحدي حقيقي وهو عدم عدالة تساوي الفرص في الحصول على الحق في الصحة والذي نصت عليه معظم الدساتير الوطنية ، لكن في الغالب لم تشر صراحة الى مصطلح التنمية المستدامة.

ومن المبادرات التي نتامل بها خيرا هي إطلاق تحالف الذكاء الاصطناعي المستدام، في ١١/فبراير /٢٠٢٥، وهو مبادرة تحويلية تهدف إلى تعزيز التطوير والاستخدام المسؤول للذكاء الاصطناعي لتحقيق التنمية المستدامة. يجمع هذا التحالف قادة الصناعة وصانعي السياسات والمبتكرين، ملتزمين التزامًا مشتركًا بضمان توافق تقنيات الذكاء الاصطناعي مع الأهداف البيئية والاجتماعية والأخلاقية . وهو ما نحتاج اليه بالفعل اذ يكون علينا لزاما السعي في وضع قوانين وطنية تلتزم بالمعايير الدولية بصورة عامة وقواعد الاخلاق الدولية بصورة خاصة[2].

وصرح الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، في كلمته خلال القمة: "نعلم أن الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون قوة دافعة للعمل المناخي وكفاءة الطاقة. لكننا نعلم أيضًا أن أنظمة الذكاء الاصطناعي كثيفة الاستهلاك للطاقة تُلقي بالفعل بعبء غير مستدام على كوكبنا".

وأضاف : "لذلك، من الضروري تصميم خوارزميات وبنى تحتية للذكاء الاصطناعي تستهلك طاقة أقل، ودمج الذكاء الاصطناعي في الشبكات الذكية لتحسين استخدام الطاقة، حين أن الذكاء الاصطناعي قد يساعد في معالجة بعض أكبر حالات الطوارئ البيئية في العالم – على سبيل المثال، يتم استخدامه لرسم خرائط التجريف

[1] How COVID-19 accelerated digital healthcare/7 Apr 2021 https://www.itu.int/en/Pages/default.aspx .

[2] UNICC AI Hub Launch: Accelerating AI deployment across the UN system, 7/July/2025: https://aiforgood.itu.int/event/unicc-ai-hub-launch-accelerating-ai-deployment-across-the-un-system /

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

او ورسم خرائط انبعاثات الغازات مثل غاز الميثان، وهو غاز دفيئة قوي – فإن مجموعة متزايدة من الأبحاث تحذر من وجود جانب سلبي لانفجار الذكاء الاصطناعي والبنية الأساسية المرتبطة به، بما في ذلك النفايات الإلكترونية المنتجة – ومستويات عالية من الكهرباء والمياه المستهلكة – بواسطة مراكز البيانات المتزايدة التي تستضيف خوادم الذكاء الاصطناعي التي تنتج النفايات الإلكترونية.

ولتجنب تلك المشكلة لا بد من تحول مراكز البيانات و نماذج التدريب، وكل ما يعمل بالذكاء الاصطناعي الى العمل بالطاقة المستدامة التي تُغذي مستقبلًا أكثر استدامة. يهدف التحالف إلى دمج الذكاء الاصطناعي المستدام في النقاش العالمي والمؤتمرات بنفس الطريقة التي تُدرس بها أمن الذكاء الاصطناعي وأخلاقياته من اجل وضع تلك القواعد.

واشارت أنييس بانييه–روناشيه، وزيرة التحول البيئي والطاقة والمناخ والوقاية من المخاطر الفرنسية: "تُمثل قمة عمل الذكاء الاصطناعي نقطة تحول: فلأول مرة، أصبح التحول البيئي محور نقاشات قمة دولية للذكاء الاصطناعي. أنا فخورة جدًا بتنظيم فرنسا لهذا المنتدى الأول للذكاء الاصطناعي المستدام بحضور 200 جهة معنية". وأضافت: "اليوم، أطلقت وزارتي ، بالتعاون مع الاتحاد الدولي للاتصالات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، التحالف من أجل الذكاء الاصطناعي المستدام – وقد انضم أكثر من 90 عضوًا، منهم 37 شركة ، إلى هذه المبادرة الطموحة بشأن الذكاء الاصطناعي الأخضر والذكاء الاصطناعي من أجل البيئة"[1].

واعتمدت أكثر من 190 دولة سلسلة من التوصيات غير الملزمة بشأن الاستخدام الأخلاقي للذكاء الاصطناعي، والتي تشمل البيئة. إضافةً إلى ذلك ، سنّ كلٌّ من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية تشريعاتٍ للحدّ من الأثر البيئي للذكاء الاصطناعي. ومع ذلك، لا يزال المشهد السياسيّ في هذا المجال محدودًا.

وهنالك العديد من المبادرات الحديثة التي تسعى الى بناء قاعدة المعرفة حول الذكاء الاصطناعي والبيئة ومنها المعهد الوطني للبحوث في العلوم والتكنولوجيا الرقمية (INRIA) [2]. ووزارة التحول البيئي الفرنسية

[1]Global approach of standardization for AI environmental sustainability : https://www.sustainableaicoalition.org/wp-content/uploads/Standardization_AI_Sustainability.pdf

[2]National Institute for Research in Digital Science and Technology https://www.inria.fr/en

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بالإضافة الى تكاثف جهود العلماء والشركات والمؤسسات العامة والمنظمات الدولية في هذا النطاق التي تحدد التحديات التي يجب التغلب عليها لتذليل الآثار الإيجابية لأنظمة الذكاء الاصطناعي مع الحد

من تأثيرها البيئي. كما يجمع بين الذكاء الاصطناعي ورصانة الطاقة، تحدي الذكاء الاصطناعي الاقتصادي أكثر من 60 فريقًا من علماء البيانات حول التحدي غير المسبوق المتمثل في تصميم نماذج الذكاء الاصطناعي المتعلقة بالقضايا البيئية، بما في ذلك الكشف عن معلومات التضليل المناخي، وتحليل المناطق المعرضة لخطر الحرائق، وتحديد إزالة الغابات غير القانونية مع تحسين كفاءة الطاقة لديهم.

وبالإضافة إلى ذلك، تهدف أول مجموعة عمل دولية بشأن استخدام الذكاء الاصطناعي لتوفير الوصول إلى المعرفة البيئية إلى تطوير دليل لأفضل الممارسات للاستخدام الفعال والأخلاقي للذكاء الاصطناعي لتوفير الوصول إلى الوثائق البيئية، في حين أطلقت مبادرة العمل الرقمي الأخضر متعددة الأطراف ، التي دعا إليها الاتحاد الدولي للاتصالات، ركيزة موضوعية جديدة حول الحوسبة الخضراء مع مجموعة عمل مخصصة للذكاء الاصطناعي المستدام[1].

ويشير البعض الى تمتع الذكاء الاصطناعي بإمكانيات هائلة لدعم الالتزامات المناخية والاستدامة ، ولكنه يتطلب أيضًا كميات كبيرة من الطاقة والمياه والموارد، مما قد الضرر بالبيئة. لمواءمة تطوير الذكاء الاصطناعي مع أهداف الاستدامة، يجمع تحالف عالمي الباحثين وقادة الصناعة وصانعي السياسات والمنظمات غير الحكومية والجمهور لمشاركة الحقائق العلمية والبيانات والمعايير والحلول ،ويعمل التحالف على دفع عجلة العمل من خلال ربط أصحاب المصلحة الملتزمين بتخفيف التأثير البيئي للذكاء الاصطناعي[2].

[1] Alex Williams، Pioneering Sustainable IT with Green Computing In search of a more sustainable future for the IT sector، May 3 2024:

[2] توحيد معاييرالاستدامة البيئية والذكاء الاصطناعي الهيئة العامة للتنمية المستدامة 2025،:
https://www.sustainableaicoalition.org/wp

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثاني

التحديات القانونية لتحقيق التعاون الدولي في مجال الصحة والتقدم الاقتصادي

شهدت العلاقات الدولية الخاصة تطورًا كبيرًا نتيجة التطورات التكنولوجية والرقمية التي أحدثت ثورة في مختلف جوانب الحياة. البيئة الرقمية، بما تشمله من معاملات إلكترونية، واتصالات عبر الحدود، وأنظمة قانونية متباينة، أوجدت تحديات قانونية جديدة أثرت على تنظيم العلاقات الدولية الخاصة. هذه التحديات تتطلب إعادة النظر في المبادئ القانونية التقليدية لضمان عدالة وفعالية الحلول المقدمة.

أحد أبرز التحديات هو مسألة تحديد القانون الواجب التطبيق في النزاعات التي تنشأ في البيئة الرقمية. ففي ظل غياب حدود جغرافية واضحة للفضاء الرقمي، تصبح القواعد التقليدية غير كافية لتحديد الاختصاص القانوني والقضائي. على سبيل المثال، يمكن أن تحدث معاملة تجارية عبر الإنترنت بين أطراف من دول مختلفة، ما يؤدي إلى تساؤلات حول القانون الذي ينبغي أن يحكم هذه العلاقة. القانون التقليدي يعتمد غالبًا على موقع الأطراف أو مكان تنفيذ العقد، ولكن في البيئة الرقمية، يصبح تحديد هذه العناصر أمرًا معقدًا.

إضافة إلى ذلك، فإن التفاوت بين الأنظمة القانونية الوطنية يمثل تحديًا آخر في تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في البيئة الرقمية. مثل القوانين المتعلقة بحماية البيانات الشخصية والتي تنص معظم الصكوك الدولية على اهميتها [1]، والتجارة الإلكترونية، وحقوق الملكية الفكرية تختلف بشكل كبير بين الدول. هذا التباين يؤدي إلى مشكلات عند محاولة إنفاذ الأحكام القضائية بين الدول، ويثير تساؤلات حول كيفية تحقيق التوازن بين سيادة الدول والحاجة إلى توحيد القواعد القانونية.

[1] تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية ،مجلس حقوق الإنسان، الدورة السابعة والعشرون، الوثيقة:A/HRC/27/37 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

علاوة على ذلك، تبرز قضية حماية حقوق الأفراد في البيئة الرقمية كأحد التحديات الجوهرية. من ذلك حق الخصوصية الذي يتعرض للانتهاك من خلال جمع البيانات واستخدامها بطرق غير قانونية. في البيئة الرقمية، تتداخل المصالح التجارية مع الحقوق الفردية، مما يضع الأفراد في موقف ضعيف عند محاولة الدفاع عن حقوقهم أمام شركات أو كيانات دولية ذات نفوذ كبير.

التحدي الآخر يتمثل في صعوبة إنفاذ القوانين في البيئة الرقمية. لكون طبيعتها عابرة للحدود في فضاء رقمي تجعل من الصعب ملاحقة الجناة أو تطبيق الأحكام القضائية. على سبيل المثال، الجرائم الإلكترونية مثل الاحتيال والقرصنة تحدث غالبًا من دول ذات قوانين ضعيفة أو غير متعاونة ، ما يجعل إنفاذ القانون على المستوى الدولي تحديًا كبيرًا.في السياق ذاته، فإن الصراعات بين القوانين الوطنية تتفاقم بسبب ظهور مفاهيم جديدة مثل العملات الرقمية والعقود الذكية. هذه المفاهيم، التي تعتمد على تقنيات متطورة مثل البلوك تشين[1]. ، تتطلب إطارًا قانونيًا جديدًا يختلف عن القواعد التقليدية. الدول التي تبنت قوانين متقدمة

في هذا المجال تواجه صعوبة في التوفيق بين أنظمتها القانونية والأنظمة المطبقة في دول أخرى، مما يعقد العلاقات الدولية الخاصة. بالإضافة إلى ذلك، يمثل التطور السريع للتكنولوجيا تحديًا كبيرًا للقانون. التشريعات غالبًا ما تكون أبطأ من التطورات التقنية، مما يؤدي إلى فجوات قانونية يستغلها البعض لتحقيق مكاسب غير مشروعة. هذه الفجوات تجعل من الضروري تحديث القوانين باستمرار لمواكبة التطورات، إلا أن هذه العملية تتطلب موارد وجهودًا كبيرة قد تكون خارج إمكانيات بعض الدول.

إلى جانب ذلك، تبرز التحديات المرتبطة بالتحكيم في المنازعات الرقمية. التحكيم يعد وسيلة فعالة لتسوية المنازعات في العلاقات الدولية الخاصة، ولكن في البيئة الرقمية، تواجه هذه الوسيلة تحديات جديدة مثل تحديد مكان التحكيم، والقانون الواجب التطبيق، وضمان احترام الإجراءات القانونية في بيئة تتسم بالسرعة وعدم الوضوح.

(1) Mihaela Belu،Application of Blockchain in International Trade: An Overview: https://www.researchgate.net/publication/332962248 .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ولقد ساهمت اللجنة الدولية في حماية البيانات المتعلقة بالأفراد اثناء حدوث نزاعات مسلحة بصفتها جانب من جوانب حماية الارواح وكرامتهم . أخيرًا ، لا يمكن إغفال الدور الذي يلعبه التعاون الدولي في مواجهة التحديات القانونية المرتبطة بالعلاقات الدولية الخاصة والبيئة الرقمية. التعاون بين الدول يعد ضرورة لضمان تحقيق العدالة القانونية[1]. ' إلا أن المصالح السياسية والاقتصادية للدول كثيرًا ما تعيق التوصل إلى اتفاقات دولية فعالة. على سبيل المثال الاتفاقيات المتعلقة بحماية البيانات أو مكافحة الجرائم الإلكترونية تواجه عقبات كبيرة بسبب التفاوت في المصالح والأولويات بين الدول.

بالتالي، يمكن القول إن التحديات القانونية التي تواجه تنظيم العلاقات الدولية الخاصة في البيئة الرقمية تستلزم تطوير نهج شامل يتضمن تحديث القوانين الوطنية، وتعزيز التعاون الدولي، وتبني معايير قانونية دولية موحدة. هذا النهج يمكن أن يساهم في تقليل التباين بين الأنظمة القانونية وتحقيق عدالة أكبر للأطراف المتعاملة في البيئة الرقمية. ومع ذلك، فإن تحقيق هذا الهدف يتطلب التزامًا مشتركًا من الدول والهيئات الدولية لتطوير إطار قانوني يواكب التطورات السريعة في البيئة الرقمية ويضمن حماية الحقوق والمصالح على المستويين الوطني والدولي.

[1] وتشمل الأمثلة اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية لعام 2014 والقانون التكميلي للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS) بشأن حماية البيانات الشخصية داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا (ECOWAS). وتأثرت هذه القوانين والأطر الإقليمية بتوجيه الاتحاد الأوروبي لحماية البيانات (التوجيه EC/46/1995) وتم استبدال التوجيه EC/46/1995 باللائحة العامة لحماية البيانات في الاتحاد الأوروبي (GDPR) في 25 مايو 2018.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الخاتمة

بـعد الانتهاء مـن الـبحث في مـوضوع " التوازن بين الحق في الصحة العامة والتقدم الرقمي " ومن خلال الدراسة التي تمت حول مختلف الجوانب لهذا الموضوع استطعنا أن نتوصل إلى مجموعة من النتائج والتوصيات ومنها ما يلي :-

أولاً :- النتائج

١- عدم وجود إجراءات وطنية موحدة ترتبط مع المعايير المحددة على الصعيد الدولي .

٢- التقدم الرقمي أحدث تحولات في مصاف الحياة ، اذ اوجد وسائل سهلة للتواصل، في مجال العمل والتعليم، ومجالات اخرى . وساهم في زيادة الكفاءة وتوفير الوقت والجهد، وتسهيل الإجراءات، بالإضافة إلى فتح آفاق جديدة للابتكار في مجال الصحة والنمو الاقتصادي. ومع ذلك، يثير التقدم الرقمي تحديات تتعلق بالخصوصية، والأمن، وفجوة رقمية محتملة.

٣. ساهم التحول الرقمي في تقليل الأخطاء البشرية، وزيادة الإنتاجية في مختلف القطاعات . وادى الى تسهيل التواصل في مجالات شتى ، ومنها مجال الصحة والتطور الاقتصادي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

٤- احدث التقدم الرقمي التغيرات في سوق العمل اذ ادت الأتمتة والذكاء الاصطناعي إلى فقدان الوظائف التقليدية، مما يتطلب من الأفراد اكتساب مهارات جديدة للتكيف مع متطلبات سوق العمل المتغيرة.

٥- من الملاحظ وجود تفاوت رقمي ادى إلى تفاقم الفجوة بين المجتمعات الغنية التي متاح لها و والمجتمعات الفقيرة التي لا يتوفر لها .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً :- التوصيات

١- تنسيق الإجراءات المتعلقة بالاعتبارات التقنية والأطر القانونية التي لا تغفل أحداً.

٢- تحفيز التعاون الدولي لضمان الوصول إلى المعرفة والمعلومات اللازمة، في الوقت المناسب وبالصيغة المطلوبة.

٣- دمج محو الأمية الرقمية كسياسة عامة تبدأ في التعليم المبكر.

٤- تعزيز الجوانب الأساسية وآليات الحوكمة لجعل الاستثمارات والإجراءات فعّالة من حيث التكلفة وتكون ذات تكلفة مناسبة بالإضافة ومستدامة .

٥- ضمان مراعاة جميع الإجراءات المتعلقة بالتحول الرقمي لقطاع الصحة للمبادئ والأسس الأخلاقية التي تشمل حقوق الإنسان كافة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

قائمة المصادر

-القران الكريم .

أولاً :- المصادر باللغة العربية .

أ- الكتب القانونية :-

1. د. زانا جلال سعيد ، الموازنة بين الضبط الاداري والحريات العامة والرقابة القضائية عليها ، المكتب الجامعي الحديث ، السليمانية ، 2018 .
2. د. محمد رفعت عبد الوهاب ، مبادئ واحكام القانون الاداري ، منشورات الحلبي الحقوقية ، بيروت – لبنان 2005 .
3. د. عبد الحميد الشواربي ، تشريعات البلدية ، منشاة المعارف ، الاسكندرية ، من دون سنة طبع .
4. ليونارد كلاينروك ، أنظمة الطوابير (تطبيقات الحاسوب) ، مطبعة جون وايلي ، نيويورك ، 1976.
5. د. ماجد راغب الحلو ، القانون الاداري ، دار المطبوعات الجامعية ، الاسكندرية ، 1996.
6. د. محمد جمال مطلق الذنيبات ، الوجيز في القانون الاداري ، المكتبة القانونية ، 2003.
7. د. عصام علي الدبس ، القانون الاداري ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ، الاردن ، ط1 ، 2014 .
8. د. محمد عصفور ، البوليس والدولة ، القاهرة (ب .ت) .
9. د. ماهر صالح علاوي ، مبادئ القانون الإداري ، دار الكتب للطباعة والنشر ، بغداد 1996.

ب- الرسائل والاطاريح :-

1- سرمد عامر عباس ، القيود الواردة على حقوق الانسان المدنية والسياسية في القانون الدولي العام ، اطروحة دكتوراه الجامعة اللبنانية ، 2012 .

2- يامة إبراهيم ، لوائح الضبط الاداري بين الحفاظ على النظام العام وضمان الحريات العامة ، اطروحة دكتوراه ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2015 .

ج- البحوث والمقالات :-

1. د. نسيغه فيصل ورياض دنش ، النظام العام ، بحث منشور في مجلة المنتدى القانوني ، العدد الخامس .
2. زغودي عمر ويحي بدير ، سلطة المشرع في تنظيم الحقوق والحريات بين التقييد والتقدير ، بحث منشور في مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، جامعة عمار ثليجي بالأغواط ، الجزائر، العدد2 جوان 2015.
3. سناء محمد عبد الغني ، انعكاسات التحول الرقمي على نعزيز النمو الاقتصادي في مصر ، بحث منشور في مجلة كلية السياسة والاقتصاد ، المجلد الخامس عشر ، العدد الرابع عشر ، ابريل 2022.
4. د. محمد عبد النبي سالم لاشين ، دور التحول الرقمي في تحقيق التنمية المستدامة في ضوء التشريعات الدولية والوطنية مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية – دورية علمية محكمة – المجلد العاشر العدد الثالث " سبتمبر 2024 .

ح- الصكوك الدولية

1- الاعلان العالمي لحقوق الانسان 1948.

2- A/HRC/27/37

3- اتفاقية الاتحاد الأفريقي بشأن الأمن الإلكتروني وحماية البيانات الشخصية لعام 2014

د- التشريعات .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- القوانين

1. قانون تقنين الإدارة المحلية في فرنسا في عام 1884.
2. قانون (15) شباط 1902 الخاص بتنظيم اختصاصات السلطة المحلية .
3. قانون التقنين الزراعي 1868 .
4. قانون السلطات المحلية الصادر في 1917/12/19.
5. قانون البلديات الفرنسي الصادر سنة 1982.
6. قانون الصحة العامة رقم (89) لسنة 1981.
7. قانون مجالس الشعب المحلية .
8. قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 .

- الدساتير .

1- دستور جمهورية العراق لعام 2005.

هـ- الروابط على الانترنت

1-الاتحاد الدولي للاتصالات : https://www.itu.int/ar/pages/default.aspx#/ar

2- توحيد معاييرالاستدامة البيئية والذكاء الاصطناعي الهيئة العامة للتنمية المستدامة 2025،: https://www.sustainableaicoalition.org/wp

3- اثر التحول الرقمي على الحقوق الاقتصادية والاجتماعية ، حقوق الانسان والاعمال التجارية ، يونيو 2004 ، منشور على الموقع الالكتروني الاتي : https://masaar.net/ar/%D8%A3%D8%AB%D8%B1-

Refernces by Foreign Languages:

1-S. Baghaie and other ،The digital economy: Challenges and opportunities in the new era of technology and electronic communications ،Volume 15, Issue 2, February 2024 ،Ain Shams Engineering Journal. ,p62.

2-Mihaela Belu،Application of Blockchain in International Trade: An Overview:

https://www.researchgate.net/publication/332962248

3-Be He@lthy Be Mobile: Implementing Doing What Matters in Times of Stress inChatbots:

https://www.who.int/publications/m/item/implementing-doing-what-matters-in-times-of-stress-in-chatbots

4-National Institute for Research in Digital Science and Technology https://www.inria.fr/en

5-How COVID-19 accelerated digital healthcare/7 Apr 2021 https://www.itu.int/en/Pages/default.aspx

6-Global approach of standardization for AI environmental sustainability https://www.sustainableaicoalition.org/wp-content/uploads/Standardization_AI_Sustainability.pdf

7-UNICC AI Hub Launch: Accelerating AI deployment across the UN system, 7/July/2025:

https://aiforgood.itu.int/event/unicc-ai-hub-launch-accelerating-ai-deployment-across-the-un-system\

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

8-National Institute for Research in Digital Science and Technology

https://www.inria.fr/en

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عنوان البحث

تحويل العدالة في عصر الذكاء الاصطناعي

Transforming justice in the Age of Artificial Intelligence

م.م عذراء علي حسن

الجامعة التكنولوجية/ بغداد

تاريخ استلام البحث: 22 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 10 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الملخص

يهدف البحث الى وصف القضايا الخاصة بإجراءات القانونية في نظام المحاكم العراقية بعد دخول الانترنت أذ اصبح اجراء التباليغ الكترونيا بعد ان كانت طريقة بطيئة وتستأخر حسم القضايا بصورة اقل وقت وكذلك في اصدار القرارات القضائية وسير المرافعات في تشكيل جلسة المرافعة ولاسيما بعد ادخال برنامج امكان الاستماع الى شهادة الشهود عن بعد اذ يعتبر نقلة في كل المجالات ومنها القانون فهو وسيلة كاستخدام التقنيات الرقمية في بيانات اطراف و تسليط الضوء على تقنيات الذكاء الاصطناعي وكيف ستساهم في سيادة القانون، والبحث عن سبل تجاوز التحديات القانونية التي يثيرها استخدام الذكاء الاصطناعي من قبيل اتخاذ الروبوتات قرارات قانونية بدال من البشر، بشكل يحقق الفعالية والحفاظ على حقوق الأفراد ونتيجة البحث تحليل المستندات بدقة وسرعة وتسريع الإجراءات القانونية.

الكلمات المفتاحية: التباليغ الالكترونية، القانون والذكاء الاصطناعي، البيانات الالكترونية، القضاء، تعجيل الإجراءات

Abstract

The rapid advancement of artificial intelligence al is reshaping various sectors including the justice system al has the potential to enhance judicial processes by improving efficiency reducing biasesand increasing access to legal services. Automated decision-making، predictive analytics، and AI-driven legal research are revolutionizing how cases are handled. However، the integration of AI in justice also raises ethical and legal concerns، such as transparency، accountability، and the risk of reinforcing existing biases. To ensure a fair and just system، it is essential to develop clear regulations، ethical guidelines، and human oversight mechanisms. The future of justice in the AI era depends on balancing technological innovation with fundamental legal principles.

Keyword: electronic exaggeration, the law and artificial intelligence. electronic data, judiciary, expedite procedures.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقدمة The introduction

بعد التطورات التي حصلت في ميدان الذكاء الاصطناعي نتيجة تطور التكنلوجيا أذ يمثل تحدي جديد للقانون في نواحي عدة ودوره في حماية الحقوق والحريات فالقوانين المدنية في جميع دول العالم تعترف بوجود نوعين من الشخصية القانونية الشخصية القانونية للشخص الطبيعي والشخصية القانونية الاعتبارية أو الشخصية المعنوية بينما الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقال عنه أنه يتمتع بالشخصية الافتراضية اذ يتمتع الذكاء الاصطناعي بعدة خصائص منها قدرته على الادراك والتعلم والفهم من التجارب السابقة واستخدام الخبرات القديمة مع غياب المعلومة الكاملة فقد يشكل الذكاء الاصطناعي المدخل الرئيسي للوصول إلى العدالة الدستورية من خلال توفير أفضل الطرق للوصول إلى القضاء عبر تحسين إمكانية الوصول للمعلومة القانونية والقضائية وتحليل مختلف الوقائع الخاصة بالقضية وفهم أعمق لها وسعيا من التشريعات الحديثة لتقليص المسافات وسرعة الإجراءات والفصل وعصرنة العدالة تم الاعتماد المحادثات الافتراضية لسماع الشهود أو في مرحلة التحقيق أو في المحكمة ومن ابرز ما اعتمدته المحاكم العراقية اجراء التباليغ عن طريق ارشفتها الكترونيا وتسجيل محاضر جلسات المرافعة عن طريق الحواسيب وطباعتها وتحديد مواعيد المرافعة وجميع الطلبات التي تقدم للمحاكم من عقود زواج أو حجج شرعية أو قسامات شرعية أو قرارات محكمة التمييز وجميع القوانين وسرعة الوصول اليها و سهولة الاستخدام .

يهدف البحث الى بيان مدى تأثير التكنولوجيا في مجال القانون بعد التطور التكنلوجي ووصول العقل البشري الى ابتكار ذكاء يحاكي ذكائه ساعد على تطوير ظروف المعيشة من خلال قدرته على الفهم والتعلم والاستنباط والاستنتاج واتخاذ قراراته بكل حرية والمساعدة في عديد من المهام الروتينية التي يقوم بها المحامون كمراجعة العقود والبحث في السوابق القضائية وتحليل النصوص القانونية وكذلك توفير الوقت وتقليل التكاليف وزيادة الدقة مع وضع معايير أخلاقية لاستخدامه.

وبناءاً على ماورد أعلاه سيكون بحثنا مؤلفا من مبحثين:

يتناول المبحث الأول لبيان الذكاء الاصطناعي والقانون وطبيعته والمبحث الثاني لبيان دور تقنيات الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الدستورية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الأول: الذكاء الاصطناعي والقانون artificial intelligence and law

بعد التطور الحاصل في عصر الرقمنة وبالأخص في القانون او التقاضي لبيان الحقيقة وله دور بحماية الحقوق والحريات على مجموعة من المجالات، يعرف الذكاء الاصطناعي بكونه قدرة الأجهزة والبرامج على اتخاذ القرارات بناء على الخوارزميات المبرمجة لذلك الغرض، ومع التطور الهائل للذكاء الاصطناعي أصبح الحديث عن سبل لتوسيع استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، وتجنب الاستخدامات العشوائية له، بشكل يجعل من الذكاء الاصطناعي يراعي الظروف الواقعية وامتلاكه القدرة على الاستجابة السريعة بشكل مرن يراعي فيها التغيرات المفاجئة، وبالتالي خلق قواعد قانونية دقيقة و يعني الذكاء الاصطناعي قدرة الروبوتات لأكثر حداثة وتطورا على اتخاذ القرارات وفقا للصيغ والخوارزميات[1] التي تحاكي الظروف التي يوجهونها خاصة في المجال القانوني الذي هو ما أن سيادة القانون تقتضي من الجميع التقييد بالقانون احتراما لمبدأ سيادة الدستور، فإن هذه السيادة أصبحت تشكل نقطة بحث مع تطور استخدامات الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني، بحيث أصبح الحديث عن مدى قدرة وتدريب الذكاء الاصطناعي على احترام مبدأ سيادة الدستور، واحترام تدرج القواعد القانونية التي تشكل محور اساسيا ويعرف الذكاء الاصطناعي فن أختراع الآلات التي تستطيع تحقيق عمليات تتطلب الذكاء الاصطناعي وهو فرع علوم الحاسوب المهتم بأتمتة السلوك الإنساني والتي تقوم بأعمال يقوم بها الانسان وبصورة افضل اذ يستطيع تعلم جميع اللغات وإنجاز مهام فعلية بطريقة تماثل أسلوب البشر كأستخدام الصور واشكال ادراكية وخزن الخبرات المتراكمة حيث اصبح الذكاء الاصطناعي قفزة نوعية للعلوم النظرية والتطبيقية استطاع نقل ويحاكي القدرات الذهنية البشرية وانماط عملها في عمليات الادراك بواسطة تقنيات وبرامج تتسم بالتنوع والابتكار المستمر .

(1) فوزي غروس، الذكاء الاصطناعي والقانون، المجلة المغربية لتاريخ القانون، عدد خاص3، 2003، ص5.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الاول: طبيعة الذكاء الاصطناعي the nature of artificial intelligence

نظرا لأهمية الذكاء الاصطناعي في وقتنا الراهن فإنه تم البحث عن امكانية استغلال هذه الثورة التكنولوجية في مجال القانون؛ إلا أنه انقسمت الآراء حول استخداماته، وهذا ما دفع الباحثين والفقهاء إلى التفكير والنقاش حول منح الذكاء الاصطناعي الشخصية القانونية، اتجاه رافض الاعتراف للذكاء الاصطناعي بالشخصية القانونية، فالقوانين المدنية في جميع دول العالم تعترف بوجود نوعين من الشخصية القانونية، الشخصية القانونية للشخص الطبيعي، والشخصية القانونية الاعتبارية أو الشخصية المعنوية، بينما الذكاء الاصطناعي يمكن أن يقال عنه أنه يتمتع بالشخصية الافتراضية؛ القانون المدني منذ وجوده يعترف بوجود نوعين من الشخصية القانونية، فكيف له اليوم أن يعترف بوجود شخصية افتراضية.

إن القوانين الكونية التقليدية لم تعرف قبل وجود شخصية افتراضية لتعترف لها بالطبيعة القانونية وبالتالي الاعتراف بالشخصية الافتراضية لها، ذلك أن القواعد القانونية الحالية التي تساعد الباحث القانوني على الرؤية الحقيقية للأشخاص الافتراضين خاصة الذكية منها والتي غزت العالم اليوم فهي أشخاص جديدة التي يعرفها واضع القوانين [1] وكل المعلومات والخوارزميات والتقنيات والبيانات كلها معلومات منحها له الأنسان تنقصه فيه المبادرة وردود الفعل من جانب الذكاء الاصطناعي.

وتفسيرا لذلك، فإن منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي تقتضي الاعتراف له بالشخصية الافتراضية وبالعديد من الحقوق المقررة للأشخاص المعترف لهم بالشخصية القانونية وذلك لعدة أسباب منها ان مفهوم الشخصية لاتقتصر على الشخص الطبيعي فقط فعلى الصعيد القانوني تمنح الشخصية القانونية للأشخاص الاعتبارية وهي ليست ببشر مما يدل أن مفهوم الشخص لاينبغي الخلط بين مصطلح الشخص ومصطلح الانسان لانهما ليسا مترادفين ويرى البعض أن الشخصية القانونية لا تقتصر على الإرادة والادراك لكن بعد التطور الكبير لتقنيات الذكاء ووعي هذه التقنيات جعلها قادرة على أتخاذ القرارات دون تدخل البشر وهذا كله يقتضي منحها الشخصية القانونية لحماية المجتمع لاسيما وان لحقها وجود مادي ملموس ووجود عقلي وذهني لايمكن تجاهله.

---

(1) أحمد حمدي سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، "التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الرابع، الجزء الثالث، المؤتمر العلمي الدلي الرابع، المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطانطا، المنعقد من 11 إلى 12 أغسطس 2021، ص249.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ان وجود تقنيات الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية أصبحت الحاجة الضرورية لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي وهو ماعملت به محكمة النقد الفرنسية والاتحاد الأوربي

الا أن هناك صعوبة تطبيق احكام الشخصية القانونية المقررة للشخص الطبيعي او المعنوي عليه وهو الامر الذي جعل البعض ينادي بوضع مصطلح الشخصية الافتراضية للذكاء الاصطناعي لانها تمثل افتراضا قانونيا ناشئا من الضرورات العملية والواقعية بينما ينشأ مصطلح الشخصية الالكترونية من الاعتبارات التقنية فقط فأن منح الشخصية القانونية على بعض تقنيات الذكاء والتي تتميز بقدراتها الفائقة بالتصرفات التي يقوم بها الشخص الطبيعي .

والاتجاه الرافض لمنح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي لابد من وجود إرادة وهذا غير ممكن كما لم تصل الى درجة التطور الذي يجعلها تتحمل المسؤولية الكاملة عن اعمالها والقول بمنح الشخصية القانونية يعني الاعتراف بالحقوق المقررة لصاحب الشخصية القانونية كالاهلية والعمل والمواطنة والزواج وهذه الحقوق يصعب الاعتراف بها لأشخاص الذكاء الاصطناعي وهذه الصعوبات ترجع لعدم اعتراف التشريعات بالشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي ويرى أنصار هذا الاتجاه بخصوص الملكية الفكرية لايمكن للذكاء التمتع بالحقوق الناشئة عنها لأنها تحتاج الى الوعي لاستحقاقها وحمايتها وهذه الأمور لاتتقرر الا للبشر ومهما بلغت التقنيات أستقلاليتها لاتصل الى ابتكار الانسان وابداعه الا ان هذا لا يعني انكار بالاهلية الوظيفية التي تسمح بأبرام الصفقات واستخدامها بالشركات المؤهلة فنيا ولها القدرة المالية على تحمل التبعات الفنية والمالية الناشئة عن الذكاء الاصطناعي .

المطلب الثاني: التحليل القانوني legal analysis يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية بشكل دقيق وواضح، بحيث يتم تفكيك هذه النصوص بغرض تحليل هيكلة محتواها والغرض المتوخى منها وتحديد المفاهيم المستخدمة بشكل دقيق بعيداً عن غموض فيها، وقد يشمل التحليل القانوني تحليل النصوص الدستورية والنصوص القانونية التي قد يتم استغلالها في قضية معينة وتحديد التأثيرات المحتملة لها على حقوق الافراد، لذا يتعين قراءة النصوص القانونية بتأن لفهم النص القانوني وفهم مفاهيمه القانونية يمكن القول، أن تحليل النصوص القانونية يشكل أداة رئيسة لفهم النصوص القانونية والغرض منها والحفاظ على حقوق الأفراد من أي مساس للقانون.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثاني: اهداف الذكاء الاصطناعي ودوره لتحقيق العدالة الدستورية

The objectives of artificial intelligence and its role in promoting justice

يهدف علم الذكاء الاصطناعي تفسير النص ومعالجة المعلومات بطريقة مشابهة التي يعتمدها الانسان، لذا سيكون المطلب الأول مخصص لبيان هدف الذكاء الاصطناعي وخصائصه اما المطلب الثاني سنبين دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الدستورية.

المطلب الاول

أولا: هدف علم الذكاء الاصطناعي the objective of artificial intelligence

يهدف علم الذكاء الاصطناعي إلى فهم طبيعة الذكاء الإنساني عن طريق عمل برامج للحاسب الآلي قادرة على محاكاة السلوك الإنساني تتسم بالذكاء. وتعني قدرة برنامج الحاسب على حل مسألة ما أو اتخاذ قرار في موقف فقد أصبح للذكاء الاصطناعي دور في ابرام العقود الذكية والتي تكون على شكل كود رقمي التي يؤديها طرفي العقد والالتزامات كما يتميز بالدقة والسرعة في مراجعة العقود أكثر من البشر اذ يعتمد الطرق الجديدة لبرمجة الأنظمة المحاسبية لتطوير عناصر ذكاء الانسان [1].

ويكمن الهدف منه في تفسير النص عندما يتعلق بنشاط البناء او وظيفة الهدف من خلال حل المشكلات التي تخص مشكلات التصميم والتخطيط والتشخيص ويمكن القول ان للذكاء الاصطناعي عدة اهداف أهمها هي تمكين من معالجة المعلومات بشكل أقرب طريقة الانسان في حل المسائل وفهم ماهية الذكاء البشري عن طريق الدماغ أذ يستخدم الخبراء النظم الخبيرة كالبرمجة ونمط التعرف على الكلام حيث بلغت مستوى نضج في السنوات الأخيرة قد تصل الى مستوى أداء مماثل للإنسان كالطب والعلوم وهندسة المعرفة لها أداء عالي في حل المشاكل [2].

ثانيا: خصائص الذكاء الاصطناعي characteristics of artificial intelligence

سنركز في هذه الفقرة على الحديث عن خصائص الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني من أجل الاستخدام الامثل لهذه التقنية، وعليه ينبغي التعرف على الخصائص التي تميزه في هذا المجال أنه يهدف

(1) ياسين سعد غالب، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،2000، ص95-96.

(2) النجار فايز جمعة نظم المعلومات الإدارية منظور اداري، طبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2010، ص170.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لحماية حقوق وحريات الأفراد، غير أنه على الرغم من فوائد استخداماته إلا أنه يجب التعامل بحذر معه تحقيقًا للأمن القانوني [1].

ومن بين خصائصه نذكر:

الدقة والسلامة:

يجب أن تكون أنظمة الذكاء الاصطناعي آمنة ودقيقة عند ارتباطها بمجال القانون لأنها مجال حساس يهدف للحفاظ على حقوق الافراد من المساس بها، لذا يفترض أن تكون نتائج تحليله دقيقة ومفهومة وواضحة.

التحليل القانوني:

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية بشكل دقيق وواضح، بحيث يتم تفكيك هذه النصوص بغرض تحليل هيكلة محتواها والغرض المتوخى منها وتحديد المفاهيم المستخدمة بشكل دقيق بلا غموض فيها. تحليل النصوص الدستورية والنصوص القانونية التي قد يتم استغلالها في قضية معينة وتحديد التأثيرات المحتملة لها على حقوق الافراد، لذا يتعين قراءة النصوص القانونية بتأن لفهم النص القانوني وفهم مفاهيمه القانونية.

يمكن القول، أن تحليل النصوص القانونية يشكل أداة رئيسة لفهم النصوص القانونية والغرض منها والحفاظ على حقوق الأفراد من أي مساس.

(1) مطاي عبد القادر، تحديات ومتطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الحديثة لعمليات أدارة المعرفة في منظمات الاعمال، الملتقى الوطني العاشر حول أنظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ودورها في صنع قرارات المؤسسة الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر، ص4.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التنبؤ بالنتائج:

يمكن استغلال الذكاء الاصطناعي في التنبؤ بالنتائج من خلال الاعتماد عليه لتحليل البيانات والمعطيات المستخدمة سابقا في قضية معينة كما أن للذكاء الاصطناعي دور مهم في تحديد السوابق القضائية ذات الصلة بنص قانوني معين.

ذلك أن السوابق القضائية قد تكمن في فهم حكم قضائي سابق تم تطبيقه بتفسير معين من قبل القاضي، بحيث سيتمكن هنا الذكاء الاصطناعي من تحليل المعلومات من خلال البيانات النصية التي يتوفر عليها الذكاء الاصطناعي من جل تحسين جودتها، فالذكاء الاصطناعي يتعلق بالقدرة على التفكير الفائق وتحليل البيانات بشكل معين أو وظيفة معينة والقدرة على تقديم المعلومة لإسناد القرارات الإدارية وتمييز الأهمية النسبية لعناصر الحالات المعروضة والتعامل مع المواقف الغامضة مع غياب المعلومة والقدرة على التصور والابداع وادراك الأمور المرئية واستنباط الحلول والقابلية بخزن جميع الحلول الممكنة [1]. والقابلية للتعامل مع المعلومات الناقصة لايجاد الحلول ان كانت معلومات غير متوفرة مما يؤدي الى استنتاجات اقل جدارة وتختار أحيانا طريقة معينة للحل واحتمالية تغييرها اذا اتضح عدم سرعة حله.

(1) عائشة يحيى شفقة الحماية القانونية للمنصات الناشئة على برنامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل الماجستير في القانون الخاص، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2021، ص10.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الثاني: دور الذكاء الاصطناعي في تعزيز العدالة الدستورية

The role of artificial intelligence to enhance constitutional justice

يلعب الذكاء الاصطناعي دورا هاما في تعزيز الوصول للعدالة الدستورية من خلال تجويد مجموعة من الطرق التي تمكننا من الوصول للعدالة بشكل يضمن الحقوق والحريات، فقد يشكل الذكاء الاصطناعي المدخل الرئيسي للوصول إلى العدالة الدستورية، كما أن تعزيز الوصول للعدالة يحتاج بالضرورة لوجود تشخيص قانوني دقيق للنصوص القانونية ضمان احترام تطبيق القوانين باستخدام الذكاء الاصطناعي.

الذكاء الاصطناعي يهدف من خلال استخدامه في مجال القانون إلى تجويد مجموعة من الطرق التي تمكننا من الوصول للعدالة بشكل يصون الحقوق والحريات، فقد يشكل الذكاء الاصطناعي المدخل الرئيسي للوصول إلى العدالة الدستورية من خلال توفير أفضل الطرق للوصول إلى القضاء عبر تحسين إمكانية الوصول للمعلومة القانونية والقضائية باستخدام الروبوتات القانونية التي ستساعد المواطنين من الولوج الدقيق للقوانين و سرعة التعامل مع القضية، ذلك أنه من شأن الروبوتات أن تمنح المعلومة القانونية للمواطنين بشكل دقيق وسريع وتحليل مختلف الوقائع الخاصة بالقضية وفهم أعمق لها.

يتم استخدام الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات القانونية من أجل منح الإنسان استشارة قانونية وتحليل قانوني دقيق يساعد في حل القضايا بأسرع وقت وذلك ضمانا لحماية حقوق وحريات الأفراد، فالذكاء الاصطناعي يحاكي الذكاء البشري، عطاء المعلومات بدقة أنه أسرع من الإنسان في اتخاذ القرارات.

إن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون الذي يهتم بحماية الحقوق والحريات، فإنه يستدعي تأمين مزيدا من الضمانات القانونية والدستورية حفاظا على حقوقهم من الانتهاك.

العدالة الدستورية الهدف منها حماية القوانين والتشريعات التي تخالف الدستور حيث يتوخى منها سيادة واستغراق التشريع الدستوري باعتباره عنصرا من عناصر شيوع الثقة في المجتمع فمن خلال استخدام الذكاء الاصطناعي لحماية العدالة الدستورية قد يشكل وسيلة فعالة لتطويره وسهولة الولوج والفهم والاستيعاب للقاعدة القانونية

وفي نفس الصدد يمكن القول أن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون يمكن أن يخلق نوعا من الأمن القانوني كون الذكاء الاصطناعي من شأنه أن يخلق نوعا من الاستقرار للقواعد القانونية، هكذا يتبين

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أن برمجته على قواعد قانونية معينة قد يقضي في حالة وجود قواعد قانونية متناقضة أو مكررة يمكن للذكاء الاصطناعي أن يتعرف على هذا التناقض وعدم الانسجام بين القواعد القانونية وينبه مستعمليه له .يمكن استغلال الذكاء الاصطناعي في ضمان حماية الحقوق والحريات من خلال المساهمة في سن تشريعات تبعث على اطمئنان تتسم بالوضوح في قواعدها تفاديا إصدار تشريعات مضطربة والتمكين القانوني من الاختلالات والعيوب التشريعية، وذلك من خلال استغلال الذكاء الاصطناعي في سن تشريعات تتسم بالوضوح في قواعدها وتفاديا إصدار تشريعات مخالفة للدستور، فهو يساهم في توفير الوقت والجهد. مع ظهور الذكاء الاصطناعي أصبحنا نتحدث عن العدالة الكمية التي تهدف لتوحيد مهام القانون ومراجعة القوانين والقيام بالبحث القانوني، من أجل تجويد إنتاجية العاملين في المجال القانوني.

ولعل أبرز رهان للوصول للعدالة الدستورية هو إمكانية الدفع بعدم الدستورية، بحيث قد يشكل الذكاء الاصطناعي أداة فعالة للبحث والتدقيق في النصوص القانونية المعروضة عليه فيقوم بتكييف تلك النصوص مع وقائع القضية، فيقوم بتنزيل وقائع القضية مع المقتضيات الدستورية وتخويله إمكانية تحليل رسم منهجية لعمل الذكاء الاصطناعي بشكل يمنح إمكانية تبنى الرقابة الدستورية وتفعيل المجال التشريعي وترشيده، فالدولة القانونية يحكمها مبدأ سمو الدستور، والذكاء الاصطناعي ذكاء مبرمج وفق خوارزميات معينة، من شأنها التعرف على القواعد والنصوص القانونية المخالفة للدستور بشكل أسرع وفي وقت إخراجها إلى حيز التنفيذ، وكذلك التقليل من إهدار أقل، مما قد يجعلنا هنا ال نهدر زمن إصدار القوانين والحقوق والحريات بحيث يصل الذكاء الاصطناعي للنتائج بأقل وقت ممكن غير أنه وتفعيل لمبدا استقلال القضاء فإن الذكاء الاصطناعي ستقتصر مهمته على تنبيه القاضي الدستوري لوجود إخلال بالدستورية في القضية المعروضة عليه، ويقوم برسم منهجية عمله والطرق التي سيسلكها القاضي الدستوري للتحقق من النتائج التي وصل إليها الذكاء الاصطناعي .وفي الأخير، وبما أن القاضي الدستوري هو المختص بإصدار قرار عدم الدستورية فإنه يكون صاحب الاختصاص في صياغة تطبيق القوانين أو عدم صياغة تطبيق القوانين غير الدستورية.

اما الوصف القانوني يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي لتحليل النصوص القانونية والقرارات القضائية من أجل توفير نتائج دقيق وسريعة والقيام بتحليل شامل وموضوعي بناء على معايير محددة سلفا، فالذكاء

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الاصطناعي مبرمج على استنتاج القرارات، وبالتالي العمل على تطوير الذكاء الاصطناعي بما يخدم سمو القواعد الدستورية وحمايتها من خرق قاعدة قانونية مخالفة له.

يمكن استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال التشخيص القانوني من خلال تدريبه على القيام بتحليل البيانات القانونية وتقديم مجموعة من الاقتراحات والتوصيات القانونية، عن طريق تطوير الحواسيب والروبوتات على بعض الخوارزميات القانونية، التي ستساعد الذكاء الاصطناعي على التفكير المنطقي القانوني.

تساهم فكرة التشخيص القانوني من قبل الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التحليل القانوني، بحيث تستخدم هذه الآلية في مجال القانون الجنائي، من خلال تحليل مختلف الأدلة الموجودة لدى عناصر الشرطة، بحيث يمكن الذكاء الاصطناعي من فهم البيانات بشكل أكثر دقة وعلى نطاق واسع وأكثر شمولية.

كما يمكن أن تستخدم كذلك في المجال العقاري بناء على الاعتماد على طرق وقواعد لتحليل العقود والوثائق العقارية.يقوم الذكاء الاصطناعي بدور المساعد في تحقيق العدالة التنبؤية التي تقوم باقتراح الأحكام والعقوبات، ومساعدة المشرع أو السلطة التنظيمية التحقق من اتساق القوانين والمراسيم، ومساعدة المتقاضي تقديم المعلومات عن الحقوق والواجبات القانون بدوره خصص مجموعة من أدوات الذكاء الاصطناعي في مساعدته للوصول للعدالة الدستورية وبالتالي من الضروري إجراء تجارب يتحاور فيها خبراء القانون مع علوم الكومبيوتر للوصول إلى النتائج المتوخاة من استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون وتأسيسا على ذلك، فإن التطور الهائل للتكنولوجيا الحديثة أظهر لنا وجود مجموعة من الاختلال والثغرات التي تشهدها التكنولوجيا خاصة

فيما يتعلق بالذكاء الاصطناعي الذي أبان عن مجموعة من الاختلالات التي تمس الأمن الشخصي للفرد المستعمل لهذه التقنية أو المتصفح للمواقع، حيث أن هذه التقنية تقوم بحفظ المعلومات المتعلقة بمستعملها، فكيف السبيل لحماية المعطيات الخاصة في ظل هذه الثورة الرابعة، حيث أنها تحاكي الذكاء غير أن الذكاء الاصطناعي هو ذكاء من صنع الإنسان لكنه متفوق عليه من ناحية السرعة والدقة في إعطاء المعلومات، غير أنه مجرد ذكاء اصطناعي يجيب على ما يطلب منه وفي حدود المطلوب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وليس ذكيا بما فيه الكفاية للتعامل مع ذكاء الإنسان، فكيف سيتعامل مع المعلومات التي من شأنها المساس بحقوق الأفراد وحرياتهم؟ وكيف سيتعامل مع المعلومات المطلوبة منه والتي تكون في باطنها غير قانونية؟

وأثناء حديثنا مع الذكاء الاصطناعي حول إمكانية تقديمه لنا معلومات شخصية عن أشخاص معينين، فإنه أجاب بعدم قدرته على مدنا بهذه المعلومات، سواء معلومات متعلقة بالحساب الشخصي في مواقع التواصل الاجتماعي أو أي معلومة أخرى فإنه تم برمجة الذكاء الاصطناعي على إتباع مجموعة من القواعد الواضحة لحماية الحقوق والحريات من المساس بها عن طريق استغلال الذكاء الاصطناعي لأغراض غير قانونية، إذن يمكن القول أن الذكاء الاصطناعي مبرمج على السلوكيات الجيدة في حالة تم انتهاك حق الخصوصية فإن للفرد إمكانية اللجوء للقضاء من أجل حماية هذا الحق الذي تكفله له الدساتير والتشريعات والاتفاقيات الكونية، ذلك أن الحماية القانونية تكون أكثر فاعلية سواء ضد الأفراد الذين ينتهكون هذا الحق أو ضد الفرد المستعمل للذكاء الاصطناعي، فقد رأينا سابقا أن الذكاء الاصطناعي يملك الإرادة بل يقوم بإعطاء المعلومات التي تطلب منه من قبل الأفراد فهو مجرد تقنية في التطور الحاصل بفعل التكنولوجيا أصبح يهدد المعطيات الشخصية بحيث بمجرد ضغطة زر يتم حفظ بعد المعلومات في قاعدة البيانات، ومع تطور تقنية تعقب الهواتف بدون إذن صاحبها أصبح بإمكان أي شخص تسجيل المكالمات وهذا يراعي خصوصية المكالمات الهاتفية، وأيضا الهوية البيوميترية التي اعتمدتها الدول، والتي أصبحت تستعمل في جميع تحركات الحامل لها وبالتالي معرفة جميع تحركات الشخص ومكان تواجده، ناهيك عن الرحلات الجوية حيث أن الشخص بمجرد دخوله للدولة المستقبلة تحفظ المعطيات المتعلقة بذلك الشخص مع التطور الهائل للذكاء الاصطناعي فإنه أصبح يشكل تهديدا للمعطيات الشخصية إذ قد يتم استخدمها بشكل غير قانوني، فقد أظهرت الدراسات الحديثة أن الذكاء الاصطناعي قادر على استنساخ المعلومات والبيانات الشخصية فإن حماية المعطيات الشخصية من اختراق الذكاء الاصطناعي يستدعى ضرورة اتخاذ مجموعة من الإجراءات التي من شأنها الحد أو على الأقل التقليل من مخاطر الذكاء الاصطناعي.

هل توجد المسؤولية لمستعمل الذكاء الاصطناعي الذي ينتفع أو يستعمل هذه التقنيات برابطة عقدية بينه وبين المالك، سواء كانت على شكل عقد إيجار أو كانت عارية استعمال المستعمل نتيجة ضرر الذكاء الاصطناعي بصورة كلية، إذا كان فعله أو سوء استعماله للتقنية هو الذي يحدثه، ويحدث هذا الضرر إذا أساء المنتفع او المستعمل استعمال التقنية مثال لو وجه السيارة ذاتية القيادة الى منطقة معينة واتجهت في

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اتجاه مخالف مما أدى الى حدوث حادث مروري او في حالة مخالفة الارشادات المرورية واحيانا تكون نتيجة تحمل المنتفع نتيجة الضرر هو اشتراط المالك على المنتفع بأن يقوم بأجراء صيانة للنظام الذكي كضرورة اجراء فحص السيارة بعد ان تسير مسافة معينة مما يترتب على عدم اتباع الاشتراط تحمل للمسؤولية [1].

ولا يمنع اتفاق المالك مع المنتفع بإعفائه من أي رجوع عليه بالمسؤولية من قبل المضرور حتى ان كان المالك اهمل أو قصر في أحداث الخطأ فيما لو تم الاتفاق على الاعفاء من المسؤولية تترتب أثار سلبية أهمها زيادة المخاطر في تصنيع الذكاء الاصطناعي لعدم اكتراث ببذل العناية المطلوبة واذا كان الخطأ من قبل المالك وجبت المسؤولية عليه على أساس المسؤولية عن العمل غير المشروع كما لو لم يتدخل في الحالات التي تستوجب عليه التدخل او عدم قيامه بأعمال الصيانة اذ يعتبر الذكاء الاصطناعي أحد علوم الحاسب الحديثة تبحث عن استنتاجات متشابهة لتلك الأسباب التي تنسب لذكاء الانسان [2].

الخاتمة Conclusion

ختاما، يمكن القول إن الذكاء الاصطناعي يمثل ثورة حقيقية في مجال الروبوتات نظرا لتنوع استخداماته في جميع المجالات، ومراعاة لهذا التطور ومواكبة له كان البد من البحث في إمكانية استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون والمرتبط بحريات الأقراد وحماية حقوقهم وحرياتهم. تهدف الدراسة للبحث عن طرق تطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي في مجال القانون، بهدف رسم قاعدة قانونية تستجيب للظروف وتكون قابلة لمواكبة التغيرات ولها القدرة

لاستجابة ظروف الزمان، بحيث تكون القوانين مرنة، وخلق إطار قانوني ينظم الذكاء الاصطناعي، بحيث يكون الهدف منه تعزيز القدرات والمساهمات البشرية في مجال القانون الذي هو محل الدراسة .

وبالتالي، الحديث عن إمكانية وجود المسؤولية القانونية للذكاء الاصطناعي، لذا لابد من برمجة الذكاء الاصطناعي على احترام جميع القوانين واللوائح التي تهدف إلى حماية حقوق وحريات الأفراد ولا يخلو من

---

(1) حامد احمد السودي الدرعي، المسؤولية المدنية عن حوادث المركبات ذاتية القيادة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة الامارات العربية المتحدة، سنة 2019، ص31.

(2) عبد المجيد قتيبة مازن، استخدامات الذكاء الاصطناعي في تطبيقات الهندسة الكهربائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الاكاديمية العربية، الدنمارك، 2009، ص17.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحديات ومنها التحيز الخوارزمي ومسؤولية اتخاذ القرار وهو ما يستدعي وجود تشريعات واضحة تنظم استخدام هذه التقنيات ضمن أطر قانونية تضمن العدالة .

النتائج

لقد توصلت في نهاية البحث الى عدة نتائج وهي كالاتي:

1- منح الشخصية القانونية للذكاء الاصطناعي اجل تعزيز المسؤولية القانونية على مستخدميه وتعزيز الوصول للعدالة.

2- وضع قاعدة قانونية تحكم قواعد استخدام الذكاء الاصطناعي في مجال القانون. وتوفير خدمات قانونية .

3- ضرورة مراقبة مدى أمن الذكاء الاصطناعي على المعلومات الشخصية للمستعملين، وضمان حياده وغياب التميز أذ يشكل تحدي قانوني وأخلاقي ويطرح أشكالات قانونية تتعلق بسرية المعلومات.

التوصيات

استناداً الى ما تم التوصل اليه في هذا البحث حول الذكاء الاصطناعي في المجال القانوني أوصي بما يلي:

1- العمل على انشاء قوانين خاصة بالذكاء الاصطناعي والتقنيات الخاصة به بعد التطور التكنولوجي وبما يضمن احترام المبادئ الدستورية وسيادة القانون.

2- وضع أطار قانوني يحدد من يتحمل المسؤولية في حالة وقوع خطأ ناتج عن استخدام أنظمة الذكاء الاصطناعي.

3- دعم الأبحاث القانونية كالعقود الالكترونية وخصوصية البيانات والجرائم الالكترونية في ظل الذكاء الاصطناعي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

الكتب:

I- محمدي نسيم أحمد، ثورة الذكاء الجديدة كيف يغير الذكاء الاصطناعي عالم اليوم، الطبعة الاولى 2021، أدليس بلزمة للنشر والترجمة، باتنة، الجزائر.

II- احمد خالد حسن، الحق في خصوصية البيانات الشخصية بين الحماية القانونية التحديات التقنية –دراسة مقارنة– دار الكتب والدراسات العربية، طبعة 2020.

III- النجار فايز جمعة، نظم المعلومات الإدارية، منظور اداري، طبعة الثانية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن،2010.

IV- ياسين سعد غالب، تحليل وتصميم نظم المعلومات، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2000.

المجلات

I- فوزي غروس، الذكاء الاصطناعي والقانون، المجلة المغربية لتاريخ القانون، عدد خاص3، 2003.

الرسائل والاطاريح:

I- عائشة يحيى شفقة، الحماية القانونية للمنصات الناشئة على برنامج الذكاء الاصطناعي، بحث لنيل الماجستير في القانون الخاص، جامعة الامارات العربية المتحدة، 2021.

II- حامد احمد السودي الدرعي، المسؤولية المدنية عن حوادث المركبات ذاتية القيادة، دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، كلية القانون جامعة الامارات العربية المتحدة، سنة 2019.

III- عبد المجيد قتيبة مازن، استخدامات الذكاء الاصطناعي في تطبيقات الهندسة الكهربائية، رسالة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، الاكاديمية العربية، الدنمارك، 2009

الملتقيات:

I- أحمد حمدي سعد أحمد، الطبيعة القانونية للذكاء الاصطناعي، "التكييف الشرعي والقانوني للمستجدات المعاصرة وأثره في تحقيق الأمن المجتمعي"، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الرابع، الجزء الثالث، المؤتمر العلمي الدلي الرابع، المنعقد بكلية الشريعة والقانون بطانطا، المنعقد من 11 إلى 12 أغسطس 2021.

II- مطاي عبد القادر، تحديات ومتطلبات استخدام الذكاء الاصطناعي في التطبيقات الحديثة لعمليات أدارة المعرفة في منظمات الاعمال، الملتقى الوطني العاشر حول أنظمة المعلومات المعتمدة على الذكاء الاصطناعي ودورها في صنع قرارات المؤسسة الاقتصادية، جامعة سكيكدة، الجزائر.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التحديات التي تواجه مراقبة الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية (دراسة نظرية)

إعداد:

الباحثة مروة قتيبة محمد

أ. د. زياد هاشم السقا

قسم المحاسبة كلية الإدارة والاقتصاد جامعة الموصل

تاريخ استلام البحث: 12 / 7 / 2025 تاريخ قبول البحث: 10 / 9 / 2025

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على **التحديات التي تواجه مراقب الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية**، لما لهذه التحديات من تأثير مباشر على جودة المعلومات المحاسبية، وسلامة التقارير المالية، وشفافية الإفصاح، مما ينعكس على ثقة مستخدمي القوائم المالية.

اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تحليل الأدبيات السابقة ومراجعة الأدلة المهنية والمعايير الدولية ذات العلاقة، بغية استكشاف أبعاد المشكلة والوقوف على أهم المعوقات التي تواجه المهنة في هذا المجال الحيوي.

وقد خلص البحث إلى أن هناك تفاوت في وعي مراقبي الحسابات بطبيعة المخاطر السيبرانية وحدود مسؤوليتهم تجاهها، مما ينعكس سلبًا على جودة الإفصاح. كما أوصى البحث بضرورة تعزيز دور مراقب الحسابات من خلال تدريب متخصص وإصدار أدلة إرشادية تساعده في تقييم تلك المخاطر والإفصاح عنها.

الكلمات المفتاحية: الإفصاح، المخاطر السيبرانية، مراقبة الحسابات.

اولاً: مقدمة ومشكلة البحث:

في ظل التحوّل الرقمي المتسارع الذي تشهده بيئة الأعمال، أصبحت البيانات والمعلومات المحاسبية هدفاً رئيساً للهجمات السيبرانية التي تهدد سلامة النظم المعلوماتية وجودة الإفصاح المحاسبي. فقد باتت **المخاطر السيبرانية** تمثل تحدياً محورياً أمام مهنة المحاسبة والتدقيق، لا سيما في ظل الاعتماد المتزايد على الأنظمة المحوسبة في إعداد وتقديم القوائم المالية، مما يثير تساؤلات جوهرية حول قدرة نظم الرقابة والتدقيق التقليدية على الاستجابة لتلك التحديات المستحدثة.

ويُعدّ الإفصاح المحاسبي أحد الركائز الأساسية في تعزيز الشفافية والمساءلة، إذ يهدف إلى تمكين مستخدمي القوائم المالية من اتخاذ قرارات رشيدة، غير أن **تعاظم المخاطر السيبرانية** قد يؤدي إلى تشويه أو إخفاء بعض المعلومات، أو التأثير على توقيت وموثوقية الإفصاح عنها. من هنا تبرز أهمية دراسة العلاقة بين الرقابة والتدقيق من جهة، وجودة الإفصاح عن هذه المخاطر من جهة أخرى، خصوصاً مع ضعف الأطر التنظيمية والتشريعية في بعض البيئات المحلية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إن التحديات الفنية والمهنية والتنظيمية التي تواجه **مراقبي الحسابات** في ظل هذا الواقع الجديد تتطلب إعادة النظر في أساليب وإجراءات التدقيق، وكذلك تطوير أدوات الفحص والرقابة، بما يواكب المخاطر السيبرانية المتغيرة والمعقدة.

وعلى الرغم من إدراك العديد من المنظمات المهنية لأهمية الإفصاح عن المخاطر السيبرانية، إلا أن الواقع المهني في العديد من الدول – ومنها العراق – يُظهر محدودية الإفصاح عن هذه المخاطر في التقارير المالية، فضلاً عن وجود قصور واضح في قدرة مراقبي الحسابات على تقييم تأثيراتها، وبناءً عليه، **تتمثل مشكلة البحث في التساؤل الآتي**:

"هل هناك تحديات تواجه مراقبة الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية ؟"

ثانياً: اهداف البحث:

يهدف البحث إلى تحقيق عدد من الاهداف المتمثلة بالآتي:

- توضيح المقصود بالإفصاح المحاسبي.
- توضيح المقصود بالمخاطر السيبرانية.
- تحديد التحديات التي تواجه مراقبة الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية وهو ما يعد الهدف الرئيس للبحث.

ثالثاً: أهمية البحث:

تتجلى أهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على واحدة من أبرز القضايا المعاصرة في بيئة المحاسبة الرقمية، والمتمثلة في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية وتكمن أهمية هذا البحث في تسليطه الضوء على **دور مراقبي الحسابات** في تعزيز **الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية**، في ظل تنامي التهديدات الرقمية التي تواجه الكيانات الاقتصادية. ويُبرز البحث الحاجة إلى تطوير المعايير والإجراءات الرقابية، ورفع كفاءة المدققين في التعامل مع هذه المخاطر، بما يسهم في **تحسين جودة التقارير المالية، تعزيز الثقة لدى المستخدمين**، ودعم **الاستقرار المالي والمعلوماتي** للمنشآت، والتحديات الجمه التي يواجهها مراقبي الحسابات خصوصاً في البيئة العراقية التي تفتقر إلى بنية تنظيمية واضحة للإفصاح عن الحوادث السيبرانية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: منهج البحث:

اعتمد **البحث على المنهج الاستنباطي** في عرض ومناقشة الدراسات والبحوث والمقالات العلمية المنشورة في المجلات العلمية، وكذلك وضع اساسات نظرية للتحديات التي تواجه مراقبي الحسابات للافصاح عن المخاطر السيبرانية.

خامساً: فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث واهميته وأهدافه يمكن صياغة فرضية البحث من خلال الاتي: "**هناك تحديات تواجه مراقبة الحسابات في الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية** ".

المبحث الاول: الإفصاح

أحدثَ الإفصاح الإلكتروني ثورة في مجال الشفافية المالية لكل من المستثمرين والوحدات الاقتصادية المُدرجة في الأسواق المالية مقارنةً مع وسائل الإعلام التقليدية مثل التقرير السنوي الورقي، إذ يسمح الأنترنت للوحدات الاقتصادية بتجميع ونشر أنواع مختلفة من صيغ عرض المعلومات (الفيديو والصوت والنص المكتوب) على مواقع الويب الخاصة بهم. إذ يوفر الإفصاح الإلكتروني للوحدات الاقتصادية الفرصة في تحسين جودة الاتصال، وتحسين السمعة، وجذب المستثمرين المحتملين، وتقليل تكاليف توزيع المعلومات. فضلاً عن أن ظهور شبكة الويب العالمية أدى إلى قيام الوحدات الاقتصادية بإعادة النظر في استراتيجيات الإفصاح الخاصة بها. لأن الويب يوفر مرونة أكبر بكثير من الوسائل التقليدية في عرض التقارير. على سبيل المثال، تقدم مواقع الويب الخاصة العديد من الوحدات الاقتصادية تسهيلات تفاعلية أو توفر الوصول إلى عروض الفيديو. فضلا عن، سماح الويب للوحدة بالإفصاح عن معلومات اكثر بكثير من الوسائل التقليدية يعني هذا السياق أن علاقة الإشراف بين إدارة الوحدة الاقتصادية وحملة أسهُمها تصبح أكثر مباشرة، وديناميكية، وربما تفاعلية، ومن ثم، يتوقع الباحثون من الوحدات الاقتصادية الاستفادة من هذه الفرصة وتنظيم إفصاحها عن المعلومات حول مختلف جوانب أنشطتها في الخارج بِشرط كيف ستفيد المساهمين في النهاية (Cormier et al., 2009: 2).

وعرف الافصاح المحاسبي الالكتروني بأنه احد اشكال النشر الالكتروني باستخدام موقع الكتروني خاص بالوحدة الاقتصادية يتم من خلاله عرض التقارير المالية والبيانات التوضيحية بالاستفادة من تقنيات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المعلومات الحديثة واستخدام بعض لغات البرمجة (المعيارية) التي تتيح للمستخدم تحقيق أقصى فائدة ممكنة (القزاز والسقا، 2019، 258).

ويستنتج الباحثان ان تعريف الافصاح الالكتروني هو النشر الالكتروني على موقع الوحدة الاقتصادية للقوائم والتقارير المالية والايضاحات الاخرى وتقرير مراقب الحسابات الخاص بهدف التأكد من صحة وسلامة المعلومات المنشورة، وسرعة توصيل واتاحة معلومات واضحة ودقيقة لمستخدميها من اصحاب المصلحة، لمساعدتهم في تسهيل عملية اتخاذ القرارات الرشيدة.

ولقد مر الإفصـــاح الإلكتروني بمراحل عدة فكل مرحلة تختلف عن ســـابقتها لأنها تقدم آلية جديدة لتلبية المتطلبات الجديدة بهدف زيادة فهم واستيعاب المعلومات من قبل المستخدمين وبناء علاقات ارتباطية بينهم لتقييم وضع الوحدة الاقتصادية.

في بداية التســعينات من القرن الماضـــي وقبل ظهور الانترنت اعتمدت الوحدات الاقتصـــادية على ارسال نسخة CD مضغوط تحتوي على المعلومات المالية مرفقة بتقارير مالية ورقية مطبوعة إلى المستفيدين بالبريد، ولكن مع دخول عصر تكنولوجيا المعلومات والانترنت اخذ الافصاح بالتطور (بيومي، 2018،54)، والآتي المراحل التي مرة بها الإفصاح الإلكتروني:

أ. المرحلة الاولى:

تتمثل هذه المرحلة قيام الوحدات الاقتصادية بتوفير نسخة من المعلومات المالية مطابقة تماماً لتلك المتوفرة في صورتها الورقية من خلال استخدام الورقة الإلكترونية التي من الشائع تسميتها بملف (pdf) وعلى الرغم من المزايا التي يتمتع بها هذا الملف من جودة عالية في الطباعة وانخفاض تكلفة إنتاجهِ وعرضهِ الا أن هناك بعض السلبيات التي ترافق استخدامه إذ يستغرق وقتاً طويلاً لتحويله كما أنه يفتقد لوجود خاصية الروابط التفاعلية والتي تسمح بالتنقل بين اجزاء التقرير. وكذلك لا يمكن فهرست المعلومات داخل التقرير، فضلاً عن، أن بيانات القوائم المالية لا تكون جاهزة لتحليلها بواسطة المستخدم إذ لا يسمح ملف (pdf) من نسخ القوائم المالية وإعادة تحميلها بصورة جداول الكترونية ليسهل التعامل معها الأمر الذي يتطلب من المستخدم ضرورة إعادة إدخال البيانات مرة أخرى مما يستغرق وقتاً طويلاً (محسن وأخرون، 2017،141).

ب. المرحلة الثانية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ظهور لغة البرمجة Hypertext Markup وتستخدم اللغة كأساس لتصميم مواقع الويب والنصوص التفاعلية في الترميز لعرض معلومات عن المراكز المالية للوحدات الاقتصادية. وهذا يُتيح استخدام الروابط التفاعلية، وهي ميزة غير متوفرة في ملف PDF، فضلاً عن امتداد إمكانية فهرسة المعلومات ضمن القوائم المالية، ولكن دورها يقتصر على تقديم معلومات حول كيفية عرض الصفحة دون تقديم أي معلومات حول محتوى البيانات وكيفية تحضيرها. إلى جانب ذلك، فإنه لا يعالج مشكلة تحليل المعلومات التي يواجهها المستخدم عند القيام بذلك. هذا يتطلب إعادة إدخال البيانات كما رأينا في الحالة على ملف (PDF) (44–43, Berberi & Benbouali,2018).

ت. المرحلة الثالثة:

تتمثل هذه المرحلة في استخدام الإمكانيات المتطورة لتكنولوجيا الإنترنت وابتكار أشكال عرض جديدة تتجاوز سلبيات المراحل السابقة إذ ظهرت خلال هذه المرحلة لغة الترميز الموسعة (XML)، فتم تبادل المعلومات حول شبكة الإنترنت، وقد صاحب ظهور هذه اللغة اهتمام (Charles) وهو محاسب قانوني يعمل في إحدى الشركات الأمريكية وبدعم وتمويل من قبل المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونين بدراسة إمكانية استخدام هذه اللغة في تصميم برنامج لإعداد القوائم المالية الإلكترونية وبعد محاولات عدة ظهرت لغة تقارير الأعمال الموسعة (XBRL) ويقصد بها البرنامج الحاسب الذي يُضيف بطاقة تعريفية لكل جزيئة من معلومات القوائم المالية الإلكترونية المُصممة بإستخدام لغة تقارير الأعمال الموسعة يمكن للمستخدم القيام بإجراء تحليلات للمعلومات دون إعادة معلومات القوائم المالية مرة أخرى كما هو الحال في المراحل السابقة (وفاء وهانية، 2019،7).

تتميز صيغ العرض الرقمية المختلفة (XBRL- HTML – PDF) بخصوصياتها في معالجة المعلومات والتي قد تعيق او تعزز كفاءة المستخدم (صانع القرار) أثناء عملية صنع القرار، إذ لا تسمح صيغة PDF بمعالجة المعلومات مباشرةً، في حين صيغة HTML تسمح بمعالجة المعلومات الثابتة، أما صيغة XBRL فتسمح بمعالجة المعلومات الديناميكية (نورالدين، 2020،54).

في العقد الاخير، تطورت منصات التواصل الاجتماعي في انتاج ونشر معلومات الوحدات الاقتصادية على المنصات، اولاً معظم منصات التواصل الاجتماعي، تقنيات الوصول المباشر (DAIT) التي تدفع

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بالمعلومات مباشرة إلى المستخدمين بدلاً من مطالبتهم بالبحث عن المعلومات بشكل استباقي، ثانيا تسمح منصات التواصل الاجتماعي للوحدات الاقتصادية ببدء ونشر المعلومات للمستهلكين في الوقت الحقيقي دون الخروج من خلال وسطاء المعلومات. ونتيجة لذلك، تساعد منصات التواصل الاجتماعي مستخدمي المعلومات على تحديد موقع المعلومات والوصول اليها في الوقت المناسب بتكاليف اقتناء منخفضة، ثالثاً تسمح مواقع الشبكات الاجتماعي بإنشاء وتبادل المعلومات التي ينشئها المستخدمين على وجه التحديد، يمكن لمستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي نشر المعلومات بحرية والرد على المعلومات المقدمة من الوحدات الاقتصادية والمشاركة في تفاعلات متعددة الاتجاهات مع الوحدات الاقتصادية وأصحاب المصلحة الاخرين، بمعنى اَخر، لا تأتي المعلومات المُتعلقة بالوحدات الاقتصادية في وسائل التواصل الاجتماعي من الوحدات الاقتصادية فحسب، بل تأتي أيضاً من مستخدمي وسائل التواصل الاجتماعي الاخرين، الذين يلعبون دوراً رئيساً في تشكيل الرأي العام (Lei et al,2019,31).

وقد تَّم تقسيم مراحل تطور الإفصاح الإلكتروني بِواسطة لجنة معايير المحاسبة الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) الى ثلاث مراحل يمكن تلخيصها على النحو الآتي (رشيد، 2011،179-180):

1. وفيها تم البدء في إنشاء مواقع الكترونية للوحدات الاقتصادية، استخدام تقنيات الإنترنت كأحدى الوسائل المستخدمة لنشر التقارير المالية من أبرز ملامح هذه المرحلة قلة عدد الوحدات الاقتصادية وعدم انتظام عملية النشر.
2. تتسم المرحلة الثانية بتزايد عدد الوحدات التي تمتلك مواقع إلكترونية خاصة بها، وتم استخدام الإفصاح الالكتروني بشكل واسع في نشر التقارير المالية المشابهة إلى حد كبير للتقارير المالية المطلوبة.
3. في المرحلة الثالثة ازدادت كمية البيانات المالية وغير المالية المنشورة على الإنترنت بصورة اكبر من التقارير المالية المطبوعة فضلاً عن استخدام طرق مطورة في عرض هذه المعلومات.

وتتمثل أهمية الإفصاح الإلكتروني في اعتقاد منتدى المستشارين في معايير المحاسبة أن التقدم في التقنية يمكن أن يؤدي إلى المزيد من المعلومات التي تصبح جوهرية للمستخدمين. ويرجع ذلك، من وجهة نظرهم، إلى أن القدرة على استهلاك كميات كبيرة من المعلومات التفصيلية وفهمها بشكل فعال يمكن

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أن تجعل هذه المعلومات التفصيلية مفيدة، وتتمثل اهمية الإفصاح الالكتروني بالآتي (سليمان، 2018، 34):

1. تحقق العدالة بين المستثمرين وغيرهم من مستخدمي المعلومات المالية.
2. زيادة درجة الاعتماد على التقارير المالية من قبل مستخدميها في عملية اتخاذ القرارات المالية.
3. زيادة فاعلية الإفصاح لدى الوحدات الاقتصادية من حيث كمية وتمليك المعلومات المعلقة يؤدي الى ضرورة زيادة فاعلية دورها في اتخاذ القرارات في هذه الوحدات الاقتصادية.

ويرى الباحثان أنه يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ القرارات الملائمة مما يُساعد على تحويل اتجاه الاستثمار والإقراض إلى الوحدات الاقتصادية ذات الكفاءة العالية في استخدام الموارد الاقتصادية المتاحة اليها.

وان للإفصاح الالكتروني اهداف عديدة تتمثل بالآتي (سليمان، 199، 2018):

1. تسريع عمليات البحث العلمي والتطوير بما يتوافق مع التقنيات التي أفرزتها التقنية الحديثة في المجال المالي.
2. تعميق فرص التجارة الإلكترونية.
3. وضع الإنتاج الفكري لبعض الدول على شكل أوعية الإلكترونية.
4. الإسهام في تصميم المعرفة وإيصالها الى أي مكان في العالم.
5. توفير خيار الإفصاح ليتواكب مع متطلبات الأجيال الجديدة.
6. تقليص فجوة أزمة الثقة بين المجتمعات العربية وتقنية الإنترنت في مجال الإعلان.
7. المساهمة في صناعة المحتوى الرقمي عربياً وافريقياً على شبكة الإنترنت التي لا تتناسب مع مساهمة الغرب في هذا المجال إذا ما قورنت بمستوى الاستهلاك والاستخدام للمنتجات الرقمية والتقنية في المجتمع العربي.
8. بلورة مفاهيم وقوانين جديدة تتناسب مع متطلبات العصر التقنية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وان لاستخدام تقنية المعلومات في المحاسبة أثر إيجابي على تطوير أساليب المحاسبة والإفصاح المالي من خلال تقديم دقيق للبيانات ومعلومات محاسبية عالية الجودة لمستخدمي التقارير المالية، وتتمثل مزايا الإفصاح الإلكتروني بالآتي (Benbouali & Berberi, 2018, 42-43):

1. الوفرة في تكاليف طباعة وإرسال التقارير وسرعة النشر التي تشمل المساهمين وحملة السندات الحاليين والمحتملين داخل البلاد وخارجها الذين يتطلعون إلى الاستثمار في الوحدة الاقتصادية.
2. الإفصاح الإلكتروني يحسن الدور الرقابي للمحاسبة من خلال تطوير إمكانية الوصول والتحليل للأرقام المحاسبية لجميع الأطراف المعنية.
3. يدعم استخدام برامج تسمح للمستخدمين بإجراء تحليلات مالية تفاعلية فورية للتواصل مع الوحدات الاقتصادية بتكلفة منخفضة نسبياً.
4. يوفر معلومات ذات شفافية عالية تتصف بالكمال والدقة وسهولة الوصول في الوقت المناسب يوفر الإفصاح الالكتروني المرونة اللازمة للمستخدمين في البحث والتصفية والاسترجاع والتنزيل وإعادة تكوين هذه المعلومات.
5. يسمح الانترنت بفتح فرص جديدة للإفصاح من خلال محركات البحث والوسائط المتعددة والارتباطات التشعبية.
6. يسهم الإفصاح الإلكتروني في حل مشكلة عدم تماثل المعلومات وأثارها السلبية على المستخدمين، عبر تحقيق الوصول المتكافئ للمعلومات في الوقت المناسب مما يزيد من ثقتهم بالتقارير المالية.
7. يعزز الإفصاح الإلكتروني قواعد حوكمة الشركات في حفظ وضمان حقوق الأطراف كافة.

ويرى الباحثان أن الإفصاح المحاسبي الإلكتروني يمثل حواراً معلوماتياً دائم ومستمر بين الوحدة وأصحاب المصلحة إذ يمكنهم من تقديم معلومات مُصممة خصيصاً لتلبية الاحتياجات.

ولابد من وجود مجموعة من المقومات لإنجاح الوحدات الاقتصادية في تطبيق الإفصاح الإلكتروني وتتمثل هذه المقومات في الأتي (الشطناوي، 2018،293):

1. وجود برامج الكترونية مُتخصصة في إعداد وتشغيل وعرض البيانات.
2. توفير شبكة من الأجهزة والمُعدات الإلكترونية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. إنشاء موقع الكتروني للوحدة الاقتصادية على شبكة الإنترنت.
4. وجود إدارة مُتخصصة للموقع الإلكتروني للوحدة الاقتصادية.
5. توافر كوادر بشرية مؤهلة من المُحاسبين والمُبرمجين والمُحللين.
6. إصدار معايير محاسبية تنظم عملية الإفصاح الإلكتروني.
7. استخدام البرامج والأساليب التقنية التي تمكن من إمكانية التحقق من صحة المعلومات المنشورة، وتوفير التأمين الكافي للموقع.

وهناك عوامل عدة ادت الى ظهور الإفصاح الإلكتروني، فالتطور الهائل في مجال المعلوماتية وظهور شبكة الإنترنت وتوسعها عِبرَ أنحاء العالم أدى إلى استخدامها في بيئة الاعمال ومع الازدياد المُتنامي لعدد مستخدمي الإنترنت على مستوى العالم وتنوع استخدامات شبكة الإنترنت والاستفادة منها في مختلف نواحي الحياة تتمثل بالآتي (دشاش وصديقي، 2018،115):

أ- **عوامل تقنية:** ان الثورة الهائلة في عالم الاتصالات من خلال ما تتيحه شبكة الإنترنت أدى إلى إلغاء الحدود المكانية إذ أصبح العالم قرية واحدة وأصبح تدفق المعلومات من قارة الى قارة يحدث في دقائق معدودة وكذلك تدفق المعلومات المحاسبية عِبرَ بيئات الأعمال مما اضطر المؤسسات الى نشر تقاريرها الكترونياً عِبرَ مواقعها.

ب- **عوامل اقتصادية وسياسية:** ان ظهور التجارة الدولية غير الخريطة الاقتصادية والسياسية للعالم إذ ان ابرام الاتفاقيات الزم هذه الدول على حرية دخول رؤوس الاموال والسلعة من دولة الى اخرى ما ادت الى إنشاء أسواق مالية لمواكبة التطورات التي مست التجارة الدولية فقد اصبح ملحاً لتدفق المعلومات بين هذه الدول والاسواق، وظهور ما يعرف بالتجارة الالكترونية مما اضطر المؤسسات إلى الإفصاح الكترونياً عن تقاريرها المالية عبر مواقعها.

ت- **عوامل ثقافية واجتماعية:** إن التقارب الذي حصل بين الشعوب نتيجة لتحسين وتسريع وسائل النقل وكذلك تحسين وسائل الاتصال أدى الى ظهور التسويق العالمي لِمُنتجات المؤسسات وكذلك سهولة الحركة بين هذه الدول ادى الى سهولة حركة اليد العاملة مما جعل الحاجة مَلحة للحصول على معلومات حول

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المنتجات العالمية وكذلك الحصول على معلومات بيئات الأعمال من اجل البحث عن فرص العمل، كل هذه العوامل أدت إلى ضرورة نشر المؤسسات تقاريرها المالية عِبرَ مواقعها الالكترونية وجعلهُ امراً الزامياً.

ث- **عوامل محاسبية:** إن التطور في مجال المعلوماتية مسَّ كل القطاعات الحيوية الإنسان بما في ذلك الجوانب المحاسبية، إذ ان مهنة المحاسبة كغيرها من المهن تأثرت بهذا التطور، فقد أصبح الزاماً على النظام المعلوماتي المحاسبي الاستعانة بالتقنيات الحديثة لمعالجة البيانات إذ تعالج كماً كبيراً من البيانات في وقت وجيز كما ان السرعة الفائقة في اداء العمليات الحسابية والمنطقية بدقة متناهية واجراء العديد من الاختبارات الرقابية المبرمجة مسبقاً والقدرة على تخزين كم هائل من البيانات بصور مختلفة كل ذلك ادى الى الاستعانة بالحاسب من طرف نظام المعلومات المحاسبي مما أدى إلى ظهور المحاسبة الإلكترونية، ومع الكم الهائل الذي تنتجه هذه المحاسبة فضلاً الأشكال المختلفة لمخرجات هذه المحاسبة (PDF,EXCEL,WORD) وعليهِ لم يعد باستطاعة الإفصاح التقليدي عرض كل مخرجات المحاسبة الإلكترونية مما أصبح الزاماً الإفصاح عنها الكترونياً.

وهنا يتبين أن التطورات والابتكارات التكنلوجية المُستمرة والتشتت الجغرافي لأصحاب المصلحة في الوحدات، والازمات السياسية والاقتصادية التي يمر بها البلاد تؤثر تأثيراً كبيراً على الوضع الاقتصادي بصورة عامة والبيئة الاستثمارية بصورة خاصة، وظهور التجارة الالكترونية والحاجة إلى دخول رؤوس الاموال للبلاد عن طريق مستثمرين اجانب، ان ظهور الانترنت وتوسعهُ حول العالم أدى إلى استخدامهِ في مجال بيئة الاعمال، وظهور المحاسبة الإلكترونية، كل هذه العوامل ادت إلى الحاجة الى الإفصاح الإلكتروني.

المبحث الثاني: المخاطر السيبرانية

منذ بداية القرن الحالي شهد العالم زيادة ملحوظة في عدد وحجم الهجمات السيبرانية بحسب تقرير صادر عن مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فإن التهديدات السيبرانية تكلف الاقتصاد العالمي مليارات الدولارات سنويًا.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وتؤثر المخاطر السيبرانية بشكل مباشر على السمعة والثقة المالية للشركات. فالهجمات الناجحة يمكن أن تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة، وتوقف العمليات التجارية، وفقدان البيانات الحساسة للعملاء وهذا يجعل من الضروري للشركات أن تستثمر في الأنظمة الأمنية المتقدمة وتحديث سياساتها وإجراءاتها بشكل مستمر.

في ضوء ذلك لابد من بيان المقصود بها ووجهات نظر الكتاب والباحثين بصددها، إذ يمكن تعريف المخاطر السيبرانية على أنها خطر الخسارة المالية أو التعطيل أو الضرر الذي يلحق بسمعة الوحدة الاقتصادية من فشل أنظمة تكنولوجيا المعلومات الخاصة بها (Siegel &Sweeney,2020: 96).

وعرفها (مطر، 2024: 8) بانها مزيج من احتمالية وقوع حدث يهدد شبكة انظمة المعلومات وعواقب هذا الحدث على اصول وسمعه الوحدة، وان احد اسباب المخاطر السيبرانية هي ضعف البنية للشبكات المعلوماتية في الوحدات الاقتصادية وقابليتها للاختراق إذ ان شبكات المعلومات مصممة بشكل مفتوح دون حواجز امنية عليها ورغبة دخول المستخدمين ويمكن استغلال الثغرات الموجودة في الانظمة والشبكات المعلوماتية بهدف التسلل الى البنى المعلوماتية التحتية لاي وحدة اقتصادية وتخريبها (فرحات، 2019: 96).

وتمثل الهجمات السيبرانية عدداً من المخاطر السيبرانية التي تضم بشكل خاص الاتي (الكرعاوي، 2024: 463):

1. **مخاطر سيبرانية تتعلق بالسرية:** إذ تنشأ عندما يتم الكشف عن المعلومات الخاصة داخل الوحدة الاقتصادية الى طرف ثالث كما في حالة حدوث اختراق البيانات.
2. **مخاطر سيبرانية تتعلق بالنزاهة:** التي تتعلق بإساءة استخدام الانظمة كما هو الحال بالنسبة للاحتيال.
3. **مخاطر سيبرانية تتعلق باستمرارية الاداء:** تتلخص في تعطل او التوقف عن ممارسة الاعمال.

وهذه الانواع الثلاثة من المخاطر السيبرانية لها تأثيرات مختلفة ومباشرة على الوحدات، إذ تؤدي لتعطل الاعمال وتحقيق خسارة وتعطل في تحقيق الاهداف، والتحقيق في تأثيرات اختراق البيانات قد يستغرق وقتاً طويلاً، وهذا ينتج عنه أضرار معنوية تمس السمعة فضلاً عن تكاليف التقاضي، وفي اعقاب

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الهجمات الالكترونية قد يكون خطر فقدان الثقة عالياً بالنسبة للقطاع المالي وذلك، لاعتماد المؤسسات المالية على ثقة عملائها (البغدادي، 2021، 1464).

ووفقاً لما طرح من اراء يمكن ان توصف المخاطر السيبرانية من قبل الباحثان بأنها تهديد أو تحدٍ يستهدف البيانات المخزنة أو المنقولة على الأنظمة الرقمية أو الشبكات أو الأجهزة الإلكترونية أو الإنترنت، وقد يؤدي إلى خسارة مالية أو تعطيل الخدمة أو انتهاك الخصوصية أو الإضرار بسمعة الوحدات وقد تؤدي إلى انهيارها.

في ضوء ما طرح وفي ظل هذه البيئة المتسارعة والمليئة بالمخاطر يتطلب بالفعل ادراج الأمن السيبراني كحجر أساس في أي وحدة لضمان وضع استراتيجية محكمة ضد المخاطر السيبرانية واعتماد ضوابط وعمليات واضحة وقوية مبنية على اساسيات هامة للأمن السيبراني على مستوى الوحدة كلها إذ تحتاج هذه الوحدات الى هياكل وعمليات فاعلة تمكنها من تحقيق أهدافها.

وباستقراء الفكر فيما يتعلق **بتصنيف المخاطر السيبرانية** التي تواجهها المنشآت، لا تتعرض كل الصناعات بشكل متطابق للمخاطر السيبرانية. ويتوقف ذلك على عوامل عدة مثل طبيعة المخاطر وإمكانية حدوث خسائر، إذ تباينت الآراء حول التصنيفات المختلفة للمخاطر السيبرانية في القطاعات إذ يحكم التصنيف لأنواع المخاطر على الدافع إذ يمكن أن يكون البحث عن المكاسب المالية أو التنافسية، وتدمير البيانات، مسح البيانات السيبرانية أو تشفيرها أو منع الوصول إليها، او الدافع هو الابتزاز، وانقطاع الاتصالات، تعطيل الموقع الالكتروني أو تعطيل الشبكة أو تشويه الموقع للاستيلاء على صفحات وسائل التواصل الاجتماعي والدافع هو الابتزاز أو التجسس.

كما اتفقت دراستي (شحاته والبردان، 2021، 10) (السواح، 2021، 511) على تصنيف المخاطر السيبرانية إلى ثلاثة أنواع من المخاطر على النحو الاتي:

- **المخاطر المتعلقة بتأمين البيانات والمعلومات:** وهي المخاطر الناشئة من تخرين البيانات والمعلومات للأفراد والمؤسسات ومن الممكن تعرضها إلى الاختراق أو نقلها للمنافسين.
- **المخاطر المتعلقة بانتهاك الخصوصية:** وهي المخاطر الناتجة عن مخاطر سرقة البيانات الشخصية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- **المخاطر المتعلقة بانتهاك حقوق الملكية الفكرية:** وتتمثل في المخاطر المتعلقة بحقوق الملكية الفكرية نتيجة نسخ الوسائط الرقمية وإعادة إنتاجها وتأخر مستوى التشريعات القانونية.

وبسبب نمو تقنية الانترنت حصلت الجرائم السيبرانية على اهتمام كبير مقارنة بالجرائم التقليدية إذ يختلف مفهوم الجريمة السيبرانية اختلافا كبيرا عن المفهوم التقليدي للجريمة وذلك بسبب وجود العديد من الخصائص المميزة للجرائم السيبرانية ومن اهم هذه الخصائص (سالم، 2023: 981):

1. **الاشخاص ذوي المعرفة المتخصصة:** الجرائم السيبرانية هي جرائم يمكن ارتكابها فقط من خلال التقنية لذا من اجل ارتكاب هذا النوع من الجرائم يجب ان يكون لدى الشخص مهارات تقنية عالية ودراية بالأسلوب المستخدم في مجال انظمة الحاسب وماهر جدا فيما يتعلق بالأنترنت واجهزة الكمبيوتر.
2. **الامتداد العالمي:** في الفضاء السيبراني لا يوجد حدود وان الجريمة السيبرانية هي جريمة ذات بعد دولي اي انها عابرة للحدود وهذا يعني ان مرتكبي جرائم الامن السيبراني لديهم القدرة على ارتكاب الجرائم عن بعد والتأثير على الضحايا في اي مكان في العالم ويعد هذا احد الخصائص الرئيسة لجرائم الامن السيبراني مما يجعلها تختلف عن جميع انواع الجرائم التقليدية وايضا يجعلها معقدة للغاية.
3. **صعوبة جمع الادلة:** جزء اساس من الافصاح عن الجرائم هو جمع ومعالجة الادلة الرقمية ولكن من الصعب للغاية جمع الادلة فيما يتعلق بالجرائم السيبرانية ويرجع ذلك الى اسباب عديدة على سبيل المثال طبيعة بيانات الكمبيوتر نفسها إذ تعد سريعة الزوال كذلك الامتداد الدولي للجرائم السيبرانية واختلاف القوانين بين الدول وبالتالي هناك صعوبة في التحقق فيها وكذلك اثباتها امام القضاء نظرا لطبيعتها.
4. **حجم اثار جرائم الامن السيبراني لا يمكن تصوره:** تعد جرائم الامن السيبراني اكبر تهديد يواجه المنشآت في الوقت الحالي وواحدة من اكبر التحديات التي ستواجه البشرية وذلك على المدى العقدين المقبلين وبالنسبة للمنشآت فان التكاليف والخسائر المرتبطة بالجرائم السيبرانية ضخمة الى حد لا يمكن تخيله فقد تسبب تلف البيانات او سرقتها، سرقة الاموال، الملكية الفكرية، البيانات الشخصية والمالية، تعطيل اعمال الوحدة بعد تعرضها لهجوم سيبراني كالأضرار بسمعة الوحدة وفقدان الانتاجية وتغير ارقام

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

البيانات في السجلات المخزنة في ذاكرة الحاسبات وغير ذلك من الاثار ويمكن ان تسبب الجرائم السيبرانية في كل ذلك دون ان يكون لها اي اثر خارجي مرئي.

مما سبق يتضح أن **المخاطر السيبرانية** تُشكّل تحديًا كبيرًا يهدد الأفراد والمؤسسات على حد سواء وهو يعكس مدى التعقيد الذي ينطوي عليه الأمن السيبراني في العصر الحديث، كما يتضح أن تصنيف المخاطر السيبرانية يتركز في الدوافع المختلفة مثل المكاسب المالية، التجسس، أو الإرهاب مما يعكس تنوع الهجمات السيبرانية واختلاف طبيعتها بناءً على الأهداف.

وتتعدد مصادر المخاطر السيبرانية التي تهدد استقرار وأمن الوحدات الاقتصادية، ويمكن تصنيفها إلى أربعة محاور رئيسة وهي متداخلة وتؤثر بشكل مباشر على فعالية أنظمة المعلومات وأمنها وهذه المصادر هي:

1. **المصادر البشرية:** تُعد الأخطاء البشرية وسوء السلوك من أبرز العوامل المسببة للهجمات السيبرانية، سواء كانت ناتجة عن الجهل أو الإهمال أو النية الخبيثة، فوفقًا لتقرير Verizon Data Breach Investigations Report هو تقرير سنوي تصدره شركة Verizon الأمريكية وهي واحدة من أكبر شركات الاتصالات في العالم إذ يُعد تقريرها من أهم المصادر الموثوقة في تحليل أنماط اختراق البيانات والانتهاكات الأمنية التي تتعرض لها المؤسسات في مختلف القطاعات فإن 82% من الخروقات الأمنية تعود إلى العامل البشري، سواء عبر رسائل التصيّد الاحتيالي أو استخدام كلمات مرور ضعيفة، كما أن غياب التوعية أو ضعف ثقافة الأمن الرقمي يُفاقم هذه المخاطر (Verizon, 2022, 7).
2. **المصادر التقنية:** تتمثل في الثغرات البرمجية، وضعف التحديثات الأمنية، وسوء تكوين الشبكات، مما يُتيح للمهاجمين استغلال تلك الفجوات، وتشير دراسة (Grimes, 2019, 153) إلى أن عدم تصحيح الثغرات هو أحد أهم مسببات الهجمات على الأنظمة، إلى جانب استخدام أنظمة قديمة غير مدعومة.
3. **المصادر التنظيمية والإدارية:** غالباً ما تنشأ المخاطر السيبرانية نتيجة لغياب السياسات الأمنية الواضحة أو عدم تطبيقها بصرامة، ووفقًا لتقرير صادر عن ISACA فإن العديد من المؤسسات تفشل في تطبيق إطار حوكمة فعال للأمن السيبراني، مما يؤدي إلى ضعف في الرقابة الداخلية وسهولة استهدافها (ISACA, 2015, 23).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4. **المصادر الخارجية:** تشمل هذه الفئة الجهات الخارجية التي تستهدف الأنظمة، مثل المخترقين، ومجموعات الجريمة المنظمة، وأطراف دولية معادية، وأن الهجمات التي تُشن من خارج المؤسسة باتت أكثر تعقيدًا وتعتمد على أدوات متطورة يصعب اكتشافها بسرعة (IBM, 2023, 12)

وتُشكّل المخاطر السيبرانية تهديدًا متصاعدًا على الوحدات الاقتصادية في ظل الاعتماد الواسع على نظم المعلومات الرقمية، مما يجعل هذه الوحدات عرضة لآثار متعددة تمسُّ الجوانب المالية والتشغيلية والسمعية والقانونية .وتُظهر الدراسات أن الهجمات السيبرانية لا تؤدي فقط إلى خسائر مادية مباشرة، بل تتسبب أيضًا في اضطرابات مستمرة قد تُقوّض استمرارية الأعمال وتهدد بقاء الكيان الاقتصادي، ومن أبرز هذه الاثار ما يأتي:

1. **الآثار المالية المباشرة:** تتمثل في خسائر فورية ناجمة عن سرقة الأموال، أو دفع فديات كما في حالات هجمات، أو تكاليف استعادة البيانات والأنظمة. ووفقًا لتقرير IBM (2023)، إذ بلغ متوسط تكلفة اختراق البيانات عالميًا حوالي 4.45 مليون دولار للمنشأة الواحدة (IBM, 2023, 8).
2. **انقطاع العمليات التشغيلية:** تؤدي الهجمات السيبرانية إلى توقف الأنظمة الحيوية داخل المنشأة، مما يُعطّل سلسلة التوريد، والمعاملات التجارية، ويؤثر على كفاءة الأداء التشغيلي، وهو ما يُهدد بعجز قصير أو طويل الأجل في تلبية الطلبات.
3. **الإضرار بالسمعة والثقة:** غالبًا ما تؤدي الحوادث السيبرانية إلى فقدان ثقة الزبائن والمستثمرين، خصوصًا في حالات تسريب البيانات الشخصية أو المالية الحساسة، مما يؤثر على القيمة السوقية للمنشأة (ENISA, 2022, 17).
4. **التعرض للمساءلة القانونية والتنظيمية:** في حال عدم التزام المنشأة بالضوابط التنظيمية المتعلقة بحماية البيانات) مثل GDPR أو قوانين الخصوصية المحلية(، فإنها قد تتعرض لغرامات قانونية وعقوبات صارمة، وقد تصل إلى نسب مئوية من الإيرادات السنوية.
5. **زيادة التكاليف التأمينية والتدقيقية:** تؤدي المخاطر السيبرانية إلى ارتفاع في أقساط التأمين على أمن المعلومات، كما تتطلب المنشأة تخصيص موارد أكبر للتدقيق والتقييم الأمني الدوري (PwC, 2022, 11).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

6. **فقدان البيانات:** تتسبب بعض الهجمات في تسريب أو تدمير بيانات ذات طابع استراتيجي أو بحثي، مما يؤدي إلى خسارة ميزة تنافسية أو اختلال في قرارات التخطيط طويلة الأمد.
7. **ضعف الامتثال والمراجعة الداخلية:** تشير بعض الدراسات إلى أن المخاطر السيبرانية تكشف ثغرات في الرقابة الداخلية ونظم الحوكمة، ما يدفع المؤسسات إلى مراجعة سياساتها الأمنية وتحديث بنيتها التحتية التكنولوجية بشكل عاجل (ISACA, 2021, 19).

ويرى الباحثان أن المخاطر السيبرانية لم تعد مجرد تهديدات تقنية محصورة في نطاق نظم المعلومات، بل أصبحت تمثل أحد أبرز محددات الاستقرار المالي والتشغيلي للمؤسسات، لاسيما مع توسّع الاعتماد على البيئة الرقمية. كما أن آثار هذه المخاطر تتجاوز الخسائر المباشرة لتُهدد بفقدان الثقة المؤسسية والإضرار بالحوكمة الداخلية، مما يستلزم من الوحدات الاقتصادية تعزيز استثماراتها في الأمن السيبراني ليس فقط كإجراء دفاعي، بل كجزء من استراتيجية إدارة المخاطر الشاملة، لضمان الاستدامة وتعزيز التنافسية في ظل بيئة أعمال تتسم بالتغير السريع والتهديدات المتطورة.

المبحث الثالث: تأثير الإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية على مراقبة الحسابات

أولاً: متطلبات الإفصاح عن المخاطر السيبرانية في التدقيق الخارجي

في ظل تزايد التهديدات السيبرانية، أصبح الإفصاح عن المخاطر السيبرانية جزءًا أساسيًا من عملية التدقيق الخارجي. تتطلب الهيئات التنظيمية والمعايير الدولية من الشركات تقديم معلومات دقيقة وشفافة حول مخاطرها السيبرانية والإجراءات التي تتخذها لإدارتها. هذه المتطلبات تهدف إلى تعزيز ثقة المستثمرين وأصحاب المصلحة في قدرة الوحدة الاقتصادية على التعامل مع التهديدات السيبرانية والحفاظ على سلامة بياناتها وأصولها.

وفقًا لمجلس معايير المحاسبة المالية (FASB)، يجب على الشركات الإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر السيبرانية التي تواجهها، وتأثير هذه المخاطر على البيانات المالية، والخطوات التي تتخذها لإدارة هذه المخاطر. هذه الإفصاحات يجب أن تشمل تفاصيل حول الحوادث السيبرانية السابقة، وأي تغييرات في سياسات الأمن السيبراني، وأي تكاليف مالية مرتبطة بالهجمات السيبرانية (FASB, 2021, 15)، ومن ناحية أخرة يتطلب مجلس مراقبة المحاسبة العامة (PCAOB) من المدققين الخارجيين تقييم مدى كفاية وفعالية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الإفصاحات السيبرانية التي تقدمها الشركات. يجب على المدققين التأكد من أن الإفصاحات تعكس بشكل صحيح المخاطر السيبرانية التي تواجهها الوحدة الاقتصادية وأنها تتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية. هذا يشمل التحقق من دقة المعلومات المقدمة، وفحص السياسات والإجراءات الأمنية، وتقييم تأثير الهجمات السيبرانية على البيانات المالية للشركة (PCAOB, 2022, 20)، وعلاوة على ذلك، تتطلب معايير التدقيق الدولية (ISA) من المدققين النظر في المخاطر السيبرانية كجزء من تقييم المخاطر العام للشركة. يجب على المدققين تحليل كيفية تأثير المخاطر السيبرانية على الضوابط الداخلية، وتقييم احتمالية حدوث أخطاء مادية بسبب الهجمات السيبرانية، والتحقق من وجود إجراءات تصحيحية فعالة. هذا يتطلب من المدققين أن يكونوا على دراية بالتقنيات الحديثة والتهديدات السيبرانية الناشئة لضمان إجراء تقييم شامل ودقيق (IAASB, 2023, 25).

ثانياً: التحديات التي تواجه مراقبي الحسابات في الإفصاح عن المخاطر السيبرانية

1. فهم التعقيد التقني

أ. تنوع الهجمات السيبرانية: التنوع في طبيعة وتكرار الهجمات السيبرانية يجعل من الصعب على مدققي الحسابات مواكبة أحدث التهديدات وأساليب الهجوم. يجب على مدققي الحسابات البقاء على اطلاع دائم بالتهديدات الجديدة والناشئة لتقييم فعالية الضوابط الأمنية الحالية. هذا يتطلب مستوى عالٍ من المعرفة التقنية والخبرة في مجال الأمن السيبراني (KPMG, 2024, 3-4).

ب. تكامل الضوابط التقنية مع الإجراءات المالية: يتطلب تقييم الإفصاح عن المخاطر السيبرانية من مدققي الحسابات فهمًا عميقًا لكيفية تكامل الضوابط التقنية مع الضوابط المالية التقليدية، هذا يشمل فهم كيفية تأثير الثغرات الأمنية على البيانات المالية والإجراءات المحاسبية (KPMG, 2024, 3).

2. تقييم الأثر المالي للهجمات السيبرانية

أ. تحديد الأهمية النسبية للهجمات السيبرانية: يجب على مدققي الحسابات تقييم مدى تأثير الهجمات السيبرانية على الأداء المالي للشركة، ويتضمن تحليل الأثر المالي المباشر للهجمات وكذلك الأثر غير المباشر مثل فقدان الثقة من الزبائن والتأثير على سمعة الوحدة الاقتصادية (KPMG, 2024, 5).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

وان تحديد الأهمية النسبية للهجمات السيبرانية يعد جزءًا أساسيًا من مهام مدققي الحسابات في العصر الرقمي، والهجمات السيبرانية يمكن أن تتسبب في خسائر مالية كبيرة للشركات، سواء من خلال الأثر المالي المباشر أو التأثيرات غير المباشرة مثل فقدان الثقة من الزبائن والتأثير السلبي على سمعة الوحدة، ولذلك يجب على مدققي الحسابات أن يقوموا بتحليل شامل لهذه الهجمات لتحديد مدى تأثيرها على الأداء المالي للشركة وضمان تقديم تقارير مالية دقيقة وموثوقة فان عليهم:

- يتعين على مدققي الحسابات تقييم الأثر المالي المباشر للهجمات السيبرانية، هذا يشمل تحديد تكلفة الاستجابة للهجمات، مثل إصلاح الأنظمة المتضررة، واستعادة البيانات، وتوظيف خبراء الأمن السيبراني للتعامل مع التهديدات. بالإضافة إلى ذلك، قد تشمل التكلفة المباشرة فديات المدفوعة للقراصنة في حالة هجمات برامج الفدية، والتي يمكن أن تكون مبالغ كبيرة تؤثر على الربحية المالية للشركة (KPMG, 2024, 5).
- يجب على مدققي الحسابات تحليل الأثر غير المباشر للهجمات السيبرانية، والذي يمكن أن يكون أكثر تعقيدًا وتنوعًا. هذا يشمل تقييم تأثير فقدان الثقة من الزبائن، والذي يمكن أن يؤدي إلى خسارة الإيرادات نتيجة انتقال الزبائن إلى منافسين آخرين. سمعة الوحدة قد تتضرر بشكل كبير نتيجة للهجمات السيبرانية، مما يؤدي إلى تراجع قيمة العلامة التجارية وفقدان فرص الأعمال الجديدة. تقرير من PwC يشير إلى أن الشركات التي تتعرض لهجمات سيبرانية كبيرة يمكن أن تفقد ما يصل إلى 20% من قيمتها السوقية في الأسابيع التالية للهجوم بسبب فقدان الثقة والتأثير السلبي على السمعة (PwC, 2022, 12).
- يتعين على مدققي الحسابات أخذ العوامل التنظيمية والقانونية في الاعتبار عند تحديد الأهمية النسبية للهجمات السيبرانية، وعليه فان الشركات قد تواجه غرامات وعقوبات من الهيئات التنظيمية إذا لم تكن تمتثل لمتطلبات الإفصاح عن الحوادث السيبرانية أو إذا فشلت في حماية بيانات الزبائن بشكل كافٍ. هذه الغرامات يمكن أن تكون كبيرة وتؤثر بشكل ملحوظ على الوضع المالي للشركة (Deloitte, 2023, 15)، وأخيرًا، يجب على مدققي الحسابات أن يقوموا بتقييم التأثير على عمليات الوحدة اليومية. الهجمات السيبرانية يمكن أن تعطل الأنظمة والخدمات، مما يؤدي إلى توقف العمليات وفقدان الإنتاجية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هذا يمكن أن يؤثر على الأداء المالي من خلال انخفاض الإيرادات وزيادة التكاليف التشغيلية (EY, 2021, 18).

ب. الاعتماد على الأطر القائمة: يمكن لمدققي الحسابات استخدام أطر تقييم الأهمية النسبية الموجودة لتحديد مدى تأثير الهجمات السيبرانية. هذا يشمل استخدام إطار تحليل المخاطر المعلوماتية (FAIR) لتقييم حجم الخسائر وتحديد التكلفة المالية للهجمات السيبرانية (KPMG, 2024, 5).

3. التعاون مع الفرق الفنية والتنظيمية

أ. التعاون بين فرق الأمن السيبراني والمالية: من المهم أن يتعاون مراقبو الحسابات مع الفرق الفنية والتنظيمية لفهم الإجراءات الأمنية الحالية وكيفية تأثيرها على البيانات المالية، ويجب أن يكون هناك تواصل مستمر بين فرق الأمن السيبراني والفرق المالية لضمان تكامل الإجراءات الأمنية مع الضوابط المالية (KPMG, 2024, 4-5).

ب. توثيق العمليات الأمنية: يجب على مدققي الحسابات التأكد من توثيق جميع العمليات والإجراءات الأمنية بشكل مناسب. هذا يسهل تقييم فعالية الضوابط الأمنية ويضمن استجابة الوحدة بشكل مناسب للهجمات السيبرانية (KPMG, 2024, 6).

4. الامتثال للمتطلبات التنظيمية

أ. فهم المتطلبات التنظيمية: يتعين على مدققي الحسابات فهم المتطلبات التنظيمية المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر السيبرانية. هذا يشمل متابعة التغييرات في اللوائح والتأكد من أن الشركات تمتثل للمتطلبات الحالية والجديدة (KPMG, 2024, 6).

ب. تقييم مدى امتثال الشركات: يجب على مدققي الحسابات تقييم مدى امتثال الشركات للمتطلبات التنظيمية المتعلقة بالإفصاح عن المخاطر السيبرانية. هذا يشمل فحص السياسات والإجراءات الداخلية والتأكد من أنها تتوافق مع المتطلبات التنظيمية (KPMG, 2024, 7)

5. نقص الإرشادات والمعايير المحددة

ومن التحديات الرئيسية التي يواجهها مراقبو الحسابات عند تقييم الإفصاح عن المخاطر السيبرانية هو نقص الإرشادات والمعايير المحددة التي يمكن الاعتماد عليها. على الرغم من وجود بعض الإرشادات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العامة من الهيئات الرقابية مثل مجلس مراقبة محاسبة الشركات العامة (PCAOB) والمجلس الدولي لمعايير المراجعة والتأكيد (IAASB)، إلا أن هذه الإرشادات غالبًا ما تكون غير كافية لتغطية كافة جوانب المخاطر السيبرانية وتقييم تأثيرها المالي بشكل دقيق. على سبيل المثال، يشير مجلس PCAOB إلى ضرورة تقييم المخاطر بشكل مستمر وتحديث الإجراءات بناءً على الأدلة الجديدة، لكن هذه الإرشادات قد لا تتطرق بشكل تفصيلي إلى كيفية التعامل مع التهديدات السيبرانية المتطورة (PCAOB, 2021, 33)، وإضافةً إلى ذلك تفتقر العديد من الشركات إلى توجيهات واضحة بشأن كيفية الإفصاح عن المخاطر السيبرانية في التقارير المالية، مما يجعل من الصعب على مدققي الحسابات التأكد من مدى كفاية ودقة هذه الإفصاحات. نقص المعايير المحددة يعني أيضًا أن هناك تباينًا كبيرًا في كيفية الإفصاح عن المخاطر السيبرانية بين الشركات المختلفة، مما يزيد من صعوبة تقييم هذه الإفصاحات بشكل موحد ومقارنة فعالة بين الشركات (PCAOB, 2008, 34).

6. الاعتماد على متخصصين في الأمن السيبراني

نظرًا لتعقيد وتنوع المخاطر السيبرانية، غالبًا ما يحتاج مراقبو الحسابات إلى التعاون مع متخصصين في الأمن السيبراني لفهم وتقييم هذه المخاطر بشكل دقيق. هذا الاعتماد يمكن أن يشكل تحديًا بحد ذاته، حيث يحتاج المراقبون إلى التأكد من أن هؤلاء المتخصصين يمتلكون الكفاءة والخبرة اللازمة، وأن يتمتعوا بالموضوعية والاستقلالية المطلوبة لضمان تقييم موضوعي وشفاف (PCAOB, 2021, 33).

إضافةً إلى ذلك، يمكن أن يؤدي الاعتماد على متخصصين خارجيين إلى زيادة التكاليف وتعقيد عمليات التدقيق، خاصةً في الحالات التي تتطلب فحصًا مكثفًا وتقييمًا دقيقًا لأنظمة الأمان السيبراني والبنية التحتية التقنية للشركات.

ثالثاً: دور التقنية في تحسين قدرة مراقبي الحسابات على تقييم الإفصاح عن المخاطر السيبرانية

1. تحسين تقييم المخاطر

ان استخدام التقنية المتقدمة مثل الذكاء الاصطناعي وتعلم الآلة يمكن أن يساعد مدققي الحسابات في تحليل كميات كبيرة من البيانات بسرعة وفعالية. تقنيات التحليل التنبؤي يمكن أن تساعد في تحديد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الأنماط والاتجاهات التي تشير إلى وجود مخاطر سيبرانية محتملة، مما يتيح للمدققين تقييم المخاطر بشكل أكثر دقة. وفقًا لـ PwC، يمكن أن تسهم أدوات الذكاء الاصطناعي في تحسين دقة التوقعات وتقليل الأخطاء البشرية في عملية تقييم المخاطر (PwC, 2023, 4).

2. الفحص التلقائي وتقييم الضوابط الداخلية

يمكن للتقنية أن تسهل عملية الفحص التلقائي للضوابط الداخلية المتعلقة بالأمن السيبراني، الأنظمة المدمجة يمكن أن توفر تقارير فورية حول حالة الضوابط ومدى فعاليتها، مما يسهل على مدققي الحسابات تقييم الامتثال للمعايير الأمنية. تقرير مركز CAQ يوضح كيف يمكن للتقنية أن توفر رؤى دقيقة ومباشرة حول كفاءة الضوابط الداخلية (CAQ, 2023, 6)

3. تعزيز الشفافية والتواصل

تقنيات مثل منصات إدارة المخاطر يمكن أن توفر وسائل اتصال فعالة بين الإدارات المختلفة داخل الوحدة، مما يعزز الشفافية ويساعد في تحديد المخاطر السيبرانية بشكل أكثر كفاءة. هذه المنصات تسهل أيضًا التوثيق والإبلاغ عن الإجراءات المتخذة لإدارة المخاطر. Deloitte تشير إلى أن استخدام مثل هذه المنصات يمكن أن يحسن من التعاون الداخلي ويسهم في تقليل الفجوات المعلوماتية (Deloitte, 2023, 8).

4. أدوات تحليل البيانات الكبيرة

استخدام أدوات تحليل البيانات الكبيرة يمكن أن يساعد مدققي الحسابات في استكشاف البيانات من مصادر متنوعة وتحليلها للكشف عن أي تناقضات أو أنماط غير عادية قد تشير إلى وجود مخاطر سيبرانية. هذه الأدوات تسهل جمع وتحليل البيانات بسرعة ودقة عالية، مما يعزز قدرة المدققين على تقديم تقييمات موثوقة. PwC تؤكد أن الأدوات التقنية المتقدمة تساهم في تقليل وقت التدقيق وتحسين دقته (PwC, 2023, 10).

2-3-7 المسؤولية المهنية لمراقب الحسابات عن المخاطر السيبرانية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أن مسؤولية مراقب الحسابات هي الاطلاع على الأنشطة المتعلقة بالحسابات ومراقبتها من أجل التأكد من سرية وحفظ المعلومات الحساسة في الحسابات، كما ينبغي عليه الحد من تداول معلومات الحسابات الحساسة داخل الشركات أو الوحدات التي يعمل بها مراقب الحسابات ومن أجل تنفيذ هذا الدور بشكل فعال، فإن المدقق الخارجي يقوم بتحديد الحسابات الحساسة وتصنيفها بناءً على حساسية المعلومات المخزنة بها، كما يقوم بضبط الأذونات الخاصة بالوصول إلى هذه الحسابات وتحديد من يمكنه الوصول إليها ومن لا يمكنه؛ وفي حال اكتشاف أي انتهاك لسياسة الحسابات أو اكتشاف أي نشاط غير عادي، فإن مراقب الحسابات يجب أن يتخذ الإجراءات اللازمة بسرعة لإجراء التحقيقات اللازمة وتحديد السبب والمسؤول عن ذلك (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين المعايير الدولية للمراجعة، 2005، 274)

ومن الجدير بالذكر أن مراقب الحسابات ليس المسؤول الوحيد عن تحقيق سياسات أمن البيانات أو الوحدة، ولكنه يعتبر جزءا مهماً من الفريق الذي يعمل على تحقيق هذه السياسات وتحديد المخاطر المحتملة.

وأشار معيار التدقيق الدولي بالرقم 4000 بأنه يجب على مراقب الحسابات القيام بتقييم المخاطر الجوهرية ومخاطر الرقابة للجوانب المادية في البيانات المالية في بيئة نظام المعلومات الالكتروني وذلك لأنها ربما يكون لها تأثير احتمالي عام وخاص على الأخطاء الجوهرية للبيانات المالية (Elifoglu, 67-71 .(2002,

كما وأشار نفس المعيار الدولي في الفقرة 33 انه في بيئة نظام معلومات يستخدم الحاسوب فانه لا تتغير أهداف اختبارات الرقابة عنها في البيئة اليدوية ومع ذلك فان بعض إجراءات التدقيق قد تتغير وقد يجد المراقب نفسه مضطرا أو قد يفضل استعمال طرق التدقيق بمساعدة الكومبيوتر (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين المعايير الدولية للمراجعة، 2005، 275).

كما أشار معيار التدقيق الدولي رقم 401 في الفقرة 12 على ما يلي: أن أهداف مراقب الحسابات الخاصة لا تتغير في حالة معالجة المعلومات المحاسبية يدويا أو الكترونيا ومع ذلك فان طرق تطبيق إجراءات التدقيق لجمع الأدلة قد تتأثر بطرق معالجة الحاسوب ويستطيع المراقب استعمال الإجراءات اليدوية للتدقيق أو طرق التدقيق بمساعدة الكومبيوتر أو استعمال الطريقتين معا لغرض الحصول على أدلة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كافية". ومع: ذلك فإنه قد يكون من الصعب أو المستحيل على المراقب في النظم المحاسبية التي تستخدم الكومبيوتر لمعالجة تطبيقات مهمة أن نحصل على معلومات معينة لفحصها أو للاستفسار عنها أو للتأكد منها بدون مساعدة الكومبيوتر (دليل الاتحاد الدولي للمحاسبين المعايير الدولية للمراجعة 2005: 287).

وأصدر المجلس الأمريكي ASB معيار التدقيق (80) SAS في كانون أول 1996 كمتطلب إثبات ليعالج المسائل المتعلقة بصلاحية واكتمال وتكامل الدليل الالكتروني في نظام مراقبة تكنلوجيا المعلومات" (Helms & Lilly, 2000, 2).

إذا عندما تقوم الشركات بنقل عملية أو تخزين أو الوصول إلى معلومات الكترونيا فانه من غير العملي أو حتى من المستحيل تخفيض المخاطر بمستوى منخفض وبشكل مقبول فقط بواسطة إجراء اختبارات عينية لواحدة أو أكثر من البيانات المالية، كما أن المعيار (80) SAS يستنتج إن اختبارات الرقابة مع الاختبارات العينية يجب أن تكون كافية لتدعيم نتيجة التدقيق دراسة إجراءات التدقيق من قبل المجلس الأمريكي ASB قد وضعت الدليل الالكتروني إن وأمور التقييم المرتبطة به كما لم يجر أي تحديث رغم إن بعض الأحكام الإرشادية قد عالجت بعض الاعتبارات المحاسبية في مجال تقنية المعلومات لتقييم الرقابة منذ صدور المعيار (SAS 78) إلا أن المعيار الجديد (SAS 94) ملا هذه الفجوة لتحقيق أهداف معينة، حيث انه ومع إدراك أهمية تقنية المعلومات جاء المعيار الجديد معدلا للمعيار (55) SAS ولكنه لم يغير المبادئ الأساسية له ولم يغير أهميته كنموذج لمخاطر التدقيق ولكنه عالج آثار التقنيات على إجراءات المعايير الفنية (Helms & Lilly 2000, 54).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المحور الرابع: الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

1. ضعف المعايير الخاصة بالإفصاح عن المخاطر السيبرانية: يتبين أن غياب إطار معياري ملزم للإفصاح المحاسبي عن المخاطر السيبرانية أدى إلى تباين كبير في مستوى الإفصاح بين الشركات، مما أثّر سلبًا على شفافية القوائم المالية وقلل من قدرتها على تلبية احتياجات مستخدمي المعلومات المحاسبية.
2. قصور دور مراقبي الحسابات في التحقق من الإفصاح السيبراني: أظهرت النتائج أن مراقبي الحسابات يواجهون صعوبات فنية ومهنية في تقييم كفاية وصدق الإفصاح عن المخاطر السيبرانية، ويرجع ذلك إلى نقص التدريب المتخصص، وضعف إدماج تقييم المخاطر التكنولوجية ضمن خطط التدقيق التقليدية.
3. تأثير محدود للإفصاح السيبراني على قرارات المستثمرين: رغم الأهمية المتزايدة للمخاطر السيبرانية، إلا أن مستوى الإفصاح الحالي عنها لم يصل بعد إلى درجة تؤثر بفعالية على قرارات المستخدمين الخارجيين، بسبب غموض أو عمومية البيانات التي يتم الإفصاح عنها وعدم تقييسها بمؤشرات كمية واضحة.

ثانياً: التوصيات

1. تطوير إطار معياري خاص بالإفصاح السيبراني: توصي الدراسة بضرورة قيام الهيئات المحاسبية الدولية والوطنية، مثل IASB وIFAC، بتبني إطار موحد للإفصاح عن المخاطر السيبرانية، يتضمن مؤشرات كمية وكيفية، ويوفر إرشادات لمراقبي الحسابات حول طبيعة الاختبارات والإجراءات اللازمة.
2. تعزيز كفاءة مراقبي الحسابات بالتدريب التخصصي: يجب إدراج موضوعات الأمن السيبراني والإفصاح المحاسبي عنه ضمن برامج التأهيل المهني لمراقبي الحسابات، مع توفير أدلة عمل تدقيقية مرتبطة بأنواع الهجمات السيبرانية وتقدير احتمالات تحققها وتأثيرها المالي.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. فرض إفصاح دوري إجباري عن الحوادث السيبرانية: ينبغي على الجهات الرقابية فرض إلزام قانوني على الشركات للإفصاح الدوري والمفصل عن الحوادث السيبرانية التي تتعرض لها، والإجراءات المتخذة لمعالجتها، بما يعزز ثقة مستخدمي القوائم المالية ويعزز فاعلية دور التدقيق الخارجي في هذا المجال.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

1. البغدادي، السيد أحمد عبد المقصود، 2021، **الحوكمة الرقمية والأمن السيبراني: إطار متكامل لإدارة المخاطر في المؤسسات الحكومية**، المركز القومي للبحوث الاجتماعية والجنائية، مصر.
2. بيومي، أحمد عبد الله، 2018، دور المراجعة الإلكترونية في تحسين كفاءة إدارة المخاطر في بيئة الأعمال الذكية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة الأزهر، العدد 2.
3. دشاش، إبراهيم، صديقي، نوال. 2018، حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في تعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية في ظل المخاطر السيبرانية، **مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة**، المجلد 5، العدد 1.
4. رشيد، عبد الله عبد الكريم. 2011، الإفصاح المحاسبي عن المخاطر وأثره في دعم قرارات مستخدمي القوائم المالية: دراسة تحليلية تطبيقية، **المجلة العراقية للعلوم الإدارية**، المجلد 7، العدد 27.
5. سالم، عبد الحكيم محمود. 2023، تأثير المخاطر السيبرانية على ممارسات التدقيق المالي في بيئة الأعمال الرقمية، **المجلة العراقية للعلوم المحاسبية والمالية**، المجلد 18، العدد 3.
6. سليمان، محمد عبد القادر. 2018، تأثير تبني أدوات تكنولوجيا المعلومات في تطوير نظم الرقابة الداخلية على المخاطر الإلكترونية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 14، العدد 1.
7. السواح، حسام عبد الله. 2021، دور التدقيق الداخلي في إدارة مخاطر الأمن السيبراني: دراسة تحليلية تطبيقية، **مجلة البحوث المحاسبية**، جامعة الإسكندرية، المجلد 22، العدد 4.
8. شحاته، أحمد عبد المنعم، البردان، حسين، 2021، أثر تطبيق معايير الإفصاح عن المخاطر على جودة التقارير المالية في ظل التهديدات السيبرانية، **مجلة البحوث المالية والتجارية**، جامعة الأزهر، العدد 2، مصر.
9. الشطناوي، محمد عبد الكريم. 2018، أثر استخدام نظم المعلومات المحاسبية المحوسبة في تحسين جودة الرقابة الداخلية في ظل بيئة الأعمال الإلكترونية: دراسة ميدانية على البنوك الأردنية، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال**، المجلد 14، العدد 2.
10. فرحات، عبد الرزاق. 2019، **الأمن السيبراني ودوره في حماية المعلومات في البيئة الرقمية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، الأردن.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

11. القزاز، مازن أحمد، السقا، زياد هاشم، 2019، أثر ممارسات الحوكمة في تقليل مخاطر الأمن السيبراني: دراسة تحليلية في البيئة الجامعية العراقية، **مجلة تنمية الرافدين**، المجلد 41، العدد 3.

12. الكرعاوي، أحمد جاسم محمد. 2024، الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأمن السيبراني في ضوء المعايير الدولية للتقارير المالية: دراسة تطبيقية، **جامعة الكوفة**، كلية الإدارة والاقتصاد، رسالة ماجستير غير منشورة، العراق.

13. محسن، محمد عبد اللطيف، وآخرون. 2017، تأثير الإفصاح عن المخاطر غير المالية على جودة التقارير المالية في ظل المعايير الدولية، **مجلة المحاسبة والمراجعة**، كلية التجارة، جامعة القاهرة، العدد 45.

14. مطر، نزار. 2024، **التدقيق السيبراني كمدخل لتعزيز فعالية أنظمة الرقابة الداخلية في الوحدات الاقتصادية**، دار الكتاب الأكاديمي، لبنان.

15. نورالدين، عبد الغني. 2020، الإفصاح المحاسبي عن المخاطر الإلكترونية في ظل المعايير الدولية للتقارير المالية، **مجلة العلوم المالية والمحاسبية**، جامعة الجزائر 3، العدد 12.

16. وفاء، بوخاري، وهانية، بوشنافة. 2019، الإفصاح المحاسبي عن مخاطر الأمن السيبراني في ظل معايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة تحليلية، **مجلة الاقتصاد والأسواق**، جامعة المسيلة، العدد 10.

17. Benbouali, Dalila, and Siham Berberi. 2018. "Cybersecurity Risk Disclosure in the Financial Sector: A Theoretical and Empirical Approach." Journal of Finance and Accounting Research 10, no. 2.
18. Center for Audit Quality (CAQ). 2023. Technology in Audit Practice. CAQ Reports.
19. Cormier, Denis, Marie Magnan, and Benoit Van Velthoven. 2009. "Environmental Disclosure Quality in Large German Companies: Economic Incentives, Public Pressures or Institutional Conditions?" European Accounting Review 14, no. 1.
20. COSO. 2020. Enterprise Risk Management: Applying ERM to Cybersecurity, p. 9.
21. Deloitte. 2023. Cyber Risk Frameworks and Regulatory Compliance. .Deloitte Insights
22. ENISA (European Union Agency for Cybersecurity). 2022. Threat Landscape 2022: Impact on Business, p. 17.
23. EY (Ernst & Young). 2021. Cybersecurity and Financial Integrity. EY Global.
24. Grimes, Roger A. 2019. Cybersecurity Program Development for Business. .Wiley

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

25. Helms, Marilyn M., and Bryan Lilly. 2000. "Electronic Audit Evidence: SAS 80 and Beyond." .Journal of Accountancy

26. IBM X-Force. 2023. Threat Intelligence Index 2023.

27. IBM. 2023. Cost of a Data Breach Report 2023.

28. ISACA. 2015. Cybersecurity Nexus Glossary. https://www.isaca.org/resources/glossary.

29. KPMG. 2024. Cybersecurity Risk and Audit Challenges. .KPMG Insights

30. Lei, Zheng, Yujie Du, and Fei Xiong. 2019. "Corporate Cybersecurity Risk Disclosure: An Empirical Examination of Determinants and Market Reactions." Journal of Information Security Research 7, no. 1.

31. Public Company Accounting Oversight Board (PCAOB). 2022. Cybersecurity and the External Audit. .PCAOB

32. PwC (PricewaterhouseCoopers). 2022. Global Digital Trust Insights. PwC Global.

33. SEC (U.S. Securities and Exchange Commission). Commission Guidance on Public Company Cybersecurity Disclosures. .2018

34. Siegel, Carol A., and Mark Sweeney. 2020. Cyber Strategy: Risk-Driven Security and Resiliency. .Boca Raton, FL: CRC Press, Taylor & Francis Group

35. Verizon. (2022). 2022 Data Breach Investigations Report.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور التعليم الثانوي في التأكيد على التربية الاخلاقية في ضوء التحديات المعاصرة

م.م زهراء علي حسن

مديرية تربية الرصافة الثالثة

zahraa.alihasan@baghdad-rusafa3.moedu.iq

تاريخ استلام البحث: 27 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 18 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

بِسْـــمِ اللَّهِ الرَّحْمَـٰنِ الرَّحِـيمِ

وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا (85))

صدق الله العلي العظيم

مستلخص الدراسة :

هدفت الدراسة الى التعرف على التربية الاخلاقية عن طريق وماهو مفهومها واهمية التربية الاخلاقية في المدارس وماهي ابرز خصائص التربية الاخلاقية وكذلك بيان الاساليب التي تتم بها هذه التربية ، كما بينت دور الاسرة في التربية الاخلاقية وكذلك دور المجتمع فيها ، وماهي النظرية التي فسرت التربية الاخلاقية ، ايضا هدفت الى التعرف على مفهوم التحديات المعاصرة التي تواجة التربية الاخلاقية وماهي تلك التحديات وسبل مواجهتها عن طريق التربية الاخلاقية ، وماهو ذلك التحدي على التربية الاخلاقية واساليب مواجهة تلك التحديات ، وهدفت الي معرفة دور العليم الثانوي في التاكيد على التربية الاخلاقية في مواجهة التحديات المعاصرة ، وتوصلت النتائج الى ان التربية الاخلاقية هي مصدر الشريعة الاسلامية ، وهي صالحة لكل زمان ومكان ، وان الاخلاق هي اساس بناء الفرد السوي ، وانه يجب التعاون بين البيت والمدرسة للتاكيد على دور البيت في مواجهة التحديات .

الكلمات المفاتحية: التربية الاخلاقية ، التحديات المعاصرة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract:

The study aimed to identify moral education, its concept, and the importance of moral education in schools, as well as to highlight its main characteristics. It also sought to explain the methods through which moral education is implemented, in addition to clarifying the role of the family and society in this type of education. The study further addressed the theory that explains moral education, and aimed to explore the concept of contemporary challenges facing moral education, identifying these challenges and the means of confronting them through moral education. Moreover, it examined the challenges that directly affect moral education and the strategies to overcome them. The study also sought to determine the role of secondary education in emphasizing moral education when facing contemporary challenges. The findings revealed that moral education is rooted in Islamic law, and that it is valid for all times and places. Morality was found to be the foundation for building a well-adjusted individual. Furthermore, the study emphasized the necessity of cooperation between the home and the school to affirm the family's role in confronting challenges

Keywords: moral education ,contemporary challenges

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الاول:

المقدمة

تعد الاخلاق الجوهر الاساسي للعملية التعليمية التربوية ومصدر قوتها فهي من اهم ركائز بناء الانسان منذ بدء الخليقة ، فهي ليست مجرد غرس قيم وتعلم مبادئ بل هي اساس بناء فرد ذا شخصية سويه قادر على مواجهة متطلبات الحياة بوعي تام ، اذ انها توجة السلوك نحو الخير والفضيلة والسمو والرقي عن الانحراف السلوكي والفكري سواء للفرد او المجتمع ، في ظل التطور والانفتاح التكنلوجي وحرية الاعلام الواسعة تواجة المجتمعات العربية بصورة عامة والمجتمع العراقي بصورة خاصة نتيجة الازمات والحروب التي خاضها في الازمنة السابقة تحديات معاصرة خطيرة وجسيمة على اختلاف انواعها واساليبها الا ان الهدف الاول والاخير لها هو تغيير الفطرة الانسانية باضعاف الضوابط الاجتماعية والخلقية واستهداف الدين الاسلامي ، وتشكل هذه التحديات عبئاً تربوياً واخلاقيا وسياسيا واقتصاديا على المجتمع نتيجة ماتطرحة من تغيرات خطيرة وجذرية في حياة الفرد وبالتالي تغيير المجتمع اخلاقياً وابعادة عن هويتة الاسلامية .

وهنا تبرز الحاجة الملحة الى تفعيل دور التربية الاخلاقية وبشكل فعال وحيوي لحماية وتحصين الاجيال الناشئة ، وتقع المسؤلية مواجهة تلك التحديات وتحمل مواجهتها على عاتق التربية لما لها ارتباط مباشر بالناشئة وخاصة التعليم الثانوي ، عن طريق دورها المباشروالفعال في تكوين شخصية الطلاب واكتشاف ميولهم وما يتمتعون به من مواهب واتجاهات وقيم واكتسابهم المهارات اللازمة والظرورية لمواجهة تلك التحديات ، وعلية فان هذا البحث يسعى تسليط الضوء على ابراز دور التعليم الثانوي واهميتة في التاكيد على التربية الاخلاقية في ضوء التحديات المعاصرة عن طريق المؤسسات التربوية التعليمية وصولا الى مقترحات وتوصيات من الممكن ان تسهم في تعزيز دور التربية الاخلاقية في المدارس الثانوية .

الأخلاق (جمع خُلُقُ) والخلق هي مجموعة من القيم والمبادئ التي توجه سلوك الإنسان وتحدد ما هو صحيح وخاطئ. وهي السجايا والصفات الداخلية للنفس الإنسانية التي تدفعها إلى التصرف بطرق معينة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دون الحاجة إلى تفكير أو روية، وقد تكون فطرية أو مكتسبة بالعادة والتدريب، وتنقسم إلى أخلاق حسنة وأخرى سيئة بناءً على جودة الأفعال الناتجة عنها.

ووفقاً للفلسفة الليبرالية فهي منظومة قيم يعتبرها الناس بشكل عام جالبة للخير وطاردةً للشر وهي ما يتميز به الإنسان عن غيره. ويمكن اعتبارها شكل من أشكال الوعي الإنساني كما تعتبر مجموعة من القيم والمبادئ تحرك الأشخاص والشعوب كالعدل والحرية والمساواة بحيث ترتقي إلى درجة أن تصبح مرجعية ثقافية لتلك الشعوب لتكون سنداً قانونياً تستقي منه الدول الأنظمة والقوانين. وهي السجايا والطبا ع سوالأحوال الباطنة التي تُدرك بالبصيرة والغريزة، وبالعكس يمكن اعتبار الخلق الحسن من أعمال القلوب وصفاته. فأعمال القلوب تختص بعمل القلب بينما الخُلُق يكون قلبياً ويكون ظاهرا أيضا.

والأخلاق هي دراسة، حيث يقيم السلوك الإنساني على ضوء القواعد الأخلاقية التي تضع معايير للسلوك، يضعها الإنسان لنفسه أو يعتبرها التزامات ومبادئ يمشي عليها وأيضا واجبات تتم بداخلها أعماله أو هي محاولة لإزالة البعد المعنوي لعلم الأخلاق، وجعله عنصرا مكيفا، أي أن الأخلاق هي محاولة التطبيق العلمي، والواقعي للمعاني التي يديرها علم الأخلاق بصفة نظرية، ومجردة. والكلمة الإنجليزية للأخلاق « «Ethicمستخلصة من الأبجدية اليونانية «ἠθεα» (إيثيه) أي «عادة». وتكون الأخلاق طاقما من المعتقدات، أو المثاليات الموجهة، والتي تتخلل الفرد أو مجموعة من الناس في المجتمع.

والديونتولوجيا –من الجذر اليوناني «δέον» (ديون) أي «ما يجب فعله» و«λογία» (لوغيا) أي «العلم»– أو علم الواجبات مفهوم يستخدم كمرادف للأخلاق المهنية، فيختصّ هذا المجال بالواجبات ويحكم على الفعل راجعاً إلى القواعد والقوانين.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المطلب الاول

مشكلة البحث :

مع التقدم والتطور والحداثة تزداد الحياة تعقيد وتشابك ، اذ أصبح هذا التعقيد صفة ملازمة للتطور في الحياة الطبيعية المعاصرة ،ولان العملية التربوية عملية معاصرة للحياة فأنها كذلك تزاد تعقيدا ، وبالتالي تعكس على التربية اذ انها لا تنحصر في مجال التعليم والمعلم بل تتشعب وتتعدى ذلك الى جميع مجالات الحياة ، حتى نجد المجال التربوي يدخل في جميع القطاعات والمجالات للمجتمع كبرشانة . لذلك نجد اليوم في عصر التطور والتقدم ان المهتمون في المجال التربوي يتحدثون عن دور المؤسسات التربوية والاسرة والاعلام والتجارة والمسجد في العملية التربوية والدور الذي يقوم به ، فالتربية أصبحت لها منافذ عديدة بالإضافة الى المدرسة والبيت (نشابة ، 1993 :13–16)، ونظرا للتطور التكنولوجي وثورة الاتصالات والمعلومات التي شهدتها دول العالم ، شهد المجتمع العراقي في السنوات الاخيرة تغيرات عدة في كافة مجالات الحياة ، إذ تغيّرت فيها حياة الإنسان تغيراً لم يُسبق له مثيل في أي فترة وذلك بسبب مجموعة عوامل داخلية وخارجية كالحروب والاحتلال وسياسة سهولة الانفتاح المفاجئ على جميع دول العالم والتطوّر التكنولوجي السريع ، إذ نتج عن ذلك عدة وظواهر سلبية واضحة على كافة مفاصل الحياة سميت بالتحديات

وأصبحت من القضايا المهمه التي زرعت في المجتمع تشتتاً ومن ثم خللاً في استقراره الاسري والنفسي والاجتماعي ، وإن هذه التحديات قد ازدادت بسبب هيمنة دول الغرب اقتصادياً وسياسياً وفكري واعلامي وثقافي ، أدى إلى خلق قيم ومسارات جديدة وانماط دخيلة لم يكن للمجتمع عهد بها ، واستهدفت القيم الاخلاقية الاسلامية في محاولة جادة لهدم ترابط الاسرة والمجتمع الاسلامي بالخصوص ، وإضعاف الالتزام الأخلاقي للأفراد للهيمنة والسيطرة على المجتمع الضعيف اخلاقياً بسبب انعدام المسؤلية لديهم ، لذلك نجد ضرورة التعرّف على بعض التحديات لأجل مواجهتها بالقيم والاخلاق الأصيلة بما يحقق نهوض المجتمع ومواكبة تطلعاته في التقدم الحضاري (الحروب ، 2016: 3) ، وهناك الكثير من الافراد يرون انه بسبب هذه التحديات اصبح هناك اختلال في الالتزام الأخلاقي جعل العديد من الناس يتأثرون باتجاهات

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لم تكن موجودة او مقبولة سابقاً ، فأصبحت الرفاهية المادية معياراً وقيمة يتقدّم على معايير قيمية أخرى مثل الاخلاق الحميدة و الصدق والأمانة ، كما اصبح التقرب من الجهات العليا في السلطة معياراً للوجاهة يُذكر قبل الانسانية والنزاهة ، وتغيّرت العديد من قيم التكافل الاجتماعي والإخلاص والامانة والمشاركة في سلوك الطبقات العامة من أبناء المجتمع ، وقد حلّت محلها منظومات قيمية جديدة مبنية على تقييم إيجابي للنصب والغش والاحتيال والكذب ترقى الى ان تكون قيماً سلبية جديدة ، وهنا اصبح الاختلال واضح بين المنظومات النظرية التي تتحدث عن القيم العليا والمُثل وعدم القبول للعديد من الممارسات الانحرافية الدخيلة على مجتمعنا العربي الاسلامي، وبين الواقع الجديد الذي تُمارس فيه مثل تلك الأفعال والسلوكيات الغير مقبولة على نطاق واسع في المجتمع(وزارة التخطيط : 2014: 73)

وهنا نجد ان الاخلاق شغلت جزاء كبيرا في تأملات الفلاسفة واصبح مفهوم الاخلاق سمة ملازمة لأي فلسفة كانت قديمة ام حديثة ، وتبلور مفهوم التربية الاخلاقية من علم الاخلاق حيث توصلت العلوم التربوية ومفكريها الى ان الاخلاق تنمي وتطور في حياة الانسان اذ كشف وعرف هذا المجال بالتربية الاخلاقية ، وتعتمد التربية الاخلاقية من حيث تنميتها وتنشئتها في نفوس الناشئة من الاساليب التي يمارسها المعلمون والمدرسون في التربية بالاضافة الى اساليب الاسرة في البيت ، ومن هنا جاءت استخدام الاساليب في المؤسسات التربوية ومن قبل العاملين فيها على التعامل بالاساليب اخلاقية الفضيلة (البخاري :68)، وان التوازن والشمول في استخدام في استخدام التربية الاخلاقية يحقق استجابة المتعلمين والابناء لتعلم القيم، وتعد الاخلاق من اهم القيم المعنوية في حياة البشر ومن اهم المقومات الحضارية والاسس الانسانية التي اكد عليها الاسلام وجميع الديانات السماوية ، وان المدرسة ليست فقط مكان لكسب التعليم وتحصيل المعارف فحسب اما الى جانب ذلك مكان يكتسب فيه المتعلم القيم التي تصقل شخصيته وتشذبها وتحدد سلوكياته الحالية والمستقبلية حيث يقع على عاتق المدرس الجزء الاكبر من اكتساب التربية الاخلاقية الايجابية وتنميتها من اجل حمايته من السلوكيات الخاطئة والمنافية للأخلاق(النوى،2012: 123) ، ومما يؤكد على دور المعلم في المرحلة الثانوية هو مايتعرض له الطالب من تحدي خاص في هذه المرحلة الحرجة من حيات ،حيث اكد على ان المرحلة الثانوية تعد من اهم المراحل في حياة المتعلم نظراً لقربه من اكتمال الشخصية، وتبني الشخص انظمة معيارية سلوكية تجاه المواقف الحياتية وهذه الانظمة تعتمد على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خلفيته وقيمه الاخلاقية التي يؤمن بها (عبد العليم،2021: 785) ، وهذا ما جاءت بيه دراسة (الذروي،2006) اذ توصلت نتائج الدراسة عن تباين رغبة بعض المعلمين المرحلة الثانوية في التزام طلابهم بالأخلاق الاسلامية وعدم اتباع الاساليب المحققة لها(الذروي2006: 112).

ويوخذ بنظر الاعتبار ان سبب تمرد افراد المجتمع الواحد على القيم المجتمع الذي يعيش فيه هوعدم قدرة ذلك المجتمع على احتواء افرادة وعدم حثهم على تطبيق ما يؤمنون بة والاكتفاء بجعل القيم مجرد اشعارات فقط ، والذي بدورة ترك اثارسلبية ومردود عكسي على الوضع الاجتماعي والاخلاقي لديهم ، اذ ان كثيرا من المشكلات الاخلاقية والازمات المجتمعية ماهي إلا نتيجة عدم الموازنة والخلط بين الموروثات من القيم المثالية التي وضعها المجتمع لافراده وبين ما يعيشة الفرد في الواقع المعاصر الذي يهمل الاخلاق الأسلامية عامه والقيم خاصة وبدورة ادى الى حدوث ازمة اخلاقية في صفوف المجتمع (العيساوي ،2014: 2) ، واسفرت دراسة (الراجحي،2015) عن تباين في استخدام اساليب التربية الاخلاقية حيث توصلت الدراسة الى اعمال بعض الاساليب كالموعظة والترغيب والترهيب واهمال بعض الاساليب مثل الثواب والعقاب وضرب المثل والقصة (الراجحي،2015 :113) ، واشارت دراسة (محمد،2020) التعرف على مستوى ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لأدوارهم في تنمية قيم المواطنة لدى طلبتهم من وجهة نظرهم وبلغ عدد العينة (160) طالب وطالبة واسفرت نتائج البحث الى وجود فروق ذات دلالة احصائية لصالح الاناث (محمد،2020: 307) ، واشارت دراسة (الشهري،2009) والتي هدفت التعرف على مدى اسهام معلم الثانوية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة دراسة ميدانية واسفرت النتائج الى ان العولمة تهدف الى تذويب الشخصية والاخلاقية لدى الفرد واوصت الدراسة بأهمية تدريب المعلمين خلال الندوات على كيفية التعامل مع هذه التحديات(الشهري،2009: 308).

مما تقدم نرى ان الاسرة والبيئة التعليمية اصبحتا معاً في مواجهة العديد من المشاكل والتحديات التي تخطف الابناء من الاسرة والمجتمع بسبب التطور التكنولوجي وسهولة التواصل والانفتاح على جميع دول العالموسهولة الاستعمار الفكري ، وكثرة المغريات والملذات التي تشتت انتباه االاجيال القادمة عن تحقيق اهدافها السامية والنبيلة ، والعيش في حالة من التشتت والضياع وطمس الهوية ، لذلك وجب على التربية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الحديثة ان تركز وتهتم بغرس القيم وانماء العقل اكثر من اهتمامها بتلقين المعرفة وتحصيلها وان تضع تكوين اخلاق المتعلم على راس اولوياتها لحمايتهم من الضياع في اساليب الغزو الفكري الموجهه نحو ابناءنا .

اهمية البحث :

تُعد التربية الاخلاقية عنصراً مهماً في بناء العلاقات بين أفراد المجتمع ، لأنها تهذب النفس وتطهر القلب وتعكس ثقافة الأفراد وهي أساس كل نشاط إنساني ونظام متكامل شامل تعتمد عليها جميع العلاقات الإنسانية وأشكالها ، وإن الاخلاق تُسهم في بناء الشخصية الإنسانية للفرد بناءاً قيمياً تحدد دوره في كافة جوانب الحياة وتشكل إطاراً مرجعياً لبناء الشخصية السوية ، وللاخلاق الاثر البالغ في تحديد الخير والشر أو الحسن والقبيح وتمكن الفرد من معرفة نوايا الاخرين في التعامل معه ، اذا انها تشكل المعيار الاساسي للحكم على سلوك الفرد (عيسى ، 1984 : 49) ،ونتيجة للتحولات والتغيرات العالمية سواء كانت اقتصادية ام سياسية ، اجتماعية ام ثقافية في العقد الاخير من الزمن ، نجد ان التحديات الاخلاقية من اصعب التحديات التي تعرض لها عالمنا العربي لخطورة تلك التحديات اذ انها تمس كافة الاصعدة في المجتمع وتؤثر تاثيراً كبيراً على ركائز ذلك المجتمع في ظل منهج العولمة وسيطرتها على كافة شعوب العالم ، ومايمر به المجتمع العراقي من تحديات وهجمات فكرية ما هي إلا محاولات وافكار شرسة لزعزعة أمن المجتمع ولاقتلاع الأمة الاسلامية والعربية من جذورها وطمس الهوية العربية واستهداف الثقافه الاسلامية وفكرها ومنهجها والانحراف عن تعاليم الاسلام عن طريق اختراق التربية فكراً و منهجاً ، وإدارةً جيل ناشئ من المتعلمين وتوجيههم فكريا نحوالانحراف و والتخلف والإحساس بالضعف والتدني انطلاقا من مبدأ أن ضياع التربية والتعليم هو ضياع لسمات وتاريخ شعب بل ضياع لامة باكملها (فهد : 2013 , 1) ، وهنا تكمن اهمية البحث الحالي من اهمية الفئة المدروسة وهم طلاب المرحلة الثانوية لانهم يمرون بأدق مرحلة في حياتهم وهي مرحلة المراهقة وهذه المرحلة يتعرض الطالب فيها لتغيرات جسمية وعقلية وانفعالية والتي تؤثر بشكل او باخر على سلوكه وتصرفاته كما ان التعليم في هذه المرحلة يعد نقطة تحول مهمة في حياة الطلاب لأعدادهم للحياة الجامعية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

واشارالعديد من الدراسات الى ذلك فقد اشار (الماروي،2018)في دراسة والتي هدفت الى التعرف على دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الاخلاقية لدى طلابهم واظهرت النتائج الى عدم وجود فروق ذات دلالة احصائية حول دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الاخلاقية (الماروي ، 2018: 307)، وكذلك واجرى كل من ((Lodhi .Ms Siddiqui 2014دراسة هدفت التعرف على اتجاهات المدرسة نحو اكساب الطلاب القيم الاخلاقية على عينة بلغت (200) طالب من طلاب المرحلة الثانوية واظهرت النتائج ان غالبية الاستجابات كانت ايجابية وعدد قليل من الطلاب لم يتعلموا القيم الاخلاقية في المدرسة ((Lodhi .Ms Siddiqui 2014:309، كما اشارت دراسة (حسين،2010) التي هدفت الى الكشف عن درجة ممارسة معلم المرحلة الثانوية لأساليب التوجه الخلقي وباستخدام المنهج الوصفي التحليلي واظهرت النتائج ان الاساليب المستخدمة حصلت على درجات مرتفعة (حسين،2010:115) واشارت دراسة (الراجحي،2015) والتي هدفت الى التعرف على اهم الاساليب التربية الخلقية المستخدمة مع طالبات المرحلة الثانوية واسفرت النتائج الى ان الاساليب الاربعة المستخدمة ادت الى نفس النتائج(الراجحي،2015: 115) .

فضلاً عن إن الالتزام بالقيم الاخلاقية وجعلها ركيزة اساسية لبناء شخصية الفرد يهدي الفرد إلى الصحة النفسية والاستقامة و يشيع فية روح التسامح والرضى عن الذات ويريح النفس من شرورها فينعكس تاثير ذلك إيجابياً على علاقاته مع الآخرين وبالتالي تمد ثقافة المجتمع بعناصرالقوة لبناء مجتمع سوي ، أما الممارسات السلوكية الخاطئة التي تتناقض مع القيم الاخلاقية فتؤدي إلى عدم شعورالفرد بالرضا وانعدام الشعور بالامان وهدم بناءه النفسي والأسري مما يساعد على تهيئة الظروف لإنشاء مجتمع مريض يُعاني من انحرافات سلوكية واضطرابات نفسية عدة (محمد، 2013: 66)

وللتربية الاخلاقية الآثار الرئيسة في تهذيب أخلاقيات الفرد وبناء شخصية سوية متزنة السلوك تعزز السلوك الايجابي وتقاوم الانحرافات السلوكية وتتجنب سلبياتها عن طريق الرضا عن النفس والصدق التسامح والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والإيثار والتعاون مع الاخرين ، تحقق التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع الذي يعيش فية ، فالاخلاق هي تاج العلوم وعنصر من عناصر الثقافة الاساسية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

لبناء اي مجتمع ، فهي المحدد لسلوك افرادة ونشاطهم الاجتماعي(الرشيد ، 2000: 19) ، كما وإن مسؤولية إعداد الطلبة والأرتقاء بمستواهم العلمي والاخلاقي من المهام السامية التي تضطلع بها المؤسسة التربوية التعليمية وفي مقدمتها المرحلة الثانوية التي تعتبر من اهم مراحل تكون شخصية الفرد لتوجيهم وفق أهداف المجتمع المحددة التي تنمّي شخصياتهم في الجوانب الاخلاقية والتربوية والمعرفية(الأشقر، 1995 : 8)

كما اشار (عبد مولى ،2021) الى انه بوجود عالم يتسم بالتطور التكنولوجي السريع والتغيرات الثقافية الاجتماعية اصبح هنالك الحاجة الماسة لتربية الاجيال على القيم الاخلاقية التي تضمن التعايش السلمي والتفاهم بين الافراد والمجتمعات والتربية الاخلاقية ليست مجرد مجموعة من القواعد التي يتعلمها الفرد بل هيه عملية تنموية مستمرة ، تهدف الى تكوين شخصية متوازنة ومسؤولة تتسم بالوعي الاخلاقي وتقدر القيم الانسانية وما يتعرض له طالب المرحلة الثانوية في فترة المراهقة من تغيرات يصاحبها احتياجات منها :

الحاجة الى التقدير .

الحاجة الى الارشاد والنصح.

الحاجة الى الاستقلالية .

الحاجة الى الاستيعاب الاجتماعي (عبد مولى،2021: 124).

وعلى الرغم من اهمية التربية الاخلاقية الا انها تواجه العديد من التحديات في العصر الحديث ومن ابرز تلك التحديات ، التأثير السلبي لوسائل الاعلام و التغيرات الثقافية والاجتماعية وغياب القدوة الحسنة والعولمة والضغوط السياسية والاقتصادية(عابدين، 2001: 546).

اهداف البحث :

يهدف البحث الى تحقيق مايلي :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التعرف الى الاطار المفاهيمي للتربية الاخلاقية .

التعرف الى التحديات المعاصرة التي تواجة التربية الاخلاقية .

التعرف على دور التعليم الثانوي في التاكيد على التربية الاخلاقية,

منهج البحث :

لتحقيق اهداف البحث ونظرا لطبيعة البحث فقد تم استخدام المنهج الوصفي باعتبارة المنهج الاكثر ملائمة لموضوع البحث والمفاهيم والمفردات النظرية التي تضمنها البحث ، وقد ظهر ذلك في التنظير لمفهوم التربية الاخلاقية واهميتهاواساليبها واهدافها والنظريةالتي فسرت التربية الاخلاقية وكذلك التعرف على التحديات المعاصرة واهدافها وانواعها ماهوودور التعليم الثانوي في التاكيد التربية الاخلاقية في ظل التحديات المعاصرة.

حدود البحث :

البحث الحالي للعام الدراسي 2024_2025 في استعراض مفهوم التربية الاخلاقية واهميتها واساليبها مع التعرف على التحديات التي معاصرة لها وماهو دور التعليم الثانوي في التاكيد على التربية الاخلاقية في ظل تلك التحديات

تحديد المصطلحات:

1-التعليم الثانوي: ويقسم الى مرحلتين

التعليم الثانوي(المتوسط): هي المرحلة التي تستقبل التلاميذ الذين اكملوا المرحلة الابتدائية ويكون التعليم فيها (ثلاث سنوات) وسميت بالمتوسطة لانها تتوسط مرحلتين مهمتين الابتدائي والاعدادي ويتم فيها توجة الطلبة نحو الحياة واتخاذ القرارات الخاصة بمستقبلهم (وزارة التربية ، 2009 : 21).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التعليم الثانوي (الاعدادي) : هي المرحلة الدراسية التي تلي المرحلة المتوسطة ويكون المعدل المتحقق للطالب في نهايتها اساس دخولة التعليم الجامعي ، وتهدف هذة المرحلة الى تمكين الناشئة من مواصلة تطور شخصياتهم وبناءها وتنمية معارفهم بالعلوم وتطبيقها (وزارة التربية ،2009: 21) .

2- التربية الاخلاقية :

عرف التربية الاخلاقية كل من :

1-هي مجموعة من القيم الموجهة لسلوك الطفل لتحقيق اهدافة في الحياة (يالجن ،2002: 54) .

2- هي عملية تكيف الفرد مع القيم التي تحظى بالتقدير في المجتمع وممارسة الصحيح منها والابتعاد عن الخاطئ من السلوكيات التي تمارس ضمن القواعد والمبادئ التي يقبلها المجتمع لأفراده (ناصر ،2006: 577).

3-هي مجموعة من القواعد والمعايير المنظمة للسلوكيات ولها دور كبير في الشخصية ويمكن اكتسابها عن طريق التربية الاسلامية بوصفها اخلاقا انسانية تتوافق مع الفطرة وتنظيم علاقة الفرد مع غيره (الهجهوج، 2013 :305).

التعريف النظري : تبنت الباحثة تعريف (ناصر ،2006) تعريفاً نظرياً للبحث

3- التحديات المعاصرة :

1-محاولات الغربيين ومن سار على نهجهم معارضة ومنازعة ومغالبة الاتجاهات الإسلامية المعاصرة في مبادئ الشريعة و العقيدة والقيم الاخلاقية والاداب الاجتماعية والحضارية (يالجن، 1991: 9).

2-وعرفها رأفت الجديبي أن التحديات المعاصرة هي : " إشكالية وثغرة تواجه الأمة نابعة من داخلها نتيجة تخلخل قيم المجتمع ، وضعف تمسكه بعقيدته ، أو موجهة من جهات خارجية للسيطرة عليها واستلاب هويتها الثقافية والحضارية وجعلها تابعة لها، وفي كلتا الحالتين تحتاج الى مواجهه وحل "(الجديبي، 1431: 37).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3-عرفتها الحروب بانها هي مجموعة ظواهر السلبية والأزمات والمتغيرات العالمية كالازمات والحروب والعولمة ظهرت خلال القرن الحالي فجعلت الفرد والمجتمع عامةً يعيشون أنماط من الحياة جديدة ودخيلة بهدف تغيير واقع حياتهم ولكنها تتطلب الوقوف أمامها ومواجهتها بالاخلاق والاسس والقيم الإسلامية (الحروب ، 2016: 16) .

التعريف النظري : تبنت الباحثة تعريف (الحروب ،2016)تعريفاً نظرياً للبحث .

دراسات سابقة :

1-دراسة (الخياط ،2015): (دور التربية الاسلامية في مواجهة التحديات المعاصرة على منظومة القيم لدى الشباب :دراسة تحليلية)

هدفت الدراسة الى معرفة التحديات المعاصرة وماهو تاثيرها على القيم الاخلاقية لدى الشباب،وكذلك ابراز تلك التحديات التربوية والاجتماعية التي تؤثر على النظام القيمي لديهم ، ماهو دور التربية الاسلامية الوقائي والعلاجي في التصدي لتلك التحديات ، وتم استخدام المنهج الوصفي الاستقرائي في هذه الدراسةوالتي توصلت الى عدد من النتائج منها: هنالك ازمة في منظومة القيم يعيشها المجتمع العربي المجتمع العربي ادت الى فقد الثقة بالهوية العربية الاسلامية ، بالاضافة الى انتشار العادات الغربية الدخيلة على المجتمع العربي وتراجع الاخلاق الفاضلة العربية الاصيلة وضعف في منظومة القيم السامية ، واوصت الباحثة بمجموعة من التوصيات لرفع منظومة القيم الاخلاقية لدى الشباب منها : التمسك بالقران الكريم والسنة النبوية الشريفة والمحافظة على هويتنا الاسلامية الصحيحة ، ونبذ القيم السلبية وتزويد الشباب وتشجيعهم على القيم الايجابية وزيادة المعرفة لديهم حول تلك القيم الايجابية ، تعريف الشباب بالقيم الايجابية وتعزيزها في النفوس عن طريق المدارس والمناهج الدراسية ووسائل الاعلام ، التركيز على القدوة الحسنة عن طريق ابراز دور المعلمين الاخلاقي في المدارس والمؤسسات التعليمية والجو المدرسي بشكل عام .

2- دراسة (العيد ، 2018) : (التربية الاخلاقية بين الاسلام والعولمة)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هدفت الدراسة الي التعرف على العولمة ومامدى تاثيرها بجوانبها المختلفة على اخلاق الفرد والمجتمع على حد سواء ، وماهو موقف الاسلام من ذلك التاثير ، وبيان سمة الاخلاق الاسلامية وبانها اخلاق عالمية عامة ، واعتمد الباحث على المنهج الالوصفي ، وكانت ابرز نتائج الدراسة : ان العولمة تؤثر تاثيرا سلبيا على اخلاق المراهقين والناشئة وان كانت لها بعض التاثيرات الحسنة في بعض الجوانب لكن غالبية ذلك التاثير ينصب في هدرالاخلاق الفاضلة وتذوبيها في اخلاقيات المهن التي تكون غالباص فقدت الكثير من اخلاقياتها الدنيا وزينتها بتاثير العولمة ، وفقدان الصلة بالله .

3- دراسة الكبيسي (2008) :(الفكر الإسلامي في مواجهة التحديات الفكرية المعاصرة)

هدفت الدراسة الى التعرّف على ما يواجه الفكر الإسلامي من مجموعة التحديات معاصرة على المستوى الداخلي والخارجي اعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي التاريخي لجمع البيانات وتحليلها وتوصلت الدراسة الى عدد من النتائج ابرزها :هنالك امل بالمفكرين العرب الذين يفهمون روح الرسالة الاسلامية، وان للمفكرين الثقة العالية بالله عز وجل وان المستقبل لصالح الفكر الاسلامي ،وأن العالم الغربي والشرقي يعيش أزمة اخلاقية تظهر آثارها على مجتمعه المنفلت وتنعكس على اجيالهم وانتشار الجريمة المنظمة والقلق النفسي والاضطراب الفكري ، وأن الأمة العربية لا يمكن أن تتحد فيما بينها تحت أي شعار أو فكر أو نظام ما لم يكن الإسلام هو الدافع باعتباره الموجه الروحي للقلوب والعقول معاً . واخيرا ان تلك التحديات لن تنتهي فالصراع بين الحق والباطل باقٍ الى قيام الساعة.

المبحث الثاني:

الاطار المفاهيمي للتربية الاخلاقية :

مفهوم التربية الاخلاقية :

بين الغزالي ان الاخلاق ماهي الا هيئة راسخة في نفس الانسان وان هذة الهيئة تصدر عنها الافعال بكل سهولة ويسر دون حاجة الفرد الى التفكير والانتظار ، ومن الممكن ان تصدر عن هذة الهيئة نوعين من الافعال : منها ماهو يتناسب مع الشريعة وتكون جميلة فعلا ومضموناً وتسمى هيئة الخلق الحسن ، ومنها

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ماهو ينافي الشرع والتفكير الحسن وتكون مصدر للافعال القبيحة وتسمى هيئة الافعال القبيحة (الغزالي ، 1423: 46).

" اذاكانت التربية تتناول أساسًا جوانب الطبيعة الإنسانية فإن من مشتملات الطبيعة الإنسانية الاستعداد الأخلاقي أو الحاسة الأخلاقية ، وكلما كانت الأمور التي يراد التنشئة عليها والتربية بها قوية الصلة بالطبيعة الإنسانية كانت أسهل على التربية ، ويكون مجالها أوسع في ميدان التربية ، والحاسة الأخلاقية كالحواس الأخرى المغروسة في الطبيعة البشرية ، يستحسن بها الإنسان بعض الأفعال ويستقبح البعض الآخر ، فهي استعداد فطري في الإنسان "(يالجن ، 1986: 292).

واوضح العيد بان الاخلاق هي سعي الفرد منذ تميزه العقلي الى ان يصبح مكلفا ثم شاباً في الوصول الى مجموعة من االسلوكيات والافعال والفضائل الوجدانية والعمل بها وجعلها نمط للحياة الكريمة (العيد ، 1426: 7).

والتربية الاخلاقية تشير الى الجهود المبذولة من اجل تنمية القيم الاخلاقية في نفوس الافراد وتعزيز الفضائل الانسانية مثل الصدق والامانة والتعاون والعدالة والاحترام ، ومن خلال التربية الاخلاقية يتعلم الافراد كيف يتعاملون مع مواقف الحياة المختلفة بوعي اخلاقي عال وكيف يلتزمون بالقيم الانسانية عن طريق تعزيز الانضباط الذاتي ، بناء مجتمع متماسك ،وتحسين العلاقات الانسانية وحماية المجتمع من الجريمة واخيرا تعزيز الهوية الوطنية والدينية ، وتعتبر التربية الاخلاقية عملية متكاملة يجب ان تبدء في سن مبكرة وتساعد على غرس القيم بشكل فعال .

اهمية التربية الاخلاقية في المدارس :

من اهم جوانب بناء الشخصية هو الجانب الاخلاقي اذ انه يشمل المعايير السلوكية والقيم والمثل العليا والعادات والتقاليد ، اذ تلعب الاخلاق دورا مهما في حياة الفرد والمجتمع ، فهي الموجة الرئيسي والضابط لسلوك الفرد ، والعامل الرئيسي في الحصول على التوافق النفسي والاجتماعي (داغستاني ، 2010) ، ولكون مرحلة الثانوية مرحلة بناء الشخصية نجد المراهقون في امس الحاجة الى اعداد خلقي تربوي مدرسي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الى جانب البيت من شانة ان يجعل الخلق الحسن لديهم مثل (العفة والمروءة والصدق والوفاء والعدل والامانة والشجاعة) عادات دائمة مستمرة في سلوكهم ، ويجعله نافرا للخلق السيئ مثل (قلة الحياء والخيانة والكذب والظلم)(نظمي ، وابو دف ، 2000:26).

ويلخص(عديل ،2021) اهمية التربية الاخلاقية في المدرسة كالاتي :

توعية الطلاب تربوياً ومساعدتهم لاكتساب سلوكيات ايجابية سواء كانت بشكل فري او جماعي.

التطبيق العملي للمفاهيم والافكار والمعلومات التي يكتسبها الطلاب في المدرسة عن طريق تحويلها الى سلوكيات.

تعليم وتدريب الطلاب على العبادات والمعاملات الطيبة واستمرار العمل بها مع الناس.

غرس القيم الاخلاقية السامية في نفوسهم كالحب والاحترام وحب الخير والصدق والتسامح وغيرها الكثير من القيم.

وتثقيفهم للمحافظة على الصحة العقلية والنفسية والبدنية.

متابعة سلوك الطلاب والقضاء على السلوك السيئ مثل العدوان والحقد والغيرة والخيانة والسرقه ان وجدت.

تعزيز الثقة بالنفس وبناء شخصية مميزة للطالب.

تنمية وتعزيز وتشجيع قدرات الطالب ومهاراتة لجعلة عضواً فعالا في المجتمع .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

خصائص التربية الاخلاقية :

اولا: الشاملة وعامة :

تميزت الشريعة الاسلامية عن باقي الشرائع السماوية بشمولها لكافة جوانب الحياة البشرية في ادق التفاصيل ، طبقاً لقواعدها ومنهجها ومبادئها السماوية التي نظمت وعالجت حياة الفرد من الولادة وحتى الممات في كل ماينفعة في الحياة الدنيا وحسن ثواب الاخرة ، والتي تستمد تعاليمها وقوانينها من الايات المحكمات في القران الكريم ومايحتوي كتاب الله من اعجاز رباني في ربط كل حياة الانسان بمخزونة الاخلاقي وكيفية تعاملة في كافة جوانب الحياة ، فهو يحصل على الحياة الطيبة وثواب الاخرة عن الاستقامة وفعل الخير والشكر على عطايا الله عند النظر الى ابداع خلقة وماسخر لهم وحسن الموعظة وجزاء الاحسان بالاحسان كلها من التربية الاخلاقيه القرانية التي تحث الفرد على الاستقامة للعيش الرغيد ، وان التربية الاخلاقية تظهر في كتاب لله سبحانة وتعالى باجمل صورة في تداخل معاني الايات الكريمة باعجاز قراني فريد عند ربط كل عمل اخلاقي وفضيلة سوية برضا الله ، مع بيان تباين الناس في تفكيرهم واختلاف قدراتهم العقلية او خبرات الازمنة السابقة او الازمنة التي يعيش فيها الفرد وكيفية تغيير افكارة والتجاهات التي يؤمن بها ومنزلة كل ذلك لدى الله سبحانة وتعالي ، واوضحت الشريعة ايضا شمول هذة المبادئ والمعاملات الاخلاقية لكافة التعاملات التي يقوم بها الفرد سواء كانت من الانسان للانسان او من الانسان للحيوان في ضوء الرحمة والتراحم التي نص عليها القران الكريم ، وتعميم صفة حسن الخلق والفضيلة لكافة التعاملات الانسانية طلباً لرضا الله سبحانه وتعالى فالشؤيعة الاسلامية شاملة في توجهاتها عامة في تعاملاتها الاخلاقية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثانياً:المصداقية :

ان العلوم الاجتماعية التي وضعها الانسان عن طريق العلماء والمفكرين ماهي إلا اجتهادات نسبية وأمور شخصية نصب في مصلحة واضعها او في مصلحة ذلك المجتمع الذي وضعت من اجلة ، والتي قد تصلح لمجتمع دون اخر او فرد دون اخر وهذا مانلاحظة في عدم ملائمة القوانين المجتمعية لدول لغرب مع عالمنا الاسلامي .

أما الاخلاق الاسلامية فهي صادقة لكل فرد وفي كل زمان ومكان تتناسب مع جميع البشر وصلاحيتها مدى الدهرلتحقيق السعادة في الدنيا والاخرة ، فالشرع الاسلامي الحنيف بنى مبادئة على موضوع صادق في اسبابه واثارة فالصدق هنا مطلق ثابت في المبادئ والتعاليم لكونها نزلت من الحق الخبير العليم ، وهذا خلاف مانجد في النظم التي وضعت من قبل البشر التي تخدم اغراض معينة وربما تزول بزوال الاسباب التي وضعت من اجلها او تتغير مع الزمن ، فالشريعه صادقة من المنبع الذي صدرت منه حيث يقول الله تعالى: (وَمَنْ أصدَق مِنَ الله حَدِيثاً) (النساء :87).

والصدق في التربية الاخلاقية نقصد بة حقيقة السلوك المتبع سواء في العمل او التعليم او المعاملة في موضوع ما وله ثلاث مقومات

المثل العليا: وهي اسماء الله الحسني وسيرة رسولنا الكريم محمد صلى الله عليه وعلى وآله وسلم التي يجب الاقتداء بها للحصول على مكارم الاخلاق والفضائل فهوراجعٍ لقوله تعالى: : (القد كان لكم فِي رَسُول الله أسوة حسنة لمن كان يرجو الله وَاليّومَ الآخِرَّوَذكرَالله كثِيرًا) (الأّحزاب : 21) .

علم الأسرار: حيث العلم بالغيب أن أصل اليقين والإيمان هو العلم بالغيب والمخفي الذي يربط بين العقيدة والأخلاق.

البصيرة وهي تنبع من من الصدق وإن كانت تختلف عنه في القوة ؛ اذ انها تختلف من فرد الى لآخر بحسب مايمتلك من الصدق. فهي ملكة ذاتيةليست لكل فرد بل يختص بها اصحاب البصائر من أهل الصدق.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثا: الكمال :

ان الشريعة الإسلامية تميزت بعدم الغموض والنقص لكونها كاملة المنهج ، .فكما تبين سابقا ان النظم التي يضعها الانسان قاصرة بقصورعقوله حيث تتغير بتغير العصر او السبب وظروفه أو تغيرتجاربه. والتشريعات الموضوعة من قبل الانسان لم تحقق غايتها من تنظيم لشؤون الإنسان مهما تميزت واستهدفت او دعت بمبادئ الحق أو العدل والكمال الذي تطمح له، أما الشريعة الإسلامية فهى كاملةفي كل جوانب الدين والدنيا ومالم يذكر بالقران او لم يتضح فكانت السنة النبوية خير دليل للشرح والفهم والتوضيح ، فهي الشؤسعة الصالحة لكل زمان ومكان لان المشرع هو خالق الاكوان ومدبر امورها ويعلم ماينفع الانسان ومايضرة في الدنيا والاخرة ، ولم يفارق نبي هذة الامه الدنيا الا عند اكتمال شريعة الله كاملةً لقولة تعالى (اليوم أكمَلت لَكُم دِينَكُمُ وَأتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لكم الإسلامَ دِينًا) (المائدة : 3).

رابعا: الثبات :

وهو أن تحقق الأخلاق الإسلامية السعادة والرضا للإنسان في كل وقت وزمان ومكان على مدى التزامة بالشريعة وان هذة النتائج لاتتغير بتغير الزمن او المكان كما يوعد يعطي فتلك المبادئ صالحة للبشرية جميعاً في حدود تفكيرة وتحقق القواعد السامية التي وضعت من اجلها والتي لاتخالف الحضارة الإنسانية وتطورها ولا تحيد عنها ولا تجري على نقيضها ولذلك يقول الله تعالى: (فَلَن تَجد لِسنَّت الله تَبديلا ولَن تَجِدّ لَسنَّتِ الله تَحويلا) (فاطر : 33)(البلادي ، 2018: 305-344).

أساليب التربية الأخلاقية:

تتعدد أساليب التربية الأخلاقية ومنها :

1 – أسلوب الموعظة الحسنة:

وهو من أكثر الأساليب المفيدة للمواقف التربوية الاخلاقية ولا يكاد يخلو منها اي موقف تربوي اذ انه ينص على اعطاء النصيحة الوعظ والارشاد للطالب من قبل المعلم او المدرس او المربي ، والتي تستمد افمارها من القران الكريم الغني بانواع متعدده من وسائل النصح والارشاد والحكم عن طريق الايات و القصص

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

القرانية التي تهدف الى تربية خلق الانسان وتقويمة ليصبح صالحا في ذاتة وصالحا مع الغير في تعاملة مع الجميع والعيش معهم بخلق حسن (القاضي، ٢٠١١، ١٧٢)

2- أسلوب القدوة الحسنة واتباعها

ان الاثر الذي يتركة القدوة الحسنة في نفوس من يتبعة هو اثر كبير عام شامل للكل يستطيع كل فرد من الناس على اختلاف مستوياتهم ان يتخذ شخص ما مثالا ويقلدة ويحاكي افعاله حتى وان لم يكن يفهمها وغالبا ماتكون بدافع الحب لذلك القدوة ومحاولة ان يصبح مشابها له سواء بالفعل او القول او الهيئة ، والقدوة الحسنة ذات اهمية بالغة على مستوى الجيل الناشئ وذلك لتأثرهم الكبير بالصحبة والاصدقاء ومحاولة التقليد المتماثل لهم ومحاكاة افعالهم نصاً (الصعيدي، ٢٠١٧، ٤١٥-٤٣٧).

٣- أسلوب الحوار :

ويعني اتباع الاسلوب العقلاني والمنطقي لمناقشة اي موضوع او قضية مطروحة امام الجيل الناشئ والاستماع الى اراءهم وافكارهم والابتعاد عن التزمت بالرأي والتعصب والانحياز ومحاولة طرح الافكار امام الجميع واتخاذ القرارات المناسبة وعدم ترديد المعلومات وبشكل اعمىوالاقتناع بالافكار دون الخوض في تفاصيلها ومدى ارتباطها بواقعهم الفردي والاجتماعي وان تكون تلك المناقشة والحوار بشكل جاد وعملي بناء والقاء الضوء على كافة ابعادة ومدى ملائمة الموضوع مع واقع الفرد والمجتمع (مرسى ،١٩٨٢: ١٢٥).

4- التعلم بالتجربة :

وذلك عن طريق محاكاة الفرد للتجارب التي تحدث امامه واتخاذ العبر منا او عن طريق القيام بالانشطة المدرسة من فعاليات او مسرحيات وتمثيلها امام الطلاب وجعل الاهل واقع من هذة الانشطة بالتعاون معهم للسماح للطلاب بالمشاركة فيها لتعزيز القيم الاخلاقية لديهم .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

4- استخدام القصص والحكايات :

وتعد من اولى وسائل تنمية القيم الاخلاقية لدى الفرد وقصص القران الكريم خير دليل على ذلك اذ تعد القصص والحكايات وسيلة معبرة ومفيدة لنقل القيم وبلورة التربية الاخلاقية وذلك عن طريق استخامها بشكل شيق وجذاب تتناسب مع العمر الذي تطرح امامه لتعزيز السلوك الاخلاقي .

دور الاسرة في التربية الاخلاقية :

تتعرض الأسرة المسلمة المعاصرة للعديد من المخططات الآثمة لاقتلاع جذورها الاسلامية تهميش دورها في تربية أبنائها تربية اخلاقية مسلمة وسيطرة الغرب على عقولهم ورغباتهم وتوجيه سلوكيات الابناء عن طريق سلسلة من الأساليب بعيدة عن الحروب والغزوات التي فشلت في القضاء على الدين الاسلامي في المنطقة عندها سلكوا أساليب وطرق جديدة للسيطرة على المسلمين بدون الخوض في معارك عسكرية ولكن بغزو عقلي فكري يصيب الأمة المسلمة بالانهزام الداخلي والانبهار بما لدى دول الغرب من تطور ومحاولة الذوبان في مجتمعاتهم وطمس الفكر الاسلامي التربوي الاخلاقي وهذا هو الهدف والغاية المراد تحقيقها لتسهل قيادتهم والسيطرة على العالم الاسلامي (الزهراني ،2008: 213) وقد اشار (الزهراني ،2008) الى ان الاسرة المسلمة لديها العديد من المسؤليات تجاة ابناءها منها :

١- المسؤولية الاجتماعية : تعد الأسرة هي البيئة الاجتماعية الأولى التي ينشأ الطفل في احضانها ويتفاعل مع افرادها من الاب والام والاخوان مما يكون له التاثير الأكبر في نموه الاخلاقي والاجتماعي والانفعالي اذ ان الأسرة تمثل النموذج الأول للجماعة الأولية وذلك لما تتميز به من علاقات ارتباطية و تعاون فيما بينهم ، وان المراحل الاولى للتنشئة الاجتماعية المبكرة للطفل تكون داخل الاطار الاسري فقط ، فعن طريق الاسرة يكتسب اولى مفردات اللغة والعادات والتقاليد والمعارفوالاتجاهات واساليب التعامل والحكم صحيح والخاطئ وكيفية إشباع حاجاته الأساسية وبناء أنماط سلوكه الى ان تتطور شخصيته المتمركزة حول ذاته إلى شخصية اجتماعية قادرة على التفاعل مع البيئة المحيطة به .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

٢- المسؤولية النفسية :من اهم مقومات بناء الفرد هو التمتع بالصحة النفسية الجيدة فتقدم الأسرة لأبنائها النمو النفسي السوي وخاصة في بداية السنوات الأولى من عمرة فالطفل في بداية نموة يعتمد على الأم بشكل كامل في الحصول على الحب والأمن والشعور بالطمأنينة وهنا نجد الدور الرئيسي للاسرة في تربية الطفل تربية اخلاقية مفهي المنهل الاول لجميع القيم والسلوكيات الايجابية التي يتعلم منها الطفلويتم ذلك عن طريق :

توفير بيئة ايجابية: بيئة مفعمة بالحب والاحترام وتقدير الذات ليشعر الطفل بالأمان والقبول وتسهم في بناء شخصية الطفل بطريقة امنه وصحية وتعزز من قدرته لتقبل وتبني القيم الاخلاقيةوالتعايش معها كمبدا للحياة الجيدة.

وضع الحدود وتبني القواعد : وذلك ان يضع الابوين حدودا واضحة وقواعد تربوية اخلاقية واجب الالتزام بها لجميع من في المنزل والتي تساعد في التوجيه الصحيح لسلوك الاطفال وتعزز من قدراتهم على فهم الفرق بين السلوك الجيد والسلوك الغير جيد

التعزيز التشجيع : تشجيع ودعم السلوك الاخلاقي الجيد عن طريق المكافآت المعنوية مثل المدح والثناءفي البيت وخارج البيت يعزز من السلوكيات الايجابية لديهم وتبني تلك القيم كطريق واضح في المستقبل .

3- المسؤولية الارشاد والتوجيهية: فالطفل يتعلم من توجيهات الأسرة وارشادهم له مستويات الثواب واين يقع ومتى يكون العقاب وماهي اسبابة وماهي واجباته تجاة نفسة اولاٍ وايضا واجباتة اتجاة اسرتة والاخرين وكذلك مالة وماعلية من حقوق في اسرتة .

4-مسؤولية الحماية : فالأسرة هي المسؤول الاول عن حماية ابناءها من الناحية الصحية والنفسية والتربوية والاقتصادية

5- المسؤولية التعليمية :اذ تكمن اهمية الاسرة في المتابعة الدائمة والمستمرة لتعليم ابناءها ومتابعة نموهم العقلي والتعليمي ومدى تطور أبنائها فهي المساهم الاول في تنمية القدرة على التفكر عند أبنائها ، فهي

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مطالبة اولاً مطالبة بتعليم أبنائها اللغة السليمة وقواعد وآداب الحديث والسلوك وفق نظامها الاجتماعي والثقافي ومعايير واتجاهات الاسرة والمجتمع معاً .(الزهراني ، 2008: 227)

النظرية التي فسرت مفهوم التربية الاخلاقية :

نظرية التربية الأخلاقية لـ إميل دوركهايم

إميل دوركهايم ((Émile Durkheim، عالم الاجتماع الفرنسي، وضع أسسًا قوية لفهم التربية الأخلاقية كعملية اجتماعية ضرورية لبناء وتماسك المجتمع. وفقًا لما ورد في كتابه "التربية الأخلاقية"، تستند الأخلاق إلى ثلاثة عناصر أساسية:

• الانضباط (:(Disciplineيعمل على كبح الدوافع الذاتية والأنانية، والتحكم في السلوك العدواني المرتكز حول الذات.

• الالتزام (:(Attachmentوهو الولاء والانتماء إلى الجماعة الاجتماعية، مما يعزز الشعور بالانتماء والمسؤولية تجاه الآخرين.

• الاستقلالية (:(Autonomyتشير إلى القدرة على اتخاذ القرارات الأخلاقية بنفسها وتحمل عواقب الأفعال واتخاذ المساءلة الذاتية .

من خلال هذه العناصر الثلاثة، يرى دوركهايم أن التعليم يساهم في نقل القيم الاجتماعية ويعيد بناء الروابط بين الفرد والمجتمع، مما يدعم الاستقرار والتنشئة الاجتماعية الإيجابية

نظرية التطور الأخلاقي لـ لورنس كولبرغ ((Lawrence Kohlberg

تُعد هذه النظرية من أبرز النظريات في التربية الأخلاقية الحديثة. حيث طور كولبرغ مراحل للتطور الأخلاقي عند الإنسان، مبينًا كيف ينتقل الفرد من التفكير الذاتي إلى التفكير المجتمعي والإنساني الأشمل.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المراحل الأساسية للتطور الأخلاقي:

1. المستوى ما قبل التقليدي (Pre-conventional Level):

• الطاعة والعقاب (السلوك يتحدد لتجنب العقوبة).

• المنفعة الفردية (التصرف بدافع المصلحة الشخصية).

2. المستوى التقليدي (Conventional Level):

• التوافق والعلاقات (التصرف لإرضاء الآخرين وكسب القبول الاجتماعي).

• النظام الاجتماعي والقانون (احترام القوانين والأنظمة بوصفها واجبة التطبيق).

3. المستوى ما بعد التقليدي (Post-conventional Level):

• العقد الاجتماعي والحقوق الفردية (القوانين مهمة لكنها قابلة للتغيير بما يخدم العدالة).

• المبادئ الأخلاقية الكونية (الالتزام بقيم عليا مثل العدل والحرية وحقوق الإنسان حتى لو تعارضت مع القوانين).

أهمية النظرية:

• تساعد على فهم كيف يتطور الحكم الأخلاقي عند الأفراد.

• تستخدم في المؤسسات التعليمية لتصميم مناهج تعزز التفكير النقدي والأخلاقي.

• ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتربية الأخلاقية المعاصرة لأنها تركز على تنمية الضمير الفردي والمسؤولية المجتمعية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

_التحليل النفسي : تبنى هذه النظرية على الفلسفة القائلة بان الانسان شرير بطبعه وان الانسان يعتبر حزمة من الدوافع على الكبار توجيها بالطريقة الصحيحة لتحقيق اهداف المجتمع ويكون ذلك من خلال تقمص الطفل لسلوك والديه ويركز فرويد على تطور الضمير والانا الاعلى بمعنى انه حتى يحصل الطفل على الثواب ويتجنب العقاب عليه ان يتعلم ان يفرد سلوكه الذي يحدده الوالدان ويصبح جزءا من الضمير الذي تتكون منه الانا الاعلى ، حيث تعمل كمنظومة للضبط الداخلي لدى الفرد الذي يحل محل الضبط الصادر عن الوالدين لذلك يعتبر فرويد ان الذات العليا هي الرادع الاخلاقي الداخلي للسلوك وهي واحدة من ثلاث انسقه او تركيبات للشخصية ، كما ركز فرويد على الخمس سنوات الاولى في حياة الطفل حيث يكتسب الفرد القيم من الوالدين ،وان النضج الاخلاقي يتمثل عندما يستطيع الفرد تكوين علاقة محبة صادقة مع الاخرين كما يتضح انه يعيش في وفاق كامل مع القيم السامية ، وان تعليم المبادئ السلوك ومعايير التصرف يشكل نواة العقل التربوي الاخلاقي لدى الفرد كما اشار لها فرويد منذ تكوين شخصية الطفل خلال المراحل الاولى من حياته وان البعد الاخلاقي يشكل ركنا اساسيا في العملية التربوية وهي ضرورية من اجل جودة البيئة التعلمية وانه من الصعوبة الفصل بين التربية والاخلاق (ناصر،2006: 597).وان اساس النمو الخلقي لا يعتمد اساسا على النمو العقلي وانما يشمل ايضا الرغبات والشعور والارادة ،حيث يتصرف الطفل في مرحلة ما قبل القيم الخلقية دون قواعد اخلاقية فما هو مؤلم يعتبره سيئ وما هوسار فهو حسن ،اما مرحلة القيم الخارجية حيث يتم ضبط السلوك من خلال الثواب والعقاب وان البعد الاخلاقي يشكل هنا الدور المهم في المدرسة وركنا اساسيا في العملية التربوية وهي ضرورية من خلال قيام المدرس بتعليم القيم الاخلاقية وان دور المدرسة اكبر من مجرد اضافة للعلاقات الانسانية والاجتماعية والقيم الاخلاقية ،وان التربية الاخلاقية تقوم بدور هام وخطير في الحياة المعاصرة(فتحي ،1983: 129). وركزت النظرية على التطور الاخلاقي على مفاهيم الصراع والتنظيم الذاتي وعندما يتمكن الشخص من تنظيم نفسه مع مراعاة احتياجات الاخرين وان بحث الاطفال حول التطور الاخلاقي عن طريق التفاعل مع التفكير الفردي والعوامل الاجتماعية مثل التربية والتعليم والدين الاعلام لتطوير الفكر والسلوك الاخلاقي وان السلوك الاخلاقي حسب نظرية فرويد موجود داخل الفرد ويتحكم فيه الانا وان الشعور بالأصالة والاقتدار الاخلاقي امرا بعيدا

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

عن الخوف والتهديد بالعقاب او الانصياع للتعليمات والاوامر بل ينشا في سياق العلاقات الوالدية غير العقابية في مرحلة الطفولة المبكرة خاصة مرحلة الرضاعة .(Castelloe,M2017:234)).

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المبحث الثالث

التحديات المعاصرة التي تواجة التربية الاخلاقية :

تواجة الانسان في مراحل حياتة العادية العديد من التحديات منها ماهو ايجابي وهي محدودة نوعا ما مثل (بعض وسائل الاعلام وامكانية الافادة منها لتقوية روح الوطنية لدى الاجيال) ومنها السلبي وهذة تكون الاصعب لكثرتها وتاثيرها على الاجيال سواء الاخلاقية او الثقافية او العقائدية والتي من اولى اهدافها هي اضعاف الدين الاسلامي ، ونحن على مشارف الالفية الثالثة فنجد ان الانظمة التربوية من اكثرالمؤسسات تاثيرا بتلك التحديات ،والمتمثلة بالتغيرات السريعة من تطور الافكار والمعارف والمفاهيم تبعاً للتحولات التكنولوجية التي نمر بها والتي توثر بطريقة مباشرة وفعالة في التعليم وعلى مفاهيم الناشئة خاصة بسبب قوة الدافع لديهم لاشباع حاجاتهم وارضاء النفس بالفضول المتزايد لديهم على الرغم من ضبابية تلك الحاجات لديهم لكن قوة رغبتهم بالحصول عليهابشتى الطرق والوسائل تكون الدافع الاكبر لديهم

ولعل من اهم التحديات التي تواجه الأمة العربية بما فيها العراق بصورة خاصة هي سلسلة الحروب و الاختراقات الأمنية و سيطرة مجموعات ذات عقلية أيديولوجية مستهجنة غير منطقية تهدد الإنسان في أمنه واستقراره ، وان أي خلل يصيب الفرد سيؤثر على المجتمع وعلى جميع مفاصل الحياة ، وهذا ما أشارت اليه (وزارة التخطيط :2014)" فقد حالت الحروب والحصار والأزمات التي يمر بها العراق منذ عقود دون إحداث أي تقدم ملموس في نوعية حياة السكان وفي الخدمات التعليمية والصحية والإسكان , بسبب تداعياتها على الامن المجتمعي , كما ان الزيادة السكانية والهجرة الغير منظمة ساهمت في الضغط على البنى التحتية والخدمات والموارد الطبيعية ولا سيما أن بعضها يتسم بالمحدودية كالمياه والأراضي الزراعية وسوءٍ في طرق الاستخدام "(وزارة التخطيط : 2014, 38)

ولأجل مواجهة التحديات الراهنة التي تحاول فرض نفسها على حياة الأفراد والتي أصبحت مواجهتها أمراً حتمياً , وعليه فإن المجتمع بحاجة ماسّة للعودة إلى قيم وتعاليم الدين الإسلامي المستمدة من القرآن الكريم والسنّة النبوية الشريفة , وأيضاً الاستعانة بالمفكرين التربويين من ذوي الاختصاص وكذلك الجامعات بوصفها تمثّل رافداً مهماً وأساسياً تزوّد المؤسسات الحكومية بالكوادر المؤهلة علمياً واكاديمياً القادرة على

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

كشف مجالات التحديات والتعامل مع المستجدات والمتغيرات المحلية و العالمية , وإيجاد الحلول المناسبة والتفاعل الإيجابي معها من خلال البحوث العلمية , لذا أصبح من الأهمية بمكان تحديد تلك التحديات المعاصرة والتي يمكن عرضها على النحو الآتي :

1. تحديات أخلاقية :

تقدم الأمم وتنهض بمجتمعاتها عن طريق الاهتمام بالتربية الأخلاقية وجعلها منهج ثابت في مراحل التعليم المختلفة , وإن انهيار الأمم وغياب الحضارات عادةً يعود بسبب الانهيار الكبيرالذي يحصل في منظومة القيم الأخلاقية (يالجن : 1992 :10) ، وإن انهيارالأخلاق بين الأفراد المجتمع يؤدي إلى انهياره بالكامل ، وبالتالي انعدام المعيار الاخلاقي لافتقار تلك المجتمعات الى القواعد والانظمة الاجتماعية التي توجة وترشد الافراد الى طريقة تصرفاتهم فيما بينهم واتجاة بعضهم البعض، والتي اطلق عليها الفيلسوف دوركايم (الأنومي)* وتعني انهيار القواعد والمعايير الاخلاقية في المجتمع ، وهكذا فإن المجتمع يصبح أنومياً إذا تخلى الأفراد عن الكفاح او محاربة (الصراع) من أجل تحقيق النجاح اوكيفية التعامل مع بعضهم ، وان هذا المجتمع تعرض الى انهيار اخلاقي نتيجة ظروف معينة أثرت في توازنة المجتمعي قد تكون هذه الظروف حروب او ازمات مرضية او اقتصادية او تغير وانفتاح تكنلوجي سريع او حالة من النمو الاقتصادي السريع .. (وزارة التربية ، 2011 : 129) ، وعلى الرغم من ان المجتمع يمتلك قيم اخلاقية متراكمة ولدية مناعة اجتماعية ماضية الا انه تعرض في الوقت الحالي الى العديد من المشكلات الاخلاقية اثرت على الفرد والمجتمع على حد سواء ، والتي سببها الاول والاساسي ضعف التمسك بالاخلاق الاسلامية واعتبارها موروث قديم لايواكب التطورات الحديثة ، والتي ادت الى ضعف ركائز المجتمع الاساسية وموسساته وهدم مايمتلك من قدرات وتغيير في القيم والمثل الاخلاقيةالسابقة ومما لاشك فية انه لابد لهذة الامم لاستعادة كيانها وثباتها هو الرجوع والتمسك بالقيم الاخلاقية الثابتة والاصيلة المستمدة من الشريعة السماوية كتاب الله والسنة النبوية الشريفة وان تكون هذه الشريعة هي منهاج الامه وتطبيقها على كافة المجالات والاصعدة في الحياة (الحروب ، 2016: 29)

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

2تحديات اجتماعية:

تعد التربية من ابرز واهم الوسائل التي ينهض بها المجتمع وذلك لقوة تاثيرها في افراد ذلك المجتمع والتي يحافظ بها على مبادئة وقيمة التربوية الاخلاقية ، فاذا كان لذلك المجتمع اصول عقائدية صادقة ورؤية تربوية صحيحة وهادفة واسس اخلاقية قيمة تحقق نظرة ذلك المجتمع للانسان والحياة التي يريدها فعند ذلك يستطيع ذلك المجتمع ان يواجة التحديات التي تقف امامه والافكار المنحرفة التي تهدم بناءه بالمفاهيم المغلوطة والتي تحاول زراعتها في نفوس ابناءه ، وان هذه الاصول والرؤية التربوية المتكاملة لانجدها الا في نظرية الدين الاسلامي للتربية ، ولو ان المجتمعات الاسلامية اخذت جميعها بهذة النظرية التربوية الاسلامية بدون تفاوت فيما بينها لما عانت من العديد من الازمات والتحديات الي واجهت شعوبها ،نتيجة للتغيرات التي تعيشها من تطور وتجدد في جميع مفاصل الحياة ومحاولتها للوصول السريع لمواكبة تطورات باقي المجتمعات لمواكبة مافاتها من ازمنة عانت فيها الانعزال والحرمان لتلتحق بالركب الحضاري لباقي الدول الغربية ، وهنا نجد ان خير وسيلة للقضاء على المشكلات الاجتماعية التي تنشا نتيجة التجدد والانفتاح الحضاري هي التربية وذلك لكون العلاقة بين الواقع الاجتماعي والتربوي علاقة متبادلة وقوية ، ولقد عزز ذلك المفهوم الكثير من المربين بانة يجب ان ترتبط تربية المدارس ارتباطاً وثيقاً بقوى المجتمع المختلفة والتي تكون اساس التغير الاجتماعي والذي بدورة يساهم في القضاء على هذة التحديات الاجتماعية فالمدرسة عن طريق وسائلها الفنية الخاصة قادرة على ان تقوي مهارات الطلاب وتعزز روح الابتكار والتجديد لديهم .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3. تحديات علمية :

يعاني العديد من افراد المجتمع الشعور بالاغتراب وذلك لكثرة معدلات البطالة الدائمة او المؤقتة نتيجة التغيرات الحاصلة لمواصفات بعض المهن نتيجة تطبيقات التكنولوجيا الحديثة ونظم المعلومات والاتصالات الحديثة ، والذي بدورة ادى الى انعزال الكثير من الشباب في حياتهم العلمية والعزوف عن المشاركة الايجابية في شؤون مجتمعهم والبيئة التي تحتضنهم وذلك نتيجة لفقدان الثقة بالنفس بسبب تعطيل خبراتهم الجسدية وقدراتهم العقلية وتحويلهم الى مجرد مستخدمي للاجهزة الالكترونية كالحاسوب وغيرة من الاجهزة الرقمية ، اضافة الى ان مقارنتهم بين ماتملكة المجتمعات الاخرى من تقدم وتميز علمي وماتعيشة مجتمعاتهم والذي حدث نتيجة الانفتاح في وسائل الاتصال المتعددة على المعارف ذات المستوى البحثي الاكاديمي والاجتماعي السلوكي قد زاد ذلك الاغتراب لديهم (احمد وزيدان : 2003 ، 321)،

وان هذا التقدم العلمي والتكنولوجي يمثل تحدياً للمجتمعات نتيجة التغيرات السريعة والنتايج النهاية للعلم التي يصعب التنبؤ بها ، ويجب النظر لهذا التغيرالعلمي كتحدي يوخذ بنظر الاعتبار والوقوف على نتائجة في المستقبل ، وعلى انظمة المجتمع المختلفة ان تواجة هذا التحدي بلعب دورها المناسب مع طبيعة هذا التحدي عن طريق النهوض بكفاءة وجودة نظام التعليم التربوي والتعليم العالي (عزب ، 1999: 81)

وعلى الرغم من اهمية المؤسسات التربوية وما تلعبة اليوم من دور مهم في النهوض بواقع التعليم من اثراء الاجيال بالمعرفة وتعزيزمعارفهم ونشر العلم وتنمية الكفاءات التدريسية لنشر العلم والمعرفة بين ابناء المجتمع ، الا ان مجتمعاتنا في ظل عصور التطور للمجتمعات الاخرى لازال يعاني انخفاضاً وتدني على مستوى الطلاب المتعلمين مقارنة بالمجتمعات الاخرى ، بالاضافة الى تركيز المناهج التربوية علة التلقين والتعليم اللفظي واهمال التطبيق التكنولوجي الذي يجعل اجيالنا في مستويات دنيا عند التطبيق (مصطفى : 2013 ، 9)

4. تحديات سياسية :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

تعاني المؤسسات الرسمية الكثير من الضعف والخلل في منظوماتها والقصور الذاتي والتي تم اكتشافها عقب سنوات الاحتلال نتيجة التمتع بالحرية والديمقراطية ، وان هذا الضعف شمل جميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والخدمية والغير الخدمية ، والتي تم اكتشاف الضعف في اداءها والاهداف واخطاء الاستراتيجيات المتبعة في ادارتها مما انعكس ذلك الفشل والضعف ساباً على البرامج التي تقدمها للمجتع وكذلك تفاعل المجتمع معها وعلى درجة استجابتها للتحديات الي واجهتها في العصر الحالي ، والذي اثر على قدراتها واضعف قدراتها التمكينية على مستوى الافراد والمجتمع والدولة بشكل عام ، بالاضافة الى ان سنوات الاحتلال كانت كفيلة في تدمير قوة الدولة وعدم سيطرتها الرقابية على مؤسسات الدولة بشكل تام الامر الذي عزز الى تحول ظاهرة الغش والفساد الى امر واضح يكاد يصبح ظاهرة طالت جميع مؤسسات الدولة بشكل عام لعدم وجود قوى رقابية حتسمة في ذلك الوقت (مصطفى : 2009 ، 31) ، بالاضافة الى فرض سيطرة الدول العظمى والتدخل في قرارات معظم دول العالم الثالث ومنها العربية ، وهذا بدورة قد فتح المجال الى ظهور تحديات معاصرة شكلت أزمات سياسية لتلك الدول ومنها تدخل الدول الكبرى في شؤون الحكومات المسيطر عليها بذريعة الإصلاحات الديمقراطية اومنهج حماية الأقليات العرقية والدينية ومحاربة الإرهاب والتطرف والقضاء علية ، وتعدى ذلك الى محاولة نزع القيمالاخلاقية العربية الأصيلة واستبدالها بافكارهم وافدة تحت شعار حماية حقوق الإنسان مثل تصوير الحرية والديمقراطية في عقول الاجيال الناشئة على انها العيش بدون قيود وترك التشريعات السماوية وترك الموروث والانفلات والعيش على هوى النفس بدون قيد او شرط او نظام حتى لو كانت ضد الله والدين والأعراف الاجتماعية (الحربي : 2007 , 76)

5. تحديات اقتصادية

ان اقتصاد العولمة احد الاسباب الرئيسية لزيارة التحديات الاقتصادية التي واجهها العالم الاسلامي نتيجة التغيرات الاقتصادية في دول العالم ، وقد لامس هذا التحدي النظام التعليمي بشكل مباشر وذلك لكون مؤسسات التعليم هي من اهم العوامل الانتاج الاقتصادية ، وذلك عن طريق ماينتجة الانسان العامل من زراعة او صناعة او تحقيق جودة الانتاج وخلق روح المنافسة الانتاجية ، لكون التعليم هو وسيلة الانسان

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

في اكتساب المعارف والخبرات وايضاً عن طريق التعليم ومؤسساتة يتم اكتساب الصيغ العلمية والتعليمية التي تحقق قواعد الاقتصاد العالمية وفق توجهات التنمية الحديثة ، وان التحدي الاقتصادي اليوم اصبح من اكبر التحديات التي تواجه الاخلاق الانسانية ، وسهولة اللجوء الى الاساليب الغير اخلاقية لتحقيق الفوز واحراز المراتب الاولى في التنمية الاقتصادية ، وان استمرار التحدي الاقتصادي الغير اخلاقي والذي يسعى الى تحقيق ربح مادي كبير وسريع و لاعلى المراتب ، سينتج عنه انتشار اخلاق واساليب في المجتمع غير مقبولة وبعيدة عن الاخلاق الاسلامية السامية ، كالفساد الاخلاقي والغش في المنتجات التجارية و الاحتكار وغلاء الاسعار بدون رقابة ، وايضا يؤدي الى انتشار البطالة ووقف سوق العمل لليد العاملة في كافة المجالات والذي تقع اعباءة في الاخر على الحكومات التي ستكون في مواجه قاسية مع هذة التحديات وعلية فإن التربية الاخلاقية تواجِه تحدياً اقتصادياً تتفاوت درجاته وتتعدد أشكاله من مجتمع إلى اخر ، فالعلاقه بين الاقتصاد والتربية علاقة تبادل مستمرةيوثر احدهما في الاخر(محمد ، 2001: 155)

المبحث الرابع

التعليم الثانوي ودورة في التاكيد على التربية الاخلاقية

ان التحديات التي تواجة المجتمع العراقي في واقع حياتنا المعاصر كما ورد ذكرها سابقا ماهي الى اهداف تستند الى غايات ابعد من التجارة والربح والاقتصاد والتي ترتكز لهدف طمس الهوية الاخلاقية للشباب العراقي الناشئ والتي تحمل في طياتها ثقافة الاخلاق الغربية وتعميم السلوك والتعاليم والتقاليد وانماط من القيم والافكار الغربية التي ترتكز الى احتلال العقل والفكر وجعلة يعمل وفق الاهداف والافكار الغربية . وكون التربية الاخلاقية هي حجر الاساس الذي يقوم عليه استقرار المجتمع وتماسكه لذا يتطلب النجاح في التربية الاخلاقية تعاونا بين الاسرة والمدرسة والمجتمع حيث يجب ان يعمل الجميع معا لغرس القيم الانسانية في نفوس الاجيال القادمة وتعتبر سلاح فعال ودرع واقي للمحافظة على ثقافة المجتمع واخلاقياته ، وتعد المدرسة مكاناً خصباً وفعالاً لاحداث اي تغير في عملية التفاعل الاجتماعي والاخلاقي وذلك لكون

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المدرسة مناخ سخي بالعلاقات الاجتماعية ويستشعر الطلاب عن طريقها بالقيم الخلقية وتوجيهات الاخلاقية المختلفة عن طريق العلاقات الاجتماعية المتعددة فيها سواء كانت بين الطلاب او علاقة الطالب بالمدرس او الادارة او علاقة المدرسين فيما بينهم وكذلك علاقة التواصل بين اسرة الطالب وادارة المدرسة من مدير وكادر على حد سواء وهنا نشير الى بعض المقترحات و الحلول التي من الممكن ان تساهم في تعزيز دور التعليم الثانوي في التاكيد على التربية الاخلاقية

دور التعليم الثانوي في التاكيد على التربية الاخلاقية عن طريق اجراء الدراسات والبحوث العلمية في المدارس لمواجهة التحديات وذلك عن طريق :

الدعم الحكومي عن طريق وزارة التربية والتعليم في تفعيل دور التعليم الثانوي للتاكيد على التربية الاخلاقية

دعم الموتمرات والبحوث التي تتناول التربية الاخلاقية سواء كانت محلية او عالمية

انشاء دعم المشاريع والحملات والدعايات التي تحث وتنهض بالتربية الاخلاقية

المراجعة الدورية والمستمرة للمدارس عن طريق حملات توعوية للتاكيد على الهوية الاخلاقية الاسلامية

مكافحة ومحاربة ومتابعة كل الظواهر السلبية التي تنشا في الاوساط المدرسية بين الطلاب

تنشيط ودعم البحوث التطبيقة التي تتناول التربية الاخلاقية والتعليم الثانوي

دور التعليم الثانوي في التاكيد على التربية الاخلاقية عن طريق المناهج الدراسية وطرق التدريس والتدريب لمواجهة التحديات المعاصرة وذلك عن طريق

تظمين مفهوم التربية الاخلاقية واهميتها في المناهج الدراسية كافة

تحفيز وتشجيع اعضاء الهيئة التدريسية والطلاب لدعم التربية الاخلاقية

التشجيع الطلاب في تشكيل فرق وتجمعات توعوية داخل المدارس للتاكيد على التربية الاخلاقية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التركيز على برامج تعليمية تثقيفية متطورة لتعزيز مستوى وكفاءة مخرجات العمليات التربوية الاخلاقية لظمان جودة الخريجين

اعداد برامج اصلاح وتوعية للطلاب الذين ترصد لديهم ظواهر سلبية بعيدة عن التربية الاخلاقية الاسلامية ومتابعتهم

الارتقاء بكافة الناشطين التربويين وتنمية قدراتهم ومهاراتهم لضمان نجاح حملاتهم التوعوية التي تنهض بالتربية الاخلاقية

تشجيع الانشطة المدرسية المختلفة والتي تعزز التربية الاخلاقية وتعزز القيم الخلفية في نفوس الطلاب عن طريق اعداد التقارير والبحوث وعمل الاستبيانات في المسائل الاخلاقية ومناقشتها معهم .

دور التعليم الثانوي في التاكيد على التربية الاخلاقية عن طريق خدمة المجتمع :

انشاء وحدات ومراكز حكومية يكون الهدف منها هو نشر ثقافة التربية الاخلاقية بين جميع فئات المجتمع

اطلاق حملات توعوية لتعزيز القيم السامية و محاربة الظواهر السلبية مثل التحرش والكراهية والتنمر

العمل والتنسيق مع المؤسسات الحكومية الاعلامية لانتاج محتوى هادف للاطفال والناشئة عن طريق التطبيقات التوعوية او انتاج الافلام القصيرة التي تنتج عن طريق طلاب المدارس تحث على الاحترام والصدق والتعاون وتحمل المسؤلية .

تفعيل دور التربية الوقائية في كافة المؤسسات الحكومية وذلك عن طريق تهيئة المربين والمرشدين لتعزيز الاخلاق السامية والالتفات لها والغور في سبرها عن طريق القران الكريم والسنة النبوية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

النتائج:

ان مصدر التربية الاخلاقية هو الشريعة الاسلامية باتباع كتاب الله وسنة نبية ان الاخلاق هي اساس بناء الفرد وبالتالي بناء مجتمع سوي يتمتع بالصحة النفسية قادر على الاستمرار مواجهة الضغوطات الخارجية

ثبات ومصداقية وشمول القيم الاخلاقية للشريعة الاسلامية وانها مناسبة لكل زمان ومكان .

يواجة الجيل الناشئ العديد من التحديات وسهولة الحصول عليها بسبب الانفتاح الغربي والتطور التكنلوجي السريع .

اهمية التعاون بين مؤسسات الدولة كافة لمواجهة التحديات التي تواجه المجتمع العراقي في كافة ميادين الحياة لوقاية الاجيال الناشئة وقاية اخلاقية .

للأسرة الدور الكبير بناء الخلق الحسن لدى الابناء وضرورة التعاون بينها وبين المدرسة لبناء منظومة قيم اخلاقية تنبع من الاسلام .

للمدرسة الثانوية الدور المؤثر وافعال في احداث الكثير من التغيرات السلوكية في الطلاب لذلك يجب الاهتمام التعليم بالتربية الاخلاقية وتدريسها للمحافظة على التراث الاخلاقي الاسلامي .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المقترحات

اجراء دراسة مماثلة عن التربية الاخلاقية والمعوقات التي تواجة الاسرة في ظل التحديات المعاصرة اخرى تكون محط اهتمام طلاب التعليم الثانوي .

اجراء دراسات بحثية عليا مقارنة عن دور التربية الاخلاقية في رقي المجتمعات في ضوء خبرات دول اخرى.

تطوير المناهج الدراسية في ضوء ادخال مفهوم التربية الاخلاقية في جميع المناهج .

ادراج مادة التربية الاخلاقية لجميع المراحل الدراسية تتضمن الضوابط والقيم الاخلاقية المناسبة لكل مرحلة دراسية تتناسب مع قيم المجتمع العراقي.

اجراء دراسة حول دور التربية الاخلاقية في تعزيز الصحة النفسية لدى الفرد .

اجراء دراسة عن اثر التربية الاخلاقية في تحقيق التفوق الدراسي لدى طلاب المرحلة الثانوية .

اجراء دراسات ميدانية تجريبة او شبة تجريبة لرصد حالات السلوكية السلبية والغير اخلاقية لدى الطلاب لاتخاذ الاجراءات الازمة لمواجهتها .

اقامة ندوات واجتماعات للاسر والمجتمع المحلي بصورة مستمرة تركز علة التربية الاخلاقية ومضمونها الاسلامي لتنسيق بين البيت والمدرسة.

تفعيل دور القدوة الحسنة في المدارس عن طريق ابراز دور نماذج اخلاقية مشرفة من التاريخ الاسلامي والانساني.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

التوصيات :

مراجعة المناهج الدراسية التربوية التي تهتم بجوانب التربية الاخلاقية وتحديثها مثل التربية الاسلامية لكي تتلائم مع التحديات التي تواجه المجتمع .

اقامة حملات توعوية اخلاقية في المدارس الثانوية تعزز القيم الاخلاقية التربوية وتحارب الظواهر الغربية الدخيلة .

تفعيل دور المرشد التربوي واتاحة الفرصة له للقيام بمهامه عن طريق محاضرات الارشاد التربوي وكذلك محاضرات الارشاد الفردي لتقويم السلوك الطلاب بعيدا عن اسلوب العقاب .

مواجهة التحديات عن طريق برامج التربية الوقائية للطلبة لتحصينهم من السلوكيات المنحرفة المنتشرة في الانترنت .

التعاون بين المؤسسات التربوية والمؤسسات الاعلامية والتلفزيونية في بث برامج تلفزيونية تحث على القيم الاخلاقية وتنبذ السلوكيات المنحرفة

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر

القران الكريم

1. اسماعيل ، محمد علي .(2000). الغزو الفكري التحدي والمواجهة،(ط1)، دار الكلمة ، مصر . ص68
2. الأشقر ، جمال نايف محمد .(1995) . مدى تمثل طلبة الجامعة للقيم التي تضمنتها أهداف التعليم الجامعي في كل من العراق والأردن (دراسة مقارنة) ، أطروحة دكتوراه ، كلية التربية– ابن رشد ، جامعة بغداد
3. البخاري ،ابي عبد الله محمد ابن اسماعيل.(1429) .صحيح البخاري ، ط4 ، دار السلام ، الرياض
4. البلادي ، منى بنت سعد بن حضيض .(2018) .التربية الاخلاقية في عهد الرسول صلى اله علية وسلم وتطبيقاتها التربوية في الاسرة ، مجلة رابطة التربويين العرب ، عدد(95) ، ص 344–305
5. بيشة ، ناصر علي .(1420). التحديات التي تجابه المجتمع الاسلامي ودور التربية الاسلامية في مواجهتها ، اطروحة دكتوراة منشورة ، من منشورات نادي الباحة الادبي ، (ط1) ، شركة المدينة المنورة للطباعة والنشر ، جدة ، ص 138.
6. الترجمي ، فهد عايد عبد .(1437). دور الاسرة في مواجهة تحديات مواقع التواصل الاجتماعي في ضوء التربية الاسلامية ، رسالة ماجستير ، كلية الدعوة واصول الدين ، الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة ، المملكة العربية السعودية .
7. الجدبي ، رافت محمد .(1431هـ). تصور مقترح لتنمية المهارات الحياتية لدى طلاب المرحلة الثانوية في ضوء التحديات والاتجاهات المعاصرة ، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة ام القرى ، المملكة العربية السعودية .ص 37
8. الحروب ، زينة زينة سعد سلوم .(2016). التحديات المعاصرة وعلاقتها بنسق القيم التربوية كما يراها تدريسيوا وطلبة جامعة بغداد، رسالة ماجستير ، كلية التربية ابن رشد ، جامعة بغداد

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

9. الخياط ، عالية محمد .(2015). دور التربية الاسلامية في مواجهة التحديات المعاصرة على منظومة القيم الاخلاقية لدى الشباب : دراسة تحليلية ، مجلة كلية التربية ، جامعة بنها ، كلية التربية ، مجلد (26)، العدد (102) ، ص209-252.

10. الداغستاني ، بلقيس اسماعيل. (2010) ، أثر البرنامج مقترح قائم على الانشطة التربوية في تنمية بعض القيم الخلقية والاجتماعية لدى طفل الروضة ، مجلة رابطة التربية الحديثة ، مجلد (8) ، 13-153

11. الذروي ، منصور .(2006) . اسهام معلم المرحلة الثانوية في التربية الاخلاقية من وجهة نظر الطلاب في محافظة صبيا التعليمية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة ام القرى ، مكة المكرمة ، المملكة العربية السعودية .

12. الرشيد , محمد .(2000) .المجلة التربوية , مجلس النشر العلمي , جامعة الكويت ، العدد(56) , المجلد الرابع عشر

13. الزهراني ، عبد الله بن محمد .(2008) . المسؤلية التربوية للاسرة المسلمة في مواجهة التحديات المعاصرة ، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية ، مجلد عدد 6، ص213

14. الزهراني ، مرضي بن احمد بن عطية .(1433). التجديد التربوي من منظور التربية الاسلامية في ضوء التحديات المعاصرة مع تصور مقترح للتطبيق في تعليم القران الكريم ، اطروحة دكتوراة منشورة ، مقدمة لقسم التربية ، كلية الدعوة واصول الدين ، الجامعة الاسلامية ، المدينة المنورة .

15. الشهري ، محمد بن احمد عبد ال يحيى .(2009). مدى اسهام معلم المرحلة الثانوية في مواجهة التحديات الثقافية للعولمة (دراسة ميدانية) من وجهة نظر المعلمين والمشرفين التربويين في ادارة التربية والتعليم بمحافظة محايل عسير ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة ام القرى ، 1-185

16. عابدين ، محمد (2011). الادارة المدرسية الحديثة ، دار الشروق للنشر والتوزيع ، عمان

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

17. عبد العليم ، فهد خلف .(2021) . برنامج مقترح لتنمية منظومة القيم اللازمة للحفاظ على العوية المصرية لدى طلاب المرحلة الثانوية ، مجلة البحوث في مجالات التربية النوعية ، كلية التربية ، جامعة المنيا ، 7(37)، 781-817 .

18. عبد مولى ، مروة جبرو عبد الرحمن .(2021). آليات تربوية مقترحة لتدعيم دور المدارس الثانوية العامة في التوعية بظاهرة المخدرات الرقمية ، المجلة التربوية ، كلية التربية ، جامعة سوهاج ، (87) ، 1181-1249 .

19. عبده ،علي محمد (2001). رؤية مستقبلية للمناهج الدراسية ، مجلة العلوم التربوية والنفسية ، جامعة البحرين ، العدد (4) ، المجلد (2) ديسمبر 2001م ، ص (155)

20. عديل ، حنان .(2021) . اهداف التربية الاخلاقية للطفل ، موقع الموضوع ، 13 يناير /2021، 8:46م متاح على الرابط mawdoo3.com//https:/

21. عويدات ، عبد الله .(2016) . الاثار النفسية والاجتماعية للمخدرات الرقمية ودور مؤسسات الضبط الاجتماعي في الحد من اثارها ، ورقة علمية مقدمة الى ندوة علمية ، المخدرات الرقمية وثاثيرها على الشباب العربي ، خلال الفترة من 16-18 /2016/2 ، جامعة نايف للعلوم الامنية ، المملكة العربية السعودية .

22. العيد ، سلمان بن قاسم (1426). التربية الخلقية بين الاسلام والعولمة ، دار الوطن ، الرياض

23. العيساوي , افتخار محي .(2014) . السلوك الأخلاقي وعلاقته بالمرونة الأخلاقي وما وراء المعرفة الأخلاقية لدى طلبة الجامعة ، أطروحة دكتوراه غير منشورة كلية التربية ، الجامعة المستنصرية , بغداد ، العراق

24. عيسى ، محمد زيقي. (1984) ،توضيح القيم أم تصحيح القيم ؟ نحو استراتيجية حديثة في الإرشاد النفسي ، المجلة التربوية ، المجلد الثاني ، العدد (2) , الكويت

25. الغزالي ، ابو حامد .(1423) . احياء علوم الدين ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

26. فتحي ، محمد .(1983). في النمو الاخلاقي النظرية – البحث –التطبيق ، منشورات دار القلم ، الكويت .

27. فرحان ، اسحق احمد .(1411هـ) . التربية الاسلامية بين الاصالة والمعاصرة ، (ط2) ، دار الفرقان ، اليرموك ، ص87

28. فهد ، ابتسام محمد .(2013) . منهج تربية الرسول لبناء الحضارة ، بحث مقدم في مؤتمر كلية التربية للعلوم الإنسانية ـ ابن رشد ، بغداد

29. الماروي ، بدور عبد الله علي.(2018) . دور معلمي المرحلة الثانوية في تنمية القيم الخلقية لدى طلابهم في محافظة البيضاء ، رسالة ماجستير ، كلية التربية ، جامعة الملكة أروي ، 1–29 .

30. مرسي ، محمد منير .(1982). التربية الاسلامية أصولها وتطورها في البلاد العربية ، عالم الكتاب ، القاهرة .

31. محمد ، احمد حسن عبد الرحمن .(2020). مستوى ممارسة معلمي المرحلة الثانوية لادوارهم في تنمية قيم المواطنة لدى الطلبة من وجهة نظرهم ، مجلة العلوم التربوية والدراسات الانسانية ، كلية التربية ، جامعة تعز ، 4(8) ، 318–342 .

32. محمد ، عبدالكريم محسن .(2013) .دراسات تربوية (مجلة علمية محكمة) , مجلد/6 العدد/22, مركز البحوث والدراسات التربوية , وزارة التربية ، العراق .

33. ناصر ، ابراهيم .(2006). التربية الاخلاقية ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان .

34. نظمي ، عودة ابو مصطفى ، وابو دف ، محمود خليل .(2000). ممارسة طلاب الجامعة الاسلامية بغزة لبعض الفضائل الخلقية وعلاقتها ببعض المتغيرات ، مجلة القياس والتقويم النفسي والتربوي ، جامعة الازهر بغزة ، مجلد (2) ، 1–79.

35. النوى ، بالطاهر .(2012). دور المدرسة في تربية المواطنة .

36. الهجهوج ، سعد ذعار .(2013) . دور الاستاذ الجامعي في تنمية القيم الاخلاقية لدى طلاب الجامعة ، مجلة كلية التربية ، جامعة الازهر ، 2(152) ، 323–287

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

37. همام ، معبد ، واخرون .(1422هـ). الوجيز في الثقافة الاسلامية ، (ط2) ، دار الفكر للنشر ، الرياض .

38. وزارة التربية .(2009). فلسفة التربية في العراق ، مديرية المناهج العامة ، وزارة التربية ، بغداد.

39. وزارة التخطيط .(2014) . التقرير الوطني للتنمية البشرية . شباب العراق تحديات وفرص , ط1, بيت الحكمة , بغداد , جمهورية العراق

40. يالجن ، مقداد. (1986). جوانب التربية الاسلامية الاساسية ، دار الريحاني ، (ط1) ، بيروت

41. يالجن ، مقداد .(1991) . دور جامعات العالم الاسلامي في مواجهة التحديات المعاصرة ، (ط 2) ، دار عالم الكتب ، الرياض . ص9

42. يالجن ، مقداد .(2002). دور التربية الاخلاقية الاسلامية في بناء الفرد والمجتمع والحضارة الانسانية ، (ط2)، دار عالم الكتب ، الرياض .ص12

المصادر الاجنبية

−1 Castelloe, M. (2017). On the Origins of Morality rethinking freus vision of good & evil. https://www.psychologytody.com/inti/biog/theme-in-we/201309/the-origins-morality

−2Ladhi, M.S,& Siddiqui, J .A,(2014). Attitude of students towards ethical and moral values in Karachi , Pakistan.LORS journal of research & Method in Education (LORS-jrme) ,4(2) ,07-11.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

دور وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية

(دراسة تطبيقية على مجتمع المرأة في ولاية الجزيرة 2021–2022م)

The study aimed to know the role of social media in dealing with Sudanese women's Issues

إعداد :

د. عبد الرحيم إبراهيم محمد عوض الكريم

أستاذ مساعد: جامعة القرآن الكريم وتأصيل العلوم– السودان

كلية الدعوة والإعلام

إيميل : abdomaodaa01@gmail.Com

تاريخ استلام البحث: 28 / 7 / 2025 **تاريخ قبول البحث: 18 / 9 / 2025**

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مستخلص

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة دور وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية، من خلال التعرف على أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداما في تناول قضايا المرأة السودانية. معرفة الموضوعات التي تتناول قضايا المرأة السودانية عبر وسائل التواصل الاجتماعي، إضافة إلى معرفة مدى استخدام المرأة السودانية لوسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة القضايا الخاصة بها. وسعت الدراسة في الوصول إلى تلك الأهداف على طرح عدد من الأسئلة، من أهمها: ما الدور الذي تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية ؟ واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب المسح الشامل ، و يتمثل مجتمع الدراسة في المرأة السودانية بولاية الجزيرة في ثلاث مدن (مدني – الحصاحيصا– أبو عشر) ، وعينة الدراسة هي عينة العينة العشوائية من النساء السودانيات اللائي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي بولاية الجزيرة حيث بلغ مجموع عينة الدراسة 90 مفردة مقسمة على ثلاث مدن التي تم اختيارها بواقع ثلاثين استمارة لكل مدينة، ولجمع المعلومات والبيانات استخدم الباحث الاستبانة أداة رئيسة وتم تحليل الاستبانة باستخدام برنامج SPSS . وتوصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :أن الواتساب والفيس بوك من أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً من قبل المرأة السودانية ، وأظهرت نتائج الدراسة أيضاً ضعف تناول المرأة السودانية لقضاياها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، من أهم التوصيات التي خرجت بها الدراسة: على المؤسسات النسوية ضرورة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لتناول مختلف قضايا المرأة، ومن التوصيات أيضاً ضرورة تعريف المرأة السودانية بقوانين الحريات العامة وحرية التعبير لكي تستفيد منها في طرح قضاياها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

الكلمات المفتاحية: دور– وسائل التواصل الاجتماعي – قضايا المرأة السودانية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

Abstract

The study aimed to know the role of social media in dealing with Sudanese women's issues, by identifying the most used social media in dealing with Sudanese women's issues. Knowing the topics that deal with Sudanese women's issues through social media, in addition to knowing the extent to which Sudanese women use social media to follow up their own issues. The study aim to reach these goals by asking a number of questions, the most important of which are: What is the role of social media in addressing Sudanese women's issues? The study used the descriptive analytical approach, and the comprehensive survey method, and the study community is consisted of the Sudanese women in Al-Jazeera state in three cities (Madani - Al-Hasahisa - Abu Asher), and the study sample is a random sample of Sudanese women who use social media in Al-Jazeera state, and its total number is 90 individuals divided into the three cities, thirty forms for each city. To collect information and data, the researcher used the questionnaire as a main tool and the questionnaire was analyzed using the SPSS program. The most important results are: that WhatsApp and Facebook are among the most used social media by Sudanese women, and the results of the study also showed about the weakness of Sudanese women's handling of their issues through social media. And the most important recommendations that came out of the study: Women's institutions must Utilizing social media to address various women's issues, and among the recommendations is also the need to familiarize Sudanese women with the laws of public freedoms and freedom of expression in order to benefit from them in raising their issues through social media.

Key words : role - social media - Sudanese women's issues

المؤلف المرسل :عبدالرحيم أبراهيم محمد عوض الكريم

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أولًا: الإطار العام للدراسة

1-مقدمة:

انتشرت بشكل كبير وسائل التواصل الاجتماعي في الآونة الأخيرة وأصبحت هي الوسيلة الوحيدة التي فرضت سيطرتها على جميع المجتمعات، وأصبح مستخدموها يتجاوزون المليارات، وأصبحت وسيلة شديدة التأثير في المجتمعات والأسر بشكل كبير وخطير؛ لأنها أصبحت تستخدم أساليب جذب لا حصر لها، فهي تستهوي متابعيها من جميع الفئات ومن جميع الأعمال، وهو ما يجعلها سلاحًا ذا حدين، فهي من شأنها زيادة ثقافة المرء وحثه على العديد من القيم الإيجابية ولكنها على النقيض ساهمت بشكل كبير في فرض الكثير من السلوكيات السيئة والتي أصبحت المجتمعات تعاني منها معاناة شديدة، فقد ساعدت على انتشار العنف والجريمة وساهمت كثيرا في تفكك العديد من الأسر وغيرت فكر الشباب العربي.

لقد خضعت المجتمعات في الآونة الأخيرة إلى العديد من التحولات والتغيرات في جميع مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية، أثّرت في بنيتها وتركيبتها واستقرارها. ولا ينكر أحد مدى مساهمة وسائل الاتصال الاجتماعي الحديثة فيما يخص خدمة قضايا جميع المجتمعات، وكافة الفئات على مستوى العالم لذلك تأتي هذه الدراسة للتعرف على دور هذه الوسائل في تناول القضايا التي تهم المرأة السودانية.

2-مشكلة الدراسة:

من خلال استعراضنا لمدى انتشار استخدام مواقع التواصل الاجتماعي تبين أنها أصبحت جزء لا يتجزأ من حياة المجتمعات بل أصبح الأفراد يقبلون على استخدام تلك المواقع لدرجة قد تصل إلى الإدمان في بعض الأحيان، ولا شك أن تلك المواقع باتت تلعب دورًا مُهمًّا في حياة الأسر بل وفي حياة الشعوب والأمم بأسرها سلبا وإيجابا، ولا يخفى علينا مدى التأثير الذي تقوم به مواقع التواصل الاجتماعي مثل "الفيس بوك، تويتر، انستجرام" وغيرها من المواقع التي تجذب العديد من الفئات العمرية في المجتمعات المختلفة لذلك يأتي التساؤل الرئيس لهذه الدراسة: **ما دور وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية** . وتتفرع عن هذا التساؤل مجموعة من الأسئلة الفرعية وهي :

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3-أسئلة الدراسة:

1- ما مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية ؟

2- إلى أي مدى ساهمت المرأة السودانية في تناول قضاياها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ؟

3- ما الموضوعات التي تركز عليها وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية ؟

4- ما الإشباعات التي تحققها وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية؟

5- ما المقترحات لتفعيل دور وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية ؟

4-أهداف الدراسة:

1- التعرف على أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداما في تناول قضايا المرأة السودانية.

2- معرفة الموضوعات التي تتناول قضايا المرأة السودانية عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

3- معرفة مدى استخدام المرأة السودانية لوسائل التواصل الاجتماعي لمتابعة القضايا الخاصة بها .

4- الكشف عن الإشباعات التي تحققها وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية.

5-أهمية الدراسة: تتمثل أهمية هذه الدراسة في:

1- الإسهام في وضع إطار نظري يحدد الدور الذي يجب أن تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية.

2- إفادة العاملين في مجال رسم الخطط الإعلامية التي تعالج قضايا المرأة في رسم الدور الذي يجب أن تقوم به وسائل التواصل الاجتماعي في هذا الصدد.

3- وأهمية وسائل التواصل الاجتماعي في إيجاد أدوات جديدة لمعرفة قضايا المرأة السودانية .

6-حدود الدراسة: تحتكم الدراسة لعدد من المحددات وهي:

الحدود البشرية: النساء اللائي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي بولاية الجزيرة.

الحدود الزمانية :في الفترة يناير 2021-يوليو2022م.

الحدود المكانية: السودان – ولاية الجزيرة.

د. الحدود الموضوعية: دور وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية.

7- مصطلحات الدراسة الإجرائية:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

اشتملت هذه الدراسة على عدد من المصطلحات قام الباحث بتعريفها وهي:

أ- **الإعلام الجديد:**

عبارة عن وسائل الإعلام التي تعتمد على تقنية الإنترنت بالدرجة الأولى وتطورات أجهزتها حيث أصبح يطلق عليها البديل الإعلامي للإعلام التقليدي لاهتمام أكثر شرائح المجتمع بها واستخدامها.

ب- **المرأة السودانية:**

عبارة عن كيان إنساني مستقل تتمتع بالقيمة الإنسانية ،فهي نواة الأسرة وحجر الأساس وأهم فرد من أفراد الأسرة السودانية.

ج- **قضايا المرأة السودانية:**

يقصد بها جميع القضايا والمشكلات والموضوعات التي تتعلق بالمرأة والتي طُرحت عبر وسائل التواصل الاجتماعي خلال فترة الدراسة سواء أكانت قضايا سياسية، اجتماعية، ثقافية، اقتصادية وغيرها...

د- **دور:** هو معرفة الأثر الذي تحدثه وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة سلباً أم ‘إيجاباً.

ثانياً :الإطار النظري والدراسات السابقة:

المبحث الأول :وسائل التواصل الاجتماعي :

ليس هناك أدنى شك أنّ وسائل التواصل الاجتماعي أصبحت من سمات العصر وأصبحت من الوسائل المؤثرة وبشدة في تشكيل فكر المجتمعات فهي تُعدُّ سلاحًا ذا حدين، فقد تكون وسيلة لتعزيز السلوك الإيجابي داخل المجتمع عن طريق تشجيع الفرد على تكوين صداقات والتعرف على كل ما هو جديد في مجال العلوم وتبادل الخبرات العلمية في جميع المجالات وعلى كافة الأصعدة، وقد تكون أيضا وسيلة فتاكة تفتك بجميع القيم الجيدة التي ينبغي أن يمتلكها الفرد وقد تجعله شخصية عنيفة جدا عن طريق تجنبه لإقامة علاقات اجتماعية طبيعة مع من هم حوله سواء أكان الأهل أو الأقارب أو الأصحاب فقط.

المطلب الأول : مفهوم وسائل التواصل الاجتماعي:

هناك عدة تعريفات خاصة بمفهوم وسائل التواصل الاجتماعي فمنها:

- أنها شبكة تضم مجموعة من الأفراد لهم نفس الاهتمامات والميول والرغبة في تكوين بعض الصداقات من خلال استخدام الشبكة العنكبوتية.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

- كما يمكن تعريف وسائل التواصل الاجتماعي بأنها مقهى اجتماعي يجتمع فيه بعض الأفراد للقيام بتبادل المعلومات فيما بينهم مع وجود فارق بين المقهى الحقيقي والمقهى التكنولوجي وهو أنك تستطيع حمل هذا المقهى التكنولوجي أينما كنت.
- وعرفت أيضا بأنها مجتمعات افتراضية عبر شبكات الإنترنت تجمع مجموعة من الأفراد يحملون ذات الاهتمامات يتبادلون الخبرات والمعلومات فيما بينهم من خلال إطار برنامج أو تطبيق محدد يشتركون جميعا في استعماله.

اولاً: أنواع وسائل التواصل الاجتماعي:

نتيجة لانتشار العديد من الوسائل الخاصة بالتواصل الاجتماعي فإنّ هناك صعوبة في حصر جميع الوسائل الخاصة بذلك النشاط- التواصل الاجتماعي- إلا أنه بالرغم من تعدد تلك الوسائل يظل هناك بعض الوسائل تعد هي الأبرز في هذا المجال ألا وهي:

1- الفيس بوك:

هو وسيلة من وسائل التواصل الاجتماعي، يسمح للمشتركين به بالتواصل مع بعضهم عن طريق استخدام أدوات الموقع وتكوين روابط وصداقات جيدة من خلاله، كما يسمح للأشخاص الطبيعيين بصفتهم الحقيقية أو الأشخاص الاعتباريين كالشركات والهيئات والمنظمات بالمرور من خلاله وفتح آفاق جديدة لتعريف المجتمع بهويتهم.

2- تويتر:

هو أحد وسائل التواصل الاجتماعي التي ساهمت بشكل كبير في بعض الأحداث السياسية المهمة التي جرت في الفترة الأخيرة في العديد من البلدان سواء أكانت البلدان العربية أم الأجنبية، فهو وسيلة مخصصة لإرسال تغريدات صغيرة كان لها شديد الأثر في الأحداث التي جرت على الساحة في الآونة الأخيرة. يصل حجم الرسائل النصية الصغيرة التي يرسلها برنامج تويتر إلى 140 حرفًا للرسالة الواحدة

3- اليوتيوب:

على الرغم من اختلاف بعض الآراء حول كون اليوتيوب وسيلة للتواصل الاجتماعي أم وسيلة لرفع ملفات الفيديو، إلا أن هناك رأي يقول بأنه وسيلة تجمع بين النشاطين وهو ما يميزه عن غيره وذلك نتيجة للضغط

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الهائل على مشاهدة الفيديوهات التي تنشر من خلاله وهو ما يدفع بعض المشتركين للمشاركة بإدلاء آرائهم ووضع تعليقات على الفيديو المنشور وهو ما يفتح مجالًا للتواصل الاجتماعي مع غيرهم من متابعي الفيديو نفسه.

4-واتساب What Sapp

واتساب هو عبارة عن تطبيق المراسلة الأكثر شهرة، حيث يستخدمه الناس في أكثر من 180 دولة .استُخدم واتساب في البداية كتطبيق للتواصل مع الأسرة والأصدقاء فقط، وتدريجيًا؛ أصبح الناس يستخدمونه للتواصل مع الشركات؛ إذ استخدمت الشركات الصغيرة تطبيق What Sapp Businessللتواصل، بينما هناك تطبيق What Sapp Business APIخاص بالشركات المتوسطة والكبيرة. يعملWhat Sappعلى بناء منصة الأعمال الخاصة به للسماح للشركات بالحصول على ملف تعريف أعمال مناسب، والتواصل مع العملاء وتقديم الدعم لهم، ومشاركة آخر التحديثات معهم حول مشترياتهم منها حيث بلغ مستخدمو واتساب حول العالم حوالي 2 مليار نشط

المطلب الثانيً :دوافع استخدام وسائل التواصل الاجتماعي:

هناك العديد من الدوافع التي تدفع الأفراد لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي وتتباين تلك الدوافع من حيث الأهداف والأسباب سنوضحها كما يلي:

1- بعد المسافات بين الأهل والأقارب:

أدى بعد المسافة بين الأهل والأقارب واضطرار بعض الأشخاص المقربين للسفر لدواعي العمل أو العلاج إلى محاولة البحث على طريقة ووسيلة للتواصل مع هؤلاء الأشخاص، وكان ذلك سببا مهما للجوء إلى استعمال وسائل التواصل الاجتماعي.

2- المشكلات الأسرية:

يلجأ الكثير من الأفراد إلى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كهروب من المشكلات الأسرية التي تحدث داخل المنزل، فيلجأ الفرد إلى البحث عن أصدقاء جدد كمحاولة للبعد عن ذلك التوتر.

3- عدم وجود فرص للعمل:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

يلجأ الكثير من الشباب إلى وسائل التواصل الاجتماعي كنتيجة للبطالة وعدم توافر فرص عمل يفرغ فيها الشباب طاقته وقدرته على العطاء والإنجاز، فيتجه إلى مواقع التواصل الاجتماعي للهروب من ذلك الواقع المرير.

4- أوقات الفراغ:

يقوم البعض بملء وقت الفراغ عن طريق التحاور مع بعض الأصدقاء وتكوين صداقات جديدة في محاولة منهم للقضاء على الشعور بالملل والرغبة في التجديد وخلق جو اجتماعي وراء شاشات الكمبيوتر.

المطلب الثالث:تأثيرات وسائل التواصل الاجتماعي:

وسائل التواصل الاجتماعي لها العديد من الآثار سواء كانت سلبية أم إيجابية. وفيما يلي توضيح لبعض التأثيرات الإيجابية والسلبية لها:

اولاً: التأثيرات الإيجابية:

1. **تقريب المسافات بين القارات:** فتعد وسائل التواصل الاجتماعي طفرة تكنولوجية نتج عنها إمكانية مشاهدة الأقارب والأهل كما يمكن عن طريقها إجراء اجتماعات خاصة بالعمل وإنجاز العديد من المهام التي كان يصعب إنجازها فيما قبل.
2. **اكتساب الخبرات وتكوين الصداقات:** استطاعت وسائل التواصل الاجتماعي تقديم كل ما يحتاجه المرء من إمكانيات وأدوات لاكتساب الخبرات من جميع أنحاء العالم كما مكنت الأفراد من تكوين صداقات على مستوى العالم.
3. **مد أواصر الصداقة بين الأصدقاء القدامى:** في حين ظن الأشخاص أن صلتهم قد انقطعت عن أصدقائهم القدامى مدت وسائل التواصل الاجتماعي يدها للتدخل بشكل قوي لإعادة تلك الصداقات القديمة إلى الحياة مرة أخرى فهي تساعدك على استرجاع الصداقات القديمة التي كنت تظنها قد انتهت .

ثانياً: التأثير السلبية:

1- ضعف العلاقات الأسرية والعزلة النسبية للأسرة:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أصبحت الأسرة العربية تشهد ضعفا وتخلخلا في تركيبتها وأصبح الطابع الفردي هو السائد بين أفرادها، وأصبح هناك انخفاض في التفاعل بين أفراد الأسرة، وزادت العلاقة سوءاً بين الزوجين وبين الأبناء وبين الآباء وذلك بسبب الجلوس إما التلفاز وألعاب الكمبيوتر لفترات طويلة ناهيك عما تبثه تلك الوسائل من أفكار هدامة تنعكس بالسلب على سلوك الفرد داخل أسرته سواء كان زوج أو أب أو أم أو ابن وهذا ما وصل إليه بالفعل حال الأسر العربية التي انغمست بشدة في استخدام تلك الوسائل.

2- التباعد بين الزوجين في مناقشة الأمور الأسرية:

أصبحت السمة السائدة بين الأزواج داخل الأسرة العربية هو انشغال كل منهم بجهازه الخاص سواء أكان جهاز تليفون محمول أو كمبيوتر أو متابعة الأفلام الخاصة، به مما أدى إلى حدوث فجوة كبيرة بين الزوجين فكل منهما مشغول بعالمه الخاص والذي لا يجد فيه وقتًا لمناقشة المشكلات الخاصة بالأسرة والأبناء، وهو ما أدى إلى حدوث تفكك أسري وعدم دراية كل منهما بما يهدد الأسرة من أخطار لعدم وجود الوقت الكافي لمناقشتها وحلها.

3- شيوع ثقافة الاستهلاك داخل الأسر وخاصة بين الشباب:

من الآثار السلبية المترتبة على انتشار استخدام وسائل الاتصال الحديثة شيوع ثقافة الاستهلاك والتطلع إلى ما يفوق قدرات الأسرة المالية فكل فرد يريد أن يحدّث جهاز التليفون المحمول الخاص به لمجرد الحصول على جهاز آخر متطور ذي إمكانيات أعلى للبقاء دائما على استخدام وسائل التواصل الاجتماعي وهو ما تتهافت للوصول إليه كبرى شركات المحمول والتي تعمل على إغراق السوق كل فترة بأجهزة جديدة ذات تقنيات عالية؛ ليقوم المستهلك بمحاولة التحديث وهو ما يرهق ميزانية الأسرة العربية وبالتالي تقع المشكلات الاقتصادية والتي قد تودي في النهاية بالأسرة بكاملها.

المبحث الثاني: قضايا المرأة:

تمهيد :

يأخذ الحديث عن قضايا المرأة حيّزًا كبيرًا وخاصة في القرن العشرين وبواكر الحادي والعشرين مدوّنة ضخمة من السجالات والنقاشات حول المرأة وحقوقها وأدوارها في الحياة اليومية والحياة الثقافية ومشاركتها في مجالات الشأن العام، وبدأت تلك السجالات بحق المرأة في التصويت ومساواتها أمام القانون وفرص

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

العمل ...إلخ، أما سقف تلك المطالبات فلا تقف حتى تصل إلى المطالبة بالتحرّر للمجتمع – المرأة والرجل– سواء بسواء وخاصة في أوطان غدت فيها الحرية مخضّبة بالأحمر، وتحمل الحياة ثمناً لأجلها وقضايا المرأة كثيرة لا يسع المجال لذكرها ولكن نتناول منها بإيجاز .

المطلب الاول: القضايا السياسية:

1- حق المرأة في تولي المناصب العليا.

يُلاحظ دائماً وجود نقص في حضور المرأة في العديد من مواقع السلطة العليا في الدول على المستوى العالمي. وتناضل المرأة باستمرار للوصول إلى المساواة بين الرجل والمرأة في مناصب السلطة العليا ومجالس إدارة الشركات والمحاكم القضائية والقيادة السياسية. ولا يزال نقص النساء في المناصب العليا يعيق التقدّم في القضايا من الأجور إلى المساعدات الإنسانية إلى التمييز بجميع أشكاله.

لقد وصلت النساء إلى أعلى منصب قيادي في سوريا وليبيريا والهند والمملكة المتحدة ودومينيكان وفي العديد من الدول الأخرى في جميع أنحاء العالم

2- حق المرأة في الانتخاب والمشاركة السياسية:

من أهم الحقوق السياسية حق الانتخاب وحق الترشح ويمكن اعتباراهما المرآة الكاشفة عن مدى ما وصلت إليه الدول من تقدم في مجال التجربة الديمقراطية، ولا يكفى للقول بوجود هذه الحقوق مجرد النص عليها في الدساتير وإنما يجب أن تكون هذه القوانين يمكن تطبيقها في الواقع العملي حتى نضمن مشاركة أكبر عدد ممكن في الحياة السياسية.

فالمشاركة السياسية ذات تأثير على الفرد وعلى السياسة العامة للدولة، فبالنسبة للفرد فهي تنمّى إحساسه بذاته وثقل وزنه ووعيه السياسي في المجتمع الذي يعيش فيه، وتربّى وتنمّي انتماءه لوطنه وتحمّله لمسئولياته تجاه مجتمعه. وعلى مستوى السياسة العامة تعكس رغبات المواطنين في الاشتراك في توجيه دفة الحكم في البلاد وصنع القرار السياسي وتقرير المصير تحقيقاً للديمقراطية.

و يقتضي حق الترشح وجود بعض الشروط حتى يستطيع المواطن استخدامه وترشيح نفسه في الانتخابات سواء الترشح لانتخابات الرئاسة أو لمجلس الشعب، ويعد هذا الحق إحدى وسائل المشاركة في الحياة السياسية للمواطن.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

و من أهم الشروط الواجب توافرها و قد أجمعت عليها معظم دساتير العالم شرطا السن و الجنسية فضلا عن وجود عدد من الضمانات تكفل حسن ممارسة هذا الحق في إطار من الحرية والديمقراطية.

و من المسلم به أن جميع المواطنين أمام القانون سواء لا تمييز بينهم في الحقوق و الواجبات و لا مجال للحرمان أو التمييز بينهم في ممارسة حق الترشح على أساس الجنس أو الدين أو العقيدة و بناء على ذلك لا يمكن تمييز المرأة على الرجل فيما يتعلق بحق الترشح للرئاسة و إنما هو بحسب الأصل حق مكفول لجميع المواطنين بمجرد توافر الشروط التي يتطلبها القانون فيهم .

و هناك بعض الدول التي كفلت حق المساواة لمواطنيها و سمحت للمرأة فيها بممارسة حقها في الترشح لانتخابات الرئاسة و كان المجتمع على درجة من الثقافة و الوعي بمكانة المرأة و الدور الفاعل التي تستطيع ممارسته، فنجحت المرأة في سباق الرئاسة و من هذه الدول التي نجحت فيها المرأة حديثا في سباق الرئاسة البرازيل و الأرجنتين.

3-حق المرأة في البرلمان.

إن من الحقوق والقضايا السياسية التي ظلت المرأة المعاصرة تطالب بها هي حق المشاركة في البرلمان وصنع القرار والتمثيل الفئوي للمرأة، حيث جاء في هذ الصدد تأكيد الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي للمرأة الأولى، أنّ النساء أصبحن يمثلن أكثر من ربع البرلمانيين بأنحاء العالم". ورغم ذلك أضاف أن التقدم في هذا المجال بطيء للغاية، وأن هذا المعدل يعني أن تحقيق التكافؤ بين الجنسين في البرلمانات سيستغرق خمسين سنة أخرى، وهذا أمر غير مقبول.

الاتحاد، وهو منظمة دولية تتألف من البرلمانات الوطنية في مختلف أنحاء العالم، يتتبع منذ عقود مشاركة النساء في المجالس التشريعية لقياس التقدم والتراجع في هذا المجال.

زيادة بنسبة 0.6%،بعد الانتخابات التي جرت في عدة بلدان عام 2020، زادت نسبة البرلمانيات بمقدار 0.6% مقارنة بعام 2019. وخص الأمين العام للاتحاد بالذكر 3 دول حققت التكافؤ بين الجنسين في التمثيل البرلماني وهي رواندا وكوبا ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ووصف رواندا بأنها مثال يُحتذى في تمثيل النساء في الحكومة. ولدى استعراضه تقرير "النساء في البرلمان" قال الأمين العام للاتحاد "شهدنا أدلة على وجود فرص أكبر لتعزيز المساواة بين الجنسين في الدول الخارجة من الصراعات التي أُتيح لها إعادة تشييد أسس المجتمع والأطر القانونية".

المطلب الثاني: القضايا الاجتماعية:

1-تكافؤ الفرص(المساواة بين الرجل والمرأة):

تتحمّل المرأة الكثير من المسؤولية في حالات الأزمات والصراعات، وتفكّر بغيرها عندما تطلب شيئاً، فالمرأة تطلب لبنتها أو طفلها، قبل أن تطلب لنفسها، كما تُحاول أن تؤمّن فرصاً للأطفال حُرِمَت منها في مرحلة الشباب.

المؤكّد هو أنّ المرأة لا تحصل على نفس الفرص التي يحصل عليها الرجل في عددٍ من البلدان. وتفتقر كثيرٌ من البلدان إلى القوانين التي تؤمّن الفرص المتساوية في المسؤوليات والواجبات بين الرجل والمرأة.

وعلى الرغم من عقودٍ من التقدّم الملحوظ، في الداخل والخارج، فإن الحقبة التي لا يتمّ فيها تحديد الفرص حسب الجنس لم تتحقّق بعد عالمياً. والأكثر إثارة للقلق أنه في أماكن كثيرة حول العالم تُمارس النساء حقوقهنّ الأساسية بشكلٍ يُفسَّر على أنه تحدّ مباشر ومُزَعزِع للاستقرار لهياكل السلطة القائمة.

تحاول بعض الأنظمة الآن التراجع عن الحقوق التي حصلت عليها النساء والفتيات بشقّ الأنفس؛ ولهذا السبب يتوجّب على الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني، إعادة تنشيط السياسات وإعادة الاستثمار في السياسات، وكذلك الأطر القانونية والاجتماعية التي تحقّق المساواة بين الجنسين والاندماج في جميع أنحاء العالم.

2- **التحرّش:**

تتعرّض المرأة في معظم دول العالم للتحرّش حتى على وسائل التواصل الاجتماعي. ويُساهم اعتبار المرأة سلعة ووسيلة من وسائل المتعة في استمرار تعرّض النساء للتحرّش في العمل والمجتمع والشارع.

التحرّش بالمرأة سلوكٌ مَرَضي يُعيد الرجل إلى مرحلة الصيد الأولى، ويحطُّ من إنسانية الإنسان ويُلغي تاريخه المتحضّر ومدنيّته. وفي هذا السياق تتعرّض المرأة لذئبية الرجل في العديد من المجتمعات المتحضّرة مثل الولايات المتحدة والهند وباكستان وبعض دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. أما في الدول الأوروبية

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

فتتعرّض المرأة لممارسة تجارة الرقيق وبيع الجسد لأسباب مادية يفرضها واقعها المريض تحت مسمّيات مختلفة.

3- الخِتان:

يعدّ الختان من حالات الاعتداء الموصوفة على حرية المرأة وهي صغيرة في العديد من دول العالم. وتتعرّض بسببه للألم والموت والمعاناة التي لا تنتهي. ينتشر الختان في العديد من دول العالم في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط وأمريكا الجنوبية، ويدخل في الثقافة المجتمعية المُتوارَثة حتى ضمن الأسر المتعلّمة، الأمر الذي يشكّل مصدر خطر دائم للمرأة واعتداءً صارخًا على حريّتها وكرامتها.

هذه التحدّيات وغيرها تجعل من الضروري على كلّ عالمٍ لبيب أريب أن يسهم بأخلاقية في إعادة النظر في القوانين الحاكمة والعادات السائدة والأعراف البائدة، وسنّ قوانين بديلة تُنصِف المرأة وتمنحها حقوقاً تُوازي ما تقدّمه من خدمات مجتمعية وعملية وأهلية

4-العنف ضد المرأة :

العنف ضد المرأة أو العنف ضد النساء كما يُعرف باسم العنف القائم على نوع الجنس، والعنف الجنسي والجنساني(SGBV) ، هو مصطلح يستخدم بشكل عام للإشارة إلى أي أفعال عنيفة تمارس بشكل متعمد أو بشكل استثنائي تجاه النساء .ومثله كجرائم الكراهية، فإن هذا النوع من العنف يستند إلى جنس الضحية كدافع رئيس وقد يكون جسميا أو نفسيا.

إن العنف ضد المرأة له تاريخ طويل للغاية، ويُعد أحد أكثر انتهاكات حقوق الإنسان انتشارا واستمرارا، وعلى الرغم من أن حوادث وشدة هذا العنف قد تباينت مع مرور الوقت وحتى اليوم تختلف بين المجتمعات. غالبًا ما يُنظر إلى هذا العنف على أنه آلية لإخضاع النساء، سواء في المجتمع بشكل عام أو في العلاقات الشخصية .قد ينشأ هذا العنف من شعور بالاستحقاق أو التفوق أو كره النساء أو المواقف المماثلة في الجاني، أو بسبب طبيعته العنيفة، وخاصة ضد النساء .

وينص إعلان الأمم المتحدة بشأن القضاء على العنف ضد المرأة على أن "العنف ضد المرأة هو مظهر من مظاهر علاقات القوة غير المتكافئة تاريخيا بين الرجال والنساء" و"العنف ضد المرأة هو إحدى الآليات الاجتماعية الحاسمة التي تضطر المرأة بموجبها إلى الخضوع بالمقارنة مع الرجل".

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أعلن كوفي أنان، الأمين العام للأمم المتحدة، في تقرير نُشر عام 2006 على موقع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة على شبكة الإنترنت:

أنّ العنف ضد النساء والفتيات مشكلة ذات أبعاد جائحة. فقد تعرضت امرأة واحدة على الأقل من كل ثلاث نساء في جميع أنحاء العالم للضرب، أو الإكراه على ممارسة الجنس، أو إساءة المعاملة أثناء حياتها مع المعتدي والذي يكون عادة شخص معروف لها

5-زواج القاصرات:

زواج الأطفال أو زواج القصر هو زواج رسمي أو غير رسمي للأطفال دون سن البلوغ 18 عامًا. لوحظ أن الغالبية العظمى من المتضررين من الممارسات هم من الفتيات، ومعظمهمنّ في أوضاع اجتماعية واقتصادية متدنّية.في حالات كثيرة، يكون أحد الزوجين طفلًا، وعادة ما تكون الأنثى، ويرجع ذلك إلى أهمية العذرية المفروضة على الإناث. المحرك الرئيس لزواج الأطفال يكمُن في الفقر وثمن العروس، والمهر، والتقاليد الثقافية والقوانين التي تسمح بزواج الأطفال، والضغوط الدينية والاجتماعية، والخوف من العنوسة، والأمّيّة، وعدم تقبّل عمل المرأة من أجل المال .

زواج الأطفال كان شائعًا على مر التاريخ البشري إلى اليوم، وكذلك لا تزال منتشرة على نطاق واسع إلى حد ما في بعض المناطق النامية من العالم، مثل أجزاء من أفريقيا، وجنوب آسيا، وجنوب شرق وشرق آسيا، وغرب آسيا، وأمريكا اللاتينية، وأوقيانوسيا .معدلات الإصابة جراء زواج الأطفال قد تراجع في معظم أنحاء العالم. الدول الخمس ذات المعدلات الأعلى في زيجات الأطفال في العالم، دون سن 18، النيجر، وتشاد، ومالي، وبنغلاديش وغينيا .أعلى ثلاث دول بمعدلات أكبر من 20٪ من زيجات الأطفال دون سن 15 هي النيجر وبنغلاديش وغينيا. واحدة من أصل ثلاث فتيات في المناطق النامية من العالم تزوجن قبل بلوغ سن 18، ويقدر أن 1 من كل 9 فتيات في البلدان النامية تزوجن قبل سن 15 عامًا. أحد أكثر أسباب الوفاة شيوعًا للفتيات التي تتراوح أعمارهن بين 15 إلى 19 في البلدان النامية هو الحمل والولادة. صدرت قوانين لحماية الأطفال المعرضين لخطر الاستغلال لتحديد سن قانوني للزواج

المطلب الثالث: القضايا الاقتصادية:

1-حق المرأة في العمل:

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

هناك مزجٌ قوي للغاية بين التحيّز الجنسي والعنصرية وعدم المساواة الاقتصادية في العمل على المستوى الداخلي والخارجي للعديد من البلدان، محليّاً وعالميّاً. وقد لاحظت الاستقراءات وجود التمييز بين الرجل والمرأة من ناحية الدخل ولنفس العمل، حتى في دولٍ تصف نفسها بالعالم المتحضّر، مثل ألمانيا وإسبانيا وهولندا، هناك خللٌ وتحيّز في المدفوعات بين الرجل والمرأة وعلى أكثر من صعيد.

2-البطالة بين الإناث:

تُعد الفروق في معدلات البطالة بين المرأة والرجل في البلدان المتقدمة صغيرة نسبياً، بل تسجل بطالة النساء معدلات أقل من بطالة الرجال في أوروبا الشرقية وأمريكا الشمالية. وعلى النقيض من ذلك، لا تزال معدلات بطالة النساء في مناطق مثل الدول العربية وشمال أفريقيا تبلغ ضعفي معدلات بطالة الرجال مع استمرار عرقلة الأعراف الاجتماعية السائدة لمشاركة المرأة في العمل المأجور.

ومن الأمثلة الأخرى على هذه الاختلافات تضاؤل الفجوة في معدلات مشاركة الرجل والمرأة في سوق العمل في البلدان النامية والمتقدمة بينما لا تزال تتسع في البلدان الناشئة. ومع ذلك، قد يكون ذلك انعكاساً لازدياد أعداد الشابات الملتحقات بالتعليم الرسمي في تلك البلدان، ما يؤخر دخولهنّ إلى سوق العمل.

رابعاً: القضايا الثقافية:

1-تعليم المرأة:

يُعدُّ حق التعليم أحد الحقوق الأساسيّة للمرأة، لكنّ الكثير من النساء والفتيات حول العالم محرومات منه بسبب عدّة عوامل؛ كالفقر، أو الزواج المبكّر، أو بعض الضوابط الاقتصاديّة والاجتماعيّة المبنيّة على نوع الجنس، لذا تُدافع عدد من المنظمات من ضمنها منظمة اليونسكو عن حق المساواة بين الرجال والنساء في الحصول على التعليم، وقد أثبتت عدّة دراسات أنّ حصول المرأة على التعليم ينعكس بشكلٍ إيجابيٍّ على العديد من النواحي الذاتيّة، والمجتمعيّة، والاقتصاديّة، فالتعليم يُعزّز إمكانيّات المرأة ويُساعدها على خلق مجتمع متفاهم يتحلّى بالاحترام، وقادر على تكوين صداقات مع الأمم والشعوب والطوائف الدينيّة المختلفة.

2- المشاركة في الأنشطة الثقافية .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

مما يمكن ملاحظته من الأسباب التي تكبّل المرأة ثقافيا، فاعليتها في الأنشطة الثقافية حيث نجد نسبة مشاركة المرأة قليلة، وحين نبحث في الأسباب التي تقف وراء ذلك، سنجد أن المثقف الذكر وبعض قيادات المنظمات الثقافية يستبعدون المرأة المثقفة ما أمكنهم ذلك، وتكون الانتقائية والمحسوبية والعلاقات المشوهة، هي المعيار الذي يحكم الدعوات لمثل هذه المشاركات، حتى أن بعضهم يسيء استخدام السلطة الثقافية في هذا المجال، لتحقيق رغبات ونزوات ليست مشروعة، فحين يُقام نشاط ثقافي في أي مجال كان، تحضر تدخلات ومآرب سلطة الذكورة بقوة، كي تحد من حضور المرأة وفعلها، يُستثنى من ذلك بعض الحالات، حين تفرض المرأة المثقفة حضورها وفعلها حتى على السلطة الثقافية، لكن تبقى المرأة كائنًا يحتاج إلى المعاونة في بدايات الطريق حتى تبلغ أشدّها، كما هو الحال مع الرجل، في النهاية، ينبغي أن نرفع شعار (لا لتحجيم دور المرأة ثقافيا)، خصوصا أننا نمتلك أمثلة عن أدوار بعض النساء اللواتي حققن نجاحا كبيرا في إدارة منظمات ثقافية، أنتجت عقولا نسوية متميزة، وأظهرت طاقات ثقافية متميزة، كأنها كانت تبحث عن حيّز أو فرصة ما لإثبات جدارتها، وما أن أتيحت لها هذه الفرصة كي تثبت تميزها الثقافي، حتى ظهرت تلك القدرات بجلاء، وحققت تميزا في الأداء والحضور والفاعلية، على أننا لابد أن نقرّ بأن الفائدة لا يمكن حصرها في شخص المرأة وإنما نتائجها تعود أولا وأخيرا لأفراد المجتمع بلا استثناء

الدراسات السابقة:

الدراسة الأولى : شيرين سلامة السعيد (2002) م، بعنوان :اتجاهات الصحافة المصرية نحو قضايا المرأة في الفترة من 1956 – 1919 م

استهدفت هذه الدراسة رصد تطور اتجاهات الصحافة المصرية نحو قضايا المرأة على عينة من مواد الرأي بأسلوب المسح الشامل لبعض الصحف المصرية الصادرة خلال الفترة من 1956 م وحتى 1919 م، وهي صحف (البلاغ الأسبوعي، الجهاد، المصري، صوت الأمة، الصرخة، السياسة الأسبوعية، وادي النيل، الضياء، مصر الفتاة، الإخوان المسلمين" نصف الشهرية، الإخوان المسلمين" اليومية"، الدعوة، الأهرام) وتوصلت الدراسة إلى أن قضية المشاركة السياسية قد احتلت قمة القضايا الخاصة بالخطاب الصحفي، ثم قضية السفور والاختلاط، ثم عمل المرأة، فقضايا الأحوال

الشخصية والزواج، وأخيرا قضايا التعليم .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

الدراسة الثانية: أحمد محمد سابق،(2003م) ، بعنوان :دور الصحافة المصرية اليومية في تشكيل الوعي الديني بقضايا المرأة لدى الشباب.

استهدفت هذه الدراسة التعرف على تأثير الصحف المصرية:(الأهرام، والأخبار، والجمهورية، والوفد)، في تكوين الرأي العام المستنير لدى الشباب تجاه القضايا الاجتماعية للمرأة، من خلال دراسة ميدانية على عينة طبقية متعددة المراحل من الشباب المصري بلغت (400) مبحوث، وتحليل مضمون لصحف الدراسة في الفترة من يناير 2001 م حتى ديسمبر 2001 م .وتوصلت الدراسة إلى أن صحف الدراسة قد اهتمت بموضوعات المرأة التقليدية خاصة ما يتعلق بالزي والموضة والجمال وما يتماشى مع مبتكرات الفكر الغربي ونتاج ثوراته العلمية، وأشارت النتائج إلى وجود اختلاف في حجم الاهتمام بتناول قضايا المرأة في الصحافة المصرية اليومية الصباحية من فترة لأخرى وذلك في إطار أولويات القضايا الاجتماعية المطروحة، كذلك وجود اختلاف بين ما يكتب عن قضايا المرأة في الصفحات الدينية المتخصصة وبين ما يكتب في الصفحات الأخرى عن نفس القضية أو الموضوع، ووجود اتجاه إيجابي واضح بين الشباب عينة الدراسة الميدانية نحو قيمة المساواة بين الرجل والمرأة في كثير من الحقوق والواجبات في إطار ما يرتضيه المجتمع من قيم وتقاليد نابعة من العقيدة الدينية.

تعقيب على الدراسات السابقة:

اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسة الأولى في تناول قضايا المرأة واتفقت معها أيضاً من حيث المنهج ولكن اختلفت معها من حيث الوسيلة فالدراسة الاولى تناولت الصحف والدراسة الحالية تناولت وسائل التواصل الاجتماعي ، أما الدراسة الثانية فقد اختلف مع الدراسة الحالية في المنهج واتفقت الدراستان في تناول قضايا المرأة فتناولت الدراسة الحالية وسائل التواصل الاجتماعي أما الدراسة الثانية تناولت الصحف كوسيلة اتصال .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

إجراءات الدراسة الميدانية

تمهيد:

هنا يتناول الباحث عرضاً موضوعياً للمنهج والإجراءات التي قام باتباعها في هذه الدراسة، ووصف العينة والمجتمع، والأدوات التي تم استخدمتها في الدراسة، والمعالجات الإحصائية المتبعة فيها، وصدق الأدوات وثباتها، وفيما يلي تفاصيل إجراءات الدراسة الميدانية.

1- نوع الدراسة :

تندرج هذه الدراسة تحت إطار الدراسات الوصفية التي تسعى لمعرفة مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية.

2- منهج الدراسة:

استخدم الباحث المنهج المسحي لمناسبته لهذه الدراسة وباعتباره من أكثر المناهج استخداما في الدراسات الإعلامية، وخاصة الدراسات الوصفية نظراً لحجم التغييرات المتسارعة في المجال الإعلامي والتي تتطلب ضرورة ملاحقتها وتسجيلها باستمرار ، وفي إطاره سوف يتم استخدام أسلوب مسح جمهور وسائل التواصل الاجتماعي من خلال إجراء الدراسة على النساء اللائي يستخدمن هذه الوسائل في السودان للتعرف على دور وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية ؛ ويمر استخدام هذه المهج بعدة خطوات من جمع البيانات وتحليها وصولاً إلى تفسير البيانات واستخلاص النتائج وتوجيهها نحو أهداف الدراسة. ويمكن للباحث أن يعرف المنهج المسحي بأنه الحصول على معلومات تتعلق بالحالة الراهنة، للظاهرة موضوع الدراسة لتحديد طبيعة تلك الظاهرة والتعرف على العلاقات المتداخلة في حدوث تلك الظواهر ووصفها وتصويرها، وتحليل المتغيرات المؤثرة في نشوئها ونموها، والوصول إلى بعض الاستنتاجات التي تسهم في تطوير تلك الظاهرة.

3- مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة في المرأة السودانية ولاية الجزيرة في ثلاث مدن (مدني – الحصاحيصا- أبو عشر) وذلك نظراً لظروف السفر الصعبة وصعوبة تغطية جميع ولايات السودان ونظراً لعمل الباحث بهذه الولاية مع العلم أن ولاية الجزيرة تمثل سودانًا مصغّرًا حيث توجد بها جميع قطاعات المرأة ومختلف

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المجتمعات؛ لذلك تمّ اختيار المرأة السودانية بولاية الجزيرة التي تستخدم مواقع التواصل الاجتماعي لمعرفة دور وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية .

4- عينة الدراسة :

اعتمدت الدراسة على العينة العشوائية من النساء السودانيات اللائي يستخدمن وسائل التواصل الاجتماعي بولاية الجزيرة حيث بلغ مجموع عينة الدراسة 90 مفردة مقسمة على ثلاث مدن التي تم اختيارها بواقع ثلاثين استمارة لكل مدينة. .

5-أداة الدراسة :

تتمثل أداة الدراسة في صحيفة الاستقصاء (الاستبانة) فهي إحدى الأساليب التي تستخدم في جمع البيانات الأولية والأساسية أو المباشرة من العينة المختارة أو جمع مفردات مجتمع الدراسة عن طريق توجيه مجموعة من الأسئلة المحددة والمعدة مسبقاً.

6- إجراءات الصدق والثبات :

صدق الأداء : تمّ التأكد من صدق الأداء بعرضها على محكمين خبراء و متخصصين بصورتها الأوليّة لإبداء آرائهم حول مدى ملاءمة فقرات الأداة من حيث المحتوى والمضمون وارتباطها مع البعد الذي تقيسه ومع قابلية الحذف والإضافة والتعديل وتم الأخذ بملاحظات المحكمين التي رأى الباحث أهميتها، وبهذا أخذت الأداة صورتها النهائية.

ثبات الأداة: مدى ثبات النتائج التي يتوصل إليها بتكرار القياس على الخاصية ذاتها ثم إجراء اختبار قياس مدى ثبات الاستمارة الميدانية، ومدى اتساق إجابات المبحوثين على الاستمارة عبر فترة زمنية من إجاباتهم عليها ، تم الاختبار من خلال إعادة تطبيق الاستمارة على عينة عشوائية قوامها (30مفردة)، وذلك بعد شهرين من التطبيق الأول للاستمارة ، ثم مقارنة نتائج التطبيقين حيث تم طرح عدد المبحوثين الذين أجابوا إجابات خاطئة ، مع عدد المبحوثين الذين أجابوا إجابات صحيحة لحساب نسبة عدد الذين أجابوا إجابات صحيحة وذلك نسبة لكل سؤال، ثم جمع هذه النسب وقسمتها على عدد الأسئلة فكانت قيمة معامل الثبات التقريبية (85%) وهي قيمة مرتفعة ، وتدل على عدم وجود اختلاف كبير في إجابات المبحوثين على الاستمارة الميدانية على الرغم من مرور مدة زمنية على إجاباتهم على نفس أسئلة الاستمارة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

رابعاً: عرض ومناقشة البيانات وتحليلها

أولاً :توصيف عينة الدراسة :

1- العمر :

جدول رقم (1)توزيع المبحوثين وفقاً للعمر

رقم	السن	التكرار	النسبة
1	من 18إلى 25	**25**	**%27.7**
2	من 26إلى 30	**30**	**%33.3**
3	من 31إلى39	**20**	**%22.4**
4	من 40 فأكثر	**15**	**%16.6**
المجموع		**90**	**%100**

يتضح من الجدول رقم(1) أعلاه أن الفئة العمرية من 18 إلى 25 سنة كانت بنسبة 27.7% بينما الفئة العمرية من26 إلى 30 كانت بنسبة33.3% أما الفئة العمرية من 31 إلى 39 حصلت على نسبة 22.4% فيما كانت الفئة العمرية من 40 فأكثر بنسبة 16.6% ويتبين من الجدول أعلاه أن هنالك تبيان في النسب يعطي وجهات نظر مختلفة .

2- المؤهل العلمي:

جدول رقم (2) توزيع المبحوثين وفقاً للمؤهل العلمي

رقم	المؤهل العلمي	التكرار	النسبة
1	الثانوية العامة	**20**	**%22.2**
2	بكالوريوس	**40**	**%44.4**
3	دراسات عليا	**30**	**%33.4**
المجموع		**90**	**%100**

يتضح من الجدول رقم (2) أعلاه أن فئة المؤهل العلمي هنالك تباين كبير في نسبها حيث جات الثانوية العامة بنسبة 22.2% بينما الحاصلون على البكالوريوس هم أكبر نسبة رغم التباين في النسب وجاءت بنسبة 44.4% أما الدراسات العليا فقد حصلت على نسبة 33.3% حيث كانت النسب متفاوتة في المؤهل العلمي لأفراد عينة الدراسة مما يكون له الأثر الإيجابي على نتائج هذه الدراسة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

3-الحالة الاجتماعية:

جدول رقم (3)توزيع المبحوثين وفقاً للحالة الاجتماعية.

رقم	الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة
1	آنسة	**25**	**%27.8**
2	متزوجة	**50**	**55.6**
3	مطلقة	**15**	**16.6**
المجموع		**90**	**%100**

الجدول رقم (3) أعلاه يوضح الحالة الاجتماعية لأفراد عينة الدراسة حيث كانت أعلى نسبة للنساء المتزوجات حيث حصلن على نسبة 55.6% وتلتها في النسبة الآنسات اللاتي لم يسبق لهن الزواج بنسبة 27.8% وجاءت أخيراً نسبة النساء المطلقات بنسبة 16.6% .

4-وسائل التواصل الاجتماعي:

جدول رقم (4) توزيع المبحوثين وفقاً لاستخدام وسائل التواصل الاجتماعي.

رقم	الوسيلة	التكرار	النسبة
1	الفيس بوك	**30**	**%33.3**
2	الواتس أب	**35**	**38.8**
3	التوتير	**5**	**5.5**
4	اليوتيوب	**20**	**22.4**
	أخرى	**0**	**%0**
المجموع		**90**	**%100**

يتضح من جدول رقم (4) أعلاه والمعني بأكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً من قبل أفراد العينة حيث جاء الواتس أب في المرتبة الأولى بنسبة 38.8% ويليه الفيس بوك بنسبة 33.3% أما اليوتيوب فقد جاء ثالثاً بنسبة 22.4% وجاء فئة وسائل التواصل الاجتماعي الأخرى بنسبة 0% مما يعني أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداما من أفراد العينة هما الو أتساب والفيس بوك واليوتيوب بنسب متفاوتة .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (5) مدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية.

العبارة	بدرجة مرتفعة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
وسائل التواصل الاجتماعي من أسرع الوسائل العصرية لتشكيل رأي عام مناصر لقضايا المرأة السودانية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	60	66.6	20	22.3	10	11.1
توفر وسائل التواصل الاجتماعي معلومات عن أهم قضايا المرأة السودانية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	50	55.5	30	33.4	10	11.1
استخدام وسائل التواصل الاجتماعي كمصدر موثوق للتعرف على أهم قضايا المرأة السودانية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	40	44.4	30	33.3	20	22.3
تستخدام وسائل التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي لطرح قضايا المرأة و بما يعزز وجودها كركيزة مهمة في المجتمع .	50	55.5	20	22.3	20	22.2
إنّ المرأة السودانية حاضرة بالتعبير عن قضاياها بشكل كبير على وسائل التواصل الاجتماعي.	20	22.3	40	44.4	30	33.3

يتضح من الجدول رقم (5) أعلاه والمعني بمدى استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية، حيث جاء استخدام وسائل التواصل الاجتماعي باعتبارها من أسرع الوسائل في تشكيل راي عام حول قضايا المرأة السودانية ومناصرتها جات بنسبة 66.6% وهي نسبة مرتفعة تؤكد اهتمام وسائل التواصل الاجتماعي بقضايا المرأة السودانية ومناصرتها، تلتها بعد ذلك دور وسائل التواصل الاجتماعي في توفير المعلومات حول مختلف قضايا المرأة السودانية والتفاعل الإيجابي لهذه الوسائل مع المرأة السودانية وقضاياها باعتبارها ركيزة مهمة في المجتمع بنسبة 50% لكل منهما ، والمرأة السودانية كانت حاضرة عبر وسائل التواصل الاجتماعي للتعبير عن قضاياها بنسبة 44.4 ومن هنا يتضح أن وسائل التواصل الاجتماعي عملت على تناول قضايا المرأة السودانية ومناصرتها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (6) مدى مساهمة المرأة السودانية في تناول قضاياها عبر وسائل التواصل الاجتماعي

العبارة	بدرجة مرتفعة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تتناول المرأة السودانية قضايا حيوية وجوهرية خاصة بها عبر وسائل التواصل الاجتماعي .	20	22.3	30	33.3	40	44.4
إن المرأة السودانية تستطيع نشر قضاياها عبر وسائل التواصل الاجتماعي	30	33.4	22	24.4	38	42.2
المرأة السودانية تعمل على متابعة حقوقها والدفاع عبر وسائل التواصل الاجتماعي بشكل كبير	24	26.6	30	33.4	36	40
استخدمت المرأة السودانية وسائل التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي في تشكيل رأي عام مناصر لقضاياها.	11	12.2	40	44.4	39	43.4
إنّ امتلاك المرأة السودانية للقدرات والمهارات الخاصة بطرق استخدام وسائل التواصل الاجتماعي هو جزء من نجاحها في متابعة قضاياها.	18	20	20	22.3	52	57.7

يتضح من الجدول رقم (6)أعلاه والمعني بمدى مساهمة المرأة السودانية في تناول قضاياها عبر وسائل التواصل الاجتماعي، حيث جاء تناول المرأة السودانية لتناول قضاياها عبر وسائل التواصل الاجتماعي ضعيفا، وجاء امتلاك المرأة السودانية القدرات والمهارات في استخدام وسائل التواصل الاجتماعي في متابعة قضاياها مرتفعاً حيث بلغ نسبة 57.7% وجاء بعده تناول المرأة السودانية لقضايا جوهرية وحيوية عبر وسائل التواصل الاجتماعي وبلغ نسبة 44.4% وتلاه استخدام المرأة السودانية لوسائل التواصل الاجتماعي بشكل إيجابي لمناصرة قضاياها وبلغ نسبة 43.4% ، و المرأة السودانية استطاعت أن تنشر قضياها عبر وسائل التواصل الاجتماعي بنسبة مرتفعة بلغت 33.4% حيث بلغ استخدام المرأة السودانية وسائل التواصل الاجتماعي لمناصرة قضاياها بدرجة متوسطة بلغت نسبة44.4 ، ومن هنا يتضح أنه ورغم ما توفره وسائل التواصل الاجتماعي من خدمة في تناول قضايا المرأة إلا أنه نجد أن المرأة السودانية لا تسهم في تناول قضاياها عبر هذه الوسائل .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (7) الموضوعات التي تركز عليها وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية

العبارة	بدرجة مرتفعة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
تناول الموضوعات السياسية المتعلقة بحق المرأة في الترشح والانتخاب والمشاركة في تولي المناصب القيادية في الدولة .	40	44.4	30	33.4	20	22.2
القضايا الاجتماعية المتعلقة بالعنف ضد المرأة بمختلف أشكاله وقضايا التحرش والختان وزواج القاصرات ومساواتها بالرجل	45	%50	30	33.4	15	16.6
التطرق للقضايا الثقافية المتعلقة بحق المرأة في التعليم والمشاركة في الأنشطة الثقافية	47	52.3	25	27.7	18	%20
تناول القضايا الاقتصادية مثل حق المرأة في العمل والبطالة بين الإناث .	49	54.4	30	33.4	11	12.2

يتضح من الجدول رقم (7) أعلاه والمعني بالموضوعات التي تركز عليها وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية.أن تناول وسائل التواصل الاجتماعي لقضايا المرأة السودانية المختلفة كان بنسبة مرتفعة وبدرجات متفاوتة حيث جاء تناول هذه الوسائل لقضايا المرأة السودانية الاقتصادية التي تتعلق بحق المرأة في العمل والبطالة بين الإناث بنسبة مرتفعة بلغت 54.4% ، وتلتها بعد ذلك القضايا الثقافية المتعلقة بحق المرأة في التعليم والمشاركة في الأنشطة الثقافية بنسبة مرتفعة أيضاً بلغت 47% ، وجاء بعدها تناول القضايا الاجتماعية المتعلقة بالعنف ضد المرأة بمختلف أشكاله وقضايا التحرش والختان وزواج القاصرات بنسبة مرتفعة بلغت 45%وتلتها في النسب المرتفعة القضايا السياسية المتعلقة بحق المرأة في الترشح والانتخاب وتولي المناصب العليا في الدولة وبلغت نسبتها40%، حيث جاءت مختلف هذه القضايا وتناولها بنسب متوسطة عبر هذه الوسائل .

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (8) الإشباعات التي تحققها وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية

العبارة	بدرجة مرتفعة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
ضرورة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي التي تعد فضاء مفتوحاً أمام نشر وتناول قضايا المرأة السودانية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	40	44.4	30	33.4	20	22.2
الاستفادة من إمكانيات هذه الوسيلة الاتصالية من سرعة وانتشار المعلومة وضخامة عدد المستخدمين في مجال الثقافة الاجتماعية والسياسية وغيرها .	55	61.2	25	27.7	10	11.1
زيادة المصداقية من وسائل التواصل الاجتماعي من القضايا المطروحة في عينة الدراسة .	20	22.2	35	38.9	35	38.9
مناقشة مشاكل المرأة السودانية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	33	36.6	45	%50	12	13.4
تفعيل دور المؤسسات والمنظمات النسوية لنشاطها على وسائل التواصل الاجتماعي .	25	27.8	20	22.2	45	50

يتضح من الجدول رقم (8) أعلاه والمعني بالإشباعات التي تحققها وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية .

حيث جاء تفعيل دور المؤسسات والمنظمات النسوية عبر وسائل الاجتماعي ضعيفاً حيث بلغ نسبة 50% وتلها في النسبة من حيث الضعف زيادة المصداقية في وسائل التواصل الاجتماعي تناول القضايا المروحة في عينة الدراسة بنسبة 38.9% ،ورغم هذا الضعف الإشباعات المحققة لوسائل التواصل الاجتماعي في تناول القضايا إلا هنالك أن إشباعات محققه وبنسبة متفاوتة حيث جاءت الإشباعات الاستفادة من إمكانيات هذه الوسيلة الاتصالية وسرعة انتشار المعلومات وضخامة عدد المستخدمين بنسبة مرتفعة بلغت 61.2% وتلتها في النسبة ضرورة الاستفادة من الفضاء المفتوح لهذه الوسائل في تناول قضايا المرأة السودانية المختلفة بنسبة بلغت 44.4%، وجاء أيضاً مناقشة المرأة لقضاياها المختلفة بدرجة متوسطة بلغت نسبة 50% وتلتها بعد ذلك أيضاً بدرجة متوسطة مصداقية وسائل التواصل الاجتماعي في القضايا المعينة المطروحة بنسبة 38.9%.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

جدول رقم (9) المقترحات لتفعيل دور وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكبر في تناول قضايا المرأة السودانية

العبارة	بدرجة مرتفعة		بدرجة متوسطة		بدرجة ضعيفة	
	التكرار	%	التكرار	%	التكرار	%
اكتساب مهارات جديدة ومعلومات حول قضايا المرأة السودانية في مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.	50	55.5	30	33.4	10	11.1
التواصل والتفاعل مع ذوي الاختصاص للاستفادة من خبراتهم	60	66.7	20	22,2	10	11.1
تشكيل آراء وأفكار حول العديد من القضايا التي تهم المرأة السودانية	55	61.1	25	27.7	10	11.1
التواصل مع الأصدقاء وتبادل المعلومات معهم في القضايا التي تهم المرأة السودانية .	44	48.9	34	37.8	12	13.3

يتضح من الجدول رقم (9) أعلاه والمعني بالمقترحات لتفعيل دور وسائل التواصل الاجتماعي بشكل أكبر في تناول قضايا المرأة السودانية

حيث جاء مقترح ضرورة التواصل مع ذوي الاختصاص للاستفادة من خبراتهم بدرجة مرتفعة بلغت نسبة 66.7% ، وتلتها ضرورة تشكيل آراء وأفكار حول قضايا المرأة السودانية وبلغت نسبة 61.1% وجاءت بعدها ضرورة اكتساب مهارات جديدة حول مختلف قضايا المرأة السودانية بنسبة بلغت 55.5، وجات بعدها بنسبة مرتفعة أيضاً التواصل مع الأصدقاء وتبادل المعلومات معهم فيما يلي القضايا التي تهم المرأة السودانية ،وجاءت هذه المقرحات أيضاً بنسبة متوسطة ومتفاوتة.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

أهم النتائج والتوصيات:

النتائج :

1-توصلت الدراسة إلى أن الواتساب والفيس بوك من أكثر وسائل التواصل الاجتماعي استخداماً من قبل المرأة السودانية.

2-بيّنت الدراسة الدور الإيجابي الذي تقوم وسائل التواصل الاجتماعي في تناول قضايا المرأة السودانية ومناصرتها وتوفير المعلومات عن قضاياها باعتبارها ركيزة مهمة من ركائز المجتمع .

3-كشفت هذه الدراسة عن ضعف تناول المرأة السودانية لقضاياها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

4-توصلت هذه الدراسة إلى أن وسائل التواصل الاجتماعي تتناول مختلف قضايا المرأة السودانية السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية بنسب متفاوتة .

5- بيّنت الدراسة أن وسائل التواصل الاجتماعي تعمل على توفير المعلومات عن قضايا المرأة وتعمل على مناقشتها وتفعيل دور المؤسسات والهيئات العاملة في هذا الصدد.

6-كشفت الدراسة عن ضرورة التواصل مع ذوي الخبرة والاختصاص من أجل تناول مختلف قضايا المرأة السودانية.

التوصيات:

1- على المؤسسات النسوية ضرورة الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لتناول مختلف قضايا المرأة .

2- ضرورة تعريف المرأة السودانية بقوانين الحريات العامة وحرية التعبير لكي تستفيد منها في طرح قضاياها.

3- تشجيع المرأة السودانية على مناقشة قضاياها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ومناقشتها عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

4- ضرورة اكتساب المرأة السودانية لمهارات وسائل التواصل الاجتماعي للاستفادة منها في خدمة قضاياها.

5- تخصيص مساحات عبر وسائل التواصل الاجتماعي تعمل على تمكين المرأة السودانية معرفياً وتساعدها في طرح قضاياها.

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

المصادر والمراجع :

أولاً: المراجع :

1. إيهاب خليفة، مواقع التواصل الاجتماعي "أدوات التغيير العصرية عبر الإنترنت"، المجموعة العربية للتدريب والنشر، الطبعة الأولى، 2016م ،ص144.

2. باسم الجعبري، الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي، الرواد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009م،ص121.

3. ثريا جبريل وآخرون، الخدمة الاجتماعية في مجال الأسرة والطفولة، مركز بيع الكتاب الجامعي كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، 2002م ،ص43–44.

4. خالد غسان المقدادي، ثورة الشبكات الاجتماعية– ماهية مواقع التواصل الاجتماعي وأبعادها، دار النفائس للنشر والتوزيع، الطبعة رقم 1، 2014م،ص35 .

5. د. بهاء الدين محمد مزيد، "المجتمعات الافتراضية بديلاً للمجتمعات الواقعية/ كتاب الوجوه نموذجاً"، جامعة الإمارات العربية المتحدة، 2012م.

6. سامي عبد الرؤوف، الإنترنت في العالم العربي: دراسة ميدانية على عينة من الشباب العربي، المجلة المصرية لبحوث الرأي العام، عدد 4، 2000م ص35.

ثانياً: البحوث المجلات والدوريات والرسائل العلمية :

7 .أمينة محسن حسن الأكشر, المسرح التفاعلي تطبيقيًا بعض قضايا العنف ضد المرأة نموذجًا – مجلة الدراسات التربوية والإنسانية, 2020ص 20journals.ekb.eg -

8.جيهان حداد. المقاهي الالكترونية ودورها في التحول الثقافي في مدينة إربد : دراسة أنثروبولوجية. جامعة اليرموك، رسالة ماجستير غير منشورة، 2002م.

9.شيرين سلامة السعيد ،اتجاهات الصحافة المصرية نحو قضاء المرأة 1919–1956م ، ماجستير غير منشورة 2002م.

10. محمد أحمد سابق ، دور الصحافة المصرية في تشكيل الوعي بقضايا المرأة لدى الشباب ،رسالة ما علي محمد رحومة،((الإنترنت والمنظومة التكنو–اجتماعية))، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2007م.

11.معتصم زكي، الشاشة الصغيرة وأثرها في سلوكيات الأطفال، مجلة التربية، العدد 154، السنة الرابعة والثلاثون، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم، قطر، 2005م، ص264.

جستير غير منشورة ،جامعة القاهرة كلية الاعلام ، 2003م

ISSN: 2392- 5418 e-ISSN: 2520- 7423 DOI:10.59799/SQZH5356

ثالثاً:المواقع الإلكترونية :

12.social media-، من موقعwhatis.techtarget.com: ، اطّلع عليه بتاريخ 10-6-2022

13. محمد عبد الكريم يوسف، مشكلات المرأة المعاصرة، تجمع سوريات من أجل الديمقراطية https://cswdsy.org،2022/8/25م،8:18 مساءاً ،

14.اسماء السيد ، حق المرأة في الترشح ،مقالة، 20 اكتوبر 2014م https://www.iknowpolitics.org/ar/knowledge-library/opinion-pieces ، 25-8-2022م الساعة 10:30مساء .

15.تقرير ، أخبار الأمم المتحدة ، للمرة الأولى، النساء يمثلن ربع البرلمانيين في العالم ،5 مارس 2021م ،تاريخ الوصول 25-8-2022م الساعة 11:30مساء

16. سوسن مهنا ،تفشي ظاهرة التحرش ، مقال صحفي ،الاحد 22 أغسطس2021، https://www.independentarabia.com/node/252691 ، 28 سبتمبر 2022م الساعة 6:20مساء

17-Russo, Nancy Felipe؛ Pirlott, Angela (نوفمبر 2006) "Gender-based violence: concepts, methods, and findings" ،Annals of the New York Academy of Sciences, special issue: Violence Women and Girls 17and Exploitation Against ، Taylor and Francis and Oxfam ، 1087: 178– 205، doi:10.1196/annals.1385.024، مؤرشف من الأصل في 24 فبراير 2020}} تاريخ الوصول 25-8-2022م الساعة 12:00 مساء.

18.مقالة زواج القصر ،https://ar.wikipedia.org تاريخ الوصول 25-8-2022م الساعة 12:30مساء

19.تقرير، منظمة العمل الدولية: لا تزال المرأة أقل نشاطاً في سوق العمل من الرجل في معظم أنحاء العالم،https://www.ilo.org/beirut/media-centre ،تاريخ 25-8-2022م، الساعة 10:16مساء

20.صهيب شلبي الخزاعلة، حق المرأة في التعليم ،مقال ،على موقع موضوع ، الرابط https://mawdoo3.com/تاريخ الوصول 25-8-2022م الساعة 12:30 مساءا

21-علي حسين عبيد ،المرأة فاعلية ثقافية مغيبة ، مقال ،شبكة النبآ المعلوماتية ،تاريخ الوصول 26-8-2022م الساعة الواحدة صباحاً، الرابط /https://annabaa.org/arabic/annabaaarticles/9867